



تأليف

الشيخ عبد الفاني الفنيسي، الدمشقي، الميمني، الحنفي
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم الكتاب الذي منهجه الإمام أبو الحسين
أحمد بن محمد القدوري، البغدادي، الحنفي المولود في عام ٣٢٢
والتوفي في عام ٤٢٨ من الهجرة

المجلد الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الكتاب

في شرح الكتاب

تأليف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقي ، الميداني ، الحنفي
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذي صنفه الإمام أبو الحسين
أحمد بن محمد ، القدوري ، البغدادى ، الحنفي ، المولود في عام ٣٣٢
والتوفي في سنة ٤٢٨ هـ من الهجرة

من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا .
أبو علي الشاشي

الجزء الأول

المكتبة العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقدمة

الحمد لله القائل في كتابه الكريم : (قلوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم) وحسبك بها آية على منزلة الفقه وعجادة الموقنين لدراسة الصلاة والسلام على رسوله القائل : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وحسبك به دليلاً حافزاً على تلقى الفقه والمساغة إلى تحصيل مباحثه ، ولا غرو فإن كل متدين لاغنى به عن معرفة الحلال والحرام حتى يصح دينه وكل متعبد لا بد له من تصحيح عبادته حتى تسلم من الفساد وتحف بالرضوان والقبول عند الله ولا عذر بالجهل في دار الإسلام فمن ثم كان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسئلة .

وإذا كان الله تعالى يقول في كتابه : (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) فإن معناه كما قال جبر الأمة عليهم وفقههم . فإذا كانت ذلك فمن لم يعلم الحلال والحرام فهو على شفا حفرة من النار . وعند الله العاقبة .

ولما كان كتاب (القدوري) من أجمع الكتب في فقه أبي حنيفة لما يلزم معرفته من الحلال والحرام وبيان خمسة الأحكام ، فيما يلزم من الإسلام . وكان شرحه (الباب) من أوضح الشراح وأسطحها ، وأصحها نقلاً وأدقها ، فقد تلقاها المسلمون على مذهب الإمام أبي حنيفة بالقبول ومنحورها أكبر قسط من العناية والتقدير .

وقد وشحتهما بتقريرات موجزة متفرقة في أخص ما يلزم معرفته بهما لطلال المبتدئ من بعض ما وقع فيه الخلاف واختلفت فيه الأدلة وتعددت وجهات النظر وكثر فيه القيل والقال أحيانا بين مقلدى المذاهب فاحتاج إلى بعض

البيان عن وجهة نظر المذهب أو غيره ومكاتها من التوفيق إن كانت ، حتى يالف الطالب هذا النمط من الدراسة ثم يعنى به حق العناية فذلك أحرى أن يجعل المتفقه على بينة من الأمر .

وكل مذاهب الأئمة خير ، ويزيد الناس إيماناً بها أن يتعرفوا أصولها ، وماخذ أحكامها وهذه كلفة نحن مضطرون إلى إيجازها على هذا النحو حتى لا يطول .
ننا مجال الاسترسال فيما لا مجال للخوض فيه اليوم .
والله ولي التوفيق والرعاية .

نعمود النواوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

الطهارة لغة : النظافة . بـشرعا : النظافة عن التجاسة : حقيقة كانت وهي الحبس ، أو حكمة وهي الحدث . وتنقسم بالاعتبار الثاني إلى الكبرى واسمها الخاص الغسل ، والموجب له الحدث الأكبر ، وإلى الصغرى واسمها الخاص الوضوء ، والموجب له الحدث الأصغر . وبقي نوع آخر — وهو النيم — فإنه طهارة حكمة يخلفها معاً ويخلف كلا منهما منفرداً عن الآخر .

وقد تمت العبادات على غيرها اهتماماً بها ؛ لأن الجن والإنس لم يخلق إلا لها ، وقد تمت الصلاة من بينها ؛ لأنها عمادها ، وقد تمت الطهارة عليها لأنها مفتاحها وقد تمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها .

قال الله تعالى ، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) افتتح رحمه الله تعالى كتابه بآية من القرآن على وجه البرهان استنزالا لبركته وتيمناً بتلاوته ، وإلا فذكر الدليل — خصوصاً على وجه التقديم — ليس من عادته

قَرَضُ الطَّهَارَةِ : غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ ،
وَالْمِرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ بِدُخْلَانِ فِي النُّسْلِ ؛ وَالتَّفَرُّوضُ فِي مَسْحِ
الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُخَيْرَةُ بْنُ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ

(قرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة) يعنى الوجه واليدين والرجلين ، وسماها
ثلاثة وهى حسنة ؛ لأن اليدين والرجلين جملا فى الحكم بمنزلة عضوين كما فى الآية ،
جوهرة (ومسح الرأس) بهذا النص (١) هداية . والقرض لغة : التقدير ، وشرعا :
ما ثبت لزومه بدليل قطعى لاشبهة فيه ، كأصل الغسل والمسح فى أعضاء الوضوء ، وهو
القرض علما وعملا ، ويسمى القرض التقصى ، ومنه قول المصنف : « قرض الطهارة
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس » ، وكثيرا ما يطلق القرض على ما يقوت الجواز
بفوته كغسل ومسح مقدار معين فيها ، وهو القرض عملا لا علما ويسمى القرض
الاجتهادى ، ومنه قوله : « والمفروض فى مسح الرأس مقدار الناصية » ، وحد الوجه :
من مبدأ سطح الجبهة إلى أسفل الذقن طولا وما بين شحمتى الأذنين عرضا .
(والمرفقان) ثنية مرفق — بكسر الميم وفتح الفاء ، وعكسه — موصل الذراع فى
المعصد (والكعبان) ثنيه كعب ، والمريد به هنا هو العظم الناقى المتصل بعظم
الساق ، وهو الصحيح ، هداية (بدخلان فى النسل) على سبيل الفرضية . والنسل :
إسالة الماء : وحد الإسالة فى النسل : أن يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما ، وعند
أبي يوسف يجرى إذا سال على العضو وإن لم يقطر ، فتح ، وفى الفيض : أفله
قطرتان فى الأصح . اهـ ، وفى دخول المرفقين والكعبين خلاف زفر . والبحث
فى ذلك وفى التراءتين فى « أرجلكم » ، قال فى البحر : لا طائل تحته بعد انعقاد
الإجماع على ذلك (والمفروض فى مسح الرأس مقدار الناصية) أى مقدم الرأس
(وهو الربع) وذلك (لما روى المخيرة بن شعبة) رضى الله تعالى عنه (أن النبي

(١) النص وهو الآية الكريمة وهى تفيد اقتراض الغسل والمسح لهذه الأعضاء
وإن كان تحديد المسح فى الرأس يبينه حديث المخيرة الآتى على ما سيذكر المصنف
والشراح .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
نَاصِيَّتِهِ وَخُفَيْهِ ^(١) » .
وَسَنَّ الطَّهَارَةَ :

صلى الله عليه وسلم أتى سباطة (أى كاسة) بالضم : قوم قبالة وتوضأ ومسح على
ناصيته وخفيه (والكتاب يحمل فى حق المقدار ، فالتحقق بياناً به : وفى بعض
الرويات : قدره أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد : لأنها أكثر ما هو الأصل
فى آلة المسح هداية . قال فى الفتح : وأما رواية جواز قدر الثلاثة الأصابع —
وإن صححها بعض المشايخ ، نظراً إلى أن الواجب إلصاق اليد ، والأصابع أصلها :
ولذا يلزم بقطعها دية كل اليد ، والثلاث أكثرها ولأكثر حكم الكل ، وهو المذكور
فى الأصل — فيحمل على أنه قول محمد : لما ذكر الكرخى والطحاوى عن أصحابنا
أنه مقدار الناصية ، ورواه الحسن عن أبي حنيفة ويفيد أنها غير المنصور رواية
قول المنصف — يعنى صاحب الهداية — « وفى بعض الروايات ،

(وسنن الطهارة) السنن . جمع سنة ، وهى لغة : الطريقة مرضية كانت أو غير
مرضية (٢) وفى الشريعة : ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك أحياناً

(١) قال الكمال فى الفتح : إن هذا الحديث بمجموع من حديثين رواهما المنيرة ،
أحدهما ما رواه مسلم عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصرته وعلى الخفين .
والآخر رواه ابن ماجه عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم قبالة قائماً .
والقدورى ليس غلطاً ، لأن كلا من الحديثين من رواية المنيرة . ولقائل أن يقول
ولم لا يجوز أن تكون كل منهما واقعة غير الأخرى ، وإن كان الاستدلال صحيحاً
وكان يمكن الاختصار فيه على رواية مسلم فتأمل .

(٢) الدليل على أن لفظ « السنة » يطلق فى اللغة العربية على الطريقة مطلقاً سواء
أكانت مرضية أم لم تكن . هو قوله صلوات الله وسلامه عليه : « من سن سنة حسنة
فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة .

غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ الْمُتَوَضِّئُ مِنْ نَوْمِهِ ،

فتح واللام في الطهارة ، العهد . أى الطهارة المذكورة ، وتعقيقه الفرض بالسنة يفيد أنه لا واجب للوضوء ، وإلا لقدمه (١) (غسل اليدين) لإزالة الرسغين ؛ لوقوع الكفاية به في التنظيف ، وقوله (قبل إدخالهما الإناء) قيد اتفاق ، وإلا فيس غسلهما وإن لم يحتج إلى إدخالهما الإناء ، وكذا قوله (إذا استيقظ المتوضئ من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداءة بالاستيقاظ (٢) ، قال العلامة قاسم في تصحيحه : الأصح أنه سنة مطلقانص عليه في شرح الهداية ، وفي الجوهرية هذا شرط وقع اتفاقاً ؛ لأنه إذا لم يكن استيقظ وأراد الوضوء السنة غسل اليدين ، وقال نجم الأئمة في الشرح : قال في المحيط والتحفة : وجميع الأئمة البخاريين أنه سنة في الوضوء . وفي الفتح : وهو الأول ؛ لأن من حكي وضوءه صلى الله عليه وسلم قدامه ، وإنما يحكى ما كان دأبه وعادته ، لا خصوص وضوئه الذى هو من النوم ، بل الظاهر أن اطلاعهم على وضوئه عن غير النوم ، نعم مع الاستيقاظ

(١) يريد أن يقول : إن مرتبة الفرض أولى المراتب ، وإن مرتبة الواجب تاتى بعقيب مرتبة الفرض ، وإن نظام التأليف يقتضى أن يبدأ المؤلف بأولى المراتب ، ثم بما يليها ، وهكذا وقد بدأ المؤلف فعلاً بالفروض ، ثم انتقل إلى بيان السنن ، فقلنا من هذا الصنيع أنه ليس للوضوء واجبات ، إذ لو كان له واجبات للزم أن يذكرها عقب الفروض حتى يتم النظام .

(٢) اعلم أنه قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يمسس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ، فإنه لا يعزى أين بانست يده ، وظاهر هذا الحديث أن غسل اليدين إنما يكون سنة في حق من تيقظ من النوم ، فأما من يكون يقظان قبل إرادة الوضوء وقد تأكد من نظافة يديه فلا يسن له ذلك ، وكذلك ظاهر الحديث أنه إنما يسن غسل اليدين لمن يكون ماء وضوئه في إناء فهو يريد أن يعترف منه ، فأما من لا يكون مأواه في إناء كمن يتوضأ من صنبور فلا يسن له ذلك . وقد بين المؤلف رحمه الله أن غسل اليدين سنة على كل حال : أى سواء أكان من يريد الوضوء قد استيقظ من منامه أم لم يكن ، وسواء أكان يتوضأ من إناء أم لم يكن ، وقد اعتذر عن قيد الاستيقاظ وقيد إدخال اليد في الإناء الواردين في الحديث بأتهما اتفاقيان لا يقصد بهما الاحتراز .

وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ وَالسَّوَاكُ ، وَالْمُضْمَضَةُ ،
وَالِاسْتِنْشَاقُ .. وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ،

وتوم النجاسة السنة أكد . اه (وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) ولفظها المنقول
عن السلف — وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم — د بسم الله العظيم ، والحمد لله
على دين الإسلام ، وقيل : الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد التعوذ ، وفي المجتبى
يجمع بينهما ، وفي المحيط : لوقال : لا إله إلا الله ، أو الحمد لله ، أو أشهد أن
لا إله إلا الله ، يصير مقبلاً للسنة ، وهو بناء على أن لفظه يسمى ، أعم بما ذكرناه ،
فتح . وفي التصحيح : قال : في الهداية ، الأصح أنها مستحبة ، ويسمى قبل الاستنجاء
وبعده ، هو الصحيح . وقال الزاهدی : والأكثر على أن التسمية وغسل اليدين
سنتان قبله وبعده . اه (والسواك) أى : الاستياك عند المضمضة ، وقيل : قبلها ،
وهو للوضوء عندنا إلا إذا نسيه فيندب للصلاة ، وفي التصحيح : قال في الهداية
والمشكلات : والأصح أنه مستحب اه (والمضمضة) بماء ثلاثاً (والاستنشاق)
كذلك ، فلو تضمن ثلاثاً من غرفة واحدة لم يصر آتياً بالسنة . وقال : الصير في يكون
آتياً بالسنة ، قال : واختلفوا في الاستنشاق ثلاثاً من غرفة واحدة : قيل : لا يصير
آتياً بالسنة ، بخلاف المضمضة : لأن في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل إلى
المسكف ، وفي المضمضة لا يعود : لأنه يقدر على إمساكه ، كذا في الجوهرية (ومسح
الأذنين) وهو سنة بماء الرأس عندنا هداية : أى لا بماء جديد ، عناية . ومثله في جميع
شروح الهداية والحليه والتاتارخانية وشرح المجمع وشرح الدرر للشيخ إسماعيل ،
ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم : بماء للرأس ، قال في الفتح : وأما ما روى
أنه صلى الله عليه وسلم : أخذ لأذنيه ماء جديداً ، فيجب حمله على أنه لغناء البلة قبل
الاستيعاب ، توفيةً بينه وبين ما ذكرنا ، وإذا انعدمت البلة لم يكن بد من الأخذ ،
كما لو انعدمت في بعض عضو واحد . اه . وإذا علمت ذلك ظهر لك أن ما مشى عليه
العلاقى في الدر والثر نبلالى وصاحب النهر والبحر تبعاً للخلاصة ومثلاً مسكين —
من أنه لو أخذ للأذنين ماء جديداً فهو حسن — مخالف للرواية المشهورة التي مشى

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ ، وَتَكَرُّارُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ .
وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَتَوَيَّ الطَّهَارَةَ ،

عليها أصحاب المتون والشروح للموضوعة لنقل المذهب ، وتام ذلك في حاشية شيخنا
رد المختار رحمه الله تعالى . (وتخليل اللحية) وقيل : هو سنة عند أبي يوسف جائز
عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن السنة لإكمال الفرض في عمله . والداخل ليس بمحل له ،
هداية . وفي التصحيح : وتخليل اللحية وهو قول أبي يوسف ورجحه في المبسوط
(والأصابع) لأنه لإكمال الفرض في عمله ، وهذا إذا كان الماء واصلاً إلى خلالها
بدون التخليل ، وإلا فهو فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الأعضاء المغسولة
(إلى الثلاث) مرات (١) ؛ ولو زاد لطمأنينة القلب لا بأس به ، قيدت
بالمستوعب لأنه لو لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتياً بسنة التثليث ، وقيدت
الأعضاء المغسولة لأن المسحوحة يكره تكرار مسحها .

(ويستحب للتوضيء) المستحب لغة : هو الشيء المحبوب ، وعرفاً قيل : هو
ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى ، والمندوب : ما فعله مرة أو مرتين ، وقيل : هما
سواء ، وعليه الأصوليون ، قال في التحرير : وما لم يواظب عليه مندوب
ومستحب ، وإن لم يفعله بعدما رغب فيه اهـ . (أن يتوى الطهارة) في ابتدائها

(١) أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : توضأ رسول
الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، وأخرج البخاري أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم
«توضأ مرتين مرتين» وتضافرت الروايات على أنه صلى الله عليه وسلم «توضأ
ثلاثاً ثلاثاً» ومعنى هذا أنه صلوات الله عليه وسلامه توضأ في بعض الأحيان مرة
مرة ، يعني يغسل وجهه ويستوعبه مرة واحدة ، ويغسل يديه ويستوعبهما مرة
واحدة ، وهكذا . وأنه توضأ في بعض الأحيان مرتين مرتين . يعني يغسل وجهه
مرتين يستوعب غسله في كل مرة منهما ، وهكذا ، وأنه توضأ في أغلب الأحيان
ثلاثاً ثلاثاً ، على معنى أنه غسل وجهه ثلاث مرات يستوعب غسله في كل مرة منها ،
وهكذا ، وقوله ولو زاد لطمأنينة القلب لا بأس به محل نظر لأن الاتباع هو المطلوب .

وَيَسْتَوْعِبَ رَأْسَهُ بِالسَّحَرِ ، وَيُرْتَبِ الوُضُوءُ ، فَيَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ
تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْيَمِينِ .

وَالْمَعَانِي لِلنَّاقِضَةِ لِلْوُضُوءِ : كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَالْدَّمُ
وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ

(ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء) فيبدأ بما بدأ الله تعالى
به) ويمتختم بما ختم به ، قال في التصحيح : قال نجم الأئمة في شرحه : وقد عد الثلاثة
في المحيط والتحفة من جملة السنن ، وهو الأصح ، وقال في الفتوح : لا سند للقدوري
في الرواية ولا في الدراية ولا في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحباً غير سنة ،
أما الدراية فنصوص المشايخ متضاربة على السنة ، ولذا خالفه المصنف في الثلاثة
وحكم بسنيتها بقوله « فالثنية في الوضوء سنة » ونحوه في الآخرين ، وأما الدراية
فمسند كره إن شاء الله تعالى ، وقيل : أراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من
الخلاف ؛ فإن الخروج عنه مستحب اه . وتماه فيه (و) البداءة (بالميامن)
فضيلة . هداية وجوهرة ، أى مستحب .

(والمعاني) جمع معنى ، وهو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها
اللفظ ، فإن الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى ،
كذا في تعريفات السيد (الناقض للوضوء) أى المخرجة له عن إقادة المقصود به ،
لأن التقض في الأجسام إبطال تركيبها ، وفي المعاني إخراجها عن إقادة ما هو المقصود
بها (كل ما) أى : شئ (خرج من السبيلين) أى : مسلكي البول والغائط ،
أعم من أن يكون معتاداً أولاً ، نجساً أولاً ، لإلا ربح القبل ، لأنه اختلاج لاربع ،
والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور ، لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ،
فيستدل بالظهور على الانتقال ، بخلاف الخروج في غيرهما فإنه مقيد بالسيلان ،
كما صرح به بقوله (والدم والقَيْح) وهو : دم نضج حتى ابيض وخثر (والصديد)

إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ فَتَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ^(١) ،
وَالْقِيءُ إِذَا كَانَ مِلءَ الْفَمِ ،

وهو : قيح ازداد نضجاً حتى رق (إذا خرج من البدن فتجاوز) عن موضعه
(إلى موضع يلحقه حكم التطهير) ، لأنه يزال القشرة تظهر النجاسة في محلها ،
فتكون بادية لا خارجة ، ثم المعتبر هو قوة السيالان ، وهو : أن يكون الخارج
بحث يتحقق فيه قوة أن يسيل بنفسه عن المخرج لئلا لم يمنع منه مانع ، سواء
وجد السيالان بالفعل أو لم يوجد ، كما إذا مسح بخرقه كما خرج ، ثم وم . قيد
بالدم والقيح احترازاً من سقوط لحم من غير سيالان دم كالعرق المدني فانه لا ينتقض
وأما الذي يسيل منه ، إن كان ماء صافياً لا ينقص . قال في الينابيع : الماء الصافي
إذا خرج من النفطة لا ينتقض . وإن أدخل أصبعه في أنفه فدميت أصبعه : إن نزل
الدم من قسبة الأنف نقض ، وإلا لم ينتقض . ولو عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم -
أو استاك فوجد في السواك أثر الدم لا ينتقض ما لم يتحقق السيالان . ولو تخفل
بعود فخرج الدم على العود لا ينتقض . إلا أن يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على
الريق اه . جوهره (والقيء) سواء كان طعاماً أو ماء أو علقاً أو مرة بخلاف
البليغم فانه لا ينتقض ، خلافاً لآبي يوسف في الصاعد من الجوف ، وأما النازل من
الرأس فغير ناقض اتفاقاً (إذا كان ملء الفم) قال في التصحيح : قال في الينابيع :
وتكلموا في تقدير ملء الفم ، والتصحيح إذا كان لا يقدر على إمساكه . قال الزاهدی :

(١) يستدل الأحناف لمذهبهم في نقض الوضوء بالدم السائل ونحوه بحديث
الوضوء من كل دم سائل .

قال في الفتح رواه الدارقطني من طريق ضعيف ، ورواه ابن عدي في الكامل
عن آخر وقال لا نعرفه إلا من حديث أحمد بن قروخ ، وهو عن لا يحتاج به
ولكنه أيده بأشياء ، منها حديث السيدة فاطمة فراجعوا واحتجوا للقيء والرتاف
بحديث من قام أو رجع في صلاته فلينعرف ، وليتوضأ ، وليبين على صلاته ما لم
يتكلم . وذكر طرفة صاحب الفتح بما تعيد صحة الاستدلال به ، والله أعلم .

وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعًا أَوْ مُتَّكِئًا أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَزِيلَ عَنْهُ لَسَقَطَ ،
وَالغَلَبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ ، وَالْجُنُونُ ، وَالْفَهْقَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ
رُكُوعٍ وَسُجُودٍ .

والأصح ما لا يمكنه الإمساك إلا بكلمة اه . ولو فاه متفرقا بحيث لو جمع يلا الفم
فعند أبي يوسف يعتبر اتحاد المجلس ، وعند محمد اتحاد السبب : أى الغثيان ، وهو
الأصح ، لأن الأحكام تضاف إلى أسبابها كما بسطه في السكاني .

ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض الحكمي فقال : (والنوم) سواء كان
النائم (مضطجعا) وهو : وضع الجنب على الأرض (أو متكئا) وهو : الاعتماد
على أحد وركيه (أو مستندا إلى شيء) أى : معتمدا عليه لكنه بحيث (لو أزيل)
ذلك الشيء المستند إليه (لسقط) النائم ، لأن الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع
من الاستناد ، غير أن السند يمنع من السقوط ، بخلاف النوم حالة القيام والعود
والركوع والسجود في الصلاة وغيرها وهو الصحيح ، لأن بعض الاستمسك
باق ، إذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء ، هداية . وفي الفتوح : ويمكن المقعدة
مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج ؛ إذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زمننا
لكثرة الأكل فلا يمنعه إلا مسكة اليقظة ا . (والغلبة على العقل بالإغماء)
وهو : آفة تعترى العقل وتغلبه (والجنون) وهو : آفة تعترى العقل وتسلبه ،
وهو مرفوع بالعطف على الغلبة ، ولا يجوز خفضه بالعطف على الإغماء لأنه عكسه
(والفهقة) وهى : شدة الضحك بحيث يكون مسموعا له ولجاره ، سواء
بدت أسنانه أولا ، إذا كانت من بالغ يقظان (فى كل صلاة) فريضة أو نافلة ،
لكن (ذات ركوع وسجود (١)) بخلاف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، فإنه
لا ينتقض وضوؤه ، وتبطل صلاته وسجدة ، وكذا الصبي والنائم .

(١) الدليل على انتفاء وضوء الفهقة فى الصلاة ما رواه أبو معبد
الحزاعى قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة إذ أقبل أعمى يريد =

وَفَرَضُ النُّسْلِ :

الْمُضْمَنَةُ ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ .

وَسُنَّةُ النُّسْلِ : أَنْ يَبْدَأَ التَّغْتَسِلَ فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ ،
وَيُزِيلَ النِّجَاسَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ

(وفرض النسل) أراد بالفرض ما يعم العمل - والنسل - بالضم - تمام غسل
الجلد كله ، والمصدر الغسل - بالفتح - كما في التهذيب - وقال في السراج يقال : غسل
النجاسة ، وغسل الجنابة ، بضم الغين ، وغسل الميت ، وغسل الثوب ، بفتحها ،
ومضابطه أنك إذا أضفت إلى المفعول فتحت ، وإلى غيره ضمنت اهـ (المضمنة :
والاستنشاق ، وغسل سائر البدن) أى : باقيه ، بما يمكن غسله من غير حرج
كأذن وسرة وشارب وحاجب وداخل لحية وشعر رأس وخارج فرج ، لا ما فيه
حرج كداخل عين وثقب انضم وكذا داخل قلفة ، بل يندب على الأصح ،
قوله السكال .

(وسنة الغسل : أن يلتدى المتغسل) : أى يريد الاغتسال (فيغسل) أولاً
(يديه) إلى الرسنين ، كما تقدم في الوضوء (وفرجه) وإن لم يكن به خبث (ويزيل
نجاسة) وفي بعض النسخ (النجاسة) بالتحريك ، والأولى أولى (إن كانته على
بدنه) لثلاث تشييع (ثم يتوضأ وضوءه) : أى كوضوئه (للصلاة) فيمسح رأسه

== الصلاة فوق في ذية ، فاستضحك القوم ، فتهقوا ، فلما انصرف صلى الله عليه
وسلم قال : « من كان منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة » ، ولما كان القياس يقتضي
الاكتفاء بالطهارة بالتهقئة ، وكان هذا الحديث يترك القياس بمثله اقتصرنا على
ما ورد الحديث فيه ، وهو التهقئة في صلاة ذات ركوع وسجود ، لأن
كل شيء ورد على خلاف ما يقتضيه القياس يقتصر به على ما ورد فيه
ولا يتجاوز .

لِلرَّجُلَيْنِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَتَنَحَّى
عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ .

وأذنيه ورقبته (إلا رجليه) فلا يغسلهما ، بل يؤخر غسلهما إلى تمام الغسل ، وهذا إذا كان في مستنقع الماء أما إذا كان على لوح أو قبةاب أو حجر فلا يؤخر غسلهما ، جوهرة ، وفي التصحيح : الأصح أنه إذا لم يكن في مستنقع الماء يقدم غسل رجليه (١) اهـ (ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً) مستوعباً في كل مرة ، بادئاً بعد الرأس بشقه الأيمن ثم الأيسر وقيل : يختم بالرأس . وفي المجتبى والدرر : وهو الصحيح ، لكن نقل في البحر أن الأول هو الأصح وظاهر الرواية والأحاديث ، قال : وبه يضاف تصحيح الدرر (ثم يتنحى عن ذلك المكان) (٢) إذا كان في مستنقع الماء (فيغسل رجليه) من أثر الماء المستعمل وإلا فلا يسن إعادة غسلهما .

(١) اعلم أنه لا خلاف بين علماء الشريعة في أنه يجوز للغسل أن يغسل رجليه في الوضوء الذي يندب تقديمه على الغسل ، سواء أكان واقفاً في مستنقع ماء أم لم يكن ، ومستنقع الماء هو المكان الذي يجتمع فيه ماء الغسل . وإنما الخلاف بينهم في الأولى له ، فذهب جماعة إلى أن الأولى أن يقدم غسل رجليه مع الوضوء مطلقاً ، وبه أخذ الشافعي ، وهو ظاهر إطلاق الكنز والدر وغيرهما ، وهو أيضاً ظاهر حديث رواه البخاري في صفة غسله صلى الله عليه وسلم وفيه « فتوضأ وضوءه للصلاة ، ومنهم من ذهب إلى أن الأولى أن يؤخر غسلهما مطلقاً ، ومنهم من فصل كالمصنف فقال : إن كان المغتسل واقفاً في مكان يجتمع فيه الماء كالعطشت يؤخر غسل رجليه وإلا قدمه ، وجزم بهذا صاحبو الهداية والمبسوط والكافي ، أو هذا هو الأوفق ؛ لأن فيه جمعا بين الأدلة المختلفة الظاهر .

(٢) يتنحى عن المكان : أي يبتعد عنه .

وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ صَفَائِرَهَا فِي التَّغْسِلِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ
أَصُولَ الشَّعْرِ .

وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْفُسْلِ : إِنْزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّقِيقِ
وَالشَّهْوَةِ ، مِنْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالتَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ

(وليس) بـلازم (على المرأة أن تنقض) : أى تحمل حنفر (صفائرها في الفسل)
حيث كانت مضفورة ، وإن لم يبلغ الماء داخل الصفائر ، قال في الينايع : وهو الأصح
ومثله في البدائع ، وفي الهداية : وليس عليها بل ذوائبها ، وهو الصحيح ، وفي الجامع
الحسامى : وهو المختار ، وهذا (إذا بلغ الماء أصول الشعر) أى مناته ، قيد بالمرأة
لأن الرجل يلزمه نقض صفائره ، وإن وصل الماء إلى أصول الشعر ، وبالصفائر
لأن المنقوض يلزم غسل كله ، وبما إذا بلغ الماء أصول الشعر لأنه إذا لم يبلغ
يجب النقض .

(والمعاني الموجبة للفسل إنزال) : أى انفصال (المني) وهو ماء أبيض خائر
ينكسر منه الذكر عند دخوله تشبه رائحته رائحة الطلع رطباً ورائحة البيض
يابساً (على وجه الدقيق) : أى الدفع (والشهوة) : أى اللذة عند انفصاله عن
مقره ، وإن لم يخرج من الفرج كذلك ، وشرحه أبو يوسف ، فلو اختلما وانفصل
منه شهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسأل
بغير شهوة : وجب الفسل عندهما ، خلافاً له ، وكذا إذا اغتسل المجمع قبل أن
يبول أو يتام ثم نخرج باقى منيه بعد الفسل وجب عليه إعادة الفسل عندهما ،
خلافاً له ، وإن خرج بعد البول أو النوم لا يعيد إجماعاً (من الرجل والمرأة)
حالة النوم واليقظة (والتقاء الختاتين (١)) ثنية ختان ، وهو موضع القطع من

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم : : إذا التقى الختاتان وتوارت الحشفة وجب
الفسل ، رواه ابن أبى شيبة بهذا اللفظ ، ولا فصل فيه بين أن ينزل وألا ينزل ،
فكان دليلاً على وجوب الفسل بالتقائهما مطلقاً .

مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَالْعَيْضُ وَالنَّفَاسُ .
وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ
وَالْإِحْرَامِ .
وَلَيْسَ فِي الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ غُسْلٌ ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ .
وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ

الذكر والفرج : أى محاذاتهما بغيبوبة الحشفة ، قال فى الجوهرية : ولو قال « بغيبوبة
الحشفة فى قبل أو دبر » كما قال فى الكنز : لكان أحسن وأعم ، لأن الإيلاج فى
الدبر يوجب الغسل ، وليس ختانان يلتقيان ، ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل
بإيلاج مقدارها من الذكر اه . ولو (من غير إنزال) : لأنه سبب للإنزال
وهو متغيب عن البصر فقد يحفى عليه لقلته فيقام مقامه لكال السببية (والحيض ،
والنفاس) : أى الخروج منهما ، فإداما باقين لا يصح الغسل .

(وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين ، والاحرام)
بصح أو عمرة ، وكذا يوم عرفة للوقوف . قال فى الهداية : وقيل هذه الأربعة مستحبة
وقال : ثم هذا الغسل للصلاة عند أبى يوسف ، وهو الصحيح ؛ لزيادة فضيلتها على
الوقت واختصاص الطهارة بها ، وفيه خلاف الحسن اه .

(وليس فى المذى) وهو : ماء أبيض رقيق يخرج عند الملاعبة ، وفيه ثلاث
لغات : الأولى سكون الذال ، والثانية كسرهما مع التشديد ، والثالثة الكسر مع
التخفيف ، ويعرب فى الثالثة إعراب المنقوص . مصباح (والودى) وهو : ماء
أصفر غليظ يخرج عقيب البول وقد يسبقه ، يخفف ويثقل . مصباح (غسل و)
لكن (فىهما الوضوء) كالبول .

(والطهار من الأحداث) أى فيه العهد ؛ أى الأحداث التى سبق ذكرها من
الأصغر والأكبر وكذا الانحسار بالأولى ، فقيد الأحداث اتفاق ، وليس للتخصيص ،
(٢ - لباب - أول)

جَائِزَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْمُيُونِ وَالْآبَارِ وَمَاءِ الْبَحَارِ .
وَلَا تَجُوزُ بِمَا اغْتَصَرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ ، وَلَا بِمَاءِ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ
وَأَخْرَجَهُ عَنِ طَبْعِ الْمَاءِ ،

إلا أنه لما ذكر الطهارتين احتاج إلى بيان الآلة التي يحصلان بها (جائزة بماء السماء) من مطر وتلج وبرد مذايين (والأودية) جميع واد ، وهو : كل منفرج بين جبال أو آكام يجتمع فيه السيل (والعيون) جمع عين ، وهو لفظ مشترك بين حاسة البصر والينبوع وغيرهما ، والمراد هنا ينبوع الجارى على وجه الأرض (والآبار) جمع بئر ، وهو : ينبوع المجتمع تحت الأرض (والبحار) جمع بحر ، قال الصحاح : البحر خلاف البر ، سمى بجزراً لعمقه واتساعه ، والجمع أبحر وبحار وبحور ، وكل نهر عظيم بحر . اهـ . ولعل المصنف جمعه ليشمل ذلك ، ولكن إذا أطلق البحر يراد به البحر المالح .

(ولا تجوز) أى لا تصح الطهارة (بما اعتصر) بقصره ما ، على أنها موصولة ، قال الأكل : هذا المسموع (من الشجر والنثر) وفي تعبيره بالاعتصار إيماء بمفهومه إلى الجواز بالخارج من غير عصر كالمتقاطر من شجر العنب ، وعليه جرى في الهداية ، قال : لأنه خرج بنير علاج ، ذكره في جوامع أبي يوسف . وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرط الاعتصار اهـ . وأراد بالكتاب هذا المختصر ، لكن صرح في المحيط بعدمه ، وبه جزم قاضيه خان : وصوبه في الكافي بعد ذكر الأول بقيل ، وقال الحلبي : إنه الأوجه وفي الشرنبلالية عن البرهان : وهو الأظهر ، واعتمده القهستاني (ولا بماء) بالماء (غلب عليه غيره) من الجامدات الطاهرة (فأخرجه) ذلك المخالط (عن طبع الماء) وهو الرقة والسيلان ، أو أحدث له اسماً على حدة ، وإنما قيدت المخالط بالجامد : لأن المخالط إذا كان مائماً فالعبارة في الغلبة : إن كان موافقاً في أوصافه الثلاثة كالماء المستعمل في الأجزاء ، وإن كان مخالفاً فيها كالخل فبظهور أكثرها ، أو في بعضها فبظهور وصف ، كاللبن يخالف في اللون والطعم ، فإن ظهر أو أحدهما منع ، وإلا لا . وزدت ، أو أحدث له اسماً على حدة ،

كَالْأَشْرِبَةِ وَالنَّخْلِ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الْبَاقِلَاءِ وَالْمَرْقِ وَمَاءِ الزَّرْدَجِ .
وَتَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَالِطُهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ قَلِيلٌ أَحَدٌ أَوْ صَافٍ
كَمَاءِ الْمَدِّ وَالْمَاءِ الَّذِي يَخْتَلِطُ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالصَّابُونَ وَالزَّعْفَرَانُ .

بإخراج نبيذ الثمر ونحوه فإنه لا تجوز الطهارة به ولو كان رقيقا مع أن المختلط جامد،
فاحرص على هذا الضابط فإنه يجمع ما تفرق من فروعه . وقد مثل المصنف
للأصلين اللذين ذكرهما على الترتيب فقال : (كالأشربة) : أى المتخذة من الأشجار
والثمار كشراب الريباس والريمان ، وهو مثال لما اعتصر ، وقوله (والنخل) صالح
للأصلين ؛ لأنه إن كان خالصا فهو ما اعتصر من الثمر ، وإن كان مخلوطا فهو ما غلب
عليه غيره بحدوث اسم له على حدة (وماء الباقلاء) تشدد فتقصر وتخفف فتد ،
وهى القول : أى إذا طبخت بالماء حتى صار بحيث إذا برد نحم (والمرق) لحدوث
اسم له على حدة (وماء الزردج) - بزأى معجمة وراء ودال مهملتين وجيم - وهو
ما يخرج من الصفر المنقوع فيطرح ولا يصبح به - مغرب . قال فى التصحيح :
والصحيح أنه بمنزلة ماء الزعفران ، نص عليه فى الهداية ، وهو اختيار الناطقى
والسرخسى اه .

(وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء) جامد (طاهر قليل أحد أو صاف) الثلاثة
ولم يخرج من طبع الماء ، قال فى الدراية : فى قوله « قليل أحد أو صاف » إشارة إلى
أنه إذا غير اثنين أو ثلاثة لا يجوز التوضؤ ، وإن كان المنهر طاهرا ، لكن صححت
الرواية بـ « ثلاثة » ، كذا عن الكردى اه . وفى الجوهرة : فإن غير وصفين فعل
إشارة الشيخ لا يجوز الوضوء ، لكن الصحيح أنه يجوز ، كذا فى المستصفى ، وذلك
(كماء المد) : أى السيل ، فإنه يختلط بالتراب والأوراق والأشجار ، فإدامته رقة
الماء غالبية تجوز به الطهارة وإن تغيرت أوصافه كلها ، وإن صار الطين غالبا
لا تجوز (والماء الذى يختلط به الأشنان والصابون والزعفران) ما دام باقيا على
رقيقته وسيلانه ؛ لأن اسم الماء باق فيه ، واختلاط هذه الأشياء لا يمكن الاحتراز

وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَجْزِ الرُّضُوءُ بِهِ ، قَلِيلًا
كَانَ أَوْ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ
مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ فَقَالَ : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَنْتَسِلَنَّ
فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ »^(١) . وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا اسْتَقْبَضَ

عنه ، فلو خرج عن طبعه أو حدث له اسم على حدة - كأن صار ماء الصابون أو
الأشنان فحينا أو صار ماء الزعفران صبغاً - لا يجوز به الطهارة .

(وكل ماء وقع فيه نجاسة لم يجز الرضوء به) لتنجسه (قليلا كان) الماء (أو
كثيراً) تغيرت أوصافه أولاً ، وهذا في غير الجاري وما في حكمه كالغدير العظيم ؛
بدليل المقابل (لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة) ينهى عن
ضده ؛ لأن الهى عن الشيء أمر بضده فقال : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم)
يعنى الساكن (ولا ينتسلن فيه من الجنابة) وقد استدل القائلون بنجاسة الماء
المستعمل بهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالبول . وأجيب بأن الجنب لما كان
يغلب عليه نجاسة المنى عادة جعل كالمستيقن (وقال ﷺ) أيضا : (إذا استيقظ

(١) مذهب الإمام مالك أن الرضوء يجوز ما لم يتغير لونه أو طعمه أو
ريحه لحديث الماء طهور الخ . قال في الفتح ولا يصح الاستدلال به على الحصر
وبيانه فيه . وقال الشافعى إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً كما هو نص الحديث
فلا ينحس إذا كان قلتين والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر
وأجيب بأن الحديث مضطرب في سنده وفي متنه فروى قلتين وروى قلتين أو
ثلاثة وروى أربعين قلت والاضطراب يوجب الضعف . وكذا معنى القلة لأنه لفظ
مشترك بين الجررة والقربة ورأس الجبل .

استدل الحنفية بحديث الصحيحين : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه
وناقشهم الكمال في ذلك الاستدلال فراجع .

أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسَنَّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَنْفِيسَهَا ثَلَاثًا ؛
فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ ، إِذَا
لَمْ يَرْلَأْ أَثَرُهُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ مَعَ جَرِّ يَمَانِ الْمَاءِ . وَالْعَدِيرُ الْعَظِيمُ
الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ

أحدهم من منامه فلا يغمس يده في الماء حتى ينفيسها ثلاثاً ؛ فإنه لا يدري أين باتت
يده (يعني لاقت غللاً طاهراً أو نجساً ، ولولا أن الماء ينجس بملاقاة اليد النجسة
لم تظهر للنهي فائدة .

(وأما الماء الجاري) وهو : مالا يتكرر استعماله ، وقيل : ما يذهب بقبته ،
هداية . وقيل : ما يعبده الناس تجارياً ، قيل : هو الأصح فتح ، وفيه : والحقوا بالجاري
حوض الحمام إذا كان الماء ينزل من أعلاه والناس يترقبون منه حتى لو أدخلت
القصعة أو اليد النجسة فيه لا ينجس له . (إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه
إذا لم ير لها) : أي للنجاسة (أثر) من طعم أو لون أو ريح (لأنها لا تستقر مع
جريان الماء) قال في الجوهرة : وهذا إذا كانت النجاسة مائعة ، أما إذا كانت دابة
ميتة : إن كان الماء يجري عليها أو على أكثرها أو نصفها لا يجوز استعماله ،
وإن كان يجري على أقلها وأكثره يجري على موضع طاهر وللباء قوة فإنه يجوز
استعماله إذا لم يوجد للنجاسة أثر له . (والعدير) قال في المختار : هو القطعة من الماء
يغادرها السيل له . ومثله الحوض (العظيم) : أي الكبير ، وهو (الذي لا يتحرك
أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر) وهو قول المراقبين ، وفي ظاهر الرواية :
باعتباره أكبر رأى المبتلى ، قال الزاهدی : وأصح حده ، مالا يخلص بعضه إلى
بعض في رأى المبتلى واجتهاده ولا يناظر المجتهد فيه ، وهو الأصح عند الكرخي

إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَازَ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ؛
لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ .
وَمَوْتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَاءِ

وصاحب الغاية والينابيع وجماعة اه . وفي التصحيح : قال الحاكم في المختصر : قال أبو عصمة : كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك بعشر ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة ، وقال ، لا أوقت فيه شيئاً ؛ فظاهر الرواية أولى اه . ومثله في فتح القدير والبحر قائلًا إنه المذهب ، وبه يعمل ، وإن التقدير بعشر لا يرجع إلى أصل يعتمد عليه ، لكن في الهداية : وبعضهم قدر بالمساحة عشرًا في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس ، وعليه الفتوى اه . ومثله في فتاوى قاضين خان وفتاوى العتاني ، وفي الجوهرة : وهو اختيار البخاريين ، وفي التصحيح : وبه أخذ أبو سليمان ، يعني الجوزجاني ، قال في النهر ، وأنت خير بأن اعتبار العشر أضبط ، ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام ، فلذا أقي به المتأخرون الأعلام ، اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرون الأعلام اه . قال شيخنا رحمه الله تعالى : ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضين خان وغيرهما من أهل الترجيع هم أعلم بالمذهب ممنا ؛ فقلينا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتونا في حياتهم اه . وفي الهداية : والمعتبر في العمق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف ، وهو الصحيح اه (إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر) الذي لم تقع فيه النجاسة (لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه) ، أي الجانب الآخر ؛ لأن أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة ، قال في التصحيح . وقوله جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع ، وعن أبي يوسف لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري وقال الواهدي : واختلفت الروايات والمشايخ في الوضوء من جانب الوقوع ، والفتوى الجواز من جميع الجهات اه .

(وموت ما ليس له نفس سائلة) أي دم سائل (في الماء) ومثله المائع ، وكذا .

لَا يُنَجِّسُهُ ، كَالْبَقِ وَالذَّبَابِ وَالزَّنايِرِ وَالْعَقَّارِبِ وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ
فِي الْمَاءِ فِيهِ لَا يُفْسِدُهُ ، كَالسَّمَكِ وَالضَّفْدَعِ وَالسَّرَّطَانِ .
وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ .
وَالْمُسْتَعْمَلُ : كُلُّ مَاءٍ أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ أَوْ اسْتَعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى
وَجْهِ الْقُرْبَةِ .

لو مات خارجه وألقى فيه (لا ينجسه) لأن المنجس اختلاط الدم المسفوح
بأجزائه عند الموت ، حتى حل المذكي وطهر لانعدام الدم فيه ، هداية ، وذلك
(كالبق والذباب والزناير والعقارب) ونحوها (وموت ما) يولد و (يعيش في
الماء فيه) : أي الماء ، وكذا المائع على الأصح ، هداية وجوهرة ، وكذا لو مات
خارجه وألقى فيه في الأصح ، درر (لا يفسده) وذلك (كالسمك ، والضفدع)
المائي ، وقيل : مطلقا ، هداية (والسرطان) ونحوها ، وقيدت ما يعيش في الماء
بيوله لإخراج مائي المعاش دون المولد كالبط وغيره من الطيور ، فإنها تفسده اتفاقا
(والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث) قيد بالأحداث
للإشارة إلى جواز استعماله في طهارة الانجاس كما هو الصحيح . قال المصنف في
التقريب : روى محمد عن أبي حنيفة أن الماء المستعمل طاهر ، وهو قوله ، وهو
الصحيح اه . وقال الصدر حسام الدين في الكبرى : وعليه الفتوى ، وقال غفر
الإسلام في شرح الجامع : إنه ظاهر الرواية وهو المختار ، وفي الجوهرة : قد اختلف
في صفته ، فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس نجاسة غليظة ، وهذا بعيد جداً ،
وروى أبو يوسف عنه أنه نجس نجاسة خفيفة ، وبه أخذ مشايخ بلخ ؛ وروى محمد
عنه أنه طاهر غير مطهر للأحداث كالحل ، وهو الصحيح ، وبه أخذ مشايخ العراق اه .
(والمستعمل : كل ماء أزيل به حدث) وإن لم يكن بنية القرية (أو استعمال في
البدن) قيد به لأن غسالة الجامدات كالقدور والثياب لا تكون مستعملة (على
وجه القرية) وإن لم يزل به حدث ، قال في الهداية : هذا قول أبي يوسف ، وقيل :

وَكُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ
مِنْهُ ، إِلَّا جِلْدَ الْخَنَزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ .
وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا وَخَافِرُهَا وَعَصَبُهَا وَقَرْنُهَا طَاهِرٌ .
وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْبُئْرِ نَجَاسَةٌ

هو قول أبي حنيفة أيضا ، وقال محمد : لا يصير مستعملا إلا بإقامة القرية ، لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه ، وإنما تزل بالقرب ، وأبو يوسف يقول : إسقاط الفرض مؤثر أيضا ، فيثبت الفساد بالأمرين جميعا . وقال أبو نصر الأقطع : وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وفي الهداية : ومتى يصير مستعملا ؟ الصحيح أنه كما زایل العضو حار مستعملا . لأن سقوط الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ، ولا ضرورة بعده .

(وكل إهاب) وهو الجلد قبل الدباغة ، فإذا دبغ صار أدبغا (دبغ) بما يمنع النتن والفساد ولو دباغة حكيمة كالترتيب والتشميس لحصول المقصود بها (فقد طهر) وما يطهر بالدباغة يطهر بالدكا ، هداية (و) إذا طهر (جازت الصلاة) مستترا (فيه) وكذا الصلاة عليه (والوضوء منه ، إلا جلد الخنزير) فلا يطهر للنجاسة العينية (و) جلد (الأدى) للكرامة الإلهية ، وألحقوا بهما ما لا يحتمل الدباغة كسفارة صغيرة ، وأقاد كلاله طهارة جلد السكب والقيط ، وهو المعتمد .

(وشعر الميتة) المجزوز ، وأراد غير الخنزير لنجاسة جميع أجزائه ، وخص في شعره الخرازين للضرورة ، لأنه لا يقوم غيره مقامه عندهم ، وعن أبي يوسف أنه كرهه لهم أيضا (وعظمها وقرنها) الخالي عن الدسومة ، وكذا كل ما لا تحل الحياة منها كخافرها وعصها على المشهور (طاهر) وكذا شعر الإنسان وعظمه ، هداية .

(وإذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسة) مائه مطلقا ، أو جامدة غليظة ، بخلاف الخفيفة كالبر والروث فقد جعل القليل منها حنوا للضرورة ، فلا تفسد إلا إذا

مُزَحَّتْ ، وَكَانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا ، فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا
فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ أَوْ سُوْدَانِيَّةٌ أَوْ سَامٌ أَبْرَصٌ نَزَحَ مِنْهَا
مَا بَيْنَ عِشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا ، بِحَسَبِ كِبَرِ الْحَيَوَانِ وَصُغَرِهِ ،

كثير ، وهو : ما يستكثره الناظر في المروى عن أبقراط حنيفة ، وعليه الاعتقاد ،
ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر ، لأن الضرورة تشمل الكل
كما في الهداية (نزحت) : أى البئر ، والمراد ماؤها من ذكر المحل وإرادة الحال
(وكان نزح ما فيها من الماء طهارة) : أى مطهراً (لها) بإجماع السلف ؛ ومسائل
الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس ، هداية . وفي الجوهرة : وفي قوله « طهارة
لها » إشارة إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء « طهارة لها » إشارة
إلى أنه يطهر الوحل والأحجار والدلو والرشاء ويد النازح . ١٠ هـ . وهذا إذا كانت
النجاسة غير حيوان .

وأما حكم الحيوان فذكره بقوله : (فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا) أو خارجها وألقيت فيها
(فَأَرَةٌ أَوْ عَصْفُورَةٌ أَوْ صَعْوَةٌ) كسفرة — عصفورة صغيرة حراء الرأس . مصباح
(أَوْ سُوْدَانِيَّةٌ) طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة . مغرب (أَوْ سَامٌ) بتشديد
الميم (أَبْرَصٌ) أى الوزع ، والعوام تقول له « أبو بريص » ، أو ما قاربها في الجثة
(نَزَحَ مِنْهَا) بعد إخراج الواقع فيها (ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا) العشرين
بطريق الإيجاب ، والثلاثين بطريق الاستحباب . هداية . وفي الجوهرة : وهذا إذا
لم تكن الفأرة هاربة من المرة ولا بجروحة ، وإلا ينزح جميع الماء وإن خرجت
حية ، لأنها تبول إذا كانت هاربة ، وكذلك المرة إذا كانت هاربة من الكلب ، أو
بجروحة ، لأن البول موالدم نجاسة مائة . ١٠ هـ . باختصار ، ثم قال : وحكم الفأرتين
والثلاث والأربع كالواحدة ؛ والخمس كالمرة إلى التسع ، والعشر كالكلب ، وهذا
عند أبي يوسف ، وقال محمد : الثلاث كالمرة ، والست كالكلب . ١٠ هـ . (بحسب
كبر الحيوان وصغره) الكبير والصغير — بضم الأول وإسكان الثاني — للجثة ،
وهو المراد هنا ، وبكسر الأول وفتح الثاني : للسن ، قال في الجوهرة : ومعنى المسألة

وَأِنْ مَاتَتْ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ سِنُورٌ نَزَحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ
أَرْبَعِينَ دَلْوًا إِلَى سِتِّينَ .

وَأِنْ مَاتَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ آدَمِيٌّ نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
وَأِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَوْ تَفَسَّخَ نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
صَغُرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ .

وَعَدَدُ الدَّلَاءِ يُعْتَبَرُ بِالْأَلْوِ الْوَسْطِ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلُ الْبَارِ فِي الْبُلْدَانِ ،

إذا كان الواقع كبيراً والبر كبيرة فالعشر مستحبة ، وإن كانا صغيرين فلا استحباب
دون ذلك ، وإن كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً فخمسة مستحبة وخمس دونها
في الاستحباب اهـ .

(وإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو سنور) أي هرة (نزح منها) بعد إخراج
الواقع (ما بين أربعين دلواً إلى ستين) دلواً ، وفي الجامع الصغير : أربعون ، أو
خمسون ، وهو الأظهر . هداية ، وفي الجوهرية : وفي السنورين والدجاجتين والحمامتين
ينزح الماء كله اهـ .

(وإن مات فيها كلب أو شاة أو آدمي) قيد بموت الكلب لأنه
إذا خرج حياً ولم يصب فيه الماء لا ينقص الماء ، شربلالي ، وإذا وصل لعاب
الواقع إلى الماء أخذ حكمه : من نجاسة ، وشك ، وكراهة ، وطهارة .

(وإن انتفخ الحيوان) الواقع (فيها أو تفسخ) ولو خارجها ثم وقع فيها ،
ذكره الوائلي ، وكذا إذا تمطت شعره ، جوهرية (نزح جميع ما فيها) من الماء
(صغر الحيوان) الواقع (أو كبر) فلا فرق بينهما لانتشار البلة في أجزاء الماء
هداية .

(وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط) وهو (المستعمل للبار) أي : أكثرها ،
(في) أكثر (البلدان) لأن الأخبار وردت مطلقة فيحمل على الأعم الأغلب .

فَإِنْ نَزَحَ مِنْهَا بَدَلُو عَظِيمٍ قَدَرُ مَا يَسَعُ عِشْرِينَ دَلْوًا مِنَ الدَّلْوِ
الْوَسْطِ احْتَسِبَ بِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ مَعِينًا لَا تُنَزَّحُ وَوَجِبَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ
أَخْرَجُوا مِقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ : يُنَزَّحُ مِنْهَا مِائَتًا دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ دَلْوٍ .
وَلِذَا وَجِدَ فِي الْبُئْرِ فَأَرَهُ أَوْ غَيْرَهَا وَلَا يَدْرُونَ

ولكن قال في الهداية : ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يستقى بها منها ، وقيل : دلو
يسع صاعا اه . واختاره غير واحد (فإن نزح منها بدل عظيم) مرة واحدة
(قدر ما يسع عشرين دلو) مثلا (من الدلو الوسط احتسب به) أى : بذلك
القدر وقام مقامه لحصول المقصود مع قلة التقاطر .

(وإن كانت البئر معينا) أى : ينبع الماء من أسفلها بحيث (لا تنزع) أى :
لا ينفى ماؤها ، بل كلها تنزع من أعلاها ينبع من أسفلها (و) قد (وجب نزح)
جميع (ما فيها) بوجه من الوجوه المارة (أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء)
وقت ابتداء النزح ، نقله الحلبي عن الكافي ، وطريق معرفته أن يحفر حفيرة بمثل
موضع الماء في البئر ويصب فيها ما ينزع من البئر إلى أن تمتلئ ، وله طرق أخرى ،
وهذا قول أبي يوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى) أنه قال :
ينزع منها مائتان دلو إلى ثلاثمائة (بذلك أقي في آبار بغداد لكثرة ماؤها بمجاورتها
للدجلة ، كذا في السراج ، وفي قوله « مائتا دلو إلى ثلاثمائة » إشارة إلى أن المسألة
الثالثة مندوبة ، ويؤيده ما في المبسوط : وعن محمد في النوادر ينزع ثلاثمائة دلو
أو مائتا دلو . اه . وجعله في العناية رواية عن الإمام ، وهو المختار والإيسر كما
في الاختيار ، وكان المشايخ إنما اختاروا قول محمد لانهضاطه كالعشر تيسرا .
نهر باختصار .

(ولذا وجد في البئر فأراه أو غيرها) بما يفسد الماء (ولا يدرون) ولا غلب

مَتَى وَقَعَتْ وَلَمْ تَنْتَفِخْ وَلَمْ تَنْفَسْخْ أَعَادُوا صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا
كَانُوا تَوَضَّعُوا مِنْهَا ، وَغَسَلُوا كُلَّ شَيْءٍ أَصَابَهُ مَآؤُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
انْتَفَخَتْ أَوْ تَفَسَّخَتْ أَعَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا فِي قَوْلِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُعَمَّدٌ وَرَحِمَهُمَا اللَّهُ :
لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ .
وَسُورُ الْآدَمِيِّ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ ،

على ظنهم ، قهستاني (متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفسخ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا
كانوا توضعوا منها) عن حدث (وغسلوا) الثياب عن خبث ، وإلا بأن توضعوا عن
غير حدث أو غسلوا ثياب صلاتهم عن غير خبث غسلوا الثياب و (كل شيء أصابه
مآؤها) ولا يلزمهم إعادة الصلاة إجماعاً ، جوهرية (وإن انتفخت أو تفسخت
أعادوا صلاة ثلاثة أيام وليالها) وذلك (في قول أبي حنيفة رحمه الله) لأن
للوث سبباً ظاهراً ، وهو الوقوع في الماء ؛ فيحال عليه ، إلا أن الانتفاخ دليل
التقادم فيتقدر بالثلاث ، وعدمه دليل قرب العهد فيقدر بيوم وليلة ؛ لأن مادون
ذلك ساعات لا يمكن ضبطها . هداية (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى :
ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت) لأن اليقين لا يزال بالشك ، وصار
كن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى أصابته هداية ، وفي التصحيح : قال في فتاوى
العتابي : قولها هو المختار . قلت : ولم يوافق على ذلك ؛ فقد اعتمد قول الإمام
البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ، ورجع دليله في جميع المصنفات ،
بصرح في البدائع أن قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الأحوط
في العبادات اهـ .

(وسور الآدمي) : أي بقية شربه ، يقال : إذا شربت فأسثر : أي أبقى شيئاً
من الشراب (وما يؤكل لحمه طاهر) ومنه الفرس ، قال في الهداية : وسور الفرس .

وَسُوْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيْرِ وَسِبَاعِ الْبِهَائِمِ نَجِسٌ ، وَسُوْرُ الْهِيْرَةِ
وَالْدَّجَاةِ الْمُخَلَّاةِ وَسِبَاعِ الطَّيْرِ وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ مِثْلُ الْحَيَّةِ
وَالْفَأْرَةِ مَكْرُوهٌ ، وَسُوْرُ الْحِمَارِ وَالْبُغْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِمَا ، فَإِنْ
لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَوَضَّأَ بِهِمَا وَتَيَمَّمَ وَبَايَهُمَا بَدَأَ جَازَ .

ظاهر عندهما ؛ لأن لحمه ما كول ، وكذا عنده على الصحيح ؛ لأن الكراهة لإظهار
شرفه اهـ .

ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق (وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم)
وهي : كل ذي ناب يصاد به ، ومنه الهرة البرية (نجس (١) بخلاف الأهلية ،
لعله الطواف كما نص عليه بقوله : (وسور الهرة) أي : الأهلية (والدجاجة المخلاة)
لخالطة منقارها النجاسة ومثله إبل وبقرة جلالة (وسباع الطير) وهي : كل ذي
مخالب يصيد به (وما يسكن البيوت مثل الحية والفأرة) طاهر مطهر ، لكنه
(مكروه) استعماله تنزيهاً في الأصح إن وجد غيره ، وإلا لم يكره أصلاً كما كره
لفقيه . در (وسور الحمار والبغل) الذي أمه حمارة (مشكوك فيهما) أي : في
طهورية سورهما ، لا في طهارته ، في الأصح (٢) هداية (فإن لم يجد غيرهما) يتوضأ
به أو يغتسل (توضأ بهما) أو اغتسل (وتيمم ، وبأيهما بدأ جاز) في الأصح .

(١) اختلف الأحناف أنفسهم في أن الكلب نجس العين فلا يطهر بالدباغ
أو غير نجس العين فيطهر بها والأصح عندهم أنه ليس ينجس العين لأنه ينتفع به
حراسة واصطفاً راجع الفتح والعناية .

(٢) الأصح أن الشك في طهوريته أي في كونه مطهر لغيره مع كونه طاهراً
قال في الهداية يروي نص محمد رحمه الله على طهارته وسبب الشك تعارض الأدلة في
إباحته وحرمة في حديث خبير حين طبخ الصحابة بعض الحمر فامر النبي صلى الله
عليه وسلم منادياً ينادى بأكفاء القدر ورفاتها رجس وقد رواه الطحاوي وغيره
يفيد الحرمة وحديث غالب بن أجيبر وكان لا يملك إلا الحمر الأهلية . فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم كل من سمين ماللك يفيد الحل هذا مع اختلاف الصحابة فيه .

بَابُ التَّيْمِمِ

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَارِجُ الْمِصْرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمِصْرِ نَحْوُ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ

باب التيمم

هو لغة : القصد ، وشرعا : قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لأقامة
القربة .

ولما بين الطهارة الأصلية عقبها بخلفها ، وهو التيمم ، لأن الخلف أبدا يقفوا
الأصل ، فقال :

(ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو) كان (خارج المصرا) و (بينه وبين المصرا)
الذي فيه الماء (نحو الميل) هو المختار في المقدار ، هداية واختيار . ومثله لو كان في
المصرا وبينه وبين الماء هذا المقدار ، لأن الشرط هو العلم ، فأينما تحقق جاز التيمم
بحر عن الأسرار ، وإنما قال « خارج المصرا » ، لأن المصرا لا يخلو عن الماء ، والميل
في اللغة : منتهى مد البصر ، وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال ، لأنها بنيت
كذلك كما في الصحاح ، والمراد هنا أربعة آلاف خطوة المعبر عنها بثلاث قرسخ
(قال بعضهم : أن يكون بحيث لا يسمع الأذان ، وقيل : إن كان الماء أمامه فيلان ،
وإن كان خلفه أو يمينه أو يساره فيل ، وقال زفر : إن كان بحال يصل إلى الماء قبل
خروج الوقت لا يجوز له التيمم ، وإلا فيجوز وإن قرب ، وعن أبي يوسف :
إن كان بحيث إذا ذهب إليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم
جوهرة وإنما قال (أو أكثر) لأن المسافة المذكورة إنما تعرف بالحزر
والظن ، فلو كان في ظنه نحو الميل أو أقل لا يجوز ، وإن كان نحو الميل أو أكثر
جاز ، ولو يقن أنه ميل جاز . جوهرة (أو كان يجد الماء إلا أنه مريض) يضره

فَخَافَ إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ اشْتَدَّ مَرَضُهُ ، أَوْ خَافَ الْجَنْبُ إِنْ اغْتَسَلَ
بِالْمَاءِ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ ، أَوْ يُمْرِضَهُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ بِالصَّعِيدِ .
وَالْتِيمُ ضَرْبَانِ : يَمْسَحُ بِإِحْدَاهُمَا وَجْهَهُ ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ؛ وَالتِيمُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ سِوَاهُ .
وَيَجُوزُ التَّيْمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جَنْسِ
الْأَرْضِ كَالْثَرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْحَجَرِ وَالْجِصِّ وَالنُّورَةِ وَالْكُفْلِ
وَالزَّرْنِيخِ .

استعمال الماء (فخاف) بقلية الظن أو قول حاذق مسلم (إن استعمال الماء اشتد)
أو امتد (مرضه ، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء) البارد (أن يقتله البرد أو
يرضه ، فإنه يتم بالصعيد) قال في الجوهرة : هذا إذا كان خارج المصر إجماعاً
ووكذا في المصر أيضاً عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما وقيد بالنسل : لأن المحدث في
المصر إذا خاف من التوضؤ الهلاك من البرد يجوز له التيمم إجماعاً على الصحيح
كذا في المستصفي اهـ . والصعيد : اسم لوجه الأرض ، سمي به لصعوده .
(والتيمم ضربتان) وهما ركناه (يمسح بإحدهما) مستوعباً (وجهه ،
وبالأخرى يديه إلى المرفقين) أى : معهما ، قال في الهداية : ولا بد من الاستيعاب
في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ، ولهذا قالوا : يخلل الأصابع وينزع الخاتم
ليتم المسح . اهـ (والتيمم من الجنابة) والحيض والنفاس (والحديث سواء)
فعلاونية . جوهرة .

(ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض)
غير منقطع ولا مترد (كالتراب) قدمه لأنه يجمع عليه (والرمل والحجر والجص)
بكسر الجيم وفتحها - ما يبنى به ، وهو معرب . صحاح : أى الكلس (والنورة)
يضم النون - حجر الكلس ، ثم غلبت على أخلط تضاف إلى الكلس من زرنيج
وغيره ، وتستعمل لإزالة الشعر . مصباح (والكحل والزرنيج) ولا يشترط أن

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يُجُوزُ إِلَّا بِالتُّرَابِ وَالرَّمْلِ خَاصَّةً .
وَالنِّيةَ فَرَضَ فِي التَّيْمُمِ مُسْتَحَبَّةً فِي الْوُضُوءِ .
وَيَنْقُضُ التَّيْمُمَ كُلَّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا
رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ .
وَلَا يُجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ .

يكون عليها غبار ، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى . هداية (وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يجوز إلا بالتراب
والرمل خاصة) وعنه لا يجوز إلا بالتراب فقط ، وفي الجوهرة : والخلاف مع
وجود التراب ، أما إذا عدم قوله كقولهما .

(والنية فرض في التيمم) لأن التراب ملوث ؛ فلا يكون مطهرًا إلا بالنية
و (مستحبة في الوضوء) لأن الماء مطهر بنفسه ؛ فلا يحتاج إلى نية التطهير .
(وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء) لأنه خلف عنه ؛ فأخذ حكمه
(وينقضه أيضًا رؤيا الماء إذا قدر على استعماله) لأن القدرة هي المراد بالوجود
الذي هو غاية لظهورية التراب ، وخائف المدو والسبع والمعلش حاجر حكما ، والنائم
عند أبي حنيفة قادر تقديرًا ، حتى لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه ، والمراد
ماء يكفي للوضوء ؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداء فسكذا انتهاء . هداية .

(ولا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطاهر) لأن الطيب أريد به الطاهر (١) ،
ولأنه آلة التطهير ، فلا بد من طهارته في نفسه كالماء . اهـ . هداية . ولا يستعمل
التراب بالاستعمال ؛ فلو تيمم واحد من موضع وتيمم آخر بعده منه جاز .

(١) الطيب في النض الكريم وهو قوله سبحانه فتيمموا صعيدا طيبا المراد
به الطاهر بالإجماع فلو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز إلا إذا وقع عليه ذلك الغبار
بعد جفافه فإنه لا يكون نجسا .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ
الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ بِهِ
وَصَلَّى، وَإِلَّا تَيَمَّمَ .

وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْقَرَأَتِ وَالنَّوَافِلِ .
وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلصَّحِيحِ .

(ويستحب لمن لا يجد الماء وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر
الصلاة إلى آخر الوقت) المستحب على الصحيح (فإن وجد الماء توضأ به) ليقع
الآداء بأكل الطهارتين (وإلا تيمم) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين
الماء ميل ، وإلا لا ، در . قال الإمام حافظ الدين : هذه المسألة تدل على أن الصلاة
في أول الوقت عندنا أفضل ، إلا إذا تضمن الأخير فضيلة كتكثير الجماعة اه .

(ويصلى) التيمم (بتيممه ما شاء من القرائن والنوافل) لأنه طهور حال
عدم الماء فيعمل عمله ما في شرطه (١) .
(ويجوز التيمم للصحيح) قيد به لأن المريض لا يتقيد بحضور الجنابة

(١) أما الإمام الشافعي رحمه الله فيرى وجوب التيمم لكل فرض وعدم
صحة صلاة فرضين بتيمم واحد لأن التيمم طهارة ضرورية وهو يجيز النوافل
المتعددة بالتيمم الواحد تبعاً للفرض . وعند الحنفية أنه طهارة مطلقة غير مقيدة
وهو معنى قول الشارح إنه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه وهو
عدم الماء ويستدلون على ذلك بأنه سبحانه شرع التيمم حال عدم الماء
حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتبقى الطهارة بيقضائه ويؤيده إطلاقه قوله
صلى الله عليه وسلم التراب طهور والمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء .
وقوله جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً والطهور هو المطهر فتبقى طهوريته إلى
خايتها من وجود الماء أو ناقض آخر .

فِي الْمَصْرِ إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ فَخَافَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ فَخَافَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؛ وَإِنْ خَافَ مَنْ شَهِدَ الْجُمُعَةَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ ، فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ أَنْ تَوْضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ ، وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي فَائِتَةً .

وَالْمَسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتِيمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ

فِي الْوَقْتِ

(فِي الْمَصْرِ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّ الْعُلُوتَ يَنْلَبِ فِيهَا عَدَمُ الْمَاءِ ؛ فَلَا يَتَنَبَّهُ بِحُضُورِ الْجَنَازَةِ (إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ فَلَا قَوَاتَ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي الْمُدَايَةِ (خُفَّ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ) بِالْمَاءِ (أَنْ تَقُوتَهُ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى (وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ) صَلَاةَ (الْعِيدِ) خُفَّ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْضَى أَيْضًا (وَإِنْ خَافَ مَنْ شَهِدَ الْجُمُعَةَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ) بِالْمَاءِ (أَنْ تَقُوتَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَتِيمٌ) ؛ لِأَنَّهُ لَهَا خَافَ (وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا وَإِلَّا) : أَيْ لَمْ يَدْرِكِ الْجُمُعَةَ (صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا) قِيدَ بِهِ لِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ حَيْثُ كَانَتِ الْجُمُعَةُ خَلْفًا عَنِ الظُّهْرِ عِنْدَنَا ، فَرُبَّمَا تَرَدَّدَتِ الشُّبْهَةُ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ (وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَخَشِيَ أَنْ تَوْضَّأَ فَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِيمٌ) ؛ لِأَنَّهُ يَقْضَى (وَلَكِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي) إِنْ فَاتَ الْوَقْتُ (فَائِتَةً) أَيْ : قَضَاءً .

(وَالْمَسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتِيمٌ وَصَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ)

لَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ : يُعِيدُهَا .

وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَيَّمِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ يَقْرُبَهُ مَاءٌ أَنْ
يَطْلُبَ الْمَاءَ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ هُنَاكَ مَاءٌ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَيَّمَّ
حَتَّى يَطْلُبَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ طَلَبَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّمَّ ،
فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَّمَّ وَصَلَّى .

أو بعده ، جوهره (لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله) ؛ لأنه لا قدرة
بدون العلم ، وجهي المراد بالوجود ، هداية (وقال أبو يوسف : يعيدها) ؛ لأن
رحل المسافر معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه ، والخلاف فيها إذا وضعه
بنفسه أو غيره بأمره ، وإلا فلا إعادة اتفاقاً ، قيد الذكر بما بعد الصلاة حيث قال
« ثم ذكر الماء » ؛ لأنه إذا ذكر وهو في الصلاة يقطع ويعيد إجماعاً ، وقيد
بالنسيان احترازاً عما إذا شك أو ظن أن ماءه قبيح ففعل بالتيمم ثم وجده فإنه يعيد
إجماعاً ، وقيد بقوله « في رحله » ، لأنه لو كان على ظهره أو معلقاً في عنقه
أو موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز إجماعاً ؛ لأنه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر
نسيانه ، وكذا لو كان في مؤخر الدابة وهو سائقها أو في مقدمها وهو قائدها
أو راكبها لا يجوز إجماعاً ، جوهره .

(وليس) بل لازم (على التيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء أن يطلب
الماء) قال في الجوهره : هذا في الغلوات أما في العمران فيجب الطلب ؛ لأن العادة
عدم الماء في الغلوات ، وهذا القول يتضمن ما إذا شك وما إذا لم يشك ، لكن
يفترقان ؛ فيما إذا شك يستحب له الطلب مقدار الغلوة ، ومقدارها ما بين ثلاثمائة
ذراع إلى أربعمائة ، وإن لم يشك يتيمم اهـ . (فإن غلب على ظنه أن هناك ماء)
بأماره أو إخبار عدل (لم يجوز له أن يتيمم حتى يطلبه) مقدار الغلوة ، ولا يبلغ

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ جَائِزٌ بِالسَّنَةِ

ميلاً ؛ كيلاً ينقطع عن رفقته ، هداية ، ولو بعث من يطلبه كفاه عن الطلب بنفسه ، وإن تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجد ، وجب عليه الإعادة عندهما ، خلافاً لأبي يوسف ، جوهره (وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتيمم) لعدم المنع غالباً (فإن منعه تيمم وصلى) لتحقيق العجز ، ولو تيمم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة ؛ لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير ، وقالوا : لا يجرئه ؛ لأن الماء مبذول عادة ، واختاره في الهداية ، ولو أبى أن يعطيه إلا بشمن المثل وعنده ثمنه لا يجرئه التيمم ؛ لتحقيق القدرة ، ولا يلزمه تحمل الذنب الماحش ؛ لأن الضرر مسقط ، هداية .

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

عقبه للتيمم لأن كلا منهما مسح ، ولأن كلا منهما بدل عن الغسل ، وقدم التيمم لأنه بدل عن الكل ، وهذا بدل عن البعض .

(المسح على الخفين جائز بالسنة) والأخبار فيه مستفيضة (١) حتى قيل : إن من لم يره كان . مبتدعاً . ولكن من رآه ثم لم يمسح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ، هداية ، وفي قوله « بالسنة » إشارة إلى رد القول بأن ثبوته بالكتاب على قراءة الخفض ،

(١) قال بعضهم إن المسح على الخفين ثابت بالقرآن على قراءة الجر فقراءة التمسح تحمل على الغسل حال تجرد الرجل وقراءة الجر تحمل على المسح حال استتار الرجل بالخف وهذا باطل لأن المسح على الخف لا يكون مسحا على الرجل لاحقيقة ولا حكما وإنما هو ثابت بالسنة القولية والعملية فالعملية حديث المغيرة السابق وغيره والقولية حديث مسلم يمسح المقيم يوماً وليلاً والمسافر ثلاثة أيام بلياليها . والأخبار في المسح على الخفين مستفيضة قال أبو حنيفة ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الأخبار =

مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبٍ لِلْوُضُوءِ إِذَا لَبَسَ الْخُفَيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ
ثُمَّ أَخَذَتْ .

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا مَسَحَ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَابْتَدَاؤُهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ .
وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ ، يَبْدَأُ
مِنْ رُءُوسِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ إِلَى السَّاقِ .

(من كل حدث موجب للوضوء) احترازاً عما موجب الغسل ، لأن الرخصة للخرج
فيما يتكرر ، ولا حرج في الجنابة ونحوها (إذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم
أحدث) : أى بعد إكمال الطهارة ، وإن لم تكن كاملة عند اللبس - كأن غسل
رجليه ولبس خفيه ثم أكمل الطهارة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمال الطهارة -
جاء له المسح .

فإن كان مقيماً مسح يوماً وليلة ، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليها
ابتدأها بتقييب الحدث (لأن الخف مانع مراية الحدث ؛ فعتبر المدة من وقت
المنع .

(والمسح على الخفين) محله (على ظاهرهما) ، فلا يجوز على باطن الخف
وعقبه وسافه ، لأنه معدول عن القياس ، فيراعى فيه جمع ماورد به الشرع ، هداية ،
والسنة أن يكون المسح (خطوطاً بالأصابع) فلو مسح براحته جاز ، و (يبدأ)
بالمسح (من رؤوس أصابع الرجل إلى) مبداً (الساق) ولو عكس جاز .

== فيه في حيز التواتر . وقال أبو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته .
وقال أحمد ليس في قلبى من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله
ﷺ ما رفعوا وما وقفوا وروى ابن المنذر في آخرين عن الحسن قال : حدثني
سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أنه عليه السلام مسح على الخفين رقة
أطال صاحب الفتح وصاحب العناية في ذلك فارجع إليهما

وَفَرَضُ ذَلِكَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصْفَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ .
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ يَبِينُ مِنْهُ مِقْدَارُ
ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ .
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ .
وَيَنْقُضُ الْمَسْحُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَيَنْقُضُهُ

(وفرض ذلك) المسح (مقدار ثلاث أصابع من أصفر أصابع اليد) طولا
وعرضا ، وقال الكرخي : من أصابع الرجل ، والأول أصح اعتبارا لآلة المسح ،
هداية .

(ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير) بموحدة أو مثلثة — وهو
(ما بين منه مقدار ثلاث أصابع من) أصفر (أصابع الرجل) وهذا لو الخرق
على غير أصابعه وعقبه ، فلو على الأصابع اعتبر نفسها ، ولو كبارا ، ولو على العقب
اعتبر بدو أكثره ؛ ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع ، وإن كثر ،
كما لو افتتحت الظهارة دون البطانة ، در (وإن كان) الخرق (أقل من ذلك) القدر
المذكور (جاز) المسح عليها ، لأن الانخاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة ،
فيلحقهم الحرج في النزاع ، وتخلو عن الكثير فلا حرج ، هداية .

ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل (والمنى لا يلزم تصويره ،
فالاشتغال به اشتغال بما لا يلزم تحصيله (١)) .

(وينقض المسح) على الخفين (ما ينقض الوضوء) ؛ لأنه بعضه (وينقضه)

(١) المنى هو المسح على الخفين للجنب وما دام غير جازئ فلا داعي للبحث عنه.
وروى الترمذي والنسائي وقال حديث حسن صحيح عن صفوان بن عسال قال :
كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا ألا نزع أخفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا
من جنابة . ولكن من غائط وبول ونوم .

أَيْضًا نَزَعَ الْخُفَّ ، وَمُضِيَ الْمُدَّةَ ، فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ نَزَعَ خُفَّيْهِ
وَوَسَلَ رِجْلَيْهِ وَصَلَّى ، وَلَبَسَ عَلَيْهِ إِعَادَةَ بَيْتَةِ الْوُضُوءِ .

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ فَسَافَرَ قَبْلَ تِمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ ،
فَإِنْ كَانَ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ لَزِمَهُ نَزْعُ خُفَّيْهِ وَذَمْلُ رِجْلَيْهِ
وَإِنْ كَانَ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَمَّمَ مَسْحَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .
وَمَنْ لَبَسَ الْجُرْمُوقَ فَوْقَ الْخُفِّ مَسَحَ عَلَيْهِ .

أيضا نزع الخف (لراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع ، وكذا نزع أحدهما
لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة ، (و) ينقضه أيضا (مضى المدة)
المؤقعة له (فإذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه) فقط (وصل) ، وليس عليه
بقية الوضوء وكذا إذا نزع قبل المدة ، لأنه عند النزع ومضى المدة يسرى الحدث
السابق إلى القدمين ، فصار كأنه لم يغسلهما ، وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى
الساق ، لأنه معتبر به في حق المسح ، وكذا بأكثر القدم ، هو الصحيح ، هداية .
(ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل إتمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام .
ولياليها) ، لأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره ، بخلاف ما إذا استكمل المدة
ثم سافر لأن الحدث قد سرى إلى القدم ، والخف ليس بدافع ، هداية (ومن
ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام) بأن دخل مصره أو نوى الإقامة في غيره (إن
كان) استكمل مدة الإقامة بأن كان (مسح يوما وليلة أو أكثر لزمه نزع خفيه
وغسل رجليه) ، لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (وإن كان) لم يستكمل مدة
الإقامة بأن كان (مسح أقل من يوم وليلة تم مسح يوم ، وليلة) لأنها مدة
الإقامة وهو مقيم .

(ومن لبس الجرْمُوقَ) وهو ما يلبس فوق الخف ، والجمع الجراميق ، مثل
حصور وعصافير ، مصباح ، ويقال له : الموق (فوق الخف مسح عليه) بشرط

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُجْلَدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُعَمَّدٌ : يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِذَا كَانَا تُخَيْنَيْنِ لَا يَشِفَّانِ الْمَاءَ ^(١) .

لبسه على طهارة ، وكونه لو افرد جاز المسح عليه ، بخلاف ما إذا لبسه بعد ما أحدث ، أو كان من كرباس أو فيه خرق مانع فلا يصح .

(ولا يجوز المسح على الجورين) رقيقين كانا أو ثخينين (عند أبي حنيفة) رضى الله عنه (إلا أن يكونا مجلدين) أى جعل الجلد على ما يستر القدم منهما إلى الكعب (أو منعلين) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما إلى الكعب (أو منعلين) أى جعل الجلد على ما يلى الأرض منهما خاصة ، كالتعل للرجل (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمهما الله (يجوز المسح على الجورين) سواء كانا مجلدين أو منعلين أولا (إذا كانا ثخينين) بحيث يستمسكان على الرجل من غير شد ، (لا يشفان الماء) إذا مسح عليهما : أى لا يجذبان ، وينفذانه إلى القدمين ، وهو تأكيد للنخاة . قال فى التصحيح : وعنه أنه يرجع إلى قولهما ، وعليه الترى ، هداية اه .

وحاصله - كما فى شرح الجامع لفاضلخان - ونصه : ولو مسح على الجورين فإن كانا ثخينين منعلين جاز بالاتفاق ، وإن لم يكونا ثخينين منعلين لا يجوز بالاتفاق ، وإن كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز فى قول الامام خلافا لصاحبيه ، وروى أن الامام رجع إلى قولهما فى المرض الذى مات فيه اه .

(١) كثيرا ما تلجى الضرورة إلى فعل الرخصة ويظهر الحاجة الى بحارخصها عند الضرورة الملجئة والمرض والرد الشديد ضروره قد تدعو إلى المسح على الجورين وروى الزمذى عن المفيرة أنه ^{عليه السلام} توضأ ومسح على الجورين والمنعلين والعطف للغايرة وتخصيص الجواز بوجود النعل قصر للدليل وتخصيص بلا تخصيص هذه وجهة نظر الصاحبين وقد رجع الامام إلى قولهما فعلا وقولا فسح على جوريه وقال فعلت ما كنت أسمع الناس عنه فاستدل به الاحناف على رجوعه إلى قولهما .

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوتِ^(١)
وَالْبُرْقعِ وَالْقَفَازِينَ .

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَإِنْ شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ ، فَإِنْ
سَقَطَتْ عَنْ غَيْرِ بُرءٍ لَمْ يَبْطُلِ الْمَسْحُ ، وَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرءٍ بَطُلَ
الْمَسْحُ .

(ولا يجوز المسح على العمامة والقننسوة) بفتح القاف وضم السين - وهي في الأصل ما يجعله الأعاصم على رءوسهم لكبر من الكوفية ، ثم أطلق على ما تدار عليه العمامة (والبرقع) ما يجعله المرأة على وجهها (والقفازين) ثنية قماز - كعكاز - ما يجعل على اليدين له أزرار تزر على الذراعين يلبسان من شدة البرد ويتخذ الصياد من جلد أو لبد يغطي به الكف والأصابع انقاء مخالب الصقر ، وذلك لأن المسح على الخف ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره .

(ويجوز المسح على الجبائر) جمع جبيرة ، وهي : عيدان تلف بحرق أو ورق وتربط على العضو المنكسر (وإن شدّها على غير وضوء) أو جنباً ، لأن في اشتراط الطهارة في تلك الحال حرجاً وهو مدفوع ، ولأن غسل ما تحتها قد سقط وانتقل إليها بخلاف الخف (فإن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح) ، لأن العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقياً (وإن سقطت عن برء بطل المسح) لذوال العذر ، وإن كان في الصلاة استقبل ، لأنه قدر على الأصل قبل حصول المتصود بالبدل ، هداية .

(١) يروى عن الأوزاعي وأحمد وأهل الظاهر والشافعي في أحد قوله جواز ذلك لما صح أن رسول الله ﷺ مسح على عمامته وخفيه وعن النبي ﷺ أنه بعث سرية فأمرهم أن يمسحوا على المشاوذ وهي العمام والتساخين وهي الخفاف ومقتضى هذا لنقل الجوار وفيه يسر على الأمة وقول الحنفية إنه ثبت على خلاف القياس يمكن أن يعارض بأن هذا أيضاً ثبت كذلك .

بَابُ الْحَيْضِ

أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ وَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا زَادَ ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْضَاةٌ . وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالْعُفْرَةِ وَالْكَدْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ فَهُوَ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ .

بَابُ الْحَيْضِ

لما ذكر الأحداث التي يكثر وقوعها عقبها بذكر ما يقل ، وعنون بالحيض لكثرة وأصالة ، وإلا فهو ثلاثة : حيض ، ونفاس ، واستحاضة .
فالحيض لغة ؛ السيلان ، وشرعا : دم من رحم امرأة سليمة عن داء .
(أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها) الثلاث ؛ بالإضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص ؛ فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام ، فلورأته في أول النهار تكمل كل يوم باليلة المستقبلية (وما نقص عن ذلك فليس بحيض ، و) إنما (هو استحاضة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها ، وأكثره عشرة أيام (١) » ، وعن أبي يوسف يومان وأكثر الثالث ، إقامة للأكثر مقام الكل ، قلنا : هذا نقص عن تقدير الشرع ، هداية (وأكثره عشرة أيام و) عشر لياليها ، وما زاد على ذلك فهو استحاضة (؛ لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به (وما تراه المرأة من الحمرة) والسواد ، إجماعا (والصفرة والكدرية) والتبرية ، على الأصح (في أيام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض الخالص)
(١) ذكر في الفتح هذا الحديث وغيره بروايات عدة وحكم عليها بالضعف ولكنه قال إن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى مرتبة الحسن وروى هذا المعنى عن بعض الصحابة ثم قال إن المقدرات الشرعية لا تدرك بالرأى فالحديث في حكم المرفوع ونافس غير الأحناف في اعتبار أكثره خمسة عشر فراجع

وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ ،
وَتَقْضَى الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةَ ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا تَطُوفُ
بِالْبَيْتِ ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا .

وَلَا يَجُوزُ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُخْذِرٍ
مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بِمُخْلَفِهِ .

قيل : هو شيء يشبه الخط يخرج عند انتهاء الحيض . وقيل : هو القطن
الذي تختبر به المرأة نفسها إذا خرج أبيض فقد طهرت جوهره .
(والحيض يسقط عن الجائض الصلاة) لأن في قضائها حرجا لتضاغطها
(ويحرم عليها الصوم) لأنه ينافيه ، ولا يسقطه ؛ لعدم الحرج في قضاءه ، ولذا قال :
(وتقضى) أى الحائض والنفساء (الصوم ولا تقضى الصلاة ، ولا تدخل) الحائض ،
وكذا النفساء والجنب (المسجد ، ولا تطوف بالبيت ، ولا يأتيا زوجها) لحرمة
ذلك كله (١) .

(ولا يجوز للحائض) ولا نفساء (ولا جنب قراءة القرآن) وهو بإطلاقه بسم
الآية وما دونها ، وقال العلماء ؛ يجوز لهم ما دون الآية ، والاول أصح ، قالوا :
إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة ، مثل أن تقول : الحمد لله ، يريد الشكر
أو بسم الله ، عند الأكل أو غيره ، فإنه لا بأس به ؛ لأنهما لا يمنعان من ذكر
الله ، جوهره (و) كذا (لا يجوز) لهم ولا (لمحدث من المصحف) ولا حمله
(إلا أن يأخذه بمخْلَفِهِ) المتجاني كالجراب والخريطة ، بخلاف المتصل به كالجملة

(١) روى الشيخان عن عائشة أنها سئلت من بال الحائض تقضى الصوم
ولا تقضى الصلاة فقالت كذا ومن بذلك ورواه أن رسول الله ص قال : وجوها
هذه البيوت عن المسجد فإن لا أحل المسجد للحائض ولا جنب وإن حرمة أوطه
في القرآن الكريم .

وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها
حتى تنسل ، أو يضي عليها وقت صلاة كامل ، فإن انقطع دمها
لعشرة أيام جاز وطؤها قبل النسل .

والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم

الجاري .

المشز ، هو الصحيح ، وكذا لا يجوز له وضع الأصابع على الورق المكروب فيه ؛
لأنه تبع له ، وكذا مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درم أو غير
ذلك ، إذا كان آية تامة ، إلا بصرفته ، وأما كتب التفسير فلا يجوز له مس موضع
القرآن منها ، وله أن يمسه غيره ، بخلاف المصحف ؛ لأن جميع ذلك تبع له ،
والكل من الجوهرة .

(وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام (ولو لتام عاداتها (لم يجز) أى
لم يحل (وطوها حتى تنسل) أو تقيم بشرطه ، وإن لم تصل به الأصح ، جوهرة
(أو يضي عليها وقت صلاة كامل) بأن تجدد من الوقت زمناً يسع النسل ولبس
الثياب والتحريمه وخرج الوقت ولم تصل ؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذاتها ؛
فظهرت حكماً ، ولو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها
وإن اغتسلت ؛ لأن العود في العادة غالب ، فكان الاحتياط في الاجتناب ، هداية
(فإن انقطع دمها لعشرة أيام جاز وطوها قبل النسل) ؛ لأن الحيض لا يزيد له
على العشرة إلا أنه لا يستحب قبل النسل ؛ انتهى في القراءة بالتشديد هداية .

(والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى) المتوالى ، وهذا
لأحدى الروايات عن أبي حنيفة ، ووجه استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط
بالإجماع ؛ فيعتبر أوله وآخره كالنصاب في الزكاة ، وعن أبي يوسف - وهو رواية
عن أبي حنيفة ، وقيل : هو آخر أقواله - أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً

وَأَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ .
وَدُمُّ الْإِسْتِحَاضَةِ هُوَ مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّعَافِ الدَّائِمِ :
لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ ، وَلَا الصَّلَاةَ ، وَلَا الْوُطْءَ ،
وَلِذَا زَادَ الدَّمُّ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَالْمَرْأَةُ عَادَةً مَعْرُوفَةً رُدَّتْ إِلَى
أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ،

لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي ؛ لأنه طهر فاسد ؛ فيكون بمنزلة الدم والآخر بهذا
القول أيسر هداية . قال في السراج : وكثير من المأخرين أقنوا به ، لأنه أسهل
على المفتي والمستفتي ، وفي الفتح : وهو الأول .

(وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضتين أو النفاس والحيض (خمسة عشر يوماً)
وخمس عشرة ليلة ، وأما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول ؛ فلو كان أقل من
ذلك كانا توأمين ، والنفاس من الأول فقط (ولا غاية لاكثره) وإن استغرق
العمر . فهستاقى .

(ودم الاستحاضة) و (هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من
عشرة أيام) في الحيض ، أو أكثر من أربعين في النفاس ، وكذا ما زاد على العادة
وجاوز أكثرهما كما يأتي بعده ، وما تراه صغيراً وحامل وآيسة مخالفاً لعادتها قبل
الإياس (لحكمة حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطء)
لحديث ؛ « توضئ وصلي وإن قطر الدم على الحصى » ، وإذا عرف حكم الصلاة
عرف حكم الصوم والوطء بالأولى ؛ لأن الصلاة أحوج إلى الطهارة .

(وإذا زاد الدم على عشرة أيام وللمرأة عادة معروفة ردت إلى عاداتها)
المعروفة (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) فنقض ما تركت من الصلاة بعد العادة .
قيد بالزيادة على العشرة لأنه إذا لم يتجاوز العشرة يكون المرتب كله حيضاً وتقتل

وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة أيام من كل شهر ، والباقي استحاضة .

والمستحاضة ، ومن به سلس البول ، والرعاف الدائم ، والجرح الذي لا يرقأ - يتوضئون لوقت كل صلاة ؛ فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض والنوافل ،

العادة إليه (وإن ابتدأت) المرأة (مع البلوغ مستحاضة) واستر بها الدم (حيضها عشرة أيام من كل شهر) من أول مارات (والبق) : أى عشرون يوماً (استحاضة) وهكذا دأبها : عشرة حيض ، وعشرون استحاضة ، وأربعون نفاس ، حتى تظهر أو تموت ، قال الرخسي في المبسوط : المبتدأة حيضها من أول ما رأت عشرة ، وطهرها عشرون ، إلى أن تموت أو تظهر . اهـ . ومثله في عامة المعبرات ، ونقل العلامة نوح افندي الاتفاق عليه ؛ فاتفقه الثرنبلاي في شرح مختصره خلاف الصحيح ، فذبه ، وإن كانت الممتدة الدم معتادة ردت لعادتها حيضاً وطهراً ؛ إلا إذا كانت عادتها في الطهر ستة أشهر فأكثر فتردد إلى ستة أشهر إلا ساعة ؛ فرقاً بين الطهر والحبل ، وإن نسبت عادتها فهي الحيرة ، والكلام عليها مستوفى في المطولات ، وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة بالمطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستحاضة ، فمن رام استيفاء الكلام وشفاء الآوام فعليه بها فإنها وافية المرام .

(والمستحاضة ومن) بمعناها كمن (به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ) دمه : أى لا يسكن ، واستطلاق البطن ، وانفلات الريح ، ودمع العين إذا كان يخرج عن علة ، وكذا كل ما يخرج عن علة ، ولو من أذن أو ندى أو سرة (يتوضئون لوقت كل صلاة) مفروضة ، حتى لو توضأ المذخور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به عندهما ، وهو الصحيح هداية . (فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض) والواجبات أداء وقضاء (والنوافل ،

فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وُضُوهُمُ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِثْنَاءُ الْوُضُوءِ
لِصَلَاةٍ أُخْرَى .

وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ ، وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ
لِلْحَامِلِ وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ

فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم) : أى ظهر الحدث السابق (وكان عليهم استئناف
الوضوء لصلاة أخرى) ولا يبطل وضوءهم قبل خروج الوقت ، إلا إذا طرأ حدث
آخر مخالف لمذرمهم ، وإنا قلنا : وظهر الحدث السابق ، لأن خروج الوقت ليس
بناقض ، لكن لما كان الوقت مانعاً من ظهور الحدث دفماً للخرج فإذا خرج زال
المانع ، فظهر الحدث السابق ، حتى لو توضأ المذنور على انقطاع ودام إلى خروج
الوقت لم يبطل ؛ لعدم حدث سابق . ثم يشترط ثبوت العذر أن يستوعبه العذر
تمام وقت صلاة مفروضة ، وذلك بأن لا يجد في جميع وقتها زماً يتوضأ ويصلي
فيه خالياً عن العذر ولو بالاختصار على المفروض ، وهذا شرط ثبوت العذر
في الابتداء ، ويمكن في البقاء وجوده في كل وقت ، ولو مرة ، وفي الزوال يشترط
استيعاب الانقطاع وقتاً كاملاً بأن لا يوجد في جزء منه أصلاً .

تفنيه - لا يجب على المذنور غسل الثوب ونحوه ، إذا كان بحال لو غسله
تجس قبل الفراغ من الصلاة .

خاتمة - يجب رد عذر المذنور إن كان يرتد ، وتخليه بقدر الإمكان إن كان
لا يرتد ، قال في البحر : وحتى قدر المذنور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان
لو جلس لا يسيل ولو قام سال - وجب رده ، وخرج عن أن يكون صاحب
عذر ، ويجب عليه أن يصل جالساً بالإيماء إن كان يسيل بالميلان ؛ لأن ترك
السجود أهون من الصلاة مع الحدث اهـ .

(والنَّفَاسُ هو الدم الخارج عقيب الولادة) ولو بمخرج أكثر الولد ،
ولو متقطعاً عضواً عضواً (والدم الذي تراه) المرأة (الحامل وما تراه المرأة

فِي حَالٍ وَلَادَتَهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةً ، وَأَقَلُّ النَّفَاسِ لَاحِدَةً
لَهُ ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ،
وَإِذَا تَجَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ
ذَلِكَ وَلَهَا عَادَةٌ فِي النَّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَإِنْ تَكُنْ لَهَا
عَادَةٌ فَابْتِدَاءُ نَفَاسِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ
وَاحِدٍ

(في حال ولادتها قبل خروج الولد) أو أكثره (استحاضة) فتوجب إن قدرت
أو تقيم وتوىء بصلاة ولا تؤخر ، فاعذر الصحيح القادر ؟ (در) وأقل النفاس
لاحد له) ؛ لأن تقدم الولد علامة الخروج من الرحم ، فأغنى عن امتداد يحمل علماً
عليه ، بخلاف الحيض (وأكثره أربعون يوماً) لحديث الترمذى وغيره (١) (وما
زاد على ذلك فهو استحاضة) لو مبتدأة وأما المعتادة لحكمها كما ذكره بقوله : (وإذا
تجاوز الدم الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس
ردت إلى أيام عاداتها) فتعفى ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض
(وإن لم تكن لها عادة) معروفة (فابتداء نفاسها أربعون يوماً) ؛ لأنه ليس لها
عادة ترد إليها فأخذ لها بالأكثر ؛ لأنه المتيقن (ومن ولدت ولدين) أو أكثر
(في بطن) : أى حمل (واحد) وذلك بأن يكون بينهما أقل من ستة أشهر . ولو
ولدت أولاداً بين كل ولدين أقل من ستة أشهر ، وبين الأول والثالث أكثر . جعله
بعضهم من بطن واحد ، منهم أبو على الدقاق . فهستانى : قال في الدر : وهو الأصح

(١) روى أبو داود والترمذى وغيرهما عن أم سلمة قالت : كانت النفساء تقعد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً . وروى ابن ماجه والدارقطنى
عن أنس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً ، إلا أن
ترى الطهر قبل ذلك .

فَنَفَّاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ : نَفَّاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدِّمِّ عَقِيبَ
الْوَلَدِ الثَّانِي .

بَابُ الْأَنْجَاسِ

تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ بَدَنِ الْمُصَلِّي وَتَوْبُهُ

(فنفاها ما خرج من الدم عقيب الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ؛ لأنه
ظهر إفتتاح الرحم ، فكان المرقى عقبه نفاساً ، ثم ما تراه عقيب الثاني إن كان
قبيل الأربعين فهو نفاس للأول لتمامها واستحاضة بعدها ؛ فتتسل وتصلى ، وهو
الصحيح . بحر عن النهاية . (وقال محمد وزفر) رحمها الله (نفاسها ما خرج من الدم
عقب الولد الثاني) ؛ لأن حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة كاتقضاء العدة ، وهي
بالأخير اتفاقاً ؛ قال في التصحيح . والصحيح هو القول الأول ، واعتمده الأئمة
المصححون .

بَابُ الْأَنْجَاسِ

لما فرغ من بيان النجاسة الحسكية والطهارة عنها ، شرع في بيان الحقيقية ،
ومزيلها ، وتقسيمها ، ومقدار المغفوعه منها ، وكيفية تطهير محلها وقدمت الأولى
لأنها أقوى . إذ بقاء القليل منها يمنع جواز الصلاة بالاتفاق .

والانجاس : جمع نجس بكسر الجيم - كما ذكره تاج الشريعة ، لا جمع نجس
بفتح الجيم كما وقع لكثير ؛ لأنه لا يجمع ، قال في العباب : النجس ضد الطاهر ،
والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس ، كسمع يسمع ، وكرم يكرم ، وإذا قلت :
رجل نجس - بكسر الجيم - ثنيت وجمعت ، وفتحها لم تنن ولم تجمع ، وقول : رجل
ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس اه . وتماه في شرح الهداية للعيني .

(تطهير النجاسة) : أى محلها (واجب) : أى لازم (من بدن المصلى وتوبه

(٤ - باب - أول)

وَالْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ .
وَيَجُوزُ تَطْيِيرُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ ، وَبِكُلِّ مَانِعٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ
إِزَالَتَهَا بِهِ كَالخَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ .
وَإِذَا أَصَابَتِ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ وَلَهَا جِرْمٌ فَجَفَّتْ فَذَلِكَ بِالْأَرْضِ
جَازٌ .

والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى : « وثيابك فطهر » ، وإذا وجب تطهير الثوب
وجب في البدن والمكان ، لأن الاستعمال في حال الصلاة يشمل الكل (١) .
(ويجوز تطهير النجاسة بالماء ، وبكل مانع) أي سائل (طاهر) نال للنجاسة
كما عبر عنه بقوله (يمكن إزالتها به) بأن ينصرف بالعصر ، وذلك (كالخل وماء
الورد) والماء المستعمل ونحو ذلك كالمستخرج من البقول ، لأنه قالع ومزيل ،
والطهورية بالقلع والإزالة للنجاسة المجاورة ، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى
طاهرا بخلاف نحو لبن وزيت ، لأنه غير قالع .

(وإذا أصابت الخف) ونحوه كتمل (نجاسة لها جرم) بالكسر - الجسد ،
والمراد به كل ما يرى بعد الجفاف كالروث والمذرة والمني ، ولو من غيرها كخمر
وبول أصابه تراب ، به يفتى . در (لجننت) النجاسة (فذلك) : أي الخف ونحوه
(بالأرض) ونحوها (جاز) ، لأن الجلد أصلا به لا تتداخله أجزاء النجاسة

(١) المقرر في الفقه أن وجوب إزالة النجاسة بشروط بالامكان أولا ،
وبالاستلزام ارتكاب محذور أشد . ثانيا : كما إذا لم يتمكن من إزالتها إلا بإبداء
عورته للناس فإنه في هذه الحال يصلي بالنجاسة لأن كشف العورة أشد فلو أبدأها
للإزالة فسق ، راجع فتح القدير وهناك دليل من السنة لازالة النجاسة على سبيل
الوجوب وهو حديث صحيح أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله
عن دم الحيض في ثوب المرأة فقال : تحتها ثم تفرغه بالماء ثم تنفضه وفي
رواية أبي داود حكاه بطلع واغسله بماء وسدر .

وَالْمَنِي نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ ، فَإِذَا جَفَّ عَلَى الثُّوبِ أَجْزَأُ
فِيهِ الْفَرْكُ .

وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتْ الْمِرْآةَ أَوِ السَّيْفَ اكْتَفَى مَسْحُهُمَا .
وَإِذَا أَصَابَتْ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَجَعَتْ بِالشَّمْسِ وَذَهَبَ أَثَرُهَا
جَازَتْ الصَّلَاةُ بِمَكَانِهَا ، وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ مِنْهَا .
وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُفْلِظَةِ كَالْدَمِ وَالْبَوْلِ

إلا قليل مما يجتذبه الجرم إذا جف ، فإذا زال زال ما قام به . وفي الرطب لا يجوز
حتى يفصله ، لأن المسح بالأرض يكثر ، ولا يظهره هداية .

(والمني نجس) نجاسة مغلقة (يجب غسل رطبه ، وإذا جف على الثوب)
ولو جديدا مبطناً ، وكذا البدن في ظاهر الرواية (أجزأ فيه الفرك) لقوله صلى
الله عليه وسلم لعائشة : فاغسليه إن كان رطباً ، وافرقيه إن كان يابساً .

(والنجاسة إذا أصابت المرآة أو السيف اكتفى بمسحهما) بما يزول به أثرها
ومثلهما كل ثقل لا مسام له ؛ كزجاج وعظم وآنية مدهونة وظفر ، لأنه لا يداخله
النجاسة ؛ وما على ظاهره يزول بالمسح .

(وإذا أصابت الأرض نجاسة لخصت بالشمس) أو نحوها ؛ قال في الجوهرة :
التقييد بالشمس ليس بشرط ، بل لو جفت بالظل فالحكم كذلك . اهـ . (وذهب
أثرهما) الاثر : اللون والطعم والرائحة (جازت الصلاة على مكانها ، و) لكن
(لا يجوز التيمم منها) ؛ لأن المشروط للصلاة الطهارة ، وللتيمم الطهورية ، وحكم
آجر مفروش وشجر وكلاء قائمين في الأرض كذلك ، فيطهر بالجفاف .

* * *

(ومن أصابه من النجاسة المفلظة كالدم والبول) من غير ما كور اللحم ولو

وَالْفَائِطِ وَالْخَيْرِ مِقْدَارُ الدَّرْهِمِ فَمَا دُونَهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، فَإِنْ زَادَ لَمْ تَجُزْ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ مُخَفَّفَةٌ كَبُولِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، مَا لَمْ يَتَأَنَّ رُبْعَ الثُّوبِ .

من صغير لم يعلم (والفظ والخر) وخره طير لا يزرق في الهواء كدجاج وبط ولوز (مقدار الدرهم فادونه جازت الصلاة معه ؛ لأن الليل لا يمكن التحرز عنه ؛ فيجعل عفواً ، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء (فإن زاد) عن الدرهم (لم تجز) الصلاة ، مما يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة ، وهو قدر عرض الكف في الصحيح ، ويروى من حيث الوزن ، وهو الدرهم الكبير المتقال ، وقيل في الترفيق بينهما : إن الأولى في الرقيق ، والثانية في الكثيف ، وفي النايغ : وهذا القوم أصح ، وفي الزاهدي قيل : هو الأصح ، واختاره جماعة ، وهو أولى ؛ لما فيه من إعمال الروایتين مع مناسبة التوزيع (وإن أصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه) ومنه الفرس ، وقيد بالبول لأن نجاسة البعر والروث والحشى غليظة عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف وعمر : خفيفة ، قال الشربلالي : وهو الأظهر ؛ لعموم البلوى بامتلاء الطرق بها ، وطهرها محمد آخر ، وقال : لا يمنع الروث وإن غش ؛ لما رأى من بلوى الناس من امتلاء الطرق والخانات بها لما دخل الرى مع الخليفة ، وقاس المشايخ عليه طين بخارى ؛ لأن ممشى الناس والدواب واحد اه . (جازت الصلاة معه ما لم يتأَنَّ ربع) جميع (الثوب) يروى ذلك عن أبي حنيفة لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش ، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام هداية . وصححه في المبسوط ، وهو ظاهر مامشى عليه أصحاب المتون ، وقيل : ربع الموضع الذي أصابه كالذيل والكم والدخريص ، إن كان المصاب ثوباً . وربع العضو المصاب كاليد والرجل ، إن كان بدأ وصححه في التحفة والمحيط والمجتبى والسراج ، وفي الحقائق : وعليه الفتوى ، وقيل : ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمنذر ، قال الأقطع : وهذا أصح ما روى فيه اه . فقد اختلف التصحيح كما ترى . لكن ترجح الثاني بأن الفتوى عليه ، وهو الأحوط ، فتنبه ، قال في الفتح : وقوله -

وَتَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهَا عَلَى وَجْهَيْنِ : فَمَا كَانَ لَهُ مِنْهَا عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ فَطَهَارَتُهَا زَوَالُ عَيْنِهَا ، إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَشُقُّ إِزَالَتُهُ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ مَرَّتِيَّةٌ فَطَهَارَتُهَا أَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْفَاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طُهِرَ .

يعنى صاحب الهداية - لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش فيجد أن أصل المروى عن أبي حنيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير ؛ فاعداً منعاً ، ومالا فلا اه . وإنما عدلوا عن التعبير بالكثير الفاحش إلى التقدير بالربع تديراً على الناس ، سيما من لارأى له من العوام ، كما مر على نظيره الكلام ، وبه ظهر الجواب عما إذا أصاب الثوب أو البدن من النجس المخفف المتجسد مقدار كثير ، إلا أنه لتراكمه لا يبلغ الربع ، فهل يمنع ؟ وما القدر المانع ؟ ولا شك أنه إذا كان كثيراً فاحشاً يمنع وإن لم يبلغ الربع لتراكمه ؛ لما علمت أنه أصل المروى عن الإمام ، ويحد القدر المانع فيه تيسيراً بأنه إن كان بحيث لو كان مائتاً بلغ الربع منع ، وإلا فلا .

(وتطهير) محل (النجاسة التي يجب غسلها على وجهين) ، لأن النجاسة إما أن تكون لها عين مرئية أولاً (فما كان له منها عين مرئية) كالدم (فطهارتها) أى النجاسة ، والمراد محلها (زوال عينها) ولو بمرة على الصحيح ، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين ، إلخافاً لها بغير مرئية غسلت مرة (إلا أن يبقى من أثرها) كلون أو ريح (ما يشق إزالته) فلا يضر بقاؤه ، ويغسل إلى أن يصفو الماء ، على الراجح ، والمشقة : أن يحتاج في إزالته إلى غير الماء القراح كحرض أو صابون أو ماء حار (وما ليس له عين مرئية) كالبول (فطهارتها أن يغسل) : أى محل النجاسة (حتى يغلب على ظن الفاسل أنه) أى المحل (قد طهر) لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ، ولا يقطع بزواله ، فاعتبر غالب الظن ، كما في أمر القبة ، وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده ؛ فأقيم السبب الظاهر مقامه تيسيراً ، وينأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من الصر في كل

وَالِاسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ ، يُجْزَى فِيهَا الْعَجَرُ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ يَسْحَهُ
حَتَّى يُنْقِيَهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدُ مَسْنُونٍ ، وَغَسَلُهُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ
تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا أَمْ يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ . وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ
وَلَا بِرُوثٍ وَلَا بِطَمَامٍ وَلَا بِيَمِينِهِ .

مرة في ظاهر الرواية ، لأنه هو المستخرج . هداية (١) .

(والاستنجاء سنة) مؤكدة للرجال والنساء (يجزى فيه) لإقامة السنة
(الحجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة قاهرة غير محترمة ولا متفوقة كمدبر
(يمسحه) أى المخرج (حتى ينقيه) لأن المقصود هو الإبقاء ؛ فيعتبر ما هو المقصود
(وليس فيه) أى الاستنجاء (عدد مسنون) بل مستحب ؛ فيستحب الثلاث إن
حصل التظيف بما دونها ، وإلا جعلها وترا (وغسله) أى المخرج (بالماء) بعد
الإبقاء بالحجر أولا (أفضل) إذا كان بلا كشف عورة عند من يراه ، أما معه
فتركه ؛ لأنه حرام يفسق به فلا يرتكبه لإقامة الفضيلة (فإن تجاوزت النجاسة
مخرجها) وكان المتجاوز بانفراده لسقوط اعتبار ذلك الموضع أكثر من الدرهم
(لم يجز فيه) أى في طهارته (إلا الماء) أو المائع ، ولا يطهر بالحجر ؛ لأنه من
باب إزالة النجاسة الحقيقية عن البدن (ولا يستجى بعظم ولا بروث) لورود النهى
عنه (ولا بطعام) لآدمى أو بهيمة ؛ لأنه إتلاف وإمائه (ولا ييمينه) لورود
النهى عنه أيضا ، إلا من عذر باليسرى . يمنع الاستنجاء بها .

(١) هذا في عصر وقال أبو يوسف إذا حار الحمام إذا صب عليه ماء كثير
وهو عليه يطهر بلا عصر حتى قال الخوافي لو كانت النجاسة دما أو بولا وصبه
عليه ماء كفاه على قياس قول أبي يوسف وقالوا في البساط النجس إذا جعل في نهر
ليلة طهر .

كِتَابُ الصَّلَاةِ

أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ، وَهُوَ الْبَيَاضُ
الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَثَقِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَنْتِ
الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا صَارَ ظِلُّ
كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ .

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة . والصلاة لغة : الدعاء ، قال الله تعالى
«وصل عليهم» أي ادع لهم . وشرعاً : الأفعال المخصوصة المفتحة بالتكبير المختمة
بالتسليم . وهي فرض عين على كل مكلف ، ولكن تؤمر بها الأولاد لسبع سنين ،
وتضرب عليها لعشر ، بيد لا بجشبة ، ويتكفر جاحدها ، وتاركها عمداً كسلاً بحبس
ويضرب حتى يصلي .

(أول وقت الفجر) قدمه لعدم الخلاف في طريقه ، بخلاف غيره كما ستقف
عليه (إذا طلع الفجر الثاني) المسمى بالصادق (وهو البياض المعترض في الأثاق)
بخلاف الأول المسمى بالكاذب ؛ فإنه يخرج مستطيلاً في الأثاق ثم تعقبه ظلمة ،
والأثاق : واحد الآفاق ، وهي أطراف السماء (وآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ) :
أي قبيل طلوعها (وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس) ، عن كبد السماء (وآخِرُ
وَقْتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) رحمه الله (إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال) ؛
أي النفي الذي يكون وقت الزوال ، هذا ظاهر الرواية عن الإمام نهاية وهي رواية محمد
في الأصل ، وهو الصحيح كما في النبايع والبدائع والغاية والمنية والمحيط ،
واختاره برهان الشريعة المحبوبي ، وعول عليه النسفي ، ووافقه صدر الشريعة ورجح
دليله ، وفي النهاية : وهو المخار ، واختاره أصحاب المتون ، وارتضاه الشارحون

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ . وَأَوَّلُ
وَقْتُ الْمَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَآخِرُهُ وَقْتُهَا مَا لَمْ
تَقْرُبِ الشَّمْسُ ، وَأَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُهُ
وَقْتُهَا مَا لَمْ يَنْبَغِ الشَّفَقُ ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأَثَقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هُوَ الْحُمْرَةُ ،

وقد بطل دليله في معراج الدراية ، ثم قال : والأخذ بالاحتياط في باب العبادات
أول إذ هو وقت العصر بالاتفاق ؛ فيكون أجود في الدين ؛ لثبوت براءة الذمة
بيقين ؛ إذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالإجماع ، ويجوز التأخير ، وإن
وقعت قضاءه . (وقال أبو يوسف ومحمد) رحمهما الله تعالى : آخر وقتها (إذا
صار ظل كل شيء مثله) سوى في الزوال ؛ فإنه مستثنى على الروایتين جميعا ، وهو
رواية عنه أيضا ، وبه قال زفر والأئمة الثلاثة . قال الطحاوي : وبه نأخذ ، وفي غرر
الآذكار : وهو المأخوذه ، وفي البرهان : وهو الأظهر ؛ لبيان إمامة جبريل ،
وهو نص في الباب ، وفي الفيض : وعليه عمل الناس اليوم ، وبه يفتى . كذا
في الدر ، وتعقبه شيخنا في حاشيته فراجع . قال شيخنا : والأحسن ما في السراج
عن شيخ الإسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل ، ولا يصل العصر حتى
يبلغ المثلين ؛ ليكون مؤديا للصلاطين في وقتها بالإجماع . (وأول وقت العصر
إذا خرج وقت الظهر (على) اختلاف (القولين) من المثلين أو المثل (وآخر وقتها
ما لم تقرب الشمس) أي قبيل غروبها (وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس ؛
وآخر وقتها ما لم يرغب الشفق ، وهو) أي الشفق الموقت به (البياض الذي) يستمر
(في الاتفاق بعد) غيبة (الحرة) بثلاث درج ، كما بين البيرين ، كما حققه العلامة
الشيخ خليل الكاملي في حاشيته على رسالة الأسطرلاب ، حيث قال : التفاوت بين
الفرجين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث درج ، وهذا (عند أبي
حنيفة) رحمه الله تعالى (وقال أبو يوسف ومحمد : هو الحرة) وهو رواية عنه أيضا ،

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ،
وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوُتْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ .
وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ ، وَالْإِبْرَازُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ ،

وعليها الفتوى كما في الدراية وجمع الروايات وشروح المجمع ، وبه قالت الثلاثة ،
وفي شرح المنظومة : وقد جاء عن أبي حنيفة أنه رجح عن قوله وقال : إنه الحرمة ؛
لما ثبت عنده من حل عامة الصحابة الشفق على الحرمة ، وعليه الفتوى . اهـ . وتبعه
المحبوبي وصدر الشريعة ، لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال
في الفتح فصححا قول الإمام ، ومشى عليه في البحر . قال شيخنا : لكن تعامل
الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما ، وقد أيداه في النهر بما للتقاية والوقاية والنهر
والإصلاح ودرر البحار والإمداد والمواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بأن
عليه الفتوى اهـ . (وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق ، وآخر وقتها ما لم يطلع
الفجر) : أي قبيل طلوعه (وأول وقت الوتر بعد العشاء) عندهما ، وعند الإمام وقته
وقت العشاء إلا أن فعله مرتب على فعل العشاء فلا يقدم عليها عند التذكر ، والاختلاف
في وقتها فرع الاختلاف في صفتها . جوهرية (وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر) وفائدتها
غير مكاب بهما ، كما جزم به في الكنز والملتقى والنهر ، وبه أقي البقالي وغيره .

(ويستحب الإسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالنهر فإنه
أدظم للأجر » ، قال الترمذي : حديث صحيح ، والإسفار : الإضاءة ، يقال : أسفر
الفجر ، إذاضاء ، وأسفر الرجل بالصلاة : إذا صلاها في الإسفار ، مصباح ، وحد
الإسفار المستحب : أن يكون بحيث يؤديها بترتيل نحو ستين أو أربعين آية ثم يسبدها
بطهارة لو فسدت ، وهذا في حق الرجال ، وأما النساء فالأفضل لمن الغسل ؛ لأنه
أستر ، وفي غير الفجر يظن فراغ الرجال من الجماعة ، كذا في المبتهى ومعراج
الدراية (و) يستحب (الإبراد بالظهر في الصيف) بحيث يمشى في الظل ؛ لقوله
صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر ؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم » ، رواه البخاري ؛
موسواء فيه صلاته منفرداً أو بجماعة والبلاد الحارة وغيرها ، في شدة الحر وغيره ،

وَتَقْدِيمُهَا فِي الشَّاءِ ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ ^(١) وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ . وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ لِمَنْ يَأْتِي صَلَاةَ اللَّيْلِ أَنْ يُؤَخِّرَ الْوُتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ بِالِاتِّبَاءِ أَوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ .

بَابُ الْأَذَانِ

كَذَا فِي مَرَاجِ الدَّرَايَةِ (و) يَسْتَحَبُّ (تَقْدِيمُهَا فِي الشَّاءِ) وَالرَّيْبُ وَالْخُرَيْفُ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ عَنْ يَجْمَعُ الرِّوَايَاتِ (و) يَسْتَحَبُّ (تَأْخِيرُ الْعَصْرِ) مُطْلَقًا ؛ تَرْسُوعًا لِلنَّوَاقِلِ (مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ) بِذَهَابِ ضَوْئِهَا فَلَا يَتَحَيَّرُ فِيهَا الْبَصَرُ ، وَهُوَ الصُّبْحُ . هِدَايَةٌ . (و) يَسْتَحَبُّ (تَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ) مُطْلَقًا ؛ فَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ إِلَّا بِقَدْرِ ثَلَاثِ آيَاتٍ أَوْ جُلُوسَةٍ خَفِيفَةٍ (و) يَسْتَحَبُّ (تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ) الْأَوَّلِ ، فِي غَيْرِ وَقْتِ الْغَيْمِ : فَيَنْدُبُ تَعْجِيلَهُ فِيهِ (وَيَسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ أَنْ يَأْتِيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ) وَيَثِقُ بِالِاتِّبَاءِ (أَنْ يُؤَخِّرَ الْوُتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ) لِيَكُونَ آخِرُ صَلَاتِهِ فِيهِ (فَإِنْ لَمْ يَثِقْ) مِنْ نَفْسِهِ (بِالِاتِّبَاءِ أَوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمَعُ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ آخِرَهُ ، فَإِنْ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

بَابُ الْأَذَانِ

هُوَ لَفْظٌ : الْإِعْلَامُ ، وَشَرْعًا : إِعْلَامُ مَخْصُوصٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ بِالْفَافِظِ مَخْصُوصَةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَوْقَاتَ عَلَى الْأَذَانِ لِأَنَّهَا أَسْبَابٌ ، وَالسَّبَبُ يَقْدُمُ عَلَى الْمَسْبُوبِ .

(١) وَتَأْخِيرُهَا لِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ مَكْرُوهَةٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ وَجُودُهُ بَعْضُ الْإِثْمَةِ وَأَنْكَرُهُ كَثِيرٌ مِنَ السَّافِ وَمَالِكٌ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلِيهِمَا وَهُوَ مُعَارِضٌ لِلْحَدِيثِ صَلَّوْا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ لِمَنْ شَاءَ وَيُؤَيِّدُ الْمَنْعَ لِمَا كَثُرَ مِنَ السَّافِ لَهُ .

الْأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَنَسِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا .
وَصِفَةُ الْأَذَانِ أَنْ يَقُولَ : اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ - إِلَى آخِرِهِ ،
وَلَا تَرْجِيعَ فِيهِ ^(١) ، وَبَزِيدٌ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ : الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، مَرَّتَيْنِ .
وَالْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ بَزِيدٌ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ : قَدْ
قَامَتِ الصَّلَاةُ ، مَرَّتَيْنِ .

(الاذان سنة) مؤكدة للرجال (للساوات الخنس والجمعة) خصها بالذكر
مع أنها دُخِلَتْ في الخنس لدفع ترم أمها كالعبء من حيث الاذان أيضا فلا يسن لها ،
أو لأن لها أذنانين (دون ما سواها) كالعيد والكسوف والوتر والتراويح وصلاة
الجنائزة ، فلا يسن لها .

(وصفة الاذان) معروفة ، وهى (أن يقول) المؤذن (الله أكبر الله أكبر -
إلى آخره) أى : آخر الفاظه المعروفة بترييع تكبير أوله وتثنية باقى الفاظه
(ولا ترجيع فيه) وهو أن يرفع صوته بالشهادتين بعدما خضع بهما ، وهو مكروه ،
ملتنقى (وبزيد فى اذان الفجر بعد) قوله حى على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير
النوم) ويقولها (مرتين) لأنه وقت نوم .

(والإقامة مثل الاذان) فيما مر من ترييع تكبير أوله وتثنية فى باقى الفاظه
(إلا أنه يزيد فيها بعد) قوله (حى على الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة)
ويقولها (مرتين) .

(١) أحاديث أبى عذرة رضى الله عنه فى الترجيع مع صحبتها متعارضة فتساقط
ويؤخذ بمحدث غيره على الأصل وهو عدم الترجيع .

وَيَرْسُلُ فِي الْأَذَانِ ، وَيَحْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ ، فَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِ يَمِينًا وَشِمَالًا .
وَيُؤَذِّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ أَذْنِ الْأُولَى وَأَقَامَ ، وَكَانَ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَةِ : إِنْ شَاءَ أَذْنٌ وَأَقَامَ ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَذِّنَ وَيُقِيمَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ أَذْنٌ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ جَازٍ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ أَوْ يُؤَذِّنَ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَلَا يُؤَذِّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا .

(ويرسل) أى يتمهل ندبا (فى الادان) بسكتة بين كل كلمتين (ويحدر) .
أى يسرع فى الإقامة ، بأن يجمع بين كل كلمتين (ويستقبل بهما القبلة : فإذا بلغ إلى الصلاة والفلاح حول وجهه) فيهما (يميناً) بالصلاة (وشمالاً) بالفلاح ، من غير أن يحول قدميه ، لأن فيه مناجاة ومناداة ، فيتوجه فى المناجاة إلى القبلة ، وفى المناداة إلى من عن يمينه وشماله ، ويستدير فى الصومعة إذا لم يتم الاعلام بمجرد تحويل الوجه ، ليحصل تمام الاعلام .

(ويؤذن) الرجل (للفائتة ويقيم) لأنها بمنزلة الحاضرة (فإن فاتته صلوات) متعددة وأراد قضاءهن فى مجلس واحد (أذن الأولى وأقام ، وكان مخيراً فى الباقية) بعدها (إن شاء أذن وأقام) لكل واحدة كالأولى ، وهو أولى (وإن شاء اقتصر) فيما بعد الأولى (على الإقامة) وإن قضاهن فى مجلس ، فإن صلى فى مجلس أكثر من واحدة فكما مر ، وإلا أذن وأقام لما .

(وينبغي) للتؤذن (أن يؤذن ويقيم على طهر) ليكون متيناً لاجابة ما يدعوه إليه (فإن أذن على غير وضوء جاز) لانه ذكر وليس بصلاة ، فكان الوضوء استحباباً ، هداية (ويكره أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة (أو يؤذن) أو يقيم بالأولى (وهو جنب) رواية واحدة هداية .
ويعاد أذانه (ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها) فإن فعل أعاد فى الوقت ؛

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا

يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَارَةَ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ
عَلَى مَا قَدَّمَاهُ ، وَيَسْتَرَّ عَوْرَتَهُ ، وَالْمَوْرَةَ مِنَ الرَّجُلِ : مَا نَعَتَ
الشَّرْطَ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَالرُّكْبَةَ مِنَ الْمَوْرَةِ ،

لان الاذان للاعلام ؛ وهو قبل دخول الوقت تجهيل ، وقال أبو يوسف ؛ يجوز
الفجر في النصف الأخير من الليل ، لتوارث أهل الحرمين . هداية .

باب شروط الصلاة

الشروط : جمع شرط ، وهو لغة : العلامة ومنه أشرط الساعة ؛ أى علاماتها .
وشرعا : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا عن ماهيته ، ولا يكون
مؤثرا فى وجوده ، واحترز بقوله (التى تنقدهما) عن التى لا تنقدهما كالمقارنة
والتأخرة عنها ، وهى التى تأتى فى باب صفة الصلاة ؛ كالنحرية ، وترتيب الأركان
والخروج بصنعه ، كما سيأتى :

والشروط التى تنقدهما — على ما ذكره المصنف — ستة ، ذكر منها خمسة ،
وتقدم ذكر الوقت أول كتاب الصلاة ، قال الشرنبلالى : وكان ينبغى ذكره هنا
لينبه المتعلم ، لكونه من الشروط كما فى مقدمة أى الليث ومنية المصلى .
الأول والثانى من الشروط ما عبر عنهما بقوله (يجب على المصلى) : أى
يلزمه (أن يقدم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما) : أى الوجه الذى
(قدمناه) فى الطهارة .

والثالث قوله : (ويستتر عورته) ولو خاليا ، أو فى بيت مظلم ، ولو بما لا يحل
لبسه كثوب حرير وإن اثم بلا عذر (والعورة من الرجل ما نحت السرة إلى
الركبة) : أى معها ، كما صرح بذلك بقوله (والركبة من العورة) قال فى التصحيح :

وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كُلُّهُ عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدَمَيْهَا . وَمَا كَانَ
عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأُمَةِ ، وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ ،
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ .
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ .
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا

والأصح أنها من الفخذ . ١٠٨ . (وبدن المرأة الحرة كله عورة إلا وجهها وكفيها)
باطنهما وظاهرهما على الأصح ، كما في شرح المية ، وفي الهداية : وهذا تنصيص
على أن القدم عورة ، ويروى أنها ليست بعورة ، وهو الأصح ١٠٩ . وقال في
الجمهرة : وقيل : الصحيح أنها عورة في - ق النظر والمس ، وليست بعورة في - ق
الصلاة ، ومثله في الاختيار ، ومشى عليه في التنوير ، وقال العلائي : على المعتقد ،
لكن في التصحيح خلافه حيث قال : قلت تنصيص الكتاب أرى بالصواب ؛ لقول
محمد في كتاب الاستحسان « وما سوى ذلك عورة » ، وقال فاضلخان : وفي قدميها
روايتان ، والصحيح أن اكشاف ربع القدم يمنع الصلاة ، وكذا في نصاب الفقهاء ،
وتمامه فيه ، فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة) ولو مديرة
أو مكانة أو أم ولد (وبطنها وظهرها عورة) أيضا ، وجانبها تبع لهما (وما
سوى ذلك من بدنها فليس بعورة) وكشف ربع عضو من أعضاء العورة - كبطن
ونخذ وشعر نزل من رأسها ودبر وذكر وأنثيين وفرج - يمنع صحة الصلاة إن
استمر مقدار أداء ركن وإلا لا .

(ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلاة) ثم إن كان ربع
الثوب أو أكثر طاهرا يصل فيه لزوما ، فلو صلى عريانا لا يجرئه ؛ وإن كان
الطاهر أقل من الربع يتخير بين أن يصل عريانا والصلاة فيه ، والصلاة فيه
أفضل ، لعدم اختصاص السر بالصلاة ، واختصاص الطهارة بها .

(ومن لم يجد ثوباً) ولو بإباحة على الأصح (صلى عريانا قاعداً) مادأرجليه

يَوْمِي يَارَ كَرِيمِ السُّجُودِ ؛ فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أجزأه ؛ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ ،
وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِذِيَّةٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّخْرِيمَةِ
يَعْمَلُ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ

إِلَى الْقِبْلَةِ ، لِكُونِهِ أَسْفَر ، وَقِيلَ : كَالْمَشْهَدِ (يَوْمِي إِيمَاءٌ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، فَإِنْ
صَلَّى قَائِمًا) يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ ، أَوْ قَاعِدًا كَذَلِكَ (أَجْزَاءُ) لِأَنَّ فِي الْقُعُودِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ
الْغَلِيظَةَ ، وَفِي الْإِيمَاءِ أَدَاءَ هَذِهِ الْأَرْكَانِ ؛ فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّهَا شَاءَ (وَ) لَكِنْ (الْأَوَّلُ
أَفْضَلُ) لِأَنَّ السِّرَّ وَجِبَ لِحَقِّ الصَّلَاةِ وَحَقِّ النَّاسِ وَلَا خَلْفَ لَهُ ؛ وَالْإِيمَاءُ
خَلْفٌ عَنِ الْأَرْكَانِ .

والرابع من الشروط قوله : (وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِذِيَّةٍ لَا يَفْصِلُ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّخْرِيمَةِ يَعْمَلُ) أَجْنَبِيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ مَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ ؛ وَيَنْدُبُ
اقْتِرَانُهَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، قَالَ فِي التَّمْصِيحِ : قُلْتُ : وَلَا تَأْخُرْ عَنْهَا فِي الصَّحِيحِ
قَالَ الْأَسِيحَانِيُّ : لَا يَصِحُّ تَأْخِيرُ النِّيَّةِ عَنْ وَقْتِ الشَّرْعِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ اهـ .

ثم إن كانت الصلاة ففلا يكفيه مطلق النية ، وكذلك إن كانت سنة في الصحيح
هداية اهـ . والتعيين أفضل وأحوط ، وَلَا يَدُ مِنَ التَّعْيِينِ فِي الْفَرْضِ كَطَهْرٍ وَعَصْرٍ
مَثَلًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَئْهُ بِالْيَوْمِ أَوْ الْوَقْتِ ، لَوْ أَدَاءً ، فَلَوْ قَضَاهُ لَزِمَ التَّعْيِينُ ، وَسَيَجِيءُ .
ومثله الواجب كوتر وتلذذ وسجود تلاوة ، وَلَا يَلْزِمُ تَعْيِينَ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، لِحَصُولِهَا
ضَمْنًا ، فَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي عَدِّهَا ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي النِّيَّةِ عَمَلُ الْقَلْبِ ؛ لِأَنَّهَا الْإِرَادَةُ
السَّابِقَةُ لِلْعَمَلِ الْآخِقِ . فَلَا عِبْرَةَ لِلذِّكْرِ بِاللِّسَانِ . إِلَّا إِذَا عَجَزَ عَنْ إِحْضَارِ الْقَلْبِ
لِغُيُومِ أَصَابَتِهِ فَيَكْفِيهِ اللِّسَانُ . يَجْتَبَى . وَعَمَلُ الْقَلْبِ أَنْ يَعْلَمَ بِدَاهِيَةٍ مِنْ غَيْرِ تَأْمَلُ
أَيَّ صَلَاةٍ يَعْمَلُ ، وَالتَّلَفُّظُ بِهَا مُسْتَحَبٌّ إِعَانَةً لِلْقَلْبِ .

والخامس من الشروط قوله : (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) ثم إن كان بمكة ففرضه إصابة
عينها ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ففرضه إصابة جبهة ، هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ
الْوَسْعِ . هِدَايَةٌ . وَفِي مَرَاجِ الدَّرَايَةِ : وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ حَائِلٌ يَمْنَعُ
الْمُشَاهَدَةَ كَالْإِنْيَاءِ فَالْأَصَحُّ أَنْ حَكَمَهُ حَكَمُ الْغَائِبِ . اهـ .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفاً فَيُصَلِّيَ إِلَى أَىِّ جِهَةٍ قَدَرَ ؛ فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا اجْتَهَدَ وَصَلَّى ؛ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ بِإِخْبَارٍ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَبَنَى عَلَيْهَا .

اعلم أنه لا يجوز لأحد أداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة إلا متوجهاً إلى القبلة ، فإن صلى إلى غير جهة القبلة متعمداً من غير عذر كفر ، ثم من كان بمكة ففرضه إصابة عينها ، ومن كان غائباً عنها ففرضه إصابة جهتها ، هو الصحيح . جوهره (إلا أن يكون خائفاً) من عدو أو سبع ، أو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق إن انحرف ، أو مريضاً لا يجد من يحوله ، أو يجد إلا أنه يتضرر (فيصل إلى أى جهة قدر) لتحقيق العذر .

(فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلى) إلى جهة اجتهد . والاجتهاد : بذل المجهود لنيل المقصود ، قيد بما إذا لم يكن بحضرة من يسأله لأنه إذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والأخذ بقوله ، ولو خالف رأيه ، إذا كان المخبر من أهل الموضع ومقبول الشهادة ، وقيد بالحضرة لأنه لا يجب عليه طلب من يسأله ، ولو سأل قوماً بحضرة فلم يخبروه حتى صلى بالتحري ثم أخبروه بعد فراغه أنه لم يصل إلى القبلة فلا إعادة عليه . جوهره (فإن علم أنه أخطأ بإخبار) أو تبدل اجتهد (بعدما صلى فلا إعادة عليه) لإنيانه بما في وسعه وإن علم ذلك وهو في الصلاة استدار إلى القبلة وبني عليها (: أى على الصلاة ، وكذلك إذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها ؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير تقصص المؤدى قبله ، ومن أم قوماً في ليلة مظلمة فتجرى القبلة وصلى إلى المشرق ، وتحرى من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة ، وكلهم خلف الإمام ، ولا يعلون ما صنع الإمام — أجزأهم ؛ لوجود التوجه إلى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة كما في جوف الكعبة ، ومن علم منهم بحال إمامه تفسد صلاته ؛ لأنه اعتقد إمامه على الخطأ ، وكذا لو كان متقدماً عليه ؛ لتركه فرض المقام . هداية .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ : التَّحْرِيمَةُ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقِرَاءَةُ ،
وَالرُّكُوعُ ، وَالسُّجُودُ ،

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

شُرُوعُ فِي الْمَشْرُوطِ بَعْدَ بَيَانِ الشَّرْطِ .

(فَرَائِضُ) نَفْسُ (الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) :

الأول : (التحريم) قائما ؛ لقوله عليه السلام : « مفتاح الصلاة الطهور
وتحريمها التكبير ، وهي شرط عندهما ، وفرض عند محمد ، وقائده فيا إذا فسدت
للفريضة : تنقلب فلا عندهما ، وعنده لا ، وفيا إذا شرع في الظهر قبل الزوال ،
فلما فرغ من التحريم زالت الشمس : فعندهما يجوز ، وعنده لا . جوهره وعدها
من فرائضها لأنها بمنزلة الباب الدار ؛ فإن الباب - وإن كان غيرها - فهو يعد
منها ، وسميت تحريمه لأنها تحرم الأشياء المباحة قبلها المبانيه للصلاة .
(و) الثاني : (القيام) بحيث لو مد يديه لا ينال ركبتيه ، وذلك في فرض
وملحق به لقادر عليه وعلى السجود ، فلو قدر عليه دون السجود ندب لإسائه
قاعدا كما في الدر .

(و) الثالث : (القراءة) لقاطع عليها ، كما سيأتي .

(و) الرابع : (الركوع) بحيث لو مد يديه نال ركبتيه .

(و) الخامس : (السجود) بوضع الجبهة وإحدى اليدين وإحدى الركبتين
وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين على ما يحد حجمه ، وإلا لم تتحقق السجدة
وكاله بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة مع الأنف ، كما ذكره المحقق
ابن الهمام وغيره ، ومن اقتصر على بعض عبارات أئمتنا بما فيه مخالفه لما قاله الفقيه
أبو الليث والمحققون فقد قصر ، وتماه في الأمداد

(٥ - باب - أول)

وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ مِقْدَارُ الشَّهَادَةِ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ ، فَإِذَا
دَخَلَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى يُحَازِيَ
بِلَاهِمَاهُمَا شَعْمَتَيْ أُذُنَيْهِ ^(١) ،

(و) السادس : (القعدة الأخيرة مقدار الشاهد) إلى قوله : « عبده ورسوله »
هو الصحيح ، حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الإمام المتكلم أو أكل فصلاته تامة .
جوهرية .

(وما زاد على ذلك) المذكور (فهو سنة) قال في الهداية : أطلق اسم السنة
وفيها واجبات : كقراءة الفاتحة ، وحزم السورة إليها ، ومراعاة الترتيب فيما شرع
مكرراً من الأفعال ، والقعدة الأولى ، وقراءة الشاهد في الأخيرة ، والقنوت
في الوتر ، وتكبيرات العيدين ، والجهر فيما يجهر فيه ؛ والمخافتة فيما يخافت فيه ،
ولهذا يجب سجدة السهو بتركها ، هو الصحيح ، لما أنه ثبت وجوبها بالسنة اهـ .
(فإذا دخل الرجل) : أي أراد الدخول (في الصلاة كبر) : أي قال وجوباً :
« الله أكبر » ، (ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي) ويمس (بإهاميته شحمتي
أذنيه) ؛ لأنه من تمام المحاذاة ، ويستقبل بكفيه القبلة ، وقيل : خديه ، قال في الهداية :

(١) ومذهب الشافعي رحمه الله والجمهور أنه يرفع إلى منكبيه وهذا الخلاف
في تكبيرة القنوت والاعياذ والجنائز واستدلوا بحديث أبي حميد المروى في البخاري
وفيه قال أبو حميد : أنا أخظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت إذا كبر
جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره . الحديث
ويحتاج الحنفية بحديث مالك بن الحويرث (أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى
يحاذي بهما أذنيه) رواه أحمد ومسلم ، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن
أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال : حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين
وبأطراف أنامله الأذنين وتؤيده رواية أخرى عن واصل عند أبي داود بلفظ حتى
كانتا (حياال منكبيه وحاذي بإهاميته أذنيه) فالتخطب سهل .

فَإِنْ قَالَ بَدَلًا مِنَ التَّكْبِيرِ : اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ ،
أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا يُجْزَأُ
إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ ، وَيَعْتَمِدُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، وَيَضْمُمُهَا
تَحْتَ سُرَّتِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ :

والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر ، وقال الزاهدي : وعليه عامة المشايخ (فإن قال
بدلاً من التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر) أو أجل أو أعظم أو لا إله
إلا الله أو غير ذلك من كل ذكر خالص لله تعالى (أجزأه) مع كراهة التجزئة (١) ،
وذلك ، (عند أبي حنيفة ومحمد) رحمهما الله تعالى (وقد أبو يوسف) رحمه الله
تعالى : إن كان يحسن التكبير (لا يجزئه) الشروع (إلا بلفظ التكبير) كأكبر
وكبير ، معروفًا ومنكرًا مقدماً ومؤخراً قال في الصحيح : قال الإسيدي :
والصحيح قولهما ، وقال الزاهدي : هو الصحيح ، واعتمده البرماني والنسفي . اهـ .
(ويعتمد) الرجل (بيده اليمنى على اليسرى) أخذاً راسخاً مختصراً وإيهامه بأسطاً
أصحابه الثلاث على المعصم (ويضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرته) وتضع
المرأة الكف على الكف تحت الثدي ؛ قال في الهداية : ثم الاعتدال سنة القيام عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، حتى لا يرسل حالة الثناء ، والأصل أن كل
قيام فيه ذكر مستنون يعتمد فيه ، ومالا فلا ، هو الصحيح ؛ فيعتمد في حالة القنوت
وصلاة الجنازة ويرسل في القومة وبين تكبيران الأعياد . اهـ (ثم يقول) كأكبر :

(١) اختلف المشايخ في كراهة دخول الصلاة بلفظ غير لفظ التكبير عندهما ،
فقال : السرخسي لا يكره عندهما . وقال في النخبة : الأصح أنه يكره ، لقوله
عليه الصلاة والسلام : « وتحرى بها التكبير » .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ
فِيكَ^(١)، وَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ، وَيُسَبِّحُ بِهِمَا^(٢)، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً مَعَهَا
أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَىِّ سُورَةٍ

(سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك و) كما فرغ
من الاستفتاح (يستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال في الهداية : والأولى أن
يقول : أستعذ بالله ؛ ليراقق القرآن ، ويقرب منه ، أعوذ ، ثم التعوذ تبع للقراءة
دون الثناء عند أبي حنيفة رحمه الله لما تلونا (١) ، حتى يأتي به المسبوق دون
المقتدى . اهـ (و) كما فرغ (يقرا بسم الله الرحمن الرحيم ، ويسرهما : أى الاستعاذة
وبالبسلة ، ولو الصلاة جهرية (ثم) كما سمي (يقرا) وجوبا (فاتحة الكتاب
وسورة معها) : أى مضمومة إليها كائنة بعدما (أو ثلاث آيات من أى سورة

(١) قال في الهداية : وعن أبي يوسف أنه يهضم إليه قوله إني وجهت وجهي
إلى آخره (لرواية عند أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك .
قلت وقد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة
قال : وجهت وجهي إلى المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا
عبدك . طلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب إلا
أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لحسنها إلا أنت . واصرف عني سيئها
لا يصرف عني سيئها إلا أنت . ليك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس
إليك . أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك . ويأجذا لو
حرص المصل على ذلك ولا سيما في صلاة النفل فيما بمنا بمتابعة النبي صلى الله عليه
فيما صح عنه .

(٢) يروى ابن أبي شعبة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود : أربع ينفين
الامام التعوذ والتسمية وآمين والتحميد ومن أبي وائل عن عبد الله أنه كان ينفى
بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وروينا لك الحمد .

شَاءَ ، وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ « وَلَا الضَّالِّينَ » قَالَ : آمِينَ ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتِمُّ وَيُخَفُّونَهَا ^(١) ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ وَيَسْتَمِدُّ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفْرِجُ أَصَابِعَهُ ، وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَنْكُسُهُ ، وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ، ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ،

شَاءَ) ، قِرَاءَةُ الْقَائِمَةِ لَا تَعْنِي رُكْنًا عِنْدَنَا ، وَكَذَا ضَمُّ السُّورَةِ إِلَيْهَا . هِدَايَةُ (وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ) بَعْدَهَا (آمِينَ) بَعْدَ أَوْ قَصْر (وَيَقُولُهَا الْمُؤْتِمُّ) أَيْضًا مَعَهُ (وَيُخَفُّونَهَا) سِوَاهُ كَانَتْ سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً (ثُمَّ كَمَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ) يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ (وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : وَيُكَبِّرُ مَعَ الْإِنْخِلَاطِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ) وَيُحَذِّفُ الْمَدَّ فِي التَّكْبِيرِ حَذْفًا ، لِأَنَّ الْمَدَّ فِي أَوَّلِهِ خَطَأٌ مِنْ حَيْثُ الدِّينَ لِكَوْنِهِ اسْتِفْهَامًا ، وَفِي آخِرِهِ لِحِنْ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ . هِدَايَةُ . (وَيَسْتَمِدُّ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفْرِجُ أَصَابِعَهُ) وَلَا يَنْدُبُ إِلَى التَّفْرِيجِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، لِيَكُونَ أَمْكَنُ مِنَ الْإِخْذِ ، وَلَا إِلَى الضَّمِّ إِلَّا فِي حَالَةِ السُّجُودِ ، وَفِيهَا وَرَاءُ ذَلِكَ يَرْكَعُ عَلَى الْعَادَةِ (وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ) وَيَسْوِي رَأْسَهُ بِعِزِّهِ (وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ) عَنْ ظَهْرِهِ (وَلَا يَنْكُسُهُ) عَنْهُ (وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) وَيُكْرَرُهَا (ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ) : أَيْ أَذْنَى كَالسَّنَةِ ، قَالَ فِي الْمُنْيَةِ : أَذْنَاهُ ثَلَاثٌ ، وَالْأَوْسَطُ خَمْسٌ ، وَالْأَكْلُ سَبْعٌ . ١٠٨ . (ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ) مَعَ الرَّفْعِ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وَيَكْتَفِي بِهِ الْإِمَامُ عِنْدَ الْإِمَامِ ، وَعِنْدَ الْإِمَامِينَ يَحْمُ التَّحْمِيدَ سِرًّا ، هِدَايَةُ :

(١) يستدل الحنفية على ذلك بحديث ابن مسعود السابق بالهاتش وروى أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک عن وائل أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين وأخفى بها حسنة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما .

وَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَسَجَدَ،
وَاعْتَمَدَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ، وَسَجَدَ عَلَى
أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ،
وَإِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبِهِ جَازَ، وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ،
وَيُجَانِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ،
وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى،

وهو رواية عن الامام أيضا، وإليه مال المصنف والطحاوي وجماعة من المأخرين
معراج عن الظهيرية، ومثنى عليه في نور الايضاح، لكن المتون على خلافه (ويقول
المؤتم: ربنا لك الحمد) ويكتفى به، وأضله (اللهم ربنا ولك الحمد) ثم حذف
الواو، ثم حذف (اللهم) فقط؛ والمغرد يجمع بينهما في الاصح، هداية وملتمى
(فإذا استوى قائما كبر) مع الخرورج (وسجد) واضعاً ركبتيه أولاً (واعتمد
يديه على الأرض) بعدهما (ووضع وجهه بين كفْيَيْهِ) اعتباراً لآخر الركعة
بأرلها؛ وبوجه أصابع يديه نحو القبلة (وسجد) وجوباً (على أنفه وجبهته،
فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله، فإن كان على الأنف كره
وإن كان على الجبهة لا يكره، كما في المتن عن التحفة والبدائع (وقال أبو يوسف
ومحمد: لا يجوز: الاقتصار على الأنف إلا من عذر) وهو رواية عن أبي حنيفة،
وعليه الفتوى. جوهرة، وفي التصحيح فلا عن العيون: وروى عنه مثل قولهما،
وعليه الفتوى، واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة (وإن سجد على كور عمامته)
إذا كان على جبهته (أو فاضل): أي طرف (ثوبه جاز) ويكره إلا من عذر
(ويبدي ضبعيه) ثنية ضبع - بالسكون - المضد؛ أي الساعد، وهو من المرفق
إلى الكتف؛ أي يظهرهما، وذلك في غير رحمة، (ويجاني): أي يباعد (بطنه
عن فخذه ويوجه أصابع رجليه نحو القبلة)، والمرأة تنخفض وتلزم بطنها بفخذها،
لأن ذلك أستر لها. هداية. (ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى) ويكررها

ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا
كَبَّرَ وَسَجَدَ ، فَإِذَا اطْمَأَنَّ سَاجِدًا كَبَّرَ وَاسْتَوَى قَائِمًا عَلَى صُدُورِ
قَدَمَيْهِ ، وَلَا يَقْعُدُ ، وَلَا يَتَمَتِّدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيَفْعَلُ فِي
الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ وَلَا
يَسْتَوِذُّ ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ^(١) ، فَإِذَا رَفَعَ
رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ انْتَرَشَ رِجْلَهُ

(ثلاثا، وذلك أدناه) : أى أدنى كالسنة ، كما مر (ثم يرفع رأسه ويكبر) مع
الرفع إلى أن يستوى جالسا، ولو لم يستو جالسا وسجد أخرى أجزأه عند أبى
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، ونكلا. وفى مقدار الرفع ، والأصح أنه إذا كان
إلى السجود أقرب لا يجوز : لأنه يعد ساجدا . وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز
لأنه يعد جالسا ، فتحقق الثانية . هداية (فإذا اطمأن) : أى سكن (جالسا)
كجلسة المشهد (كبر) مع عوده (وسجد) سجدة ثانية كالأولى (فإذا اطمأن
ساجداً كبر) مع النوض (واستوى قائما على صدور قدميه) وذلك بأن يقوم
وأصابع القدمين على هبتهما في السجود (ولا يقعد) للاستراحة (ولا يعتمد يديه
على الأرض) ويكره فعلهما تنزيها لمن ليس به عذر . حلية . (ويفعل في الركعة
الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى) لأنه تكرر الأركان (إلا أنه لا يستفتح
ولا يتعوذ) لانهما لا يشربا إلا مرة (ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى)
فقط (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية انترش الرجل) (رجله

(١) يرى الشافعى رفع اليدين عند الركوع والرفع منه لأحاديث وأثار وردت
في ذلك وللحنيفة أحاديث وأثار تدل على عدم ذلك .

فهما متعارضان في الدلالة ويرجع الحنيفية المنع بدليل أنه كانت أنوال مباحة
في الصلاة وأما من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هذا =

الْيَسْرَى فَبَجَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيَمْنَى نَصْبًا وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ
الْقِبْلَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ .
وَالْتَشَهُدُ أَنْ يَقُولَ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ،

اليسرى (جلس عليها) : أى على قدمها ، بأن يجلسها تحت إلية (ونصب) قدم
(اليمنى نصبا ووجه أصابعه نحو القبلة) ندبا ، والمرأة تجلس على إلية اليسرى
وتخرج رجلها اليسرى من تحت اليمنى ، لأنه أستر لها (ووضعه يديه على فخذه
وبسط أصابعه) مفرجة قليلا جاعلا أطرافها عند ركبته (وتشهد) : أى قرأ
تشهد ابن مسعود ، بلا إشارة بسببته عند الشهادة في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف
في الآمالى أنه يعتقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة ؛
ونقل مثله عن محمد والإمام ، واعتمده المتأخرون ، لثبوته عن النبي صلى الله عليه
وسلم بالأحاديث الصحيحة ، ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة ، ولذا قال في الفتوح : إن
الأول خلاف الرواية والرواية ؛ ولشيخنا رحمه الله تعالى رسالة في التشهد حررها صاحب
هذين القولين ونفى ما عداها حيث قال : إنه ليس لنا سوى قولين : الأول - وهو
المشهور في المذهب - بسط الأصابع بدون إشارة ، الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة
فيعتقد عندهما ويرفع السبابة عند التني ويضعها عند الإتيان ، وهذا ما اعتمده المتأخرون ،
وأما ما عليه الناس من الإشارة مع البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به . ١٠٨٠ ؛ ثم
ذيل رسالته بأخرى حقق فيها صحة الرواية بما عليه الناس ، فن رام استيفاء الكلام
فليرجع إليهما يظهر بالمرام (والتشهد أن يقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ،

== منها قالوا وقد ثبت معارضته ثبوتا لا مرد له . قال أبو حنيفة ليس وائل أخف من
عبد الله بن مسعود وقد حدثني من لأحصى عن عبد الله أنه رفع يديه في بدء الصلاة
فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو عالم بشرائع الإسلام وحدوده متنفذ
لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في إقامته وأسفاره فالأخذ به عند التعارض
أولى . وهو كلام موفق شديد .

لِلسَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يُزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى ، وَيَقْرَأُ فِي
الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ خَاصَّةً ، فَإِذَا جَلَسَ فِي
آخِرِ الصَّلَاةِ جَلَسَ كَمَا فِي الْأُولَى ، وَتَشَهَّدَ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَالْأَدْوِيَةِ

السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
(أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) وهذا تشهد
ابن مسعود رضى الله عنه ؛ فإنه قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي
وعلمني التشهد كما كان يعلني سورة من القرآن ، وقال : قل التحيات لله .. إلخ . هداية ،
ويقصد بألفاظ التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشاء كأنه يحيي الله تعالى ويسلم على
به وعلى نفسه وأوليائه ؛ در (ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى) فإن زاد اعتماداً
كره ، وإن كان ساهياً سجد للسهو إن كانت الزيادة بمقدار (اللهم صلى على محمد)
على المذهب . تنوير (ويقرأ في الركعتين الأخريين الفاتحة خاصة) وهذا بيان
الأفضل ، وهو الصحيح ، هداية . فلو سبغ ثلاثاً أو وقف ساكناً بقدرها صح ،
ولا بأس به على المذهب ، تنوير (فإن جلس في آخر الصلاة جلس) مفترشاً
أيضاً (كما) جلس (في) القعدة (الأولى وتشهد) أيضاً (وصلى على النبي صلى
الله عليه وسلم) ولو مسبوقاً كما رجحه في المبسوط ؛ لكن رجح قاضيان أنه
يترسل في التشهد ، قال في البحر : وينبغي الافتاء به . ١٠٨٠ ، وسئل الإمام محمد عن
كيفيتها فقال يقول : (اللهم صلى على محمد) إلى آخر الصلاة المشهورة (ودعا بما
شاء بما يشبه ألفاظ القرآن) لفظاً ومعنى بكونه فيه نحو (ربنا آتانا في الدنيا حسنة) وفي
الآخرة حسنة وليس منه ، لأنه إنما أراد به الدعاء لا القراءة . نهر (والأدعية) بالنصب

الْمَأْتُورَةِ ، وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ
فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ .
وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
وَالْمِشَاءِ إِنْ كَانَ إِمَامًا ، وَيُخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ ،

عطفاً على المأظوظ الجرح عطفاً على القرآن (المأتورة) : أى الرواية نحو ما فى مسلم (اللهم
إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسمة المحيا والممات ومن فتنة
المسيح الدجال) ومنها ما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم أن يعلمه دعاء يدعو به فى صلاته فقال : (قل اللهم إني ظلمت نفسى ظُلماً
كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى إنك أنت
الغفور الرحيم) (ولا يدعو بما يشبه كلام الناس) تحرزاً عن الفساد ، وقد
اضطرب فيه كلامهم ، والمختار - كما قاله الحلبي - أن ما فى القرآن والحديث لا يفسد
مطلقاً ، وما ليس فى أحدهما إن استحال طلبه من الخلق لا يفسد ، وإلا أفسد لو
قبل القعود قدر التشهد ، وإلا خرج به من الصلاة مع كراهية التحريم (ثم يسلم
عن يمينه حتى يرى يياض خده فيقول : السلام عليكم ورحمة الله) ولا يقول :
(وبركاته) لعدم توارثه ؛ وصرح الحدادى بكرأته (و) يسلم بعدها (عز يساره .
مثل ذلك) السلام المذكور ، ويسن خفضه عن الأول ، وينوى من عن يمينه من
الرجال والنساء والخفلة ، وكذلك فى الثانية ، لأن الأعمال بالنيات - هداية . وفى
التصحيح : واختلفوا فى تسليم المقتدى ؛ فمن أبى يوسف ومحمد يسلم بعد الامام
وعن أبى حنيفة فيه روايتان ، قال الفقيه أبو جعفر : المختار أن ينتظر إذا سلم الامام
عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه ، وإذا فرغ عن يساره يسلم عن يساره ، اهـ (ويجهر)
المصل وجوباً بحسب الجماعة وإن زاد أساء (بالقراءة فى) ركعتي (الفجر والركعتين
الأوليين من المغرب والمشاء) أداء وقضاء وجمعة وعيدين وتراويح وتورق رمضان
(إن كان) المصل (إماماً ، ويخفى القراءة فيما بعد الأولين) هذا هو المأثور . اهـ .

وإن كان منفرداً فهو مخير : إن شاء جهر وأسمع نفسه ، وإن شاء خافت ، ويخفى الإمام القراءة في الظهر والمصر .
والوتر

قال في التصحيح : والخافعة تصحيح الحروف وهذا هو عتار الكرخي وأبي بكر البخاري ، وعن الشيخ أبي الناسم الصغار وأبي جعفر الهندواني ومحمد ابن الفضل البخاري : أن أدنى الخافعة أن يسمع نفسه إلا لمانع ، وفي زاد الفقهاء : هو الصحيح وقال الحلواني : لا يجزئه إلا أن يسمع نفسه ومن يقره ، وفي البدائع : ما قاله الكرخي أنيس وأصح ، وفي كتاب الصلاة إشارة إليه فإنه قال : إن شاء قرأ في نفسه سرا وإن شاء جهر وأسمع نفسه ، وقد صرح في الآثار بذلك ، ونماه فيه (وإن كان) المصلي (منفرداً فهو مخير : إن شاء جهر وأسمع نفسه) لأنه إمام نفسه (وإن شاء خافت) : لأنه ليس خلفه من يسمعه ، والأفضل هو الجهر ؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة . هداية . (ويخفى الإمام) وكذا المنفرد (القراءة) وجوبا (في) جميع ركعات (الظهر والمصر) لقوله صلى الله عليه وسلم : (صلاة النهار عجماء) : أي ليس فيها قراءة مسموعة (١) . هداية .

(والوتر) واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وهذا آخر أقواله ، وهو الظاهر من مذهبه ، وهو الأصح ، وعنه أنه سنة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد ، وعنه

(١) ذكر الكمال في الفتح أن الحديث غريب . ونقل عن النووي أنه لا أصل له ثم روى حديث البخاري عن شجرة قال : قلنا لحباب هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والمصر ؟ قال : نعم . قلنا : بم كنتم تعرفون قراءته . قال : باضطراب لحيتي ، قلت : وهذا دليل صحيح على وجوب الأسرار في هاتين الصلاتين . ففي الحديث صلوا كما رأيتموني أصلي والأصل في الأمر الوجوب ومثله في الدلالة ما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين قدر ثلاثين آية الحديث .

ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا سَلَامٌ ، وَيَقْنَتُ فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ
الرُّكُوعِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوَتْرِ بِهَاتِحَةِ
الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْنَتَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ
ثُمَّ قَنَتَ .

أنه فريضة ، وبه أخذ زفر ، وقيل بالنوفيق : فرض ؛ أى عملاً ، وواجب : أى
اعتقاداً ، وسنة : أى ثبوتاً ، وأجمعوا على أنه لا يتكرر جاحده ، وأنه لا يجوز
بدون نية الوتر ، وأن القراءة تجب في كل ركعته ، وأنه لا يجوز أدراؤه قاعداً أو
على الدابة بلا عذر ، كما في المحيط ، نهر ، وهو (ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام)
كضلاة المغرب ، حتى لو نسي القنود لا يعود إليه ، ولو عاد ينبغي الفساد ، كما
في الدر (ويقنّت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة) (١) أداء وقضاء (ويقرأ)
وجوباً (في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها) أو ثلاث آيات (فإذا
أردت أن يقنّت كبر ورفع يديه) كرفعه عند الاقتناع (ثم قنّت) ، ويسن الدعاء
المشهور ، وهو : اللهم إنا نستعينك ونستدريك ونستغفرك وتوب إلينا ونؤمن
بك وتوكل عليك وثقّ عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من
يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نعبد ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك
ونخشى عذابك ، إن عذابك ، الجذ بالكمال ملحق ، قال في الهر : ونحفد بدال
مهملة : أى نسرع ، ولو أتى بها معجمة فسدت ، كما في الحانية ، قيل : ولا يقول
الجد ، لكنه ثبت في مراسيل أبي داود ، وملحق بكسر الحاء وقتحها ، والكسر
أفصح ، كذا في الدراية ، ويصل فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : لا ، استغناء
بما في آخر التشهد ، وبالأول يفتى . واختلف فيمن لا يحسنه بالعربية أو لا يحفظه :
هل يقول : « يارب » . أو « اللهم اغفر لي » ثلاثاً ، أو « ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة » والخلاف في الأفضلية : والآخر أفضل . اه باختصار ،
وسكت عن صفته من الجهر والإخفاء لأنه لم يذكر في ظاهر الرواية ، وقد قال بن

وَلَا يَقْنَتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا .

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا لَا يُجْزَى
غَيْرُهَا ؛ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ سُورَةً بَعَيْنِهَا لِصَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا غَيْرَهَا .
وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاولُهُ اسْمُ الْقُرْآنِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يُجْزَى أَقَلُّ مِنْ
ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ .

الفضل : يخفيه الإمام والمقتدى . وفي الهداية تبعاً للسرخسي : أنه المختار (ولا يقنت
في صلاة غيرها) إلا لنزلة في الجهرية ، وقيل : في الكل .

(وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها) على طريق القرضية بحيث
(لا يجوز غيرها) وإنما تتعين المأتمعة على طريق الوجوب (ويكره) للعمل (أن
يتخذ سورة) غير الفاتحة (لصلاة بعينها) بحيث (لا يقرأ غيرها) ؛ لما فيه من
هجران الباقي ، وإيهام التفضيل ، وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أنى لفجر كل
جمعة ، وهذا إذا رأى ذلك حتماً واجباً لا يجوز غيره ، أما إذا علم أنه يجوز أي
سورة قرأها ولكن يقرأ داتين السورتين تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فلا
يكره ، بل يندب ، لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحياناً ؛ كي لا يظن جاهل أنه
لا يجوز غيرها .

(وأدنى ما يجزى من القراءة في الصلاة ما يتناولها اسم القرآن) ولو دون الآية
(عند أبي حنيفة) واختارها المصنف ، ورجحها في البدائع ، وفي ظاهر الرواية آية
تامة طويلة كانت أو قصيرة ، واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة ، كذا
في التصحيح ، (وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزى أقل من ثلاث آيات قصار أو
آية طويلة) قال في الجوهرة : وقولهما في القراءة احتياط ، والاحتياط في العبادات
أمر حسن ، اهـ .

وَلَا يَتْرَأُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ .
وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهِ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّتَيْنِ : نِيَّةُ
الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ الْمَتَابَعَةِ .
وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

(ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) . طبعاً ، وما نسب إلى محمد ضعيف كما بسطه
الكامل والعلامة قاسم في الصحيح ، فإن قرأ كره تحريماً ، وتصحح في الأصح .
در . (١)

* * *

(ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى نيتين : نية (نفس) الصلاة ،
ونية المتابعة) للإمام ، وكيفية نية - كما في المحيط - أن ينوي فرض الوقت والافتداء
بالإمام فيه ، أو ينوي الشروع في صلاة الإمام ، أو ينوي الافتداء بالإمام في صلاته ،
ولو نوى الافتداء به لا غير ، قيل - لا يجوز - ، والأصح أنه يجزئه ، لأنه جعل
نفسه تبعاً للإمام مطلقاً ، والتبعية من كل وجه إنما تتحقق إذا صار مصلياً ما صلاه
الإمام ، كما في الدراية .

(الجماعة) للرجال (سنة مؤكدة) وقيل : واجبة ، وعليه العامة . تنوير :
أي طامة مشايخنا وبه جرم في النخبة وغيرها ، قال في البحر : وهو الراجع عند أهل
المذهب . اهـ در ، وأقلها اثنان واحد مع الإمام ، ولو بميزاً ، في مسجد أو غيره ،

(١) استدلل الحنفية بحديث (من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة)
وقد أثبت الكامل صحة الحديث ونفى الظن فيه بما لا يدع مجالاً للشك وعليه
عمل الصحابة . وفي حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به (وإذا قرأ الإمام فأنصتوا)
كما في صحيح مسلم .

ونقل عن محمد أنه يقرأ في السرية وهو خلاف ظاهر الرواية عنه وهو كما قال
الشارح ضعيف .

وَأُولَى النَّاسِ بِالإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَقْرَبُهُمْ ،
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَوْرَعُهُمْ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَسْنَمُهُمْ .
وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّانَا ،
فَإِنْ تَقَدَّمُوا جَازَ .

ويكره تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة ، لا في مسجد طريق ، أو في مسجد
لا إمام له ولا مؤذن . در . وفي شرح المنية : إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى
لا تكره ، وإلا تكره ، وهو الصحيح ؛ وبالعَدُول عن المحراب تختلف الهيئة .
كذا في البرازية . اهـ .

(وأولى الناس بالإمامة) - إذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان -
(أعلمهم بالسنة) : أى الشريعة ، والمراد أحكام الصلاة صحة وفسادا (فإن تساوا)
علما (فأقروهم) لكتاب الله تعالى : أى أحسنهم تلاوة (فإن تساوا فأورعهم)
أى أكترم اتقاء للشبهات (فإن تساوا فأسنمهم) : أى أكبرهم سنًا ؛ لأنه أكثر
خشوعا ، ثم الأحسن خلقاً ، ثم الأحسن وجهاً ، ثم الأشرف نسباً ، ثم الأنظف
ثوباً ، فإن استوا يقرع بينهما ، أو الخيار إلى القوم ، وإن اختلفوا اعتبر الأكثر
وفي الامداد : وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ، ثم الأمير ، ثم القاضي ، ثم
صاحب المنزل ولو مستأجراً ، وكذا يقدم القاضي على إمام المسجد . اهـ .

(ويكره) تنزيها (تقديم العبد) لغلبة جهله ؛ لأنه لا يتفرغ للتعلم (والأعرابي)
وهو من يسكن البوادي ؛ لأن الجاهل فيهم غالب ، قال تعالى : « وأجدر أن لا يعلموا
حدود ما أنزل الله على رسوله » ، (والفاسق) لأنه يتهم بأمر دينه (والأعمى) لأنه
لا يتوقى النجاسة (وولد الزنا) لأنه لا أب له يفقهه فيغلب عليه الجهل ، ولأن
في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره . هداية (فإن تقدموا جاز) لقوله صلى الله
عليه وسلم . « صلوا خلف كل بر وفاجر » .

وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُطَوِّلَ بِهِمُ الصَّلَاةَ .
 وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ وَحَدَهُنَّ جَمَاعَةً ، فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَعَتْ
 الْإِمَامُ وَسَطُهُنَّ .
 وَمَنْ صَلَّى مَعَ وَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ تَقَدَّمَ
 عَلَيْهِمَا .
 وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَقْتَدُوا بِامْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ .

(وينبغي للإمام أن لا يطول بهم الصلاة) عن القدر المستون قراءة وأذكاراً ،
 قال في الفتح : وقد بحثنا أن الطويل هو الزيادة عن القراءة المستونة ؛ فإنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عنه ، وقراءته هي المستونة ؛ فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان
 دأبه إلا لضرورة . اهـ .

(ويكره للنساء) تحريماً . فتح (أن يصلين وحدهن) يعنى بتير رجال (جماعة)
 وسواء في ذلك الفرائض والنوافل ، إلا صلاة الجنائزة (فإن فعلن وقعت) المرأة
 الامام (وسطهن) فلو تقدمت صحت وأتمت إنما آخر .

(ومن صلى مع واحد) ولو صلياً أقامه عن يمينه (محاذياً له ، وعن محمد يضع
 أصابعه عند عقب الإمام والأول هو الظاهر ، وإن كان وقوفه مساوياً للإمام
 ويسجوده يتقدم عليه لا يضرب ؛ لأن العبرة بموضع القيام ، ولو صلى خلفه أو على يساره
 جاز ، إلا أنه يكون مسيئاً . جوهره (فإن كانا اثنتين تقدم عليهما) وعن أبي يوسف
 يتوسطهما هداية ، ويتقدم الأكثر اتفاقاً ، فلو قاموا بجانبه أو قام واحد بجانبه وخلفه
 صف كره إجماعاً . در .

(ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة) أو صبي (مطلقاً ، ولو
 في جنازة أو نفل في الأصح .

وَيَعِيفُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصَّبِيَّانَ ثُمَّ النِّسَاءَ .

فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ ^(١) .

وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَخْرُجَ الْمُجُوزُ
فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

(ويصف) الإمام (الرجال ثم الصبيان) إن تعددوا ؛ فلو واحد دخل في الصف ،
ولا يقوم وحده ، ثم الختاني ، ولو منفردة ثم (النساء) كذلك ، قال الشافعي .
وينبغي للإمام أن يأمرهم بأن يترأصوا ، ويسدوا الخلل ، ويسووا مناكبهم ، ويقف
وسطا . اهـ .

(فإن قامت امرأة) مشتتة ولو ماضياً أو أمة أو زوجة أو محرماً (إلى جنب
رجل) ركنًا كاملاً (وهما مشتركان في صلاة واحدة) ذات ركوع وسجود ،
ولا حائل بينهما ، ولم يشر إليها لتأخر عنه ، ونوى الإمام إمامتها (فسدت صلاته)
لا صلاتها ، وإن أشار إليها فلم تتأخر ، أو لم ينو الإمام إمامتها - فسدت صلاتها ،
لا صلاته ، وأن لم تنم المحاذة ركنًا كاملاً ، أو لم يكونا في صلاة واحدة ، أو
في صلاة غير ذات ركوع وسجود ، أو بينهما حائل مثل مؤخرة الرجل في الطول
والإصبع في النفاظ - لم تضرهما المحاذة والفرجة تقوم مقام الحائل ، وأدناها قدر
ما يقوم فيه المصل ، وتماه في القهستان .

* * *

(ويكره للنساء) الشواب (حضور الجماعة) مطلقاً ؛ لما فيه من خوف الفتنة
(ولا بأس بأن تخرج المجوز في الفجر والمغرب والعشاء) وهذا عند أبي حنيفة ،

(١) القياس عدم فسادها وهو قول الشافعي ويستدل الحنفية بحديث في
آخره من حيث آخره من (٢١) ويدعى صاحب الهداية أنه من المشاهير والتحقيق
أنه موقوف على ابن مسعود ؛ وإن صح فإنه يفيد الأهم لافساد الصلاة
وليبحث المقام .

وَلَا يُصَلِّي الطَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ ، وَلَا الطَّاهِرَاتُ
خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَلَا الْقَارِئُ خَلْفَ الْأُمِّيِّ ، وَلَا الْمُسْكِنِيُّ
خَلْفَ الْعُرْيَانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَوْمَ الْمُتَيْمِّمِ الْمُتَوَضِّعَيْنِ ، وَالْمَاسِحُ عَلَى
الْخُفَيْنِ الْغَاسِلِينَ ، وَيُصَلِّي الْقَدِّمُ خَلْفَ الْقَاعِدِ ، وَلَا يُصَلِّي الَّذِي
يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُؤْمِي ، وَلَا يُصَلِّي الْمُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ ،
وَلَا مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرَضًا آخَرَ ،

أما عندهما فتخرج في الصلوات كلها ؛ لأنه لا فتنة لقلعة الرغبة فيهن ، وله أن فرط
الشبق حامل فتنة الفتنة ، غير أن المساق انتشارهم في الظهر والمصر والجمعة ،
أما في الفجر والعشاء فإنهم نائمون ، وفي المغرب بالطعام مشتغلون - هداية ، وفي
الجوهرة : والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها ؛ لظهور الفسق في هذا الزمان .
(ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة)
لما فيه من بناء القوى على الضعيف ، ويصلي من به سلس البول خلف مثله ، وخلف
من عذره أخف من عذره (و) كذا (لا) يصلي (القارئ) وهو من يحفظ من
القرآن ما تصح به الصلاة (خلف الأُمِّي) وهو عكس القارئ (ولا المسكني
خلف العريان) لقوة حالهما (ويجوز أن يؤم المتيمم المتوضعين) لأنه طهارة
مطلقة ، ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة (والماسح على الخفين الغاسلين) لأن الخف
مانع سراية الحدث إلى القدم ، وما حل بالخف يزيله المسح (ويصلي القائم خلف
القاعد) وقال محمد : لا يجوز ، وهو القياس ؛ لقوة حال القائم ، ونحن تركناه
بالنص ، وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعداً والقوم خلفه قياماً .
هداية . (ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤمي) لأن حال المقتدي أقوى
(ولا يصلي المفترض خلف المتنفل) لأن الاقتداء بهناء ووصف الفرضية معدوم في حق
الإمام فلا يتحقق البناء على المعدوم (ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر)

وَيُصَلِّي الْمُنْتَغِلَ خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ .

وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَعَادَ الصَّلَاةَ .
وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثَرَ بِثَوْبِهِ أَوْ بِجَسَدِهِ ، وَلَا يُقَلِّبُ
الْحَصَى إِلَّا أَنْ لَا يُسْكِنَهُ السُّجُودُ فَيُسَوِّيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا يُفَرِّقُ
أَصَابِعَهُ ، وَلَا يَتَخَصَّرُ ، وَلَا يُسَدِّلُ ثَوْبَهُ ،

لأن الاقتداء شركه وموافقة؛ فلا بد من الاتحاد، ومتى فسد الاقتداء لعقد شرط كظاهر
بمعدود لم تنعقد أصلاً، وإن لاختلاف الصلاتين تنعقد فلا غير مضمون، كذا
في الزيلعي، وثمرته الانتقاض بالفقهية إذا انعقدت وإلا لا (ويصلى المنغل خلف
المفترض) لأن فيه بناء الضميف على القوى وهو جائز.

(ومن اقتدى بإمام ثم علم أنه) أي المقتدى (أنه) أي الإمام (على غير وضوء)
في زعمهما (أعاد الصلاة) اتفاقاً (أظهروا بطلانها) وكذا لو كانت صحيحة في زعم
الإمام فاسدة في زعم المقتدى؛ لبناؤه على الفاسد في زعمه فلا يصح، وفيه خلاف،
وصحح كل، أما لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صححت في قول
الأكثر، وهو الأصح؛ لأن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حقه رأى
نفسه؛ فوجب القول بجوازها، كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرحمي:

(وبكرة للصلّى أن يعثر بثوبه أو بجسده) والعثر: عمل ما لا فائدة فيه، مصباح
والمراد هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة، لأنه ينافي الصلاة (ولا يقلب الحصى)
لأنه نوع عثر (إلا أن يمكنه السجود) عليه إلا بمشقة (فيسويه مرة واحدة)
وتركه أفضل، لأنه أقرب للخشوع (ولا يفرق أصابعه) بغمزها أو مدّها حتى
تصبوت (ولا يتخصر) وهو: أن يضع يده على خاصرته، قاله ابن سرين؛ وهو
أشهر تأويلاته، لما فيه من تفويت سنة أخذ اليدين، ولأنه من فعل الجبارة،
وقيل: أن يسكبه على المخصرة (ولا يسدل ثوبه) تكبراً أو تهاوناً، وهو: أن

وَلَا يَنْقُصُ شَعْرُهُ ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ ، وَلَا يَلْتَفِتُ ، وَلَا يُقْبَى ،
وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَدِهِ ، وَلَا يَتَرَجُّ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ،
وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ .

فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ انصَرَفَ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخَافَ وَتَوَضَّأَ
وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ،

يجعل الثوب على راسه وكتفيه ويرسل جوانبه من غير أن يضمها ؛ قال صدر
الشريعة : هذا في العليسان ، أما في القباء ونحوه فهو أن يلقيه على كتفيه من غير
أن يدخل يديه في كفيه . اهـ . (ولا ينقص شعره) وهو : أن يجمعه وسقطه في
مؤخر رأسه ، والسنة أن يدعه على حاله يسجد معه ، (ولا يكف ثوبه) وهو :
رفعه من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، وقيل : أن يجمع ثوبه ويشده
في وسطه : لما فيه من التجبر المتأني لوضع الصلاة ، وهو الخشوع (ولا يلتفت) :
أي بعنقه بحيث يخرج وجهه عن القبلة ، فأما النظر بطرف عينه من غير أن يلمس
عنقه بخلاف الأولى (ولا يقبى) كالكلب ، وهو أن ينصب ركبتيه ولا يضع
يديه على الأرض (ولا يرد السلام بلسانه) لأنه مفسد صلاته (ولا يده) لأنه
سلام معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته (ولا يترجع إلا من عذر) لأن
فيه ترك سنة القعود (ولا يأكل ، ولا يشرب) لأنه ليس من أعمال الصلاة ،
فإن فعل شيئاً من ذلك بطلت صلاته : سواء كان عامداً أو ناسياً .

(فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ) في صلاته (انصرف) من ساعته من غير مهلة ، حتى
لو وقف قدر أداء ركن بطلت صلاته ، ويباح له المشي ، والاعتراف من الاناء
والانحراف عن القبلة ، وغسل النجاسة ، واستنجاء إذا أمكنه من غير كشف
عورته ، وإن تجاوز الماء القريب إلى غيره تفسد صلاته ، لمشي من غير حاجة
(فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَفَ) بأن يحمره بثوبه إلى المهراب ، وذهب المسبوق (وتوضأ)
وبنى على صلاته) ثم إن كان منفرداً فهو بالخيار : إن شاء عاد إلى مصلاه وأتم

وَالِاسْتِنْفَافُ أَفْضَلُ .

وَأِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ قَهَقَهُ اسْتَنْفَافُ
الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ .

فَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِداً أَوْ سَاهِياً بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .
وَأِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوْضِئاً وَسَلِّماً ، وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَّثُ
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يُبْنِئُ الصَّلَاةَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

صلاته ، وهو الأفضل ، ليكون مؤدياً صلاته في مكان واحد ، وإن شاء أتم في
موضع وضوئه ، لما فيه من تقليل المشي ، وإن كان مقتدياً فإنه يعود إلى مكانه ،
إلا أن يكون إمامه قد فرغ من صلاته فيخبر كالمفرد ، وإن كان إماماً عاد أيضاً
إلى مصلاه وجار مأموماً ، إلا أن يكون الخليفة قد فرغ من صلاته فيخبر أيضاً
(والاستنفاف) في حق الكل (أفصل) خروجاً من الخلاف ، وقيل : إن المنفرد
يستقبل ؛ والإمام والمقتدى يلبي صياغة لفضيلة الجماعة .

فإن نام المصل في صلاته (فاحتمل أو جن أو أغشى عليه أو قهقه استأنف
الوضوء والصلاة) جميعاً ؛ لأنه يندر وجود هذه العوارض ، فلم يكن في معنى
ما ورد به النص - هدايه .

وإن تكلم المصل (في الصلاة) كلاماً يعرف في تمام الناس ولو من غير حروى
كالذي يستأنف به الحمار (عامداً أو ساهياً بطلت صلاته) وكذا لو أن أو تأوه أو
ارتفع بكأوه من وجع أو مصيبة ، فإن كانت من ذكر جنسة أو نار لا تبطل ؛
لدلائها على زيادة الخشوع .

(وإن سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضِئاً وَسَلِّماً) لأن التسليم واجب ، فلا بد من
التوضؤ ليأتي به (وإن تعمد الحدث في هذه الحالة) - يعني بعد التشهد (أو تكلم أو
عمل عملاً يبني الصلوة تمت صلاته) لتعذر البناء بوجود القاطع ، ولم يبق عليه
شيء من الأركان .

وَلَا يَرَى الْمُتَيَّمُّ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ رَأَاهُ
بَعْدَ مَا قَعَدَ قَدَرَ التَّشَهُّدِ ، أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْخُفَّيْنِ فَأَنْقَضَتْ مُدَّةُ
مَسْحِهِ ، أَوْ خَلَعَ خُفَّهُ بِعَمَلٍ رَفِيقٍ ، أَوْ كَانَ أُمِّيًّا فَتَعَلَّمَ سُورَةَ ،
أَوْ عُرْيَانًا فَوَجَدَ ثَوْبًا ، أَوْ مُوَمِّيًّا فَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ،
أَوْ تَذَكَّرَ أَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ قَبْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ ، أَوْ أَخَذَتْ الْإِمَامُ
الْقَارِئُ فَاسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا ، أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، أَوْ
أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ ، أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْجَبْرِ فَسَقَطَتْ
عَنْ بُرْءٍ ، أَوْ كَانَ صَاحِبَ عُذْرٍ فَأَنْقَطَعَ عُذْرُهُ -

(وَإِنْ رَأَى الْمُتَيَّمُّ الْمَاءَ) الكافي (في صلاته) قبل القعود الأخير قدر التشهد
(بطلت صلاته) اتفاقا (وَإِنْ رَأَاهُ) أى الماء (بعدما قعد قدر التشهد ، أَوْ كَانَ مَاسِحًا)
على الخفين (فانقضت مدة مسحه ، أَوْ خَلَعَ خُفَّهُ بِعَمَلٍ رَفِيقٍ) : أى قليل ؛ فلو
بعمل كثير تمت صلاته اتفاقا (أَوْ كَانَ أُمِّيًّا فَتَعَلَّمَ سُورَةَ) بذكر أو عمل قابل
بأن قرأه (عنده آية فحفظها) (أَوْ) كان يصلي (عُرْيَانًا) لفقد الساتر (فوجد
ثوباً ؛ أَوْ) كان يصلي (مُوَمِّيًّا) لعجزه عن الركوع والسجود (فَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ ، أَوْ تَذَكَّرَ أَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ قَبْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ) وكان ذا ترتيب وفي الوقت
سعة (أَوْ أَخَذَتْ الْإِمَامُ الْقَارِئُ فَاسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا ، أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ
أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي) صلاة (الْجُمُعَةِ ، أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْجَبْرِ فَسَقَطَتْ عَنْ
بُرْءٍ ؛ أَوْ كَانَ صَاحِبَ عُذْرٍ فَأَنْقَطَعَ عُذْرُهُ) كالمستحاضة ومن هو بمنأى بأن
توضأت مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد فأنقطع الدم ودام
الانقطاع إلى غروب الشمس ، فإنها تعيد الظهر عنده ، كما لو انقطع في خلال الصلاة

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
تَمَّتْ صَلَاتُهُ .

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدَّمَهَا لَزُومًا عَلَى صَلَاةِ
الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَاتَ صَلَاةِ الْوَقْتِ فَيَقْدُمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ ثُمَّ
يَقْضِيهَا ، فَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ رَتْبَيْهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا

(بطلت صلاته في قول أبي حنيفة) وذلك لأن الخروج بصنعه فرض عنده ،
فاعترض هذه الأشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة (وقال أبو يوسف
ومحمد : تمت صلاته) ، لأن الخروج بصنعه ليس يفرض ، فاعترض هذه الأشياء
كاعتراضها بعد السلام ، قال في التوضيح : ورجح دليله في الشروح وعامة المصنفات
واعتمده النسفي وغيره . اهـ .

بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِدِ

لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به الذي هو الأصل شرع في بيان أحكام
القضاء الذي هو خلفه ، وعبر بالقوائد دون المبركات تحسينا للذن ، لأن ظاهر من حال
المسلم أن لا يترك الصلاة عمدا ، ولذا قال : (ومن فاتته الصلاة) يعني عن غفلة أو نوم
أو نسيان (قضاها إذا ذكرها) وكذا إذا تركها عمدا ، لكن للسلم ثقل ودين يمنعان
عن التغويات قصداً (وقدمها لزوماً على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقتة ،
ولزمه إعادتها (إلا أن) ينسى الفائتة ولم يذكرها حتى صلى الوقتية ، أو يكون
ما عليه من القوائد أكثر من ست صلوات ، أو يضيق وقت الحاضرة
و (يخاف فوات صلاة الوقت) إن اشتغل بقضاء الفائتة (فيقدم صلاة الوقت)
حينئذ (ثم يقضيها) يعني الفائتة (وإن فاتته صلوات رتبها) لزوماً (في القضاء كما

وَجِبَتْ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ ،
فَيَسْقُطَ التَّرْتِيبُ فِيهَا .

بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي
الظُّهْرِ ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ،

وَجِبَتْ (عَلَى) (فِي الْأَصْلِ) : أَيْ قَبْلَ الْفَوَاتِ ، وَهَذَا حَيْثُ كَانَتِ الْفَوَائِتُ قَلِيلَةً
دُونَ سِتِّ صَلَوَاتٍ ، وَأَمَّا إِذَا صَارَتْ سِتًّا فَأَكْثَرُ فَلَا يُلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
الْحَرَجِ ؛ وَلِذَا قَالَ : (إِلَّا أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى سِتِّ صَلَوَاتٍ) وَكَذَا لَوْ كَانَتْ سِتًّا ،
وَالْمَعْبُورُ خُرُوجَ وَقْتِ السَّادَةِ فِي الصَّحِيحِ ، إِمْدَادُ (فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا) : أَيْ بَيْنَهَا ،
كَاسْقَاطِ قِيَامِهَا بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ ، وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ بَعُودَهَا إِلَى الْقَلَّةِ عَلَى الْمُخْتَارِ كَمَا
فِي النَّصِّحِ .

بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

وَالْأَوْقَاتُ الَّتِي لَا تَجُوزُ فِيهَا . وَعُنُونُهَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا
لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ مِنَ الْعَوَارِضِ فَأَشْبَهَ الْفَوَائِتَ . جَرَهَرَةٌ .

(لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ) : أَيْ الْمَفْرُوضَةُ وَالرَّاجِبَةُ الَّتِي وَجِبَتْ قَبْلَ دُخُولِ الْأَوْقَاتِ
الْآتِيَةِ ، وَهِيَ ، (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) إِلَى أَنْ تَرْفَعَ وَتَبْيَضَ ، قَالَ فِي الْأَصْلِ : إِذَا
ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَدْ رَمَحَ أَوْ رَمَحِينَ تَبَاحُ الصَّلَاةِ ، وَقَالَ الْفَضْلِيُّ : مَا دَامَ الْإِنْسَانُ
يَقْدِرُ عَلَى النَّظَرِ إِلَى قَرَصِ الشَّمْسِ فَالشَّمْسُ فِي طُلُوعِهَا ؛ فَلَا تَبَاحُ فِيهَا الصَّلَاةُ ؛
فَإِذَا عَجَزَ عَنِ النَّظَرِ تَبَاحَ . اهـ . (وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي الظُّهْرِ) إِلَى أَنْ تَزُولَ
(وَلَا عِنْدَ) قَرَبِ (غُرُوبِهَا) بِحَيْثُ تَصْفَرُ وَتَضَعُفُ حَتَّى تَقْدِرَ الْعَيْنُ عَلَى مُقَابَلَتِهَا
إِلَى أَنْ تَقْرُبَ (وَ) كَذَا (لَا يُصَلَّى) : أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى (عَلَى جَنَازَةٍ) حَضَرَتْ

وَلَا يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتَ ، وَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَا يُصَلِّيَ رَكْعَتَي الطَّوَافِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَي الْفَجْرِ

قبل دخول أحد الأوقات المذكورة وأخرت إليه (ولا يسجد للتلاوة) لآية تليت قبله ؛ لأنها في معنى الصلاة (إلا عصر يومه) فإنه يجوز أدائه (عند غروب الشمس) لبقاء سببه ، وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت ، فأدبت كما وجبت ، بخلاف غيرها من الصلوات ، فإنها وجبت كاملة فلا تنأى بالناقص ، قيد بعصر يومه لأن عصر غيره لا يصح في حال تغير الشمس ؛ لإضافة السبب بخروج الوقت إلى جميعه وليس بمكروه ، فلا يتأدى في مكروه .

(ويكره أن ينتقل) قصداً ولو لها سبب (بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس) وترفع (وبعد صلاة العصر) ولو لم تتغير الشمس (حتى تغرب ، ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين) المذكورين (الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنابة) لأن النهي لمعنى في غير الوقت . وهو كون الوقت كالمشغول بفرض الوقت حكماً ، وهو أفضل من النفل ، فلا يظهر في حق فرض آخر مثله ؛ فلا يظهر تأثيره إلا في كراهة النافلة ، بخلاف ماورد النهي عن الصلاة فيه لمعنى فيه - وهو الطلوع ، والاستواء ، والغروب - فيؤثر في إبطال غير النافلة ، وفي كراهة النافلة لا لإبطالها (ولا يصلي) في الوقتين المذكورين (ركعتي الطواف ؛ لأن وجوبه لغيره ، وهو ختم الطواف ، وكذا المنذور ؛ لتعلق وجوبه بسبب من جهته ، وما شرع فيه ثم أفسده ؛ لصيانة المؤدى .

(ويكره أن ينتقل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر) قبل فرضه ، قال شيخ الإسلام ؛ النهي عما سواهما لحقهما ؛ لأن الوقت متعين لهما ، حتى لو نوى

وَلَا يَنْتَفِلُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

بَابُ النَّوَافِلِ

السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْمَصْرِ ، وَإِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ،

تطوعاً كان عنهما ١٠ هـ . وفي التجنيس : المتفل إذا صلى ركعة فطامع الفجر كان الإتمام أفضل ؛ لأنه وقع لأعن قصد - ١١ هـ . (ولا يتنفل قبل المغرب) لما فيه من تأخير المغرب للمستحب تعجيله .

باب النوافل

النوافل : جمع نافلة ، وهي لغة : الزيادة ، وشرعاً : عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون . جوهرية .

قال في الهاية : لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن ، لكون النوافل أعم . ١١ هـ .
وقدم بيان السنة لأنها أقوى ، فقال : (السنة) وهي لغة : الطريقة مرضية أو غير مرضية ، وشرعاً : الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب (في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر) بدأ بها لأنها أكد من هاتر السنن ولهذا قيل : لأنها قريبة من الواجب (وأربعاً قبل) صلاة (الظاهر) بتسليمة واحدة ، ويقتصر في الجلوس الأول على التشهد ، ولا يأتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح ، وكذا كل رباعية مؤكدة ، بخلاف المستحبة ؛ فإنه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ ، لكن قال في شرح المنية : مسألة الاستفتاح ونحوه ليست بمروية عن المتقدمين من الأئمة ، وإنما هي اختيار بعض المتأخرين . ١٢ هـ .
(وركعتين بعدها ؛ وأربعاً قبل) صلاة (العصر) بتسليمة أيضاً ، وهي مستحبة (وإن شاء ركعتين) والأربع أفضل (وركعتين بعد) صلاة (المغرب) وهما

وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ .

وَنَوَافِلُ النَّهَارِ إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ
أَرْبَعًا ، وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَمَّا نَافِلَةُ اللَّيْلِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :
إِنْ صَلَّى

مؤكدتان (وأربعاً قبل) صلاة (العشاء) بتسليمية أيضاً (وأربعاً بعدها) بتسليمية
أيضاً ، وهما مستحبتان أيضاً ؛ فإن أراد الأكل فقلهما (وإن شاء) اقتصر على
صلاة (ركعتين) المؤكدين بعدها ، قال في الهداية : والأصل فيه قوله صلى الله
عليه وسلم : (من ثابر على ثلثي عشرة ركعة في اليوم واللييلة بنى الله له بيتاً في الجنة)
وقصر على نحو ما ذكر في الكتاب ، غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر (١) ،
فلهذا سمى في الأصل حسناً ، ولم يذكر الأربع قبل العشاء ، ولهذا كان مستحباً
لعدم المواظبة ، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء ، وفي غيره ذكر الأربع ، فلهذا خير ،
إلا أن الأربع أفضل . ١٠ هـ .

وَأَكَّدَ السَّنَنُ : سنة الفجر ، ثم الأربع قبل الظهر ، ثم الكل سواء ، ولا يقضى
شيء منها إذا خرج الوقت ، سوى سنة الفجر إذا فتت معه وقضاه من يومه قبل
الزوال .

(ونوافل النهار) مخير فيها (إن شاء صلى) كل (ركعتين) بتسليمية (وإن شاء)
صلى (أربعاً) بتسليمية (وتكره الزيادة على ذلك) : أى على أربع بتسليمية (فأما
نافلة الليل فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : (إن صلى) أربع ركعات أو ست ركعات أو

(١) هذا الحديث رواه الترمذى وابن ماجه والفسير المذكور من النبي صلى
الله عليه وسلم ومعنى الحديث من غير التفسير رواه الجماعة إلا البخارى من حديث
أم حبيب بنت ابى سفيان ونصه ما من عبد مسلم يصلى معه فى كل يوم لاثنى عشر
ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً فى الجنة .

ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ ؛ وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ
وَاحِدَةٍ .

وَالْقِرَاءَةُ فِي الْفَرَضِ وَاجِبَةٌ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ
فِي الْآخِرَتَيْنِ إِنْ شَاءَ قَرَأَ وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ .
وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ ، وَفِي جَمِيعِ الْوُتْرِ ،

ثمان ركعات بتسليمه واحدة جاز (من غير كراهة) وتكره الزيادة على ذلك) ؛
أي على ثمان بتسليمه ، والأفضل عنده أربعاً أربعاً ليلاً ونهاراً ، (وقالوا) :
الأفضل بالهاتين قال الإمام ، و (لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمه واحدة)
قال في الدراية : وفي العمود : وبه يفتي أتباع الحديث ؛ وتمتبه العلامة قاسم في
تصحيحه ، ثم قال ؛ وقد اعتمد الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم
قول الإمام . ١٠ .

(والقراءة في الفرض) في ركعتين مطلقاً فرض ، و (واجبة) من حيث
تعيينها (في الركعتين الأوليين ، وهو) حيث قرأ في الأوليين (مخير في الآخرين ،
إِنْ شَاءَ قَرَأَ) النافحة (وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ) ثلاثاً (وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ) مقدار ثلاث
تسبيحات ، قال في الهداية : كذا روى عن أبي حنيفة ، وهو المأثور عن علي وابن
مسعود وعائشة رضي الله عنهم . إلا أن الأفضل أن يقرأ ، لانه عليه الصلاة والسلام
داوم على ذلك ، ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية . ١٠ . (وروى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها واجبة في الآخرين . ويجب سجود
السهو بتركها ساهياً ، ورجحه ابن المصنف في شرح الهداية ، وعلى هذا بكره الانقصار
على التيسير والسكوت . ملحق)

(والقراءة واجبة) ؛ أي لازمة بحيث يفوت الجواز بفوتها (في جميع ركعات
النفل وفي جميع) ركعات (الوتر) قال في الهداية : أما النفل فلأن كل شفع منه

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاءً ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ
رَكَعَاتٍ وَقَعَدَ فِي الْأُولَيْنِ ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخَرَيْنِ قَضَى رَكَعَتَيْنِ .
وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنْ امْتَنَعَهَا فَائْتَمَّ
ثُمَّ قَعَدَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

صلاة على حدة ، والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ؛ ولهذا لا يجب بالتحريم
الأول إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا ، ومن هذا قالوا : يستفتح في الثالثة ،
وأما الوتر فلا احتياط . اهـ .

(ومن دخل في صلاة النفل) قصداً (ثم أفسدها) بفعله أو بغير فعله كروية
المتيسر للواء ونحوه (قضاها) وجوباً ، ويقضى ركعتين ، وإن نوى أكثر خلافاً
لأبي يوسف ، قيدنا بالقصد لأنه إذا دخل في النفل ساهياً كما إذا قام الخامسة ناسياً
ثم أفسدها لا يقضيها ، (فإن صلى أربع ركعات وقعد في) رأس الركعتين
(الأولين) مقدار التشهد (ثم أفسد الآخرين) بعد الشروع فيهما بأن قام إلى
الثالثة ثم أفسدها (قضى ركعتين) قطع ؛ لأن الشفع الأول قد تم ، والقيام إلى
الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ، فيكون ملزماً ، قيدنا بالقعود لأنه لو لم يقعد وأفسد
الآخرين لزمه قضاء الأربع إجماعاً ، وقيدنا بما بعد الشروع لأنه لو أفسد قبل
الشروع في الشفع الثاني لا يقضى شيئاً خلافاً لأبي يوسف .

(ويصلي النافلة) مطلقاً راتبة أو مستحبة (قاعداً مع القدرة على القيام) وقد
حكى فيه الإجماع ، ولا يرد عليه سنة الفجر ، لأنه مبني على القول بوجوبها ، ولذا
قال الزيلعي : وأما السنن الرواتب فنوافل حتى تجوز على الدابة ، وعن أبي حنيفة
أنه ينزل لسنة الفجر ، لأنها أكد من غيرها ، وروى عنه أنها واجبة ، وعلى هذا
الخلافاً أداؤها قاعداً . اهـ . وفي الهداية : واختلفوا في كيفية القعود ، والمختار أنه
يقعد كما في حالة التشهد ، لأنه عهد مشروعاً في الصلاة (وإن افتتحها) : أي النافلة
(قائماً ثم قعد) وأتمها قاعداً (جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى ، لأن القيام

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ،
وَمَنْ خَارَجَ الْمَضِرَّ يَجُوزُ أَنْ يَتَنَفَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى أَىِّ جِهَةٍ
تَوَجَّهَتْ يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

سُجُودُ السَّهْوِ وَاجِبٌ ، فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ ، بَعْدَ السَّلَامِ

ليس بركن في النفل ، لجز تركه ابتداء ، فبقاء أولى (وقالوا : لا يجوز إلا من
عذر) ، لأن الشروع يلزم كالنذر ، قال في الهداية : قوله استحسان ، وقولها
قياس ، وقال العلامة قاسم في التصحيح : واختار المحبوبي والنسفي وغيرهما قول
الإمام (ومن كان خارج المضر) أى : العمران ، وهو الموضع الذى يجوز للمسافر
فيه قصر الصلاة (يتنفل) أى : يجوز له النفل (على دابته) سواء كان مسافراً
أو مقبلاً (إلى أى جهة) متعلق بيومئذ (توجهت) دابته (يومئذ إيماء) أى :
يشير إلى الركوع والسجود بالإيماء برأسه ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ،
فيد بخارج المضر لأنه لا يجوز التنفل على الدابة في المضر ، خلافاً لأبى يوسف ،
وقيد بكونه على الدابة لعدم جواز التنفل للدائى ، وقيد بجهة توجه الدابة لأنه
لو صلى إلى غير ما توجهت به وكان لغير القبلة لا يجوز ، لعدم الضرورة .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ووالاه بالنوافل لكونهما جواباً (١) .
(سجود السهو واجب : في الزيادة والنقصان) ، والأولى كون السجود
(بعد السلام) حتى لو سجد قبل السلام جاز ، إلا أن الأول أولى . جوهرية .
ويكتفى بسلام واحد عن يمينه ، لأنه الممهور ، وبه يحصل التحليل ، وهو الأصح
كما في البحر عن المجتبى ، وفي الدراية عن المحيط : وعلى قول عامة المشايخ يكتفى

ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ .

وَالسَّهْوُ يَلْزَمُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فَعَلًا مِنْ جَنْبِهَا لَيْسَ مِنْهَا ،
أَوْ تَرَكَ فَعَلًا مَسْنُونًا أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، أَوْ الْقُنُوتَ ،
أَوْ التَّشَهُدَ ، أَوْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُخَافُ

بتسليمه واحدة وهو الأضمن للاحتياط اهـ . وفي الاختيار : وهو الأحسن . وقال
الشرنبلالي في الامداد - بعد أن نقل عن الهداية أن الصحيح أن يأتي بالتسليمتين -
ولكن قد علمت أنه بعد الأول أحوط ؛ وقد منع شيخ الاسلام جواهر زاده
السجود للسهر بعد التسليمتين ، فاتبعنا الأصح والاحتياط اهـ . (ثم) بعد السلام
(يسجد سجدتين ثم يتشهد) قال في الهداية : ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء في قعدة السهر ، هو الصحيح ، لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة اهـ .
وقال الطحاوي : يدعو في القعدتين جميعاً ، وفي الحاشية : ومن عليه السهر يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول
محمد في القعدة الثانية ، والاحتياط أن يصلي القعدتين اهـ . (ويسلم) .

(والسهر يلزم) أى : يجب ، قال في الهداية : وهذا يدل على أن سجدة السهر
واجبة ، وهو الصحيح اهـ . (إذا زاد في صلاته فعلاً من جنبها ليس منها) كما إذا
ركع ركوعين ، فإنه زاد فعلاً من جنس الصلاة من حيث إنه ركوع ، ولكنه
ليس منها ، لكونه زائداً ، قال في الهداية : وإنما وجب بالزيادة لأنها لا تعمى عن
تأخير ركن أو ترك واجب اهـ . (أو ترك فعلاً مسنوناً) أى : واجباً عرف
وجوبه بالسنة ، كالقعدة الأولى ، أو قام في موضع القعود ، أو ترك سجدة التلاوة
عن موضعها . جوهره (أو ترك قراءة الفاتحة) أو أكثرها (أو القنوت) أو
تكبيرته (أو التشهد) في أى القعدتين أو القعود الأول (أو تكبيرات العيدين)
أو بعضها أو تكبيرة الركعة الثانية منهما (أو جهر الامام فيما يخاف) فيه

أَوْ خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ .

وَسَهَوُ الْإِمَامُ يُوجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ السُّجُودَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ
الْإِمَامُ لَمْ يَسْجُدِ الْمُؤْتَمِّ ، وَإِنْ سَهَا الْمُؤْتَمِّ لَمْ يَلْزِمِ الْإِمَامَ وَلَا الْمُؤْتَمِّ
السُّجُودُ .

(أو خافت فيما يجهر) فيه ، قال في الهداية : واختلفت الرواية في المقدار ، والأصح
قدر ما تجوز الصلاة في الفصلين ؛ لأن السير من الجهر والاختفات لا يمكن
الاحتراز عنه ، والكثير ممكن ، وما تصح به الصلاة فهو كثير . اهـ . قيد بالامام
لأن المنفرد إذا خافت فيما يجهر فيه لاسهو عليه إجماعاً ، لأنه خير فيه ، وإن
جهر فيما يخافت فيه ، ففيه اختلاف المشايخ ، فقال الكرخي : لاسهو عليه ، وهو
مفهوم كلام المصنف ، ومضى عليه في الهداية حيث قال : وهذا في حق الامام دون
المنفرد ، لأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة ، قال شارحها العيني : وهذا
الجواب ظاهر الرواية ، وأما جواب رواية النوادر فإنه يجب عليه سجدة السهو ،
كذا ذكره الناطقي في واقعاته . اهـ .

(وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) إن سجد الامام ، ولو اقتداه
بعد سهو الامام ، لأن متابعته لازمة ، لكن إذا كان مسبوقاً إنما يتابع الامام في
السجود دون السلام ، لأنه للخروج من الصلاة وقد بقي عليه من أركانها ؛ كما في
البدائع (فإن لم يسجد الامام) لسهو (لم يسجد المؤتم) ؛ لأنه يصير مخالفاً
(فإن سها المؤتم) حالة اقتدائه (لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود) ؛ لأنه إذا
سجد وحده كان خلفاً لإمامه ، وإن تابعه الإمام يتقلب الأصل تبعاً ، قيدنا بحالة
الاقتداء لأن المسبوق إذا سها فيما يقضيه يسجد له ، وإن كان سبق له سجود مع
الإمام : لأن صلاة المسبوق كصلاتين حكماً ؛ منفرد فيما يقضيه .

وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى حَالِ الْقُعُودِ
أَقْرَبُ عَادَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى حَالِ الْقِيَامِ أَقْرَبَ
لَمْ يَعُدْ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ، وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَامَ إِلَى
الْخَامِسَةِ رَجَعَ إِلَى الْقَعْدَةِ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَالَّتِي الْخَامِسَةُ ، وَيَسْجُدُ
لِلسَّهْوِ ، وَإِنْ قَيَّدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ بَطَلَ فَرَضُهُ وَتَحَوَّلَتْ صَلَاتُهُ
تَفْلًا وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً ،

(ومن سها عن القعدة الأولى) من الفرض ولو عملياً (ثم تذكر وهو إلى حال
القعود أقرب) كأن رفع اليديه عن الأرض وركبته بعد عليها لم يرقعهما (عاد
وجلس وتشهد) ولا سجد عليه في الأصح . هداية . (وإن كان إلى حال القيام
أقرب) كأن استوى النصف الأسفل وظهره بعد منحن ، فتح تن الكافي (لم يعد)
لأنه كالفائت . معنى : لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (ويسجد للسهو وترك) الواجب ،
قال في الفتح : ثم قيل : ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي يوسف اختارها مشايخ
بخارى ، أما ظاهر المذهب فلم يستوقفاً يعود ، قيل : وهو الأصح . اهـ . قيدنا القعدة
من الفرض لأن المتنفل يعود ما لم يقيد بسجدة (ومن سها عن القعدة الأخيرة فقام
إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد) : لأن فيه لإصلاح صلاته ، وأمكنه ذلك ؛
لأن مادون الركعة بمحل الرفض . هداية . (والتي الخامسة) لأنه يرجع إلى شيء عمله
قبلها . فترفض . هداية . (ويسجد للسهو) لأنه أخر واجباً ، وهو التعدة (إن قيد
الخامسة بسجدة بطل فرضه) أي وصفه (وتحولت صلاته تفلًا) عند أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكان عليه) ندبا (أن يضم إليها ركعة سادسة) ولو في العصر ، ويضم
رابعة في الفجر ، كيلا ينتفل بالوتر ، ولو لم يضم لا شيء عليه ؛ لأنه لم يشرع فيه
قصداً فلا يلزمه إتمامه ، ولكنه يندب ، ولا يسجد للسهو على الأصح : لأن التقضان
(٧ - لباب - أول)

وإن قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام ولم يسلم يظنّها القعدة الأولى عاد إلى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ، وإن قيد الخامسة بسجدة ضم إليها ركعة أخرى وقد تمت صلاته ، والرّكعتان له نافلة ، وسجد للسهو ، ومن شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة ، فإن كان الشك يعرض له كثيراً نفي على غالب ظنه

بالفساد لا ينجر (وإن قعد في الرابعة) مثلاً (قدر التشهد ثم قام) إلى الخامسة (ولم يسلم) لانه (يظنها القعدة الأولى عاد) ندباً (إلى القعود) ليسلم جالساً (ما لم يسجد في الخامسة ويسلم) من غير إعادة التشهد ، ولو سلم قائماً لم تفسد صلاته ، وكان تاركاً للسنة ؛ لأن السنة التسليم جالساً . إمداد (وإن قيد الخامسة) مثلاً (بسجدة ضم إليها ركعة أخرى) استحباباً بالكرامة النفل بالوتر (وقد تمت صلاته) لوجود الجلوس الأخير في محله (والركعتان) الزمّتان (له نافلة) ولكن لا ينوبان من سنة الفرض على الصحيح ، ويسجد للسهو ؛ لتأخير السلام وتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه الواجب . إمداد (ومن شك في صلاته) : أي تردد في قدر ما صلى (فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً) كان (ذلك أول ما عرض له) من الشك بعد بلوغه في صلاة ، وهذا قول الأكثر ، وقال غير الإسلام : أول ما عرض له في هذه الصلاة ؛ واختاره ابن الفضل ، وذهب السرخسي إلى أن المعنى أن السهو ليس بعادة له ، لا أنه لم يسه قط ، وإليه يشير قول المصنف بعده : « يعرض له كثيراً » (استأنف الصلاة) بعمل منافي ، وبالسلام قاعداً أولى ، ثم المراد هنا من الشك مطلق التردد الشامل للشك الذي هو تساوى الطرفين ، والظن الذي هو ترجيح أحدهما ؛ بدليل قوله في مقابله « بنى على غالب ظنه » قيد بكونه في صلاته لأنه لو شك بعد الفراغ أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر شكاً ، إلا أن يتيقن بالترك (فإن كان الشك يعرض له) في صلاته (كثيراً بنى على غالب ظنه) ؛

إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ يَتَنَبَّهٌ عَلَى الْيَقِينِ .

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ الْقِيَامُ صَلَّى قَائِمًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مَأْإِيمَاءَ بِرَأْسِهِ وَجَعَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ،

لأن في الاستئناف مع كثرة عروضه حرجاً ، وهذا (إ.ا. كان له ظن) يرجح أحد الطرفين (فإن لم يكن له ظن) يرجح أحدهما (بنى على اليقين) : أى على الآهل ؛ لأنه المتيقن ، وقعد في كل موضع ظنه موضع قعوده ولو واجباً ؛ لتلا بصير تاركا فرض الفعود أو واجبه مع تيسر الوصول إليه .

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

عقبة السهو لا شترأكلهما في العارضية ، وكون لا زل أم (إذا تعذر على المريض القيام) كله بأن لا يمكنه أصلاً بحيث لو قام لسقط ، وهذا التذنب الحقيقي ، ومثله في الحكم لتعذر الحكمي المعبر عنه بالتعسر بوجود ألم شديد ؛ فإنه بمنزلة التعذر الحقيقي ؛ دفياً للحرج ، أما إذا لحقه نوع مشقة لم يخر له ترك القيام كما في الخابية والفتح . قيدنا بكل القيام لأنه إذا قدر على بعضه لزمه القيام بقدره ، حتى لو كان لما يقدر على قدر التجريم لزمه أن يحرم قائماً ثم يقعد كما في الفتح ، وكذا لو قدر على القيام متكئاً أو معتمداً على عصا أو عائط لا يجزئه إلا كذلك كما في المجنبى (صلى قاعداً) كيف تيسر له (يركع) ويسجد (إن استطاع) فإن لم يستطع الركوع والسجود (أو السجود فقط) (أو مائماً برأسه) لأنه وسع مثله (وجل السجود) : أى إيماء إليه (أخفض من) إيماء (الركوع) فرقا بينهما ، ولا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى ما يمكنه ، بل يكفي أدنى الانحناء فهما ، بعد تحقق انخفاض السجود عن الركوع ، وإلا — بأن كانا سواء — لا يصح كما في الإمداد ، وحقيقة الإيماء : طأطأة الرأس كما في البحر (ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه) لنهي ﷺ عن

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَمَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى
الْقِبْلَةِ وَأَوْمًا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ
وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمًا جَازَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيمَاءُ بِرَأْسِهِ
أَخَّرَ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُؤْمِئُ بِمِئْتَيْهِ وَلَا بِقَدَمَيْهِ وَلَا بِحَاجِبِيهِ ، فَإِنْ
قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَبْزُمُهُ
الْقِيَامُ

ذلك ، كذا في المحيط ، وهذا يؤذن بأن الكرامة تحرمة . نهر ، فإن فعل وهو
يخفض عن الركوع أجزأه لوجود الإيماء ، وكره ، وإلا فلا (فإن لم يستطع القعود
استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة) ونصب ركبتيه استحبابا ، إن قدره ،
نحايما عن مد رجليه إلى القبلة (وأوما) رأسه (بالركوع والسجود ، فإن استقى) :
أى اضطلع (على جنبه) الأيمن أو الأيسر (ووجهه إلى القبلة وأوما) برأسه
(جاز) ولكن الاستئفاة أولى من الاضطلاع ، وعلى أشق الأيمن أولى من الأيسر
(فإن لم يستطع الإيماء برأسه آخر الصلاة ، ولا يؤمئ بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه) ؛
لأنه لا عبرة به ، وفي قوله د آخر الصلاة ، إيماء إلى أنها لا تسقط عنه ، ويجب
عليه القضاء ولو كثرت ، إذا كان يفهم مضمون الخطاب ، قال في الهداية : وهو
الصحيح ، قال في النهر : لكن صحح قاضيخان وصاحب البدائع عدم لزومه إذا
كثرت وإن كان يفهم ، وفي الخلاصة : أنه كان المختار ، وجعله في الظهيرية ظاهر
الرواية ، قال وعليه الفتوى . ١٠٠ . وفي البنايع : هو الصحيح ، وجزم به الولوالجي
وصاحب الهداية في التجنيس ، وصححه في مختارات النوازل ، وفي التارخانية عن
شرح الطحاوى : لو عجز عن الإيماء وتحريك الرأس سقطت عنه الصلاة . ١٠١ (فإن
قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام) ؛ لأن ركنيته للتوسل
به إلى الركوع والسجود ؛ فكان تبعا لهما ، فإذا لم يقدر عليهما لا يكون القيام ركنا

وَجَازَ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا يَوْمِيَّ إِيمَاءً ، فَإِنْ صَلَّى الصَّحِيحُ بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَضٌ أَنْهَا قَاعِدًا يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمِيَّ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا ، فَإِنْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ بِإِيمَاءٍ ثُمَّ قَدَّرَ ذَلِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ ، وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَمَا دُونَهَا قَضَاهَا إِذَا صَحَّ ، فَإِنْ فَاتَتْهُ بِالْإِعْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ .

(وِجَاز) له (أن يصلي قاعدا) أو قائما (يومي) برأيه (إيماء) والأفضل الإيماء قاعدا لأنه أشبه بالسجود ليكون رأسه أخفض وأقرب إلى الأرض . زيلعي (فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائما) يركع ويسجد (ثم حدث به مرض) في صلاته يتعذر معه القيام (أنهما قاعدا يركع ويسجد) إن استطاع (أو يومي) إيماء (إن لم يستطع الركوع والسجود ، أو مستلقيا إن لم يستطع القعود) لأن في ذلك بناء الأدون على الأعلى ، وبناء الضعيف على القوي أولى من الإتيان بالكل ضعيفا (ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح) في خلالها (بنى على صلاته قائما) لأن البناء كالانتداء والقائم يقتدى بالقاعد ، ولذا قال محمد : يستقبل : لأن من أصله أن القائم لا يقتدى بالقاعد (وإن) كان (صلى بعض صلاته إيماء ثم قدر) في خلالها (على الركوع والسجود استأنف الصلاة) ؛ لأنه لا يجوز ابتداء الركع باليومي ، فكنا البناء (ومن أغشى عليه) : أي غطى على عقله أو جن بسلبه (خمس صلوات فادونها قضاها إذا صح) لعدم الحرج (فإن فاتته بالإغماء) أو الجنون صلوات (أكثر من ذلك) بأن خرج وقت السادسة (لم يقض) ما فاتته من الصلوات ؛ لأن المدة إذا قصرت لا يتخرج في القضاء فيجب كالنائم ؛ فإذا ضالت تخرج فيسقط كالحائض ، ثم الكثرة تعتبر من حيث الأوقات عند محمد حتى لا يسقط

باب سُجُودِ التَّلَاوةِ

سُجُودُ التَّلَاوةِ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ . فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ
وَفِي الرَّعْدِ ، وَالنَّحْلِ ، وَبَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمَرْيَمَ ، وَالْأُولَى فِي
الْحَجِّ ، وَالْفُرْقَانِ ، وَالنَّمْلِ ؛ وَآلَمْ تَنْزِيلُ ، وَصَ ، وَحَمَّ السَّجْدَةِ
وَالنَّجْمِ ، وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ .

القضاء ما لم يستوعب ست صلوات : وعند أبي يوسف تعتبر من حيث الساعات ،
وهو رواية عن أبي حنيفة ، والأول أصح ؛ لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار
زيلعى .

باب سجود التلاوة

من إضافة الحكم إلى سيده ؛ لأن سيده التلاوة : على التالى اتفاقا ، وعلى السامع
في الصحيح .

(سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر) سجوداً : أربع في النصف الأول ،
وهي (في آخر الأعراف ، وفي الرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل) وعشرة في الثاني .
(و) هي في مريم ، والأولى من الحج (بخلاف الثانية فإنها للأمر بالصلاة ،
بدليل اقترانها بالركوع (١)) (والفرقان ، والنمل ، وآلم تنزيل ، وص ، وحَمَّ السجدة ،
والنجم وإذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك) .

(١) والمقول عندنا عن الشافعى أنه يقول بالسجود في هذه دون (ص) فهو
يوافقنا في العدد ويستدل بما روى أبو داود أن النبي ﷺ قال فيها إنها توبة بني
وفي خبر آخر أن النبي ﷺ قال نسجد ما شكرنا وقال الحنيفة إن كونها لشكر لا ينافي
الرجوب وعن أبي موسى أن النبي ﷺ سجد في (ص) ويقول الحنيفة في سجدة
الحج الثانية : اقترانها بالركوع دليل على ركن الصلاة كما هو المعهود في غيرها من القرآن

وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ فِي هَذِهِ التَّوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى التَّالِيِ وَالسَّامِعِ ،
سَوَاءً قَصَدَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ، وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ آيَةَ السُّجْدَةِ
سَجَدَهَا وَسَجَدَ الْمَأْمُومُ مَعَهُ ، وَإِنْ تَلَا الْمَأْمُومُ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ
وَلَا الْمَأْمُومُ ، وَإِنْ سَمِعُوا زَهْمًا فِي الْحَلَاةِ آيَةَ سَجْدَةٍ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ
مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدُوا فِي الصَّلَاةِ وَسَجَدُوا بِعَدِّ الصَّلَاةِ ،
فَإِنْ سَجَدُوا فِي الصَّلَاةِ لَمْ تُجْزِهِمْ

(والسجود واجب) على التراخي إن لم تكن في الصلاة (في هذه المواضع)
المذكورة (كلها ، على التالى والسامع) إذا كان أملاً للوجوب (سواء قصد سماع
القرآن أو لم يقصد) بشرط كون المسموع منه آدمياً عاقلاً يقظان ، ولو جنباً أو
حائضاً أو نفساء أو كافراً أو صلياً أو سكران ؛ فلو سمعها من طير أو صدى لا يجب
عليه ، وفي الجوهرة : ولو سمعها من اثم أو مغصى عليه أو مجنون ففيه روايتان
أصحهما لا يجب اهـ . لكن صحح في الخلاصة والبخانية وجوبها بالسمع من النائم ،
ولا تجب إلا على من علم أنها آية سجدة ولو بالإخبار ، فلو لم يسمع بسبب النوم
أو التشاغل بأمر لم تجب على الأصح ، فهناك عن المحيط (وإذا تلا الإمام آية
سجدة سجدها) : أى الإمام ، وجوباً في الصلاة (وسجد) ها (المأموم معه)
لالتزامه متابعتها (وإن تلا المأموم لم يسجد الإمام ولا المأموم) لا في الصلاة
ولا خارجها ؛ لأن المقتضى مجبور عن القراءة لفاذ تصرف الإمام عليه ، وتصرف
المجبور لا حكم له ، ولو سمعها رجل خارج الصلاة سجدها ، هو الصحيح ؛ لأن
الحجرات ثبت في حقهم ، فلا يعدوم ، هداية . (وإن سمعوا وهم في الصلاة آية سجدة
من رجل ليس معهم في الصلاة) ولو مصلياً (لم يسجدوها في الصلاة) لأنها ليست
بصلاتي لأن سماعهم ليس من أفعال الصلاة (وسجدوها بعد الصلاة) لتحقق سببها
(فإن سجدوها في الصلاة لم تجزهم) ؛ لأنه تأنص لمكان التهي فلا يتأدى به الكامل ،

وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتَهُمْ ، وَمَنْ تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى دَخَلَ
فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا وَسَجَدَ لَهَا أَجْزَأُ أَنَّهُ السَّجْدَةُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ ، وَإِنْ
تَلَاهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ لَهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَلَاهَا سَجَدَ لَهَا
وَلَمْ تُجْزِ السَّجْدَةُ الْأُولَى وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ
وَاحِدٍ أَجْزَأُ أَنَّهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَمَنْ أَرَادَ السُّجُودَ كَبِيرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ ، وَسَجَدَ لِحَمِّ كَبِيرٍ ،
وَرَفَعَ رَأْسَهُ ، وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا سَلَامٌ .

وتجب إعادتها لثبوت سببها ، (ولم تفسد الصلاة) ؛ لأن مجرد السجدة لا ينافي إحرام
الصلاة ، (ومن تلا آية سجدة) خارج الصلاة (فلم يسجد لها حتى دخل في الصلاة)
في ذلك المجلس (فتلأها وسجد لها أجزاء السجدة) الواحدة (عن التلاوتين)
لانحداد المجلس وقوة الصلواتية ؛ لجلست الأولى تبعاً لها (وإن تلاها في غير الصلاة
فسجد) لها (ثم دخل في الصلاة) وفي ذلك المجلس (فلأها فسجد لها) سجدة
أخرى (ولم تجزه السجدة الأولى) لأن الصلواتية أقوى تلا تصوير تبعاً (ومن كرر
تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد أجزاء سجدة واحدة) وفعلها بعد الأولى
أولى . قنية ، وفي البحر : التأخير أحوط ، والأصل أن مبناها على التداخل دفعا
للحرج ، بشرط اتحاد الآية والمجلس . در .

(ومن أراد السجود كبير) للوضع (ولم يرفع يديه) اعتبارا بسجدة الصلاة
(وسجد) بين كفيه (ثم كبير) للرفع ، وهما سنان (ورفع رأسه ولا تشهد عليه
ولا سلام) ، لأن ذلك التحليل ، وهو يستدعى سبق التحريم ؛ وهي منعذمة ،
قال الإسيدي : ولم يذكر ما يقول في سجوده ، والأصح أن يقول فيها ما يقول
في سجود الصلاة .

باب صلاة المسافرين

السَّفَرُ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ : أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا
يَبْتَنُّ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا بِسَيْرِ الْإِثْلِ
وَمَشْيِ الْأَقْدَامِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالسَّيْرِ فِي الْمَاءِ

باب صلاة المسافر

من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله .

(السفر الذي تتغير به الأحكام) : كقصر الصلاة ، وإباحة الفطر ، وامتداد
مدة المسح ، وسقوط الجمعة ، والميدين ، والأضحية ، وحرمة خروج المرأة بغير
عزم (أن يقصد الإنسان موضعاً بينه) : أى بين القاصد (وبين مقصده مسيرة
ثلاثة أيام ولياليها) من أقصر أيام السنة (يسير الإثل ومشي الأقدام) ، لأنه الوسط
ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل إلى الزوال ، فلو بكر في اليوم الأول ومشي
في الزوال ونزل للاستراحة وبات ثم في اليوم الثاني والثالث كذلك يصير مسافراً
جوهرية . وعبر بالقصد لأنه لو طاف الدنيا من غير قصد إلى قطع مسيرة ثلاثة
أيام لا يترخص ، أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر ، فتح ، وعبر بقوله
(مسيرة ثلاثة أيام) لأن المراد التحديد ، لأنه يسير بالفعل ، حتى لو كانت المسافة
ثلاثاً بالسير الوسط فقطعها في يومين أو أقل قصر (ولا يعتبر في ذلك) : أى
السير في البر (السير) نائب فاعل يعتبر (في الماء) كما لا يعتبر السير في الماء
بالسير في البر ، وإنما يعتبر في كل موضع ما يليق بمحله ، حتى لو كان موضع له طريقان :
أحدهما في البر وهو يقطع في ثلاثة أيام ، والثاني في البحر وهو يقطع في يومين
إذا كانت الرياح مستوية ، فإنه إذا ذهب في طريق البر يقصر ، وفي الثاني لا يقصر
وكذا العكس ، وكذا الجبل يعتبر فيه ثلاثة أيام ، وإن كان في السهل يقطع
في أقل منها .

وَقَرَضُ الْمُسَافِرِ عِنْدَنَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَانِ ، لَا تَجُوزُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَدْ قَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ وَمِقْدَارَ التَّشْهِيدِ أَجْزَأُ أَنَّهُ رَكْعَتَيْنِ عَنْ قَرَضِهِ ، وَكَانَتِ الْآخِرِيَانِ لَهُ نَافِلَةً ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مِقْدَارَ التَّشْهِيدِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بَطَلَتِ صَلَاتُهُ .
وَمَنْ خَرَجَ مُسَافِرًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْبَصْرِ ، وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا ؛ فَيَازِمُهُ الْإِتِمَامُ ،

وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية (على المقيم) ركعتان ، لا يجوز له الزيادة عليهما عمداً : لتأخير السلام ، وترك واجب القصر ، ويجب سجود السهو إن كان سهوا . قيد بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والتفل ، واختفت فيما هو الأول في السنن ، والختار أن يأتي بها إن كان على أمن وقرار لا على حيلة وقرار . نهر . وقيد بالرباعي لأنه لا قصر في غيره (نإن صلى) المسافر (أربعا) وقعد في الثانية مقدار التشهد أجزأته الركعتان عن فرضه ، وكانت (الركعتان) (الآخريان له نافلة) ويكون مسيطراً ، كما مر (وإن لم يقعد) في الثانية (مقدار التشهد بطأت صلاته) لاختلاط النافلة بها قبل إكمالها .

(ومن خرج مسافراً صلى ركعتين إذا فارق) ؛ أى جاوز (بيوت المصر) من الجانب الذى خرج منه ، وإن لم يجاوزها من جانب آخر ، لأن الإقامة تتعاقب بدخولها ، فيعلق السفر بالخروج عنها (ولا يزال) المسافر (على حكم السفر حتى ينوى الإقامة) حقيقة أو حكماً ، كما لو دخل الحاج الشام قبل دخول شوال وأراد الخروج مع الغائلة في نصف شوال أتم ، لأنه نأو - حكماً (في بلد) واحد أو ما في حكمها مما يصلح للإقامة من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الأخبية (خمسة عشر يوماً فصاعداً) أو يدخل مقامه (فيأزمه) الإتمام) وهذا حيث سار

وَأِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُتِمَّ ، وَمَنْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِ
أَنْ يُقِيمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَإِنَّا بِقَوْلِ غَدَا أَخْرُجُ أَوْ بَعْدَ
غَدٍ أَخْرُجُ حَتَّى يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ سِتِّينَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَإِذَا دَخَلَ
الْمُسْكِرُ أَرْضَ الْحَرْبِ فَتَوَوَّأَ الْإِمَامَةَ بِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ
يُتِمِّمُوا الصَّلَاةَ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسَافِرُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ مَعَ بَقَاءِ الْوُثْثِ
أَتَمَّ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي نَائِتَةٍ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ ،

مدة السفر ، وإلا فَيُتِمُّ بمجرد نية العود ، لعدم أحكام السفر . قيدنا ببلد واحد لأنه
لو نوى الإقامة في موضعين متتابعين كككة ومنى لم تصح نيته ، كما يَأْذِي (وإن نوى الإقامة
أقل من ذلك لم يتم ، لأنه لم يزل عن حكم السفر (ومن دخل بلدة ولم ينو أن يقيم فيه
خمس عشرة يوما وإنما) يترقب السفر ، و(يقول : غدا أخرج أو بعد غد أخرج)
مثلا (حتى يبقى على ذلك) الترقب (ستين صلي ركعتين) للآثر المروى عن ابن عباس
وابن عمر ولأنه لم يزل عن حكم السفر كما مر (وإذا دخل العسكر أرض الحرب
فتووا الإقامة بها خمس عشرة يوما لم يتموا) الصلاة ، لعدم صحة النية المخالفة
للعزم ، لأن الداخل بين أن يروم فيقر ، أو يهزم فيفر (وإذا دخل المسافر)
مقتديا (في صلاة المقيم) ولو في آخرها (مع بقاء الوقت) قدر ما يسع التحريم
جاز ، و(أتم الصلاة) أربعا : لأنه التزم متابعة الإمام فيتغير فرضه إلى الأربع
كما يتغير بنية الإقامة ، لان اتصال المغير بالسبب — وهو الوقت — لكن إذا
فسدت تعدد ركعتين ، لأنها صارت أربعا في ضمن الافداء ، فإذا فات يعوذا الأمر
الاول (وإن دخل معه) مقتديا (فأتم) رباعية (لم تجز صلاته خلفه) لأن فرضه
لا يتغير بعد الوقت لان قضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيلزم منه بناء الفرض
على غير الفرض في حق القعدة لو اقتدى في الأولين أو القراءة لو في الآخرين

وَإِذَا صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالْمُقِيمِينَ رَكَعَتَيْنِ سَلَّمَ ، ثُمَّ أَتَمَّ الْمُقِيمُونَ صَلَاتَهُمْ ، وَبُسْتَحَبَّ لَهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَقُولَ : أَتَيْتُهَا صَلَاتَكُمْ فَأَنَا قَوْمٌ سَفَرٌ ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ مِصْرَهُ أَتَمَّ الْعُلَاةَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ فَدَخَلَ وَطَنَهُ الْأَوَّلَ لَمْ يُتِمَّ الْعُلَاةَ ، وَإِنْ نَوَى الْمَسَافِرُ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ وَمِنَى خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَمْ يُتِمَّ الْعُلَاةَ ،

دد (وإذا صلى) الامام (المسافر بالمقيمين ركعتين سلم) تمام صلاته (ثم أتم) المقيمون صلاتهم) منفردين لانهم ألزموا المواقفة في الركعتين فينفردون في الباقي كالمسبوق ، إلا أنه لا يقرأ فيما يقضى في الاصح ؛ لانه لاحق (ويستحب إذا سلم) التسليمتين في الاصح (أن يقول : أتيتكم صلاتكم فإذا قوم سفر) يسكون العام - جمع مسافر كركب وصحب جمع راكب وصاحب : أى مسافرون ؛ وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة : لدفع الاشتباه (وإذا دخل المسافر مِصره أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه) كأن دخله لقضاء حاجة لانه متعين للإقامة والمرخص هو السفر وقد زال (ومن كان له وطن فانتقل عنه) بكل أهله (واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الأول) الذى كان انتقل عنه (لم يتم الصلاة) من غير نية إقامة ؛ لانه لم يبق وطناً له ، والأصل في ذلك أن الوطن الأصلي يبطل بمثله ، دون السفر عنه ، ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر عنه ، قيدنا الانتقل بكل الأهل لانه إذا بقى له فيه أهل لم يبطل ويصير ذا وطنين (وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة) : لأن اعتبار النية في موضعين يقتضى اعتبارها في مواضع وهو ممتنع ؛ لأن السفر لا يعرى عنه ، إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما فيصير مقياً بدخوله فيه ؛ لأن إقامة المرة تضاف إلى مبيتة . هداية .

وَمَنْ قَاتَهُ صَلَاةٌ فِي السَّفَرِ قَضَاهَا فِي الْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ
وَمَنْ قَاتَهُ صَلَاةٌ فِي الْحَضَرِ قَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا .
وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي السَّفَرِ فِي الرُّخْصَةِ سَوَاءٌ .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

لَا تَصِيحُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِبَصْرِ جَامِعٍ أَوْ فِي مُصَلَّى الْبَصْرِ ،

(ومن قاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين) كما قاتته في السفر .
(ومن قاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعا) كما قاتته في الحضر ؛ لانه
بعد بعدما تقرر لا يتغير .

(والباصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء) لإطلاق النصوص ، ولأن
نفس السفر ليس بمعية ، وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره ، والقبح المجاور
لا يعدم المشروعية .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

بِثَلَاثِ الْمِمْسَكُونِ .

(لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع) وهو : كل موضع له أمير وقاض ينفذ
الأحكام ويقيم الحدود ، وهذا عن أبي يوسف ، وعنه أنهم إذا اجتمعوا في أكبر
مساجدهم لم يسعهم ، والأول اختيار الكرخي وهو الظاهر ، والثاني اختيار
الثلجي هداية . (أو في مصلى مصر) ؛ لانه من توابعه ، والحكم ليس مقصوراً
على المصلى ، بل يجوز في جميع أفنية مصر ؛ لأنها بمنزلته في حوائج أهله . هداية .
ثم من كان محله من توابع مصر فحكمه حكم أهل مصر في وجوب الجمعة عليه ،
واختلفوا فيه : فمن أبي يوسف إن كان الموضع يستمع فيه النداء من مصر فهو من
توابعه ، وإلا فلا ، وعنه : كل قرية متصلة ببعض مصر . . فتح وصحح هذا الثاني

وَلَا تَجُوزُ فِي الْقَرَى ، وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا بِالسُّلْطَانِ أَوْ مَنْ أَمَرَهُ
السُّلْطَانُ . وَمِنْ شَرَائِطِهَا : الْوَقْتُ فَتَصَحُّ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَلَا تَصِحُّ
بَعْدَهُ ، وَمِنْ شَرَائِطِهَا الْخُطْبَةُ قَبْلَ الْعَلَاةِ ، يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ
يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ ، وَيَخْطُبُ قَائِمًا عَلَى طَهَارَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى
ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ

في مواهب الرحمن ، وغلا في شرحه بأن وجبها يخص بأهل المصر . والخارج عن
هذا الحد ليس من أهله . اه . قال شيخنا : وهو ظاهر المتن ، وفي المراج أنه أصبح
ما قبل ، وفي التارخانية : ثم ظهر رواية أصحابنا لا تجب إلا على من يسكن المصر
أو من يتصل به ؛ فلا تجب على أهل السواد ولو قريبا ، وهذا أصح ما قبل فيه . اه
(ولا تجوز في القرى) تكرر لما قبله ، وتصريح بمفهومه ، ولا تجوز إقامتها إلا
بالسلطان أو من أمره السلطان بإقامتها ؛ لأنها تنافى بجمع عظيم ، وقد تقع المذبة في التقدم
والتقديم ، وقد تقع في غيره ، فلا بد منه تنميا لأمره . هداية (ومن شرائطها
الوقت ؛ فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده) فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل
الظاهر ، ولا يبنى على الجمعة ؛ لأنهما مختلفان (ومن شرائطها) أيضا (الخطبة)
بقصدها ، وكونها (قبل الصلاة) بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة ؛ لو صما أو نياما .
فلو صدرت من غير قصد أو بعد الصلاة ، أو بغير حضور جماعة - لا يعتد بها ، لكن
جزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد ، والسنة في الخطبة أنه (يخطب الإمام
خطبتين) خفيقتين بقدر سورة من طوالمفصل (يفصل بينهما بقعدة) قدر قراءة
ثلاث آيات ويخفض جهره بالثانية عن الأولى (ويخطب قائما) مستقبل الناس
(على طهارة) من الحدثين (فإن اقتصر على ذكر الله تعالى) كتحيمة أو تهليل
أو تسليحة (جاز عند أبي حنيفة) مع الكرامة (وقالا : لا بد) لصحتها (من ذكر

طَوِيلٌ يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَإِنْ خُطِبَ قَاعِدًا أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَازَ
وَيُكْرَهُ ، وَمِنْ شَرَائِطِهَا الْجَمَاعَةُ ، وَأَقْلَهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثَةٌ
سِوَى الْإِمَامِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : اِثْنَانِ سِوَى الْإِمَامِ ،
وَيَجْزِي الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ
بَعَيْنِهَا ، وَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا مَرِيضٍ وَلَا عَبْدٍ
وَلَا أَعْمَى

طويل يسمى خطبة) وأقله قدر التشهد (وإن خطب قاعداً أو على غير طهارة)
أو لم يقعد بين الخطبتين ، أو استدبر الناس - (جائز ويكره) لمخالفته المتوارث (١)
(ومن شرائطها) أيضاً (الجماعة) ؛ لأن الجمعة مشتقة منها (وأقلهم عند أبي حنيفة
ثلاثة) رجال (سوى الإمام ، وقالوا : اثنان سوى الإمام) قال في التصحيح :
ورجح في الشروح دليله واختاره المحبوبي والنفسي . اهـ . ويشترط بقاؤهم حتى يسجد
السجدة الأولى ، فلو نفروا بعدما أتمها وحده جمعة (ويجزى الإمام بالقراءة
في الركعتين) ؛ لأنه المتوارث (وليس فيهما قراءة سورة بعينها) قال في شرح
الطحاوي : ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقين ، ولا يكره غيرهما . اهـ .
وذكر الزاهد أنه يقرأ فيهما سورة الأعلى والناشئة ، قال في البحر : ولكن لا يواطىء
على ذلك ؛ كيلا يؤدي إلى هجر الباقي ، ولئلا تظنه العامة حتماً . اهـ .

(ولا تجب الجمعة على مسافر) ؛ للحقوق المشقة بأدائها (ولا امرأة) ؛ لأنها
منهية عن الخروج (ولا مريض) لعجزه عن ذلك ، وكذا المريض إن بقي المريض
ضائماً (ولا عبد) لأنه مشغول بخدمة مولاه ، ولا زهن (ولا أعمى) ولا خائف ،

(١) في الفتح ومن السنة بتقصيرها وتطويل الصلاة بعد استئصالها على الموعظة
والتشهد والصلاة وكونها خطبتين ، وبما يؤيد مذهب الإمام أن عثمان رضي الله عنه
قال على المنبر الحمد لله ثم ارتج عليه ثم نزل فصلى جماعاً .

فَإِنْ حَضَرُوا وَصَلُوا مَعَ النَّاسِ أَجْزَأُهُمْ عَنْ قَرْضِ الْوَقْتِ .
وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ وَنَحْوِهِمْ أَنْ يَوَدَّ فِي الْجُمُعَةِ .
وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ
وَلَا عُذْرَ لَهُ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَجَازَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحْضُرَ
الْجُمُعَةَ فَتَوَجَّهَ إِلَيْهَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِالسُّنَنِ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا تَبْطُلُ حَتَّى يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ .
وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَعْدُورُونَ الظُّهْرَ بِجَمَاعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

ولا معذور بمشقة مطر ووحل وثلج ، ولا قروى (فإن حضروا وصلوا مع الناس
أجزأهم) ذلك (عن قرض الوقت) ؛ لأنهم تعاملوا المشقة فصاروا كالمسافر إذ
صام .

(ويجوز للمسافر والعبد والمريض ونحوهم) خلا امرأة (أن يوم في الجمعة)
لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للحرج ؛ فإذا حضروا تقع فرضا .
(ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له
ذلك) تحريما ، بل حرم ؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم . فتح (وجازته
صلاته) جوازا موقوفا (فإن بداله) : أى لمن صلى الظهر ولو بمعذرة على المذهب
(أن يحضر الجمعة فتوجه إليها) والإمام فيها ولم تقم بعد (بطلت صلاة الصلاة
الظهر) أى وصف القرصية وصلت تغلاء (عند أبي حنيفة بالسعي) ، وإن
لم يدركها (وقالوا : لا تبطل حتى يدخل مع الإمام) قال في التصحيح : ورجح دليل
الإمام في الهداية ، واختاره البرهاني والنسفي . ٥١ . قيدنا بكون الإمام فيها ؛ لأن
السعي إذا كان بعد ما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقا .

(ويكره أن يصل المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة) في المصر ؛ لما فيه من
الإخلال بالجمعة بتقليل الجماعة وصورة المعارضة . قيدنا بالمصر لأنه لا جمعة

وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّجَنِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ
مَا أَدْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّدِ أَوْ فِي سُجُودِ
السَّهْوِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُعَمَّدٌ :
إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَ
أَقْلَمَهَا بَنَى عَلَيْهَا الظُّهْرَ ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنَبْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
تَرَكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَالْكَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ ، وَإِذَا أَدْنَى
الْمُؤَذِّنُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ تَرَكَ

في غيرها فلا يفضى إلى ذلك (وكذلك أمل السحن) : أى يكره لهم ذلك ؛ لما فيه من
صورة المعارضة . وإنما أفردته بالذكر لما يتوهم من عدم الكراهة يمنهم من الخروج
(ومن أدرك الإمام يوم الجمعة) : أى فى صلاتها (صلى معه ما أدرك وبنى عليها
الجمعة) وهذا إن أدرك منها ركعة اتفاقاً (وإن أدركه فى التشهد أو فى سجود السهو
بنى عليها الجمعة) أيضاً (عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد : إن أدرك معه
أكثر الركعة الثانية) بأن أدرك ركوعها (بنى عليها الجمعة ، وإن أدرك أقلها) أن
أدركه بعد ما رفع من الركوع (بنى عليها الظهر) أرباعاً ؛ إلا أنه ينوى الجمعة لإجماعها
جوهرية وعليه يقال : أدى خلاف ما نوى .

* * *

(وإذا خرج الإمام يوم الجمعة) من حجرته إن كان ؛ وإلا فبقياها للصعود
(ترك الناس الصلاة والكلام) خلا قضاء فاتتة لدى ترتيب ضرورة صحة الجمعة ،
وصلاة شرع فيها لزومها (حتى يفرغ من خطبته) وصلاته ، بلا فرق بين قريب
وبعيد فى الأصح . محيط .

(وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول) لحصول الإعلام به (ترك

النَّاسُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، فَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ
الْمُنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ بَيْنَ يَدَيْ الْمُنْبَرِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ
أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَصَلُّوا .

(الناس) وجوبا (البيع والشراء وتوجهوا إلى صلاة الجمعة) تبر قوله «توجهوا»
للإشارة بأن المراد بالسمى المأمور به هو التوجه مع الكينة والوفاء ،
لا المرولة .

(وإذا صعد الإمام المنبر جلس) عليه (وأذن المؤذنون بين يدي المنبر)
بذلك جرى التوارث ، ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا
الأذان ، ولهذا قيل ، هو المعتبر في وجوب السعى وحرمة البيع ، والأصح أن المعتبر
هو الأول إذا كان بعد الزوال ، لحصول الإعلام به . هداية . (فإذا فرغ من
خطبته أقاموا الصلاة وصلوا) ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب ، ويكره السفر
بعد الزوال قبل أن يصلها . ولا يكره قبله كذا في شرح المنية (١) .

(١) ومن الأحكام أن الكلام حرام ولو كان أمر بمعروف أو نهي عن منكر
أو تسليحا كما يحرم الأكل والشرب والكتابة . ويكره تسميت العاطى بدرو السلام
لأنه غير مأذون فيه والمسلم أتم ونسب إلى أبي حنيفة أنه لا يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذكره في الخطبة وعن أبي يوسف أنه يصلي في نفسه لأن ذلك
لا يشفع عن السماع وهو الصواب كما أنه يحمد الله في نفسه إذا طس ويمحز الإشارة
بيده أو غيره عند رؤية المنكر .

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ : أَنْ يَطْعَمَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ الْخُرُوجِ
إِلَى الْمُصَلَّى ، وَيَغْتَسِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى ، وَلَا يُكَبِّرُ
فِي طَرِيقِ الْمُصَلَّى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يُكَبِّرُ ، وَلَا يَنْفُلُ
فِي الْمُصَلَّى قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ،

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

مناسبتها للجمعة ظاهرة ، حتى اشترط لها ما اشترط للجمعة خلا المطبة ، وتجب
على من تجب عليه الجمعة ، وقدمت الجمعة لفرضيتها وكثرة وقوعها ، وسمى به لأن
الله فيه عوائد الإحسان ، وهي واجبة في الأصح كما في الحاية والهداية والبدائع
والمحيط والخمار والكافي والنسفي ، وفي الخلاصة : وهو المختار ، لأنه صلى الله عليه
وسلم واظب عليها ، وسماها في الجامع سنة ؛ لأن وجوبها ثبت بالسنة . اهـ . وقيل :
لأنها سنة ، وصححه النسفي في المنافع .

(يستحب في يوم الفطر : أن يطعم الإنسان قبل الخروج إلى المصلى) مبادرة
إلى ضيافته ربه وامتناله أمره ، وأن يكون حلواً وتمراً ووزراً ليكون أعظم أجراً
(ويغتسل ، ويتطيب) ويستاك ، ويلبس أحسن ثيابه ، ويصلي في مسجد حبه ،
ويؤدى صدقة فطره (ويتوجه إلى المصلى) ماشياً ، اقتداءً بنبيه صلى الله عليه وسلم
(ولا يكبر في طريق المصلى عند أبي حنيفة) يعنى جهراً ، أما سراً فيستحب .
جوهرة (وعندهما يكبر) في طريق المصلى جهراً استعجاباً ، ويقطع إذا انتهى إليه ،
وفي رواية : إلى الصلاة . جوهرة . قال في التصحيح : قال الاسييجاني في زاد الفقهاء
والعلامة في النخبة : الصحيح قول أبي حنيفة ، قلت : وهو المتمد عند النسفي وبرهان
الشريعة وصدرها . اهـ . (ولا ينفل في المصلى قبل صلاة العيد) ثم قيل : الكرامة

فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ دَخَلَ وَقْتُهَا إِلَى الزَّوَالِ ، فَإِذَا
زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُهَا ، وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ :
يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى تَكْبِيرَةً الْإِفْتِتَاحِ ، وَثَلَاثًا بَعْدَهَا ، ثُمَّ يَقْرَأُ
فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً مَعَهَا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً يَرْكَعُ بِهَا ، ثُمَّ
يَبْتَدِئُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ ثَلَاثَ
تَكْبِيرَاتٍ ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً رَابِعَةً يَرْكَعُ بِهَا ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ

في المصلّى خاصه ، وقيل : فيه وفي غيره عامه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله .
هــدایہ . (فإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس) قدر ربيع (دخل وقتها) فلا تصح
قبله عيدا ، بل تكون نفلا محرما ، ويمتد وقتها من الارتفاع (إلى الزوال) ، فإذا
زالت الشمس خرج وقتها (فلو خرج في أثناء الصلاة فسدت كما مر .

(ويصلي الإمام بالناس ركعتين يكبر في الأولى تكبيرة الافتتاح) ويأتى
عقبها بالاستفتاح (ويكبر ثلاثا بعدها) وبعد الاستفتاح ، ويستحب له أن يقف بين
كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسميحات ، وليس بينهما ذكر مسنون ، ويشهذ ويسمى
سرا (ثم يقرأ فاتحه الكتاب وسورة معها) : أى سورة شاء ، وإن تحرى المأثور
كان أولى (ثم يكبر تكبيرة يركع بها) ويتم ركعته بسجدة بها (ثم) إذا قام
(يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة) أولا (فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث
تكبيرات) كما تقدم (وكبر تكبيرة رابعة يركع بها) ونعم صلاته (ويرفع يديه

(١) اختلفت القل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تكبيرات العيد فاختلفت
الأئمة وفي (ده) كان (ص) يكبر في الأولى بسبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى
تكبيرة الركوع ومثله فيهما قال في (ص) الكبير والنظر سبع في الأولى وخمس في الثانية
وبهذا يقول محمد بن الحنفية ومذهب الحنفية هو مذهب بن مسعود وأبي موسى
وأظهر أنه لم يصح فيه حديث ولكن عمل الصحابة في كل حجة

فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ
النَّاسَ فِيهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَأَحْكَامَهَا ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ
الْإِمَامِ لَمْ يَقْضِهَا ، فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ
بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ صَلَّى الْعِيدَ مِنَ الْعَدِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرُهُ
مَنْعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى : أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيُؤَخِّرَ
الْأَكْلَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ،

فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ (الزوائد) ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين (وهي سنة ؛ فلو
تركها أو فرغها جازت مع الإساءة) (يعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها) ليؤدبها
عن لم يؤدبها ؛ لأنها شرعت لذلك ، ويستحب أن يستفتح الخطبة الأولى بنسج
تكميلات متوالية ، والثانية بسج .

(ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام) ولو بالإفاد (لم يقضها) وحده ؛ لأنها
لم تعرف قرينة إلا بشرائط لا تتم بالمفرد . هداية . فلو أمكه الذهاب لإمام آخر
فعل ؛ لأنها تؤدي بمواضع اتفاقا . تنوير .

(فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ)
أو حدث عذر مانع كطر ونحوه (صلى العيدين من الغد) ؛ لأنه تأخير بعذر ، وقد
ورد فيه النص . هداية . ورواها فيه كالأول (فإن حدث عذر منع الناس من الصلاة
فِي الْيَوْمِ الثَّانِي) أيضا (لم يصلها بعده) ؛ لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة
إلا أن تركها بالحديث ، وقد ورد بالآخر إلى اليوم الثاني عند العذر . هداية .

(وَيُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ) عيد (الْأَضْحَى أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَطَيَّبَ) كما مر في الفطر
(و) لكنه (يؤخر الأكل) في الأضحى عن الصلاة (حتى يفرغ من الصلاة)

وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى وَهُوَ يُكَبِّرُ ، وَيُصَلِّي الْأَضْحَى رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ
الْفِطْرِ ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ يَعْلَمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَضْحِيَّةَ
وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ حَدَثَ عُذْرٌ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي
يَوْمِ الْأَضْحَى صَلَّاهَا مِنَ الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ ، وَلَا يُصَلِّيَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛
وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ أَوَّلُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ،
وَأَخْرُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْمَصْرِ مِنَ النَّحْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ،

وإن لم يضح في الأصح ولو أكل لم يكبره (ويتوجه إلى المصلى وهو يكبر) جهرا
(ويصلي الأضحى ركعتين كصلاة) عيد (البطر) فيما تقدم (ويخطب بعدها)
أيضاً (خطبتين يعلم الناس فيهما الأضحية وتكبيرات التشريق) لأنها شرعت
لذلك (فإن حدث عذر) من الأعذار المارة (منع الناس من الصلاة في)
أول (يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد ، ولا يصليها بعد ذلك) لأنها مؤتمنة
بوقت الأضحية فتقيد بأيامها ، لكنه ميسر بالمأخير بغير عذر ، وإلا فلا ؛ فالعذر
هنا لنفي الكراهة ، وفي البطر للصحة .

(وتكبير التشريق أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة) اتفاقاً (وآخره
عقيب صلاة العصر من) يوم (النحر عند أبي حنيفة) فهي ثمان صلوات (وقالوا)
آخره (إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق) بإدخال المائة ، فهي ثلاث
وعشرون صلاة ، قال في التصحيح : قال برهان الشريعة وصدر الشريعة : وقولهما
يعمل ، وفي الاختيار : وقيل الفتوى على قولهما ، وقال في الجامع الكبير للسيد جاني
الفتوى على قولهما ، وفي مختارات النوازل : وقولهما الاحتياط في العبادات ، والفتوى

والتكبير عقيب الصلوات المفروضة ، وهو أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد .

باب صلاة الكسوف

إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالأس ركعتين كهيئة الثالثة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيهما ، ويخفي عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يجهر ، ثم يدعو بعدهما

على قولهما . اهـ (والتكبير) واجب في الأصح مرة (عقيب الصلوات المفروضة) على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة ، وقالوا : على كل من صلى المكتوبة ؛ لأنه تبع لها ، وقد سبق أنه المقتضى للاحتياط (و) صفة التكبير (أن يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد) هذا المأثور عن الحليل صلوات الله عليه . هداية .

باب صلاة الكسوف

من إضافة الشيء إلى سلبه .

(إذا انكسفت الشمس صلى الإمام) أو نائبه (بالأس ركعتين كهيئة الثالثة) أي بلا خطبة ، ولا أذان ، ولا إقامة ، ولا تكرار ركوع ، بل (في كل ركعة ركوع واحد ، و) لكنه (يطول القراءة فيهما) وكذا الركوع والسجود والأدعية الواردة في الثالثة (ويخفي) القراءة (عند أبي حنيفة ، وقالوا : يجهر) قال في الصحيح قال الإسيدي في زاد الفقهاء والعلامة في النخبة ؛ والصحيح قول أبي حنيفة قلت : وهو الذي عول عليه النسفي والمحبوبي وصدر الشريعة اهـ . (ثم يدعو بعدهما)

حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْإِمَامُ الَّذِي يُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةُ ،
فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْ صَلَاتَهَا النَّاسُ فَرَادَى ، وَلَيْسَ فِي خُضُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ ،
وَلَا نَمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْكُسُوفِ خُطْبَةٌ .

باب الاستِسْقَاءِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : لَيْسَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ
مَسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَازَ ، وَإِلَّا مَا الْإِسْتِسْقَاءُ
الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ .

جاء الاستِسْقَاءُ القُبْلَةَ أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ وَالْقَوْمُ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ (حتى تنجلي
للشمس) كلها .

(ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة ، فإن لم يجمع) : أي لم يحضر
الإمام (صلاتها الناس فرادى) ركعتين أو أربعاً ، في منازلهم كما في شرح الطحاوى .
(وليس في خضوف القمر جماعة) : لأنه يكون ليلاً وفي الاجتماع فيه مشقة
جوهرة (وإنما يصلي كل واحد بنفسه) : لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم
شيئاً من هذه الأهوال فافزعوا إلى الصلاة » (وليس في الكسوف خطبة) :
لأنه لم ينقل . هداية .

باب الاستِسْقَاءِ

(قال أبو حنيفة : ليس في الاستِسْقَاءِ صلاة مسنونة في جماعة) وهو ظاهر الرواية
كما في البدائع (فإن صلى الناس وجداناً جاز) من غير كراهة . جوهرة : لأنها نفل
مطلق (وإنما الاستِسْقَاءُ الدعاء والاستغفار) : لقوله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم
لأنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ
فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالدُّعَاءِ ، وَيَقَابُ
الْإِمَامَ رِدَاءَهُ ، وَلَا يَقْلِبُ الْقَوْمَ أَرْدِيَّتَهُمْ ، وَلَا يَخْضُرُ أَهْلُ الذِّمَّةِ
الْإِسْتِسْقَاءَ .

ولم يرو عنه الصلاة . هدايه . وفي التصحيح : قال في التحفة : هذا ظاهر الرواية ،
وهو الصحيح ، قلت : وهو المتمد عند النسفي والمجوي وصدر الشريعة . اه .
(وقالوا : يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة) اعتباراً بصلاة العيد
(ثم يخطب) خطبتين عند محمد ، وخطبه واحدة عند أبي يوسف ، ويكون معظم
الخطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء ، ويقلب الإمام رداءه) ؛ لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم لما استنقى حول ظهره إلى الناس ، واستقبل القبلة ، وحول
رداءه . . هدايه . وصفه القلب : إن كان مربعا جعل أعلاه أسفله وإن كان مدورا
كالجبه : جعل الجانب الأيمن على الأيسر . جوهره . (ولا يقبل القوم أرديتهم) ؛
لأنه لم ينقل أنه أمرهم بذلك . هدايه . ويستحب الخروج له إلى الصحراء ؛
إلا في مكة وبيت المقدس فيخرجون إلى المسجد ثلاثه أيام مشاء في ثياب
خليفة غسيلة متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤوسهم مقدمين الصدقة
كل يوم قبل خروجهم ، ويحدون النوبة ، ويستقون بالضعفة والشيوخ والعجائز
والأطفال . ويستحب إخراج الدواب وأولادها ، ويشقون فيما بينها ؛ ليحصل
التحسين ويظهر الضجيج بالحاجات (و) لك (لا يحضر أهل الذمة الاستسقاء) ؛
لأن الخروج للدعاء ، وقد قال الله تعالى : وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ،
ولأنه لا يستزال الرحمة ، وإنما نقول عليهم اللعنة . هدايه .

بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ ،
فِيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ ، فِي كُلِّ تَرَوِيحَةٍ تَسْلِيمَتَانِ ،
وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوِيحَتَيْنِ مِقْدَارَ تَرَوِيحَةٍ ، ثُمَّ يُوتِرُ بِهِمْ ،
وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرُ بِجَمَاعَةٍ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ .

بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

أَفْرَدَهُ بِيَابَ عَلَى حِدَةٍ لاختصاصه بأحكام ليست في مطلق النوافل .
(يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان) كل ليلة (بعد) صلاة (العشاء)
ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه (فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات)
كل ترويجة أربع ركعات ، سميت بذلك لأنه يقعد تحفاً للامتنان (في كل ترويجة
تسليمتان ، ويجلس) ندباً (بين كل ترويعتين) وكذلك بين الخامسة والوتر (وقراءة
ترويجة) ويجيزون فيها بين تسبيح وقراءة وسكوت وحالة فرادى (ثم يوتر بهم)
ويجهر بالقراءة ، وفي تعبيره يتم الإشارة إلى أن وقتها قبل الوتر ، وبه قال عامة
المشايخ ، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل : قبل الوتر ، وبعده ؛ لأنها
نوافل سنت بعد العشاء . هداية (ولا يصل الوتر) ولا التطوع (بجماعة في غير شهر
رمضان) : أي يكره ذلك لو على سبيل الداعي . هر . وعليه إجماع المسلمين . هداية

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ جَمَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ : طَائِفَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَطَائِفَةً خَلْفَهُ ، فَيُصَلِّي بِهَذِهِ الطَّائِفَةِ رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مَضَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةُ ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، وَتَشْهَدُ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يُسَلِّوْا ، وَذَهَبُوا

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

من إضافة الشيء إلى شرطه . وهي جائزة بعده صلى الله عليه وسلم عند الطرفين ، خلافاً للثاني .

(إذا اشتد الخوف) بحضور عدو يقيناً ، قال في الفتح : اشتداده ليس بشرط ، بل الشرط حضور عدو أو سبع . اهـ ، وفي العناية : الاشتداد ليس بشرط عند عامة مشايخنا . اهـ ، ومثله خوف غرق أو حرق ، قيدنا باليقين لأنهم لو صلوا على ظنه فبان خلافه أعادوا ، ثم الفصل - كما في الفتح - أن يجعلهم الإمام طائفتين ويصلي بإحدهما تمام الصلاة ويصلي بالآخرى إمام آخر ، فإن تنازعوا بالصلاة خلفه (جعل الإمام الناس طائفتين) يقيم (طائفة في وجه العدو) للحراسة (وطائفة خلفه) (يصلي بهم) (فيصل بهذه الطائفة ركعة وسجدة) من الصلاة الثانية كالصبح والمقصورة والجمعة والعيدين (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة) التي صلت معه مشاة (إلى وجه العدو ، وجاءت تلك الطائفة) التي كانت في وجه العدو (فيصل بهم الإمام) ما بقي من صلاته (ركعة وسجدة) وتشهد وسلم (وحده لقام صلاته) (ولم يسلموا) لأنهم مسبوقون (وذهبوا) مشاة

إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى فَصَلُّوا وَخُذَانَا رَكْعَةً
وَسَجْدَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَتَشَهُدُوا وَسَلُّوا وَمَضُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ،
وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلُّوا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَتَشَهُدُوا
وَسَلُّوا ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ وَيُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ، وَلَا يُحَاتِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ ،

أَيْضاً (إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى) إِلَى مَكَانِهِمُ الْأَوَّلَ إِنْ شَاءُوا
أَنْ يَتِمَّ صَلَاتُهُمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ شَاءُوا أُنْمُوا فِي مَكَانِهِمْ تَقْلِيلًا لِلشَّيْ
(فَصَلُّوا) مَا قَاتَهُمْ (وَخُذَانَا رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا حَقَّونَ ،
(وَتَشَهُدُوا وَسَلُّوا) ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَّغُوا (وَمَضُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ
الْأُخْرَى) إِنْ شَاءُوا أَيْضاً ، أَوْ أُنْمُوا فِي مَكَانِهِمْ (فَصَلُّوا) مَا سَبَقُوا بِهِ (رَكْعَةً
وَسَجْدَتَيْنِ) بِقِرَاءَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْبِقُونَ (وَتَشَهُدُوا وَسَلُّوا) ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَّغُوا ، قِيدْنَا
بَعْضُ الْمُصَلِّينَ شَاءَ لَأَنَّ الرُّكُوبَ يَطْلُهَا كَكُلِّ عَمَلٍ كَثِيرٍ غَيْرِ الْمَشْيِ لِحُضُورَةِ الْقِيَامِ
بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ ، (فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ) مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ
(وَبِ) الطَّائِفَةِ (الثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ) تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا (وَيُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ
مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً) وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَرَدَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ ،
وَأَصَحُّهَا سِتَّةُ عَشَرَ رَوَايَةً مُخْتَلِفَةً ، وَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً ،
كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُتَّقِي ، وَفِي الْمُسْتَصْنَى عَنْ شَرْحِ أَبِي بَصْرٍ الْبَغْدَادِيِّ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ
جَائِزٌ ، وَالكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ ، وَالْأَقْرَبُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . اهـ . إِيضًا .
(وَلَا يُحَاتِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ) ؛ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ ، (إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ)
وَكَانَ كَثِيرًا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ) ؛ لِمُنَاقَاةِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ ضَّرُورَةٍ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ
الْمَشْيِ ؛ فَإِنَّهُ ضَرُورِي لِأَجْلِ الْأَصْطِفَافِ .

وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا وَحَدَاكُمَا يُؤْمِنُونَ بِالرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ إِلَى أَىْ جِهَةٍ شَاءُوا ، إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

بَابُ الْجَنَائِزِ

إِذَا احْتَضَرَ الرَّجُلُ وَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ وَلَقَّنَ
الشَّهَادَتَيْنِ ، فَإِذَا مَاتَ شَدُّوا لَحْيَيْهِ ، وَغَمَضُوا عَيْنَيْهِ ،

(وإن اشتد الخوف) بحيث لا يدعهم العدو يصلون تارلين بهجومهم عليهم
(صلوا ركباناً وحداماً) ؛ لأنه لا يصح الامتداء لاختلاف المكان (يؤمنون
بالركوع والسجود إلى أى جهة شاءوا إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة) ؛ لأنه
كما سقطت الأركان للضرورة سقط التوجه .

بَابُ الْجَنَائِزِ

من إضافة الشيء إلى سببه : والجنائز جمع جنازة - بالفتح - لسم للبيت
وأما بالكسر فاسم للنش ،

(إذا احتضر الرجل) : أى حضرته الوفاة ، أو ملأته الموت ، وعلامته :
استرخا قدميه ، واعوجاج منخره ، وانخساف صدغيه (وجهه إلى القبلة على شقه
الأيمن) هذا هو السنة ، والمختار أن يوضع مستقيماً على قفاه نحو القبلة ؛ لأنه
أيسر لخروج روحه . جوهره . وإن شق عليه ترك على حاله (ولقن الشهادتين)
بذكرهما عنده ، ولا يؤمر بهما لئلا يضجر ، وإذا قالها مرة كفاء ، ولا يعيدها
الملقن إلا أن يتكلم بكلام غيرها لتكون آخر كلامه ، وأما تلقينه في القبر
فمشروع عند أهل السنة ؛ لأن الله تعالى يحبه في القبر . جوهره . وقيل : لا يلقن ،
وقيل : لا يؤمر به ولا ينهى عنه .

(فإذا مات شدوا لحيته) بعصابة من أسفاهما وتربط فوق رأسه (وغمضوا
عينيه) تحسيناً له ، وينبغي أن يتولى ذلك أرفق أهله به ، ويقول : بسم الله ، وعلى

وإذا أردوا غسله وضوءه على سرير، وجعلوا على عورته خرقاً،
ونزعوا ثيابه، ووضئوه، ولا يعضض، ولا يستنشق، ثم يفيضون
الماء عليه، ويجمر سريره وتراً، ويغلى الماء بالسدر أو بالخرض،
فإن لم يكن فالماء القراح، ويغسل رأسه ولحيته بالخطي، ثم
يضجع على شقه الأيسر

ملة رسول الله، اللهم يسر عليه أمره؛ وسهل عليه ما بعده، وأسعده بلقائك،
واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه. ويحضر عنده الطبيب، ويخرج من عنده
اخاض والنساء والجنب، ويستحب أن يسارع إلى قضاء ديوته أو إبراثة منها؛
لأن نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه، ويسرع في جهازه.

(وإذا أرادوا غسله وضوءه على سرير) لينصب الماء عنه (وجعلوا على عورته
خرقة) إمامة لواجب السر، ويكتفى بستر العورة العليظة، هو الصحيح تيسيراً. هداية
(ونزعوا ثيابه) يئسكن من التنظيف (ووضئوه) إن كان ممن يؤمر بالصلاة (و)
لكن (لا يعضض ولا يستنشق) للخرج، وقيل: يفعلان بخرقة، وعليه العمل
ولو كان جنباً أو حائضاً أو نساء فعلاً انفاً تنمياً للطهارة. إمداد (ثم يفيضون
الماء عليه) اعتباراً بحالة الحياة (ويجمر) أى يبخر (سريره وتراً) إخفاء لكرهه
الرائحة وتعطياً للبيت (ويغلى الماء بالسدر) وهو ورق النبق (أو بالخرض) بضم
فسكون — الأثنان، إن تيسر ذلك (فإن لم يكن) متيسراً (فالماء القراح) : أعد
الخالص — كاف، ويسخن إن تيسر؛ لأنه أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه ولحيته
بالخطي) بكسر الخاء وفتح وتشديد الياء — نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل
عمل الصابون؛ لأنه أبلغ في استخراج الوسخ، فإن لم يتيسر فالصابون ونحوه،
وهذا إذا كان له شعر وإلا لم يحتج إليه. در (ثم يضجع على شقه الأيسر) ليتبدأ

فَيُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ ، حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَيُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ، ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيَسْنِدُهُ إِلَيْهِ ، وَيَتَسَحَّحُ بَطْنُهُ مَسْحَارَافِيكًا ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ وَيَجْعَلُهُ فِي أَكْفَانِهِ ، وَيَجْعَلُ الْحَنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَاجْتِيَّتِهِ ، وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ .

وَالسَّنَةُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ،

بِيَمِينِهِ (فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت) بالمعجمة (منه) : أى الميت ، وهذه غسلة (ثم يصنع على شقه الأيمن فيغسل بالماء والسدر) كذلك حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما بلى التخت منه (وهذه الثانية (ثم يجلسه ويسنده إليه) : لتلايقط (ويمسح بطنه مسحارفيكاً) لتخرج فضلاته (فإن خرج منه شيء غسله لإزالة النجاسة عنه ، ولا يعيد غسله ولا وضوءه ؛ لأنه ليس بتاقض في حقّه ، وقد حصل المأمور به ، ثم يضجع على شقه الأيسر فيصب الماء عليه تليئاً للفلسات المستوحجات جسده إقامة لسنة التثليث . إمداد . ويصب عليه الماء عند كل إضجاع ثلاث مرات . تنوير (ثم ينشفه في ثوب) لتلا تبلل الأكفان (ويجعله) : أى يضع الميت (لا أكفانه) بأن تبسط القفاة ، ثم الإزار فوقها ، ثم يوضع الميت مقمصاً ، ثم يعطف عليه الإزار ثم القفاة (ويجعل الحنوط) بفتح الحاء - عطر مركب من الأشياء الطيبة ، ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران والورس للرجال (على رأسه ولحيته) ندبا (والكافور على مساجده) ؛ لأن التطيب سنة والمساجد أولى بزيادة الكرامة . هداية . وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب وينطى رأسه . تارخانية (والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب : إزار) وهو

وَقَيْصٍ ، وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَزَ ، وَإِذَا أَرَادُوا لَفَّ
الْلَفَافَةَ عَلَيْهِ ابْتَدَعُوا بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرَ فَالْقُوَّةُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بِالْأَيْمَنِ ،
فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْتَشِرَ الْكَفَنُ عَنْهُ عَقْدُوهُ ، وَتَكَفَّنُ الرِّئَاسَةُ فِي
خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : إِزَارٍ ، وَقَيْصٍ ، وَخِمَارٍ ، وَخِرْقَةٍ يُرْتَبُ بِهَا ثَدْيَاهَا ،
وَلِفَافَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَزَ ، وَيَكُونُ الْخِمَارُ
فَوْقَ الْقَيْصِ تَحْتَ اللَّفَافَةِ ، وَيُجَمَلُ شَعْرُهَا ذَلَى صَدْرِهَا ،

لبيت مقداره من الفرق إلى القدم ، بخلاف إزار الحى فإنه من السرة إلى الركبة
(وقيص) من أصل العنق إلى القدمين بلاد خريص ولاكين (ولعافه) تزيد على
ما فوق الفوق والقدم ليلف فيها ، وتربط من الأعلى والأسفل ، ويمسك الكفن ،
ولا يتعالى فيه ، ويكون مما يلبسه في حياته في الجملة والميتين ، وفضل البياض من
القطن (لأن اقتصروا على ثوبين) إزار ولعافه (جاز) وهذا كفن الكفاية ،
وأما الثوب الواحد فيسكه إلا في حالة الضرورة (فإذا أرادوا لف اللعافه عليه
ابتدعوا بالجانب الأيسر فالقوة عليه ثم بالأيمن) كما في حالة الحياة (فإن خافوا
أن ينتشر الكفن عنه عقدوه) صيانة عن الكشف (وتكفن المرأة) للسنة
(في خمسة أثواب : إزار ، وقيص) كما تقدم في الرجل (وخمار) لوجهها ورأسها
(وخرقه يرتبط بها وثدياها) وعرضها من الثدي إلى السرة ، وقيل : إلى الركبتين
(ولعافه ، فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب) إزار وخمار ولعافه (جاز) : وهذا
كفن الكفاية في حقها ، ويكره في أقل من ذلك إلا في حالة الضرورة (ويكون الخمار
فوق القيص تحت) الإزار و (اللعافه) فتبسط اللعافه ، ثم الخرقه فوقها ، ثم
الإزار فوقهما ، ثم توضع المراه مقصمه (ويجمل شعرها) ضميرتين (على صدرها)
فوق القيص ، ثم تخمر بالخمار ، ثم يعطف عليها بالإزار ، ثم تربط الخرقه فوق
الثديين ، ثم اللعافه ، وفي السراج : قال الحنطسي : تربط الخرقه على الثديين فوق

وَلَا يُسْرَحُ شَعْرُ الْمَيِّتِ وَلَا لِحْيَتُهُ ، وَلَا يُقَصُّ ظُفْرُهُ ، وَلَا يُعَاصُ شَعْرُهُ ، وَتُجَمَّرُ الْأَكْفَانُ قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا وَتَرَا ، فَإِذَا فَرَقُوا مِنْهُ صَلُّوا عَلَيْهِ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ إِمَامِ الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيِّ ، فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلِيِّ وَالسُّلْطَانُ أَعَادَ الْوَلِيَّ ، وَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ

فوق الأكفان ، قال : وفوله د فوق الأكفان ، يحتمل أن يكون المراد تحت اللقافة وفوق الإزار والقديص ، وهو الظاهر ، وفي الكرخي قوله د فوق الكفن ، يعنى به الأكفان التى تحت اللقافة . اه . ومثله فى الجوهرة (ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته) ؛ لأنه للزينة ، والميت منتقل إلى البلى (ولا يقص ظفروه ولا شعره) ؛ لما فيه من قطع جزء منه يحتاج إلى دفنه فلا يبغي فصله عن (وتجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها وترا) فالمراد الذى يندب فيها التجمير ثلاثة : عند خروج روحه ، وعند غسله ، وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ؛ اللهم عن إتياع الجنازة بصوت أو نار .

(فإذا فرغوا منه صلوا عليه) ؛ لأنها فريضة (وأولى الناس بالصلاة عليه : السلطان إن حضر) إلا أن الحق فى ذلك للأولياء ؛ لأنهم أقرب إلى الميت ، إلا أن السلطان إذا حضر كان أولى منهم بعارض السلطنة وحصول الأزدراء بالتقدم عليه جوهرة (فإن لم يحضر) السلطان فنائبه ، فإن لم يحضر (فيستحب تقديم إمام الحى) لأنه رضىه فى حياته ، فكان أولى بالصلاة عليه فى مماته (ثم الولي) بترتيب عصوبة النكاح ، إلا الأب فيقدم على الابن اتفاقاً (فإن صلى عليه غير الولي والسلطان) ونائبه (أعاد الولي) ولو على قبره إن شاء ؛ لأجل حقه ، لا لإسقاط الفرض ، ولذا قلنا ؛ ليس لمن صلى عليها أن يعيد مع الولي لأن تكرارها غير مشروع در (وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلى) عليه (بعده) ؛ لأن الفرض تأدى (٩ - لباب - أول)

فَإِنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ صَلَّ عَلَى قَبْرِهِ .
وَالصَّلَاةُ : أَنْ يُكَبَّرَ تَكْبِيرَةً يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَقِبَتَهَا ، ثُمَّ
يُكَبَّرُ تَكْبِيرَةً وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ
تَكْبِيرَةً يَدْعُو فِيهَا لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ يُكَبَّرُ
تَكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ .

بالأول ، والتنفل بها غير مشروع ، ولو صلى عليه الولي والليت أولياء آخر بمنزلة
ليس لهم أن يعيدوا ؛ لأن ولاية من صلى عليه كالة . جوهره (فإن دفن ولم يصل
عليه صلى على قبره) ما لم يغلب على الظن تفسخه ، هو الصحيح ؛ لاختلاف الحال
والزمان والمكان . هداية .

(والصلاة) عليه أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ، وكيفيته : (أن
يكبر تكبيرة) ويرفع يديه فيها فقط ، وبعدها (يحمده الله تعالى خفيها) : أى يقول :
سبحانك اللهم وبحمدك . الخ (ثم يكبر تكبيرة) ثانية (ويصلى على النبي ﷺ)
كما فى التشهد (ثم يكبر تكبيرة) ثالثة (يدعو فيها) : أى بعدها بأمور الآخرة
(لنفسه وللبيت وللسلمين) قال فى القمح : ولا توقيف فى الدعاء ، سوى أنه بأمور
الآخرة ، وإن دعا بالمأثور فأحسنه وما أبلغه ، ومن المأثور حديث عوف بن
مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جثائه لحفظ من دعائه : اللهم
اغفر له وارحمه وطافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج
والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من
داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة ، وأعذه من
عذاب القبر ، وعذاب النار . قال عوف : حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت ،
رواه مسلم والترمذى والنسائى . اهـ . (ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم) بعدها من
غير دعاء ، واحتج بعض المشايخ أن يقول بعدها : « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ،

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ . فَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ
أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ . وَيَمْشُونَ بِهِ مُسْرِعِينَ دُونَ الْخَبَبِ ،
فَإِذَا بَلَغُوا إِلَى قَبْرِهِ كَرِهَ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَنْ
أَعْنَاقِ الرِّجَالِ ، وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ وَيُدْخَلَ الْمَيِّتُ مِمَّا بِلَى الْقِبْلَةَ ،

وفي الآخره حسنه وقنا عذاب النار . - جوهره ولا قراءة (١) ولا تشهد فيها ،
ولو كبر لإمامه أكثر لا يتابعه ، ويكث حق يسلم معه إذا سلم ، هو المخار . هداية
(ولا يصل) أى يكره تحريماً ، وقيل : تنزيهاً ، ورجح (على ميت في مسجد
جماعة) : أى مسجد الجامع ومسجد المحلة . قهستانى ، وكما يكره الصلاة يكره إدخالها
فيه ، كما نقله العلامة قاسم ، وفي مختارات التنوارل : سواء كان الميت فيه أو خارجه ،
هو ظاهر الرواية ، وفي رواية : لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد .

فإذا حملوه على سريره وأخذوا بقوائمه الأربع) : لما فيه من زيادة الإكرام ،
ويضع مقدمها على يمينه ويمشى عشر خطوات ، ثم مؤخرها كذلك ، ثم مقدمها
على يساره كذلك ، ثم مؤخرها كذلك (ويمشون به مسرعين دون الخبيب) :
أى العدو السريع ؛ لسكراته (فإذا بلغوا إلى قبره كره للناس أن يجلسوا قبل أن
توضع) الجنائزة (عن أعتاق الرجال) ؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون ، والقيام
أمكن منه . هداية . (ويحفر القبر) مقدار نصف قامة ، وإن زاد فحسن ؛ لأن فيه
صيانة (ويلحد) إن كانت الأرض صلبة ، وهو : أن يحفر في جانب القبلة من
القبر حفيرة فيوضع فيها الميت ، ويشق إن كانت الأرض رخوة ، وهو : أن يحفر
حفيرة في وسط القبر فيوضع فيها (ويدخل للميت مما بلى القبلة) إن أمكن ، وهو :
أن توضع الجنائزة في جانب القبلة من القبر ، ويحمل الميت فيوضع في اللحد فيكون

(١) يرى بعض الأئمة قراءة الفاتحة بعد التكبيره الاولى والخنيفة بقرآن لا يقرؤها
إلا بنيه الثناء قال فى المتح لم تثبت القراءة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفى موطأ مالك عن ابن عمر أنه كان لا يقرأ فى صلاة الجنائزه .

فَإِذَا وُضِعَ فِي لَحْدِهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ : بِاسْمِ اللَّهِ وَهَلَى مِلَّةَ رَسُولِ
اللَّهِ ، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ ، وَيَحُلُّ الْعُقْدَةَ ، وَيُسَوِّي الْأَيْنَ عَلَيْهِ ،
وَيُكْرَهُ الْآجِرُ وَالْخَشَبُ ، وَلَا بَأْسَ بِالْقَصَبِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابُ
عَلَيْهِ ، وَيُسَمُّ الْقَبْرُ وَلَا يُصَطَّحُ ، وَهَنِ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ

الآخذ له مستقبل القبلة ، وهذا إذا لم يخش على القبر أن ينهار ، وإلا فيسل من قبل
رأسه أو رجله (إذا وضع في لحده قال الذي يضعه) فيه : (باسم الله وعلى ملة
رسول الله ﷺ) (ويوجه إلى القبلة) على جنبه الأيمن (ويحل العقدة) ؛ لأنها
كانت لحرف الانتشار (ويسوى العين) بكسر الباء - جمع لبنة بوزن كلمة : الطوب
التي (عليه) : أي اللحد ، بأن يسد من جهة القبر ويقام العين فيه اتقاء لوجهه عن
التراب (ويكره الآجر) بالمد : الطوب المحرق (والخشب) ؛ لأهمسا لإحكام
البناء ، وهو لا يليق بالميت ؛ لأن القبر موضع البلى . وفي الإمداد : وقال بعض
مشايختنا : لما يكره الآجر إذا أريد به الزينة ، أما إذا أريد به دفع أذى السباع
أو شيء آخر لا يكره . اهـ (ولا بأس بالقصب) مع العين ، قال في الحلية : وتسد
الفرج التي بين العين بالمدنر والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ، ونصوا على
استحباب القصب فيها كالعين . اهـ . (ثم يهال التراب عليه) - ترأ له وصيانة
(ويسم القبر) ؛ أي يجعل ترابه مرتفعاً عليه مثل سنام البهر ، مقدار شبر ونحوه ،
وتكره الزيادة على التراب الذي خرج منه (ولا يصطح) انتهى عنه ، ولا يمحص
ولا بطين ، ولا يرفع عليه بناء ، وقيل : لا بأس به ، وهو الخنار . تنوير ، ولا
بأس بالكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن مجرانية .

(ومن استهل) بالبناء للفاعل - أي وجد منه ما يدل على حياته من صراخ
أو عطاس أو ثناؤ أو نحو ذلك مما يدل على الحياة المستقرة (بعد الولادة) أو
خروج أكثره ، والعبارة بالصدر إن نزل مستقيماً برأسه ، وبسرته إن نزل منكوساً

سُمِّيَ وَغُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَذْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ .

بَابُ الشَّهِيدِ

لِلشَّهِيدِ : مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ أَوْ وَجَدَ فِي الْمَرْكَةِ وَبِهِ أَثَرُ الْجِرَاحَةِ ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَةٌ ،

(سُمِّيَ وَغُسِّلَ) وَكُنِيَ (وَصُلِّيَ عَلَيْهِ) وَيُورَثُ وَيُورَثُ ، (وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ) غُسِّلَ فِي الْمَخْتَارِ . هِدَايَةٌ . وَ (أَذْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) وَكَذَا يَفْضُلُ السَّقَطُ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ خَلْقُهُ فِي الْمَخْتَارِ ، كَمَا فِي الْقَتْحِ وَالْدِرَايَةِ ، وَيُسَمَّى كَمَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، كَذَا فِي التَّلْيِينِ .

بَابُ الشَّهِيدِ

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ ؛ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجُنَّةِ . أَوْ تَشْهَدُ مَوْتَهُ الْمَلَائِكَةُ ، أَوْ قَاعِلٌ ؛ لِأَنَّهُ حَىَّ عِنْدَ رَبِّهِ ، فَهُوَ شَاهِدٌ .

(الشَّهِيدُ) الَّذِي لَهُ الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ : (مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ) بِأَيِّ آلَةٍ كَانَتْ ، مَبَاشَرَةً أَوْ تَسْبِيحًا مِنْهُمْ ، كَمَا لَوْ اضْطَرَّوهُمْ حَتَّى الْقَوْمِ فِي نَارٍ أَوْ مَاءٍ ، أَوْ غَرُّوا دَابَّةً فَصَدَمَتْ مُسْلِمًا ، أَوْ رَمَوْا نِيرَانًا فَذَهَبَتْ بِهَا الرِّيحُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ أَرْسَلُوا مَاءً فَغَرَّقُوا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى الْعَدُوِّ . فَتَحَ (أَوْ وَجَدَ فِي الْمَرْكَةِ) سِوَاهُ كَانَتْ مَعْرَكَةً أَوْ الْحَرْبُ أَوْ الْبَغْيُ أَوْ قَطَاعُ الطَّرِيقِ (وَبِهِ أَثَرٌ) كَجَرَحٍ وَكَسْرٍ وَحَرَقٍ وَخُرُوجِ دَمٍ مِنْ أَذْنٍ أَوْ عَيْنٍ ، لَا فَمَ وَأَنْفَ وَمَخْرَجَ (أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَةٌ) : أَيْ ابْتِدَاءً ، حَتَّى لَوْ وَجِبَتْ بِعَارِضٍ كَالصَّالِحِ وَقَتْلَ الْإِثْبَابِ ابْنَهُ لَا تَسْقُطُ الشَّهَادَةُ .

فَيَكْفَنُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ ، وَلَا يُغْسَلُ ، وَإِذَا اسْتَشْهَدَ الْجَنْبُ غُسِّلَ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَهُنَّادٌ :
لَا يُغْسَلَانِ ، وَلَا يُغْسَلُ عَنِ الشَّهِيدِ دَمُهُ ، وَلَا يُنْزَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ ،
وَيُنْزَعُ عَنْهُ الْقُرُوءُ وَالْخُفُّ وَالْحَشَوُ وَالسَّلَاحُ ، وَمَنْ ارْتَثَ غُسِّلَ
وَالْأَرْتِثَاتُ : أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يُدَاوِيَ أَوْ يَبْقَى حَيًّا حَتَّى
يَمْضِيَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَعْقِلُ ، أَوْ يُنْقَلُ مِنَ الْمَرْكَاتِ حَيًّا ،
وَمَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ،

إذا عرف ذلك وأريد تجهيزه (فيكفن) ثيابه (ويصلى عليه ولا يغسل) إذا
كان مكلماً طاهراً ، انفاً (و) أما (إذا استشهد الجنب) وكذا الحائض والنفساء
(غسل عند أبي حنيفة ، وكذلك الصبي) والمجنون (وقالوا : لا يغسلان) قال في
التصحيح : ورجح دليله في الشروح ، وهو المأمول عليه عند النسخ ، والمفقوبه عند
المحبوب . اهـ . (ولا يغسل عن الشهيد دمه ، ولا ينزع عنه ثيابه) لحديث :
« زملوهم بدمائهم » ، (و) لكن (ينزع عنه القرو والخف والحشو والسلاح)
وكل ما لا يصلح للكفن ، ويزيدون وينقصون في ثيابه إتماماً لكفن السنة .

(ومن ارتث) بالبناء للجهول - : أى أبطأ موته عن جرحه (غسل) :
لانتقطاع حكم شهادة الدنيا عنه ، وإن كان من شهداء الآخرة (والارتثات)
القاطع لحكم الشهادة : (أن يأكل أو يشرب) أو ينام (أو يداوى أو يبقى حياً
حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل) ويقدر على أداها (أو ينقل من المركة)
وهو يعقل ؛ إلا لخوف وطء الخيل .

ومن قتل في حدٍّ أو قصاصٍ غسل (وكفن) وصلى عليه ؛ لأنه لم يقتل ظالماً ،
ولأنما قتل بحق .

وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبَيْتَةِ أَوْ قُطِعَ الطَّرِيقُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ .

بابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُفَّةِ وَحَوْلِهَا

الصَّلَاةُ فِي الْكُفَّةِ جَائِزَةٌ فَرَضُهَا وَتَقْلُهَا ، فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ بِجَمَاعَةٍ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ظَهَرَ الْإِمَامِ جَازَ ، وَفَنَ جَعَلَ مِنْهُمْ ظُهُرُهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ ، وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ الْكُفَّةِ وَصَلُّوا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ،

(ومن هل من البعاه) وهم : الخارجون عن طاعة لإمام ، كما يأتي (أو قطع الطريق) حالة المحاربة (لم يصل عليه) ولم يغسل ، وقيل : يغسل ولم يصل عليه ؛ للفرق بينه وبين الشهيد ، قيدنا بحالة المحاربة لأنه إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام فإنه يغسل ويصل عليه ، وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ . زيلعي

باب الصلاة في الكعبة وحولها

(الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها ؛ فإن صلى الإمام) فيها (بجماعة) معه (لجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام) أو جنبه ، أو جعل وجهه إلى ظهر الإمام أو جنبه أو جعل جنبه إلى وجه الإمام أو جنبه متوجهاً إلى غير جهته ، أو جعل وجهه إلى وجه الإمام - (جاز) الاقتداء في الصور السبع المذكورة ، إلا أنه يكره أن يقال وجه الإمام بلا حائل ، وكل جانب قبلة ، والتقدم والآخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة ، ولذا قال ؛ (ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام لم تجز صلاته) : أي لقدمه على الإمام (فإن صلى الإمام) خارجها (في) داخل (المسجد الحرام تحلق) بدون الواو تلي ما في أكثر النسخ جواب هـ ، وإن ، وفي بعضها ، وتحلق الناس حول الكعبة ، قال في الجوهرة : إن كان بالواو فهو من صورة المسألة وجوابها هـ ، فن كان ، وإن كان بدون الواو فهو جواب إن ، ويكون قوله (وصلوا بصلاة الإمام) بياناً للجواز ، وقوله هـ فن كان ، للاستئناف . اهـ .

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِذَا
لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ جَازَتْ
صَلَاتُهُ .

كِتَابُ الزَّكَاةِ^(١)

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا مَلَكَ نِصَابًا

(فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلاته إذا لم يكن في جانب
الإمام) ؛ لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب ، وفي الدر : ولو وقف
مسامتا لركن في جانب الإمام وكان أقرب لم أره ، وينبغي الفساد احتياطاً ؛ لترجيح
جهه الإمام . ١ هـ . (ومن صلى على ظهر الكعبة) ولو بلا سترة (جازت صلاته)
إلا أنه يكره لما فيه من ترك التعظيم ولورود النهي عنه عن النبي ﷺ . هداية .

كتاب الزكاة

قرنها بالصلاة اقتداء بالقرآن العظيم ، والأحاديث الواردة عن النبي عليه
الصلاة والسلام .

(الزكاة) لغة : الطهارة والقضاء ، وشرعاً : تمليك جزء مخصوص من مال
مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى .

وهي (واجبة) والمراد بالوجوب الفرض ؛ لأنه لا شبهة فيه . هداية . (على
الحر المسلم البالغ العاقل إذا ملك نصاباً) فارغاً عن دين له مطالب وعن حاجته

(١) الزكاة فريضة محكمة ثابته بالكتاب والسنة واجتماع الأمة وسبيلها المال
النأى وشرطها الاسلام والحريه والبلوغ والعقل والخلو من الدين وصفتها الفرضيه
وحكمها الخروج عن عهدة الكليف في الدنيا والنجاه من العقاب والوصول إلى
الثواب في الآخرة وكثير من المسلمين اليوم يتهاونون في هذه الشعيرة الكريمه مع
أنها من أعظم مزايا الاسلام والادلة على أنه دين الحق والانصاف فإنها مع =

مِلْكًا تَامًا وَحَالًا عَلَيْهِ الْحَوْلُ ؛ وَابْتَسَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَخْنُونٍ
وَلَا مُكَاتِبٍ زَكَاةً ، وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَلَا زَكَاةَ
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِينَ زَكَّى الْفَاضِلَ إِذَا بَلَغَ
نِصَابًا ، وَابْتَسَى فِي دُورِ السُّكْنَى ، وَثِيَابِ الْبَدَنِ ، وَأَثَانِ الدَّيَاظِلِ ،
وَدَوَابِّ الرُّكُوبِ ، وَعَبِيدِ الْخِدْمَةِ ، وَسِلَاحِ الْإِسْتِمْعَالِ - زَكَاةً ،
وَلَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا إِلَّا بِنَيَّْةٍ مُقَارِنَةٍ لِلْأَدَاءِ أَوْ مُقَارِنَةٍ لِلْحَوْلِ
مِقْدَارِ الْوَاجِبِ

الأصلية نامياً ولو تفديراً (ملكاً تاماً وحال عليه الحول) ثم أخذ يصرح بمفهوم
القيود المذكورة بقوله : (وليس على صبي ولا مجنون) ؛ لانهما غير غاططين بأداء
العبادة كالصلاة والصوم (ولا مكاتب زكاة) ؛ لعدم الملك التام (ومن كان عليه
دين يحيط بماله) أو يبقى منه دون نصاب (فلا زكاة عليه) ؛ لانه مشغول بحاجته
الأصلية فاعتبر معدوماً كالماء المستحق بالعيش - هداية . وإن كان ماله أكثر من
الدين زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً) لفراغه عن الحاجة (وليس في دور السكنى
وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال
زكاة) ؛ لانه مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أصلاً ، وعلى هذا كتب
العلم لأهلها وآلات المحترفين ؛ لما قلنا . هداية . أقول : وكذا لغير أهلها إذا لم
ينوبها التجارة ؛ لانه غير نامية ، غير أن الأهل له أخذ الزكاة وإن ساوت نصاباً ،
وغيره لا ، كما في الدر .

(ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة الأداء) ولو حكماً ، كما لو دفع بلانية
در . (أو مقارنة لمرل مقدار الواجب) ؛ لأن الزكاة عبادة وكان من شرطها النية ،

= غيرها من وسائل التكافل تقرب بين بعض الطبقات وبعض وتفرس في قلوبهم
الآلافه والحب وتدفق الحسد والحقد من النفوس وفق آفه المسلمين للعمل بدينهم .

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَأَمَّ يَنْوِي الزَّكَاةَ سَقَطَ فَرَضُهَا عَنْهُ .

بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ
خَمْسًا سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعٍ ، فَإِذَا كَانَتْ
عَشْرًا فَفِيهَا شَانَانٌ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فَفِيهَا
ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ

والأصل فيها الاقتران ، إلا أن الدنع ينفرد ، فاكتفى بوجودها حالة العزل تيسيراً ،
كتقديم النية في الصوم - هداية - (ومن تصدق بجميع ماله) و (لا ينوي) به
(الزكاة سقط فرضها عنه) استحساناً ، لأن الواجب جزء منه فكان متعباً فيه ،
فلا حاجة إلى التعيين ، هداية .

بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

بدأ بزكاة المواشي وبالإبل منها اقتداءً يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(ليس في أقل من خمس) بالتوين و (ذود من الإبل) بدل منه ، ويقال
« خمس ذود » ، بالإضافة كما في قوله تعالى (١) : « تسعة رهط » ، وهو من الإبل :
من الثلاث إلى التسع (صدقة) لعدم لوغ النصاب (فإذا بلغت خمسا سائمة) وهي
المكثنية بالرعى المباح أكثر العام لقصد الدر والفسل (وحال عليها الحول ففيها
شاة) ثنى ذكر أو أنثى ، والثنى من الغنم : ما تم له حول ، ولا يجوز الجذع (٢)
في الزكاة ، ويجوز في الأضحية (إلى تسع ، فإذا كانت عشرا ففيها شانان ، إلى أربع
عشرة فيها ثلاث شياه ، إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه ،

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل

(٢) الجذع من الغنم - بفتح الجيم والذال جميعا - هنا : الصغير الذي لم يسقم سنه

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ
إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ،
إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ إِلَى
سِتِّينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا
كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ
إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ
الْقَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ، وَفِي الْعَشْرِ
شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ،
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ
فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ ؛ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ الْقَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ ،

إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ (وهي : التي طعنت
فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ (إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ)
وهي : التي طعنت فِي الثَّلَاثَةِ (إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا
حِقَّةٌ) وهي : التي طعنت فِي الرَّابِعَةِ (إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ ،
فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ، إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ ، إِلَى مِائَةٍ
وَعِشْرِينَ) بهذا اشتهرت كُتُبُ الصَّدَقَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .
(ثُمَّ) إِذَا زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ (تُسْتَأْنَفُ الْقَرِيضَةُ ، فَيَكُونُ فِي الْخَمْسِ شَاةٌ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ،
وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ،
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ) مَعَ الْحَقَّتَيْنِ (إِلَى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ فَيَكُونُ فِيهَا
ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، ثُمَّ) إِذَا زَادَتْ (تُسْتَأْنَفُ الْقَرِيضَةُ) أَيْضًا (فِي الْخَمْسِ شَاةٌ) مَعَ

وَفِي الْعَشْرِ هَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاءَ ، وَفِي
عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءَ ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِي سِتٍّ
وِثْلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَسِتًّا وَتِسْعِينَ فَفِيهَا أَرْبَعُ
حِقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ الْفَرِيضَةُ أَبَدًا كَمَا اسْتَوْنَفَتْ فِي
الْخَمْسِينَ الَّتِي بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ ، وَالْبُخْتُ وَالْعَرَابُ سَوَاءٌ ^(١) .

ثلاث حقاق (وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياة ، وفي عشرين
أربع شياة ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلثين بنت لبون ، فإذا
بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقاق ، إلى مائتين ، ثم تستأنف الفريضة أبداً
كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) حتى يجب في كل خمسين حقه
ولا تجزئ ذكر الإبل إلا بالقيمة للأنث ، بخلاف البقر والغنم ، فإن المالك يحير
كما يأتي .

(والبخت) جمع البختي ، وهو : المتولد بين العربي والعجمي ، منسوب إلى بخعة
نهر (والعرا ب) بالكسر - جمع عربي (سواء) في النصاب والوجوب ، لأن
اسم الإبل يتناولهما .

(١) وقد اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله ﷺ ، على ذلك الوجه المذكور
وفيهما كتاب الصديق لأنس بن مالك رواه البخاري وفرقه في عدة أبواب ومنه
كتاب عمرو بن حزم وغيره .

بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ
سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ، وَفِي أَرْبَعِينَ
مُسِنَّةٌ أَوْ مُسِنٌَّ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَجَبَ فِي الزِّيَادَةِ بِقَدْرِ
ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَاحِدَةِ رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي
الْإِثْنَيْنِ نِصْفُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ،
وَفِي الْأَرْبَعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَحُمَيْدٌ : لَا شَيْءَ فِي
الزِّيَادَةِ حَتَّى تَبَاغَ سِتِّينَ فَيَكُونُ فِيهَا تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ ،

بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

(لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَةٌ) لَعَدِمَ يُلَوِّغُ النَّصَابَ (فَإِذَا كَانَتْ
ثَلَاثِينَ سَائِمَةً) كَمَا تَقْدُمُ (وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا تَبِيعٌ) وَهُوَ ذُو سَنَةٍ كَامِلَةٌ (أَوْ
تَبِيعَةٌ) وَاسْمُ تَبِيعٍ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ ، (وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً أَوْ مُسِنٌَّ) وَهُوَ ذُو سَنَتَيْنِ
كَامِلَتَيْنِ (فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَجَبَ فِي الزِّيَادَةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ) وَذَلِكَ
(عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَاحِدَةِ رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الْإِثْنَيْنِ نِصْفُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ،
وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، وَفِي الْأَرْبَعِ عَشْرِ مُسِنَّةٍ) قَالَ فِي التَّصْحِيحِ :
هَذِهِ رَوَايَةُ الْأَصْلِ ، وَرَجَّحَ صَاحِبُ الْمَهْدَايَةِ وَجْهَهَا ، وَاعْتَمَدَهُ النَّسَفِيُّ وَالْمُجَوَّبِيُّ
تَبِيعًا لِمَا صَاحِبُ الْمَهْدَايَةِ (وَقَالَا : لَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ) عَلَى الْأَرْبَعِينَ (حَتَّى تَبَاغَ) إِلَى
(سِتِّينَ) فَيَكُونُ فِيهَا تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ (، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : رَوَى أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ قَوْلِهِمَا ، قَالَ فِي التَّحْفَةِ : وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَعْدَلَ ، وَقَالَ الْإِسْبِجَانِيُّ :
وَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . اهـ . وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْيَنْبِيعِ ، وَفِي جَوَامِعِ

وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعٌ ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنَّاتٍ ، وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةً
أَنْبَعَةً ، وَفِي مِائَةِ تَبِيعَانِ وَمُسِنَّةً ، وَعَلَى هَذَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ فِي
كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْ تَبِيعٍ إِلَى مُسِنَّةٍ ، وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ سَوَاءٌ .

بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ
سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَدَّةٌ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا
زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا
ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةٍ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاءٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ
مِائَةٍ شَاةٍ ،

الغنة : قولها هو المختار ، (وفي سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مسنتان ، وفي تسعين
ثلاثة أنبعة ، وفي مائة تبعان ومسنة ، وعلى هذا) المنوال (يتغير العرض في كل
عشرة من تبع إلى مسنة) بهذا المثال .

(والجواميس والبقر سواء) لاتحاد الجفسيه ؛ إذ هو نوع منه ، وإنما لم يحنث
بأكل الجاموس إذا حلف لا يأكل لحم البقر لعدم العرف .

بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

(ليس في أقل من أربعين شاة صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فإذا كان نحو أربعين
سائمة) كما تقدم (وحلل عليها الحول ففيها شاة) ثم ذكر أو أنى (إلى مائة
وعشرين فإذا زادت) المائة والعشرون (واحدة ففيها شاتان . إلى مائتين ، فإذا
زادت واحدة ففيها ثلاث شيا) إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (فإذا بلغت أربعمائة
ففيها أربع شيا ثم في كل مائة شاة) .

وَالضَّانُّ وَالْمَعِزُّ سَوَاءٌ .

بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

إِذَا كَانَتِ الْخَيْلُ سَائِمَةً ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ :
إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا ، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ
كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خُمْسَةَ دَرَاهِمٍ ، وَآيِسَ فِي ذُكُورِهَا مُنْفَرِدَةً
زَكَاةً ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ ،

(والضان والمعز سواء) في النصاب ، والوجوب ، وأداء الواجب ، ولا يؤخذ
إلا التي وهو ما تمت له سنة كما تقدم .

بَابُ زَكَاةِ الْخَيْلِ

لِنَمَا أُخْرَاهَا لِلَاخْتِلَافِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : (إِذَا كَانَتِ
الْخَيْلُ سَائِمَةً) كَمَا تَقْدَمُ ، وَكَانَتْ (ذُكُورًا وَإِنَاثًا) أَوْ إِنَاثًا فَقَطْ (فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ :
إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا ، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى مِنْ كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ
خُمْسَهُ دَرَاهِمَ) بِمَنْزِلَةِ عَرُوضِ التِّجَارَةِ (وَآيِسَ فِي ذُكُورِهَا مُنْفَرِدَةً زَكَاةً) اِتِّمَاقًا ،
وَلَمْ يَقِدْ بِنَصَابِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهَا لَا نَصَابَ لَهَا ؛ لِعَدَمِ النُّقْلِ (وَقَالَا :
لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ) قَالَ فِي النَّصْحِيحِ : قَالَ الطَّحَاوِيُّ : هَذَا أَحَبُّ الْقَوْلَيْنِ إِلَيْنَا ،
وَرَجَحَهُ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ فِي الْأَسْرَارِ ، وَقَالَ فِي الْيَنْابِيعِ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، وَقَالَ
فِي الْجَوَاهِرِ : وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا ، وَقَالَ فِي الْكَافِي : هُوَ الْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى ، وَتَبِعَهُ
شَارِحُ السُّكَنِزِ وَالْبَزَازِيُّ فِي فِتَاوَاهُ تَبَعَ لِصَاحِبِ الْخُلَاصَةِ ، وَقَالَ قَاضِيخَانٌ : قَالُوا
الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي التَّحْفَةِ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ،
وَرَجَحَهُ الْإِمَامُ السَّرْحِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ ، وَالْقُدُورِيُّ فِي التَّجْرِيدِ ، وَأَجَابَ عَمَّا عَسَاءَ
يُورَدُ عَلَى دَلِيلِهِ ، وَصَاحِبُ الْبَدَائِعِ ، وَصَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَهَذَا أَقْوَى حُجْجِهِ عَلَى مَا يَشْهَدُ
بِهِ التَّجْرِيدُ لِلْقُدُورِيِّ وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيِّ وَشَرَحَ شَيْخُنَا لَهْدَايَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ .

وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَغَالِ وَالْحَبِيرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ ، وَائِسَ فِي
الْفُضْلَانِ وَالْخَمْلَانِ وَالْمَعْجَابِيلِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٍ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِبَارٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . فِيهَا وَاحِدَةٌ
مِنْهَا ، وَمَنْ رَجَبَ عَلَيْهِ سِنَّ فَلَمْ تَوْجَدْ عِنْدَهُ أَخَذَ الْمَصْدُقُ أَعْلَى
مِنْهَا وَرَدَّ الْفُضْلَ ، أَوْ أَخَذَ دُونَهَا وَأَخَذَ الْفُضْلَ .
وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ .

(وَلَا شَيْءٌ فِي الْبَغَالِ وَالْحَبِيرِ) إجماعاً (إلا أن تكون للتجارة) لأنها تصير
من المروض .
(وليس في الفضلان) بضم الفاء - جمع فضيل ، وهو : ولد الناقة إذا فصل
من أمه ولم يبلغ الحول (والخملان) بضم الخاء - جمع حمل ، بفتحتين ، وهو : ولد
الضأن في السنة الأولى (والمعجَابِيلُ) جمع عجول - بوزن سنور - ولد البقر
(صدقة عند أبي حنيفة ومحمد ، إلا أن يكون معها كبار) ولو واحداً ، ويجب
ذلك الواحد كما في الدر (وقال أبو يوسف) : يجب (فيها واحد منها) ورجح
الأول .

(ومن وجب عليه سن فلم توجد) عنده (أخذ المصدق) : أى العامل (أعلى
منها ورد الفضل ، أو أخذ دونها وأخذ الفضل) إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ
ويطاب بعين الواجب أو بقيمته ؛ لأنه شراء ، وفي الوجه الثاني يجب ؛ لأنه لا يبيع
فيه ، بل هو إعطاء بالقيمة .

(ويجوز دفع القيمة في الزكاة) وكذا في الهشر والخراج والنفرة والنذر
والكفارة غير الإعتاق ، وتعتبر القيمة يوم الوجوب عند الامام ، وقالوا : يوم
الاداء ، وفي السوائم يوم الاداء إجماعاً ، ويقوم في البلد الذى المال فيه ، ولو
في مفازة فى أقرب الأمصار إليه . فتح .

وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمُلَوَّفَةِ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَأْخُذُ الْمَصَدَّقُ خِيَارَ الْمَالِ
وَلَا رُذَالَتَهُ وَيَأْخُذُ الْوَسْطَ مِنْهُ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ نِصَابٌ فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ
الْحَوْلِ مِنْ جَنْسِهِ ضَمَّهُ إِلَى مَالِهِ وَزَكَاهُ بِهِ ، وَالسَّائِمَةُ هِيَ : الَّتِي
تَمَكَّنَتِ بِالرَّعْيِ فِي أَكْثَرِ حَوْلِهَا ، فَإِنْ عَلَفَهَا نِصْفَ الْحَوْلِ أَوْ
أَكْثَرَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا . وَالزَّكَاةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فِي
النِّصَابِ دُونَ الْعَفْرِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : فِيهِمَا ،

(وليس في العوامل) : أى الممدات ولو أسيمت لأنها من الحوائج الآتية
(والملوفة) : أى التى يعلفها صاحبها نصف حول فأكثر واو للدر والنسل (صدقة) ؛
لأن الوجوب بالتمو ، وهو بالإسامة أو الإعداد للتجارة ، ولم يوجد .
(ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته) : أى رديته (و) إنما (يأخذ
الوسط منه) نظراً للجانبين ، لأن فى أخذ الخيار إضراراً بأصحاب الأموال ؛
وفى رذالته إضراراً بالفقراء .

(ومن كان له نصاب فاستفاد فى أثناء الحول من جنسه) سواء كان من نمائه
أولاً كهيبة وإرث (ضمه إليه) : أى إلى النصاب (وزكاه به) : أى معه ، وإن لم
يكن من جنسه لا يضم اتفاقاً .

(والسائمة) التى تجب فيها الزكاة (هى التى تمكنت بالرعى) بكسر الراء -
الكلأ (فى أكثر حولها) ؛ لأن أصحاب السوائم قد لا يجدون بداً من أن
يعلفوا سوائمهم فى بعض الأوقات ، فجعل الأقل تبعاً للأكثر (فإن علفها نصف
الحول أو أكثر فلا زكاة فيها) لزيادة المؤنة فينعدم النماء فيها معنى .

(والزكاة عند أبى حنيفة وأبى يوسف) تجب (فى النصاب دون العفر) وهو
ما بين الفريضتين (وقال محمد) وزفر : (فيهما) وفائدته فيما إذا ملك العفر ونفى
النصاب ، فيبقى كل الواجب عند الشيخين ، ويسقط بقدر المال كعند التليذين
(١٠٠ - لساب - أول)

وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ سَقَطَتْ ، فَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى
الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالُكَ لِلنَّصَابِ جَازَ .

بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَانِ
دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ
حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَيَسْكُونُ فِيهَا دِرْهَمٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
دِرْهَمًا دِرْهَمٌ ،

(وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ) وَلَوْ بَعْدَ مَنَعِ السَّاعِي فِي الْأَصَحِّ . نِهَاجُ
(سَقَطَتْ) عَنْهُ الزَّكَاةُ ، لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ دُونَ الذَّمَّةِ ، وَإِذَا هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَ حُظُّهُ ،
قَيْدُ الْهَلَاكِ لِأَنَّ الْإِسْتِهَاكَ لَا يَسْقُطُهَا ، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَانَةِ ، فَإِذَا
اسْتِهَاكَهَا ضَمِنَهَا كَالْوَدِيعَةِ (وَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ ، وَهُوَ مَالُكَ لِلنَّصَابِ
جَازٌ) وَجَازٌ أَيْضًا لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ ، لَوْ جُودَ مُبْسَبٌ ، وَهُوَ مَالُكَ النَّصَابِ .

بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

قَدَمَهَا عَلَى الذَّهَبِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ تَدَاوُلًا فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ .

لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ ، لَعَدِمَ بُلُوغُ النَّصَابِ (فَإِنْ كَانَتْ مِائَتَانِ
دِرْهَمٍ شَرَعِيَ زَنَةَ كُلِّ دِرْهَمٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَالْقِيرَاطُ : خَمْسُ شَعِيرَاتٍ ، فَيَكُونُ
الدِّرْهَمُ الشَّرَعِيُّ سَبْعِينَ شَعِيرَةً) وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا رُبْعُ الْعَشْرِ (خَمْسَةُ
دَرَاهِمَ ، وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ) عَلَى الْمِائَتَيْنِ (حَتَّى تَبْلُغَ) الزِّيَادَةُ (أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا
فَيَكُونُ فِيهَا دِرْهَمٌ ؛ ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ) وَلَا شَيْءَ قِيمًا بَيْنَهُمَا ؛ وَهَذَا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمَعْمَدٌ : مَا زَادَ عَلَى الْيَائَتَيْنِ فَزَكَاتُهُ بِحِسَابِهِ ،
وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الْوَرَقِ الْفِضَّةُ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْفِضَّةِ ، وَإِنْ
كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا النِّشْ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ تَبْلُغَ
قِيَمَتُهَا نِصَابًا .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا

عند أبي حنيفة (وقالوا : ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه) قال في التصحيح : قال
في النخبة وزاد الفقهاء : الصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه النسفي وبرهان
الشريعة . اهـ .

(وإذا كان الغالب على الورق) وهي الدراهم المضروبة ، وكذا الرقة ، بالتخفيف
صحاح (الفضة فهي في حكم الفضة) الخالصة ، لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش ،
لأنها لا تنطبع إلا به ، وتخلو عن الكثير ، لجعلنا الغلبة فاصلة - وهو أن يريد
على النصف - اعتباراً للحقيقة . هداية . ومثله في الإيضاح عن الجامع الكبير
وإذا كان الغالب عليها النش فهي في حكم العروض ، ويعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً
ولا بد فيها من نية التجارة كسائر العروض ، إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ
نصاباً ، لأنه لا تعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة . هداية . واختلف في
المساوي والمختار لزومها احتياطاً . خانية .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

(ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة) لانعدام النصاب (فإذا

كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَلٍ ، ثُمَّ
فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ قِيرَاطَانِ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ
صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَفِي ثَبَرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَحُلِيِّهِمَا وَالْأَنِيةِ
مِنْهُمَا الزُّكَاةُ .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

الزُّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ إِذَا بَلَغَتْ
قِيَمَتَهَا نِصَابًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ ، يُقَوِّمُهَا بِمَا هُوَ أَفْعُ لِلْفُقَرَاءِ

كانت عشرين مثقالاً (شرعياً زنة كل مثقال عشرون قيراطاً فيكون المِثْقَالُ الشرعي
مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم) وحال عليها الحول ففيها (ربع العشر ،
وهو) نصف مثقال ، ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان ، وليس فيها دون أربعة
مِثْقَالٍ صدقة عند أبي حنيفة (خلافاً لهما ، كما تقدم .

(وفي ثبر الذهب والفضة) وهو غير المضروب منهما . مغرب (وحليهما)
سواء كان مباح الاستعمال أولاً (والآنية منهما الزكاة) لأنهما خلقتا أثماً ، فتجب
زكاتهما كيف كانا .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

وهو ما سوى النقدين ، وآخرها عنهما لأنها تقدر بهما .

(الزكاة واجبة في عروض التجارة ، كائنة ما كانت) : أي كائنة أي شيء ،
يعني سواء كانت من جنس ما يجب فيه الزكاة كالسوائم ، أو غيرها كالثياب (إذا
بلغت قيمتها نصاباً من الورق أو الذهب ، يقرؤها) صاحبها (بما هو أفْعُ للفقراء

وَالْمَسَاكِينَ مِنْهُمَا وَإِذَا كَانَ النُّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ
فَنَقْصَانُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ ، وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ
إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَكَذَلِكَ يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالنِّمَةِ
حَتَّى يَتِمَّ النُّصَابُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالنِّمَةِ وَيُضَمُّ بِالْأَجْزَاءِ .

والمساكين منهما) : أى النصارى ؛ احتياطاً لحق الفقراء ، حتى لو وجبت الزكاة
إن قومت بأحدهما دون الآخر قومت بما تجب فيه دون الآخر (وإذا كان
النصاب كاملاً (فى طرفى الحول) : فى الابتداء للانعقاد وتحقيق الغناء ، وفى الانتهاء
لواجوب (فنقصانه) حالة البقاء (فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة) قيد بالنقصان
لأنه لو ملك كله بطل الحول .

(وتضم قيمة العروض) التى للتجارة (إلى الذهب والفضة) للجائسة من
حيث الثمنية ، لأن القيمة من جنس الدراهم والدنانير (وكذلك يضم الذهب إلى
الفضة) لجامع الثمنية (بالقيمة ؛ حتى يتم النصاب عند أبى حنيفة) ، لأن الضم
لما كان واحداً كان اعتبار القيمة أولى كما فى عروض التجارة (وقالوا : لا يضم
الذهب إلى الفضة بالقيمة و) إنما يضم أحدهما للآخر (بالأجزاء) ؛ لأن
المعتبر فيهما القدر ، دون النية ؛ حتى لا تجب الزكاة فى مصوغ وزنه أهل من
ماتين وقيمتها فوقها ، قال فى التصحيح ؛ ورجح قول الإمام الإسيدجاني والوزنى ،
وعليه مشى الحق وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، وقال فى النخبة ؛ وقوله
أنفع للفقراء وأحوط فى باب العبادات . ١٠ هـ .

بَابُ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّارِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ
وَكَثِيرِهِ الْعَشْرُ ، سَوَاءٌ سَقَى سَيْحًا أَوْ سَقَنَهُ السَّمَاءُ إِلَّا الْحَطَبَ
وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجِبُ الْعَشْرُ
إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَالْأَوْسُقُ سِتُونَ
صَاعًا

بَابُ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّارِ

المراد بأزكاة هنا العشر ؛ وتسميته زكاة باعتبار مصرفه .

(قال أبو حنيفة : في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر ، سواء سقى
سبحا) وهو الماء الجارى كنهر وعين (أو سقته السماء) : أى المطر (إلا الحطب
والقصب) الفارسي (والحشيش) وكل ما لا يقصد به استغلال الأرض ويكون
في أطرافها ، أما إذا اتخذ أرضه مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش وساق إليه
الماء ومنع الناس عنه يجب فيه العشر . جوهره . وأطاق الوجوب فيما أخرجته الأرض
لعدم اشتراط الحول ؛ لأنه فيه معنى المؤنة ، ولذا كان الإمام أخذ جبراً ، ويؤخذ
من البركة ، ويجب مع الدين ، وفي أرض الصغير ولجنون والمكاتب والمأذون
والوقف (وقالوا : لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية) ؛ أى تبقى حولا من غير
تسكك ولا معالجة كالخطة والشعير والتمر والزبيب ونحو ذلك (١) (إذا بلغ)
نصا (خمسة أوسق) جمع وسق (والوسق) مقدار مخصوص ، وهو (ستون صاعا

(١) وهذا بخلاف ما يحتاج إلى معالجة كالغنب فإنه يحتاج إلى يلقه والبطنج
الصينى فإنه يحتاج كما قالوا إلى التقليد .

بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ عِنْدَهُمَا
عُشْرٌ ، وَمَا سَقَى بَغْرَبٍ أَوْ دَالِيَةٍ أَوْ سَارِيَةٍ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ
فِي الْقَوْلَيْنِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِيمَا لَا يُوسَقُ كَالزَّنْفَرَانِ وَالْقَطْنِ .
يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ

بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ) وهو : ما يسع ألفا وأربعين درهما من ماش أو عدس كما يأتي
تحقيقه في صدقة البطر (وليس في الخضروات) بفتح الحاء لا غير - الفواكه
كالفاخ والكثري وغيرهما ، أو البقول كالكراث والكرفس ونحوهما (١) ، مغرب
(عندهما عشر) ؛ لعدم الثمرة الباقية ؛ فالخلاف بين الإمام وصاحبيه في موضعين :
في اشتراط النصاب والثمره الباقية عندهما ، وعدم اشتراطهما عنده ، قال في التحفة :
الصحيح ما قاله الإمام ، ورجح الكل دليله ، واعتمده المنسقى وحذر الشريعة . اهـ .
تصحیح (وما سقى بغرب) : أى دلو (أو دالية) : أى دولاب (أو سانية) :
أى يعبر بسنى عليه ، أى يستقى من البئر . مصباح (ففيه نصف العشر في القولين) :
أى على اختلاف القولين الممارين بين الإمام وصاحبيه في اشتراط النصاب والثمره
الباقية وعدمها قال في الدر : وفي كتب الشافعية د أو سقاء بما اشتراه ، وقواعدنا
لا تأباه ، ولو سقى سيحاً وبآلة اعتبر الغالب ، ولو استويا فنصفه ، وقيل : ثلاثة
أرباعه . اهـ . ثم لما كان اشتراط النصاب قول الامامين وقداره فيما يوسق بخمسة
أوسق ، واختلفا في تقدير ما لا يوسق - بينه بقوله : (وقال أبو يوسف فيما لا يوسق
كالزعفران والقطن) : إنما (يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من

(١) ويدخل في الخضروات الرياحين والاوراد والخيار والقنا وبشهاد للصاحبين
في النصاب حديث الصحيح ولفظه كما في البخارى ايس في حب ولا تمر صدقة حتى
تبلغ خمسة أوسق في إملاق بعض الاحاديث وتعم بعض الآثار والذي يقدم
الحاس مطلقا كالشافعى والصاحبين يشترط الأوسق المنصوصة لوجوب الركاة .

أَدْنَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَسْقِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ . يَجِبُ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ
الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ مِنْ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ ، فَاعْتَبِرْ فِي الْقُطْنِ
خَمْسَةَ أَحْمَالٍ ، وَفِي الزُّعْفَرَانِ خَمْسَةَ أَمْثَالِهِ ، وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ
إِذَا أَخَذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ قَلًّا أَوْ كَثُرًا ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : لَا شَيْءَ
فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ أَزْفَاقٍ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : خَمْسَةُ أَزْفَاقٍ ، وَالْفَرْقُ :
مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا بِالْعِرَاقِ ، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ
عُشْرٌ .

أدنى ما (أى شئ - (يدخل تحت الوسق) كالذرة فى زماننا ؛ لأنه لا يمكن التقدير
الشرعى فيه ؛ فاعتبرت القيمة كما فى عروض التجارة . هداية .) وقال محمد : يجب
العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه ، فاعتبر فى القطن
خمسـة أحمال (كل حمل ثلاثمائة من (وفى الزعفران خمسة أمثاله) لأنه أعلى ما يقدر
به ، التقدير بالوسق فيما يوسق إنما كان لأنه أعلى ما يقدر به .

(وفى العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر : قل) العسل المأخوذ (أو كثر)
عند أبى حنيفة (وقال أبو يوسف : لا شئ فيه حتى يبلغ) نصابا (عشرة أزفاق)
جمع ذق - بالكسر - ظرف يسع خمسين منا (وقال محمد : خمسة أزفاق) جمع
فرق ، بفتحـين (والفرق ستة وثلاثون رطلا) (قوله رطلا بالكسر ، وهو مائة
وثلاثون درهما) وهكذا نقله فى المغرب عن نوادر هشام عن محمد ، قال : ولم أجده
فيما عندى من أصول اللغة . اهـ . قال فى الصحيح : ورجع قول الامام ودليه
المصنفون ، واعتمده النسـى وبرهان الشريعة . اهـ . (وليس فى الخارج من أرض
الخـراج) عسل أو غيره (عشر) ؛ لئلا يجتمع العشر والخـراج .

فرع - العشر على المؤجر كالخـراج الموظف ، وقالوا . على المستأجر ، قال

بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا الْمَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) الْآيَةُ ،
فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ قَدْ سَقَطَتْ مِنْهَا الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ ، وَأَغْنَى عَنْهُمْ ، وَالْفَقِيرُ . مَنْ لَهُ أَذْنَى شَيْءٍ ،
وَالْمُسْكِينُ :

في الحارثي وقولهما نأخذ . اهـ . أقول : لكن المتوى على قول الامام . وبه أفتى
الخير الرملي والشيخ إسماعيل الحائك وعامد أفندي العمادى ، وعليه العمل ؛ لأنه
ظاهر الرواية .

بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ

لَمَّا أَنهى الكلام فى أحكام الزكاة عقبها ببيان مصرفها مستهلاً بالآية الجامعة
لأصناف المستحقين فقال :

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّمَا الْمَدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ؛ وَالْمُؤَلَّفَةُ
قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالنَّارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ؛ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ ،
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)

(فهذه) الأصناف المحتوية عليها الآية (ثمانية أصناف ، وقد سقط منها) صنف
وهم (المؤلفة قلوبهم) وهم ثلاثة أصناف : صنف كان يؤلفهم النبي ﷺ ليسلوا
ويسلم قومهم إسلامهم ، وصنف أسلوا ولكن على ضعف فيريد تقريرهم عليه ،
وصنف يعطيهم لدفع شرهم . والمسلمون الآن والله الحمد فى غنى عن ذلك (لأن الله
تعالى أعز الإسلام وأغنى عنهم) وعلى هذا انعقد الإجماع . هـ .

(والعقير من له أذنَى شَيْءٍ) : أى دون المصاب (والمسكين) أذنَى حالاً من

مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَالْعَامِلُ : يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ إِنْ عَمِلَ ،
وَفِي الرِّقَابِ . يُعَانُ الْمُسْكِتُونَ فِي فَكِّ رِقَابِهِمْ ، وَالْعَارِمُ . مَنْ
لَزِمَهُ دِينٌ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ . مُنْقَطِعَةُ الْغَزَاةِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ . مَنْ كَانَ
لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ ، فَهَذِهِ جِهَاتُ
الزُّكَاةِ .

المعسر ، وهو : (من لا شيء له) وهذا مروى عن أبي حنيفة ، وقد قيل على
العكس ، ولكل وجه ، هداية (والعامل يدفع إليه الإمام بقدر عمله) : أى
ما يسهه وأعوانه بالوسط ، لأن استحقاقه بطريق الكفاية ، ولهذا يأخذ وإن
كان غنياً ، إلا أن فيه شبهة الصدقة ، فلا يأخذها العامل الهاشمي ، تنزيهاً لقراءة
النبي صلى الله عليه وسلم ، والغنى لا يوازيه في استحقاق الكرامة ، فلم تعتبر الشبهة
في حقه . هداية . وهذا (إن عمل) وفق المال ، حتى لو أدى أرباب الأموال إلى
الإمام أو حلك المال في يده لم يستحق شيئاً وسقطت عن أرباب الأموال (وفي
الرقاب : يعان المسكينون) ولو لغنى ، لا لهاشمي (في فك رقابهم) ولو عجز
المسكيب وفي يده الزكاة تطيب لمولاه النقي ، كما لو دفعه إلى فقير ثم استغنى والزكاة
في يده يطيب له أكلها (والعارم : من لزمه دين) ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه
(وفي سبيل الله : منقطع الغزاة) قال الأبيبي : هذا قول أبي يوسف ، وهو
الصحيح ، وعند محمد منقطع الحاج (١) ، وقيل : طلبه العلم ، وفنره في البدائع بجميع
القرب . وثمرة الخلاف في الوصية والأوقاف . اهـ . تصحيح (وابن السبيل :
من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه) وإنما يأخذ ما يكفيه إلى
وطنه لا غير ، حتى لو كن معه ما يوصله إلى بلده من زاد وحولة لم يجوز له (فهذه
جِهَاتُ) مصرف (الزكاة) .

(١) له بما أخرجه أبو داود في باب العمرة في حديث طويل أنه كان لا ي
معقل بكر فقال جعاعته في سبيل الله فأمره صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج
فأبى في سبيل الله وفي الحديث مقال وفي الاستدلال نظر ، راجع الفتح .

وَاللَّامِكِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى ذِمِّيٍّ ، وَلَا يُبْنَىٰ بِهَا مَسْجِدٌ ، وَلَا يُكَفَّنُ بِهَا مَيِّتٌ ، وَلَا يُشْتَرَىٰ بِهَا رَقَبَةٌ تُنْتَقَىٰ ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيِّ ، وَلَا يَدْفَعُ الْمُرْكِيُّ زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا وَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ وَلَا إِلَى امْرَأَتِهِ ، وَلَا تُدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : تُدْفَعُ إِلَيْهِ ،

واللامك أن يدفع إلى كل واحد منهم ، وله أن يقتصر على صنف واحد) منهم ولو واحدا ، لأن (أل) الجنسية تبطل الجمعية .

(ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي) : لأمر الشارع بردها في فقراء المسلمين (١)
(ولا يبني بها مسجد ولا يكفن بها ميت) لعدم التملك (ولا يشتري بها رقبة تعتق) لأنه إستهاط ، وليس بتمليك (ولا تدفع إلى غني) يملك قدر النصاب من أي مال كان فارغا عن حاجته (ولا يدفع المركي زكاته إلى أبيه وجده وإن علا ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفَلَ) ؛ لأن منافع الألاك بينهم متصلة : فلا يتحقق التملك على الكمال ، (ولا إلى امرأته) للاشتراك في المنافع عادة (ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة ، وقالوا : تدفع إليه) لقوله ﷺ : لك أجران : أجر الصدقة

(١) روى أصحاب الكتب السنة عن ابن عباس قال قال (ص) إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإلى رسول الله إلى أن قال . فإنهم أطاعوا ذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم والإضافة تفيد الاختصاص وقارأ إن الذي يأخذ ماسوى ذلك من الصدقة كصدقة الفطر والصدقات ولا يدفع ذلك لمستأمن ولا لحربي .

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُسْكَاتِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ وَلَا مَمْلُوكٍ غَنِيٍّ وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ إِذَا
كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا تُدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَهُمْ . آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَبَّاسٍ
وَأُلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ حَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ وَمَوَالِيهِمْ ، وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَمُعَمَّدٌ . إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ بَانَ
أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ إِلَى فَقِيرٍ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ
أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ فَلَا

وأجر الصلة ، قاله لامرأتان مسود - وقد - أنه عن التصديق عليه - فلانا : هو محمول
على النافلة . هداية ، قال في التصحيح : ويرجع صاحب الهداية وغيره قول الامام ،
واعتمده النسفي وبرهان الشريعة . اه . (ولا يدفع) انزكى زكاته (إلى مكانه ،
ولا) إلى (مملوكه) انقدان التملك ؛ إذ كسب المملوك لسيده ، وله حق في كسب
مكانه ، فلم يتم التملك (ولا) إلى (مملوك غني) ؛ لأن المالك وافع لمولاه (ولا إلى
ولد غني إذا كان صغيرا) لأنه يعد غنيا بما لديه ؛ بخلاف ما إذا كان كبيرا فقيرا ؛
لأنه لا يعد غنيا بيسار أبيه ، وإن كانت نفقته عليه . هداية (ولا تدفع إلى بني
هاشم) لأن الله تعالى حرم عليهم أوساخ الناس وعروضهم بخمس خمس الغنيمة ولما
كان المراد من بني هاشم الذين لهم الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم
فقال : (وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل حارث بن عبد المطلب)
فخرج أبو لوب بذلك حتى يجوز الدفع إلى من أسلم من بني ؛ لأن حرمة الصدقة على
بني هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصرهم ﷺ في جاهليتهم وإسلامهم
وأبو لوب كان حريصا على أذى النبي ﷺ فلم يستحقها بشوه (و) لا تدفع أيضا
إلى (مواليتهم) . أي عتقاتهم ؛ فأردفهم بالاولى ، لحديث : « مولى القوم منهم ،

(وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرا فبان أنه غني أو
هاشمي أو كافر ، أو دفع في ظلمة إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه) أو امرأته (فلا

لِعَادَةِ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ ثُمَّ
عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَاةٌ لَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مِنْ أَى مَالٍ كَانَ ، وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى
مَنْ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَاحِبَهَا مُكْتَسِبًا ، وَيُكْرَهُ
نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ
قَوْمٍ فِيهِمْ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ إِلَى قَوْمٍ مِنْهُمْ
أَخْرَجَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ .

لِعَادَةِ عَلَيْهِ) : لَأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْاجْتِهَادِ دُونَ الْقَطْعِ ، فَبَيْنَى الْأَمْرِ
فِيهَا عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ) ؛ لظُهُور خِصَّةٍ يَتَقَيَّنُ مَعَ
إِمْكَانِ الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ فِي النُّحْفَةِ : وَالْأَوَّلُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَمَشَى
عَلَيْهِ الْمَجْبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَغَيْرُهُمَا . اهـ تَصْحِيحُ (وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصٍ) يَظُنُّهُ مَصْرُفًا
(ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُسْكَاةٌ لَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا) لِإِعْدَامِ التَّمْلِكِ (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مِنْ أَى مَالٍ كَانَ) ؛ لِأَنَّ الْغَنَى الشَّرْعِيَّ مُقَدَّرٌ بِهِ . وَالشَّرْطُ
أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ (وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ
كَانَ صَاحِبَهَا مُكْتَسِبًا) ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَالْفُقَرَاءُ هُمُ الْمَصَارِفُ ، وَلَكِنَّ حَقِيقَةَ الْحَاجَةِ
لَا يَوْقِفُ عَلَيْهَا فَأَدِيرُ الْحُكْمَ عَلَى دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ .

(وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ)
لِحَدِيثِ مُعَاذٍ (١) ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ رِعَايَةِ حَقِّ الْجَوَارِ (إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ)
لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ ، بَلْ فِي الظَّاهِرَةِ : لَا تُقْبَلُ صَدَقَةُ الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ مَعَاجِيزٌ حَقٌّ
يَبْدَأُ بِهِمْ فَيُسَدُّ حَاجَتَهُمْ (أَوْ) يَنْقُلَهَا (إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَوْجٌ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ) ، لِمَا فِيهِ

(١) هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُعَاذٍ : دَخَلَهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَرَدَهَا فِي ==

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِبِقْدَارِ
الْمَصْرَابِ فَاضِلًا عَنْ مَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ وَأَنْثَرِهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ
لِلْخِدْمَةِ ،

من زيادة دفع الحاجة ، ولو نقلها إلى غيرهم أجزاء وإن كان مكروهاً ؛ لأن المصروف
مطلق المقير المقير بالص ، هداية .

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

من إضافة الشيء إلى سببه ، ومناسبتها للزكاة ظاهرة .

(صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم) ولو صغيراً أو مجنوناً (إذا كان مالكا
للمقدار النصاب) من أى مال كان (١) (فاضلا عن مسكنه وثيابه وأثاثه) هو
متاع البيت (وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة) ، لأنها مستحقة بالحاجة الأصلية

== فقراتهم . ثم اعلم أن المعتبر في زكاة المال المكان الذى فيه المال ؛ والمعتبر في صدقة
الفطر المكان الذى فيه المتصدق ؛ فلو أن لرجل مالا في يد شريكه أو وكيله في غير
مصره فإنه يصرف الزكاة إلى فقراء الموضع الذى فيه المال دون المصر الذى فيه .

(١) ومذهب الشافعى أنها تجب على من يملك أكثر من قوت يومه ويستدل
الاحناف بما رواه أحمد في مسنده من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا صدقة إلا عن
ظهر غنى) وقد أخرجه البخارى تعليقا بصيغة الجزم فدل على صحته ، وقد رواه
مسندا بغير هذا اللفظ ويستدل الشافعية بما روى أحمد في مسنده أيضا عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا صاعاً من قمح عن كل اثنين صغير
أو كبيراً ذكر أو أنثى حر أو مملوك غنى أو فقير قال في الفتح وقد ضعفه أحمد
برأيهين فيه وهما النعمان بن راشد وابن أبي صغير . ورده صاحب الفتح بأن
أكثر الروايات غير مشتمل على الفقير .

يُخْرِجُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَعَنْ مَمَائِكِهِ ،
وَلَا يُؤَدِّيَنَّ زَوْجَتَهُ وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ وَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ ،
وَلَا يُخْرِجُ عَنْ مُكَاتِبِهِ ، وَلَا مَنْ مَمَائِكِهِ لِلتَّجَارَةِ ، وَالْعَبْدُ
بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيُؤَدِّي الْمَوْلَى الْمُسْلِمُ
الْفِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الْكَافِرِ .

كالمعذور ، ولا يشترط فيه الفم ، ويتعلق بهذا النصاب : حرمان الصدقة ، ووجوب
الاضحية والفقرة . هداية . (يخرج ذلك) : أى الذى وجبت عليه الصدقة (عن
نفسه وعن أولاده الصغار) وللمجانين الفقراء (وعن مماليكه) للخدمة ، لتحقيق
السبب ، وهو : رأس يموته ويلى عليه ؛ قيدا للصغار والمجانين بالفقراء لأن الأغنياء
تجب في مالهم . قال في الهداية : هنا إذا كانوا لا مال لهم ، فإن كان لهم مال
يؤدى من مالهم عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، خلافاً لمحمد ؛ ورجح صاحب الهداية
قولهما ، وأجاب عما يتمسك به لمحمد ، ومشى على قولهما المحبوبي والنسفي وصدر
الشرنقة . ١ هـ . تصحيح ، واحترز بمبيد الخدمة عن عبيد التجارة كإبائى (ولا يؤدى) ؛
أى لا يجب عليه أن يؤدى (عن زوجته ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في
عِيَالِهِ) ، لانعدام الولاية ، ولو أدى عنهم بغير أمرهم أجزأهم استحساناً ، لثبوت
الإذن عادة . هداية (ولا يخرج عن مكاتبه) ؛ لعدم الولاية ، ولا المكاتب عن
نفسه ؛ لفقره ، وفى المدبر وأم الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما (ولا عن
مماليكه للتجارة) ؛ لوجوب الزكاة فيها ، ولا تجتمع الزكاة والفقرة (والعبد بين
الشريكين لا فطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنه في كل منهما . وكذا
المبيد بين الاثنين عند أبى حنيفة ؛ وقالوا : على كل واحد ما يخصه من الرءوس دون
الاشخاص (١) هداية . (ويؤدى المولى المسلم الفطرة عن عبده الكافر لأن السبب
قد تحقق ، والمولى من أهل الوجوب .

وَالْفِطْرَةُ . نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ
أَوْ شَعِيرٍ . وَالصَّاعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ . خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ

(والفطرة نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سوقه أو زبيب . هداية . (أو صاع من تمر أو زبيب أو شعير) وقال أبو يوسف ومحمد ؛ الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة ، والأول رواية الجامع الصغير هداية . ومنه في الصحيح عن الإسيجاني (الصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرتال بالعراق) وتقدم أن الرطل ثمانية وعشرون درهماً (٢) (قال أبو يوسف) : الصاع (خمسة أرتال ثلث رطل) قال الإسيجاني : الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ، ومضى عليه المحبوبي والنسفي والشرعية لكن في الزباني والمتح : اختلف في الصاع ؛ فقال الطرفان : ثمانية أرتال بالعراق ، وقال الثاني : خمسة أرتال وثلث ، قيل : لا خلاف ؛ لأن الثاني قدره رطل المدينة لأنه ثلاثون أسترأ ، والعراقي عشرون ، وإذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة وثلث بالمدينة وجدتهما سواء ، وهذا هو الأشبه ؛ لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي يوسف ، ولو كان لذكره ؛ لأنه أعرف بهذهبه . اهـ . وتامه في الفتح ، قال شيخنا : ثم علم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً . والمتعارف الآن ستة عشر ، فإذا كان الصاع ألماً وأربعين درهماً شرعياً يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة ، وقد صرح العلائي في شرحه على الملتقى في باب زكاة الخراج بأن الرطل الشامى ستائة درهم ، وأن المد الشامى صاعان ، وعليه الصاع بالرطل الشامى رطل ونصف ، والمد ثلاثه أرتال ، ويكون نصف الصاع من البر ربع مد شامى : فالمد الشامى يجرى عن أربع . وهكذا رأيت عمر بن الخطيب شيخ مشايخنا إبراهيم السامحاني ، وشيخ مشايخنا منلا على الزكاني ، وكفى بهما قدوة ، لكنى حررت نصف الصاع في علم ست وعشرين بد المائتين فوجدته ثمنيه ونحو ثلثي ثمنيه ؛ فهو تقريباً ربع مد مسح من غير تكويم ، ولا يخالف ذلك مأمور ؛ لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق ، وهذا على تقدير

وَوُجُوبُ الْفِطْرَةِ بِتَمَلُّقِ بَطْلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ أَنْ يُخْرِجُوا الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَإِنْ قَدَّمُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ جَازَ ، وَإِنْ أَخَّرُوهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ لَمْ تَسْقُطْ ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا .

الصاع بالماش أو العدى ، أما على تقديره بالحنطة أو الشعير - وهو الاحوط - فيزيد نصفه الصاع على ذلك ؛ فالاحوط لإخراج ربع مد شامى على النمام من الحنطة الجيدة اهـ . أقول . والآن - وهى سنة إحدى وستين بعد المائتين - قد زاد المد الشامى عما كان فى أيام شيخنا ؛ لأنه بعد ذهاب الدولة المصرية من البلاد الشاميه اتى أطلت المد الشامى واستعملت الربع المصرى جعلوا كل ربعين مداً ، وقد ذكر الطحاوى أن بعض مشايخه قدر نصف الصاع بثلاث أرباع ، عليه فالمد الشامى الآن يكفى عن ستة . والله أعلم

ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر (الثانى (من يوم الفطر ، فن مات) أو افتقر (قبل ذلك) : أى طلوع الفجر (لم تجب فطرته ، و) كذا (من أسلم أو ولد) أو اغتنى (بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته) لعدم وجود السبب فى كل منهما ؛ (ويستحب للناس أن يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج إلى المصل) ليتفرغ بالمسكين للصلاة (فإن قدموها) : أى الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولو قبل دخول رمضان ، كما فى عامة المتون والشروح ، وصححه غير واحد ، ورجحه فى النهر ، ونقل عن الولوجى أنه ظاهر الرواية (وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط) عنهم (وكان) واجباً عليهم لإخراجها (لأنها قربة مالية معقولة المعنى ، فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالآداء كالزكاة .

كِتَابُ الصَّوْمِ^(١)

الصَّوْمُ ضَرْبَانِ : وَاجِبٌ وَنَقْلٌ ؛ فَالْوَاجِبُ ضَرْبَانِ : مِنْهُ مَا يَتَمَلَّقُ بِزَمَانٍ يَمَيِّنُهُ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرِ الْمُعَمِّي ؛ فَيَجُوزُ صَوْمُهُ بِبَيِّنَةٍ مِنَ الدَّلِيلِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ حَتَّى أَصْبَحَ أَجْزَأُ أَنَّهُ النِّيَّةُ مَا يَبَيِّنُهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ .

كتاب الصوم

عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث ، كما مر .

(الصوم) لغة : الإمساك مطلقاً ، وشرعاً : الإمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً في وقت مخصوص بنية من أعملها .

وهو (ضربان ؛ واجب ونقل) قد يطلق الواجب ويراد به ما يقابل النقل كما هنا ، وقد يطلق ويراد به ما يقال الفرض والنقل معاً ، فيكون واسطة بينهما كما يأتي في قوله ؛ (صوم رمضان فريضة) و (صوم المنذور واجب) (فالواجب ضربان : منه ما يتعلق بزمان بعينه) وذلك كصوم رمضان والنذر المعين (زمانه) (فيجوز صومه بنية من الميل) وهو الأفضل ؛ فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (فإن لم ينو حتى أصبح أجزأ أنه النية ما بينه) : أي الفجر (وبين الزوال) وفي

(١) فرض صوم رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل غزوة بدر وكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر وعاشواره قبل ذلك وهو أهم العبادات الروحية في الإسلام بعد الصلاة وأثره في التهذيب جليل وهذا يستعين به الصوفي والطبيب في الإصلاح النفسي والبدني وقد شرعه الله سبحانه في جميع الشرائع وحشت عليه السنة في كثير من الأحاديث وقال إنه لا عدل له في العبادات أي لا نظير له في التقريب إلى الله فإن تعذيب النفس وحرمانها ابتغاء مرضاة الله معنى جليل يحبه الله ورسوله

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرَ الْمُطَاقَ
وَالْكَفَّارَاتِ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَالنَّفْلُ كُنْهُ يَجُوزُ
بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ .

وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَلْتَمِسُوا الْهِلَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ
مِنْ شَعْبَانَ ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا ، وَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِمْ أَكْمَأُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ
ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامُوا ، وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ صَامَ ، وَإِنْ
لَمْ يَقْبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ ، وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ قَبْلَ

الجامع الصغير : قبل نصف النهار ، وهو الأصح ، لأنه لا بد من وجود النية في
أكثر النهار ؛ ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت ضحوة الكبرى ، فيشترط
النية قبلها ، لتحقيق في الأكثر ؛ ولا فرق بين المسافر والمقيم ، خلافاً لفرق هداية
(والضرب الثاني : ما يثبت في الذمة) مرغرية بزمان ، وذلك (كقضاء رمضان)
وما أفسده من نفل (والنذر المطلق) صوم الكفارات ، فلا يجوز (صوم
ذلك) (إلا بنية) معينة (من الليل) ، لعدم تعيين الوقت ، والشرط ؛ أن يعلم
بقلبه أى صوم يصومه ، ثم رمضان يتأدى بمطلق النية ، وبنية النفل وواجب آخر
(والنفل كله) مستحب ومكروهه (يجوز بنية قبل الزوال) أى قبل نصف
النهار ؛ كما مر .

(وينبغي للناس) : أى يجب . جوهرية (أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع
والعشرين من شعبان) وكذا هلال شعبان لأجل إكمال العدة (فإن رآوه صاموا
وإن غم عليهم أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا) ؛ لأن الأصل بقاء
الشهر ، فلا ينتقل عنه إلا بدليل ، ولم يوجد (ومن رأى هلال رمضان وحده
صام وإن لم يقبل الإمام شهادته) لأنه متمم بما عليه ؛ وإن أفلر فعليه القضاء
دون الكفارة لشبهة الرد (وإذا كان بالسما علة) من غيم أو غبار ونحوه (قبل

الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة
حرّاً كان أو عبداً ، فإن لم يكن بالسّماء علة لم تقبل شهادته
حق يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم .
ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني إلى غروب

الإمام شهادة الواحد العدل) وهو الذي غلبت حسناته سيئاته ؛ والمستور في الصحيح
كما في التجنيس والبرازية ، قال السكّال : وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني (في رؤية
الهلال رجلاً كان أو امرأة حرّاً كان أو عبداً) ، لأنه أمر ديني فأشبهه رواية
الأخبار ، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ، وتشترط العدالة ، لأن قول الفاسق
في الديانات غير مقبول ، وتأويل قول الطحاوي « عدلاً أو غير عدل » أن يكون
مستوراً ، وفي إطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب ، وهو
ظاهر الرواية ، لأنه خبر ديني ، وعن أبي حنيفة أنه لا تقبل ، لأنه شهادة من
وجهه . هداية (فإن لم يكن بالسّماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه) ويشهد به (جمع
كثير يقع العلم) الشرعي ، وهو غلبة الظن (بخبرهم) ، لأن المطالع متحد في ذلك
المحل ، والموانع متفقة ، والابصار سليمة ، والمهم في طلب الهلال مستقيمة ،
فالتفرد بالرؤية ، من بين الجمل التعقير - مع ذلك - ظاهر في غلط الرأي ، قال في
التصحيح : (لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية ، واختلف فيه ، قال بعضهم :
ذاك مفوض إلى رأي الإمام والقاضي ، وفي زاد الفقهاء للأسديجاني : الصحيح أن
يكونوا من نواح شتى . اهـ . وذكر الشرنبلالي وغيره تبعاً للواهب أن الأصح
رواية تفويضه إلى رأي الإمام ، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه تقبل
فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن في السماء علة ، قال في البحر ؛ ولم
أر من رجح هذه الرواية ، وينبغي العمل عليها في زماننا ، لأن الناس تكاسلوا
عن ترائي الأهلة ، فكان التفرد غير ظاهر في غلط . اهـ .

(ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني) الذي يقال له الصادق (إلى غروب

الشمس .

وَالصَّوْمُ هُوَ ، الْإِنْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا
مَعَ النَّيَّةِ ، فَإِنْ أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا لَمْ يُفْطَرْ ،
وَلِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ أَوْ أَدْمَنَ أَوْ احْتَجَمَ أَوْ
اكَتَحَلَ أَوْ قَتَلَ لَمْ يُفْطَرْ^(١) ، فَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ،

الشمس) : لقوله تعالى : د واكلوا واشربوا حتى يفين لكم الخط الابيض من الخط
الاسود من الفجر ، إلى أن قال : د ثم أتموا الصيام إلى الليل ، والخطان : يامن
النهار وسواد الليل .

(والصوم) شرعا (هو الإمساك) حقيقة أو حكما (عن) المفطران (الأكل
والشرب والجماع نهارا مع النية) من أهلها ، كما مر (فإن أكل الصائم أو شرب
أو جامع ناسيا لم يفطر) ، لأنه بمسك حكما ، لأن الشارع أضاف الفعل إلى الله تعالى
حيث قال للذي أكل وشرب : د تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك ، فيكون
الفعل معه معدوما من العبد ، فلا ينعدم الإمساك (وإن نام فاحتلم أو نظر إلى
امرأة) أو تفكر بها وإن أدامها (فأنزل ، أو أدمن احتجم أو اكتحل) وإن وجد
طعمه في حلقه (أو قبل) ولم ينزل (لم يفطر) ، لعدم المتأني صورة ومعنى (فإن
أنزل بقبله أو لمس فعلية القضاء) لوجود المتأني معنى - وهو الإنزال بالمباشرة - دون

() روى البخارى وغيره أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو
صائم وقيل لأنس أكنتم تكرمون الحجامة على عهد النبي ﷺ فقال: لا إلا من أجل
الضعف وفي الصحيحين أن النبي ﷺ كان يقبل ويباشر وهو صائم وفيهما عن أم
سلمة أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم وروى أبو داود أن رسول الله
ﷺ سأل رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وسأله آخر فلم يرخص له فإذا
الذي رخص له شاب وإذا الذي نهى شيخه والثاقفى رخص للصائم مطلقا ويرده
هذا الحديث وأن القبلة والمباشرة لا يحرم كل منهما لذامة بل لمضى خوف الفساد
فإن لم يوجد فلا شيء .

وَلَا بَأْسَ بِالْقُبَّةِ إِذَا أُمِنَ عَلَى نَفْسِهِ . وَبُكَرَةُ إِنْ لَمْ يَأْمَنْ ،
وَإِنْ ذَرَعَهُ الْتَى لَمْ يُفْطَرْ ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ عَامِدًا مِلءَ فِيهِ فَعَلْنِيهِ
الْقَضَاءُ ^(١) ،

الكفارة لمصور الجنابة ، ووجوب الكفارة بكل احتيا ، لاها تندري . بالشبهة
كالحدود (ولا بأس بالهالة إذا أمن على نفسه) الجماع والإزال (ويكره إن لم
يأمن) ، لأن عينه ليس بفطر ، وربما يصير فطرا بعاقبته ، فإن أمن اعتبر عينه
وأبى له ، وإن لم يأمن اعتبر عاقبته وكره . هداية (وإن ذرعه) أى سبقه وغلبه
(القوى) بلا صنعه ولو ملء فيه (لم يفطر) وكذا لو عاد بنفسه وكان دون ملء
القيم ، اتفاقا ، وكذا ملء المم عند محمد وصححه في الجنابة ، خلافا لأبي يوسف .
وإن أعاده وكان ملء المم فسد ، اتفاقا ، وكذا دونه عند محمد خلافا لأبي يوسف .
والصحيح في هذا قول أبي يوسف خاتية (وإن استقاء عامدا) : أى تعمد خروج
القيم ، وكان (ملء فيه فعليه القضاء) دون الكفارة ، قال في التصحيح : قيد بملء
القيم لأنه إذا كن أقل لا يفطر عند أبي يوسف ، واعتمده المحرري ، وقال في لاحتبار
وهو الصحيح ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وإن كان في ظاهر الرواية

(١) أخرج أصحاب الدين الأربعة والفظ للترمذى أنه (صر) قال : من ذرعه
القيم . وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء عامدا فليقض والتفصيل الفقهي على
مقيض الدليل أن القيم : ما أن يزرعه أو يستقيته وكل منهما إما ملء المم أو دونه
والكل إما أن يخرج أو يعود أو يعيده فإن ذرعه وخرج لا يفطر قل أو كثر وإن
عاد نفسه وهو ملء المم فسد صومه عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد وهو الصحيح
لأنه لم يوجد صورة الانقطاع ولا مضاء وأمل عرفيه الاعاده قل أو كثر وإن أعاد
فسد بالاتفاق بينهما وإن كان أقل من ملء المم فعاد لم يفسد . لم يفسد بالاتفاق وإن
أعاده لم يفسد عند أبي يوسف ويفسد عند محمد لوجود الصغ وإن استقاء عمد أو
خرج إن كان ملء المم فسد بالاجماع وإن كن أقل أفطر عند محمد ولا يفطر عند
أبي يوسف وإن عاد بنفسه وإن أعاده فعنه روايتان .

وَمَنْ ابْتَلَعَ الْحَصَاةَ أَوْ الْحَدِيدَ أَفْطَرَ .
وَمَنْ جَامَعَ عَامِداً فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مَا يُتَمَذَّى
بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ سَفَاةِ الظَّهَارِ ،
وَمَنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ،
وَلَيْسَ فِي إفسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ ، وَمَنْ احْتَقَنَ أَوْ
اسْتَمْعَطَ أَوْ قَطَرَ فِي أُذُنِهِ

لم يفصل ؛ لأن مادون ملء الفم تبع الريق كما لو تجشئ . اهـ . وكذا لو عاد إلى حوفة ؛
لأن مادون ملء الفم ليس بخارج حكماً ، وإن أعاده عن أبي يوسف فيه روايتان :
في رواية لا يفسد لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول ، وفي رواية يفسد
لأن فعله في الإخراج والاعادة قد كثر فصر ملحفاً بملء الفم . خاتمة (ومن ابتلع
الحصاة أو الحديد) أو نحوهما بما لا يأكله الإنسان أو يستفد به (أفطر) ؛ لوجود
صورة المفطر ، ولا كفارة عليه ؛ لعدم المعنى .

(ومن جامع) آدمياً حياً (عامداً في أحد السبيلين) أنزل أولاً (أو أكل أو
شرب ما يتمذى به أو يتداوى به فعلية القضاء والكفارة) ؛ لكمال الجنابة . يقضاه
شهوة الفرج أو البطن (مثل كفارة الظهار) وستأتي في بابها (ومن جامع فيما دون
الفرج) كتهنيد وتبطين وقبلة ولمس ، أو جامع ميتة أو بهيمة (فأرسل فعلية
القضاء) ؛ لوجود معنى الجماع (ولا كفارة عليه) ؛ لانعدام صورته (وليس
في إفساد صوم في غير رمضان كفارة) ؛ لأنها وردت في هنك حرمة رمضان فلا
يلحق به غيره .

(ومن احتقن) وهو صب الدواء في الدبر (أو استمعط) وهو صب الدواء
في الأنف (أو أفطر في أذنيه) دهاً ، بخلاف الماء فلا يفطر على ما اختاره في الهداية
والتيبين وصححه في المحيط ، وقال في الولوالجية : إنه المختار ، لكن فصل في الجنابة

أَوْ دَاوَى جَائِفَةً أَوْ آمَةً يَدَوَاهُ فَوَصَلَ إِلَى جَوْتِهِ أَوْ دِمَاعِهِ أَفْطَرَ^(١) ،
وَأِنْ أَفْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَمْ يُفْطَرْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
يُفْطَرْ .

بأنه إن دخل لا يفسد وإن أدخله يفسد في الصحيح ؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله اهـ .
ومثله في البرازية ، واستظهره في الفتح والبرهان ، والحاصل الاتفاق على المصطلح بسبب
الدهن ، وعلى عدمه بدخول الماء ، واختلاف التصحيح في إدخاله . معراج (أو
داوى جائفه) جراحة في البطن بلغت الجوف (أو آمة) جراحة في الرأس
بلغت أم الدماغ (بدواه فوصل) الدواه (إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه)
في الآمة (أطر) عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يفطر ؛ لعدم النيقن بالوصول ، هداية
وقال في الصحيح : لا خلاف في هذه المسألة على هذه العبارة ، أما لو داوى بدواه
رطب ولم يتيقن بالوصول فقل أبو حنيفة : يفطر ، وقالوا : لا يفطر . اهـ . (وإن
أفطر في إحلله) ماء أو دهنا (لم يفطر عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يفطر)
قال في الاختيار : هذا بناء على أن بينه وبين الجوف منفذاً ، والاسمح أنه ليس
بينهما منفذ ، قال في التحفة : وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما ، وهو

(١) روى أبو يعلى بسنده إلى عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ فقال :
يا عائشة هل من كسرة ؟ فأتيته بقرصى فوضعه عن يمينه فقال : يا عائشة هل دخل بطي
من شيء ؟ كذلك قبله الصائم إنما الإفطر بما دخل وليس مما خرج استدل صاحب
الهداية على عدم الاطوار في هذه الأشياء والحديث طعن فيه بعض أهل الحديث
بجهالة بعض رواه ولكن جزم صاحب الفتح بشيوته موقوفاً في البخاري تعليقا عن
ابن عباس وعكرمة الفطر بما دخل وليس مما خرج واستداه عبد الرزاق إلى ابن عباس
لأنما الوضوء مما خرج وإنما الإفطر بما دخل وجعلوا من ذلك مالوا أدخل خشبة
أو نحوها في دبره فقيها أو احتشئت المرأة في فرجها الداخل أو استنجى فوصل
الماء إلى دبره الداخل للمبالغة .

وَمَنْ ذَاقَ ذَيْبًا بِفَمِهِ لَمْ يُفْطَرْ ، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيُكْرَهُ
لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمَسُغَ لِحْيَتِهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ ، وَمَضْغُ الْمَلِكِ
لَا يُفْطَرُ الصَّائِمُ وَيُكْرَهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ فَخَافَ إِنْ
صَامَ زَادَ مَرَضُهُ أَفْطَرَ وَقَضَى ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَفِرُّ بِالصَّوْمِ
فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى جَازَ ،

الصحيح ، لكن اعتماد الأول المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصل ،
وهو الأول ؛ لأن المصنف في التقریب حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة قول أبي
يوسف وحده . اه تصحيح .

(ومن ذاق شيئاً بفمه لم يفطر) ، لعدم وصول المفطر إلى جوفه (ويكره
له ذلك) ، لما فيه من تعريض الصوم على الفساد (ويكره للمرأة أن تمضغ لحيها
الطعام) لما مر ، وهذا (إن كان لها منه بد) : أي بعيد ، بأن تجد من يمضغ لحيها
كفطرة لحيض أو نفاس أو صغر ، أما إذا لم تجد بداً منه فلها المضغ ، لصيانة الولد
: ومضغ الملك (الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق) لا يفطر الصائم (لا يفطر الصائم)
لعدم وصول شيء منه إلى الجوف (ويكره) ذلك ، لأنه يتم بالإفطار .

(ومن كان مريضاً في رمضان تخلف) الخوف المعتبر شرعاً ، وهو ما كان
مستنداً لغلبة الظن بتحرية أو إخبار مسلم عدل أو مستور حاذق بأنه (إن صام
ازداد مرضه) أو أبطل برؤيه (أفطر وقضى) ، لأن زيادته وامتداده قد يقضى
إلى الهلاك فيحترز عنه (وإن كان مسافراً) وهو (لا يستنصر بالصوم فصومه)
أفضل (لقوله تعالى : « وإن تصوموا خير لكم » (١)) (وإن أفطر وقضى جاز) ؛
لأن السفر لا يبرى عن المشقة لجعل نفسه عذراً ، بخلاف المرض ، لأنه قد يخفف
بالصوم فشرط كونه مفضياً إلى الحرج .

وَأِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ ،
وَأِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ أَوْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ
الصَّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ ، وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَقَهُ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ ، فَإِنْ
أَخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي وَقَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَهُ
وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَنْفَطَرَتَا وَقَضَتَا وَلَا
فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا . وَالشَّبِيخُ الْقَانِي الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ يُفِطِرُ
وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا كَمَا يُطْعِمُ فِي الْكُفَّارَاتِ ،

(وإن مات المريض أو المسافر وهما على حالهما) من المرض والسر (لم يلزمهما
القضاء) لعدم إدراكهما عده من أيام آخر (وإن صح المريض وأقام المسافر ،
ثم ماتا ؛ لزما القضاء بقدر الصحة والإقامة) لوجود الإدراك بهذا المقدار ،
وفدئته وجوب الرخصة بالإطعام .

(وقضاء رمضان) مخير فيه (إن شاء فرقه وإن شاء تابعه) لإطلاق النص ،
لكن المستحب المأبذة مسارعة إلى إسقاط الواجب (وإن أخره حتى دخل رمضان
آخر صام الثاني) ، لأنه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء ،
كما تقدم (وقضى الأول بعده) لأنه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لأن وجوب
القضاء على التراخي حتى كان له أن ينطوع . هداية .

(والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما) نسباً أو رضاعاً ، أو على أنفسهما
(أفطرتا وقضتا) دفعاً للحرص (ولا فدية عليهما) ، لأنه إفطار بسبب الجزئية
بالقضاء اختياراً بالمريض والمسافر . هداية .

(والشبخ القاني الذي لا يقدر على الصيام) لقربه إلى الفناء أو لفناء قوته
(ينفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كما يطعم) المكفر (في الكفارات) وكذا

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصَى بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَهُ
لِكُلِّ يَوْمٍ وَسَكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ
شَعِيرٍ . وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ التَّطَوُّعِ أَوْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ
قَضَاءُهُ ^(١) .

المجوز الثاني ، والاصل فيه قوله تعالى : « وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين » معناه « لا يطعمونه » ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم العداة ، لان شرط الخليفة استمرار العجز . هداية .

(ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه) وجوابا إن خرجت من ثلث ماله ، وإلا فبقدر الثلث (لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير) ، لانه عجز عن الأداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ، ثم لابد من الإيصاء عندنا (٢) ، حتى إن من مات ولم يوص بالإطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز ؛ وعلى هذا الزكاة . هداية .

(ومن دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع ثم أفسده قضاها) وجوبا ،

(١) وخالف فيه الإمام الشافعي محتجا بما في الصحيحين جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأ قضيه عنها ، فقال : لو كان على أمك دية أ كنت قاضيه عنها قال : نعم ، قال فدية الله - أق وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عن وليه واحتج الحنفية بأن الحديث الأول معروف عن ظاهره للاجماع على عدم قضاء الدين في الصلاة وأن راوى الحديث الأول قال لا يصل أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد فدل على فسخ الحكم .

قال مالك : لم أسمع عن أحد من الصحابة والتابعين بالمدينة أن أحدا منهم أمر أحدا أن يصوم عن أحد ولا يصل عنه .

(٢) وهو خلاف من ذهب الشافعي أيضا واستدل بأنه مبرع وبأن النبي صلى =

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ أَمْسَكَ بِقِيَّةِ
يَوْمِهِمَا وَصَامَا مَا بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْضِيَا مَا مَضَى ، وَنَ أَغْمَى عَلَيْهِ فِي
رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِغْمَاءُ وَقَضَى مَا بَعْدَهُ ،

لان المؤدى قربة وعمل فنجب صيانتة بالمضى عن الإبطال ؛ وإذا وجب المضى
وجب القضاء تركه ؛ ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين ،
لما بيناه ، ويباح بعذر ، والضيافة عذر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أفطر ،
واقض يوماً مكانه » (١) . هدايه . وفي رواية عن أبي يوسف : يجوز بلا عذر
وهى رواية المتقى ، قال الكتان : واعتقدا أن رواية المتقى أوجه .

(وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في) نهار (رمضان أمسكا بقيّة يومهما)
قضاء لحق الوقت بالنسبة بالصائمين (وصاموا) ما (بعده) لتحقيق السببية والاهلية
(ولم يقضيا) يومهما الذى تأهلا فيه ، ولا (ما مضى) قبله من الشهر ، لعدم
الخطاب بعد الاهلية له (ومن أغمى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذى حدث
فيه الإغماء) أو في ليلته ، لوجود الصوم ، وهو الامساك المقرون بالنية ، إذ
الظاهر وجودها منه (وقضى ما بعده) لانعدام النية ، وإن أغمى عليه أول

= الله عليه وسلم أتى أهله فقلن يا رسول الله أهدى إلينا حبشى فقال أرنيه فقد
أصبحت صائماً وآكل وله أدلة أخرى واستدل الحنفية بقوله تعالى : « ولا تبطلوا
أعمالكم » وبما أخرجه « ثان » عن حفصة أنها قالت عنها وعن عائشة يا رسول الله إنا
كننا صائمين فمرض طعام اشتيناه فأكلنا منه فقال : توفيا يوماً آخر وقد طعن في
الحديث البخارى والترمذى .

(١) روى الدارقطنى عن جابر رضى الله عنه قال : صنع رجل من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً . فدعا النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فلما
أتى بالطعام تنحى رجل منهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : مالك ؟ قال : إني صائم ،
فقال صلى الله عليه وسلم : تكلم أخوك وصنع طعاماً ثم تقول : إني صائم ؟ كل
وصم يوماً مكانه .

وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه ، وإذا
حاضت المرأة أفطرت وقضت ، وإذا قدم المسافر ، أو طهرت
الحائض في بعض النهار أمسكا عن الطعام والشراب ببقية
يوميهما ، ومن تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو أفطر وهو
يرى أن الشمس قد غربت ، ثم تبين أن الفجر كان قد طلع أو أن
الشمس لم تغرب

ليلة مضاه كغير يوم تلك الليلة ، لما فناه . ومن أغنى عليه رمضان كله قضاءه
لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى ؛ فيصير عذرا في الأخير لا في
الإسقاط . هداية (وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه) ؛ لأن
السبب - وهو الشهر - قد وجد ، وأهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا
مانع ؛ فإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء . در . وإن استوعب الجميع ما يمكنه
فيه لإنشاء الصوم - على ما مر - لا يقضى ؛ للخرج ، بخلاف الإغماء - كما مر - لأنه
لا يستوعب عادة ، وامتداده نادر ، ولا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من
النوادر .

• • •

(وإذا حاضت المرأة) أو نفست (أفطرت وقضت) وليس عليها أن تشبه
حال العذر ؛ لأن صومها حرام ، والتشبه بالحرام حرام (وإذا قدم المسافر) أو
برىء المريض أو أفاق المجنون (أو طهرت الحائض) أو النساء (في بعض النهار
أمسكا) وجوبا ، هو الصحيح . جوهرية . (عن) المفطرات من (الطعام والشراب)
وغيرهما (ببقية يوميهما) قضاء لحق الوقت ، كما مر (ومن تسحر وهو يظن أن)
الليل باق (والعجز لم يطلع أو أفطر وهو يرى) بضم الياء - أى يظن (أن)
الشمس قد غربت ثم تبين أن الفجر كان (حين ما تسحر) قد طلع أو أن
الشمس (حين ما أفطر (لم تغرب) أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر

قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ
لَمْ يُفِطِرْ .

وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ فِي هِلَالِ الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ
رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ
إِلَّا شَهَادَةُ جَمْعٍ كَثِيرٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ .

الممكن ودقما للتمه ، و (قضى ذلك اليوم) ، لأنه حق مضمون بالمثل (ولا كفارة
عليه) ، لفصور الجنايه بعدم القصد .

* * *

(ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر ويجب عليه الصوم احتياطاً ؛ لاحتمال
الغلط ، فإن أفيّر فعلية القضاء ، ولا كفارة عليه للشبهه .

(وإذا كان بالسمااء علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل
وامرأتين) ؛ لأنه تعلق به نفع العبد - وهو الفطر - فأشبهه سائر حقوقه ، والأصحى
كالعطر في هذا في ظاهر الرواية ، وهو الأصح ، خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه
كهلال رمضان ، لأنه تعلق به نفع العباد ، وهو التوسع بلحوم الأصاحى . هدايه
(وإذا لم يكن بالسمااء علة لم تقبل) في هلال الفطر (إلا شهادة جمع كثير يقع
العلم بخبرهم) كما تقدم .

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الْإِعْتِكَافُ مُسْتَحَبٌّ ، وَهُوَ اللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ
وَنِيَّةُ الْإِعْتِكَافِ ،

باب الاعتكاف

وجه المناسبة والتعقيب اشتراط الصوم فيه ، وطلبه في العشر الأخير .
قال رحمه الله تعالى : (الاعتكاف مستحب) قال في الهداية : والصحيح أنه سنة
مؤكدة : لأن النبي ﷺ واظب عليه في العشر الأواخر من رمضان ، والمواظبة
دليل السنية (١) . ١٠ هـ . قال الريلى : والحق أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : واجب ،
وهو المنذور ، وستة ، وهو في العشر الأخير من رمضان ، ومستحب ، وهو
في غيره . ١١ هـ .

(وهو البت) بفتح اللام - مصدر لبث - كفهم - أى المكث (في المسجد مع
الصوم ونية الاعتكاف) أما البت فركنه : لأن وجوده به ، وأما الصوم فشرط
لصحة الواجب ، واختلفت الروايات في النقل : روى الحسن بن أبى حنيفة أنه
شرط لصحته ، وفي ظاهر الرواية ليس بشرط . ذخيرة . والنية شرط في سائر

(١) في الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر
الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وقد افترقت
هذه المواظبة بعدم الإبكار على من تركه من الصحابة ولا كانت دليل الوجوب
والاصل في اعتكاف العشر الأواخر القاس ليلة القدر كما دللت الايات على ذلك وبمجموع
الاحاديث الثابتة يدل على أنها دائرة في العشر الأخير من رمضان ومهما يكن فإن
الاعتكاف من أعظم القربان لما فيه من التفرغ عن الدنيا والقبال على الله وفي ذلك
تطهير القلب وإخلاصه وإصلاحه الخ لخالقه الله الفاضلة المحمودة نسأل الله التوفيق
لذلك الانقطاع من غير رهبانية

وَيَعْرُومُ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ : الْوُطْءُ ، وَاللَّمْسُ ، وَالْقُبْلَةُ ،
وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ
يَبِيعَ وَيَبْتَاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السِّلْعَ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ ،

العبادات ، والمراد بالمسجد مسجد الجمعة ، وهو : ماله لإمام ومؤذن ، أدت فيه
اغتسأ أولاً ، كما في العناية والفيض والنهر وخزانة الأكل والحلاصة والبرازية ،
وفي الهداية عن أبي حنيفة : أنه لا يصح إلا في مسجد يصل فيه الصلوات الخمس ،
لأنه عبادة انتظار الصلاة فيختص بمكان تؤدي فيه ؛ وصححه الكمال وعن الإمامين
بصح في كل مسجد ، وصححه السروجي ، وهو اختيار الطحاوي ، وقال الخيزر
الرملي : وهو أيسر ، خصوصاً في زماننا ، فينبغي أن يعول عليه . اهـ . والمرأة
تتكف في مسجد بيتها ، وهو الذي هيته لصلاتها ؛ لتحقق انتظارها فيه .

(ويحرم على المتكف : الوطء) لقوله تعالى : « ولا تبشروهن وأنتم
عاكفون في المساجد (١) » ، (و) كذا (اللمس ، والقبلة) لأنهما من دواعيه
(ولا يخرج) المتكف (من المسجد إلا لحاجة الإنسان) الطبيعية كالبول والغائط
ولإزالة نجاسة ، أو الضرورية كانهدام المسجد وتفرق أهله وإخراج ظالم كرهاً
وخوف على نفسه أو متاعه ؛ فيدخل مسجداً غيره من ساعته (أو) الشرعية مثل
صلاة (الجمعة) والعيد ، ولا يمكن بعد فراغه مما خرج إليه ، لأن ما تبعد ضرورة
يتقدر بقدرها .

(ولا بأس بأن يبيع) المتكف (ويبتاع في المسجد) ما لا بد منه كانهطام
ونحوه ، لضرورة الاعتكاف ؛ لأنه لو خرج إليها فقد اعتكافه ، لكن (من غير
أن يحضر السلطة) ، لأن المسجد محرز من حقوق العباد ، وفي إحضار السلطة شغل
للمسجد ، فيكره ، كما يكره لغير المتكف مطلقاً . (ولا يتكلم) المتكف
(إلا بخير) وكذا غيره ، إلا أن المتكف به أخرى .

وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ ، فَإِنْ جَامَعَ الْمُتَكِفُ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَطَلَ
اِغْتِكَافُهُ ، وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اِغْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ اِغْتِكَافُهَا
بِلَيَالِيهَا ، وَكَانَتْ مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْطُرِ التَّتَابُعُ .

كِتَابُ الْحَجِّ

الْحَجُّ

(وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ) إِنْ اعْتَقَدَهُ قَرِيبَةً : لِأَنَّهُ لَيْسَ قَرِيبَةً فِي شَرِيعَتِنَا ؛ أَمَّا حِفْظُ
الْإِنْسَانِ عَمَّا لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ مِنْ حَسَنِ الْإِيمَانِ .

(فَإِنْ جَامَعَ الْمُتَكِفُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا أَنْزَلَ أَوَّلًا (بَطَلَ)
اِغْتِكَافَهُ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْمُتَكِفِ مَذْكُورَةٌ فَلَا يَنْبَغِي بِالنِّسْيَانِ ، وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ
الْفَرَجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمْسِ فَأَنْزَلَ - بَطَلَ اِغْتِكَافَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ حَتَّى يَفْسُدَ بِهِ
الصَّوْمُ ، وَلَوْ لَمْ يَنْزَلْ لَا يَفْسُدُ ، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ ، وَلِهَذَا
لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ - هِدَايَةٌ .

(وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اِغْتِكَافَ أَيَّامٍ) يَوْمِينَ فَأَكْثَرَ (لَزِمَهُ اِغْتِكَافُهَا بِلَيَالِيهَا)
لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا يُرَاءَاهَا مِنَ اللَّيَالِي (وَكَانَتْ مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ
يَشْطُرِ التَّتَابُعُ) ؛ لِأَنَّ مَبْنَى اِغْتِكَافٍ عَلَى التَّتَابُعِ ؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لَهُ ،
بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّفَرُّقِ ؛ لِأَنَّ اللَّيَالِيَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ ؛ فَيَجِبُ عَلَى
التَّفَرُّقِ ، حَتَّى يَنْصَ عَلَى التَّتَابُعِ ، وَإِنْ نَوَى الْأَيَّامَ خَاصَّةً صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ - هِدَايَةٌ

كِتَابُ الْحَجِّ

خَتَمَ بِهِ الْعِبَادَاتِ الْخَالِصَةِ اقْتِدَاءً بِمَحْدِثِ : « بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ ،
(الْحَجِّ) بِفَتْحِ الْحَامِ وَكُسْرِهَا - لَفَةً : الْقَصْدَ مُطْلَقًا ، كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا تَبَعًا
لِلْإِطْلَاقِ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَنَقَلَ فِي الْفَتْحِ عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ تَقْيِيدَهُ بِالْمَعْظَمِ ، وَكَذَا
(١٢) - لِسَابِ - أَوَّلُ

وَأَجِبْ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُقْلَاءِ الْأَصْحَاءِ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ
وَالرَّاحِلَةِ ، فَاصْلًا عَنْ مَسْكَنِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى
حِينَ عَوْدِهِ ، وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا
مَحْرَمٌ

قيده به السيد الشريف في تعريفاته . وشرعا : زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص
بفعل مخصوص .

وهو (واجب) (١) : أى فرض في العمر مرة (على الأحرار البالغين المقلاء
الأصحاء إذا قدروا على الزاد) ذهابا وإيابا (والراحلة) من زائلة أو شق محمل
(فاضلا) : أى زائدا ذلك (عن مسكنه ومالا بد) له (منه) كالثياب وأثاث المنزل
والخادم ونحو ذلك ؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية (و) زائدا أيضا (عن نفقه
عِيَالِهِ) ممن تلزمه نفقته (إلى حين عودته) لنقدم حق العبد لحاجته (وكان الطريق
آمنا) بغلبة السلامة ؛ لأن الاستطاعة لا تثبت دونه ، ثم قيل : هو شرط الوجوب
حتى لا يجب عليه الإيصال ، وهو مروى عن أبي حنيفة ، وقيل شرط الأداء دون
الوجوب . هداية . (ويعتبر في المرأة) ولو عجوزا (أن يكون لها محرم) بالغ

(١) والحج رياضة روحية وعقلية وبدنية كريمة وهو جهاد مكرم مشكور وفيه
من الآيات والآثار ما يشهد بمكانته العليا وآثاره الجليلة وحسبك مانواه به رسول
الله ﷺ من أنه ليس له جزاء إلا الجنة ومن ذاق لذة الحج عرف ما يصنع
من تجديد الإيمان واستئناف الحياة السعيدة الموقفة وينبغي لمن أراد الحج أن
أن يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم وأن يلتزم النفقة من الحلال ويطلب
الرفيق الصالح ليذكره إذا نسى ويعينه إذا عجز ويثبتته إذا جزع ويستحب أن
يجعل خروجه يوم الخميس افتداء بالنبي ﷺ وإلا فيوم الاثنين ورد في أن السفن
عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من أراد أن يسافر فليقل لمن يخلفه استودعك
الله الفنى لا تضيع ودائعك ؛

يَحُجُّ بِهَا أَوْ زَوْجٌ ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحُجَّ بِغَيْرِهِمَا إِذَا كَانَ
يَذْنُهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ
بَعْدَ مَا أُحْرِمَ أَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ فَمَضِيًّا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِمَا عَنْ حَجَّةِ
الْإِسْلَامِ .

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرِمًا :
لِلأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ ، وَلِلأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عَرِيقٍ ، وَلِلأَهْلِ
الشَّامِ الْجُحَفَةُ ، وَلِلأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَلِلأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمُّمٌ ،

عَاقِلٌ غَيْرُ قَاسِقٍ ، رَحِمٌ أَوْ صَوْرٌ (يَحُجُّ بِهَا ، أَوْ زَوْجٌ ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهَا) : أَيْ بَكْرُهُ
تَحْرِيماً عَلَى الْمَرَأَةِ (أَنْ تَحُجَّ بِغَيْرِهِمَا) : أَيْ الْمَحْرَمُ وَالزَّوْجُ (إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ)
مُدَّةُ سَفَرٍ ، وَيَجُوزُ حُجُّهَا ، وَهِيَ (مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا) فَمُاعِداً ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا
فِي أَنَّ الْمَحْرَمَ شَرْطُ الْوُجُوبِ أَوْ شَرْطُ الْإِدَاءِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَمْنِ الطَّرِيقِ
(وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَا أُحْرِمَ أَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ فَمَضِيًّا عَلَى) إِحْرَامِهِمَا (ذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِمَا
عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا انْعَقَدَ لِإِدَاءِ النِّفْلِ ، فَلَا يَنْقَلِبُ لِإِدَاءِ الْفَرَضِ ،
وَلَوْ جَدَّدَ الصَّبِيُّ الْإِحْرَامَ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَنَوَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ جَازٌ ، وَالْعَبْدُ لَوْ فَعَلَ
ذَلِكَ لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الصَّبِيِّ غَيْرُ لَازِمٍ ؛ لِعَدَمِ الْإِثْلَاقِ ، أَمَّا إِحْرَامُ الْعَبْدِ فَلَازِمٌ ؛
فَلَا يُمْكِنُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِالشَّرْعِ فِي غَيْرِهِ . هِدَايَةٌ .

وَالْمَوَاقِيتُ (: أَيْ الْمَوَاضِعُ) الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا الْإِنْسَانُ) ، رَدُّاً مَكَّةَ
(إِلَّا مُحْرِمًا) بِأَحَدِ الْفُسْكَانِ خَمْسَةٌ : (لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ) يَضُمُّ قَفْطَحَ -
مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَعَشْرَ مَرَاكِلٍ مِنْ مَكَّةَ ، وَتَعْرِفُ الْآنَ بِأَبَارَعِي
(وَلِلأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عَرِيقٍ) بِكُسْرٍ فَسْكُونٌ - عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ (وَلِلأَهْلِ الشَّامِ
الْجُحَفَةُ) عَلَى ثَلَاثِ مَرَاكِلٍ مِنْ مَكَّةَ بِقَرْبِ رَاغٍ (وَلِلأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ الْمَنَازِلِ) -
بِسْكُونِ الرَّاءِ - مَثْرَبٌ ، عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ (وَلِلأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمُّمٌ) جَبَلٌ عَلَى

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازَ ، وَمَنْ كَانَ مَنَزِلُهُ بَعْدَ
الْمَوَاقِيتِ فَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ ، وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ
وَفِي الْمَعْرَةِ الْحِلُّ .

وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ - وَالْغُسْلُ أَفْضَلُ - وَلَبَسَ
تَوْبِينَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِزَارًا وَرِدَاءً وَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ

مرحلتين أيضاً . وكذا إن مر بها من غير أهلها : كأهل الشام الآن ، فإنهم يمرّون
بمِيقَاتِ أهل المدينة فهي مِيقَاتُهُمْ ، لكنهم يمرّون بالمِيقَاتِ الْآخَرِ ، فيخبرون بالاحرام
منها ، لأن الواجب على من مر بمِيقَاتَيْنِ لَا يَجَاوِزُ آخِرَهُمَا إِلَّا حَرَمًا ، ومن
الْأَوَّلِ أَفْضَلُ ، وإن لم يمر بمِيقَاتِ تَحْرِيٍّ وَأَحْرَمَ إِذَا حَاضَى أَحَدَهُمَا ، وإن لم يكن
بِحَيْثُ يَحَاضِي أَحَدَهُمَا فَعَلَى مَرَحِلَتَيْنِ (فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازَ)
وهو أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ مَوَاقِعَ الْمَخْطُورَاتِ (وَمَنْ كَانَ مَنَزَلُهُ بَعْدَ الْمَوَاقِيتِ) أَيْ
دَاخِلُهَا وَخَارِجُ الْحَرَمِ (فَوَقْتُهُ) لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (الْحِلُّ) وَيَجُوزُ لَهُمْ دُخُولُ
مَكَّةَ لِحَاجَةٍ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ (وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ)
لِيَتَحَقَّقَ وَقُوعُ السَّفَرِ ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الْحَجِّ فِي عِرْقَةٍ وَهِيَ فِي الْحِلِّ ، فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنَ
الْحَرَمِ وَأَدَاءُ الْعُمْرَةِ فِي الْحَرَمِ ، فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ ، إِلَّا أَنْ التَّنْجِيمَ أَفْضَلُ ،
لِوُرُودِ الْأَثَرِ بِهِ . هِدَايَةٌ .

(وَإِذَا أَرَادَ) الرَّجُلُ (الْإِحْرَامَ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ ، وَالْغُسْلُ
أَفْضَلُ) : لِأَنَّهُ أَتَمُّ نَظَافَةً ، وَهُوَ لِنَظَافَةِ لَا لِنَظَافَةِ ، وَلِذَا تَوَضَّعَ بِهَ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ
(وَلَبَسَ تَوْبِينَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ طَاهِرَيْنِ أَيْضَيْنِ كَكَفْنِ الْمَيِّتِ) (إِزَارًا) مِنْ
السَّرَّةِ إِلَى تَحْتِ الرِّكَبَتَيْنِ (وَرِدَاءً) عَلَى ظَهْرِهِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْ لَبْسِ الْخُفِيطِ ، وَلَا يَدُ
مِنْ سَرِّ الْعَوْرَةِ وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، وَذَلِكَ فِيمَا عَيْنَاهُ ، وَالْجَدِيدُ أَفْضَلُ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ
إِلَى الطَّهَارَةِ . هِدَايَةٌ (وَمَسَّ طَبِيبًا) اسْتِحْبَابًا (إِنْ كَانَ) : أَيْ وَجَدَ (لَهُ)

حَلِيبٌ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ قَبْسَةً لِي وَتَقَبُّلَهُ مِنِّي ، ثُمَّ يُلَبِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ نَوَى بِتَلْبِيَّتِهِ الْحَجَّ ، وَالتَّلْبِيَةَ أَنْ يَقُولَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخِلَّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا جَازًا ، فَإِذَا لَبَّى فَقَدْ أَحْرَمَ ، فَلْيَتَّقِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّمَثِ وَالْفُسُوقِ

طيب) وقص أظافره وشاربه ، وأزال عاتته ، وحق رأسه إن اعتاده ، ولا يصرح (وصلى ركعتين) في غير وقت مكروه (وقال : اللهم) إلى أريد الحج فيسره لي (وتقبله مني) ، لأن أدائه في أرمئة متفرقة ، وأما كن متباعدة ، فلا يعرى عن المشقة ، فيسأل الله تعالى التيسير ، بخلاف الصلاة ، لأن مدتها يسيرة ، وأذاؤها عادة ميسرة (ثم يلبي عقيب الصلاة) ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم د لبى في دبر صلاته ، وإن لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ، ولكن الأول أفضل هداية (فإن كان مفرداً) الإحرام (بالحج نوى بتلبيته الحج) ؛ لأنه عبادة ، والأعمال بالنيات (والتلبية أن يقول : لبيك ، اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد) بكسر الهمزة ، وتفتح (والنعمة لك والملك ، لا شريك لك) وهي المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات) ؛ لأنه هو المنقول باضاف الرواة فلا ينقص عنه (فإن زاد فيها) : أى عليها بعد الاتيان بها (جاز) بلا كراهة ، أما في خلاها فيكره ، كما في الدر وغيره .

(وإذا لبى) نارباً (فقد أحرم) ولا يصير شارعاً في الاحرام بمجرد التنية ، كما لم يأت بالتلبية (فليتق ما نهى الله تعالى عنه من الرمث) وهو الجماع ، أو الكلام الفاحش ؛ أو ذكر الجماع بخضرة النساء (والفسوق) : أى المعاصى ، وهي في حال

وَالْجِدَالِ ، وَلَا يَقْتُلُ صَيِّدًا ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَلَا
يَلْبَسُ قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا قَلَنْسُوَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خُفَيْنِ
إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ التَّمْلِينَ فَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ السَّكْبَيْنِ ، وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ
وَلَا وَجْهَهُ ، وَلَا يَتَمَسَّ طَبِيبًا ، وَلَا يَحِقُّ رَأْسَهُ ، وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ ، وَلَا
يَقْصُ مِنْ اخِيَّتِهِ ، وَلَا مِنْ ظَفَرِهِ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرَسٍ

الاحرام أشد حرمة (والجدال) : أى الخصام مع الرقعة والخدم والمكارين .
بحر (ولا يقتل صيدا) بريا (ولا يشير إليه) حاضرا (ولا يدل عليه) غائبا .
(ولا يلبس قميصا ولا سراويل) يعنى اللبس المعتاد ، أما إذا انزى بالقميص أو
ارتدى بالسراويل فلا شيء عليه . جوهرة (ولا) يلبس (عمامة ولا قلنسوة) .
بفتح القاف - ما تدار عليها العمامة (ولا قباء) - بالفتح والمد - كساء منفرج من أمام
يلبس فوق الثياب ، والمراد اللبس المعتاد كما تقدم ، - أى لو انزى أو ارتدى بعباءته
وألقى القباء على كتفيه من غير إدخال يديه في كفيه ولا زره جاز ولا شيء عليه ،
غير أنهم قالوا : إن إلقاء القباء والعباء ونحوهما على الكتفين مكروه ؛ قال شيخنا :
ولعل وجهه أنه كثيرا ما يلبس كذلك تأمل : اهـ (ولا) يلبس (خفين إلا أن
لا يجد التملين فيقطعهما) : أى الخفين (أسفل السكبين) والسكب هنا : المفصل
الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك . هداية (ولا يغطي رأسه ولا وجهه) .
يعنى التغطية المعهودة ، أما لو حمل على رأسه عدل بروشه فلا شيء عليه ، لأن
ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق ، جوهرة (ولا يمس طيبا) بحيث يلزق
شيء منه بثوبه أو بدنه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما (ولا يحاق رأسه
ولا شعر بدنه) ويستوى فى ذلك إزالته بالوسى وغيره (ولا يقص) شيئا
(من لحيته) ، لأنه فى معنى الحلق (ولا من ظفره) ، لما فيه من إزالة الشعث ،
(ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس) بورن فاس - ثبت أصفر يزرع فى اليمن .

وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا عُصْفُرٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْفُضُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَسِلَ، وَيَدْخُلَ الْحَمَّامَ، وَيَسْتَقِيلَ بِالْبَيْتِ، وَالْمَحْدِلِ، وَيَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَّانَ، وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَحْيَتَهُ بِالْخَطْمِ وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ، وَكَلَّمَا عَلَا شَرْفَا، أَوْ هَبَطَ وَادِيَا، أَوْ لَقِيَ زَكِيًّا، وَبِالْأَسْحَارِ.

ويصنع به، مصباح (ولا زعفران ولا عصفور) لأن لها رائحة طيبة (إلا أن يكون) ما صبح بها (غسيلة لا ينفض): أى لا تنفوخ رائحته؛ وهو الأصح، جوهرة، لأن المنع للطيب لا للون. هداية.

(ولا بأس أن ينتسل) المحرم (ويدخل الحمام) لأنه طهارة فلا يمنع منها (ويستقل بالبيت) والفسطاط (والمحدر) بوزن مجلس - واحد عامل الحاج صحاح (ويشد في وسطه الهميان) بالكسر - وهو ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الوسط، ومثله المنطقة.

* * *

(ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي) بكسر الخاء - لأنه نوع طيب، ولأنه يقتل هوام الرأس. هداية

(ويكثر من التلبية) ندباً رافعاً ما صوته من غير مبالغة (عقب الصلوات) ولو نفلاً (وكلماً علواً شرفاً): أى مكباً مرتفعاً (أو هبط وادياً أو لقي زكياً): أى جماعة ولو مشاة (وبالأسحار)، لأن أصحاب رسول الله صلى عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال، والتلبية في الإحرام على مثال التكبير في الصلاة، فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال. هداية.

فَإِذَا دَخَلَ مَسْكَةً ابْتَدَأَ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ^(١) ، فَإِذَا عَايَنَ
الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالتَّجْرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَرَفَعَ
يَدَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ وَقَبْلَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا ،

(فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام) يعد ما يامن على امتعته ، داخلا من
باب السلام خاشعاً متواضعاً ملاحظاً عظيمة البيت وشرفه (فإذا عاين البيت كبر)
الله تعالى الأكبر من كل كبير ؛ ثلاثاً (وهلل) كذلك ثلاثاً ومعناه التبرى
عن عبادة غيره تعالى وبلزمه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ، ودعا بما أحب ؛
فإنه من أرجى مواضع الإجابة ، ثم أخذ بالطواف ، لأنه تحية البيت ، ما لم
يخف فوت المكتوبة أو الجماعة (ثم ابتدأ بالحجر الأسود فاستقبله وكبر
وهلل ورفع يديه) كرقعهما للصلاة (واستله) يباطن كفيه (وقبله) بينهما
(إن استطاع من غير أن يؤذى مسلماً) ، لأنه سنة ، وترك الإبداء واجب ،

(١) في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم
مكة أنه توسأ ثم طاف بالبيت وروى أبو الوليد الأزرق في تاريخه . أنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة لم يلو على شيء ولم يعرج ولا بلغنا أنه دخل
يبدأ ولا نها بشيء حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فطاف به ويستحب أن يقول
عند دخوله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ويستحب أن يفعل
لدخول مكة لحديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم لا يقدم مكة إلا يأت بدى طوى
حتى يصبح ويتنسل ثم يدخل مكة نهراً ويستحب للحنض والنفساء كما في غسل
الإحرام ويستحب أن يكون الدخول من ثنية كبراء ولا نصرة أن يدخلها ليلاً
أو نهراً وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم كلا منهما وما روى أن ابن عمر نهى
عن الدخول ليلاً فإنما كان شفقة على الحجاج من التراق . وينبغي أن يقول عند
دخوله هذا الدعاء المأثور اللهم أنت ربي وأنا عبدك جمعت لأؤدى فرضك وأطلب
رحمتك وأتسرك رضاك متبعاً لأمرك راضياً بقضائك . أسألك مسألة المضطرين
المشفعين من عذابك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتتجاوز عني
بمغفرتك وتميعني على أداء فرضك . اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها
وأعذني من الشيطان الرجيم . كتب الله لنا زيارة البيت دائماً .

ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى الْبَابَ ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِداؤه قَبْلَ ذَلِكَ ،
فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَاطِمِ ،
وَيَرْمِلُ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَيَمْشِي فِيهَا بَقِيَّةَ هَيْئَتِهِ ،
وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ ، وَيَخْتِمُ الطَّوَافُ بِالْإِسْتِلامِ ؛
ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ

فإن لم يقدر يضعها ثم يقبلها أو إحداها ، ولا يمكنه بحسه شيئاً في يده ثم يقبله ، ولا أشار إليه بباطن كفيه كأنه وضعها عليه وقبلها (ثم أخذ) يطوف (عن يمينه) : أى جهة يمين الطائف . وهى (بما يل) الملتزم و (الباب ، وقد اضْطَبَعَ رِداؤه) بأن يجعله تحت إبطه الأيمن . ويلقيه على كتفه الأيسر (قبل ذلك) : أى قبل الشروع ، وهو سنة (فيطوف بالبيت سبعة أشواط) كل واحد من الحجر إلى الحجر (ويجعل طوافه من وراء الحاطم) وجوباً ، ويقال له . الحجر ، أيضاً ، لأنه حطام من البيت وحجر عنه : أى منع ، لأنه سنة أذرع منه من البيت ، فلو طاف من الفرجة التى بينه وبين البيت لا يجوز احتياطاً ، ويأتى (ويرمل) بأن يسرع مشيه مع تقارب الخطأ وهو السكتفين (في الأشواط الثلاثة الأولى) من الحجر إلى الحجر ، فإذا زحمة الناس قام ، فإذا وجد مسلكاً رمل ، لأنه لا بد له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة . هداية (ويمشى فيما بقى) من الأشواط (على هيئته) بسكينته ووقار (ويستلم الحجر كلما مر به) ، لأن أشواط الطواف كركعات الصلاة ، فكما يفتتح كل ركعة بالنكبة يفتتح كل شوط باستلام الحجر . جوهره (إن استطاع) كما مر ، ويستلم الركن الثانى أيضاً (١) (ويختتم الطواف بالاستلام) كما ابتداء به ، (ثم يأتى مقام إبراهيم) عليه السلام (١) فى الهداية إن ذلك حسن فى ظاهر الرواية وعن محمد أنه سنة ولا يستلم غيرهما فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم هذين الركتين ولا يستلم غيرهما .

فَيُصَلِّي عَنْدَهُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ حَيْثُ تَبَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهَذَا الطَّوْفُ
طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ
طَوَافُ الْقُدُومِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّافَا فَيَصْعَدُ عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ ،
وَيُكَبِّرُ وَيُهْلِلُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَدْعُو اللَّهَ
تَعَالَى بِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَرْوَةِ وَيَتِمَّى عَلَى هَيْئَتِهِ ، فَإِذَا
بَلَغَ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي سَعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ سَبْعًا

وهو حجر كان يقوم عليه عند بناء البيت ظاهر فيه أثر قدمه الشريف (فيصل
عنده ركعتين أو حيث تبسر من المسجد) وهي واجبة لكل أسبوع (١) ،
ولا تلي إلا في وقت مباح (وهذا الطواف) يقال له : (طواف القدوم)
وطواف التحية (٢) (وهو سنة) للآذني (وليس بواجب ، وليس على أهل مكة
طواف القدوم) ، لانعدام القدوم في حقهم (ثم يعود إلى العجز فيستلمه و) يخرج
تدباً من باب بن مخزوم المسمى بباب الصفا ، اقتداءً بخروج سيدنا المصطفى (إلى
الصفا فيصعد عليه) بحيث يرى الكعبة من الباب (ويستقبل البيت ويكبر ويهليل
ويصل على النبي ﷺ ويدعو الله تعالى بحاجته) رافعاً يديه نحو السماء (ثم ينحط
نحو المروة ويمشي على هَيْئَتِهِ) بالسكينة والوقار (فإذا بلغ إلى بطن الوادي) قدباً ،
أما الآن فقد ارتدم من السيول حتى استوى مع أعلاه (سعى) : أي عدا في شيه
(بين الميلين الأخضرين) ، المتخذين في جدار المسجد علماً لموضع بطن الوادي
فوضعوا الميلين علامة لموضع المروة فيسعى (سعياً) من أول بطن الوادي عند

(١) المراد بالأسبوع السبعة الأشواط أي كل طواف تام رمذهب الشافعي.
أنها سنة لانعدام دليل الوجوب .

(٢) ويسمى أيضاً طواف القاء وطواف أول العهد .

حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدَ عَلَيْهَا وَيَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، وَهَذَا شَوَاطُءٌ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ خُطْبِ الْإِمَامِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى مِنَى وَالصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ وَالْوُقُوفَ وَالْإِفَاضَةَ^(١)، فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ^(٢) يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ خَرَجَ إِلَى مِنَى فَأَقَامَ بِهَا

أول ميل إلى منتهى بطن الوادي عند الميل الثاني، ثم يمشي على هينته (حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا (من استقبال البيت والتكبير والتهليل والصلاة على النبي ﷺ) وهذا شوط واحد؛ فيطوف) ستة أشواط آخر مثله حتى يصير (سبعة أشواط : يبدأ بالصفا) وجوباً (ويختم بالمروة) ويسعى في بطن الوادي في كل شوط، قال في التصحيح: السعي بين الصفا والمروة واجب باتفاقهم، ١٥١، (ثم يقيم بمكة حراماً) إلى تمام نسكة (يطوف بالبيت) تطوعاً (كلما بدا له) وهو أفضل من تطوع الصلاة للآفة (فإذا كان قبل يوم التروية يوم) وهو سابع ذى الحجة (خطب الإمام) بعد الزوال وصلاة الظهر (خطبة يعلم الناس فيها الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف بها) (والإفاضة) منها (فإذا صلى العجير يوم التروية) وهو ثامن ذى الحجة (بمكة خرج إلى منى) قرية من الحل، على قرسخ من مكة، وقرسخين أو أكثر من عرفات (فأقام بها)

(١) وهذه إحدى خطب الحج الثلاث والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى

يوم الحادي عشر.

(٢) قال الرغيباني أن الخروج بعد طلوع الشمس وصححه الكمال لما عين

ابن عمر أن رسول الله ﷺ صلى العجير يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح =

حتى يصلي القنبر يوم عرفة ، ثم يتوجه إلى عرفات فيقيم بها ، فإذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الإمام بالناس الظهر والمغرب ويتدى فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة ، ويرمي الجمار والشعر وطواف الزيارة ، ويصلي بهم الظهر والمغرب في وقت الظهر بأذان وإقامتين ، ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحدة منهما في وقتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،

وبات (حتى يصلي) بها (القنبر يوم عرفة ، ثم) بعد طلوع الشمس (يتوجه إلى عرفات) على طريق ضب (فيقيم بها) إلى الزوال (فإذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الإمام بالناس الظهر والمغرب) وذلك بعد ما (يتبدي) الإمام (فيخطب خطبة قبل الصلاة يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفة و) الوقوف (بالمزدلفة ورمى الجمار والشعر وطواف الزيارة) ونحو ذلك (ويصلي بهم الظهر والمغرب في وقت الظهر بأذان) واحد (وإقامتين) لأن العصر يؤدي قبل وقته المهود فيفرد بالاقامة لإعلام الناس ، ولا يتطوع بين الصلاتين تحميلاً لمقصود الوقوف ؛ ولهذا قدم العصر على وقته . هداية (ومن صلى في رحله وحده) أو مع جماعة بغير الإمام الأعظم (صلى كل واحدة منهما في وقتها) المهود (عند أبي حنيفة) ؛ لأن

== إلى من صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالصبح يوم عرفة ويستحب أن يدعو بالمأثور عند خروجه إلى من ومن ذلك : اللهم إياك أرجو وإياك أدعو وإليك أرغب . اللهم بلغني صالح عملی واصلح لي في ذريتي فإذا وصل من قال : اللهم هذا مني وهذا ما دللتنا عليه من المناسك فمن علينا بمجامع الخيرات وبما مننت به على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك وبما مننت به على أهل طاعتك فأني عبدك وناصيتي بيدك طالباً مرضاتك ويستحب أن ينزل عند مسجد الحيف إن استطاع ذلك

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُنْفَرِدُ، ثُمَّ
يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْجَبَلِ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوَاقِفُ
إِلَّا بَطْنَ عُرْفَةٍ. وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعُرْفَةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ
وَيَدْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ التَّنَاسِيكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسُكَ قَبْلَ الْوُقُوفِ
وَيَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ
عَلَى هَيْئَتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوا الْمَزْدَلِفَةَ فَيَنْزِلُوا بِهَا، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ
بِقُرْبِ الْجَبَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ

المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه إلا فيما ورد الشرع به ، وهو
الجمع بالجماعة مع الامام . هداية (وقال أبو يوسف ومحمد : يجمع بينهما المنفرد)
أيضاً ؛ لأن جوازه الحاجة إلى امتداد الوقوف ، والمنفرد محتاج إليه ، قال الاسديجاني
الصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده برهان الشريعة والمنسقى تصحيح (ثم يتوجه
إلى الموقف فيقف بقرب الجبل) المعروف بجبل الرحمة (وعرفات كلها مواقف
إلا بطن عرنة) كرتبة ، ويضمنين لغة : واد بجذاء عرفات (وينبغي للإمام أن
يقف بعرفة) عند الصخرات الكبار (على راحلته) مستقبل القبلة (ويدعو)
بما شاء ، وإن تبرك بالمأثور كان حسناً (ويعلم الناس المناسك) وينبغي
للناس أن يقفوا بقرب الامام ليؤمّنوا على دعائه ويتعلّموا بتعليمه ، ويقفون
وراءه ليكونوا مستقبلين القبلة (ويستحب أن يفصل قبل الوقوف) ، لأنه يوم
اجتماع كالجمعة والعيد (ويجتهد في الدعاء) لأنه من أرحم مواضع الاجابة (فإذا
غربت الشمس أفاض الامام والناس معه على هينهم) على طريق المأذنين (حتى
يأتوا المزدلفة فينزلوا بها وحدها من مازى عرفة إلى مازى محسر) والمستحب
أن ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقدة) : موضع كانت الحلقاء توقد فيه النار

يُقَالُ لَهُ مُفْرَحٌ ، وَيُصَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِثَابَةٍ ،
وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، فَإِذَا
طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِفُلْسِلٍ ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ
مَعَهُ ، فَدَعَا : وَالْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، ثُمَّ أَفَاضَ
الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَبْتَدِئُ بِحُمْرَةِ
الْعُقْبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ ،

فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ يَهْتَدِي بِهَا ، يُقَالُ لَهَا : كَاوْنُ آدَمَ ، وَ (يُقَالُ لَهُ) : أَيْ لِذَلِكَ الْحَبْلِ .
(فَرَح) بِضَم فَتَح - وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ عَلَى الْأَصَحِّ . نَهْرٌ (وَيُصَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ
الْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ) فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ (بِأَذَانٍ) وَاحِدٌ (وَإِثَابَةٍ) وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ
فِي وَقْتِهَا فَلَمْ تَحْتَاجْ لِلْإِعْلَامِ كَمَا لَا احتِياجَ هُنَا لِلْإِمَامِ (وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ
لَمْ يُجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ) وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا ، مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ . مَدَايِ ، قَالَ فِي
التَّصْحِيحِ : وَاعْتَمَدَ قَوْلُهُمَا الْمَحْبُوبِ وَالنَّفْسِ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَجُوزُ وَقَدْ أَسَاءَ .
(فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ) يَوْمَ النُّحْرِ (صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِفُلْسِلٍ) ، لِأَجْلِ
الْوُقُوفِ (ثُمَّ وَقَفَ) بِمُزْدَلِفَةٍ وَجُوبًا ، وَوَقْتَهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَلَوْ لِحَظَّةٍ كَمَا مَرَّ فِي عَرَفَةَ (وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ فَدَعَا) وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَلَبَّى وَصَلَّى عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ (وَالْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ) وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مَنَى وَمُزْدَلِفَةَ
(ثُمَّ) إِذَا أَسْفَرَ جَدًّا (أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) مَهْلِكِينَ
مَكْبَرِينَ مَلْبِينَ (حَتَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَبْتَدِئُ بِحُمْرَةِ الْعُقْبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي)
جَاعِلًا مَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ)
بِوزْنِ فُلْسٍ - صَغَارُ الْحَصَى ، قِيلَ : مِقْدَارُ الْحَصَةِ ؛ وَقِيلَ : الثَّوَاءُ ، وَقِيلَ :
الْأَنْمَلَةُ ، وَلَوْ رُمِيَ بِأَكْبَرٍ أَوْ أَصْفَرٍ أَجْزَاءً ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى بِالْكِبَارِ خَشْيَةَ أَنْ
يُؤْذِيَ أَحَدًا ، وَلَوْ رُمِيَ مِنْ فَوْقِ الْعُقْبَةِ أَجْزَاءً ، لِأَنَّ مَا حَوْلَهَا مَوْضِعُ النَّفْسِ ،

وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْسَحُ إِنْ أَحَبَّ ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ ، ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَوْ مِنَ الْغَدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدِ ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، فَإِنْ كَانَ سَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَرْمِلْ فِي هَذَا الطَّوَافِ

والأفضل أن يكون من بطن الوادي . هداية . ولو وقعت على ظهر رجل أو جل : إن وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز ، وإلا لا ، وثلاثة أذرع بعيد ، وما دونه قريب ، جوهره (يكبر مع كل حصاة) ولو سبح أجزاءه ، لحصول الذكر وهو من آداب الرمي . هداية . (ولا يقف عندها) لأنه لا رمي بعدها ، والأصل أن كل رمي بعده رمي يقف عنده ، ويدعو ، وما ليس بعده رمي لا يقف عنده ، والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطع التلبية مع أول حصاة) إن رمي قبل الحلق ، وإن حلق قبل الرمي قطع التلبية ، لأنها لا تثبت مع التحلل (ثم يذبح) تطوعاً (إن أحب) ؛ لأنه مفرد (ثم يحلق) جميع رأسه ويكتفي برمعه (أو يقصر) أن يأخذ منه مقدار الأملة ، ويكتفي التقصير من ربعه أيضاً (والحق أفضل) من التقصير ؛ لأن الحلق أكل في قضاء النفث ، وهو المقصود ، فأشبهه الاغتسال مع الوضوء (وقد حل له) : أي بعد الحلق أو التقصير (كل شيء) من محظورات الإحرام (إلا النساء) : أي جماعهن ودواعيه (ثم يأتي مكة من يومه ذلك) : أي أول أيام النحر (أو من الغد أو من بعد الغد) وأفضلها أولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الإفاضة ؛ وطواف الفرض (سبعة أشواط) وجوباً ، والفرض منها أربعة (فإن كان سعى بين الصفا والمروة) سابقاً (عقب طوافه القدوم لم يرمل في هذا الطواف) : لأن الرمل في طواف

وَلَا سَمِيَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَمَ السَّمَى رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ
وَسَمِيَ بَعْدَهُ عَلَى مَا قَدَّمَناه ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّسَاءُ ، وَهَذَا الطَّوَافُ
هُوَ الْمَفْرُوضُ فِي الْحَجِّ ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ ، فَإِنْ
أَخَّرَهُ عَنْهَا كَرَّمَهُ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَى فَيُتِمُّ بِهَا ،
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَ
يَبْتَدِئُ بِالَّتِي تَلَى الْمَسْجِدَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ
حَصَاةٍ وَيَقِفُ وَيَدْعُو عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ
عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ،

بعده سمي (ولا سمي عليه) : لأن تكراره غير مشروع (فإن لم يكن قدم
السمي) بعد طواف القدوم (رمل في هذا الطواف) استقانا (وسمي بعده)
وجوبا ؛ على ما قدمناه (وقد حل له النساء أيضا) ولكن بالعاق السابق ؛ إذ
هو المحلل ، لا بالطواف ، إلا أنه أخر عمله في حق النساء . هداية (وهذا الطواف
هو المفروض في الحج) وهو ركن فيه ، إذ هو المأمور به في قوله تعالى : وليطوفوا
بالبیت العتیق (١) ، (ويكره) تحريماً (تأخيره عن هذه الأيام) الثلاثة (فإن
أخره عنها كرمه دم عند أبي حنيفة) قال في التصحيح : وهو الممول عليه عند النسقي
والمحبوبي (ثم يعود إلى منى) من يومه (فيقيم بها) لأجل الرمي (فإذا زالت
الشمس في اليوم الثاني من) أيام (النحر رمى الجمار الثلاث) والسنة أنه (يبتدئ
بالتى تلى المسجد) مسجد الحيف (فیرمى بها بسبع حصيات) ويسن أنه (يكبر مع
كل حصاة ويقف عندها ويدعو) ، لأنه بعده رمى (ثم يرمى التي تليها مثل ذلك)
الرمي الذي ذكر في الأولى : من كونه بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة (ويقف
عندها) ويدعو (ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ، و) لكنه (لا يقف عندها) ،

فَإِذَا كَانَ مِنَ الْقَدْرِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ ،
فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّفْرَ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ رَمَى
الْجِمَارِ الثَّلَاثَ فِي يَوْمِ الرَّابِعِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ
فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ الْإِنْسَانُ ثَقَلَهُ إِلَى مَكَّةَ وَيُقِيمَ بِهَا حَتَّى
يَرْمِيَ ، فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ
سَبْعَةً أَشْوَاطَ لَا يَرْمُلُ فِيهَا ، وَهَذَا طَوَافُ الصَّدَرِ ،

لأنه ليس بعده رمى (فإذا كان من القدر) وهو الثالث من أيام النحر (رمى الجمار
الثلاث بعد زوال الشمس) أيضا (كذلك) : أى مثل الرمي في اليوم الثاني
(فإذا أراد أن يتعجل النفر) في اليوم الثالث (نفر إلى مكة) قبل طلوع فجر
الرابع ، لا بعده ، لدخول وقت الرمي (وإذا أراد أن يقيم) إلى الرابع وهو
الأفضل (رمى الجمار الثلاث يوم الرابع بعد زوال الشمس) أيضا (فإن قدم
الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة) قال في
الهداية : وهذا استحسان ، واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة .
تصحيح (ويكره أن يقدم الإنسان ثقله) بفتحين - متاعه وخدمه (إلى مكة
ويقيم) بمنى (حتى يرمى) ، لأنه يوجب شغل قلبه (فإذا نفر إلى مكة نزل)
ندباً (بالمحصب) بضم فتحين - الأبطح ، ويقال له : البطحاء ، وخيف بنى كنانة ،
قال في الفتح : وهو غناء مكة ، وحده : ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال
المقابلة لذلك مصعدا في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي
(ثم) إذا أراد السفر (طاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمل فيها ، وهذا) يقال
له (طواف الصدر) وطواف الوداع ، وطواف آخر عهد بالبيت ، لأنه يودع

وَهُوَ وَاجِبٌ^(١) إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَهْلِهِ .
فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحْرِمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى
مَا قَدَّمَناه فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ .

البيت ويصدر به (وهو واجب إلا على أهل مكة) ومن في حكمهم ممن كان
داخل الميقات ، لأنهم لا يصدرزون ولا يودعون (٢) ، ويصل بعده ركعتي
الطواف ، ويأتى زمزم فيشرب من ماؤها ، ثم يأتى الملتزم (٣) فيضع صدره ووجهه
عليه . ويتشبث بالأسفار ، ويدعو بما أحب ، ويرجع قهقري حتى يخرج من المسجد
ويعصره . ملاحظ للبيت متباكياً متحاسراً على فراقه ، ويخرج من باب حزورة
المعروف بباب الوداع (ثم يعود إلى أهله) لفراغه من أفعال حجة .

(فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمَناه فَقَدْ
سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ) ؛ لآنه تحية البيت ولم يدخل (ولا شيء عليه لتركه) ؛
لآنه سنة ولا شيء بتركها .

(١) وهو سنة عند الشافعى بمنزلة طواف القدوم ويستدل الحنفية بما أخرجه
الترمذى من حديث (من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت إلا الحيض فرخص
لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حسن صحيح وبين مثله في الصحيحين عن
ابن عباس والأصل في الأمر الوجوب ويؤيده قوله رخص لهن فهو يشعر بعدم
الترخيص لغيرهن ونبغى أن يعيده إذا اشتغل بشيء بعده .

(٢) وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المسكى طواف الصدر لآنه وضع
لنتم أفعال الحج كما في البدائع .

(٣) الملتزم ما بين الركن والباب معروف وهو من الأماكن التي يستجاب فيها
الدعاء نقله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال فوائده ما دعوت قط
إلا أجابني وفي رسالة الحسن البصرى إن الدعاء يستجاب هناك في خمسة عشر
موضعا منها الطواف والملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام
وعلى الصفا وعلى المروة وفي المسعى وفي عرافات وفي مزدلفة وفي منى وعند الجمرات

وَمَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ
عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ اجْتَنَزَ
بِعَرَفَةَ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَتْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنِ
الْوُقُوفِ .

وَالْمَرَأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ
رَأْسَهَا ، وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا ، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، وَلَا تَرْمُلُ
فِي الطَّوَافِ ، وَلَا تَسْمَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ ، وَلَا تَخْلِقُ رَأْسَهَا ، وَلَكِنْ
تُقَصِّرُ .

(ومن أدرك الوقوف بعرفة) ولو لحظة في وقته ، وهو ما بين زوال الشمس
من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج) : أى أمن من
فساده ، ولأفقد بقى عليه الركن الثانى ، وهو طواف الزيارة (ومن اجتاز) : أى
مر . (بعرفة وهو نائم أو مغمى عليه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف)
لأن الركن - وهو الوقوف - قد وجد ، والجهل يخل نالنية ، وهى ليست بشرط
فيه .

(والمرأة فى جميع ذلك) المار (كالرجل) لعموم الخطاب (غير أنها لا تكشف
رأسها) : لأنه عورة (وتكشف وجهها) ولو سدت شيئاً عليه وجافته عنه جاز ؛
لأنه بمنزلة الاستقلال بالحمل (ولا ترفع صوتها بالتلبية) بل تسمع نفسها دفعا
لففتة (ولا ترمل فى الطواف) ولا تضطبع ، ولا تسمى بين الميلىن (ولا تخلق
رأسها ، ولكن تقصر) من ربع شعرها كما مر ، وتلبس الخيط والخفين ، والختن
كالمرأة فيما ذكر احتياطاً .

بَابُ الْقِرَانِ

الْقِرَانُ عِنْدَنَا أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ .

وَصِفَةُ الْقِرَانِ : أَنْ يُهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا مِنَ الْمِيقَاتِ ،
وَيَقُولُ عَقِيبَ صَلَاتِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيُسْرُهُمَا لِي
وَتَقَبُّلُهُمَا مِنِّي ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ
يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى مِنْهَا وَيَسْعَى بَعْدَهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ،

بَابُ الْقِرَانِ

مصدر قرن ، من باب ضرب ونصر .

(القران) لغة : الجمع بين الشيئين مطلقاً ، وشرعاً : الجمع بين إحرام العمرة
والحج في سفر واحد ، وهو (عندنا أفضل من التمتع والإفراد) ؛ لأن فيه استدامة
الإحرام بهما من الميقات إلى أن يفرغ منهما ، ولا كذلك التمتع ، فكان القران
أولى منه . هداية .

(وصفة القران : أن يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات) ؛ حقيقة ، وأوحكاماً
بأن أحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يوقوف لها أكثر الطواف ، لأن الجمع قد
تحقق ، لأن الأكثر منها قائم ، وكذا عكسه ، لكنه مكروه ، وإذا عزم على أدائهما
يسن له سؤال التيسير فيهما ، ويقدم ذكر العمرة على الحج فيه ، ولذا قال (ويقول
عقيب الصلاة : اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني) وفي بعض
النسخ تقديم ذكر الحج على العمرة . والأولى أولى ، وكذلك يقدمها في التلبية ،
لأنه يبدأ بأفعال العمرة ، فكذلك يبدأ بذكرها . هداية (فإذا دخل مكة ابتداءً)
بأفعال العمرة (فطاف بالبيت سبعة أشواط) وجوباً ، والفرض منها أكثرها ،
ويسن أنه (يرمي في الثلاث الأولى منها ، وسعى بعدها بين الصفا والمروة) وجوباً

وهذه أفعال العمرة ، ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة كما بينا في المفرد ، فإذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة ، فهذا دم القران ، فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج وآخرها يوم عرفة ، فإن فاته الصوم حتى جاء يوم النحر لم يجزه إلا الدم ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز .

وإن لم يدخل القارن مكة وتوجه إلى عرفات فقد صار رافضاً للعمرة بالوقوف ،

(وهذه أفعال العمرة) ولا يحلق ؛ لأنه بقي عليه أفعال الحج ، ولو حلق لم يحل من عمرته وزمه دمان (ثم) يشرع بأفعال الحج كالمفرد : (يطوف بعد) فراغه من (السعي) للعمرة (طواف القدوم) ويرمل في الثلاثة الأولى ويسعى بين الصفا والمروة كما بينا ذلك (في المفرد) آنفاً (وإذا رمى الجمرة) الأولى (يوم النحر ذبح) وجوبا (شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة ، فهذا دم القران) وهو دم شكر فياكل منه (فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج) ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة ، فإن فاته الصوم) : أي صوم الثلاثة الأيام في أيام الحج (حتى أتى يوم النحر لم يجزه إلا الدم) فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان : دم القران ، ودم التحلل قبل الذبح (ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها بمكة بعد فراغه من) أفعال (الحج جاز) ؛ لأن المراد من الرجوع الفراغ من أعمال الحج .

(وإن لم يدخل القارن مكة وتوجه إلى عرفات) ووقف بها في وقته ، وإلا فلا عبرة به (فقد صار رافضاً لعمرة بالوقوف) ؛ لأنه تعذر عليه أداؤها ؛ لأنه يصير

وَبَطَلَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِ عُمَرَتِهِ ، وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا

بَابُ التَّمَتُّعِ

لِلتَّمَتُّعِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ عِنْدَنَا .

وَالْمَتَمَتُّعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُتَمَتِّعٌ يَسُوقُ الْهَدْيَ ، وَمُتَمَتِّعٌ لَا يَسُوقُ الْهَدْيَ .

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ : أَنْ يَبْتَدِيَ مِنْ

بَابِهَا أفعال العمرة على أفعال الحج ، وذلك خلاف المشروع ، ولا يصير رافضاً بمجرد التوجه ، وهو الصحيح . هداية . (و) إذا ارتفضت عمرته (بطل) . أى سقط (عنه دم القران) ؛ لأنه لم يوفق لأداء النسكين (و) جب (عليه دم لرفض عمرته) وهو دم جبر لا يجوز أكله منه (و) جب (و) عليه قضاؤها ؛ لأنه بشروعه فيها أوجبها على نفسه ، ولم يوجد منه الأداء ؛ فلزمه القضاء .

بَابُ التَّمَتُّعِ

مناسبتة لقران أن في كل منهما جمعا بين النسكين ، وقدم القران لمزيد فضله . نهر (التمتع) لغة : الانتفاع ، وشرعاً الجمع بين إحرام العمرة وأفعالها أو أكثرها وإحرام الحج وأفعاله في أشهر الحج من غير إلام صحيح بأمله . جوهرية ، وهو (أفضل من الإفراد عندنا) ؛ لأن فيه جمعاً بين العبادتين ، فأشبه القران ، ثم فيه زيادة نسك ، وهو إراقة الدم . هداية .

(والمتمتع على وجهين : متمتع يسوق الهدى) معه (ومتمتع لا يسوق الهدى) وحكمهما مختلف ، كما عليه ستقف .

(وصفة التمتع) الذى لم يسق معه الهدى (أن يبتدىء) بالإحرام (من

الْمِيقَاتِ فَيُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ وَيَدْخُلُ مَسْكَةً فَيَطُوفُ لَهَا وَيَسْعَى وَيَحْتَاقِ
أَوْ يُقَصِّرَ ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا ابْتَدَأَ
بِالطَّوَافِ ، وَيُقِيمُ بِمَسْكَةٍ حَلَالًا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَحْرَمَ
بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَفَعَلَ مَا فَعَلَهُ الْحَاجُّ ، الْمَفْرِدُ وَعَلَيْهِ ذَمُّ التَّمَتُّعِ ،
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ .
وَإِذَا أَرَادَ التَّمَتُّعُ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ وَسَاقَ هَدْيَهُ ،

المِيقَاتِ فيحرم بعمره فقط (ويدخل مكة فيطوف لها) : أى للعمرة ، ويرمل في
الثلاث الأول (ويسعى ويحلق أو يقصر . قد حل من عمرته) وهذا تفسير للعمرة ،
وكذلك إذا أراد أن يفرد بالعمرة قبل ما ذكر . هداية ، وليس عليه طواف
قدوم ، لتمكينه بقدمه من الطواف الذي هو ركن في نسكه ، فلا يشتغل عنه بغيره ،
بخلاف الحج : فإنه عند قدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج ، فيأتي
بالمسنون تحية للبيت إلى أن يحج . وقت الذي هو ركن (ويقطع التلبية إذا ابتدأ
بالتطواف) ؛ لأنه المقصود من العمرة ، فيقطعها عند ابتدائه (ويقوم بمكة حلالاً)
لأنه حل من العمرة (فإذا كان يوم التروية) وقبله وأفضله ، وجاز بعده ولو يوم
عرفة (أحرم بالحج من المسجد) ندباً ، والشرط : أن يحرم من الحرم ، لأنه في
المسكى ، وميقات المسكى في الحج الحرم كما تقدم (وفعل ما يفعله الحاج المفرد) لأنه
مؤد للحج إلا أنه يرمل في طواف الزيارة ، ويسعى بعده ، لأن هذا أول طواف له
في الحج ، بخلاف المفرد ، لأنه قد سعى مرة ، ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم
بالحج طاف وسعى قبل أن يرمي إلى منى لم يرمل في طواف الزيارة ، ولا يسعى
بعده ، لأنه قد أتى بذلك مرة . هداية (أو) وسعى (عليه دم التمتع) وهو دم شكر
في كل منه (فإن لم يجد) الدم (صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) : أى
فرغ من أداء نسكه ولو قبل وصوله إلى أهله .

(وإن أراد المتمتع أن يسوق الهدى) معه وهو أفضل (أحرم وساق هدية

فَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةٌ فَلَدَهَا بِمَزَادَةٍ أَوْ نَعْلٍ وَأَشْعَرَ الْبَدَنَةَ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَهُوَ : أَنْ يَشُقَّ سَنَامُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْإِيمَنِ ،
وَلَا يُشْمِرُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَسَعَى وَلَمْ
يَتَحَلَّلْ حَتَّى يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ قَبْلَهُ جَازَ
وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا حَلَّقَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ حَلَّ مِنَ الْإِحْرَامَيْنِ .
وَلَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ تَمَتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الْإِفْرَادُ خَاصَّةً ،

فَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةٌ) وهى من الإبل خاصة ، وتقع على الذكر والأنثى ، والجمع البدن
مقرب (قلدها بمزادة) بالفتح - الراوية ، المراد أن يعلق في عنقها قطعة من أدم
من مزادة وغيرها (أو نعل) وهو أولى من التجليل (وأشعر البدنة عند أبي يوسف
ومحمد ، وهو) أى الإشعار (أن يشق سنامها من الجانب الأيمن) وفي الهداية
قالوا : والأشبه الأيسر ؛ لأن النبي ﷺ طعن في جانب اليسار مقصوداً ، وفي
جانب اليمين اتفاقاً ، (ولا يشعر عند أبي حنيفة) ويكرهه ، قال في الهداية : وقيل :
إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه لمباقتهم فيه على وجه يخاف منه السراية ، وقال
في الفرح ؛ وعلى هذا حمله الطحاوى ، وهو أولى ، تصحيح (فإذا دخل مكة
طاف وسعى) كما تقدم (ولم يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه ، وذلك يوم النحر ،
فيستمر حراماً) (حتى يحرم بالحج يوم التروية) كما سبق فيمن لم يسق (وإن قدم
الإحرام قبله) أى : قبل يوم التروية (جاز) وتقدم أنه أفضل ؛ لما فيه من
المسارعة وزيادة المشقة ، وكذا جاز بعده كما مر (و) وجب (عليه دم) للتمتع
كما ذكر (فإذا حلق يوم النحر فقد حل من الإحرامين جميعاً ؛ لأن الحلق محلل في
الحج كالسلام في الصلاة فيتحلل به عنهما - هداية .

(وليس لأهل مكة) ومن في حكمهم عن كان داخل الميقات (تمتع ولا قران)
مشروع (وإنما) المشروع (لهم الإفراة خاصة) ، غير أن تمتعهم غير متصور ؛

وَإِذَا عَادَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ فَرَائِغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَاقٍ
الْهَدْيَ بَطَلَ تَمَتُّعُهُ

لما صرحوا به من أن عدم الإلام شرط لصحة التمتع دون القران ، وإن الإلام الصحيح
مبطل للتمتع دون القران قال شيخنا في حاشيته على الدر: ومقتضى هذا أن . تمتع المكي
باطل ؛ لوجود الإلام الصحيح بين إحراميه ، سواء ساق الهدى أولا ؛ لأن الآء في إنما يصح
الإلامه إذا لم يسق الهدى وحق ؛ لأنه لا يبقى العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي
لا يتصور منه عدم العود إلى مكة مستحقاً عليه ، والمكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة ؛
لكونه فيها كما صرح به في العناية ، وغيرها ، وفي النهاية والمراجع عن المحيط : أن
الإلام الصحيح أن يرجع إلى أهله بعد العمرة ، ولا يكون العود إلى العمرة مستحقاً
عليه ، ومن هذا قلنا : لا تمتع لأهل مكة وأهل المواقيت . ١٥ : أى بخلاف القران ؛
فإنه يتصور منهم ؛ لأن عدم الإلام فيه ليس بشرط ، وأما قوله في الشربلاية
« إنه خاص فِيمَنْ لم يسق الهدى وحق ، دون من ساقه ، أو لم يسقه ولم يحلق ؛ لأن
الإلامه غير صحيح ، فغير صحيح ، لما علمت من التصريح بأن للإمامه صحيح ساق
الهدى أولا ، وعلى هذا فقول المتون « ولا تمتع ولا قران لمكي ، معناه نفى
المشروعية والحل ، ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر . ١٥ باختصار ،
وتمامه فيها .

(وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة) وحلق (ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه) لأنه ألم بأهله بين النسكين إلاماً صحيحاً ، وبه يبطل التمتع ، وإذا
كان ساق الهدى فالإلامه لا يكون صحيحاً ، ولا يبطل تمتعه عندهما ، وقال محمد :
يبطل تمتعه ؛ لأنه أدامهما بسفرين ، ولأنه ألم بأهله ، ولهما أن العود مستحق عليه لأجل
الحلق ؛ لأنه مؤقت بالحرم : وجوباً عند أبي حنيفة ، واستحباباً عند أبي يوسف :
والعود يمنع صحة الإلام . جوهرة . ثم قال : وقيد بالتمتع إذ القارن لا يبطل قرانه
بالعود إلى بلده في قولهم جميعاً .

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ ثُمَّ دَخَلَتْ أَشْهُرَ الْحَجِّ فَتَمَّمَهَا وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ طَافَ لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَصَاعِدًا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا .

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ عَلَيْهَا جَازَ إِحْرَامُهُ وَانْقَدَّ حَجًّا . وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ اغْتَسَلَتْ وَأَحْرَمَتْ

(ومن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فطاف لها) أى لعمرته (أقل من أربعة أشواط ثم) لم يتمها حتى (دخلت أشهر الحج فتمها) فى أشهره (وأحرم بالحج كان متمتعا) لأن الإحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على أشهر الحج ، وإنما يعزب أداء الأفعال فيها ، وقد وجد الأكثر ، وللاكثر حكم الكل هداية (وإن) كان طاف لعمرته قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا ؛ لأنه أدى الأكثر قبل أشهر الحج ؛ فصار كما إذا تحال منها قبل أشهر الحج ، والاصل فى المناسك أن الأكثر له حكم الكل ؛ فإذا حصل الأكثر قبل أشهر الحج فكأنها حصلت كلها ، وقد ذكرنا أن المتمتع هو الذى يتم العمرة والحج فى أشهر الحج . جوهرة .

(وأشهر الحج شوال وذو القعدة) بفتح الكاف وتكسر (وعشر من ذى الحجة) بكسر الحاء وفتح (فإن قدم الإحرام بالحج عليها) أى الأشهر المذكورة (جاز إحرامه) لأنه شرط ، وكره لشيء بالركن (وانقد حجاً) إلا أنه لا يجوز له شيء من أفعاله إلا فى الأشهر .

(وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت) للإحرام ، وهو للظافة (وأحرمت

وَصَنَعَتْ كَمَا يَصْنَعُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرَ، وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ انْصَرَفَتْ مِنْ مَكَّةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا إِتْرَكَ طَوَافِ الصَّدْرِ.

بَابُ الْجَنَائِبِ

إِذَا تَطَيَّبَ الْمُحْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَإِنْ طَيَّبَ عُضْوًا كَامِلًا فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقْلًا مِنْ عُضْوٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ.

وصنعت (إذا جاء وقت الأفعال) كما يصنعه الحاج (من الموقفين وربي الجمار وغيرها) (غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر) لأنها منية عن دخول المسجد (وإذا حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة) وأرادت الانصراف (انصرفت من مكة ولا شيء عليها ترك طواف الصدر) : لأنه صلى الله عليه وسلم رخص النساء الحيض في ترك طواف الصدر ، فإن طهرت قبل أن تخرج من مكة لزمها طواف الصدر .

بَابُ الْجَنَائِبِ

لما فرغ من بيان أحكام المحرمين شرع في بيان حكم ما يعتبرهم من العوارض . من الجنائبات ، والإحصار ، والقوات ، وقدم الجنائبات لما أن الأداء القاصر خير من العدم . والجنائبات : جمع جنابة ، والمراد بها هنا ارتكاب محظور في الإحرام . (إذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) لما أطلق في الطيب أجل في الكفارة ثم شرع في بيان ما أجله بقوله : (فإن طيب عضوا كاملا) كالرأس واليد والرجل (فما زاد) مع اتحاد المجلس (فعليه دم) لأن الجنائبات تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل ؛ فيترتب عليه كمال الموجب (وإن طيب أقل من عضو) كربعه ونحوه (فعليه صدقة) في ظاهر الرواية ؛ لقصور الجنابة ، وقال محمد : يجب تقديره من الدم ؛ اعتبارا للجزء بالكل . قال الإسيجاني : الصحيح جواب ظاهر الرواية تصحيح .

وإن لبس ثوباً مخيطاً أو غطى رأسه يوماً كابلاً فعليه دم ،
 وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة ، وإن حلق رُبْعَ رأسه فصاعداً
 فعليه دم ، وإن حلق أقل من الرُبْعِ فعليه صدقة .
 وإن حلق مواضع المحتاجين فعليه دم عند أبي حنيفة . وقال
 أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ، وإن قص أظافير يديه ورجليه
 فعليه دم .

وإن قص يداً أو رجلاً فعليه دم ، وإن قص أقل من

(وإن لبس ثوباً مخيطاً) اللبس المعتاد ، حتى لو ارتدى بالقميص أو اتشح به
 أو اتز بالسراويل فلا بأس به ؛ لأنه لم يلبسه لبس المخيط ، وكذا لو أدخل منكبیه
 في القباء ولم يدخل يديه في الكمين ، خلافاً لزر ، لأنه لم يلبسه لبس القباء ، ولهذا
 يتكلف في حفظه . هداية . (أو غطى رأسه) بمعتاده ؛ بخلاف نحو لإجانة وعدل
 بر (يوماً كاملاً) أو ليلة كاملة (فعليه دم ، وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة)
 لما تقدم .

(وإن حلق) أى : أزال (ربع) شعر (رأسه) أو ربع لحيته (فصاعداً فعليه
 دم وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة) لأن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه
 معتاد فتتكامل به الجنابة ويتقاصر فيما دونه ، كذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق
 وأرض العرب ، وكذا لو حلق لإبطيه أو أحدهما أو عاتته أو رقبته كلها هداية
 (وإن حلق مواضع المحتاجين فعليه دم عند أبي حنيفة) قال في التحييج : واعتد قوله
 المحبوب والنسفي (وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة) لأنه غير مقصود في ذاته
 (وإن قص أظافير يديه ورجليه) في مجلس واحد (فعليه دم) واحد ؛ لأنه
 لإزالة الأذى من نوع واحد ، وقيدنا بالمجلس الواحد لأنه إذا تعدد المجلس تعدد الدم
 (وإن قص يداً أو رجلاً فعليه دم) لأن للربع حكم الكل (وإن قص أذن من

خَمْسَةَ أَظْفِيرٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ .

وَإِنْ تَطْيِبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عُذْرٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ
ذَبَحَ شاةً ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ
طَعَامٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

خمسۃ اظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه (صدقة عندهما) : أى
أبى حنيفة وأبى يوسف ، قال فى التصحيح : واعتمد قولهما المحبوب والنسبى (وقال
محمد : عليه دم) اعتبارا بما لو قصها من كف واحد ، وبما إذا حلق ربع الرأس من
مواضع متفرقة . هداية .

• • •

(وَإِنْ تَطْيِبَ أَوْ حَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنْ عُذْرٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ ذَبَحَ شاةً ، وَإِنْ
شَاءَ تَصَدَّقَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ) بوزن أفلس - جمع صاع فى الله ،
وفى الكفرة على صيعان ، ونقل المطرزى عن الفارسى أنه يجمع أيضاً على أصع بالقلب
كما قبل أدور وآدر بالقلب ، وهذا الذى نقله جملة أبو حاتم من خطأ العوام . مصباح
(من طعام) على كل مسكين بنصف صاع (وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لقوله تعالى :
« ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (١) » ، وكلمة « أو » للتخيير ، وقد فرها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا ، والآية نزلت فى المعذور ، ثم الصوم يجوزته فى أى
موضع شاء ؛ لأنه عبادة فى كل مكان ، وكذا الصدقة ، لما بينا ، وأما النسك فيختص
بالحرم بالاتفاق ؛ لأن الإراقة لم تعرف قرية إلا فى زمان أو مكان ، وهذا لم يختص
بزمان ؛ فتعين اختصاصه بالمكان . هداية .

وَأِنْ قَبْلَ أَوْ لَمْ يَسَّ بِشَهْوَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ
السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَيَنْصِفِي فِي
الْحَجِّ كَمَا يَمْضِي مَنْ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ
أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ إِذَا حَجَّ بِهَا فِي الْقَضَاءِ ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ
بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ
شَاةٌ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا
وَمَضَى فِيهَا وَقَضَاهَا وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ مَا طَافَ أَرْبَعَةَ

(وإن قبل أو لم يس بشهوة) أنزل أو لم ينزل . هداية (فعليه دم) وكذا أطاق
في المبسوط والكافي والبدائع وشرح المجمع تبعاً للأصل ، ورجحه في البحر بأن
الدراعي محرمه لأجل الإحرام مطلقاً ؛ فيجب الدم مطلقاً ، واشترط في الجامع
الصغير الإزالة ، وصححه قاضيخان في شرحه (ومن جامع في أحد السبيلين) من
آدمي (قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ، و) وجب (عليه شاة) أو سبع بدنه
(ويمضي) وجوبا (في) فاسد (الحج كما يمضي من لم يفسد الحج ، و) وجب
(عليه القضاء) فوراً ولو حجه نفلاً ، لوجوبه بالشروع ، ولم يقع موقعه ، فبقى
الوجوب بحاله (وليس) بواجب (عليه أن يفارق امرأته إذا حج بها في القضاء)
ونذب له ذلك إن خاف الوقاع (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) قبل الحلق
(لم يفسد حجه ، و) وجب (عليه بدنه) لأنه أعلى أنواع الجنایة فغناظ موجبها ،
وإن جامع ثانياً فعليه شاة ، لأنه وقع في إحرام مهتوك . نهاية (وإن) كان (جامع
بعد) الوقوف و (الحلق فعليه شاة) لبقاء إحرامه في حق النساء فقط ، خفت
الجنایة ، فاكنتي بالشاة (ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف) لها أربعة أشواط
أفسدها (لأن الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحج ، ومضى فيها كما يمضي
في صحيحها (وقضاه) فوراً (و) جب (عليه شاة) لأنها سنة ، فكانت أحط
رتبة من الحج ، فاكنتي بالشاة (وإن وطئ بعد ما طاف) لها (أربعة

أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا تَفْسُدُ عُمُرَتُهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا ، وَمَنْ جَامَعَ نَاسِيًا كَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا .

وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ؛ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُمِيدَ الطَّوَافَ

أشواط فعلية شاة ، ولا تفسد عمرته ، ولا يلزمه قضاؤها (لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه لعلم به ؛ لأنه بالحق يخرج عن إحرامها بالكلية ، بخلاف إحرام الحج كامر (ومن جامع ناسيا) أو جاهلا أو نائما أو مكرها (كن جامع عامدا) ؛ لاستواء الكل في الارتفاق - نهر -

(ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تطوع ، جبرا لما دخله من النقص بترك الطهارة ، وهو وإن وجب بالشروع اكتفى فيه بالصدقة إظهارا لدون رتبته عما وجب بإيجاب الله تعالى (١) (وإن) كان (طاف جنبا فعليه شاة) اغلظ الجنابة (ومن طاف طواف الزيارة) أو أكثره (محدثا فعليه شاة) ؛ لأنه أدخل النقص في الركن ، فكان أخش من الأول ؛ فيجبر بالدم (وإن) كان (طافه) أو أكثره (جنبا فعليه بدنة) اغلظ الجنابة ؛ فتجبر بالبدنة ، إظهارا للفتاوت بين الركن وغيره (والأفضل أن يعيد الطواف) طاهرا ؛ ليكون

(١) يقول الشافعي باشتراط الوضوء في الطواف لحديث الترمذي أن النبي ﷺ قال الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه من تكلم لا يتكلم إلا بخير فالسياق يدل على أنه من الصلاة في حكمها إلا في جواز الكلام وفي سوى الكلام يستويان فيه ومنه الطهارة وهي شرط . وقال الحنفية إن خبر الواحد لا تثبت به القريضة وقد أطلق القرآن الطوافين من هذا الشرط في قوله « وليطوفوا بالبيت العتيق » وهو يقتضي الخروج عن العهدة بالدوران حول البيت وإن لم تكن طهارة وتدل ذلك في فتاوى بعض الصحابة والتابعين لم يروا بأسا بالطواف المحرم وينبغي أن يلاحظ أن =

مَادَامَ بِسَكَّةَ وَلَا ذَبَحَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ
 صَدَقَةٌ ، وَإِنْ طَافَ جُنُبًا ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ .
 وَمَنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزَّيَارَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَمَا دُونَهَا فَعَلَيْهِ
 شَاةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ بَقِيَ مُحَرَّمًا أَبَدًا حَتَّى يَطُوفَهَا ،

آتياً به على وجه الكمال (مادام بمكة) لإمكانه من غير عمر ، قال في الهداية :
 وفي بعض النسخ « وعليه أن يعيد » والأصح أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استجباً
 وفي الجنابة إيجاباً ؛ لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث . اهـ .
 (ولا ذبح عليه) إن أعاده للحدث ولو بعد أيام النحر ، وكذا للجنابة إن كان
 في أيام النحر ، وإن بعده لزومه بالتأخير (ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه
 صدقة) ؛ لآلته دون طواف الزيارة وإن كان واجباً فلا بد من إظهار التفاوت ،
 وعن أبي حنيفة أنه يجب شاة ، إلا أن الأول أصح هداية (وإن) كان (طاف
 جنباً فعليه شاة) ، لآلته نقص كثير ، ثم هو دون طواف الزيارة ، فيكتفى
 بالشاة . هداية ، وفي التمهيد : قال الأسليجاني : وهذا في رواية أبي سليمان ،
 وفي رواية أبي حفص أوجب الدم فيهما والأصح الأول .

(ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها) ولم ينف بعد غيره
 (فعليه شاة) ، لأن النقصان يترك الأقل يسير ؛ فأشبهه النقصان بسبب الحدث ،
 فإن طاف بعده انتقل إلى الفرض ما يمكنه ، فإن كان ما بعده للصدر وكان الباقي -
 بعد إكمال الفرض - هو أكثره فعليه صدقة ، وإلا قدم (وإن ترك أربعة أشواط
 بقي محرماً أبداً) في حق النساء (حتى يطوفها) فكلما جامع لزمه دم إذا تعدد
 المجلس ؛ إلا أن بقصد الرفض . فتح : أي فلا يلزمه بالثاني شيء وإن تعدد المجلس ،

== الطواف مع الجنابة حرام برأى بلا كلام بل قد علم من أوليات الفقه حرمة دخوله
 المسجد أي مسجد كان مع الجنابة

وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ طَوَافِ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ .
وَمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَحُجَّةٌ تَامٌ .
وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَقَةِ قَبْلِ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

مع أن نية الرض باطلة ؛ لأنه لا يخرج عنه إلا بالأعمال ، لكن لما كانت المحظورات مستندة إلى قصد واحد - وهو تعجيل الإحلال - كانت متعددة ، فكفاه دم واحد بحر (ومن ترك ثلاثة أشواط) فادونها (من طواف الصدر فعليه) لكل شوط (صدقة) إلا أن تبلغ الدم كما تقدم (وإن ترك طواف الصدر أو أربعة أشواط منه فعليه شاة) ، لأنه ترك الواجب أو الأكثر منه ، وما دام بمكة يؤمر بالإعادة لإقامة للواجب في وقته . هداية .

(ومن ترك السعي بين الصفا والمروة) أو أكثره ، أو ركب فيه بلا عذر أو ابتدأه من المروة (فعليه شاة وحجة تامة) لأنها واجبات ، فيلزم بتركها الدم دون الفساد .

(ومن أفاض من عرفه قبل الإمام) والغرب (فعليه دم) ويسقط بالعودة قبل الغروب ، لا بعده ، في ظاهر الرواية ، وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط . وصحها القنوري . نهر عن الدراية ، ومثله في البحر . در ، لكن في البدائع مانعه : ولو عاد إلى عرفه قبل غروب الشمس وقبل أن يدفع الإمام ثم دفع منها بعد الغروب مع الإمام سقط عنه الدم ، لأنه استدرك المتروك ، وإن عاد قبل الغروب بعد ما خرج الإمام من عرفه ذكر الكرخي أنه يسقط عنه الدم أيضاً ، لأنه وهكذا روى ابن شجاع عن أبي حنيفة أنه يسقط عنه الدم أيضاً استدرك المتروك ، إذ المتروك هو الدفع بعد الغروب وقد استدركه ، والقنوري اعتمد هذه الرواية ، وقال : هي الصحيحة ، والمذكور في الأصل مضطرب ، ولو عاد إلى عرفه بعد الغروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف ، لأنه لما غربت الشمس قبل العود فقد تقرر عليه الدم الواجب ولا يحتمل السقوط بالعود . انتهى . وقيدنا (١٤ - باب أول)

وَمَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمَزْدَلِفَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ فِي الْأَيَّامِ كُلِّهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى يَوْمٍ وَاحِدٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى إِحْدَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ فَعَلَيْهِ سَدَقَةٌ ، وَإِنْ تَرَكَ رَمَى جَمْرَةٍ ، الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَمَنْ أَخَّرَ الْحَلْقَ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

قوله « قبل الامام » بقولنا « والغروب » لانه المراد ، حتى لو أفاض بعد الغروب قبل الامام لا يجب عليه شيء ، وهو به لانه يستلزمه .

(ومن ترك الوقوف بالمزدلفة) من غير عذر (فعليه دم) ، لانه من الواجبات .

(ومن ترك رمى الجمار في الايام كلها فعليه دم) واحد ، لان الجنس متحد والترك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي ، وهو اليوم الرابع ، وما دامته باقيه فالاعادة ممكنة فيرميها على الترتيب ، ثم بالتأخير يجب الدم عند الامام ، خلافاً لها (وإن ترك رمى يوم واحد فعليه دم) لانه نسك تام (وإن ترك رمى إحدى الجمار الثلاث) في غير اليوم الاول (فعليه) لكل حصاة (صدقة) ، لان الكل في هذا اليوم نسك واحد ، والمتروك الأقل ، حتى لو كان الاكثر وجب الدم (وإن ترك رمى جمره العقبة) الذي هو (في يوم النحر) أو أكثره (فعليه دم) لانه نسك تام ؛ إذ هو وظيفة ذلك اليوم .

(ومن أخر الحلق) عن وقته (حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة ، وكذلك إن أخر طواف الزياره عنده عنها) وقالوا : لا شيء عليه ، وكذلك الخلاف

وَإِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ ذَكَ عَلَيْهِ مَن قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ^(١) ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَامِدُ وَالنَّاسِي وَالْمُبْتَدِي وَالْعَائِدُ وَالْجَزَاءُ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّ يُقَوِّمَ الصَّيْدَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَهُ
فِيهِ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ ، يُقَوِّمُهُ ذَوَا عَدْلٍ ،

في تأخير الرى ، وفي تقديم نفسك على نفسك : كالخلق قبل الرى ، ونحر الفانرن
قبل الرى والخلق قبل الذبح ، هداية ، وفي التصحيح : قال الاسيلاجي : الصحيح
قول أبي حنيفة ، ومثى عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسب .

(وإذا قتل المحرم صيداً) : أى حيواناً برياً متوحشاً بأصل خلقته مباحاً أو
مملوكاً (أو دل عليه من قتله) وهو غير عالم به (فعليه الجزاء ، ويستوى في ذلك
العامد والمخطئ) (والناسي) لاجرامه (والمبتدئ) بقتل الصيد (والعائد) إليه :
أى تكرر منه ؛ لأنه ضمن إنلاف ، فأشبه غرامات الأموال (والجزاء) الواجب
(عند أبي حنيفة) وأبي يوسف : أن يقوم الصيد في المكان الذى قتله المحرم فيه (
إن كان في مكان يقوم فيه) (أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية) لاختلاف
القيم باختلاف الأماكن (يقوم ذوا عدل) لهما بصارة في تقويم الصيد ، وفي

(١) قتل الصيد البرى محرم على المحرم وإن لم يأكله كما يحرم عليه أكله وإن
لم يصدده قالوا ولو اضطر محرم إلى أكل الميتة أو الصيد يقتناول الصيد على قول
الشيخين ويؤدى الجزاء لأن حرمة الميتة أغلظ فإن حرمة الصيد ترتفع بالخروج
من الأمر فهى مؤقتة وقال زفرىأ كل الميتة لا الصيد لتعدد وجهات حرمة عليه
ولو كانت الصيد مذبوهاً فهو أولى بالإجماع . أما صيد البحر فهو سلال لقوله
سبحانه (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر
ما دمتم حرماً) قال في الهداية وصيد البر ما يكون قواعده ومثواه في البر وصيد
البحر ما يكون قواعده ومثواه في الماء والتحقيق أن المعول عليه التوالد . فلا يأثم
الجزاء بقتل كلب الماء والصفدع الماء .

ثُمَّ هُوَ مُشِيرٌ فِي الْقِيَمَةِ ، إِنْ شَاءَ ابْتِاعَ بِهَا هَذَا فَذَبَحَ إِنْ بَلَغَتْ هَذَا ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ يَوْمًا ، وَعَنْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ يَوْمًا ،

الهداية : قالوا : والواحد يكفي ، والاثنان أولى ؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط كما في حقوق العباد ، وقبل : يعتبر المتي ههنا بالنص (١) . ٥١٠ . (تم هو) : أى المحكوم عليه بالقيمة (غير في تلك) القيمة (إن شاع ابتاع) أى اشترى (بها هدياً فذبح بمكة (إن بلغت) القيمة (هدياً) يجزىء في الأضحية ، من إبل أو بقر أو غنم ؛ لأنه المهود في إطلاقه (وإن شاء اشترى بها طعاماً فتصدق به) أين شاء ، على كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيقه ، أو صاعاً من تمر أو شعير ، ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع ؛ لأنه الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المهود في الشرع ، هداية ، وتكفي الإباحة كدفع القيمة . در (وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوماً) وعن كل صاع من تمر أو شعير يوماً ؛ لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن ؛ إذ لا قيمة للصيام ؛ فقد رناه بالطعام ، والتقدير على هذا الوجه

= والدليل على وجوب الجزاء على من دل على الصيد عند الحنفية حديث أبي قيادة الدال على حرمة الصيد والدلالة عليه . وهو معترض ولهذا قال الشافعي لا جزاء في الدلالة ويؤيد مذهب الحنفية ما روى عن عطاء أنه قال : أجمع الناس على أنه ليس على الدال جزاء ونقله ابن قدامة في المعنى عن علي وابن عباس قال الطحاوي وهو المروي عن عدة من الصحابة والتابعين ولم يرو عن غيرهم خلافة فكان إجماعاً (١) هو قوله تعالى في الآية ٩٥ من سورة المائدة (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم)

إِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ فَهُوَ مُخَيَّرٌ : إِنْ شَاءَ
تَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . وَقَالَ مُعَمَّدٌ . يَجِبُ
فِي الصَّيْدِ النَّظِيرُ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ ؛ فَنِي الظَّبْيِ شَاةٌ ، وَفِي الضَّبْعِ شَاةٌ ،
وَفِي الْأَرْبَعِ عَنَاقٌ ، وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ ، وَمَنْ
جَرَحَ صَيْدًا ، أَوْ تَفَفَّ شَعْرَهُ ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا نَقَصَهُ ،
وَإِنْ

معهود في الشرع كما في باب القدية - هداية (فإن فضل من الطعام أقل من نصف
صاع) من بر أو أقل من صاع من تمر أو شعير (فهو مخير : إن شاء تصدق به ،
وإن شاء صام عنه يوماً كاملاً) ؛ لأن صوم أقل من يوم غير مشروع ، وكذلك
لأن كان الواجب دون طعام مسكين يعلم الواجب أو يصوم يوماً كاملاً لما قلنا .
هداية (وقال محمد : يجب في الصيد النظير) سواء كانت قيمته أقل أو أكثر ،
وهذا (فيما له نظير) وأما ما ليس له نظير كالصقور والحمامة ففيه القيمة إجماعاً .
جوهرة (فني الظبي شاة ، وفي الضبع شاة) أيضاً (وفي الأربع عناق) بالفتح -
وهي الأنثى من ولد المعز لم يبلغ الحول (وفي النعامة بدنة ، وفي اليربوع (١) جفرة)
وفي التصحيح : قال الإسيدي : الصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهو
القول الصحيح المعول عليه عند النسفي ، وهو أصح الأقاويل عند المحبوبي . ١٠٠ .
(وعن جرح صيداً أو تفف شعره أو قطع عضواً منه) ولم يخرج به من حين
الامتناع (ضمن ما نقص منه) اعتقاداً للبعض بالكل كما في حقوق العباد (وإن

(١) اليربوع - بفتح الياء وسكون الراء - نوع من الفأر طويل الرجلين قصير
اليدين جداً ، ويجمع على يرباع ، والجفرة : ما تم لها أربعة أشهر من أولاد المعز
أيضاً ، فالجفرة أصغر من العناق ، والعناق أصغر من الجذع . وكان من
أولاد المعز .

تَفَّ رِيَشَ طَائِرٍ ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صَيْدٍ ، فَخَرَجَ مِنْ حَيْزِ الْأَمْتِنَاعِ
فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَامِلَةٌ ، وَمَنْ كَسَرَ يَبْضَ صَيْدٍ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ ، فَإِنْ
خَرَجَ مِنَ الْبَيْضِ فَرُخٌ مَيِّتٌ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ حَيًّا وَيَأْسَ فِي قَتْلِ الْغُرَابِ
وَالْحِدَاةِ وَالذُّنْبِ وَالْحَيَّةِ ، وَالْمَقْرَبِ وَالْفَأْرَةِ جَزَاءً^(١) .

تف ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج (من حيز الامتناع فعليه قيمة
كاملة) ؛ لأنه فوث عليه الأمن بتفويت آلة الامتناع ؛ فيغرم جزاءه (ومن كسر
بيض صيد) غير مذر (٢) أو شواه (فعليه قيمته) ؛ لأنه أصل الصيد وله عرضية أن
يصير صيداً ، فنزل منزلة الصيد احتياطاً (فإن خرج من البيض) الذي كسر
(فرخ ميت) ولم يعلم أن موته كان قبل كسره (فعليه قيمته حياً) ؛ لأنه معد
ليخرج منه الفرخ الحي ، والكسر قبل أو انه سبب لموته ؛ فيحال عليه احتياطاً ،
وعلى هذا إذا ضرب بطن ظبية فألقت جنيناً ميتاً وماتت عليه قيمتها . هداية .

وليس على المحرم (في قتل الغراب) الا بقع الذي يأكل الخفيف ، بخلاف
غراب الزرع الذي يأكل الحب والعنق الذي يجمع بينهما لانهما لا يتبدنان بالاذى
(والحدأة) الطائر المعروف ؛ وجمعها حدأ ، كعنية وعنب . صحاح (والذئب
والحية والمقرب والفأرة) والكلب العقور (جزاء) قال في الهداية : وعن أبي
حنيفة : أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء ، لأن
المعتبر في ذلك الجنس ، وكذا الفأرة الاهلية والوحشية . اهـ .

(١) مذر - بفتح فكسر - فاسد

(٢) في الصحيحين قال : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَمْسٌ مِنَ الْفَوَاسِقِ يَمْتَلِكُنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ
الْغُرَابَ وَالْحِدَاةَ وَالْمَقْرَبَ وَالْفَأْرَةَ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِي عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ
قَالَ : أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَحْرَمِ بِقَتْلِ الذُّنْبِ وَالْفَأْرَةِ وَالْحِدَاةِ وَالْغُرَابِ وَهَذَا
رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ تَزِيدُ ذَلِكَ فَرَاغَهَا إِنْ شُئْتُ فِي الْفَتْحِ .

وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْبَعُوضِ وَالْبَرَاعِثِ وَالْقُرَادِ شَيْءٌ .
وَمَنْ قَتَلَ قَمَلَةً تَصَدَّقَ بِهَا شَاءَ ، وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً تَصَدَّقَ بِهَا
شَاءَ ، وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .
وَمَنْ قَتَلَ مَالًا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ الصَّيْدِ كَالسَّبَاعِ وَنَعَوْهَا فَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِقِيمَتِهَا شَاءٌ .
وَإِنْ صَالَ السَّبْعُ عَلَى مُحْرِمٍ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ،

(وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد) والقراد والذباب والوزغ
والزنبور والخنفاص والسلحفاة والقنفذ والصرصر وجميع هوام الارض (شئ)
من الجزاء ، لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن .

(ومن قتل قملة) أو اثنتين أو ثلاثا من ثوبه أو بدنه أو ألقاها (تصدق بما
شأنه) ككسب طعام ، لانها متولدة من التفت الذي على البدن ، وقيدنا بكونها من
بدنه أو ثوبه لأنه لو وجدها على الأرض قتلها لم يكن عليه شيء . (ومن قتل جرادة
تصدق بما شاء) لأن الجراد من صيد البر ، قال في البحر : ولم أر من فرق بين
القليل والكثير ، وينبغي أن يكون كالقمل . اهـ (وتمرة خير من جرادة) كذا
روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

(ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد) البرى (كالسباع) من البهائم (ونحوها
من سباع الطير) فعليه الجزاء ، ولا يتجاوز بقيمتها شاة ؛ لأن قتلها إنما كان حراما
موجبا للجزاء باعتبار إراقة الدم ، لا باعتبار إفساد اللحم : لأنه غير مأكول ،
وإراقة اللحم لا يجب إلا دم واحد ، أما في مأكول اللحم ففيه فساد اللحم أيضا ؛
فتجب قيمته بالغة ما بلغت . قاضيهان في شرح الجامع .

(وإن صال السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه إلا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) ،
لأنه ممنوع عن التعرض ، لا عن دفع الأذى ، ولهذا كان مأذونا في دفع متوهم

وَلَا يَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الْمُحْرِمُ الشَّاةَ وَالْبَقَرَةَ وَالْبَعِيرَ وَالْدَّجَاجَ وَالْبَطَّ
الْكُسْكُرَى وَإِنْ قَتَلَ حَمَامًا مُسَرًّا وَلَا أَوْظِيًّا مُسْتَأْنَسًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ .
وَلَا يَذْبَحُ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَذَبِيحَتُهُ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا ، وَلَا
يَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ لَحْمَ صَيْدٍ اضْطَادَهُ حَلَالًا أَوْ ذَبَعَهُ إِذَا لَمْ
يَدُلَّهُ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ وَلَا أَمَرَهُ بِصَيْدِهِ ،

الاذى كما فى الفواستى ، فلان يكون ما ذونا فى دفع المتحقق أولى ، ومع وجود
الإذن من الشارع لا يجب الجزاء . هداية .

(وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء) ؛ لأن الاذى
مقيد بالكفارة بالنص . هداية (ولا بأس أن يذبح المحرم الشاة والبقر والبعير
والدجاج والبط) بفتح الباء (الكسكرى) بفتح الكافين - نسبة إلى كسكر ، قال
فى المغرب ؛ فاحيه من نواحى بغداد ، وإليها ينسب البط الكسكرى ، وهو مما
يستانس به فى المنازل وطيرانه كالديجاج . اه ؛ لأن هذه الأشياء ليست بصيود
لعدم الترحش (وإن قتل حماما مسرولا) بفتح الواو - فى رجله ريش كأنه
سراويل ألوف مستأنس بطنه النهوض للطيران (أو ظبيا مستأنسا فعليه الجزاء) ؛
لأنها صيود فى الأصل متوحشة بأصل الخلقة ؛ فلا يبطل بالاستئناس العارض ،
كالبعير إذا تدفأته لا يأخذ حكم الصيد فى الحرمه على المحرم

(وإن ذبح المحرم صيدا) مطلقا أو الحلال صيد المحرم (فذبيحته ميتة لا يحل
أكلها) لاحد من محرم أو حلال (ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطاده
حلال) من حل (أو ذبحه ، إذا لم يدلّه المحرم عليه ، ولا أمره بصيده) سواء

وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا ذَبَحَهُ الْحَلَالُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَإِنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ
أَوْ شَجَرَهُ الَّذِي لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَلَا هُوَ مِمَّا يُنْبِتُهُ النَّاسُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ،
وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ الْقَارِنُ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنْ فِيهِ عَلَى الْمُفْرِدِ دَمًا فَعَلَيْهِ
دَمَانٍ : دَمٌ لِحَجَّتِهِ ، وَدَمٌ لِعُمْرَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ مِنْ غَيْرِ
لِإِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فَيَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَإِذَا اشْتَرَكَ
الْمُحْرِمَانِ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْجَزَاءُ كَامِلًا ، وَإِذَا اشْتَرَكَ

اصطاده لنفسه أو للحرَم ، حيث لم يكن له فيه صنع (وفي صيد الحرَم إذا ذبحه
الحلال الجزاء) بقدر قيمته ، يتصدق به على الفقراء ، ولا يجوز هنا الصوم ؛ لأنها
غرامة ، وليست بكفارة ، فأشبه ضمان الأموال . هداية .

(وإن قطع حشيش الحرَم) محرم أو حلال (أو شجره) الرطب (الذي
ليس بمملوك) قيد فيهما ، وكذا قوله (ولا هو مما ينبتُه الناس) كالشَّجَرِ ونحوه
فعليه قيمته) كما تقدم قبله ؛ وقيدنا بالرطب لأنه لا شيء يقطع اليابس منهما .

* * *

(وكل شيء فعله القارن) بين الحج والعمرة (مما ذكرنا أن فيه على المفرد)
بسبب جنائبه على إحرامه (دماً فعليه) أى القارن (دمان) لجنايته على الحج
والعمرة فيجب عليه (دم لحجته ، ودم لعمرته) وكذا الصدقة (إلا أن يتجاوز
المِيقَاتَ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمَ) داخل المِيقَاتَ (بالعمرة والحج) ممّا (فيلزم
دم واحد) لكونه عند المجاوزة غير قارن ، والواجب عليه إحرام واحد ، وتأخير
واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد . هداية . وقيدنا الإحرام بدخول المِيقَاتِ
لأنه إذا عاد إليه قبل الطواف وجدد الإحرام سقط عنه الدم .

* * *

(وإذا اشترك المحرمان في قتل صيد) في حرم أو حل (فعلى كل واحد منهما
الجزاء كاملاً) ؛ لأن كل واحد منهما جنى على إحرام كامل (وإذا اشترك

الْحَلَالَانِ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ .
وَإِذَا بَاعَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ ابْتَاعَهُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ

بَابُ الْإِحْصَارِ

إِذَا أَحْصَرَ الْمُحْرِمُ بِمَدُّوْهُ أَوْ أَصَابَهُ مَرَضٌ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضِيِّ
جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقِيلَ لَهُ : أَبَيْتَ شَاءَ تَذْبِيحُ فِي الْحَرَمِ وَوَاعَدَ مَنْ
يَعْمَلُهَا يَوْمًا بِعَيْنِهِ يَذْبَحُهَا فِيهِ ثُمَّ تَحَلَّلَ ،

الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد ؛ لأن الضمان هنا لحزمة الحرم ؛
فجري مجرى ضمان الأموال ؛ فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلًا خطأ يجب
عليهما دية واحدة ، وعلى كل واحد منهما كفارة . هداية . وإذا اشترك محرم
وحلال فملى المحرم الجزاء الكامل وعلى الحلال النصف . جوهرية .

(وإذا باع المحرم صيداً أو ابتاعه) : أى اشتراه (فالبيع باطل) : لأنه
لا يملك بالأصطياد ، فكذا بالبيع ، فلو صاده حلالاً وباعه محرماً فالبيع فاسد ،
وبعكسه جائز . جوهرية .

بَابُ الْإِحْصَارِ

هو لغة : المنع ، وشرعاً : منع المحرم عن أداء الركنين

(إذا أحصر المحرم بعدو أو أصابه مرض منعه من المضى) أو هلكت نفقته
(حل له التحلل) ثلاثاً تمتد لإحرامه فيشق عليه (وقيل له : أبعت شاة) أو قيتها
(تذبيح في الحرم) فإن لم يجد بقى محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف (وواعد من
يعملها يوماً بعينه) ليعلم متى يتحلل (يذبحها فيه) أى في ذلك اليوم (ثم) إذا
جاء ذلك اليوم (تحلل) : أى حل له ما كان محظوراً ، وفيه إيماء إلى أنه لاحق
عليه ، ولكنه حسن ؛ لأن التحلل حصل بالذبح ، وهذا إذا كان الإحصار في
الحل ، أما إذا كان في الحرم فالحلق واجب . جوهرية .

وإن كان قارناً بمث بدمين ، ولا يجوز ذبح دم الإحصار إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر ، ويجوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء ، والمحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمرة ، وعلى المحصر بالعمرة القضاء ، وعلى القارن حجة وعمرتان ، وإذا بعث المحصر هدياً واعددهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار ،

(وإن كان قارناً بمث بدمين) لاحتياجه إلى التحلل عن إحرامين ، ولا يحتاج إلى التعيين فإن بعث هدى واحد ليتحلل عن أحدهما لم يتحلل عن واحد منهما ، لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة ، وفي ذلك تنبيه المشرع (ولا يجوز ذبح دم الإحصار) مطلقاً (إلا في الحرم ، ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة) ؛ لإطلاق النص ، ولأنه لتعجيل التحلل (وقالوا : لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر) اعتباراً بدم المنة والقران ، قال في التصحيح : ورجع دليل الإمام في الشروع ، وهو المختار عند أبي الفضل الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنفي . ٥١ . (ويجوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء) اتفاقاً ؛ لأنها غير محتصة بوقت ، فكذا التحلل منها (وللمحصر بالحج ولو نقلاً (إذا تحلل) ولم يحج من عامه (فعليه حجة) قضاء عما فاتته (وعمرة) ، لأنه في معنى فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة ، فإن لم يأت بها قضاها ، وقيدنا بكونه لم يحج من عامه لأنه لو حج منه لا عمرة عليه ، لأنه ليس في معنى فائت الحج ، جوهرية (وعلى المحصر بالعمرة القضاء) لما شرع فيه . (وعلى) المحصر (القارن حجة وعمرتان) أما الحج وإحداهما فلما بينا ، والثانية لأنه خرج منها بعد صحة الشروع فيها هداية (وإذا بعث المحصر هدياً واعددهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار ،

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّ وَلَزِمَهُ الْمَضْيُ ،
وَلِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ الْحَجِّ تَحَلَّلَ ، وَلِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ
الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ التَّحَلُّ اسْتِحْسَانًا ، وَمَنْ أَحْصَرَ بِمَسْكَةٍ
وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ كَانَ مُحْصَرًا وَلِنْ قَدَرَ عَلَى
أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

بَابُ الْفَوَاتِ

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ

فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ (مَعًا) لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحَلُّ وَلَزِمَهُ الْمَضْيُ ، لِزَوَالِ
الْعَبْرِ قَبْلَ حَصُولِ الْمَقْصُودِ ، بِالْخَلْفِ ، وَإِذَا أَدْرَكَ هَدْيَهُ صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ ، لِأَنَّهُ مَالِكُهُ
وَقَدْ كَانَ عَيْنُهُ لِمَقْصُودِ اسْتِغْنَى عَنْهُ . هِدَايَةً ، وَإِلَّا (فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ دُونَ
الْحَجِّ تَحَلَّلَ) لِعِجْزِهِ عَنِ الْأَصْلِ (وَلِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْحَجِّ دُونَ الْهَدْيِ جَازَ لَهُ
التَّحَلُّ اسْتِحْسَانًا) . لِأَنَّهُ يُضْمَعُ عَلَيْهِ مَا لَهُ بِجَانِبِ ، إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ التَّوَجُّهُ (وَمَنْ
أَحْصَرَ بِمَسْكَةٍ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الرُّكْنَيْنِ) (الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ كَانَ مُحْصَرًا) ، لِأَنَّهُ
تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِنْعَامُ ، فَصَارَ كَمَا إِذَا أَحْصَرَ فِي الْحُلِّ (وَلِنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ
بِمُحْصَرٍ) ، لِأَنَّهُ لِنْ قَدَرَ عَلَى الطَّوَافِ تَحَلَّلَ بِهِ ، وَلِنْ قَدَرَ عَلَى الْوُقُوفِ فَقَدْ تِمَّ
حُجُّهُ فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ .

بَابُ الْفَوَاتِ

أَعْقِبَهُ الْإِحْصَارُ لِأَنَّهُ كِلَا مِنْهُمَا مِنَ الْعَوَارِضِ ، وَالْإِحْصَارُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَقْرَدِ
مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْإِحْصَارُ إِحْرَامٌ بِلَا أَدَاءٍ ، وَالْفَوَاتُ إِحْرَامٌ
وَأَدَاءٌ . نَهْرٌ .

(وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ) فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ، صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا (فَقَاتَهُ الْوُقُوفُ) .

بِرَفَّةٍ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَعَلَيْهِ أَنْ
يَطُوفَ وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ،
وَالْعُمْرَةَ لَا تَقُوتُ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ إِلَّا خَمْسَةَ
أَيَّامٍ يُكْرَهُ فِعْلُهَا فِيهَا : يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .
وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ ، وَهِيَ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ وَالْحَلْقُ
أَوْ التَّقْصِيرُ .

برقة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج) ، لما تقدم أن وقت الوقوف
يمتد إليه وأن الحج عرفة (و) يجب (عليه) إذا أراد التحلل (أن) يتحلل
بأفعال العمرة بأن (يطوف ويسعى) من غير إحرام جديد لها (ويتحلل) بالحلقة
أو التقصير ، قال الاسليجاني : ثم عند أبي حنيفة ومحمد أصل إحرامه بالحج باق
ويتحلل بعمل عمرة ، وعند أبي يوسف يصير إحرامه إحرام عمرة ، والصحيح
قولهما : صحيح (ويقضى الحج من قابل ولا دم عليه) ؛ لأن التحلل وقع بأفعال
العمرة ؛ فكانت حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر ، فلا يجمع بينهما .

(والعمرة لا تقوت) ؛ لأنها غير موقنة بوقت (وهي جائزة في جميع السنة
إلا خمسة أيام يكره) كرامة تحريم (فعلها فيها) ؛ أي لإنشائها بالإحرام ، أما
إذا أداها إحرام سابق كما إذا كان قارنا ففاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام
لا يكره . جوهره وإنما كرهت في هذه الأيام لأنها أيام الحج ، فكانت متعينة
له ، وهي : (يوم عرفة ، ويوم النحر ؛ وأيام التشريق) الثلاث .

(والعمرة سنة) مؤكدة في الصحيح ، وقيل : واجبة . نهر . (وهي الإحرام
والطواف والسعي) والحق أو التقصير . فالإحرام شرط ، وأكثر الطواف
ركن ، وغيرهما واجب ، وإنما لم يذكر الحلق لأنه نخرج منها .

بَابُ الْهَدْيِ

الْهَدْيُ أَذْنَاهُ شَاةٌ . وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالنَّعَمُ ، يُجْزَى فِي ذَلِكَ الثَّانِي فَصَبَا مَدًا ، إِلَّا مِنَ الضَّانِ فَإِنَّ الْجَذَعَ مِنْهُ يُجْزَى ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ أَوْ أَكْثَرُهَا وَلَا مَقْطُوعُ الذَّنْبِ وَلَا الْيَدِ وَلَا الرَّجْلِ ، وَلَا لِلذَّاهِبَةِ الْعَيْنِ وَلَا الْمَجْفَاءِ وَلَا الْعَرَجَاءِ الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنَسْكِ ،

بَابُ الْهَدْيِ

لما دار ذكرى الهدى فيما تقدم من المسائل احتيج إلى بيانه ، وما يتعلق به ، ابن كمال . ويقال فيه : هدى - بالتشديد على فعل - الواحدة هدية ، كطية ومعطى ومطايا . مغرب .

(الهدى) لغة وشرعا : ما يهدى إلى الحرم من النعم للتقرب . وأذناه شاة : وهو : أى الهدى (من ثلاثة أنواع : الإبل ، والبقر ، والنعم) : لأن العادة جارية بإهداء هذه الأنواع (يجرى في ذلك) ما يجرى في الأضحية ، وهو (الثانى فصاعداً) وهو من الإبل ما تم له خمس سنين ؛ ومن البقر سفتان ، ومن النعم سنة (إلا من الضأن فإن الجذع منه يجرى) والجذع - بفتحين - مادون الثانى (ولا يجرى في الهدى مقطوع الأذن أو أكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا المجفاء) كثيرة المزال (ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك) بفتح السين وكسرهما - الموضع الذى تذبح به النساك ، صحاح ، لأنها عيوب بينة ، وهذا إذا كانت العيوب موجودة بها قبل الذبح ، أما إذا أصابها ذلك حالة الذبح بالاضطراب وانقلات السكين جاز ، لأن مثل هذا لا يمكن

وَالشَّاةُ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : مَنْ طَافَ طَوَافَ
الزَّيَارَةِ جُنُبًا ، وَمَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
إِلَّا بَدَنَةً . وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ تُجْزَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ
إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ
بِنَمِيْبِهِ اللَّحْمَ لَمْ يُجْزَى عَنِ الْبَاقِيْنَ ، وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ هَذِي
التَّلْوُوعِ وَالْمَنَعَةِ وَالْقِرَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا^(١)

الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شيء) جناء في إحرامه (إلا في
موضعين) وهو (من طاف طواف الزيارة جنباً) أو حائضاً أو نفساء (ومن
جامع بعد الوقوف بعرفة) وقبل الحلق كما مر (فإنه لا يجوز) في هذين الموضعين
(إلا بدنة) كما تقدم (والبدنة والبقرة تجزى كل واحدة منهما عن سبعة) ومادونها
بالأولى (إذا كان كل واحد من الشركاء يريد القرية) ولو اختلف وجه القرية :
بأن أراد أحدهم المنعة ، والآخر القران ، والآخر التطوع ؛ لأن المقصود بها واحد ،
وهو الله تعالى (فإن أراد أحدهم بنصيبه اللحم) أو كان ذمياً (لم يجزى عن
الباقيين) لأنها لم تخلص لله تعالى (ويجوز الأكل) لصاحب الهدى ، بل يندب
من هدى التطوع والمنعة والقران (إذا بلغ الهدى محله ؛ لأنه دم نسلك فيجوز
الأكل منه بمنزلة الأضحية ، وما جاز الأكل منه لصاحبه جاز للفقير ، وقيدنا
ببلوغ المحل لأنه إذا لم يبلغ الحرم لا يحل الانتفاع منه لغير الفقير كما يأتي في آخر
الباب (ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا) كدمااء الكفارات والنذور وهدى

(١) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من لحمه هديه وشرب من
مرفقه وكان قارناً قضى حديث جابر الطويل ثم أمر من كل بدنة بصفه فجعلت في
قدر فطبخت الحديث وكان في الهدى التطوع لأنه بلغ المائة إلا أنه أكل من هدى
التطوع بعدما بلغ الحرم فإن لم يبلغ لم يجد لأنه في الحرم تتم القرية فيه بالاراقة =

وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ هَذِي التَّلَوُّعِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقِرَانِ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ
وَيَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ
الْهَدَايَا إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ
وغيرِهِمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِالْهَدَايَا ،

الإحصار والتلوع إذا لم يبلغ محله (ولا يجوز ذبح هدى التلوع وللمتعة والقران
إلا في يوم النحر) وفي الأصل : يجوز ذبح دم التمتع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر
أفضل ، وهذا هو الصحيح ؛ لأن القرية في التطوعات باعتبار أنها هدايا ، وذلك يتحقق
ببلوغها إلى الحرم ؛ فإذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر ، وفي أيام النحر
أفضل ؛ لأن معنى القرية في إراقة الدم فيه أظهر . هداية (ويجوز ذبح بقية الهدايا
أي وقت شاء) لأنها دماء كفارات ؛ فلا تختص بيوم النحر ؛ لأنها لما وجبت
لببر النقضان كان التجيل بها أولى ؛ لارتفاع النقضان من غير تأخير ، بخلاف
دم للمتعة والقران لأنه دم نسك . هداية (ولا يجوز ذبح الهدايا) مطلقا (إلا في
الحرم) ؛ لأن الهدى اسم لما يهدى إلى مكان ، ومكانه الحرم (ويجوز أن يتصدق
بها على مساكين الحرم وغيرهم) لأن الصدقة قرينة معقولة ، والصدقة على كل فقير
قرينة ، وعلى مساكين الحرم أفضل ، إلا أن يكون غيرهم أحوج . جوهرية (ولا
يجب التعريف بالهدايا) وهو إحصاؤها عرفة ؛ فإن عرف بهدى المتعة والقران
والتلوع حسن لأنه يتوقت يوم النحر فمضى ألا يجد من يمسه فيحتاج إلى أن
يعرف به (ولأنه دم نسك ، ومبناه على التشهير ، بخلاف دماء الكفارات ؛

== وفي غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق فلو أكل منه أو من غيره بما لا يحل له
الأكل منه ضمن ما أكله وهو مذهب الشافعي وأحمد وقال مالك لو أكل لقمة
ضمنه كله ويستحب أن يتصدق بثلاثها ويهدي ثلثها كما في الصحايب وأما بقية الهدايا
فلا يجوز وفي نهاية التعديت ذولا تأكل أنت ولا رفقتك شيئا منها وحل بينها
وبين الناس

وَالْأَفْضَلُ فِي الْبَدَنِ النَّحْرُ ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّنَجُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ
يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَهَا بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا
وَخِطَائِمِهَا ، وَلَا يُعْطَى أَجْرَةُ الْجَزَارِ مِنْهَا ، وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً فَاصْطَرَّ
إِلَى رُكُوبِهَا رَكِبَهَا ، وَإِنْ اسْتَتَنَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا ، وَإِنْ كَانَ
لَهَا ابْنٌ لَمْ يَحْلِبْهَا وَيَنْضَحْ ضَرْعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الْإِبْنُ ،
وَمَنْ سَاقَ هَذِيكًا فَمَطَّبَ ، فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ،

فإنه يجوز ذبحها قبل يوم النحر ، وسبها إلى أية فالستر بها أبق (والأفضل في
البدن النحر) قياما ، وإن شاء أضجها (وفي البقر والغنم الذبح) مضجعه ، ولا
تذبح قياما ؛ لأن الذبح في حال الاصجاع أين ، فيكون الذبح أيسر (والأولى
أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك) لأنه قرينة ، والتولى في القرابات
أولى ، لما فيه من زيادة الخشوع ، إلا أنه يقف عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه
(ويتصدق بجلالها) جمع جل ، وهو كالكساء يقي الحيوان الحر والبرد . جوهره
(وخطمها) يعنى زمامها (ولا يعطى أجرة الجزار منها) ؛ لقوله ﷺ لعلى رضى الله
عنه ، تصدق بجلالها وخطمها ولا تعط الجزار منها ، (ومن ساق بدنة فاصطار إلى
ركوبها) أو حل مناعه عليها (ركبها) وحملها (وإن استثنى عن ذلك لم يركبها)
لأنه خالصاً لله جمعها ، فلا ينبغي أن يصرف لنفسه شيئاً من عينها أو منافعها إلى
أن تباع محلها ، وإذا ركبها أو حملها فانتقصت فعليه ضمان ما انتقص منها (وإن
كان لها ابن لم يحلبها) ، لأن الابن متولد منها ، وقد مر أنه لا يصرف لنفسه شيئاً
من عينها قبل محلها (وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن) عنها ، وهذا
إذا قرب محلها ، وإلا حلبها وتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها ، وإن صرقة
لنفسه تصدق بماله أو قيمته : لأنه مضمون عليه (ومن ساق هدياً فمطب) أى
هلك (فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره) ؛ لأن القرينة تعاقبت به ، وقد فات ؛

وَأِنْ كَانَ عَنْ وَاجِبٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْجِمَ غَيْرُهُ مُقَامَهُ ، وَإِنْ أَصَابَهُ
عَيْبٌ كَبِيرٌ أَقَامَ غَيْرُهُ مُقَامَهُ ، وَصَنَعَ بِالْمُعِيبِ مَا شَاءَ وَإِذَا عَطِيتَ
الْبَدَنَةَ فِي الطَّرِيقِ ، فَإِنْ كَانَ تَطَرُّعًا نَحَرَهَا وَصَنَعَ نَعْلَهَا بِدَمِهَا
وَضَرَبَ بِهَا صَفْحَتَهَا وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ ،
وَأِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً أَقَامَ غَيْرُهَا مُقَامَهَا وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ ؛ وَيُقْلَدُ
هَدْيُ التَّطَرُّعِ وَالْمُتَمَّةِ وَالْقِرَانِ ،

ولم يكن سوقه متعلقاً بذمته (وإن كان عن واجب فعليه أن يعجم غيره مقامه) ،
لأن الواجب باقٍ بذمته حيث لم يقع موقعه ، فصار كهلاك الدرهم المدة للزكاة
قبل أدائها (وإن أصابه عيب كبير) بحيث أخرجه إلى الرداءة (أقام غيره مقامه)
لبقاء الواجب في ذمته (وصنع بالمعيب ما شاء) لأنه التحق بسائر أملاكه (وإذا
عطيت البدنة في الطريق) أي قاربت العطب ، بدليل قوله « نحرها » ، لأن الحر
بعد حقيقة العطب لا يصور (فإن كانت) البدنة (تطوعاً نحرها وصنع نعلها) :
أي قلاذتها . هداية (بدمها وضرب بها) : أي بقلاذتها المصبوغة بدمها (صفحتها) :
أي أحد جنبتيها (ولم يأكل منها هو) : أي صاحبها (ولا غيره من الأغنياء)
وقائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فياً كل منه الفقراء دون الأغنياء ، وهذا لأن
الإذن بقنأوله معاق بشرط بلوغه علمه فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاً ، إلا أن
النصدق على الفقراء أفضل من أن يترك جزراً للسباع ، وفيه نوع تقرب ، والتقرب
هو المقصود . هداية (وإن كانت) البدنة (واجبة أقام غيرها مقامها) لأنها لم
تبق صالحة لما عينته (وصنع بها) : أي التي عطبت (ما شاء) ، لأنها ملوكة كسائر
أملاكه (ويقلد) ندباً (هدى التطوع) والذر (والمتمة والقران) لأنه دم
نسك فيليق به الإظهار والشهرة ، تعظيماً لشعائر الإسلام ، والمراد من الهدى
الابل والبقر ، وأما النتم فلا يقلد . وكل ما يقلد يخرج به إلى عرفات ، وما فلا .

وَلَا يُقْلَدُ دَمُ الْإِحْصَارِ وَلَا دَمُ الْجَنَائِثِ .

جمهرة (ولا يقلد دم الاحصار) لانه لرفع الاحرام (ولا دم الجنائيات) ،
لانه دم جبر ، فالاول إخفاؤها وعدم إشهارها .

تم بحمد الله تعالى الجزء الأول من الباب
في شرح الكتاب

فهرس كتاب الباب في شرح الكتاب (الجزء الأول)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة	١٣٣	الشيد
٥	كتاب الطهارة	١٣٥	الصلاة في الكعبة وحولها
٣٠	التيمم	١٣٦	كتاب الزكاة
٣٦	المسح على الخنهن	١٣٨	زكاة الإبل
٤٢	الحجض	١٤١	صدقة البقر
٤٩	الانجاس وتطهيرها	١٤٢	صدقة النعم
٥٥	كتاب الصلاة	١٤٣	زكاة الخيل
٥٨	الأذان	١٤٦	زكاة الفضة
٦١	شروط الصلاة	١٤٧	زكاة الذهب
٦٥	صفة الصلاة	١٤٨	زكاة العروض
٨٧	قضاء الفرائض	١٥٠	زكاة الزروع والثمار
٨٨	الأوقات التي تكره فيها الصلاة	١٥٣	من يجوز دفع الصدقة إليه
٩٠	باب التوافل	١٥٨	صدقة الفطر
٩٢	سجود التوافل	١٦٢	المسوم
٩٩	صلاة المريض	١٧٥	الاغتلاف
١٠٢	سجود التلاوة	١٧٧	الحسج
١٠٥	صلاة المسافر	١٩٦	القران
١٠٩	صلاة الجمعة	١٩٨	التنصع
١١٥	صلاة العيدين	٢٠٢	باب الجنائيات
١١٩	صلاة الكسوف	٢١٨	باب الاحصار
١٢٠	باب الاستسقاء	٢٢٠	باب الفوات
٢٢٢	قيام رمضان	٢٢٢	باب الهدى
٢٢٣	صلاة الخوف		
١٢٥	الجنائز		

اللبَّابُ

في شرح الكتاب

تأليف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقى ، الميدانى ، الحنفى
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذى صنفه الإمام أبو الحسين
أحمد بن محمد ، القدورى ، البغدادى ، الحنفى ، المولود فى عام ٣٣٢
والتوفى فى عام ٤٢٨ من الهجرة

من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا .
أبو على الشافعى

حققه ، وفصله ، وضبطه ، وعلق حواشيه

عبد المجيد الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثانى

المكتبة العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيوع

الْبَيْعُ يَنْتَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، إِذَا كَانَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ،

كتاب البيوع

عقب البيع للمبادات وآخر النكاح لأن الاحتياج إلى البيع أم ؛ لأنه بمص
الصغير والكبير ، وبه قيام للعيشة التي هي قوام الأجسام ، وبعض المصنفين قدّم
النكاح لأنه عبادة ، ثم البيع مصدر ، وقد يراد به للفعول فيجمع باعتباره ،
كما يجمع للبيع ، وقد يراد به للعي - وهو الأصل - فجمعه باعتبار أنواعه ، فتح .
(البيع) لغة : مُبَادَاةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ، مَالاً أَوْلاً ، بدليل « إن الله اشترى من
الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ » ^(١) وهو من الأضداد ، ويستعمل متمدياً لمفعولين ، يقال :
بعتك الشيء ، وقد تدخل « من » على للفعول الأول على وجه التأكيد ؛ فيقال
بعت من زيد الدار . وربما دخلت اللام ؛ فيقال : بعت لك الشيء ؛ فهي زائدة ،
و « ابتاع الدار » بمعنى اشتراها ، وباع عليه القاضى : أى من غير رضاه ، بحر
عن ابن القطاع . وشريحاً : مُبَادَاةُ مَالٍ بِمَالٍ بِالْتِرَاضِ .

و (يَنْتَقِدُ بِالْإِيجَابِ) وهو : ما يذكّر أولاً من كلام أحد العاقلين (والقبول)
وهو : ما يذكّر ثانياً (إذا كانا بلفظ الماضي) كبت واشتريت ؛ لأن البيع إنشاء
تصرف ، والإنشاء يعرف بالشرع ، وهو قد استعمل الموضوع للاخبار في الإنشاء ؛
فيعتقد به ، ولا ينعقد لمعتلين أحدهما مستقبل ، بخلاف النكاح كما سيأتى ، وقوله
رضيت ، أو أعطيتك بكذا ، أو أخذته بكذا ، في معنى قوله : بعت ، واشتريت ؛ لأنه

(١) صدر الآية ١١١ من سورة التوبة .

وَإِذَا أُوجِبَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ الْبَيْعَ فَلَاخِرُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ قَبْلَ فِي الْمَجْلِسِ ،
وَإِنْ شَاءَ رَدُّهُ ، وَأَيُّهُمَا قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَ الْإِيجَابُ . وَإِذَا حَصَلَ
الْإِيجَابُ وَقَبُولُ لَزِمَ الْبَيْعُ ، وَلَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا

يؤدى معناه ، والمعنى هو للمعتبر في هذه العقود ، ولهذا ينمقد بالتعاطى في النفيس
والخسيس ، وهو الصحيح ؛ لتحقيق الرضاة ، هداية .

(وإذا أوجب أحد المتعاقدين) بائناً كان أو مشترياً (البيع فالآخر بالخيار :
إِنْ شَاءَ قَبْلَ) كل البيع بكل الثمن (فى المجلس) ؛ لأن خيار القبول مقيد به
(وإن شاء رده) لأنه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه ، والموجب
الرجوع بما لم يقبل الآخر خلوه عن إبطال حق الغير ، وإنما يمتد إلى آخر المجلس ؛
لأنه جامع للمتفرقات ، فاعتبر ساعاته ساعة واحدة دفماً للعسر ونحقيقاً للبسر ،
والكتاب كالخطاب وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة .
وقيدنا القبول لكل البيع بكل الثمن لأنه ليس له أن يقبل المبيع أو بعضه ببعض
الثمن ، لعدم رضاه الآخر بأقل مما أوجب أو بفرق الصفقة ؛ إلا إذا بين ثمن
كل واحد ، لأنه صفقت معنى (وأيهما قام من المجلس) وإن لم يذهب عنه ،
نهر وابن كمال (قبل القبول) من الآخر (بطل الإيجاب) لأن القيام دليل
الإعراض والرجوع ، وتقدم أن له ذلك ، وكذلك كل ما يدل على الإعراض
من الاشتغال بعمل آخر ، فتح .

(وإذا حصل الإيجاب والقبول لزم البيع) وإن لم يقبض (ولا خيار لواحد
منهما) لأن القسوخ إبطال حق الآخر ، فلا يجوز ، والحديث محمول على خيار القبول ^(١)

(١) أعلم أولاً أن جميع علماء الشريعة الإسلامية أئبتوا في البيع أربعة أنواع من الحياوة :
أولها خيار القبول ، وثانيها خيار العيب ، وثالثها خيار الرؤية ، ورابعها خيار العسر ، فأما
خيار القبول فقد ذكره للصفحة هنا بقوله « وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار :
إِنْ شَاءَ قَبْلَ فى المجلس ، وإن شاء رده » وحاصل هذا أن البائنه لو قال : بعتك هذا الثوب
بعمرة دراهم ، لا يتم البيع بهذه العبارة ، ويكون المشتري غيراً بين أن يقبل وأن يرفض .
وكذلك لو قال المشتري ابتداء : اشتريت منك هذا الثوب بعمرة دراهم ، كان البائنه غيراً
بين أن يقبل وأن يرفض . وأما خيار العيب وخيار العسر وخيار الرؤية فسيأتى الكلام =

إِلَّا مِنْ عَيْبٍ وَ عَدَمِ رُؤْيَةٍ . وَالْأَعْوَاضُ الْمَشَارُ لَهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ
مِقْدَارِهَا فِي جَوَازِ الْبَيْعِ ، وَالْأَثْمَانُ الْمُطْلَقَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْرُوفَةً
الْقَدْرَ وَالصِّفَةَ ،

وفي الحديث إشارة إليه ؛ فإنهما متبايعان حقيقة حالة للباشرة لا بعده ، وإن احتمله
باعتبار ما كان ؛ فحمله على حالة مباشرته أولى عملاً بالحقيقة ، والتفرق محمول على
تفرق الأقوال (إلا من عيب) أو شرط (أو عدم رؤية) كما يأتي
(والأعواض المشار إليها) من مبيع أو ثمن (لا يحتاج إلى معرفة مقدارها
في جواز البيع) لنفي الجهالة بالإشارة ما لم يكن ربوياً قابلاً بجنسه (والأثمان
المطلقة) : أى غير المشار إليها ، بدليل المقابلة (لا يصح) البيع بها (إلا أن
تكون معروفة القدر والصفة) ؛ لأن التسليم واجب بالعقد ، وهذه الجهالة مُقْضِيَةٌ

== عليها . وقد اختلفوا في نوع من الخيار سماه بعضهم خيار المجلس ، وأنكره بعضهم ، وحاصله
أنه إذا قال البائع : بعتك ، وقال المشتري : قبلت . وتم الإيجاب والقبول ، لكن بقي
البائع والمشتري في المجلس الذي حدث فيه العقد ، فهل لكل واحد منهما أن يرجع فيما أبرماه ؟
وكلهم متفقون على أنهما إذا قاما من مجلس العقد لم يثبت لأحدهما هذا الخيار ؛ قال أبو حنيفة :
مضى تمت الصيغة بالإيجاب والقبول فليس لواحد منهما أن ينقض البيع إلا بالعيب أو بالشرط
أو برؤية ما لم يكن رآه ، على التفصيل الذي ستقف عليه . وقال الشافعي : إنه يثبت لكل
واحد من المتعاقدين بعد الإيجاب والقبول خيار آخر غير هذه الثلاثة اسمه خيار المجلس ،
وشرطه أن يكونا باقين في مجلس العقد ، واستدل على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام :
« المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن المراد عنده بالتفرق التفرق
بالأبدان ، وذلك يكون بترك المجلس ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لكل واحد منهما
الخيار إلى أن يثبت هذا الفرق فينقطع الخيار . والجواب على هذا الكلام أن لا نسلم أن
المراد بالتفرق بالأبدان كما ذكرتم ، بل المراد التفرق في الأقوال ، وذلك أن يوجب أحدهما
البيع ويرفضه الآخر ، فيكون الحديث مثبتاً لخيار القبول الذي بيناه أولاً ، لا لخيار المجلس ،
والذي يقوى هذا أمران : أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام سماهما « متبايعان » أى موصوفين
بالتبايع ، وهما إنما يسميان بذلك في حال البيع ، نفي الوقت الذي يجريان فيه الصيغة ،
فأما بعد ذلك فلا يسميان بهذا الاسم إلا مجازاً ؛ لأن اسم الفاعل وغيره من الصفات إنما يصدق
على وجه الحقيقة على من يكون متلبساً بالحدث ، ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا اضطرورة
ولا ضرورة ههنا ، والأمر الثاني : أن في إثبات هذا الخيار - بعد أن تم العقد بالإيجاب والقبول
ووجود ركنه وجميع شرائطه - إضراراً بالآخر وإطالة لحقه الذي ثبت له ، والضرر منفي في
هذه الشريعة السمحة ؛ فهذا توضيح ما أشار الشارح إليه .

وَيَحْزُزُ الْبَيْعُ بِشَمْنٍ حَالٍ وَمَوْجِلٍ إِذَا كَانَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا ، وَمَنْ أَطْلَقَ الثَّمَنَ فِي الْبَيْعِ كَانَ عَلَى غَالِبٍ نَقْدَ الْبَلَدِ ، فَإِنْ كَانَتْ الثَّقُودُ مُخْتَلِفَةً فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ أَحَدُهَا ،

إلى المنازعة ، فيمتنع التسليم والتسلم ، وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز ، وهذا هو الأصل ، هداية . وهذا حيث اختلف نقد البلد مالية واستوى رَوَاجًا ، بدليل ما بعده . (ويحوز البيع بشمن حال) وهو الأصل (وموجل ، إذا كان الأجل معلوماً)
لثلا يفضى إلى المنازعة ، وهذا إذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر ؛ لما فيه من ربا للنساء كما سيجيء ، وابتداء الأجل من وقت التسليم ، ولو فيه خيار فنقد سقوطه عنده ، خانية ، ويطل الأجل بموت المديون ، لا الدائن .

(ومن أطلق الثمن في البيع) عن التقييد بالوصف : بأن ذكر القدر دون الصفة (كان) الثمن المقدّر محمولا (على غالب نقد البلد) ؛ لأنه المتعارف وفيه التحرى للجواز فيصرف إليه ، هداية (فإن كانت النقود مختلفة) في النقد والمالية (فالبيع فاسد) للجهالة (إلا أن يبين أحدها) في المجلس ، لارتفاع الجهالة قبل تقرر الفساد ، وهذا إذا استوت رَوَاجًا ، أما إذا اختلفت في الرواج ولو مع الاختلاف في المالية وذلك كالذهب للنازي والعدلى في زماننا فيصح وينصرف إلى الأزواج ، وكذا يصح لو استوت مالية ورَوَاجًا ، ويخير المشتري بين أن يؤدي أيها شاء ، قال في البحر : فلو طلب البائع أحدها للمشتري دفع غيره ، لأن امتناع البائع من قبول مادفمه ولافضل تمنّت ، اهـ . قال شيخنا : يعلم من قولهم « يصح لو استوت مالية ورَوَاجًا » حكم ما معروف في زماننا من الشراء بالقروش ، فإنها في حكم المستوية في المالية فإن القرش في الأصل قطعة مضروية من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفًا ، ثم إن أنواع العملة المضروبة تقوم بالقرش ، فمنها ما يساوى عشرة ومنها أقل ، ومنها أكثر ، وإذا اشترى بمائة قرش فالعادة أنه يدفع ما أراد من القروش أو مما يساويها من بقية أنواع العملة ، ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا ، وقدّمنا أن المشتري يخير فيما تساوى مالية ورَوَاجًا

وَيَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ وَالْحُبُوبِ مُكَايَلَةً وَمَجَازَةً وَإِنَاءَهُ بِمِثْلِهِ لَا يُعْرَفُ
مِقْدَارُهُ . وَبِوزْنِ حَجَرٍ بِعَيْنِهِ لَا يُعْرَفُ مِقْدَارُهُ ، وَمَنْ بَاعَ صُبْرَةَ طَعَامٍ كُلَّ
قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ جَازَ الْبَيْعُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى جُمْلَةً
قَفْزَانِيًا ، وَمَنْ بَاعَ قَطِيعَ غَنَمٍ كُلَّ شَاةٍ بِدِرْهَمٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فِي جَمِيعِهَا ،

في دفع أيها شاء . ثم قال : بقي ما إذا اشترى بالقروش المذكورة ثم رخص بعض أنواعها
أو كلها واختلفت في الرخص كما وقع ذلك في زماننا مراراً وكثر السؤال عنه ، والذي
تحرّر أنه يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصاً ، حتى لا يلزم الضرر بهما ، وهذا إذا رخص
الجميع ، أما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي أن يلزم المشتري بالدفع منه ، لأن اختياره
دفع غيره يكون تمنّياً وقصداً لإضرار البائع مع إمكان غيره ، وتتمام ذلك في رسالته .
(ويجوز بيع الطعام) وهي الحنطة ودقيقها خاصة في العرف الماضي ، فتح

(و) جميع (الحبوب) كالشعير والذرة ونحوهما (مكايلة) بمكيال معروف (ومجازة)
وهي كما في المغرب : البيع والشراء بلا كيل ولا وزن (وإِنَاءَهُ بِمِثْلِهِ لَا يُعْرَفُ
مِقْدَارُهُ ، وَبِوزْنِ حَجَرٍ بِعَيْنِهِ لَا يُعْرَفُ مِقْدَارُهُ) والظاهر أنه من المجازة ، وحطفه
عليها لأنه صورة كيل ووزن وليس به حقيقة ، وهذا إذا كان بخلاف جنسه
ولم يكن رأس مال سلم لشرطية معرفته كما سيجيء (ومن بَاعَ صُبْرَةَ طَعَامٍ كُلَّ
قَفِيزٍ بِدِرْهَمٍ جَازَ الْبَيْعُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لتعذر الصرف إلى كلها لجهالة
المبيع والثن ، فيصرف إلى الأقل وهو معلوم (إِلَّا أَنْ) تزول الجهالة بأن (يسمى
جُمْلَةً قَفْزَانِيًا) أو بالكيل في المجلس ، ثم إذا جاز في قفيز للمشتري الخيار ، لتفرق
الصفقة عليه ، وقالا : يجوز في الوجهين ، وبه يفتى ، شربلاية عن البرهان ،
وفي النهر عن عيون المذهب : وبه يفتى تيسيراً ، وفي البحر : وظاهر الهداية ترجيح
قولها ؛ لتأخير دليلهما كما هو عادته ، اهـ . قال شيخنا : لكن رجح في الفتح
قوله وقوى دليله على دليلهما ، ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن السكاكي والمحجوبي
والنسفي وصدر الشريعة . ولعله من حيث قوة الدليل ؛ فلا ينافي ترجيح قولها
من حيث التيسير ، ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك ، اهـ . والفتوى على قوله .
(ومن بَاعَ قَطِيعَ غَنَمٍ كُلَّ شَاةٍ بِدِرْهَمٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فِي جَمِيعِهَا) وإن علم عددها

وَكَذَلِكَ مَنْ بَاعَ ثَوْبًا مَذَارَعَةً كُلَّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ وَلَمْ يُسَمِّ جُمْلَةَ الذَّرْعَانِ ،
وَمَنْ ابْتاعَ صَبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ قَفِيزٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَوَجَدَهَا أَقْلَ كَانَ الْمُشْتَرِي
بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَوْجُودَ بِحَصْنَتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ ،
وَإِنْ وَجَدَهَا أَكْثَرَ فَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ ، وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ
أَذْرُعٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ ذِرَاعٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَوَجَدَهَا أَقْلَ
فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِجُمْلَةِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا ، وَإِنْ
وَجَدَهَا أَكْثَرَ مِنَ الذَّرْعِ الَّذِي سَمَّاهُ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ ، وَإِنْ
قَالَ : « يَتَّكِمَا عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ ذِرَاعٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ »

بعد العقد، ولو في المجلس على الأصح ، سراج عن الحلواني ؛ للجهالة وقت العقد ،
وكذا في الوحدة لأن بيع شاة من قطيع لا يصح للتفاوت بين الشياه ، بخلاف بيع
قفير من صبرة فإنه يصح ؛ لعدم التفاوت (وكذلك من باع ثوبا) بضره التبعض
(مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذرعان) وكذلك كل معدود متفاوت
كإبل وعبيد ونحوهما (ومن ابتاع) : أى اشترى (صبرة طعام على أنها مائة قفيز
بمائة درهم) مثلا (فوجدها أقل) مما سمي له (كان المشتري بالخيار : إن شاء أخذ الموجود
بحصنته من الثمن ، وإن شاء فسخ البيع) لتفرق الصفقة عليه ، وكذا كل مكبل وموزون
ليس في تبغيضه ضرر (وإن وجدها أكثر من ذلك فالزيادة للبائع) ؛ لأن البيع وقع
على مقدار معين (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم) مثلا (أو أرضا
على أنها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها أقل) مما سمي له (فالمشتري بالخيار : إن شاء
أخذها بجملة الثمن) المسمى (وإن شاء تركها) ؛ لأن الذرع وصف في الثوب ،
بخلاف الأول ؛ فإنه مقدار يقابله الثمن ، والوصف لا يقابله شئ من الثمن ، إلا أنه يخير
لقوات الوصف المذكور (وإن وجدها أكثر من الذراع الذى سماه) البائع (فهو) :
أى الزائد (للمشتري ، ولأخيار البائع) لما ذكرنا أنه صفة ، فكان بمنزلة ما إذا باعه
معيبا فإذا هو سليم ، وهذا حيث لم يكن الذرع مقصودا كما أفاده بقوله : (وإن
قال يبتكها) : أى الأرض المتقدم ذكرها (على أنها مائة ذراع بمائة درهم) مثلا

كل ذراع بدرم، فوجدتها ناقصة فهو بالخيار : إن شاء أخذها بحصتها من الثمن، وإن شاء تركها، وإن وجدها زائدة فالمشتري بالخيار : إن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرم، وإن شاء فسح البيع، ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يسمه، ومن باع أرضاً دخل ما فيها وإن لم يسمه، ولا يدخل الزرع في بيع الأرض إلا بالتسمية، ومن باع نخلاً أو شجراً فيه ثمر فثمرته للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع

(كل ذراع بدرم فوجدتها ناقصة فهو بالخيار : إن شاء أخذها بحصتها من الثمن) ؛ لأن الوصف وإن كان تابعاً لكنه صار أصلاً باتفراده بذكر الثمن؛ فينزل كل ذراع منزلة ثوب، وهذا لأنه لو أخذه بكل الثمن لم يكن أخذاً كل ذراع بدرم، هداية، (وإن شاء تركها) لتفرق الصفقة (وإن وجدها زائدة كان المشتري بالخيار : إن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرم، وإن شاء فسح البيع) لدفع ضرر التزام الزائد . (ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يسمه) : أى البناء في عقد البيع ؛ لأن اسم الدار يتناول العرصة والبناء في العرف، وهو متصل به اتصال قرار؛ فيدخل تبعاً له، والأصل في جنس هذا : أن كل ما كان اسم المبيع متناولاً له عرفاً أو كان متصلاً به اتصال قرار - وهو ما وضع لاي فصل - دخل من غير ذكر (ومن باع أرضاً) ذات نخل وشجر (دخل ما فيها) من النخل والشجر في البيع أيضاً (وإن لم يسمه) لأنه متصل به اتصال قرار فأشبه البناء، قال فاضيجان : هذا في الثمرة، واختلفوا في غير الثمرة، والصحيح أنها تدخل، صغيراً كان أو كبيراً، صحيح (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض إلا بالتسمية) ؛ لأنه متصل بها لفصل، وله غاية ينتهى إليها، بخلاف الأول (ومن باع نخلاً أو شجراً فيه ثمرة) سواء كانت له قيمة أولاً في الصحيح، هداية . (فثمرته للبائع) لأن الاتصال وإن كان خلقه فهو لقطع لابقاء فأشبه الزرع (إلا أن يشترطها أى الثمرة (المبتاع) : أى المشتري، لأنه حينئذ يكون من المبيع، وعبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية إشارة لعدم الفرق بينهما، وأن هذا الشرط غير مفسد

وَيُقَالُ لِلْبَائِعِ : قَطَعْنَا وَسَلَّمَ الْمُبِيعَ ، وَمَنْ بَاعَ ثَمَرَةً لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا أَوْ قَدْ بَدَأَ
بِجَازِ الْبَيْعِ ، وَوَجِبَ عَلَى الْمُشْتَرَى قَطْعُهَا فِي الْحَالِ ، فَإِنْ شَرَطَ تَرَكَهَا عَلَى
النَّخْلِ فَسَدَ الْبَيْعُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَنْثِي مِنْهَا أَرْضَالًا مَعْلُومَةً

(ويقال للبائع : اقطعها) : أى الثمرة ، وإن لم يظهر صلاحها (وسلم للمبيع) وكذا
إذا كان فى الأرض زرع ، لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع ؛ فكان عليه
تفريغه وتسليمه كما إذا كان فيه متاع (ومن باع ثمرة) بارزة (لم يبد صلاحها
أو قد بدا جاز البيع) لأنه مال متقوم ؛ إما لكونه منتفعا به فى الحال ، أو فى اثنائه ،
وقد قيل : لا يجوز قبل أن يبدو صلاحها ، والأول أصح ، هداية ، وقيدنا الثمرة
بكونها بارزة لأن بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقاً ، ولو برز بعضها دون بعض
لا يصح فى ظاهر المذهب ، وصححه السرخسى ، وأفتى الحلوانى بالجواز لو اخرج
أكثر ، ويحمل المعلوم تبعاً للموجود استحساناً لتعامل الناس للضرورة ، زيلعى ،
وظاهر الفتح الليل إلى هذا ، وقواه شيخنا (ووجب على المشتري قطعها فى الحال)
بطلب البائع ؛ تفريغاً للملكه ، وهذا إذا اشتراها مطلقاً ، أو بشرط القطع (فإن)
كان (شرط تركها على النخل) حتى تنتهى (فسد البيع) ؛ لأنه شرط لا يقتضيه
العقد ، وهو شغل مال الغير ، ولو اشتراها مطلقاً وتركها بإذن البائع طالب له
الفضل ، وإن تركها بنير إذنه تصدق بما زاد فى ذاته ^(١) ؛ لحصوله بجهة محظورة ،
هداية (ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثنى منها أراضالاً معلومة) ؛ لأن الباقي بعد
الاستثناء مجهول ، بخلاف ما إذا استثنى نخلاً معيناً ؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة ،
هداية ؛ ومشى عليه فى المختار وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، وقال فى
الاختيار : وهو الصحيح ، وقيل : يجوز ، وخالفه النسفى تبعاً للهداية حيث قال -
بعد ذكره فى الكتاب - قالوا : هذه رواية الحسن ، وهو قول الطحاوى ، أما على
ظاهر الرواية فينبغى أن يجوز ؛ لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه بانقراده
يجوز استثنائه من العقد ، وبيع قفيز من صبرة جائز ، فكذا استثنائه ، اهـ

(١) وتعرف الزيادة بأن يقومها يوم البيع ويقومها يوم الإدراك ، فإين التبعيتين هو
الزيادة التى يتصلق بها .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلَيْهَا وَالتَّبَاغِ فِي قَشْرِهَا ، وَمَنْ بَاعَ دَارًا دَخَلَ
فِي الْمَبِيعِ مَقَاتِيحُ أَغْلَاقِهَا ، وَأَجْرَةُ الْكَيْالِ وَنَاقِدِ الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَأَجْرَةُ
وِزَانِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِثَمَنِ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي : ادْفَعْ
الثَّمَنَ أَوَّلًا ،

تصحيح . قال في الفتح : وعدم الجواز أقيس بمذهب الإمام ، اهـ (ويجوز بيع
الحنطة) بانفرادها ، حالة كونها (في سنبلها والتبافلا في قشرها) وكذا الأرز
والسمسم ونحوهما ، وعلى البائع إخراجه ، وللمشتري الخيار ، فتح ، وهذا إذا باع
بمخلاف جنسه ، وإلا لا ، لاحتمال الربا ، وإنما بطل بيع ما في تمر وقطن وضرع
وما على حنطة من نوى وحب ولبن وتبن لأنه معدوم عرفاً (ومن باع داراً دخل
في البيع مقاتيح أغلاقها) لأنه يدخل فيه الأغلاق ؛ لأنها مركبة فيها للبقاء ،
والفتح يدخل في بيع الغلق ؛ لأنه بمنزلة بعضه ، إذ لا ينتفع به بدونه ، هداية .

(وأجرة الكيال) والوزان والعداد والذراع للبيع (وناقذ الثمن على البائع)
أما الكيل والوزن والعدد والذراع فلا بد منه للتسليم ، وهو على البائع ، وأما النقد
فالذكور رواية ابن رستم عن محمد ، لأن النقد يكون بعد التسليم ، وفي رواية
ابن سماعة عنه على المشتري ، لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد المقدر ، والجودة تعرف
بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه ، هداية ، وفي التصحيح قال في المحيط :
وأجرة الناقد ووزن الثمن على المشتري ، وهو الصحيح ، وقال قاضيان : والصحيح
أنه يكون على المشتري على كل حال ، واعتمده النسفي ، اهـ (وأجرة وزان الثمن
على المشتري) لما بينا أنه هو المحتاج إلى تسليم الثمن ، وبالوزن يحقق التسليم ، هداية
(ومن باع سلعة) حاضرة غير مشغولة (بثمن) حال (قيل للمشتري : ادفع الثمن
أولاً) ، لأن حق المشتري تعيين في المبيع ، فيتقدم دفع الثمن ، ليعتد حق البائع بالقبض ،
لأن الثمن لا يضمن بالتعيين قبل القبض . قيدنا السلعة بالحاضرة وغير مشغولة لأنه إذا كانت

فَإِذَا دَفَعَ قَبْلَ الْبَائِعِ : سَلَّمَ الْمَبِيعَ ، وَمَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِسَلْعَةٍ أَوْ تَمَنَّا بِشَيْءٍ قِيلَ لَهُمَا : سَلَمَا مَعًا .

باب خيار الشرط

خِيَارُ الشَّرْطِ جَائِزٌ فِي الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى ، وَلَهُمَا الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ دُونِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ،

غائبة أو مشغولة لا يؤمر بدفع الثمن حتى يحضر السلعة أو يفرغها كما في القبض ، وقيد الثمن بالحال لأنه إذا كان مؤجلاً لا يملك البائع منع السلعة لقبضه ، لأن ابتداء الأجل من قبض السلعة كما مر (فإذا دفع) المشتري الثمن (قيل للبائع : سلم المبيع) لأنه ملك الثمن بالقبض ، فلزمه تسليم المبيع ، وإن سلم البائع للمبيع قبل قبض الثمن ليس له أن يسترده (ومن باع سلعة بسلعة أو تمناً بشئ قيل لهما : سلما معاً) ، لاستوائهما في التعيين ، ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يمكن من القبض بلا مانع ولا حائل ، لأن التخلية قبض حكماً لو مع القدرة عليه بلا كلفة . وتماه في حاشية شيخنا .

باب خيار الشرط

قدمه على باقي الخيارات لأنه يمنع ابتداء الحكم ، وعقبه بخيار الرؤية لأنه يمنع تمامه ، وآخر خيار العيب لأنه يمنع الزوم ، وتام الكلام عليه مبين في الدرر .

(خيار الشرط جائز) في صلب العقد أو بعده ولو بأيام ، بحر ؛ أما قبله فلا يثبت ، نثار خانية (في البيع) أى المبيع كله أو بعضه (للبائع) وحده (والمشتري) وحده (ولهما) معاً ، ولنفيهما (الخيار) ومدته (ثلاثة أيام قفا دونها) وفسد عند إطلاق أو تأييد ، وفي جامع الفتاوى : ولو قال بعت إن رضى فلان ، جاز إن بين وقت الرضا ، اهـ ، وبه ظهر جواب حادثة الفتوى ، وهى : باع إن رضى شفهمها من غير بيان وقت (ولا يجوز) الخيار (أكثر من ذلك عند أبي حنيفة) ، لأنه ثبت على خلاف القياس

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : يَحُوزُ إِذَا سَمِيَ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، وَخِيَارُ
الْبَائِعِ يَمْنَعُ خُرُوجَ الْمَبِيعِ مِنْ مِلْكِهِ ، فَإِنْ قَبِضَهُ الْمُشْتَرَى فَمَلَكَ فِي يَدِهِ
ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ ، وَخِيَارُ الْمُشْتَرَى لَا يَمْنَعُ خُرُوجَ الْمَبِيعِ مِنْ مِلْكِ الْبَائِعِ ،
إِلَّا أَنْ الْمُشْتَرَى لَا يَمْلِكُهُ حِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يَمْلِكُهُ ، فَإِنْ هَلَكَ
فِي يَدِهِ هَلَكَ بِالثَّمَنِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلَهُ غَيْبٌ ،

بالنسي ، فيبقى الباقي على الأصل (وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز إذا سمي مدة معلومة) ؛
لأنه شرع للحاجة للثمن ليندفع به الثمن ، وقد تمس الحاجة إلى الأكثر ، فصار كالتأجيل
في الثمن ، قال في التحفة : والصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه الجوابي وصدر الشريعة
والنسفي وأبو الفضل الموصلي ، ورجحوا دليله ، وأجابوا عما يتمسك به لها ، تصحيح .
(وخيار البائع) ولو مع خيار المشتري (يمنع خروج المبيع من ملكه) اتفاقاً
(فإن قبضه المشتري فملك في يده) في مدة الخيار (ضمنه بالقيمة) لو قيميا ، وبالمثل
لو مثليا ؛ لأن البيع يفسخ بالهلاك ؛ لأنه كان موقوفاً ، ولا نفاذ بدون الحل ، فبقى
مقبوضاً في يده على سؤم الشراء ، وقيمة القيمة في القيمي ، والمثل في المثلي ، فتح :
ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع ، ولا شيء على المشتري اعتباراً بالمطلق ، هداية
(وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع) بالإجماع ، جوهره (إلا أن
المشتري لا يملكه ، عند أبي حنيفة ، وقالوا : يملكه) ؛ لأنه لما خرج من ملك
البائع فلم يدخل في ملك للمشتري يكون زائلاً لا إلى مالك ، ولا عهد لنا به في
الشرع ، ولأبي حنيفة أنه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في
ملكه لاجتماع البدلان في ملك رجل واحد حكماً للمعاوضة ، ولأصل له في الشرع ،
لأن المعاوضة تقتضي المساواة ، هداية . قال في التحفة : والصحيح قول أبي حنيفة ،
واعتمده برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسفي والموصلي ، تصحيح (فإن هلك
في يده هلك بالثمن) المسمى ، لأنه عجز عن رده فلزمه ثمنه (وكذلك إن دخله
غيب) لازم ، سواء كان بفعل للمشتري أو أجني أو آفة سماوية أو فعل المبيع ،

وَمَنْ شَرَطَ لَهُ الْخِيَارُ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، وَلَهُ أَنْ يُحْيِيَهُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ يَتَّخِذُ حَضْرَةَ صَاحِبِهِ جَازًا ، وَإِنْ فَسَخَ لَمْ يَجْزْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ حَاضِرًا ، وَإِذَا مَاتَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ بَطَلَ خِيَارُهُ ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيَّ وَرَثَتِهِ .
وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ أَوْ كَاتِبٌ فَكَانَ بِمُخْلَافٍ ذَلِكَ

وأما العيب الغير اللازم كمرض : فإن زال في المدة فهو على خياره ، وإلا لزمه العقد ، لتعذر الرد ، ابن كمال ، ولا يخرج شيء من مبيع وثمن عن ملك مالكه إذا كان الخيار لهما اتفاقاً ، وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع ، وأيهما أجاز بطل خياره فقط (ومن شرط له الخيار) ، من بائع أو مشتر أو أجنبي (فله أن يفسخ في مدة الخيار ، وله أن يحيزه) ، لأن هذا فائدة الخيار (فإن أجاز به غير حضرته صاحبه جاز) إجماعاً ، لأنه إسقاط لحقه ، فلا يتوقف على حضور الآخر ، كالطلاق والعتاق ، إلا إذا كان الخيار لهما وفتح أحدهما فليس للآخر الإجازة ، لأن المفسوخ لا تلحقه الإجازة (وإن فسخ لم يجز إلا أن يكون الآخر حاضراً) والشرط العلم ، وكفى بالحضرة عنه لأنها سببه ، حتى لو كان حاضراً ولم يعلم لم يجز ، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يجوز وإن لم يكن الآخر حاضراً ، قال في التصحيح : ومشى على قولهما النسفي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، هـ . ولو شرط المشتري أو البائع الخيار لأجنبي صح وثبت للأصيل مع النائب ، فإن أجاز أحدهما ، ففسخ صح ، وإن أجاز أحدهما وعكس الآخر اعتبر الأسبق ، لثبوت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه ، ولو صدرا معاً أو لم يعلم السابق فالفسخ أحق ، زيلعي .

(وإذا مات من له الخيار بطل خياره) وتم البيع من جهته (ولم ينتقل إلى ورثته) لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة ، فلا يتصور انتقاله ، والإرث فيما يقبل الانتقال ، بخلاف خيار العيب ، لأن المورث استحق المبيع سليماً ، فكذا الوارث فأما نفس الخيار فلا يورث ، هداية .

(ومن باع عبداً على أنه خباز أو كاتب فكان بمخلاف ذلك) بأن لم يوجد

فَالْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ .

باب خيار الرؤية

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ

منه أدنى ما يطلق عليه اسم الكاتب والخيار ، فتح (فالْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ) لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن ؛ لكونها تابعة في العقد (وإن شاء ترك) ؛ لقوات الوصف المرغوب فيه المستحق في العقد بالشرط ، وقوته يوجب التخيير ، لأنه ماضى به بدونه ، وهذا بخلاف شرائه شاء على أنها حامل أو تحلب كذا رطلا ، أو يخبز كذا صاعا ، أو يكتب كذا قدرا ، فإنه يفسد البيع ، لأنه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها ، فتح . أى : والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة ، ولذا لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز .

باب خيار الرؤية

قَدَّمْنَا وَجْهَ تَقْدِيمِهِ عَلَى خِيَارِ الْعَيْبِ ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ .
(وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ) لَكِنْ بِشَرَطِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى مَكَانِهِ ، فَلَوْ لَمْ يُشِيرْ لِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ بِالْإِجْمَاعِ ، كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ ، وَمَا فِي حَاشِيَةِ أَخِي زَادَةَ - مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ الْجَوَازُ - مَبْنًى عَلَى مَا فُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِ الْكِتَابِ ، قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ مَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَعْمَةِ السَّرْحَسِيُّ وَغَيْرُهُ كَهَاصِبِ الْأَسْرَارِ وَالْقُدْرَةِ مِنْ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَكَانِهِ شَرَطُ الْجَوَازِ ، حَتَّى لَوْ لَمْ يُشِيرْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى مَكَانِهِ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ . اهـ (وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ) وَكَذَا قَبْلَ الرُّؤْيَا فِي الْأَصَحِّ ، بَحْرٌ ، لَعَلَّ لَزُومَ الْبَيْعِ (إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ) وَإِنْ قَالَ « رَضِيَتْ » قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الرِّضَى بِالشَّيْءِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِأَوْصَافِهِ لَا يَتَحَقَّقُ ، وَهُوَ غَيْرُ حَقِيقَةٍ ، بَلْ يَبْقَى إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مَا يَبْطُلُ ، وَيَشْتَرِطُ لِنَفْسِهِ عِلْمَ الْبَاطِلِ

وَمَنْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ الصُّبْرَةِ أَوْ إِلَى ظَاهِرِ الثُّوبِ مَطْوِيًّا أَوْ إِلَى وَجْهِ الْجَارِيَةِ أَوْ إِلَى وَجْهِ الدَّابَّةِ وَكَفَلَهَا ، فَلَا يَارَ لَهُ .

(ومن باع ما لم يره فلا خيار له) لأنه معلق بالشراء بالنص^(١) فلا يثبت لغيره (وإن نظر) قبل الشراء (إلى وجه الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطويًا) وكان مما يستدل بظاهره على باطنه ، بخلاف ما إذا كان في طيه ما يكون مقصودا كوضع العلم (أو إلى وجه الجارية) لأنه المقصود في الآدمي (أو إلى وجه الدابة وكفلها) لأنها المقصود في الدواب (فلا خيار له) والأصل في هذا : أن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتدبره ؛ فيكتفى برؤية ما يدل على العلم المقصود ، ولو دخل في المبيع أشياء : فإن كان لا تتفاوت آحاده كالمكيل والموزون ، وعلامته : أن يمرض بالفودج - يكتفى برؤية واحد منها إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى ، فيحتج أن يكون له الخيار : أي خيار العيب ، لا خيار الرؤية ، وإن كان تتفاوت آحاده كالشهاب والدواب فلا بد من رؤية كل واحد ، هداية ، قال شيخنا : ويقى شيء لم أر من فيه عليه ، وهو : ما لو كان المبيع أنواعا متعددة ، وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بمحض بيع كل واحد منها بشئ متحد ، ويظهر لي أنه يكتفى برؤية ثوب منها ، إلا إذا ظهر الباقي أردأ ، وذلك لأنها تباع بالمودج في عادة التجار ؛ فإذا كانت ألوانا مختلفة ينظرون من كل لون إلى ثوب ، اه ، وهذا إذا كان في وعاء واحد ، وأما إذا كان

(١) صورة بيع ما ملكه ولم يره أن يرث شيئا من عقال أو منقول ولم يره منذ فوزه إلى أن يباعه . والنس الوارد في خيار الرؤية التي أشار الشارح إليه هي قوله عليه الصلاة والسلام : « من اشترى شيئا ولم يره فله الخيار إذا رآه » وروى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه باع أرضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله ، فقبل لطلحة : إنك قد غبت ، فقال : لي الخيار ، لأن اشتريت ما لم أره ، وقيل لثمان : إنك قد غبت ، فقال : لي الخيار ، لأنى بعت ما لم أره ، فحكما بينهما جابر بن مطعم ، قضى بالخيار لطلحة ، وكان ذلك بحضور من الصعابة رضى الله عنهم ، ولم ينكر ذلك أحد منهم ، فلما أن ذلك هو للفهم من قوله صلى الله عليه وسلم - ثم إن هذا الحكم - أعني ثبوت خيار الرؤية للمشتري دون البائع - ليس على إطلاقه ، كما قد يفهم من عبارة الكتاب ، بل هو مخصوص بما إذا باع عينا كثوب بشئ ، أما إذا باع عينا بين كثوب بثوب ، ولم يركل واحد منهما ما يحصل له من العيب ، فإنه الخيار يثبت لكل واحد منهما ، لأن كل واحد منهما مهتر بالموض التي يصير له .

وَإِنْ رَأَى صَحْنَ الدَّارِ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُشَاهِدْ بَيُوتَهَا ، وَبَيْعُ الْأَعْمَى
وَشِرَاؤُهُ جَائِزٌ ، وَهُوَ الْخِيَارُ إِذَا اشْتَرَى ، وَبَسَقُ خِيَارُهُ بَأَنْ يَجْسُ الْمَبِيعَ
إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالْجَسِّ ، أَوْ يَشْمُهُ إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالشَّمِّ ، أَوْ يَذُوقُهُ
إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالذَّوْقِ ، وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ فِي الْمَقَارِ حَتَّى يُوصَفَ لَهُ ،

فِي وَعَاءِ بَنٍ أَوْ أَكْثَرٍ وَرَأَى أَحَدَهَا فَشَايَخُ الْعِرَاقِ عَلَى أَنَّهَا كَرُوءِيَةُ السَّكَلِ ، وَمَشَايِخُ
بَلْخِ عَلَى أَنَّهَا لَا بَدَّ مِنْ رُوءِيَةِ السَّكَلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِرُوءِيَةِ الْبَعْضِ ، كَأَنَّهُ
الْفَيْضُ وَالْفَتْحُ وَالْبَحْرُ وَغَيْرَهَا (وَإِنْ رَأَى صَحْنَ الدَّارِ) : أَيْ سَاحَتَهَا (فَلَا خِيَارَ
لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشَاهِدْ بَيُوتَهَا) أَيْ دَاخِلَهَا ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ رُوءِيَةَ سَاحَتَهَا
وظَاهِرُ بَيُوتِهَا يَوْجَعُ الْعِلْمَ بِالْدَاخِلِ ؛ لِعَدَمِ تَفَاوُتِ الْبُيُوتِ بِالْمَنْفَعَةِ ، وَعِنْدَ زُفَرٍ لَا بَدَّ
مِنْ رُوءِيَةِ دَاخِلِ الْبُيُوتِ ، قَالَ أَبُو نَصْرِ الْأَقْطَعُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَفِي الْجَوْهَرَةِ :
وَعَلَيْهِ لَافْتَوَى ، وَفِي الْهُدَايَةِ : وَالْأَصَحُّ أَنَّ جَوَابَ الْكِتَابِ عَلَى وِفَاقِ عَادَاتِهِمْ فِي
الْأَبْنِيَةِ ، فَإِنَّ دَوْرَهُمْ لَمْ تَكُنْ مَتَفَاوُتَهُ يَوْمْتَدِرُ ، فَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا بَدَّ مِنَ الدَّخُولِ فِي
فِي دَاخِلِ الدَّارِ لِمَتَفَاوُتِ ، وَلِنَظَرِ إِلَى الظَّاهِرِ لَا يَوْجَعُ الْعِلْمُ بِالْدَاخِلِ ، اهـ . وَمِثْلُهُ
فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ ، وَنَظَرُ وَكَيْلُهُ بِالْقَبْضِ وَالشِّرَاءِ كَنَظَرِهِ ، بِخِلَافِ رَسُولِهِ .

(وَبَيْعُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ) وَلَوْ لَفِيهِ (جَائِزٌ) لِأَنَّهُ مَكْلُوفٌ مَحْتَاجٌ (وَلَهُ الْخِيَارُ
إِذَا اشْتَرَى) ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ (وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ) بِمَا يَقِيدُ الْعِلْمَ بِالْمَقْصُودِ ، وَذَلِكَ
(بِأَنْ يَجْسُ الْمَبِيعَ إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالْجَسِّ ، أَوْ يَشْمُهُ إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالشَّمِّ ، أَوْ يَذُوقُهُ إِذَا
كَانَ يُعْرِفُ بِالذَّوْقِ) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَقِيدُ الْعِلْمَ بِالْمَقْصُودِ ؛ فَكَانَتْ فِي حَقِّهِ بِمَنْزِلَةِ الرُّوءِيَةِ
(وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ فِي الْمَقَارِ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَدْرِكُ بِالْخَوَاسِ الْمَذْكُورَةِ (حَتَّى يُوصَفَ لَهُ)
لِأَنَّ الْوَصْفَ يُقَامُ مَقَامَ الرُّوءِيَةِ كَمَا فِي السَّلَمِ ، قَالَ فِي التَّنْفِيزِ : هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنْ
الرِّوَايَاتِ ؛ وَقَالَ أَبُو نَصْرِ الْأَقْطَعُ : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، تَصَحُّيْحُ ،
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : إِذَا وَقَفَ فِي مَكَانٍ لَوْ كَانَ بَصِيرًا لَرَأَى فَقَالَ « قَدْ رَضِيتُ »
(٢ - الْبَابُ ٢)

وَمَنْ بَاعَ مِلْكَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلِلْمَالِكِ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ
أَجَازَ الْبَيْعَ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ ، وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِذَا كَانَ الْمَقْهُودُ عَلَيْهِ بَاقِيًا
وَالْتِمَاقِدَانِ بِحَالِهِمَا ، وَمَنْ رَأَى أَحَدَ تَوْبَيْنٍ فَاشْتَرَاهُمَا ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ جَازَ
لَهُ أَنْ يَرُدَّهُمَا ،

يسقط خياره ، وقال الحسن : يوكلُ وكيلًا يقبضه وهو يراه ، وهذا أشبه بقول
أبي حنيفة ؛ لأن رؤية الوكيل كروية الموكل على ما مر آنفًا ، هداية .

(ومن باع ملك غيره بغير أمره فالمالك بالخيار : إن شاء أجاز البيع، وإن شا.
فسخ، و) لكن إنما (له الإجازة إذا كان المقود عليه باقياً) وكذا للمالك (والتماقيدان
بحالهما) فإذا حصلت الإجازة مع قيام الأربعة جاز البيع، وتكون الإجازة اللاحقة
بمنزلة الوكالة السابقة ، ويكون البائع كالوكيل ، والتمن للمجيز إن كان
قائماً ، وإن هلك في يد البائع هلك أمانة ، ولكل من المشتري والفصولي أن
يفسخ العقد قبل أن يميز للمالك ، وإن مات للمالك قبل الإجازة انفسخ البيع ،
ولا يجوز بإجازة ورثته ، جوهرية .

* * *

(ومن رأى أحد توبين فاشترهما ثم رأى الآخر جاز له أن يردهما) معاً ،
لأن رؤية أحدهما لا تكون رؤية الآخر ؛ للتفاوت في الشيا ؛ فيبقى الخيار له
فيما لم يره ؛ فله رده بحكم الخيار ؛ ولا يتمكن من رده وحده ، فيردهما إن شاء ،
كيلا يكون تفريقاً للصفقة على البائع قبل التمام ، وهذا لأن الصفقة لا تتم مع
خيار الرؤية قبل القبض وبعده كخيار الشرط ، بدليل أن له أن يفسخه بغير
قضاء ولا رضا ، فتح .

وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ بَطَلَ خِيَارُهُ ، وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ مُدَّةٍ : فَإِنْ كَانَ عَلَى الصُّفَةِ الَّتِي رَأَاهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ ، وَإِنْ وَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا فَلَهُ الْخِيَارُ .

باب خيار العيب

إِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ ، وَلَيْسَ لَهُ

(ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره) ولم ينتقل إلى ورثته خيار الشرط كالمـ .
(ومن رأى شيئاً ثم اشتراه بعد مدة) وهو يعلم أنه مَرْتَبِيٌّ (فإن كان) باقياً (على الصفة التي رآه فلا خيار له) ، لأن العلم بأوصافه حاصل له بالرؤية السابقة ، وبفواته يثبت له الخيار ، وكذا إذا لم يعلم أنه مَرْتَبِيٌّ لعدم الرضا به (وإن وجدته متغيراً فله الخيار) لأنه بالتغير صار كأنه لم يره ، وإن اختلفا في التغير فالقول لم ينع لأن التغير حادث ، وسبب الزوم ظاهر ، بخلاف ما إذا اختلفا في الرؤية ، لأنها أمر حادث ، والمشتري ينكره ، فالقول له ، هداية .

باب خيار العيب

من إضافة الشيء إلى سببه .

والعيب لغة : ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة مما يُمدُّ به ناقصاً ، ففتح . وشرعاً : ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار ، كما يذكره المصنف (إذا أطلع المشتري على عيب في المبيع) كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض ، لأن ذلك رضاً به ، هداية (فهو بالخيار : إن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء رده) ، لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة ، فعند فواته يتخير ، كيلا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به (وليس له

أَنْ يُمْسِكَ وَيَأْخُذَ الْمُتَقَصِّانَ ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نُقْصَانُ الثَّمَنِ فِي عَادَةِ التَّجَارِ
فَهُوَ عَيْبٌ ، وَالْإِبَاقُ وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاشِ وَالسَّرِقَةُ عَيْبٌ فِي الصَّنِيرِ مَا لَمْ يَبْلُغْ
فَإِذَا بَلَغَ قَلْبَسَ ذَلِكَ بَعِيْبٌ ، حَتَّى يُعَاوِدَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ

أَنْ يُمْسِكَ وَيَأْخُذَ الْمُتَقَصِّانَ) لما مر أن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن، والبائع لم يرض
بزواله بأقل من المسمى فيتضرر، ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالرد (وكل ما أوجب
نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب)؛ لأن الضرر بنقصان للمالية، وذلك بانتقاص
القيمة، وللرجع في معرفته أهله، سواء كان قاحشاً أو سيرا، بعد أن يكون مما يعده
أهل تلك الصناعة عيباً فيه، جوهرية (والإباق) إلى غير سيده الأول (والبول في الفراش
والسرقة) من اللؤلؤ وغيره (عيب في الصنير) للميز الذي يُنسَكِرُ عليه مثل ذلك (مالم
يبلغ) عند المشتري؛ فإن وجد شيء منها بعد ما بلغ عنده لم يرد، لأنه عيب حدث
عنده، لأن هذه الأشياء تختلف صغراً وكبراً (فإذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده
بعد البلوغ) قال في الهداية: ومعناه إذا ظهرت عند البائع في صغره ثم حدثت عند
المشتري في صغره يرد، لأنه عين ذلك، وإن حدثت بعد بلوغه لم يرد، لأنه غيره،
وهذا لأن سبب هذه الأشياء يختلف بالصغر والكبر، فالبول في الفراش في الصغر لضعف
الثانة، وبعداً للكبرياء في الباطن، والإباق في الصغر لحب اللعب، والسرقة لقلّة المال
وما بعد الكبر طبع في الباطن، قال في الفتح: فإذا اختلف سببها بعد البلوغ وقبله
كان الوجود منها بعده غير الوجود منها قبله، وإذا كان غيره فلا يرد، لأنه عيب
حدث عنده، بخلاف ما إذا ظهرت عند البائع والمشتري في الصغر أو ظهرت عندها بعد
البلوغ، فإن له أن يرد منها، وإذا عرف الحكم وجب أن يقرر اللفظ المذكور في المختصر،
وهو قوله «فإذا بلغ فليس ذلك» الذي كان قبله عند البائع «بعيب» إذا وجد بعده عند
المشتري «حتى يعاوده بعد البلوغ» عند المشتري بعد ما وجد عند البائع، واكتفى بلفظ

وَالْبَيْعُ وَالذَّفَرُ عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ ، وَلَيْسَ بَعْتٌ فِي الْغَلَامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ دَاءٍ ، وَالزَّنا وَوَلَدُ الزَّنا عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ دُونَ الْغَلَامِ ، وَإِذَا حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ قَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ ، وَلَا يَرُدُّ الْمَبِيعَ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ أَنْ يَأْخُذَهُ بِعَيْبِهِ ، وَإِنْ قَطَعَ الْمُشْتَرِي الثُّوبَ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا رَجَعَ بِالْعَيْبِ ، وَإِنْ خَاطَهُ أَوْ صَبَغَهُ أَوَّلَتْ السُّوَيْقَ يَسْمَنُ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَهُ ،

المعاودة لأن المعاودة لا تكون حقيقة إلا إذا انحدر الأمر ، ١٥٠ . (والبخر) نتنن الفم (والدفر) بالبدال المهمة - نتن الإبط وكذا الأنف ، در عن البرازية (عيب في الجارية) مطلقاً، لأن المقصود منها قد يكون الاستفراش، وهما يخلان به (وليس بعيب في الغلام) لأن المقصود هو الاستخدام ، ولا يخلان به (إلا أن يكون من داء) أو يفحش بحيث يمنع القرب من المولى (والزنا وولد الزنا عيب في الجارية) لأنه يخل بالمقصود وهو الاستفراش وطلب الولد (دون الغلام) لأنه لا يخل بالمقصود وهو الاستخدام ، إلا أن يكون له عادة لأنه يخل بالخدمة .

(وإذا حدث عند المشتري عيب) في مَشْرِئِهِ (ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب ، ولا يرد المبيع) لأن في الرد إضراراً بالبائع ، لأنه خرج من ملكه سالماً وصار معيباً، فامتنع، ولكن لا بد من دفع الضرر عنه ، فتعين الرجوع بالنقصان (إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعيبه) لأنه أسقط حقه (وإن قطع المشتري الثوب فوجد به عيباً رجع بالعيب) لا امتناع الرد بالقطع، إلا أن يقبله البائع كذلك كما مر (وإن خاطه أو صبغه) بأى صبغ كان (أولت السويق بسمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه) لا امتناع الرد بالزيادة (وليس للبائع أن يأخذه) ، لأنه لا وجه لفسخ بدونها ، لأنها لا تنفك عنه، ولا معها لحصول الد

وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ أَوْ مَاتَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِنُقْصَانِهِ ، فَإِنْ قَتَلَ الْمُشْتَرَى الْعَبْدَ أَوْ كَانَ طَعَامًا فَأَكَلَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ : يَرْجِعُ

لأنها زيادة بلا مقابل ، ثم الأصل : أن كل موضع للبائع أخذه مبيعاً لا يرجع بإخراجه عن ملكه ، وإلا رجع ، اختيار (ومن اشترى عبداً فأعتقه) مجاناً (أو مات) عنده (ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه) أما الموت فلأن الملك ينتهي به ، والامتناع منه حكماً لا بفعله ، وأما الإعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بفعله فصار كالقتل ، وفي الاستحسان يرجع ، لأن العتق انتهاء الملك فكان كالموت ، وهذا لأن الشيء يتقرر بانتهائه ؛ فيجعل كأن الملك باقٍ والرد متعذر هداية . وقدنا العتق بكونه مجاناً لأنه لو أعتقه على مال لم يرجع بشيء . (فإن قتل المشتري العبد) المشتري (أو كان طعاماً فأكله) أو ثوباً فلبسه حتى تمزق ، ثم اطعم على عيب (لم يرجع عليه شيء) في قول أبي حنيفة) لتعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع ، فأشبهه البيع والقتل (وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع) استحساناً ، وعليه الفتوى ، بحر . ومثله في النهاية ، وفي الجوهرة : والخلاف إنما هو في الأكل لا غير ، أما القتل فلا خلاف أنه لا يرجع إلا في رواية عن أبي يوسف ، اهـ ، فإن أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عنده ، وعندهما يرجع بنقصان العيب في الكل ، وعنهما أنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل ، ونقل الروایتين عنهما المصنف في التقريب ، ومثله في الهداية ، وذكر في شرح الطحاوي أن الأولى قول أبي يوسف ، والثانية قول محمد ، كافي الفتح . والفتوى على قول محمد كما في البحر عن الاختيار والخلاصة ، ومثله في النهاية وغاية البيان والمجتبى . والخاتمة وجامع الفصولين ، وإن باع بعض الطعام ففي الذخيرة أن هذمه لا يرد ما بقي ولا يرجع بشيء ، وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع ، كذا في الأصل ، اهـ .

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا فَبَاعَهُ الْمُشْتَرَى ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ ، فَإِنْ قَبِلَهُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ ، وَإِنْ قَبِلَهُ بِغَيْرِ قَضَاءِ الْقَاضِي فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ ، وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِعَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْعُيُوبَ وَلَمْ يَمُدَّهَا .

قال في التصحيح : وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يُفْتِيَانِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ ؛ رَفَقًا بِالنَّاسِ ، وَاخْتَارَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ ، وَفِي جَامِعِ الْفُصُولِ عَنِ الْخَانِيَةِ : وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ مَا بَاعَ ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي بِمَحْصَنِهِ مِنَ الثَّنِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، ١ هـ . وَمِثْلُهُ فِي الْوَلُولِجِيَّةِ وَالْجُتَيْيِ وَالْمَوَاهِبِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقْتَى بِهِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ أَوْ أَكَلَهُ يَرُدُّ الْبَاقِي وَيَرْجِعُ بِنَقْصِ مَا أَكَلَ ، لَا مَا بَاعَ . فَإِنْ قِيلَ : إِنْ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي الْمَتُونِ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ عَيْبًا لَرُدَّهُ كُلَّهُ أَوْ أَخَذَهُ ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ وَحْدَهُ . أَجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ كُلُّهُ بَاقِيًا فِي مَلَكِهِ ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِمْ : « لَوْ رُدَّ كُلُّهُ » أَوْ هُوَ مَبْنِي عَلَى قَوْلِ غَيْرِ مُحَمَّدٍ .

(وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا) أَوْ غَيْرَهُ (فَبَاعَهُ الْمُشْتَرَى ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ ؛ فَإِنْ قَبِلَهُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي) بَيِّنَةٌ أَوْ إِبَاءٌ أَوْ إِقْرَارٌ ، هَدَايَةٌ (فَلَهُ) أَيْ الْبَائِعُ الثَّانِي (أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ) الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ فُسِّخَ مِنَ الْأَصْلِ ، فَجَعَلَ الْبَيْعُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ (وَإِنْ قَبِلَهُ بِغَيْرِ قَضَاءِ الْقَاضِي فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ) لِأَنَّهُ بِيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَالِثٍ ، وَإِنْ كَانَ فُسْخًا فِي حَقِّهِمَا ، وَالْأَوَّلُ ثَالِثُهُمَا ، هَدَايَةٌ .

(وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا) مِثْلًا (وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِعَيْبٍ) مُطْلَقًا ، مُوَجَّوِدٌ وَقْتُ الْعَقْدِ أَوْ حَادِثٌ قَبْلَ الْقَبْضِ (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ لِلْعُيُوبِ وَلَمْ يَمُدَّهَا) ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ عَنِ الْحَقُوقِ الْجُهِوْلَةِ صَحِيحَةٌ ؛ لِعَدَمِ إِنْضَائِهَا إِلَى الْمُنَازَعَةِ .

باب البيع الفاسد

إِذَا كَانَ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا مُحَرَّمًا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ، كَالْبَيْعِ بِالْمَيْتَةِ
أَوْ بِالْدَمِ أَوْ بِالْخَنزِيرِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ كَالْحُرِّ ، وَبَيْعُ
أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَدْبَرِّ وَالْمُسْكَاثِ فَاسِدٌ ،

باب البيع الفاسد

المراد بالفاسد الممنوع ، مجازاً عرفياً ؛ فيعم الباطل والمكروه ، وقد يذكر
فيه بعض الصحيح تبعاً ، در .

ثم هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع : باطل ، وفاسد ، ومكروه ؛ فالباطل :
مالا يكون مشروعاً بأصله ووصفه ، والفاسد : ما يكون مشروعاً بأصله دون
وصفه ، والمكروه : مشروع بأصله ووصفه ، لكن جاوزَهُ شيء آخر منهُي عنه .
وقد يُطْلَقُ المصنف الفاسد على الباطل ؛ لأنه أعم ؛ إذ كل باطل فاسد ، ولا عكس ،
ومنهُ قوله : (إذا كان أحد العوضين) : أى المبيع أو الثمن (أو كلاهما محرماً)
الانتفاع به (فالبيع فاسد) : أى باطل ، وذلك (كالبيع بالميتة أو بالدم أو بالخمر
أو بالخنزير) قال فى الهداية : هذه فصول جمعها ، أى فى حكم واحد — وهو
الفساد — وفيها تفصيل نبيته إن شاء الله ، فنقول : البيع بالميتة والدم باطل ؛
لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال ، فإن هذه الأشياء لا تعدُّ مالا عند
أحد ، والبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال ؛
فإنه مال عند البعض ، اه . (وكذلك إذا كان) أحد العوضين أو كلاهما (غير
مملوك) لأحد (كالحُر) فالبيع باطل (وبيع أم الولد والمدبر) المطلق (والمسكاتب
فاسد) : أى باطل ؛ لأن استحقاق الحرية بالعتق ثابت لكل منهم بجهة
لازمة على المولى . فتح ، قال فى الهداية : ولو رضى المسكاتب بالبيع فقيه

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَلَا بَيْعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَمَلِ
وَلَا التَّنَاجِ، وَلَا بَيْعُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ وَالصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ، وَذِرَاعٍ مِنْ
ثَوْبٍ، وَجَذَعٍ فِي سَقْفٍ، وَضَرْبَةِ الْقَانِصِ، وَبَيْعُ الْمَرْابَةِ وَهُوَ بَيْعُ الثَّمَرِ

روايتان، والأظهر الجواز، اهـ. أى إذا بيع برضاه؛ لتضمن رضاه فسخ الكتابة
قبل العقد، بخلاف إجازته بعد العقد، جوهرية

(ولا يجوز): أى لا يصح (بيع السمك في الماء) قبل صيده، لأنه بيع
ما ليس عنده، أو بعد صيده ثم ألقى فيه ولا يؤخذ منه إلا بحيلة؛ للعجز عن
التسليم، وإن أخذ بدونها صحّ وله الخيار؛ لتفاوتها في الماء وخارجها (ولا بيع
الطير في الهواء) قبل صيده؛ أو بعده ولا يرجع بعد إرساله؛ لما تقدم، وإن كان
يطير ويرجع صحّ، وقيل: لا (ولا يجوز بيع الحمل): أى الجنين في بطن المرأة
(ولا التناج): أى تناج الحمل، وهو حبل الحبلية وجزم في البحر بيطلاله؛ لعدم
تحقق وجوده (ولا بيع اللبن في الضرع) وهو لذات الظلف والخلف كاللثدي
للمرأة؛ لغرر؛ ففساه انتفاخ، ولأنه يتنازع في كيفية الحلب، وربما يزداد
فيختلط المبيع بشيره (و) لا (الصوف على ظهر الغنم)؛ لأن موضع القطع منه
غير متعين، فيقع التنازع في موضع القطع، ولو سلم البائع اللبن أو الصوف بعد
العقد لا يجوز ولا ينقلب صحيحاً، جوهرية (و) لا بيع (ذراع من ثوب) بضره
التبعية (وجذع) معين (في سقف) لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضرر، فلو قطع
الذراع من الثوب أو قلع الجذع من السقف وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً،
ولو لم يضره القطع كذراع من ثوب كرباس أو دراهم معينة من نقرة فضة جاز؛
لانتفاء المانع؛ لأنه لا ضرر في تبعيته، وقيدنا الجذع بالمعين لأن غير المعين
لا ينقلب صحيحاً وإن قلعه وسله للجهالة (و) لا (ضربة القانص) وهو ما يخرج
من الصيد بضرب الشبك، لأنه مجهول (و) لا (بيع المزابنة، وهو بيع الثمر)
بالمثلثة — لأن ما على رموس النخل لا يسمى تمرأ بل رطباً، ولا يسمى تمرأ

عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِخَرْصِهِ تَمَرًا - وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِإِلْقَاءِ الْحَجَرِ وَالْمَلَامَةِ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ثَوْبٍ مِنْ ثَوْبَيْنِ ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يُعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي ،
أَوْ يَدْبِرَهُ أَوْ يُكَاتِبَهُ ، أَوْ بَاعَ أَمَةً عَلَى أَنْ يَسْتَوْلِدَهَا ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ،

إلا الجذر ذبذبه الجفاف (على رؤوس النخل بخرصه) : أى مقدار حزر أو نغميقاً (تمراً)
لنبيه صلى الله عليه وسلم عن المزانية والمخالفة ، فالزانية ما ذكرناه ، والمخالفة : بيع
الخطئة فى سبيلها بخطئة مثل كيلها خرصاً ، ولأنه باع مكيلاً بمكيل من جنسه ،
فلا يجوز بطريق الخرص ، كما إذا كانا موضوعين على الأرض ، وكذا العنب
بالزبيب على هذا ، هداية . (ولا يجوز البيع بإلقاء الحجر) من المشتري على
السلعة المسامة ^(١) (والملاسة) لها منه أيضاً ، والمناذة لها من البائع : أى طرحها
للمشتري ، وهذه يبيع كانت فى الجاهلية ، وهو أن يتراوض الرجلان على سلعة :
أى يتساومان ، فإذا لمسه المشتري أو نبذها إليه البائع أو وضع عليه المشتري
حصاة لزم البيع ، فالأول بيع للملاسة ، والثانى للمناذة ، والثالث إلقاء الحجر ،
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع للملاسة والمناذة ، ولأن فيه تمليقاً
بالخطأ ، هداية : أى لأنه بمنزلة ما إذا قال : أى ثوب لمستى أو ألقيت عليه حجراً
أو نبذته لك فقد بعته ، فأشبه القمار (ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين) لجهالة المبيع ،
ولو قال « على أننى بالخيار فى أن يأخذ أيهما شاء » جاز البيع استحساناً ، هداية .
(ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري ، أو يدبره ، أو يكاتبه) أو لا يخرج
عن ملكه (أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد) لأن هذا بيع وشرط ،
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ، ثم جملة المذهب فيه أن يقال :
كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري لا يفسد العقد ، لثبوته بدون
الشرط ، وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه
وهو من أهل الاستحقاق يفسده ، كشرط أن لا يبيع المشتري العبد المبيع ، لأن
فيه زيادة عارية عن العوض ، فيؤدى إلى الربا ، أو لأنه يقع بسببه المنازعة

(١) من حق الرمية أن يقول « المسومة » مثل القولة ، والقفل سامها بسوما .

وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ الْبَائِعُ شَهْرًا ، أَوْ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا ، أَوْ عَلَى أَنْ يُقْرِضَهُ الْمُشْتَرِي دِرْهَمًا ، أَوْ عَلَى أَنْ يُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةً ، وَمَنْ بَاعَ عَيْنًا عَلَى أَنْ لَا يُسَلِّهَا إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ، وَمَنْ بَاعَ جَارِيَةً إِلَّا تَحْلَاهَا فَسَدَ الْبَيْعُ ؛ وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ الْبَائِعُ وَيَخِيْطَهُ قِمِيصًا أَوْ قُبَاءً أَوْ تَغْلًا عَلَى أَنْ يَخْذُوهَا أَوْ يُشْرِكَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ .

فَيُشْرَى الْعَقْدُ عَنْ مَقْصُودِهِ ، وَلَوْ كَانَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا مَنْفَعُهُ فِيهِ لِأَحَدٍ لَا يَفْسُدُ ، هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَشَرَطِ أَنْ لَا يَبِيعَ الْمُشْتَرِي الدَّابَّةَ الْمَبِيعَةَ ، لِأَنَّهُ انْعَدِمَتْ الْمَطْلَبَةُ ، فَلَا يُوْدَى إِلَى الرِّبَا وَلَا إِلَى الْمَنَازَعَةِ ، هَدَايَةُ (وَكَذَلِكَ) : أَيْ الْبَيْعِ فَاسِدٌ (لَوْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ الْبَائِعُ شَهْرًا) مِثْلًا (أَوْ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا) كَذَلِكَ (أَوْ عَلَى أَنْ يَقْرِضَهُ الْمُشْتَرِي دِرْهَمًا ، أَوْ عَلَى أَنْ يُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةً) لِأَنَّهُ شَرَطُ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ ، وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ لِأَحَدٍ الْمُتَعَاقِدِينَ (وَمَنْ بَاعَ عَيْنًا عَلَى أَنْ لَا يُسَلِّهَا إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ) ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ شَرَطِ نَقْيِ التَّسْلِيمِ الْمُسْتَحَقِّ بِالْعَقْدِ (وَمَنْ بَاعَ جَارِيَةً إِلَّا تَحْلَاهَا فَسَدَ الْبَيْعُ) وَالْأَصْلُ : أَنْ مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ ، وَالْحُلُّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَطْرَافِ الْحَيَوَانِ ، لِاتِّصَالِهِ بِهِ خَلْقَةٌ ، وَيَبِيعُ الْأَصْلَ يَتَنَاوَلُهَا ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ يَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْمَوْجِبِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، فَيَصِيرُ شَرَطًا فَاسِدًا ، وَالْبَيْعُ يَبْطُلُ بِهِ ، هَدَايَةُ (وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ الْبَائِعُ وَيَخِيْطَهُ قِمِيصًا أَوْ قُبَاءً) بِفَتْحِ الْقَافِ - فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ شَرَطُ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ ، وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ لِأَحَدٍ الْمُتَعَاقِدِينَ ، وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ صَفَقَةً فِي صَفَقَةٍ ؛ هَدَايَةُ (أَوْ تَغْلًا) أَيْ صَرْمًا ، تَسْمِيَةً لَهُ بِاسْمِ مَا يُوَلُّ إِلَيْهِ (عَلَى أَنْ يَخْذُوهَا أَوْ يُشْرِكَهَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ) أَيْ يَضَعُ عَلَيْهَا الشَّرَاكَ - وَهُوَ السِّيرُ - قَالَ فِي الْمَدَايِدِ : وَمَا ذَكَرَهُ جَوَابُ الْقِيَاسِ ، وَوَجْهَهُ مَا بَيْنَا ^(١) ، وَفِي الْأَسْعَفِ حَسَانِ

(١) يريد ما ذكره في النوع الذي قبله ، من أن هذا شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة

لأحد المتعاقدين .

وَالْبَيْعُ إِلَى التَّنْوِيزِ وَالْمَهْرَجَانِ وَصَوْمِ النَّصَارَى وَفَطْرِ الْيَهُودِ - إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَبَايِعَانِ ذَلِكَ - فَاسِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْخَصَادِ وَالْدِّيَّاسِ وَالْقِطَافِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ ، فَإِنْ تَرَاضَيَا بِإِسْقَاطِ الْأَجْلِ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ فِي الْخَصَادِ وَالْدِّيَّاسِ وَقَبْلَ قُدُومِ الْحَاجِّ جَازَ الْبَيْعُ .

وَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَمْرِ الْبَائِعِ وَفِي الْعَقْدِ عَوْضَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالٌ مَلَكَ الْمُبِيعُ وَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ ،

يجوز: للتعامل فيه ، فصار كصيف الثوب ، ولتعامل جوزنا الاستصناع ، اهـ) والبيع إلى التنوير) وهو أول يوم من الربيع (والمهرجان) أول يوم من الخريف (وصوم النصارى وفطر اليهود إذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) لجهالة الأجل ، وهي مُقْضِيَةٌ إِلَى النَّازِعَةِ ، لا بِنَتَائِهِ عَلَى الْمَاكِسَةِ إِلَّا إِذَا كَانَا يَعْرِفَانِهِ ، لَكُونَهُ مَعْلُومًا عِنْدَهُمَا ، أَوْ كَانَ التَّأْجِيلُ إِلَى فِطْرِ النَّصَارَى بَعْدَ مَا شَرَعُوا فِي صَوْمِهِمْ ، لِأَن مَدَّةَ صَوْمِهِمْ بِالْأَيَّامِ مَعْلُومَةٌ ، فَلَا جِهَالََّةَ ، هِدَايَةٌ (وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْخَصَادِ وَالْدِّيَّاسِ وَالْقِطَافِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ) ، لِأَنَّهُمَا تَتَقَدَّمُ وَتَتَأَخَّرُ (فَإِنْ تَرَاضَيَا) بَعْدَهُ ، وَلَوْ بَعْدَ الْإِقْتِرَاقِ خِلَافًا لِمَا فِي التَّنْوِيرِ (بِإِسْقَاطِ الْأَجْلِ قَبْلَ) حُلُولِهِ ، وَهُوَ (أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ فِي الْخَصَادِ وَالْدِّيَّاسِ وَقَبْلَ قُدُومِ الْحَاجِّ) وَقَبْلَ فُسْخِ الْعَقْدِ (جَازَ الْبَيْعُ) وَانْقَلَبَ صَحِيحًا ، خِلَافًا لَزَفَرٍ ، وَلَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَبْلَ إِبْطَالِ الْأَجْلِ تَأْكِدَ الْفَسَادِ ، وَلَا يَنْقَلِبُ جَائِزًا إِجْمَاعًا ، كَمَا فِي الْحَقَائِقِ ، وَلَوْ بَاعَ مُطْلَقًا أَيْ أَجَلَ إِلَيْهَا صَحَّ التَّأْجِيلُ ، كَمَا لَوْ كَفَلَ إِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ، كَمَا فِي التَّنْوِيرِ ، وَقَوْلُهُ «تَرَاضِيَا» خَرَجَ وَفَاقًا ، لِأَن مِنْ لَهُ الْأَجْلُ يَسْتَبَدُّ بِإِسْقَاطِهِ ، لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقٌّ ، هِدَايَةٌ .

(وَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ) خَرَجَ الْبَاطِلُ (بِأَمْرِ الْبَائِعِ) صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً ، بِأَن قَبْضَهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِحَضْرَتِهِ (وَفِي الْعَقْدِ عَوْضَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالٌ مَلَكَ الْمُبِيعُ) بِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا (وَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ) يَوْمَ قَبْضِهِ عِنْدَهُمَا ، لَدُخُولِهِ

ولكل واحد من المتعاقدين فسخته ، فإن باعه المشتري فذ بيعة ،
ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكبية وميتة بطل البيع فيهما ، ومن جمع
بين عبد ومدبر أو عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بحصته من الثمن .
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التجس ، وعن السوم
على سوم غيره ،

في ضمانه يومئذ ، وقال محمد : يوم الاستهلاك كما في مختلف الرواية لأبي الليث ،
وبمثل إن مثليا ، وهذا حيث كان هالكاً أو تذر رذ ، وإلا فالواجب رد عينه
(ولكل واحد من المتعاقدين فسخته) قبل القبض ، وبده ، مادام بحاله ،
جوهرة ، ولا بشرط فيه قضاء فاض (فإن باعه المشتري فذ بيعة) وامتنع الفسخ ،
لتعلق حق الغير به .

(ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكبية وميتة بطل البيع فيهما) قال في الينابيع :
هذا على وجهين : إن كان قد سمي لهما تمكاً واحداً فالبيع باطل بالإجماع ، وإن
سمى لكل واحد منهما تمكاً على حدة فكذلك عند أبي حنيفة ، وقالوا : جاز البيع
في العبد والذكية وبطل في الحر والميتة ، قال في التصحيح : وعلى قوله اعتمد
الحجوبى والنسفى والموصلى (وإن جمع بين عبد ومدبر) أو مكاتب ، أو أم ولد
(أو جمع بين عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بحصته من الثمن) لأن المدبر
محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج ، فيكون البيع بالحصة في البقاء
دون الابتداء ، وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ، ابن كمال .
(ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التجس) وهو : أن يزيد في الثمن
ولا يريد به الشراء ليرغب غيره (وعن السوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة
غيره ، لما في ذلك من الإيحاء والإضرار ، وهذا إذا تراضى المتعاقدان على مبالغ المساومة
فإذا لم يركن أحدهما إلى الآخر وهو بيع من يزيد فلا بأس به على ما ذكره ، وما ذكرناه

وَعَنْ تَلْقَى الْجَلْبَ ، وَعَنْ تَبِيعَ الْخَاضِرِ لِلْبَادِي ، وَعَنْ الْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ
الْجُمُعَةِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُكْرَهُ وَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْعَقْدُ .
وَمَنْ مَلَكَ مَمْلُوكَيْنِ صَغِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْآخَرِ لَمْ
يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا .

هو عمل النهي في النكاح ، هداية (وعن تلقى الجلب) : أى الجلوب ، أو الجالب ،
وهذا إذا كان يضر بأهل البلد ، فإن كان لا يضر فلا بأس به إلا إذا لبس السعر
على الواردين لما فيه من الفرر والضرر (ويبع الخاضر) وهو المقيم في المصر والقري
(للبادي) وهو المقيم في البادية ، لأن فيه لإضراراً بأهل البلد ، وفي الهداية تبعاً
لشرح الطحاوى : وصورته أن يكون أهل البلد في قحط وهو يبيع من أهل البدو
طعماً في الثمن النالى ، اهـ . وعلى هذا اللام بمعنى « من » أى : من البادى ، وقال
الخلوانى : صورته أن يحمى البادى بالطعام إلى المصر ، فلا يتركه السمسار الخاضر
يبيعه بنفسه ، بل يتوكل عنه ويبيعه ويقتل على الناس ، ولو تركه لخص على الناس ، وعلى
هذا قال في المحتجب : هذا التفسير أصح ، كذا في الفيض (وعن البيع عند أذان الجمعة)
الأول ، وقد خص منه مَنْ لاجمة عليه ، فتح (١) (وكل ذلك) المذكور من قوله « ونهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلى هنا (يكره) تحريماً ، لصريح النهى (ولا يفسد
به العقد) فيجب الثمن ، لا القيمة ، ويثبت الملك قبل القبض ، لأن النهى ورد لمعنى
خارج عن صلب العقد مجاور له ، لا لمعنى في صلب العقد ولا في شرائط الصحة ،
فأوجب الكراهة ، لا الفساد ، والمراد من صلب العقد البذل والمبدل ، كذا في غاية البيان .

(ومن ملك) أى سبب كان (مملوكين صغيرين أحدهما ذو رحم محرم من
الآخر) من الرِّحِمِ ، وبه خرج المحرم من الرضاع إذا كان رَحماً كابن العم هو أخ رضاعاً
(لم يفرق بينهما) ببيع ونحوه ، وعبر بالنفي مبالغة في المنع عنه (وكذلك إن كان أحدهما

كَبِيرًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا ، فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَجَازَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ
كَانَا كَبِيرَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا .

باب الإقالة

الإقالة جَائِزَةٌ فِي الْبَيْعِ

كَبِيرًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا) لَأَنَّ الصَّغِيرَ يَسْتَأْنِسُ بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرُ ، وَالْكَبِيرُ يَتَعَاهَدُهُ ،
فَمَكَانٌ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا قَطْعُ الِاسْتِثْنَاءِ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّعَاهُدِ ، وَفِيهِ تَرْكُ الْمَرْحَةِ عَلَى
الصَّغِيرِ ، وَقَدْ أَوْعَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ الْمَنْعُ مَعْلُولٌ بِالتَّقَرُّبِ الْحَرَمَةِ لِلنَّكَاحِ ، حَتَّى لَا يَدْخُلَ
فِيهِ مُحَرَّمٌ غَيْرُ قَرِيبٍ وَلَا قَرِيبٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ وَلَا الزَّوْجَانِ حَتَّى جَازَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ؛
لَأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِمُخْلَافِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرَدِهِ ، وَلَا يَدْخُلُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي
مِلْكِهِ ، حَتَّى لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَهُ وَالْآخَرُ لغيره لَا بَأْسَ بِبَيْعِ وَاحِدِهِمَا ، وَلَوْ
كَانَ التَّفْرِيقُ بِمَحَقٍّ مُسْتَحَقٍّ فَلَا بَأْسَ بِهِ : كَدَفْعِ أَحَدِهِمَا بِالْجُنَافَةِ ، وَبَيْعِهِ بِالْأَيْدِي ،
وَرَدِّهِ بِالْعَيْبِ ، لَأَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ غَيْرِهِ ، لَا الْإِضْرَارَ بِهِ ، كَذَا فِي
الْهُدَايَةِ (فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ) لَمَّا قُلْنَا (وَجَازَ الْبَيْعُ) ؛ لَأَنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ
صَدْرُ مَنْ أَهْلُهُ فِي مَحَلِّهِ ، وَإِنَّمَا الْكَرَاهَةُ لِمَعْنَى مُجَاوِرٍ ، فَشَبَاهَةُ كَرَاهَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ ،
هُدَايَةٍ (وَإِنْ كَانَ كَبِيرَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى
مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «فَرَّقَ بَيْنَ مَارِيَّةَ وَسِيرِينَ» ؛
وَكَانَتَا أُمْتَيْنِ أَخْتَيْنِ^(١) ، هُدَايَةٌ .

باب الإقالة

(الإقالة) : مَصْدَرُ أَقَالَهُ ، وَرَبَّمَا قَالُوا : قَالَهُ الْبَيْعُ - بِضَرْفِ أَلْفٍ - وَهِيَ لَفْظٌ
قَلِيلَةٌ ، مُخْتَارٌ ، وَهِيَ لَفْظٌ : الرِّفْعُ ، وَشَرْعًا : رَفْعُ الْعَقْدِ ، جَوْهَرَةٌ .
وَهِيَ (جَائِزَةٌ فِي الْبَيْعِ) بِلَفْظَيْنِ مَاضِيَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُسْتَقْبَلٌ ، كَالْوَقَالِ : أَقْلَنِي ؛ فَقَالَ
أَقْلَنَكَ ؛ لِأَنَّ الْمَسَاوِمَةَ لَا تَجْرِي فِي الْإِقَالَةِ ؛ فَكَانَتْ كَالنَّكَاحِ ، وَلَا يَتَعَيْنُ مَادَّةُ قَافِ
(١) أَهْدَيْتَا إِلَيْهِ ، فَأَعْطَى سِيرِينَ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَاسْتَبَقَى مَارِيَّةَ وَهِيَ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ .

بمثل الثمن الأول ، فإن شرط أقل منه أو أكثر فالشرط باطل ، ويرد
مثل الثمن الأول ، وهي فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق
غيرهما في قول أبي حنيفة ، وهلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة ، وهلاك المبيع
يمنع منها ، فإن هلك بعض المبيع جازت الإقالة في باقيه .

لام ، بل لو قال : تركت البيع ، وقال الآخر : رضيت ، أو أجزت - تمت . ويجوز
قبول الإقالة دلالةً بالفعل ، كما إذا قطعه قيسا في قور قول المشتري : أقلتك ،
وتعقد بقاءه بفسخك وتاركك ، فسخ (بمثل الثمن الأول) جنسا وقدرًا (فإن شرط)
أحدهما (أقل منه) : أي الثمن الأول ، إلا إذا حدث في المبيع عيب عند المشتري
فإنها تصح بالأقل (أو أكثر) أو شيئًا آخر أو أجلا (فالشرط باطل) والإقالة
باقية (ويرد مثل الثمن الأول^١) تحقيقا لمعنى الإقالة .

(وهي) : أي الإقالة (فسخ في حق المتعاقدين) حيث أمكن جعله فسخًا ،
ولا فيطل (بيع جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الإقالة ، وهذا
(في قول أبي حنيفة) وعند أبي يوسف بيع إلا أن لا يمكن جعله بيعًا فيجمل فسخًا
إلا أن لا يمكن فيطل ، وعند محمد هو فسخ إلا إذا تعذر جعله فسخًا فيجمل بيعًا إلا أن
لا يمكن فيطل ، هداية . وفي التصحيح : قال الإسيدي جابى : والتصحيح قول
أبي حنيفة ، قلت : واختاره البرهاني والنسفي وأبو الفضل الموصلي وصدر
الشريعة ، ١٥٠ . وقلنا « لو بعد القبض بلفظ الإقالة » ؛ لأنها إذا كانت قبل
القبض كانت فسخًا في حق الكل في غير العقار ، فلو بلفظ المفاضة أو المشاركة
أو التراد ، لم تكن بيعًا اتفاقًا ، ولو بلفظ البيع فيبيع اتفاقًا .

(وهلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة) كما لا يمنع صحة البيع (وهلاك المبيع
يمنع منها) ؛ لأنه محل البيع والفسخ (فإن هلك بعض المبيع جازت الإقالة
في باقيه) ؛ لقيام المبيع فيه ، ولو تقابضا تجوز الإقالة بعد هلاك أحدهما ، ولا تبطل
بهلاك أحدهما ؛ لأن كل واحد منهما مبيع ، فكان البيع باقيا ، هداية .

باب المراجعة والتولية

الرَّابِعَةُ : نَقَلَ مَمْلُوكُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ مَعَ زِيَادَةِ رِبْحٍ ، وَالتَّوْلِيَةُ : نَقَلَ مَمْلُوكُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ رِبْحٍ ، وَلَا تَصِحُّ الرَّابِعَةُ وَلَا التَّوْلِيَةُ حَتَّى يَكُونَ الْعَوَضُ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ ، وَيجوزُ أَنْ يُضِيفَ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ أَجْرَةَ الْقَصَارِ وَالصَّبَاغِ وَالطَّرَازِ وَالْفَتْلِ ، وَأَجْرَةَ تَحْلِيلِ الطَّعَامِ ، وَلَكِنْ يَقُولُ : قَامَ عَلَى بَكْذَا ، وَلَا يَقُولُ :

باب المراجعة والتولية

شروع فی بیان الثمن بعد بیان الثمن .

(المراجعة) : مصدر رَاجَعَ ، وشرعا (نقل ماملکه بالعقد الأول بالثمن الأول) ولو حكما كالقيمة ، وعبر به لأنه الغالب (مع زيادة ربح ، والتولية) : مصدر وُلِّيَ غيره : جعله وليا ، وشرعا : (نقل ماملکه بالعقد الأول بالثمن الأول) ولو حكما كما مر (من غير زيادة ربح) ولا نقصان .

(ولا تصح للمراجعة ولا التولية حتى يكون العوض مما له مثل) ؛ لأنه إذا لم يكن له مثل فلو ملكه ملكه بالقيمة وهي مجهولة ، ولو كان المشتري باع مراجعة من يملك ذلك البذل وقد باعه بربح دراهم أو شيء من المكيل موصوف بجاز ؛ لأنه يقدر على الوفاء بما التزم ، هداية .

(ويجوز أن يضيف إلى رأس المال أجرة القصار والصباغ والطراز) بالسكسر - علم الثوب (والفتل وأجرة حمل الطعام) لأن العرف جارٍ يلحق هذه الأشياء برأس المال في عادة التجار ، ولأن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يُلحق به . هذا هو الأصل وما عددنا بهذه الصفة ، لأن الصبغ وأخواته يزيد في العين ، والحمل يزيد في القيمة ، إذ تختلف القيمة باختلاف المكان ، هداية (ولكن يقول : قام على بكذا ، ولا يقول : (٣ - الباب ٢)

اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، فَإِنْ اطَّلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى خِيَانَةٍ فِي الْمَرَابَحَةِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ ، وَإِنْ
اطَّلَعَ عَلَى خِيَانَةٍ فِي التَّوَلِيَةِ أَسْقَطَهَا الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ :
يَحْطُ فِيهِمَا ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَحْطُ فِيهِمَا ، وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِمَّا يُنْقَلُ
وَيُحْوَلُ لَمْ يَجْزُ لَهُ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ،

اشترى بكذا (كيلا يكون كذبا ، وسوق الغنم بمنزلة الحل ، بخلاف أجره الراعي
وكره بيت الحفظ ؛ لأنه لا يزيد في العين ولا القيمة ، فتح .

(فإن اطلع المشتري على خيانة في المراجعة) بإقرار البائع أو برهانه أو تكويل
(فهو) : أي المشتري (بالخيار عند أبي حنيفة : إن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن
شاء فسخ) لقوت الرضا (وإن اطلع على خيانة في التولية أسقطها المشتري من
الثمن) عند أبي حنيفة أيضاً ؛ لأنه لو لم يحط في التولية لابقى تولية ؛ لأنه يزيد على
الثمن الأول فيتغير التصرف فيتعين الخط ، وفي المراجعة لو لم يحط يبقى مراجعة ، وإن
كان يتفاوت الربح فلا يتغير التصرف ، فأمكن القول بالتخيير ، فلو ملك قبل أن
يرده أو حدث فيه ما يمنع الفسخ يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة ، هداية
(وقال أبو يوسف : يحط فيهما) لأن الأصل كونه تولية ومراجعة ، ولهذا تنعقد
بقوله : ولْيَتَكَّ بِالْثَمَنِ الْأَوَّلِ ، أو بعثك مراجعة على الثمن الأول ، إذا كان معلوماً ،
فلا بد من البناء على الأول ، وذلك بالخط ، غير أنه يحط في التولية قدر الخيانة
من رأس المال ، وفي المراجعة منه ومن الربح (وقال محمد : لا يحط فيهما) لأن الاعتبار
للتسمية لكونه معلوماً ، والتولية والمراجعة ترويج وترغيب فيكون وصفاً مرغوباً
فيه كوصف السلامة ، فيتخير بقواته . قال في التصحيح : واعتمد قول الإمام
النسفي ولا يبرهاني وصدر الشريعة .

(ومن اشترى شيئاً مما ينقل ويحول لم يجز له بيعه حتى يقبضه) ؛ لأن فيه

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ ، وَمَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا مُكَابِلَةً ، أَوْ مَوْزُونًا مُوَازِنَةً ، فَاسْتَأْذَنَ أَوْ اتَّزَنَهُ ثُمَّ بَاعَهُ مُكَابِلَةً أَوْ مُوَازِنَةً ؛ لَمْ يَجْزُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَلَا يَأْكُلَهُ حَتَّى يُعِيدَ الْكَيلَ وَالْوَزْنَ .

غرر انفساخ العقد على اعتبار الهلاك (ويجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ، لأن ركن البيع صدر من أهله في محله، ولا غرر فيه، لأن الهلاك في العقار نادر ، بخلاف المنقول، والغرر المنهي عنه غرر انفساخ العقد، والحديث محلل بهذا ، هداية (وقال محمد: لا يجوز) رجوعا لاطلاق الحديث ^(١) واعتبارا بالمنقول ، هداية. قال في التصحيح: واختار قول الإمام من ذكر قبله (ومن اشترى مكيلة مكابلة أو موزونا موازنة) يعنى بشرط الكيل والوزن (فاكتاله) المشتري (أو اتزنته ثم باعه مكابلة أو موازنة لم يجز للمشتري منه) أى للمشتري الثانى من المشتري الأول (أن يبيعه ، ولا أن يأكله حتى يعيد الكيل والوزن) ؛ لاحتمال الزيادة على المشروط ، وذلك للبائع، والتصرف في مال الغير حرام، فيجب التحرز عنه ، بخلاف ما إذا باعه مجازفة لأن الزيادة له ، هداية . ويكفى كيله من البائع

(١) الحديث الذى ورد في هذا الموضوع هو أنه عليه الصلاة والسلام : « نهى عن بيع ما لم يقبض » ، فأما محمد بن الحسن رحمه الله فأخذه بظاهره ، وقال : إن الحديث لم يفرق بين العقار والمنقول ، فيكون بيع كل منهما قبل قبضه منهيًا عنه ، وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فقالا : إن الملة في هذا النهى كون المبيع قبل قبضه يعرض الهلاك فيكون العقد على شفا الانفساخ إذا تبين هلاك المبيع ، ولما كان الهلاك في المنقول قريب الاحتمال والهلاك في العقار نادرا، حللنا الحديث على خصوص المنقول ، رجوعاً إلى الملة التى من أجلها ورد النهى ، ولم تجعل العقار مما يقتضيه النهى لأن النادر لا يحتفل به ، فلا يكون له حكم الشيء المتكرر القريب الوقوع

وَالْتَصَرَّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ جَائِزٌ ، وَيَجُوزُ الْمُشْتَرِي أَنْ يَزِيدَ الْبَائِعَ فِي الثَّمَنِ ، وَيَجُوزُ لِلْبَائِعِ أَنْ يَزِيدَ فِي الْمَبِيعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْطَّ مِنَ الثَّمَنِ ، وَيَتَمَلَّقُ الْإِسْتِحْقَاقُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ ، وَمَنْ بَاعَ بِثَمَنِ حَالٍ أَوْ أَجَلٍ أَجَلًا مَعْلُومًا صَارَ مُؤَجَّلًا ، وَكُلُّ دَيْنٍ حَالٍ إِذَا أَجَلُهُ صَاحِبُهُ صَارَ مُؤَجَّلًا إِلَّا الْقَرْضَ ؛ فَإِنْ تَأَجَّلَ لَا يَصِحُّ .

بمحضرة المشتري بعد البيع ، لا قبله ، فلو كيلَ بمحضرة رجل فشرأ فباعه قبل كيله لم يجوز إن اكتاله الثاني ، لعدم كيل الأول ؛ فلم يكن قابضاً ، فتح .

(والتصرف في الثمن) ولو ميلا أو موزونا ، قهستاني (قبل القبض جائز) لقيام الملك ، وليس فيه غرر الانفساح بالهلاك ، لعدم تعيينها بالتعيين ، بخلاف المبيع ، هداية ، وهذا في غير صرفٍ وسلم .

(ويجوز للمشتري أن يزيد البائع في الثمن) ولومن غير جنسه ، في المجلس وبعده خلاصة . بشرط قبول البائع ، وكون المبيع قائماً (ويجوز للبائع أن يزيد في المبيع) ويلزمه دفعها إن قبلها المشتري ، ويجوز له أيضا أن يحط من الثمن ولو بعد قبضه وهلاك المبيع (ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لأنها تلتحق بأصل العقد ، وعند زفر تكون هبة مبتدأة : إن قبضها صحت ، وإلا بطلت .

(ومن باع بثمن حال ثم أجله أجل معلوم) أو مجهولاً جهالة مقاربة كالحصاد والديابيس ونحو ذلك كما مر ، وقبل المديون (صار) الثمن (مؤجلاً) وإن أجله إلى مجهول جهالة فاحشة كهبوب الريح ونزول المطر ، وإلى الميسرة ، فالتأجيل باطل والثمن حال (وهل دين حال) كثمن البياعات ، وبدل المستهلكات (إذا أجله صاحبه) وقبل المديون (صار مؤجلاً) لأنه حقه ، فله أن يؤخره تيسيراً على من عليه ، ألا يرى أنه يملك إبراءه مطلقاً ، فكذلك مؤقتاً ، ولأن هذه الديون يجوز أن تثبت مؤجلة ابتداءً ، فجاز أن يطراً عليها الأجل ، بخلاف القرض ؛ ولذلك استثناء فقال (إلا القرض ؛ فإن تأجيله لا يصح)

باب الربا

الرَّبَا مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ ، إِذَا بَاعَ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا ؛
فَالْعَلَّةُ فِيهِ الْمَكِيلُ مَعَ الْجِنْسِ أَوْ الْوَزْنُ مَعَ الْجِنْسِ ، فَإِذَا بَاعَ الْمَكِيلُ أَوْ
الْمَوْزُونُ بِجِنْسِهِ مِثْلًا بِمِثْلٍ جَازَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ

لأنه إعاره وصلة في الابتداء، حتى يصح بلفظ الإعاره، ولا يملكه من لا يملك التبرع
كالوصى والصبي، ومعاوضة في الانتهاء، فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في
الإعاره؛ إذ لا جبر في التبرع، وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح أيضًا؛ لأنه يصير بيع الدرهم
بالدرهم نسيئة وهو ربا. وهذا بخلاف ما إذا أوصى أن يقرض من ماله ألف درهم فلانًا
إلى سنة حيث يلزم من ثلثه أن يقرضه ولا يطالبوه قبل المدة؛ لأنه وصية بالتبرع
بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى؛ فيلزم حكمًا للوصى، هداية.

باب الربا

بكسر الراء مقصور على الأشهر، ويثنى رِبَوَانٍ - بالواو على الأصل - وقد
يقال رِبَيَانٍ - على التخفيف - كما في المصباح، والنسبة إليه رِبَوِيٌّ - بالكسر -
والفتح خطأ، مغرب.

(الربا) لغة: مطلق الزيادة، وشرعًا: فضلٌ خالٍ عن عوضٍ بمقياس شرعي
مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة، كما أشار إلى ذلك بقوله هو (محرم في كل مكيل
أو موزون) ولو غير مطعوم ومقتات ومُدَّخَر (إذا بيع بجنسه متفاضلاً؛ فالعلة فيه
المكيل مع الجنس، أو الوزن مع الجنس) قال في الهداية: ويقال: القدر مع الجنس،
وهو أشمل، ١٥٠. يعني يشمل المكيل والوزن معاً (فإذا بيع المكيل أو الموزون
بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع)؛ لوجود شرط الجواز، وهو المماثلة في المقياس (وإن

تَفَاضَلًا لَمْ يَجْزُ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْنُ الْجَيِّدِ بِالرَّدِيِّ بِمَا فِيهِ الرَّبَا إِلَّا
 مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَإِذَا عُدِمَ الْوُضْعَانِ الْجِنْسُ وَالْمَعْنَى الْمَضْمُونُ إِلَيْهِ حَلٌّ
 لِلتَّفَاضُلِ وَالنِّسَاءِ ، وَإِذَا وَجِدَا حَرَّمَ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ ، وَإِذَا وَجِدَ
 أَحَدُهُمَا وَعُدِمَ الْآخَرُ حَلَّ التَّفَاضُلِ وَحَرَّمَ النِّسَاءُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ نَصَّ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهِ كَيْلًا فَهُوَ
 مَكِيلٌ أَبَدًا ، وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ السَّكِيلَ فِيهِ ، مِثْلُ الْحِنْطَةِ
 وَالشَّعِيرِ وَالْتَّمْرِ وَالْمِلْحِ ،

تفاضلا) أو كان فيه نساء (لم يحز) لتحقيق الربا (ولا يجوز بيع الجيد بالرديء بما)
 ثبت (فيه الربا إلا مثلا بمثل) ؛ لأن الجودة إذا لاقت جنسها فيما ثبت فيه الربا
 لاقية لها، حوهرة . وقيدنا بما ثبت فيه الربا لإخراج مالا يدخل تحت القدر كحفنة
 بحفنتين وتفاحة بتفاحتين وفلس بفلسين وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن
 بمثلها بأميانهما ؛ فإنه يجوز التفاضل لفقد القدر ، ويحرم النساء لوجود الجنس ؛
 فلو انتفى الجنس أيضا حل مطلقا ، لعدم العلة (فإذا عدم الوصفان) أى (الجنس
 والمعنى والمضموم إليه) من السكيل أو الوزن (حل التفاضل والنساء) بالمدلاغير-
 التأخير ، مغرب ؛ لعدم العلة المحرمة ، والأصل فيه الإباحة ، هداية (وإذا وجدا
 حرم التفاضل والنساء) لوجود العلة (وإن وجد أحدهما) : أى القدر وحده ، أو
 الجنس وحده (وعدم الآخر حلّ التفاضل ، وحرم النساء) ولو مع التساوى ،
 واحتثنى في المجموع والدرر إسلام النقود في موزون لثلا يفسد أكثر أبواب السلم ،
 وحرر شيخنا تبعاً لغيره أن المراد بالقدر الحرم القدر المتفق ، بخلاف النقود
 المقدرة بالصنجات مع المقدرة بالأثمان والأرطال (وكل شيء نص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكيل أبداً) : أى (وإن
 ترك الناس السكيل فيه ، مثل (الأشياء الأربعة المنصوص عليها) الحنطة
 والشعير والتمر والملح) ؛ لأن النص أقوى من المعروف ، والأقوى لا يترك

وَكُلُّ مَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهِ وَزَنَا فَهُوَ مَوْزُونٌ أَبَدًا ، مِثْلُ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَمَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ ،
وَعَقْدُ الصَّرْفِ مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الْأَثْمَانِ يُعْتَبَرُ فِيهِ قَبْضُ عَوَضِيهِ فِي
الْمَجْلِسِ ، وَمَا سِوَاهُ مِمَّا فِيهِ الرَّبَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعْيِينُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّقَابُضُ ،

بِالْأَدْنَى ، فَلَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِجِنْسِهَا مِثْلًا أَوْ زَنَا لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ تَعَوَّضَ ذَلِكَ
لَعَدِمَ تَحَقُّقُ الْمَسَاوَاةِ فِيهَا هُوَ مُقَدَّرُهَا (وَكُلُّ مَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهِ وَزَنَا فَهُوَ مَوْزُونٌ
أَبَدًا) : أَيْ وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ الْوِزْنَ فِيهِ (مِثْلُ) الْاِثْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ (الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ)
فَلَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا بِجِنْسِهِ مِثْلًا أَوْ زَنَا لَا يَجُوزُ وَإِنْ تَعَوَّضَ ، كَمَا مَرَّ (وَمَا لَمْ يَنْصَ
عَلَيْهِ) كَثِيرُ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ الْمَذْكُورَةِ (فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ) ، لِأَنَّهُ لَا لَدَلَّةَ
ظَاهِرَةً ، وَعَنْ الثَّانِيِ اعْتِبَارِ الْعَرَفِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْعَادَةَ وَكَانَتْ
هِيَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهَا ، وَقَدْ تَبَدَّلَتْ ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ سَعْدِيُّ أَفَنْدَى اسْتِقْرَاضَ الدَّرَاهِمِ
عَدْدًا ، وَكَذَا قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرْكُومِيُّ فِي أَوَاخِرِ الطَّرِيقَةِ : إِنَّهُ لَا حِيلَةَ لَهُ فِيهِ إِلَّا التَّمَسُّكُ
بِالرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، لَكِنْ ذَكَرَ شَارِحُهَا الْعَارِفُ سَيْدِي عَبْدِ الْغَنِيِّ مَا حَاصِلُهُ :
أَنَّ الْعَمَلَ بِالضَّعِيفِ مَعَ وَجُودِ الصَّحِيحِ لَا يَجُوزُ ، وَلَكِنْ نَقُولُ : إِذَا كَانَ الذَّهَبُ
وَالْفِضَّةُ مَضْرُوبَيْنِ فَذَكَرَ الْعَدَدَ كُنَايَةً عَنِ الْوِزْنِ اصْطِلَاحًا ، لِأَنَّ لَهُمَا وَزْنَ مُخْصِصًا
وَلَقَدْ نَقَشَ وَضُبُّهُ ، وَالتَّقْصَانُ الْحَاصِلُ بِالْقَطْعِ أَسْرَجَزُنِي لَا يَبْلُغُ الْمَعْيَارَ الشَّرْعِيَّ ، اهـ .
وَتَمَامُهُ هُنَاكَ .

(وَعَقْدُ الصَّرْفِ) وَهُوَ (مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الْأَثْمَانِ) مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ (يُعْتَبَرُ)
أَيُّ يَشْتَرِطُ (فِيهِ) : أَيْ فِي صَحْتِهِ (قَبْضُ عَوَضِيهِ فِي الْمَجْلِسِ) : أَيْ قَبْلَ الْاِقْتِرَاقِ
بِالْأَبْدَانِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ ، حَتَّى لَوْ عَقَّدَا عَقْدَ الصَّرْفِ وَمَشِيَا فَرَسًا ثُمَّ تَقَابَضَا وَاقْتَرَقَا
صَحَّ ، فَتَحَ (وَمَا سِوَاهُ) أَيْ سِوَى جِنْسِ الْأَثْمَانِ (مِمَّا) يَثْبُتُ (فِيهِ) الرَّبَا يُعْتَبَرُ فِيهِ
التَّعْيِينُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ : أَيْ لَا يَشْتَرِطُ (فِيهِ) التَّقَابُضُ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْأَثْمَانِ يَتَعَيَّنُ

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخِنْطَةِ بِالْذَّقِيقِ وَلَا بِالسَّوِيقِ ، وَبِجُوزِ بَيْعِ الْلَحْمِ
بِالْحَيَوَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
الْلَحْمُ الَّذِي فِي الْحَيَوَانِ أَقَلَّ مِمَّا هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ ، وَبِجُوزِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ
مِثْلًا بِمِثْلِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ وَالسَّمِيسِ
بِالشَّيْرَجِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالشَّيْرَجُ أَكْثَرَ مِمَّا فِي الزَّيْتُونِ وَالسَّمِيسِ ،

بالتعيين (ولا يجوز بيع الخنطة بالذقيق) من الخنطة (ولا بالسويق) منها ، وهو
الجرش ، ولا بيع الذقيق بالسويق ، ولا الخنطة المقلية بغيرها ، بوجه من الوجوه ،
لعدم التسوية ، لأن الميار في كل من الخنطة والذقيق والسويق السكيل ، وهو
لا يوجب التسوية بينهما ؛ لأنها - بمرض التكسير - صارت أجزاؤها متكررة في
السكيل ، والقمع ليس كذلك ، فلا تتحقق المساواة ؛ فيصير بيع الجراف .
ويجوز بيع الذقيق بالذقيق والسويق بالسويق إذا تساوى نعمة وكيلًا .

(ويجوز بيع اللحم بالحيون) ولو من جنسه (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأنه
بيع الموزون بالمليس بموزون ، فيجوز كيف كان بشرط التعيين لاتحاد الجنس ، وشرط محمد
زيادة اللحم ، ليكون الزائد بمقابلة السقط ، كالزيت بالزيتون ، قال التصحيح : قال
الإسبيجاني : الصحيح قولهما ، ومشي عليه النسق والمجبوي وصدر الشريعة (ويجوز بيع
الرطب بالتمر) وبالرطب (مثلاً بمثل) كيلا عند أبي حنيفة ؛ لأن الرطب تمر وبيع التمر بمثله
جائز ، قال في التصحيح : قال الإسبيجاني : وقال : لا يجوز ؛ والصحيح قول أبي حنيفة ،
واعتمده النسق والمجبوي وصدر الشريعة (و) يجوز بيع (العنب بالزبيب) وكذا كل ثمرة
تجف كتين ونحوه يباع رطبها برطبها ويباعها ، قال في العناية : كل تفاوت خلقي كالرطب
والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار ، وكل تفاوت بصنع العباد كالخنطة بالذقيق
والخنطة المقلية بغيرها ، ففسد اهـ (ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمس) بكسر السينين
(بالشيرج) ويقال له حل ، بالمهمله (حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمس)

فَيَكُونُ الدَّهْنُ بِمِثْلِهِ وَالزِّيَادَةُ بِالنَّجِيرِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّخْمَانِ
 الْمُخْتَلِفَةِ بَعْضُهَا بَعْضٍ مُتَفَاضِلًا ، وَكَذَلِكَ أَلْبَانُ الْبَقَرِ وَالغَنَمِ ، وَخَلُّ
 الدَّقْلِ بِخَلِّ الْعِنَبِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْخُبْزِ بِالْحَنْظَةِ والدَّقِيقِ مُتَفَاضِلًا
 وَلَا رِبَا بَيْنَ الْمَوْلَى وَعَبْدِهِ ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُزْنِيِّ فِي دَرِ
 الْجَرْبِ

فيكون الدهن بمثله والزيادة بالنجير) بفتح المثلثة وبكسر الجيم - النفل وكذا كل
 ماثلته قيمة كيجوز بدهنه ولبن بسمه (ويجوز بيع اللحمان) بضم اللام - جمع لحم.
 مصباح (المختلفة بعضها ببعض متفاضلا) والمراد لحم البقر والإبل والغنم؛ فأما البقر
 والجواريس فجنس واحد، وكذا المعز والغنم، والعرب والبخاري، هداية (وكذلك
 ألبان البقر والغنم، وخل الدقل) بفتحين - ردىء النمر (بخل العنب) متفاضلا
 للاختلاف في الأصول، وكذا في الأجزاء، باختلاف الأسماء والمقاصد (ويجوز بيع
 الخبز) ولو من البر (بالحنطة والدقيق متفاضلا) لأن الخبز صار عَدَدِيًّا أوموزونًا،
 والحنطة مكيلة، وعن أبي حنيفة: لاخير فيه، والفتوى على الأول، ولاخير في استقراضه
 عددًا أو وزنًا عند أبي حنيفة لأنه يتفاوت بالخبز والخباز والنور والتقدم والتأخر، وعند
 محمد: يجوز بهما؛ للتعامل، وعند أبي يوسف: يجوز وزنًا، ولايجوز عددًا؛ للتفاوت
 في آجاده، هداية. قال في الدر: والفتوى على قول محمد. ابن ملك، واختاره
 في الاختيار، واستحسنه السكال، واختاره المصنف تيسيرًا، اه باختصار.

(ولا ربا بين المولى وعبده)؛ لأن العبد وما في يده ملك لمولاه؛ فلا يتحقق
 الربا، (ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب) لأن ما لهم مباح في دارهم، فبأي
 طريق أخذه المسلم أخذ مالا مباحًا إذا لم يكن فيه غدر، بخلاف المستأمن منهم،
 لأن ماله صار محظورًا بمقد الأمان، هداية

باب السلم

السَّلْمُ جَائِزٌ فِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتْ كَالْجُوزِ وَالْبَيْضِ ، وَفِي الْمَذْرُوعَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِي الْحَيَوَانِ ، وَلَا فِي أَطْرَافِهِ ؛ وَلَا فِي الْجُلُودِ عَدَدًا ؛ وَلَا فِي الْحَطَبِ حَزْمًا وَلَا فِي الرُّطْبَةِ جُرْزًا ، وَلَا يَجُوزُ السَّلْمُ حَتَّى يَكُونَ السَّلْمُ فِيهِ مُوجُودًا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى حِينَ الْحُلِّ ،

باب السلم

(السلم) لغة : السلف ، وزناً ومعنى ، وشرعاً : بيع آجل بعاجل ، وركنه ركن البيع ، ويسمى صاحب الثمن رب السلم ، والآخِر المسلم إليه ، والبيع المسلم فيه . وهو (جائز) الذي يمكن ضبط صفته كجودته ودرجته ، ومعرفة مقداره ، وذلك بالكيل في (المكيلات ، و) الوزن في (الموزونات ، و) العد في (المعدودات التي لا تتفاوت) آحادها (كالجوز والبيض) ونحوها (و) كذا يجوز (في المذروعات) ؛ لإمكان ضبطها بذكر الذراع والصفة والصنعة ، ولا بد منها لترفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم ، هداية (ولا يجوز السلم في الحيوان) للتفاوت في المالة باعتبار المعاني الباطنة (ولا في أطرافه) كالروس والأكارع (ولا في الجلود عداً) لأنها لا تنضبط بالصفة ولا توزن عادة ، ولكنها تباع عدداً ، وهي عددي متفاوت (ولا في الحطب حزماً ولا في الرطبة جرزاً) للتفاوت ، إلا إذا عرف ذلك : بأن يبين طول ما يشدُّ به الحزمة أنه شبر أو ذراع ؛ فحينئذ يجوز إذا كان على وجه لا تتفاوت ، هداية .

(ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين الحل) حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل أو على العكس ، أو منقطعاً فيما

ولا يصح السلم إلا مؤجلاً ، ولا يجوز إلا بأجل معلوم ، ولا
يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ، ولا بذراع رجل بعينه ، ولا
في طعام قرية بعينها ، ولا في ثمرة نخلة بعينها ، ولا يصح السلم
عند أبي حنيفة إلا بسبع شرائط تذكر في العقد : جنس معلوم ،
وتنوع معلوم ، وصفة معلومة ، ومقدار معلوم ، وأجل معلوم ،
ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلق العقد على

بين ذلك — لا يجوز ، هداية . ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار
وجوده والفسخ وأخذ رأس ماله ، در (ولا يصح السلم إلا مؤجلاً) ، لأنه شرع
رخصة دفعا لحاجة المغاليس ، ولو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص ، والأجل
أدناه شهر ، وقيل : ثلاثة أيام ، وقيل : أكثر من نصف يوم ، والأول أصح ،
هداية (ولا يصح إلا بأجل معلوم) ؛ لأن الجهالة فيه مفضية إلى المنازعة كافي البيع
(ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه ، ولا بذراع رجل بعينه) إذا لم يعرف مقداره
لأنه يتأخر فيه التسليم ، فربما يضيع فيؤدي إلى المنازعة . ولا بد من أن يكون
المكيال مما لا ينقبض ولا ينسط كالصاع مثلا ، فإن كان مما ينكس بالكبس
كالزنبيل والجراب لا يجوز للمنازعة ، إلا في قِرب الماء للتعامل فيه ، كذا عن أبي
يوسف ، هداية (ولا في طعام قرية بعينها ، أو ثمرة نخلة بعينها) لأنه ربما يعتريه
آفة فتنتفي قدرة التسليم ، إلا أن تكون النسبة لبيان الصفة للتعين الخارج ، فتنبه

(ولا يصح السلم عند أبي حنيفة إلا بسبع شرائط تذكر في العقد) وهي
(جنس معلوم) كخنطة أو شعير (ونوع معلوم) كخوراني أو بلدي (وصفة معلومة) كجيد
أو ردي ، (مقدار معلوم) ككذا كيلا أو وزنا (وأجل معلوم) وتقدم أن أدناه شهر
(ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان) رأس المال (مما يتعلق العقد على) معرفة

قَدْرِهِ ، كَالْكَيْلِ وَالْمُوزُونِ وَالتَّمْدُودِ ، وَتَسْمِيَةِ الْمَكَانِ الَّذِي
يُؤَافِيهِ فِيهِ إِذَا كَانَ لَهُ حَجْلٌ وَمُؤْنَةٌ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ :
لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَسْمِيَةِ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا ، وَلَا إِلَى مَكَانِ
التَّسْلِيمِ ، وَيُسَلَّمُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ ، وَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ حَتَّى
يَقْبِضَ رَأْسَ الْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهُ .
وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَا فِي الْمُسَلَّمِ فِيهِ قَبْلَ
قَبْضِهِ ،

(قدره) وذلك (كالكيل والموزون والمعدود) بخلاف الثوب والحيوان فإنه يصير
معلومًا بالإشارة اتفاقاً (و) السابع (تسمية المكان الذي يوافيه فيه إذا كان له) : أى
المسلم فيه (حمل ومؤنة) وأما ما لا حمل له ولا مؤنة فلا ، ويسلمه حيث لقيه .
(وقال أبو يوسف ومحمد : لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً)
بالإشارة إليه؛ لأن المقصود يحصل بالإشارة فأشبه الثمن والأجرة وصار كالثوب (ولا)
يحتاج أيضاً (إلى تعيين) (مكان التسليم) وإن كان له حمل ومؤنة (ويسلمه في موضع
العقد) لتعيينه للإبقاء؛ لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ، ما لم يصرفه باشتراط مكان
غيره ، فتح قال في التصحيح : واعتمد قول الإمام النسخي وبرهان الشريعة والمحجوبي
وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ، اهـ . قال الإسيبجاني في شرحه : وههنا شروط آخر
أغض عنها صاحب الكتاب ، وهو : أن لا يشتمل البدلان على أحد وصفي علة الربا
لأنه يتضمن ربا النساء فيكون فاسداً ، وأن يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين ، -حتى
لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير ، وأن يكون العقد باتاً ليس فيه خيار شرط له أو
لأحدهما ، اهـ . وتقدم في الربا أن القدر المحرم إنما هو القدر المتفق عليه ، فتنبه .
(ولا يصح السلم حتى يقبض) المسلم إليه (رأس المال قبل أن يفارقه) رب السلم
بيدته ، وإن ناما في مجلسهما أو أغشى عليهما أو سارا زماناً لم يبطل كإتاني في الصرف
(ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه) أما الأول

ولا تَجُوزُ الشَّرِكَةُ ولا التَّوَلِيَةُ في السُّلَمِ فيه قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَيَجُوزُ السُّلَمُ في الثِّيَابِ إِذَا سَمِيَ طُولًا وَعَرْضًا وَرُقْعَةً ، ولا يَجُوزُ السُّلَمُ في الجَوَاهِرِ ولا في الخُرَزِ ، ولا بَأْسَ بالسُّلَمِ في اللَّيْنِ وَالْأَجْرِ إِذَا سَمِيَ جِلْبَتًا مَعْلُومًا ، وَكُلُّ مَا أُمْكِنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ ، وَمَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ جَازَ السُّلَمُ فيه ، وَمَا لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ صِفَتِهِ ، ولا يُعَرَفُ مِقْدَارُهُ لَا يَجُوزُ السُّلَمُ فيه ،

فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالمقد ، وأما الثاني فلأن المسلم فيه مبيع ، والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز ، هداية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا المراجعة ولا الوضعية (في المسلم فيه قبل قبضه) لأنه تصرف فيه قبل قبضه .

(ويجوز السلم في الثياب) والبُسْطِ ونحوها (إذا سمي طولاً وعرضاً ورقعة) بالثاف كبقعة وزناً ومعنى - قال في المغرب ، يقال : رقعة هذا الثوب جيدة ، يراد غلظه وثخافته مجاز ، اهـ ، لأنه أسلم في معلوم مقدور التسليم ، هداية (ولا يجوز السلم في الجواهر ، ولا في الخرز) لأن أحادها تتفاوت تفاوتاً فاحشاً ، حتى لو كانت اللآلئ صفاراً تباع بالوزن يصح السلم فيها (ولا بأس في السلم في اللين) بكسر الباء الطوب الغير المحرق (والأجر) الطوب المحرق (إذا سمي مبلغاً) بكسر^(١) الباء (معلوماً) لأنه عددي يمكن ضبطه ، وإنما يصير معلوماً إذا ذكر طوله وعرضه وسمكه .

(و) الأصل في ذلك أنه^(١) كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره (مكيل أو وزن أو عدد في متحد الأحاد) (جاز السلم فيه) لأنه لا يُفْضَى إلى المنازعة (وما لا تضبط صفته ولا يعرف مقداره) لكونه غير مكيل أو موزن وآحاده متفاوتة (لا يجوز السلم فيه) لأنه مجهول يُفْضَى إلى المنازعة .

(١) الأولى أن يكون بكسر الليم وفتح الباء بوزن اسم الآلة .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْقَهْدِ وَالسَّبَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَنَزِيرِ وَالْخَنَزِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ دُرِّ الْقَزِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَزِّ وَلَا النَّحْلُ إِلَّا مَعَ الْكَوَارَاتِ ، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ فِي الْبِيعَاتِ كَالْمُسْلِمِينَ إِلَّا فِي الْخَنَزِيرِ وَالْخَنَزِيرِ خَاصَّةً ، فَإِنْ عَقَدْتُمْ عَلَى الْخَنَزِيرِ كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْعَصِيرِ ، وَعَقَدْتُمْ عَلَى الْخَنَزِيرِ كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الشَّاةِ .

(ويجوز بيع الكلب ولو عقوراً (والقهد) والقرد (و) سائر (السباع) سوى الخنزير ، للاتفاق بها وبجلدها ، ولتتمسخر بالقرد - وإن كان حراماً - لا يمنع بيعه ، بل يكرهه كبيع العصير ، در عن شرح الوهبانية (ولا يجوز بيع الخمر والخنزير) لنباستهما وعدم حل الاتفاق بهما (ويجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز) قال في اليبايع : المذكور إنما هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقوله « إلا أن يكون مع القز » يريد أن يظهر فيه القز ، وقال محمد : يجوز كيف كان ، اهـ . قال في الخلاصة : وفي بيع دود القز الفتوى على قول محمد إنه يجوز ، وأما بيع بزر القز فخازر عندهما وعليه الفتوى ، وكذا قال الصدر الشهيد في واقعاته ، وتبعه النسفي ، وكذا في المحيط ، كذا في التصحيح (ولا) بيع (النحل إلا مع الكوارات) قال الإصباحي : وعن محمد أنه يجوز إذا كان مجموعاً ، والتصحيح جواب ظاهر الرواية ، لأنه من الهوام ، وقال في اليبايع : ولا يجوز بيع النحل ، وعن محمد أنه يجوز بشرط أن يكون مُحَرَّزاً ، وإن كان مع الكوارات أو مع العسل جاز بالإجماع ، وبقولهما أخذ قاضيخان والمحبوبي والنسفي ، تصحيح .

(وأهل الذمة في البيعات كالمسلمين) لأنهم مكلفون محتاجون كالمسلمين (إلا) في الخمر والخنزير خاصة) ومثله الميتة بَحْنَقٍ أَوْ ذَبْحٍ نحو مجوسى (فإن عقدم على الخمر كعقد المسلم على العصير ، وعقدم على الخنزير) والميتة (كعقد المسلم على الشاة) لأنها أموال في اعتقادهم ، ونحن أمرنا بتركهم وما يدنون ، هداية .

كتاب الصرف

الصَّرْفُ هُوَ : البَيْعُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُوضَيْنِ مِنْ جِنْسِ
الْأَثْمَانِ ، فَإِنْ بَاعَ فِضَّةً بِفِضَّةٍ أَوْ ذَهَبًا بِذَهَبٍ لَمْ يَجْزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ،
وَأِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْجُودَةِ وَالصِّيَاغَةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْعُوضَيْنِ قَبْلَ
الِافْتِرَاقِ ، وَإِذَا بَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ جَازَ التَّفَاضُلُ وَوَجِبَ التَّقَابُضُ
وَأِنْ اِفْتَرَقَا فِي الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِ الْعُوضَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا بَطَلَ
التَّقْدُّ ،

كتاب الصرف

لما كان البيع بالنظر إلى مبيع أربعة أنواع : بيع العين بالعين ، والعين بالدين ،
والدين بالعين ، والدين بالدين . وبين الثلاثة الأول - شرع في بيان الرابع ، فقال :
(الصرف هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان) الذهب
والفضة (فإن باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز إلا مثلاً بمثل) أي متساوياً وزناً
(وإن اختلفا في الجودة والصياغة) لما مر في الربا من أن الجودة إذا لاقت جنسها
فيما يثبت فيه الربا لا قيمة لها (ولا بد) لبقائه على الصحة (من قبض العوضين
قبل الافتراق) بالأبدان ، حتى لو ذهب عن المجلس يمشيان معاً في جهة واحدة
أو ناما في المجلس أو أغشى عليهما لا يبطل الصرف ، هداية . (وإذا باع الذهب
بالفضة جاز التفاضل) لاختلاف الجنس (ووجب التقابض) لحزمة النساء (وإن
افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحدهما بطل العقد) لقوات شرط الصحة
- وهو القبض قبل الافتراق - ولهذا لا يصح شرط الخيار فيه ؛ لأنه لا يبقى القبض
مستحقاً ، ولا الأجل ، لقوات القبض . فإن أسقط الخيار أو الأجل من هوله قبل
الافتراق عاد جائزاً ؛ لارتفاعه قبل تقرر الفساد ، بخلافه بعد الافتراق ؛ لتقرره .

وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي ثَمَنِ الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ
الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ مُجَازَفَةً ، وَمَنْ بَاعَ سَيْفًا مُحَلًى بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَحَلِيَّتُهُ
خَمْسُونَ دِرْهَمًا فَدَفَعَ مِنْ ثَمَنِهِ خَمْسِينَ جَازَ الْبَيْعُ ، وَكَانَ الْقَبْضُ
حِصَّةَ الْفِضَّةِ وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : خُذْ هَذِهِ الْخَمْسِينَ
مِنْ ثَمَنِيهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَابَضَا حَتَّى افْتَرَقَا بَطَلَ الْعَقْدُ فِي الْحَلِيَّةِ وَالسَّيْفِ
إِنْ كَانَ لَا يَتَخَلَّصُ إِلَّا بِضَرَرٍ ، وَإِنْ كَانَ يَتَخَلَّصُ بِغَيْرِ ضَرَرٍ جَازَ
الْبَيْعُ فِي السَّيْفِ

(ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما مر أن القبض شرط
لبقائه على الصحة ، وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فواته .

(ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة) ؛ لأن المساراة فيه غير مشروطة ، لكن
بشرط التقابض في المجلس .

(ومن باع سيفاً محلياً بفضة بمائة درهم) فضة (بمائة درهم) فضة (وحليته خمسون درهماً فدفع)
المشتري (من ثمنه خمسين) درهماً (جاز البيع ، وكان القبض حصة الفضة) التي
هي الحلية (وإن لم يبين) المشتري (ذلك) ؛ لأن قبض حصتها في المجلس واجب
لكونه بدل الصرف ، والظاهر من حاله أنه يأتي بالواجب (وكذلك إن قال : خذ هذه
الخمسين من ثمنها) تحريماً للجواز ؛ لأنه يذكّر الاثنان ويراد به الواحد كافي قوله تعالى :
« يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ^(١) » وكذا لو قال : هذا المعجلُ حصة السيف ؛ لأنه
اسم للحلية أيضاً فدخولها في بيعه تبعاً ، ولوزاد « خاصة » فسد البيع ، لإزالة الاحتمال كما
في الهداية (فإن لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لأنه صرف ، وشرطه
التقابض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف) إذا كان لا يتخلص إلا بضراً ؛ لأنه
لا يمكن تسليمه بدون الضرر ، ولهذا لا يجوز إفراده بالعقد كالذئع في السقف (وإن كان
يتخلص بدون ضرر جاز البيع في السيف) ؛ لأنه أمكن إفراده بالبيع فصار كالطوقِ

(١) الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

وَبَطَلَ فِي الْحَلِيَّةِ ، وَمَنْ بَاعَ إِنْاءَ فِضَّةٍ ثُمَّ افْتَرَقَا وَقَدْ قَبِضَ بَعْضُ
 كَمَنِيهِ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، وَصَحَّ فِيمَا قُبِضَ ، وَكَانَ الْإِنْاءُ
 مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْإِنْاءِ كَانَ الْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ :
 إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْبَاقِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ ، وَإِنْ بَاعَ
 قِطْعَةً تُقَرَّرُ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَخَذَ مَا بَقِيَ بِحَصَّتِهِ ، وَلَا خِيَارَ لَهُ ، وَمَنْ
 بَاعَ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارًا بِدِينَارَيْنِ وَدِرْهَمٍ جَازَ الْبَيْعُ وَجُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْجِنْسَيْنِ بِالْجِنْسِ الْآخَرِ ، وَمَنْ بَاعَ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا

والجارية ، وهذا إذا كانت الفضة للمفروزة أزيد من الحلية ، فإن كانت مثلها أو أقل أو
 لا يُدْرَى لا يجوز البيع (و بطل في الحلية) ؛ لعدم التقابض الواجب ، والأصل في ذلك : أنه
 متى بيع تقدم غيره كفضض ومزركش بتقديم جنسه يشترط زيادة الثمن والتقابض ،
 وإن تغير جنسه شرط التقابض فقط (ومن باع إِنْاءَ فِضَّةٍ ثُمَّ افْتَرَقَا وَقَدْ قَبِضَ) الْبَائِعُ
 (بَعْضُ ثَمَنِهِ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ) فَقَطْ (وَصَحَّ فِيمَا قُبِضَ ، وَكَانَ الْإِنْاءُ شَرَكَةً
 لِيْنَهُمَا) ؛ لِأَنَّ الْإِنْاءَ كُلَّهُ مَهْرَفٌ ؛ فَصَحَّ فِيمَا وَجَدَ شَرْطُهُ ، وَبَطَلَ فِيمَا لَمْ يَوْجَدْ ، وَالْفَسَادُ
 طَارِئٌ ؛ لِأَنَّهُ بَصَحَّ ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْإِفْتِرَاقِ فَلَا يَشِيْعُ ، هَدَايَةُ (وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْإِنْاءِ)
 بِالْبَرْهَانِ (كَانَ الْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْبَاقِيَ بِحَصَّتِهِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ) لِنَعْيِهِ
 بِغَيْرِ سُنْمَةٍ ؛ لِأَنَّ الشَّرَكَةَ عَيْبٌ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا أَنَّ الشَّرَكَةَ فِي الْأَوَّلَى مِنْ
 جِهَةِ الْمُشْتَرَى ، وَهَنَّا كَانَتْ مَوْجُودَةً مَقَارَنَةً لِلْعَقْدِ ، عَيْفٌ (وَإِنْ بَاعَ قِطْعَةً تُقَرَّرُ) : أَى
 فِضَّةٍ غَيْرِ مَضْرُوبَةٍ (فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَخَذَ مَا بَقِيَ بِحَصَّتِهِ ، وَلَا خِيَارَ لَهُ) لِأَنَّهَا لَا يَضُرُّهَا
 التَّبْيِضُ (وَمَنْ بَاعَ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارًا بِدِينَارَيْنِ وَدِرْهَمٍ) أَوْ كَرَى وَكَرَى شَعِيرٍ بِكَرَى
 وَكَرَى شَعِيرٍ (جَازَ الْبَيْعُ ، وَجُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسَيْنِ بِالْجِنْسِ الْآخَرِ) ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ
 مَتَبِّينَ لِاصْحَةِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ تَصْحِيْحًا لِنَصْرِفِهِ ، وَالْأَصْلُ : أَنَّ الْعَقْدَ إِذَا كَانَ لَهُ وَجْهَانِ
 أَحَدُهُمَا يَصْحَحُهُ وَالْآخَرُ يَفْسُدُهُ حُلُّ عَلَى مَا يَصْحَحُهُ ، جَوْهَرَةٌ (وَمَنْ بَاعَ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)
 (٤ - ٣ - ٢)

بِشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدِينَارٍ جَازَ الْبَيْعُ ، وَكَانَتِ الْعَشْرَةُ بِمِثْلِهَا ، وَالْدِّينَارُ
بِذَرَاهِمٍ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ ذَرَاهِمَيْنِ صَحِيحَيْنِ وَذَرَاهِمٍ غَلَّةً بِذَرَاهِمٍ صَحِيحٍ
وَذَرَاهِمَيْنِ غَلَّةً ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ الْفِضَّةُ فَهِيَ فِضَّةٌ ،
وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّنَانِيرِ الذَّهَبُ فَهِيَ ذَهَبٌ ، وَيُقْتَبَرُ فِيمَا
مِنْ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ مَا يُقْتَبَرُ فِي الْجَيَادِ ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا
النِّشَ فَلَيْسَا فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ ، فَإِذَا بِيَعْتَ بِجِنْسِنَا
مُتَّفَاضِلًا جَازَ ،

فضة (بشرة دراهم) فضة (ودينار) ذهباً (جاز البيع)، وكانت العشرة بمثلها، والدينار
بدرهم؛ لأن شرط البيع في الدراهم المتماثل؛ فالظاهر أنه أراد به ذلك، فيبقى الدرهم
بالدينار، وهما جنسان لا يعتبر التساوى فيهما. ولو تباينا فضة بفضة أو ذهباً بذهب
وأحدهما أقل ومع أقلهما شيء آخر تبلغ قيمته قيمة باقي الفضة جاز البيع من غير كراهة
وإن لم تبلغ فع الكراهة، وإن لم تكن له قيمة كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربا،
إذ الزيادة لا يقابلها عوض، هداية (ويجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم غلة) - بفتح
أوله وتشديد ثانيه - فضة رديئة يرد هابت المال ويقابلها التجار (بدرهم صحيح ودرهمين
غلة) للمساواة وزناً وعدم اعتبار الجودة (وإذا كان الغالب على الدراهم) للمشوشة
(الفضة فهي) كلها (فضة) حكماً (و) كذا (إذا كان الغالب على الدنانير) المشوشة
(الذهب فهي) كلها (ذهب) حكماً (و) كذا (يعتبر فيهما من تحريم التفاضل
ما يفتقر في الجياد)؛ لأن النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة أو عادة لأجل الانطباع،
فلها بدون تنقذ، وحيث كان كذلك اعتبر الغالب، لأن المألوف في حكم
المستهلك (وإن كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدنانير)
اعتباراً للغالب (فإذا) اشترى بها فضة خالصة فهي على الوجوه التي ذكرت
في حلية السيف، وإذا (بيعت بجنسها متفاضلاً جاز) بصرف الجنس بخلافه،
لأن الغش الذي بها معتبر لكونه غالباً، والذهب والفضة معتبراً أيضاً، فكان

وَإِذَا اشْتَرَى بِهَا سِلْعَةً ثُمَّ كَسَدَتْ وَتَرَكَ النَّاسُ الْمُعَامَلَةَ بِهَا بَطَلَ الْبَيْعُ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ ، وَقَالَ
مُحَمَّدٌ : عَلَيْهِ قِيمَتُهَا آخِرَ مَا تَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا ، وَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْفُلُوسِ
الْثَاقِفَةِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَيَّنْ ، وَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ بِهَا حَتَّى يُعَيَّنَ ،
وَإِذَا بَاعَ بِالْفُلُوسِ الثَّاقِفَةِ ثُمَّ كَسَدَتْ بَطَلَ الْبَيْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

لكل واحد منهما حكم نفسه ، بشرط التقابض لوجود القدر (وإذا اشترى بها)
أى بالدرهم الغالبة الغش وهى نافقة (سلعة ثم كسدت) تلك الدراهم قبل التسليم
إلى البائع (فترك الناس المعاملة بها) فى جميع البلاد ، فلوراجت فى بعضها لم يبطل
البيع ، ولكن ينجز البائع لتعيبها ، أو انقطعت عن أيدى الناس (بطل البيع عند
أبي حنيفة) ؛ لأن الثمنية بالاصطلاح ، ولم يبق ، فبقى البيع بلائمن فيبطل ، وإذا
بطل وجب رد البيع إن كان قائماً بقيمته إن كان هالكا كما فى البيع الفاسد ، فيض
(وقال أبو يوسف : عليه قيمتها يوم البيع) ؛ لأن المقد قد صح ، إلا أنه تعذر
التسليم بالكساد ، وهولا يوجب الفساد ، وإذا بقى العقد بها تجب القيمة يوم البيع
لأن الغمان به (وقال محمد : عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها) لأنه أوان الاقتال
إلى القيمة ، وبه يفتى كما فى الخائنية والغلاصة والفتاوى الصغرى والكبرى والحقائق
عن المحيط والتممة ، وعزاه فى الدخيرة إلى الصدر الشهيد ، وكثير من المشايخ قيد
بالكساد ، لأنها إذا غلت أو رخصت قبل القبض كان البيع على حاله إجماعاً ،
ولا خيار لواحد منهما ، ويطلب بنقد ذلك الميعار الذى كان وقت البيع ، كفى الفتح
(ويجوز البيع بالفلوس) مطلقاً ؛ لأنها مال معلوم ، لكن (النافقة) يجوز البيع
بها (إن لم تتعين) لأنها أمان بالاصطلاح ، فلا فائدة فى تعيينها (وإن كانت
كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها) بالإشارة إليها ؛ لأنها سلع فلا بد من تعيينها
(وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت) أو انقطعت (بطل البيع عند أبي حنيفة)

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِنِصْفِ دِرْهَمٍ فُلُوسًا جَازَ الْبَيْعُ وَعَلَيْهِ مَا يُبَاعُ
بِنِصْفِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفُلُوسِ ، وَمَنْ أَعْطَى الصَّيْرَفِيَّ دِرْهَمًا وَقَالَ :

خلافا لهما ، وهو نظير الخلاف الذى بيننا ، هداية ، وفيها : ولو استقرض فلوسا
فكسدت عنداى حنيفة عليه مثلها ؛ لانه إعاره وموجبها رد العين معنى ، والتمنية
فصل فيه ، إذ القرض لا يختص به ، وعندهما يجب قيمتها ؛ لانه لا بطل وصف
التمنية تعذر ردها كما قبض ، فيجب رد القيمة ، كما إذا استقرض مثايا فانقطع ،
لكن عند أبى يوسف يوم القبض ، وعند محمد يوم الكسادة على ما مر من قبل ، اه
قال شيخنا فى رسالته : اعلم أن الظاهر من كلامهم أن جميع ما مر إنما هو فى الفلوس
والدرهم التى غلب غشها كما يظهر بالتأمل ، ويدل عليه اقتصارهم فى بعض المواضع
على الفلوس ، وفى بعضها ذكر العدالى معها ، فإن العدالى - كما فى البحر - الدرهم
المنسوبة إلى العدل ، وكأنه اسم ملك ينسب إليه درهم فيه غش ، ولم يظهر حكم
النفود الخالصة أو المغلوبة النفس ، وكأنهم لم يتعرضوا لها لندرة انقطاعها أو كسادها ،
لكن يكثر فى زماننا غلاؤها ورخصها فيحتاج إلى بيان الحكم فيها ، ولم أره من قبله
عليها ، نعم يفهم من التقييد أن الخالصة أو المغلوبة ليس حكمها كذلك ، والذى يغلب
على الظن ويميل إليه القلب أن الدرهم للمغلوبة النفس أو الخالصة إذا غلبت أو رخصت
لا يفسد البيع قطعا ، ولا يجب إلما موقع عليه المقدم النوع المذكور فيه ، فإنها أثمان مرفا
وخلفة ، والنفس المغلوب كالأدم ، ولا يجرى فى ذلك خلاف أبى يوسف ، على أنه ذكر
بعض الفضلاء أن خلاف أبى يوسف إنما هو فى الفلوس فقط ، وأما الدرهم التى غلب غشها
فلا خلاف له فيها ، وبهذا يحصل التوفيق بين حكاية الخلاف تارة والإجماع تارة أخرى
كأندل عليه عباراتهم ، حيث كان الواجب ما وقع عليه المقدم الدرهم التى غلب غشها
إجماعا فى الخالصة ونحوها أولى ، وتامه فيها (ومن اشترى شيئا بنصف درهم) مثلا
(فلوسا جاز البيع) بلا بيان عددها (وعليه) : أى البائع (ما يباع بنصف درهم
من الفلوس) ؛ لأنه عبارة عن مقدار معلوم منها (ومن أعطى الصيرفى درهما وقال :

أَعْطَانِي بِنِصْفِهِ فُلُوسًا وَبِنِصْفِهِ نِصْفًا إِلَّا حَبَّةً فَدَدَ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : جَازَ الْبَيْعُ فِي الْفُلُوسِ ،
وَبَطَلَ فِيمَا بَقِيَ ، وَلَوْ قَالَ : « أَعْطَانِي نِصْفَ دِرْهَمٍ فُلُوسًا وَنِصْفًا إِلَّا
حَبَّةً » جَازَ الْبَيْعُ ، وَكَانَتِ الْفُلُوسُ وَالنِّصْفُ إِلَّا حَبَّةً يَدِرْهَمٍ .

أعطاني بنصفه فلوساً وبنصفه (الآخر) نصفاً إلا حبة فسد البيع في الجميع عند
أبي حنيفة) لأن الصفقة متحدة في شمع الفساد (وقال : جاز البيع في الفلوس ، وبطل فيما
بقي) لأن بيع نصف درهم بالفلوس جائز ، وبيع النصف بنصف إلا حبة ربا فلا يجوز ،
ولو كرر لفظ الإعطاء كان جوابه كجوابهما ، وهو الصحيح ^(١) ، لأنهما ييمان ، هداية .
(ولو قال : أعطاني به) نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة جاز ، وكانت الفلوس
والنصف إلا حبة بدرهم) لأنه قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف
درهم إلا حبة ، فيكون نصف درهم إلا حبة بمثله ، وما وراءه يلزاه الفلوس ، هداية .

* * *

(١) معنى هذا أن رأى أبي حنيفة في هذا الفرع كراهي صاحبه ، وهو حواز الهم
في الفلوس ويطلانه فيما بقي ، وخلاصة صور هذا الفرع أنه إما أن يكرر لفظ الإعطاء بأن يقول :
أعطاني بنصف هذا الدرهم فلوساً ، وأعطاني بنصفه الآخر نصفاً إلا حبة ، وإما أن يذكر
لفظ الإعطاء مرة واحدة ، وفي هذه الحالة إما أن يجعل الفلوس في مقابل نصف ، والنصف
إلا حبة في مقابل النصف الآخر ، بأن يقول : أعطاني بنصف هذا الدرهم فلوساً وبنصفه الآخر
نصفاً إلا حبة ، وإما أن يجعل الفلوس والنصف إلا حبة في مقابل الدرهم من غير تفصيل ،
بأن يقول : أعطاني بهذا الدرهم نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة : فالعورة الأخيرة صحيحة
في الفلوس والنصف إلا حبة اتفاقاً ، والأولى صحيحة في الفلوس باطله في النصف إلا حبة
اتفاقاً ، والوسطى هي محل الخلاف فانهم ذكروا أنه المسؤول أن يرشدك ، وهو سبحانه أعلى وأعلم .

كتاب الرهن

الرَّهْنُ يَنْقُذُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَيَتِمُّ بِالْقَبْضِ ؛ فَإِذَا قَبِضَ الْمُرْتَهِنُ
الرَّهْنَ مَحْزُوزًا مُفْرَغًا مُبَيَّنًّا

كتاب الرهن

مفاسدته للبيع ظاهرة ، لأن الغالب أنه يكون بعده .

(الرهن) لغة : الحبس ^(١) ، وشرعاً : حبسُ شيءٍ بحق يمكن استيفاءه منه ،
(ينقذ بالإيجاب والقبول) اعتباراً بسائر العقود ، غير أنه لا يتم بمجرد ذلك
(و) إنما (يتم) ويلزم (بالقبض) وهذا إشارة إلى أن القبض شرط لزومه كما
في الهبة ، وهو خلاف ما صحه في المجتبى من أنه شرط الجواز ، قال في الهداية :
ثم يكتفى فيه بالتخلية في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف أنه لا يثبت في المنقول
إلا بالنقل ، والأول أصح ، ٥١ . (فإذا قبض المرتهن الرهن) حال كونه
(محزوزاً) : أى مجموعاً ، احتراز به عن المتفرق ، كالتمر على رؤوس النخل
والأروع في الأرض بدون النخل والأرض ، كما في المجتبى (مفرغاً) : أى غير
مشغول بحق الراهن ، احترازاً عن النخل المشغول بالثمرة والأرض المشغولة بالزرع
بدون الثمر والزرع (مبيناً) : أى غير مشاع كما في المجتبى وغاية البيان ، وهذه
للعاني هي المناسبة لهذه الألفاظ ، لا ما قيل : إن الأول احتراز عن المشاع ، والثالث
عن الثمر على الشجر دون الشجر ، كما لا يخفى على أهل النظر . كذا في الدرر

(١) وفي القرآن الكريم (كل نفس بما كسبت رهينة) أى عبوسة ، وقد يطلق الرهن
هبة على نفس الشيء الرهون من باب تسمية المفعول بالمصدر .

تَمَّ الْعَقْدُ فِيهِ ، وَمَا لَمْ يَقْبِضْهُ فَالْرَّاهِنُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ سَلَّمَهُ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ
عَنِ الرَّهْنِ ، فَإِذَا سَلَّمَهُ إِلَيْهِ وَقَبِضَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ ، وَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ
إِلَّا بِدَيْنٍ مَضْمُونٍ ، وَهُوَ مَضْمُونٌ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ ، فَإِذَا
هَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَقِيَمَتُهُ وَالِدَيْنِ سَوَاءٌ صَارَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِدَيْنِهِ
حُكْمًا ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ،
وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهَا وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ بِالْفَضْلِ ،

(تم العقد فيه ^(١)) ولزم ، لحصول الشرط (وما لم يقبضه) المرتهن (فالراهن بالخيار :
إِنْ شَاءَ سَلَّمَهُ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَنِ الرَّهْنِ) كافي الهبة (فَإِذَا سَلَّمَهُ إِلَيْهِ) : أى
إلى المرتهن (وَقَبِضَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ) لتماحه بالقبض ،
(ولا يصح الرهن إلا بدَيْنٍ مَضْمُونٍ) لأنه شُرِعَ استيثاقا للدَيْنِ ، والاستيثاق
فيا ليس بمضمون لَمَوْ .

(وهو) : أى الرهن الذى دخل فى ضمائه (مضمون بالأقل) : أى بما هو
أقل (من قيمته ومن الدين) فإن كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين ،
وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة ، فتكون « مِنْ » لبيان
الأقل الذى هو القيمة تارة والدَيْنُ أُخْرَى ، صدر الشريعة (فإذا هلك) الرهن
(فى يد المرتهن وقيمته) يوم الرهن (والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه
حكماً) لتعلق قيمة الرهن بذمته ، وهى مثل دينه الذى على الراهن ، فتفاضلا
(و) كذلك (إن كانت قيمة الرهن أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ) : أى غير
مضمون ، ما لم يتعد ، فنية (وإن كانت) القيمة (أقل سقط من الدين بقدرها
ورجع المرتهن بالفضل) على الراهن ؛ لأن الاستيفاء بقدر المأية .

(١) وعند مالك رضى الله عنه يتم الرهن ويلزم بمجرد العقد ، ويؤيد ما ذهبنا إليه قوله
مما (فرهن مقبوضه) فقد علقه سبحانه بالقبض فلا يتم إلا به .

وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ الْمَشَاعِ ، وَلَا رَهْنُ ثَمَرَةٍ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ دُونَ النَّخْلِ ،
وَلَا زَرْعٍ فِي الْأَرْضِ دُونَ الْأَرْضِ ، وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ الْأَرْضِ وَالنَّخْلِ دُونَهُمَا ،
وَلَا يَصِحُّ الرِّهْنُ بِالْأَمَانَاتِ كَالْوَدَائِعِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَمَالَ الشَّرِكَةِ ، وَيَصِحُّ
الرِّهْنُ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ وَثَمَنِ الصَّرْفِ وَالْمُسْلَمِ فِيهِ ، فَإِنْ هَلَكَ فِي مَجْلِسِ
الْعَقْدِ تَمَّ الصَّرْفُ وَالسَّلَمُ وَصَارَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِدَيْنِهِ .
وَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَضْعِ الرِّهْنِ عَلَى يَدِ عَدْلٍ جَازَ ، وَلَيْسَ

(ولا يجوز رهن المشاع) سواء كان يحتمل القسمة أولا ، من شريكه
أو غيره ، ثم الصحيح أنه فاسد يُضْمَنُ بالقبض ، كما في الدر (ولا) يجوز (رهن
ثمره على رؤوس النخل دون النخل ، ولا) رهن (زرع في أرض دون الأرض) ؛
لما مر من أنه غير محوز ، ولأن الرهون متصل بما ليس بمرهون خِلَاقَةً ؛ فكان
بمعنى المشاع ، (و) كذا (لا يجوز) العكس ، وهو (رهن النخل والأرض دونهما)
أي الثمر والزرع ؛ لأن الاتصال من الطرفين (ولا يصح الرهن بالأمانات كالودائع
والمضاربات ومال الشركة) ؛ لكونها غير مضمونة ، فللراهن أن يأخذها ،
ولو هلك في يد المرتهن قبل الطلب هلك بلا شيء ، كما في صدر الشريعة (و يصح
الرهن برأس مال السلم ، وثمن الصرف ، والمسلم فيه) ؛ لأن المقصود ضمان المال ،
والجنانسة ثابتة في المالية ، فيثبت الاستيفاء (فإن هلك) أي الرهن بشئ الصرف
والمسلم (في مجلس العقد) : أي قبل الافتراق (تم الصرف والسلم ، وصار المرتهن
مستوفيا لدينه) حكما ؛ لتحقيق القبض ، وإن افتراقا قبل هلاك الرهن بطلا ؛
لقوات القبض حقيقة وحكما ، وإن هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بهلاكه ،
لأنه يصير مستوفيا للسلم فيه ؛ فلم يبق السلم ، ولو تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا برأس المال ؛ لأنه بدله .

(وإذا اتَّفَقَا) : أي الراهن والمرتهن (على وضع الرهن على يد عدل)
سمى به لعدالة في زعمهما (جاز) ؛ لأن المرتهن رضى بإسقاط حقه (وليس

الْمُرْتَهِنَ وَلَا لِالرَّاهِنِ أَخْذُهُ مِنْ يَدِهِ، فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ هَلَكَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ .
وَيَجُوزُ رَهْنُ الدَّرَاهِمِ وَالْذَنَائِيرِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ، فَإِنْ رُهِنَتْ بِجِنْسِهَا
وَهَلَكَتْ هَلَكَتْ بِمِثْلِهَا مِنَ الدِّينِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُودَةِ وَالصَّنَاعَةِ .
وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى غَيْرِهِ فَأَخَذَ مِنْهُ مِثْلَ دَيْنِهِ فَأَنْفَقَهُ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ
كَانَ زُيُوفًا فَلَا شَيْءَ لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَيُحَمَّدُ : يَرُدُّ
مِثْلَ الزُّيُوفِ وَيَرْجِعُ بِالْجِيَادِ ،

المرتهن ولا للراهن أخذه من يده) ؛ لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده وأمانته ،
و ملأى حق المرتهن به استيفاء ، فلا يملك أحدهما إبطال حق الآخر (فإن هلك)
الرهن (في يده) : أى التذلل (هلك من ضمان المرتهن) ؛ لأن يده في حق المالية
يد المرتهن ، وهى مضمونة . هداية .

(ويجوز رهن الدرام والذنانير والمكيل والموزون) لأنها محل للاستيفاء
(فإن رُهِنَتْ) المذكورات (بجِنْسِهَا وهَلَكَتْ هَلَكَتْ بِمِثْلِهَا مِنَ الدِّينِ ، وَإِنْ
اختلفا) : أى الرهن والدين (فى الجودة والصناعة) ؛ لأنه لا عبرة بالجودة عند
المقابلة بالجنس ، وهذا عند الإمام ، وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسها ،
وإن رُهِنَتْ بخلاف جنسها هَلَكَتْ بقيمتها كسائر الأموال .

* * *

(ومن كان له دين على غيره فأخذ منه مثل دينه فأنفقه) على زعم أنه جياذ
(ثم علم) بعد ما أنفقه (أنه كان زُيُوفًا فَلَا شَيْءَ لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لأنه وصل
إليه مثل حقه قدرًا ، والدراهم لا تخلو عن زَيْفٍ ، والجودة لا قيمة لها (وقال
أبو يوسف ومحمد : يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياذ) اعتباراً للمعادلة ، قال
الإسبيجاني : وذكر فى الجامع الصغير قول محمد مع أبى حنيفة ، وهو الصحيح ،
واعتمده النسفى، لكن قال فخر الإسلام: قولها قياس، وقول أبى يوسف استعحان

وَمَنْ رَهَنَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ قَفَضَى حِصَّةَ أَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ
حَتَّى يُؤَدَّى بِأَقْيَ الدِّينِ .

وَإِذَا وَكَّلَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ أَوْ الْعَدْلَ أَوْ غَيْرَهُمَا بِبَيْعِ الرَّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ
الدِّينِ قَالُوا كَالَّةُ جَائِزَةٌ ، فَإِنْ شَرِطَتْ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ عَزْلُهُ
عَنْهَا ، فَإِنْ عَزَلَهُ لَمْ يَنْعَزِلْ ، وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ لَمْ يَنْعَزِلْ .
وَالْمُرْتَهِنُ أَنْ يُطَالِبَ الرَّاهِنَ بِدَيْنِهِ وَيَخْبِضَهُ بِهِ ،

وقال في العيون : مقاله أبو يوسف حسن وأدفع الضرر فاخترناه لفتوى ، تصحيح
(ومن رهن عبيدين) جملة (بألف درهم) مثلاً ، ولم يسم لكل واحد قدرًا من
المال (قضى حصة أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدي باقي الدين) ؛ لأن
الرهن محبوس بكل الدين ؛ فيكون محبوساً بكل جزء من أجزائه ، مبالغة في
تحمله على قضاؤه ، فإن سمي لكل واحد منهما شيئاً وقضاء كان له أن يقبضه على
الأصح ، كما في الدر .

(وإذا وکل الراهن المرتهن أو العدل) الذي وضع الرهن على يديه (أو غيرها)
كالأجنبي (بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة) ؛ لأنه توكيل ببيع ماله
(فإن شرطت) الوكالة (في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها ، فإن عزله لم
ينعزل) ؛ لأنها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفاً من أوصافه وحقاً
من حقوقه ، ولو وكله بالبيع مطلقاً ثم نهاه عن البيع نسيئة لم يعمل نهيه ؛ لأنه
لازم بأصله فكذا بوصفه ، وكذا إذا عزله المرتهن لم ينعزل ، لأنه لم يوكله ، وإنما
وكله غيره ، هداية (و) كذا (إن مات الراهن) أو المرتهن (لم ينعزل) فهي
تخالف الوكالة المفردة من وجوه : منها ما تقدم ، ومنها أن الوكيل هنا يجبر على البيع
عند الامتناع ؛ ومنها أنه يملك بيع الولد والأرض ، ومنها إذا باع بخلاف جنس
الدين كان له أن يصرفه إلى جنسه .

(وللمرتهن أن يطالب الراهن بدينه) إذا حلَّ الأجل ؛ لأن الرهن وثيقة
فلا يمنع المطالبة كالكفالة (ويحبسه به) إذا مَطَّله لظلمه ؛ لأن الحبس جزاء

وَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ مُسِيرًا اسْتُسِمِيَ الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ فَقَضَى بِهَا دَيْنُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَهْلَكَ الرَّاهِنُ الرِّهْنَ ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ أَجْنَبِيٌّ فَالْمَرْهُونُ هُوَ الْخَصْمُ فِي تَضْمِينِهِ ،

حق للمرتهن من الوثيقة - ولا يمكن استدراك حقه إلا بالتضمين - لزمت قيمته فكانت رهنا مكانه ، فإذا حلَّ الدينُ اقتضاه بحقه إذا كان من جنس حقه وردَّ الفضل (وإن كان الراهن مسرًا استسعى) بالبناء للمفعول (العبد في) الأقل من (قيمته) ومن الدين (فقضى به دينه) ؛ لأنه لما تعذر الوصول إلى حقه من جهة الممتق يرجع إلى من ينتفع بعقده - وهو العبد - لأن الخراج بالضمان ^(١) ، ثم يرجع بما يسعى على مولاه إذا أيسر ؛ لأنه قفى دينه وهو مضطر فيه . هداية (وكذلك) الحكم (إذا استهلك الراهن الرهن) : أى كالحكم المار في إعتاق الراهن العبد المرهون ، إلا في السعاية ؛ لاستحالة سعاية المستهلك (وإن استهلكه أجنبى فالمرتهن هو الخصم في تضييمه) لأنه أحق بعين الرهن حال قيامه ، فكذا في استرداد ما قام مقامه ، والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم ملك

(١) « الخراج بالضمان » هذه قاعدة من قواعد الفقه تجرى في أبواب كثيرة ، ومعناها أن الغرم بالغرم ، والمراد أن من يكون له أن يتم بمقتضى تصرف من التصرفات فليح أن يغرم ما يقتضيه هذا التصرف من المفارم ، وإنما لزمت العبد السعاية لأن الدين متعلق برقبته ، وقد صارت رقبته بمقتضى هذا العلق سالمة له ، فهذا هو الغرم الذى ترتب على تصرف الراهن بالعتق وقد تعذر استيفاء الدين من الرهن الذى هو العبد لأنه لا يصح بيعه ، فكان عليه أن يغرمه ، وإنما قلنا « يستسعى العبد في الأقل من قيمته ومن الدين » ، لأنه لا يخلو من أن يكون الدين أقل من قيمته أو أكثر منها ، فإن كان الدين أقل من القيمة فإن مول العبد الذى أعتقه - وهو الراهن - ما كان يجب عليه أن يؤدى للمرتهن إلا الدين فكذا العبد ، وإن كان الدين أكثر من قيمة العبد فإنما لا تلزمه بالزيادة ؛ لأنه إنما سلمت له رقبته وهى لا تساوى إلا القيمة ، فلكي يكون الغرم على قدر الغرم لا تكلفه الزيادة : هذا كله إذا أعتقه الراهن بغير إذن المرتهن ، فإن أعتقه بإذنه فلا سعاية على العبد .

وَأِنْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُسْكِنَهُ مِنْ بَيْعِهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ
 الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ ، فَإِنْ قَضَاهُ الدَّيْنُ قِيلَ لَهُ : سَلِّمِ الرَّهْنَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا بَاعَ الرَّاهِنُ
 الرَّهْنَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَالْبَيْعُ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ أَجَازَهُ الْمُرْتَهِنُ جَازَ ، وَإِنْ
 قَضَاهُ الرَّاهِنُ دَيْنَهُ جَازَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ أَعْتَقَ الرَّاهِنُ عَبْدَ الرَّهْنِ فَقَدْ عَتَقَهُ ،
 فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا طُولِبَ بِأَدَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا أُخِذَ مِنْهُ قِيَمَةُ
 التَّبَدُّلِ فَبُعِلَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ حَتَّى يَحِلَّ الدَّيْنُ ،

الظلم ، فإذا ظهر ظلمه حبسه القاضي به وإن كان به رهن (وإن كان الرهن في
 يده) : أى يد المرتهن (فليس عليه أن يسكنه من بيعه) : أى الرهن (حتى)
 أى لأجل أن (يقضيه الدين من ثمنه) لأن حكم الرهن الحبس الدائم إلى قضاء
 الدين لأجل الوثيقة ، وهذا يؤدي إلى إبطاله (فإذا قضاها الدين قيل له) أى
 للمرتهن : (سلم الرهن إليه) أى إلى الراهن ، لزوال المانع من التسليم - وهو
 الدين - فإن هلك في يده قبل أن يردده هلك بالدين ؛ لأنه صار مستوفياً عند
 الملاك بالقبض السابق ، فيكون الثاني استيفاء ثانياً فيجب رده ، جوهرية (وإذا
 باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن فالبيع موقوف) لتعلق حق الغير به (فإن
 أجازهُ المرتهن جاز البيع) وصار ثمنه رهناً مكانه ، لأن البدل له حكم المُبَدَّلِ (وإن
 قضاها الرهن دينه جاز البيع) أيضاً : لزوال المانع من النفوذ ، وإلا بقي موقوفاً ،
 وكان المشتري بالخيار : إن شاء صبر إلى فك الرهن ، أو رفع الأمر إلى القاضي
 لفسخ البيع (وإن أعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه) وخرج من الرهن ؛ لأنه
 صار حراً (فإن كان الدين حالاً) والراهن موسراً (طولب بأداء الدين) ؛ لأنه
 لو طولب بأداء القيمة تقع المقاصة بتقدر الدين فلا تحصل فائدة (وإن كان مؤجلاً
 أخذ منه قيمة العبد فبُعِلَتْ رهنًا مكانه حتى يحل الدين) وذلك لأنه لما بطل

وَيَأْخُذُ الْقِيَمَةَ فَتَكُونُ رَهْنًا فِي يَدِهِ ،
 وَجِنَايَةُ الرَّاهِنِ عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ ، وَجِنَايَةُ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ تُسْقِطُ مِنْ
 دَيْنِهِ بِقَدَرِهَا ، وَجِنَايَةُ الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ وَعَلَى الْمُرْتَهِنِ وَعَلَى مَا لِيَهُمَا هَدَرٌ .
 وَأَجْرَةُ الْبَيْتِ الَّذِي يُحْفَظُ فِيهِ الرَّهْنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ ، وَأَجْرَةُ الرَّاهِنِ
 وَفَقَّةُ الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ ،

(ويأخذ) المرتهن (القيمة فتكون رهنا في يده) ؛ لأنها قائمه مقام العين .
 (وجناية الراهن على الرهن مضمونة) ؛ لأنه تفويت حق لازم محترم ،
 وتعلق مثله بالمال يحمل المالك كالأجنبي في حق الضمان (وجناية المرتهن عليه)
 أى الرهن (تسقط من الدين بقدرها) : أى الجناية ؛ لأنه ألتف ملك غيره فلزمه
 ضمانه ، وإذا لزمه وقد حُلَّ الدينُ سقط بقدره ، وهذا إذا كان الدين من جنس
 الضمان ، وإلا لم يسقط منه شيء ، والجناية على المرتهن ، والمرتحن أن يستوفى
 دينه (وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هَدَرٌ) : أما كون
 جنائته على الرهن هدرًا فلأنها جنابة المملوك على ماله ، وهى فيما يوجب المال
 هَدَرٌ ؛ لأنه المستحق ، وأما كون جنائته على المرتهن هدرًا فلأن هذه الجناية
 لو اعتبرناها للمرتحن كان عليه نظيرها لأنها حصلت فى ضمانه ، فلا يفيد وجوب
 الضمان مع وجوب التخلص عليه . درر . والمراد بالجناية على النفس ما يوجب
 المال ، وأما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالإجماع ، نهاية .

(وأجرة البيت الذى يحفظ فيه الرهن) وأجرة حافظه (على المرتهن) ؛ لأنه مؤنة
 الحفظ وهى عليه (وأجرة الراعى) لو الرهن حيوانًا (وفققة الرهن) لو إنسانًا وعُشْرُهُ
 أو خَرَّاجُهُ لو ضياعًا (على الراهن) والأصل فيه : أن كل ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن

وَنَمَاؤُهُ لِلرَّاهِنِ ، فَيَكُونُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ ، فَإِنْ هَلَكَ هَلاكٌ بغير شيءٍ
وَلَمْ يَنْهَ هَلاكُ الْأَصْلِ وَبَقِيَ النَّمَاءُ افْتَكَّهُ الرَّاهِنُ بِحَصَّتِهِ ، وَيُقَسَّمُ الدِّينُ عَلَى
قِيَمَةِ الرَّهْنِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَقِيَمَةِ النَّمَاءِ يَوْمَ الْفِكَاكِ ، فَمَا أَصَابَ الْأَصْلَ سَقَطَ
مِنَ الدِّينِ ، وَمَا أَصَابَ النَّمَاءَ افْتَكَّهُ الرَّاهِنُ بِهِ .
وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ ، وَلَا تَجُوزُ

بِغْيِهِ وَتَبْقِيَتُهُ فَعَلِ الرَّاهِنُ ، لِأَنَّهُ مِلْكُهُ . وَكُلُّ مَا كَانَ لِحِفْظِهِ فَعَلِ الْمُرْتَهِنُ ، لِأَنَّهُ
حَبْسُهُ لَهُ (وَنَمَاؤُهُ) : أَيْ الرَّهْنُ ، كَالْوَلَدِ وَالْثَمَرِ وَالْبَيْنِ وَالصَّوْفِ (لِلرَّاهِنِ) ؛ لِأَنَّهُ
نَمَاءُ مِلْكِهِ (فَيَكُونُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ) ؛ لِأَنَّهُ تَبِعٌ لَهُ لِكَوْنِهِ مَتَوَلِّدًا مِنْهُ ، بِخِلَافِ
مَا هُوَ بَدَلٌ عَنِ الْمُنْفَعَةِ كَالْكَسْبِ وَالْأَجْرَةِ ، وَكَذَا الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فَإِنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ
فِي الرَّهْنِ ، وَتَكُونُ لِلرَّاهِنِ ، وَالْأَصْلُ : أَنَّ كُلَّ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ عَيْنِ الرَّهْنِ يَسْرَى
إِلَيْهِ حُكْمُ الرَّهْنِ ، وَمَا لَا فَلَاحَ ، يَجْمَعُ الْفَتَاوَى (فَإِنْ هَلَكَ) النَّمَاءُ (هَلاكٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ) لِأَنَّ
الْأَنْبَاعَ لَا قِسْطَ لَهَا مِمَّا يَقَابِلُ بِالْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ الْعَقْدِ مَقْصُودًا ، إِذِ
الْفِعْلُ لَا يَتَنَاوَلُهَا (وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَبَقِيَ النَّمَاءُ افْتَكَّهُ الرَّاهِنُ بِحَصَّتِهِ) مِنَ الدِّينِ
لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالْفِكَاكِ ، وَالتَّبَعُ يَقَابِلُهُ حَصَّةٌ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا ، وَحِينَئِذٍ (يَقْسَمُ
الدِّينُ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ يَوْمَ الْقَبْضِ) ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالْقَبْضِ (وَقِيَمَةِ النَّمَاءِ يَوْمَ
الْفِكَاكِ) ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَقْصُودًا بِالْفِكَاكِ إِذَا بَقِيَ إِلَى وَقْتِهِ (فَمَا أَصَابَ الْأَصْلَ
سَقَطَ مِنَ الدِّينِ) بِقَدْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقَابِلُهُ الْأَصْلُ مَقْصُودًا (وَمَا أَصَابَ النَّمَاءَ افْتَكَّهُ
الرَّاهِنُ بِهِ) : أَيْ بِمَا أَصَابَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الدِّينُ عَشْرَةَ ، وَقِيَمَةُ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ
عَشْرَةَ ، وَقِيَمَةُ النَّمَاءِ يَوْمَ الْفِكَاكِ خَمْسَةَ ، فَثَلَاثَا الْعَشْرَةَ حَصَّةُ الْأَصْلِ فَيَسْقُطُ ، وَثَلَاثُ
الْعَشْرَةِ حَصَّةُ النَّمَاءِ فَيَفُكُّ بِهِ .

(وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ) كَأَنْ يَرَهْنَ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ شَمِّ يَزِيدُ الرَّاهِنُ ثَوْبًا
آخَرَ لِيَكُونَ مَعَ الْأَوَّلِ رَهْنًا بِالْعَشْرَةِ ، وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُمَا يَوْمَ الْقَبْضِ أَيْضًا (وَلَا تَجُوزُ)

فِي الدِّينِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَلَا يَصِيرُ الرَّهْنُ رَهْنًا بِنِهَا ، وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ : تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الدِّينِ أَيْضًا ، وَإِذَا رَهَنَ عَيْنًا وَاحِدَةً عِنْدَ رَجُلَيْنِ
يَدِينُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَازٌ وَجَمِيعُهَا رَهْنٌ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ وَالْمُضْمُونُ
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حِصَّةٌ دَيْنِهِ مِنْهَا ، فَإِنْ قَضَى أَحَدُهُمَا دَيْنَهُ كَانَتْ كُلُّهَا

الزيادة (في الدين عند أبي حنيفة ومحمد) كأن يقول : أقرضني خمسة أخرى على
أن يكون الثوب الذي عندك رهناً بخمسة عشر ؛ فلا يلتحق بأصل المقد (ولا
يصير الرهن رهناً بهما) ؛ لأن الزيادة في الدين توجب الشئوع في الرهن ، وهو
غير مشروع عندنا ، والزيادة في الرهن توجب الشئوع في الدين ، وهو غير مانع
من صحة الرهن ؛ هداية (وقال أبو يوسف : تجوز الزيادة في الدين أيضا) قال
في التصحيح : واعتمد قولهما النسفي وبرهان الأئمة المحبوبي كما هو الرسم .

(وإذا رهن عينا واحدة عند رجلين) ولو غير شريكين (يدين لكل واحد
منهما جاز ، وجميعها رهن عند كل واحد منهما) ؛ لأن الرهن أضيف إلى جميع
العين بصفة واحدة ، ولا شئوع فيه ، وموجبه الحبس بالدين ، وهو لا يتجزأ ،
فصار محبوساً بكل منهما ، بخلاف الهبة من رجلين حيث لا تجوز عند أبي حنيفة
لأن المقصود منها الملك ، والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكاً لكل منهما كمالاً
فلا بد من الانقسام ، وهو يناق المقصود ، درر ، ثم إن تهاياً^(١) فكل واحد منهما
في توبته كالعَدْل في حق الآخر ، وهذا إذا كان مما لا يتجزأ ، وإلا فلي كل حبس
النصف ؛ فلو دفع له كله ضمنه عنده ، خلافاً لهما ، وأصله مسألة الودعة . درر
الزيلي (والمضمون على كل واحد منهما) أي المرتهين (حصته دينه منها) :
أي العين ؛ لأنه عند الملاك يصير كل منهما مستوفياً حصته ، لأن الاستيفاء
يجزأ (فإن قضى) الراهن (أحدهما) أي المرتهين (دينه كانت) العين (كلها

(١) أي اتفقا على أن يأخذ كل واحد منهما العين عنده مدة معلومة .

رَهْنًا فِي يَدِ الْآخِرِ حَتَّى يَسْتَوْفَى دَيْنَهُ ؛ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَرَهْنَهُ
 الْمُشْتَرَى بِالْثَمَنِ شَيْئًا بِعَيْنِهِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُشْتَرَى مِنْ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ لَمْ
 يُجْزَ عَليهِ ، وَكَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِتَرْكِ الرَّهْنِ ، وَإِنْ شَاءَ
 فَسَخَ الْبَيْعَ ، إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ الْمُشْتَرَى الثَّمَنَ حَالًا أَوْ يَدْفَعَ قِيَمَةَ الرَّهْنِ رَهْنًا
 مَكَانَهُ ، وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْفَظَ الرَّهْنَ بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ
 الَّذِي فِي عِيَالِهِ ،

رهنًا في يد الآخر حتى يستوفى دينه) ، لما مر أن العين كلها رهن في يد كل
 منهما بلا تفرق .

(ومن باع عبداً على أن يرهنه للمشتري بالثمن شيئاً بعينه) أو يعطى كفيلاً
 كذلك حاضراً في المجلس جاز ؛ لأنه شرط مُلَاقَمٍ للعقد ، لأن الكفالة والرهن
 للاستيثاق وهو يلائم الوجوب ، لكن لا يلزم الوفاء به ؛ لعدم لزومه (فإن امتنع
 المشتري من تسليم الرهن) المشروط (لم يجبر عليه) : أى على تسليمه ؛ لعدم تمام
 الرهن ؛ لما مر من أن تمامه بالقبض (وكان البائع بالخيار : إن شاء رضى بترك
 الرهن ، وإن شاء فسخ البيع) لفوات الوصف للرغوب فيه (إلا أن يدفع المشتري
 الثمن حالا) لحصول المقصود (أو يدفع قيمة الرهن رهنًا مكانه) ، لأن بدالاستيفاء
 ثبتت على المعين وهو القيمة . قيد بالمعين لأنه إذا لم يكن المشروط رهنه وكفالاته
 معيناً يفسد البيع ، وقيدنا بحضور الكفيل بالمجلس لأنه إذا كان غائبا حتى افترقا
 فسد البيع . وتماه في البحر .

(والمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده) الكبير الذى في عياله
 (وخادمه الذى في عياله) لأنه إنما يحفظ عادة بهؤلاء ، وهذا لأن عينه أمانة في
 يده ، فصار كالوديعة . هداية .

وَأِنْ حَفِظَهُ بِغَيْرِ مَنْ فِي عِيَالِهِ أَوْ أَوْدَعَهُ ضَمِينَ، وَإِذَا تَعَدَّى الْمُرْتَهِنُ فِي الرِّهْنِ ضَمِنَهُ ضَمَانُ الْفَضْلِ بِمَجْمُوعِ قِيَمَتِهِ، وَإِذَا أَعَارَ الْمُرْتَهِنُ الرِّهْنَ لِلرَّاهِنِ قَبَضَهُ خَرَجَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ هَلَكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَسْتَرْجِعَهُ إِلَى يَدِهِ، فَإِذَا أَخَذَهُ عَادَ الضَّمَانُ، وَإِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ بَاعَ وَصِيَّتُهُ الرِّهْنَ وَقَضَى الدِّينَ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ وَصِيٌّ نَصَبَ الْهَاضِمِيُّ لَهُ وَصِيًّا وَأَمْرَهُ بِبَيْعِهِ،

(وإن حفظه بغير من في عياله) ولو ابنه أو أخيه^(١) (أو أودعه) أو أعاره أو آجره (ضمن)؛ لأن يده غير أيديهم، فكان في الدفع إليهم متعدياً. (وإذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الفاضل بجميع قيمته) لأنه بالتعدى صار غاصباً (وإذا أعار المرتهن الرهن للرهن قبضه) الرهن (خرج) الرهن (من ضمان المرتهن)؛ لأنه باستعارته وقبضه انتقض القبض الموجب للضمان (فإن هلك) الرهن (في يد الراهن هلك بغير شيء) لتلفه في يد مالكا (وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده)؛ لأن المرتهن بمنزلة المالك في حق الحبس، ولومات الراهن والرهن في يده عارية فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء (فإذا أخذه) المرتهن (عاد الضمان) لعود سببه وهو القبض^(٢).

(وإذا مات الراهن باع وصيه الرهن) لقيامه مقامه (وقضى) به (الدين)، فإن لم يسكن له وصي نصب القاضى له وصيا وأمره ببيعه)؛ لأن القاضى نصب ناظراً لحقوق المسلمين إذا عجزوا عن النظر لأنفسهم، والنظر في نصب الوصى ليؤدى ماله ويستوفى ماله. هداية.

(١) الأجير الخامس - وهو الذى استأجره مشاجرة أو مساهة - كولدته الذى في عياله.

(٢) مما يجب أت تعلقه أنه لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن استخداماً إن كان مما يستخدم كالرقب، أو لباساً إن كان مما يلبس كالثياب، أو إجارة إن كان مما يستأجر كالقار والضياع، وذلك لأن مقتضى الرهن الحبس للاستيفاء، فلا يتضمن الانتفاع إلا بتسليط صاحبه وإذنه، فإن انتفع بغيره كان متعدياً ووجب عليه الضمان.

كتاب الحجر

الْأَسْبَابُ الْمَوْجِبَةُ لِلْحَجَرِ ثَلَاثَةٌ : الصَّغَرُ ، وَالرَّقْ ، وَالْجُنُونُ ، وَلَا يَجُوزُ
تَصَرُّفُ الصَّغِيرِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَا تَصَرُّفُ الْعَبْدِ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا
يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ بِحَالٍ ،

كتاب الحجر

هو لغة : المنع ، وشرعا : منع من نفاذ تصرف قولى ^(١) .

و (الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة : الصغر) لأنه إن كان غير مميز كان عديم
العقل ، وإن كان مميزاً فعقله ناقص (والرق) لأنه وإن كان فيه أهلية لسكنه
يحجر عليه رعاية لحق التولى ، كيلا تبطل منافع عبده بإيجاره نفسه (والجنون) ،
لأنه إن كان عديم الإفاقة كان عديم العقل كالصبي الغير المميز ، وإن وجدت
فى بعض الأوقات كان ناقص العقل .

(ولا يجوز تصرف الصغير) الغير المميز مطلقا ، ولا المميز (إلا بإذن وليه)
فإن أذن له وليه جاز تصرفه ، لأن إذن الولي آية أهليته ، ولولا أهليته لم يأذن له
(ولا) يجوز (تصرف العبد إلا بإذن سيده) لأن منحه لحق المولى ، فإذا أذن له
فقد رضى بإسقاط حقه ، فيتصرف بأهليته إن كان بالغاً عاقلاً ، وإن كان صغيراً
كان بمنزلة الحر الصغير (ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب على عقله بحال) :
أى فى جميع الأحوال ، سواء كان بإذن الولي أولاً ، وأراد بالمغلوب الذى لا يفقه ؛

(١) الحجر - يفتح الماء وسكون الجيم - المنع ، وفعله من باب دخل ، وهذه المسادة
على اختلاف ضبطها تدل لغة على المنع ، فالمقل سمي حجرا - بكسر الميم وسكون الجيم -
لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفاسد ، والحطيم سمي حجرا لأنه منع من أن يدخل فى الحرم ،
وهكذا .

وَمَنْ بَاعَ مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْئًا أَوْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ يَتَقَلُّ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ قَالُوا لِي بِالْخِيَارِ
 إِنْ شَاءَ أَجَازُهُ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَهُ .
 وَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ تُوجِبُ الْحَجَرَ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ ؛ فَالْعَصِي
 وَالْمَجْنُونُ لَا تَصِحُّ عُقُودُهُمَا ، وَلَا إِقْرَارُهُمَا ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُمَا وَلَا عِتَاقُهُمَا ،
 وَإِنْ أَتَفَقَا شَيْئًا لَزِمَتْهُمَا ضَمَانُهُ . وَأَمَّا الْعَبْدُ فَأَقْوَالُهُ نَافِذَةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ غَيْرِ
 نَافِذَةٌ فِي حَقِّ مَوْلَاهُ .

وأما الذي يحسن ويفيق فحكمه كميز ، نهاية ومن باع من هؤلاء شيئا (الإشارة
 إلى العصي والمبد بطريق إطلاق الجمع على مافوق الواحد ، أو إلى الثلاث ويراد
 المجنون الذي يحسن ويفيق ؛ بدليل قوله « وهو يعقل البيع » فإنه كالميز كما مر
 (أو اشتراه وهو يعقل البيع) بأن يعلم أن البيع سالب والشراء جالب (ويقصده)
 بأن يكون غير هازل (قالولي بالخيار : إن شاء أجازه إذا كان فيه مصلحة ، وإن
 شاء فسخه) ؛ لأن عقدهم ينقذ موقولا لا حتمال الضرر ، فإذا أجاز من له الإجازة
 فقد تسنت جهة المصلحة فنقذ .

(وهذه المعاني الثلاثة) للذكورة إنما (توجب الحجر في الأقوال دون
 الأفعال) ؛ لأنها لا مرد لها لوجودها حسا ومشاهدة ، بخلاف الأقوال لأن اعتبارها
 بوجودها بالشرع ، والقصد من شرطه ، إلا إذا كان فعلا يتعلق به حكم يقدرى
 بالشبهات كالحدود والقصاص ، فيجمل عدم القصد في ذلك شبهة في حق العصي
 والمجنون ، هداية .

(فالعصي والمجنون لا تصح عقودهما ، ولا إقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما)
 لعدم اعتبار أقوالهما (وإن أتفقا شيئا لزمهما ضمانه) لوجود الإنالاف حقيقة ،
 وعدم افتقاره إلى القصد ، كما في النائم إذا اقلب على مال فأنلفه لزمه الضمان .
 (وأما العبد فأقواله نافذة في حق نفسه) لقيام أهليته (غير نافذة في حق
 مولاه) رعاية لجانبه ، لأن نفاذه لا يمرى عن تعلق الدين بربقه أو كسبه ، وفي

فَإِنْ أَقْرَبَ بِمَالٍ لَزِمَهُ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ ، وَلَمْ يَنْزِمَهُ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ أَقْرَبَ بِمَجْدَرٍ أَوْ قِصَاصٍ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ ، وَيَنْفُذُ طَلَاقُهُ .
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُجْبَرُ عَلَى السَّفِيهِ إِذَا كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا حُرًّا ، وَتَصَرَّفَهُ فِي مَالِهِ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ مُبْذَرًّا مُفْسِدًا يُتْلَفُ مَالُهُ فِيمَا لَا غَرَضَ لَهُ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ غَيْرَ رَشِيدٍ أَمْ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً .

ذلك إلتلاف لمال المولى (فإن أقر بمال لزمه بعد الحرية) لوجود الأهلية وانتفاء اللانع (ولم يلزمه في الحال) ، لوجود اللانع (وإذا أقر) العبد (بمجد أو قصاص لزمه في الحال) ، لأنه مُبَقَّى على أصل الحرية في حق لدم ، حتى لا يصح إقرار المولى عليه بذلك (وينفذ طلاقه) ، لأنه أهل له ، وليس فيه إبطال ملك المولى ولا تقويت منافاه ، فينفذ .

(وقال أبو حنيفة : لا يجبر على السفية) : أى الخفيف للعقل المتلف للماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة (إذا كان) خاليا عما يوجب الحجر ، بأن كان (بالتأ عاقلا حرا ، وتصرفه في ماله جائز) ، لوجود الأهلية (وإن كان مبذرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة) ، لأن في سلب ولايته إهدار آدميته وإلحاقه بالبهائم ، وهو أشد ضررا من التهدير ، فلا يتحمل الأعلى لدفع الأدنى ، حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على الطيب الجاهل والمفتي الماجن والمكاري المفسد جاز ، إذ هو دفع الأعلى بالأدنى هداية (إلا أنه قال) الإمام : (إذا بلغ الغلام غير رشيد) لإصلاح داله (لم يسلم إليه ماله) أوائل بلوغه ، بل (حتى يبلغ خمسًا وعشرين سنة) ، لأن المنع باعتبار أثر الصبا وهو في أوائل البلوغ ، ويقطع بتطاول الزمان ، وهذا بالإجماع كافى للكفاية ، وإنما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين كما يأتى ، فلو باع مفسدا وحجر عليه أولا فسلمه إليه فضاع ضمنه الوصى ، ولو دفعه إليه وهو صبي مصلح وأذن له في

عَاشَ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ نَهَذَ تَصَرُّفُهُ ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً سَلَّمَ
إِلَيْهِ مَالَهُ وَلَمْ يَمْ يُوْنَسَنَّ مِنْهُ الرُّشْدُ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يُحْجَرُ عَلَى
السَّفِيهِ وَيُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ بَاعَ لَمْ يَنْفُذْ بَيْعُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ
مَصْلَحَةٌ أَجَازَهُ الْحَاكِمُ ، وَإِنْ أَعْتَقَ

التجارة فضاع في يده لم يضمن كما في المنع عن الخافية ، وفي الولوالجية : كما يضمن
بالدفع إليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد الإدراك . اهـ . وفي فتاوى
ابن الشلبي وخير الدين الرملي : لا يثبت الرشد إلا بحجة شرعية . اهـ (وإن
تصرف فيه) : أى في ماله (قبل ذلك) المقدار المذكور من المدة (نفذ تصرفه)
لوجود الأهلية (وإذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم إليه ماله ، وإن لم يؤنس منه
الرشد) ، لأن المنع عنه بطريق التأديب ، ولا يتأدب بهد هذا غالبا ، ألا يرى
أنه قد يصير جدّا في هذا السن ؟ فلا فائدة في المنع ، فلزم الدفع ، قال في التصحيح :
واعتمد قوله المحبوبي وصدر الشريعة وغيرهم .

(وقالوا : يحجر على السفیه ، ويمنع من التصرف في ماله) نظراً إليه اعتباراً
بالتصبيح : بل أبلي ، لأن الثابت في حق العبي أحتمال التبذير وفي حقه حقيقته ، ولهذا
منع عنه المال ، ثم هو لا يفيد بدون الحجز ؛ لأنه يتلف بلسانه ما منع من يده ، هداية .
قال القاضي في كتاب المحيطان : والفتوى على قولهما . قلت : هذا صريح ، وهو أقوى
من الالتزام . اهـ ، تصحيح . قال شيخنا : ومراده أن ما وقع في المتن من القول
بعلم الحجز تصحيح بالالتزام ، وما وقع في قاضيهان من التصريح بأن الفتوى على
قولهما تصريح بالتصحيح ، فيكون هو المعتمد . اهـ . وفي حاشية الشيخ صالح مانعه :
وقد صرح في كثير من المعتمرات بأن الفتوى على قولهما ، اهـ . وفي القهستاني عن
التوضيح : أنه المختار ، قال في المنع : وأفتى به البلخي وأبو القاسم ، وجعل
عليه الفتوى مولانا في مجره . اهـ (فإن باع) بعد الحجز (لم ينفذ بيمه) لوجود
الحجز (وإن كان فيه) : أى بيمه (مصلحة أجازه الحاكم) نظراً له (وإن أعتق)

عَبْدًا نَفَذَ عِنْتَهُ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَسْتَعِيَ فِي قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً جَازَ نِكَاحَهُ ، فَإِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا جَازَ مِنْهُ مِقْدَارُ مَهْرٍ مِثْلِهَا وَبَطَلَ الْفَضْلُ . وَقَالَا فَيَمَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ : لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَبَدًا حَتَّى يُؤْنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ ، وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، وَتُخْرِجُ الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ السَّفِيهِ ، وَيُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَزَوْجَتِهِ وَمَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ ، فَإِنْ أَرَادَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يُنْتَفَعْ مِنْهَا

المحجور عليه (عبدًا) له (نفذ عنته) ، لأن الأصل عندهما : أن كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر ، ومالا فلا ، والعنق مما لا يؤثر فيه الهزل ، فيصح (وكان على العبد أن يستعي في قيمته) لأن الحجر لأجل النظر، وذلك في رد العنق، إلا أنه متعذر ، فيجب رده برد قيمته (وإن تزوج امرأة جاز نكاحه) ، لأنه لا يؤثر فيه الهزل ، ولأنه من حوائج الأصلية (فإن سمى لها مهرًا جاز منه مقدار مهر مثلها) ؛ لأنه من ضرورات النكاح (ويبطل الفضل) لأنه لا ضرورة فيه ، ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف ، لأن التسمية صحيحة إلى مقدار، والمثل ، وكذا إذا تزوج بأربع نسوة ، هداية (وقالا) أيضاً (فيمن بالغ غير رشيد : لا يدفع إليه ماله أبداً) وإن بالغ خسا وعشرين (حتى يؤنس منه الرشد) لأن علة الماع السفه فيبقى ما بقيت العلة كالصبا (ولا يجوز تصرفه فيه) : أى في ماله ، توفيراً لفائدة الحجر عليه ، إلا أن يكون فيه مصلحة فيجيزه الحاكم (وتخرج الزكاة من مال السفه) ، لأنها واجبة بإيجاب الله تعالى كالصوم ، إلا أن القاضي يدفع قدر الزكاة إليه ليصرفها إلى مصرفها ، لأنه لا بد من نية لكونها عبادة ، لممكن يبعث معه أميناً كيلا يصرفه في غير وجهه . هداية (وينفق منه على أولاده وزوجته و) كل (من تجب دايه نفقته من ذوى أرحامه) ، لأن إحياء ولده وزوجته من حوائجهم ، والإنفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقاً لقرباه ، والسفه لا يبطل حقوق الخلق (فإن أراد) أن يحج (حجة الإسلام لم يمنع منها)

وَلَكِنْ لَا يُسَلَّمُ الْقَاضِي النَّفَقَةَ إِلَيْهِ ، وَتُسَلَّمُ إِلَى ثِقَةٍ مِنَ الْحَاجِّ يُنْفِقُهَا عَلَيْهِ
فِي طَرِيقِ الْحَجِّ ، فَإِنْ مَرَضَ وَأَوْصَى بِوَصَايَا فِي الْقُرْبِ وَأَبْوَابِ الْخَيْرِ جَازَ
ذَلِكَ فِي ثُلُثِ مَالِهِ .

وَبُلُوغُ الْفُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْإِحْبَالِ وَالْإِنْزَالِ إِذَا وَطِئَ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ
ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَبُلُوغُ الْجَارِيَةِ
بِالْحَيْضِ وَالْإِحْتِلَامِ وَالْحَبْلِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ
سَنَةً ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا تَمَّ لِلْفُلَامِ وَالْجَارِيَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً
فَقَدْ بَلَغَا ،

لأنه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير صنعه (ولكن لا يسلم القاضي النفقة
إليه ، و) إنما يسلمها إلى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج (كيلا يلقاها
في غير هذا الوجه) فإن مرض وأوصى بوصايا في القرب وأبواب الخير جاز ذلك
في ثلث ماله ؛ لأن الوصية مأمور بها فلا يمنع منها ، ولأن الحاجر كان نظراً
له حال حياته ، والنظر في اعتبار وصيته حال وفاته .

* * *

(وبلوغ الفلام بالاحتلام) في النوم مع رؤية الماء (والإحبال ، والإنزال)
في اليقظة (إذا وطئ) والأصل هو الإنزال ، والإحبال دليله (فإن لم يوجد
ذلك) المذكور (فحتى يتم له ثمان عشرة سنة) ويطعن في الثامنة عشرة (عند
أبي حنيفة . وبلوغ الجارية بالحيض ، والاحتلام ، والحبل) والإنزال ، ولم يذكره
صريحاً لأنه قل ما يعلم منها . والأصل هو الإنزال والحبل دليله (فإن
لم يوجد ذلك) المذكور (فحتى يتم لها سبع عشرة سنة) ويطعن في الثامنة
عشرة ، عند أبي حنيفة أيضاً (وقال أبو يوسف ومحمد : إن تاتم للفلام والجارية
خمس عشرة سنة فقد بلغا) لأن العادة النفاشية أن البلوغ لا يتأخر عن هذه الدة ،
قال الإمام برهان الأئمة البرهاني والإمام النسفي وصدر الشريعة : وبه يفتى ،

وَإِذَا رَاقَى الْعَلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَأَشْكَلَ أَمْرُهُمَا فِي الْبُلُوغِ وَقَالَا « قَدْ بَلَغْنَا »
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا ، وَأَحْكَامُهُمَا أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أُحْجَرُ فِي الدِّينِ . وَإِذَا وَجِبَتْ الدِّيُونُ عَلَى رَجُلٍ
وَطَلَبَ غَرَمَاؤُهُ حَبْسَهُ وَالْحَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ أُحْجَرْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ
يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْحَاكِمُ ، وَلَكِنْ يَحْبِسُهُ أَبَدًا حَتَّى يَبْلُغَهُ فِي دِينِهِ ، فَإِنْ كَانَ
لَهُ دَرَاهِمُ وَدِينُهُ دَرَاهِمُ قَضَاهَا الْقَاضِي بِغَيْرِ أَمْرِهِ ،

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَلِيٍّ الْبَيْهَقِيُّ فِي شَرْحِهِ : وَقَوْلُهَا رَوَاةٌ عَنْ أَبِي
حَنِيفَةَ ، وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ ، تَصْحِيحٌ (وَإِذَا رَاقَى الْعَلَامُ وَالْجَارِيَةُ) أَيْ قَارِبَا الْبُلُوغِ
(وَأَشْكَلَ أَمْرُهُمَا فِي الْبُلُوغِ) وَنَدِمَهُ (قَالَا : قَدْ بَلَغْنَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا) لِأَنَّهُ مَعْنَى
لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمَا ؛ فَإِذَا أَخْبَرَا بِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا الظَّاهِرُ قَبْلَ قَوْلِهِمَا فِيهِ كَمَا
يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَرَأَةِ فِي الْحَيْضِ ، هِدَايَةٌ . (وَأَحْكَامُهُمَا) بِدَلِيلِ إِقْرَارِهِمَا بِالْبُلُوغِ (أَحْكَامُ
الْبَالِغِينَ) قَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْمَوْصِلِيُّ : وَأَدْنَى مَدَّةٍ يَصْدَقُ فِيهَا التَّخْلَامُ عَلَى الْبُلُوغِ اثْنَتَا
عَشْرَةَ سَنَةً ، وَالْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ . تَصْحِيحٌ .

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أُحْجَرُ) عَلَى الْمَفْلَسِ (فِي الدِّينِ) : أَيْ بِسَبَبِ الدِّينِ
(وَإِذَا وَجِبَتْ الدِّيُونُ عَلَى رَجُلٍ وَطَلَبَ غَرَمَاؤُهُ حَبْسَهُ) : أَيْ حَبَسَ الْمَدْيُونُ
(وَالْحَجَرَ عَلَيْهِ) عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ (لَمْ أُحْجَرْ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَجْرِ عَلَيْهِ إِهْدَارُ
أَهْلِيهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ فُضِّضَ ضَرْرُ خَاصٍّ ، أَعْنَى ضَرْرُ الدَّائِنِ ، وَأَعْتَرِضَ بِالْحَجْرِ عَلَى
الْعَبْدِ لِأَجْلِ الْمَوْلَى ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْعَبْدَ أَهْلَكَتْ أَدَمِيَّتُهُ بِسَبَبِ الْكُفْرِ (وَإِنْ كَانَ
لَهُ مَالٌ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْحَاكِمُ) لِأَنَّهُ نَوْعُ حَجَرٍ ، وَلِأَنَّهُ تِجَارَةٌ لَا عَنْ تَرَاضٍ فَيَكُونُ
بَاطِلًا بِالْعَصْرِ (وَلَكِنْ يَحْبِسُهُ) الْحَاكِمُ (أَبَدًا حَتَّى يَبْلُغَهُ) بِنَفْسِهِ (فِي دِينِهِ) :
أَيْ ، لِأَجْلِ قَضَاءِ دِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءُ الدِّينِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، وَالْمَاظِلَةُ ظَلَمٌ ؛ فَيَحْبِسُهُ الْحَاكِمُ
دَرَاهِمًا لَدِينِهِ ، وَإِلَّا صَالَ لِلْحَقِّ إِلَى مَسْتَحَقِّهِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ دَرَاهِمُ وَدِينُهُ دَرَاهِمُ قَضَاهَا
الْقَاضِي بِغَيْرِ أَمْرِهِ) ؛ لِأَنَّهُ مَنْ لَهُ دِينَ إِذَا وَجَدَ جِنْسَ حَقِّهِ لَهُ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ ،

وَأِنْ كَانَ دَيْنُهُ دَرَاهِمَ وَلَهُ دَنَانِيرُ بَاعَهَا الْقَاضِي فِي دَيْنِهِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ : إِذَا طَلَبَ غُرْمَاءُ الْمُفْلِسِ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَجَرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعَهُ مِنْ
الْبَيْعِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْإِفْرَارِ حَتَّى لَا يَضُرَّ بِالْغُرْمَاءِ ، وَبَاعَ مَالَهُ إِنْ اشْتَمَعَ مِنْ بَيْعِهِ ،
وَقَسَّمَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ بِالْحَصَصِ ، فَإِنْ أَقْرَ فِي حَالِ الْحَجْرِ بِإِقْرَارٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ
بَعْدَ قَضَاءِ الدُّيُونِ . وَيُنْفَقُ عَلَى الْمُفْلِسِ مِنْ مَالِهِ ، وَعَلَى زَوْجَتِهِ وَأَوْلَادِهِ
الصَّنَارِ وَذَوِي أَرْحَامِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لِلْمُفْلِسِ مَالٌ وَطَلَبَ غُرْمَاؤُهُ
حَبْسَهُ وَهُوَ يَقُولُ لَا مَالَ لِي حَبْسَهُ الْحَاكِمُ فِي كُلِّ دَيْنٍ التَّزِمَهُ بَدَلًا عَنْ
مَالٍ حَصَلَ

فَدَنَعَ الْقَاضِي أُولَى (وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُ دَرَاهِمَ وَلَهُ دَنَانِيرُ) أَوْ بِالْعَكْسِ (بَاعَهَا الْقَاضِي
فِي) : أَيْ لِأَجْلِ قَضَاءِ (دَيْنِهِ) وَقَضَائِهَا بِغَيْرِ أَمْرِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالِدَنَانِيرَ مُتَّحِدَانِ
جِنْسًا فِي الثَّمَنِ وَالْمَالِيَةِ حَتَّى يَضُمَّ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ (رَوَاهُ) أَيْ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ : (إِذَا طَلَبَ غُرْمَاءُ الْمُفْلِسِ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَمَنْعَهُ مِنَ الْبَيْعِ)
أَيْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ (وَالتَّصَرُّفِ) بِمَالِهِ (وَالْإِفْرَارِ حَتَّى لَا يَضُرَّ بِالْغُرْمَاءِ ،
وَبَاعَ) الْقَاضِي (مَالَهُ إِنْ أَمْتَنَعَ) الْمُفْلِسُ (مِنْ بَيْعِهِ) بِنَفْسِهِ (وَقَسَّمَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ
بِالْحَصَصِ) عَلَى قَدْرِ دَيُونِهِمْ ، وَيَبَاعُ فِي الدِّينِ : النِّقُودَ ، ثُمَّ الْعُرُوضُ ، ثُمَّ الْعَقَارُ ،
وَيَبْدَأُ بِالْأَيْسَرِ فَيُتْبَعُ بِالْأَيْسَرِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَسَارَعَةِ إِلَى قَضَاءِ الدِّينِ ، وَيَتْرَكُ عَلَيْهِ دَسْتُ
مِنْ ثِيَابِ بَدَنِهِ ، وَيَبَاعُ الْهَائِقُ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ كَفَايَةُ ، وَفِيلٌ : دَسْتَانٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَسَلَ
ثِيَابَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَنِيَسٍ . هِدَايَةُ (فَإِنْ أَقْرَ فِي حَالِ الْحَجْرِ بِإِقْرَارٍ) لِأَحَدٍ (لَزِمَهُ
ذَلِكَ) الْإِقْرَارُ (بَعْدَ قَضَاءِ الدُّيُونِ) ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمَالِ حَقُّ الْأَوَّلِينَ ؛ فَلَا
يَتِمَكَّنُ مِنْ إِبْطَالِهِ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِمْ ، وَإِنْ اسْتَفَادَ مَالًا بَعْدَ الْحَجْرِ فَفَذَلِكَ إِقْرَارُهُ فِيهِ ؛
لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ . جَوْهَرَةٌ (وَيُنْفَقُ عَلَى الْمُفْلِسِ مِنْ مَالِهِ ، وَعَلَى زَوْجَتِهِ
وَأَوْلَادِهِ الصَّنَارِ وَذَوِي أَرْحَامِهِ) ؛ لِأَنَّهُ حَاجَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى حَقِّ الْغُرْمَاءِ ،
(وَإِذَا لَمْ يُعْرِفْ لِلْمُفْلِسِ مَالٌ وَطَلَبَ غُرْمَاؤُهُ حَبْسَهُ وَهُوَ) : أَيْ الْمُفْلِسُ (يَقُولُ لَا مَالَ
لِي حَبْسَهُ الْحَاكِمُ) وَلَمْ يَصْدُقْ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ (فِي كُلِّ دَيْنٍ التَّزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ

فِي يَدِهِ كَثْمَنٌ مَّبِيعٌ وَبَدَلُ الْقَرْضِ ، وَفِي كُلِّ دَيْنٍ التَّزَمُهُ بِعَقْدٍ كَالنَّهْمِ
وَالْكَفَالَةِ ، وَلَمْ يَحْبِسْهُ فِيهَا سِوَى ذَلِكَ كِعَوْضِ الْمَضُوبِ وَأَرْشِ الْجَنَائِيَّاتِ
إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ أَنَّ لَهُ مَالًا ، وَإِذَا حَبَسَهُ الْقَاضِي شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً سَأَلَ
الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ : فَإِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ
الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَا يَحُولُ بَيِّنَتُهُ وَبَيْنَ غُرْمَائِهِ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ
الْحَبْسِ ، وَيُلَازِمُونَهُ وَلَا يَمْنَعُونَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالسَّفَرِ

في يده) وذلك (كثمن مبيع و بدل القرض) لأن حصول ذلك في يده يدل على
غناه؛ فكان ظالما بالمطل (و) كذلك (في كل دين التزمه بمقد كالمهر والكفالة)
لأن التزام ذلك دليل على ثروته وقدرته على أدائه (ولم يحبسه) ويصدق في دعوى
النقر (فيما سوى ذلك) وذلك (كعوض المصوب وأرش الجنائيات) ؛ لأن الأصل
هو الإعسار ، فما لم يثبت خلافه لم يثبت ظلمه ، وما لم يثبت ظلمه لا يجوز حبسه ،
ولذا قال : (إلا أن تقوم البينة أن له مالا) فينذ بحبسه ؛ لإثبات البينة خلاف
ما ادعاه (وإذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثة) أو أقل أو أكثر بحسب ما يراه
الحاكم ، قل في التصحيح والمداية والمحيط والجواهر والاختيار وغيرها : الصحيح
أن التقدير مقبوض إلى رأى القاضي ؛ لاختلاف أحوال الناس فيه (سأل القاضي
عن حاله) من جبرانه العارفين به (فإن لم ينكشف) : أى لم يظهر (له) أى
للمحبوس (مال) وغلب على ظن القاضي أنه لو كان مال لظهر (خلى سبيله)
لوجوب النّظر إلى ميسرة (وكذلك إذا أقام) المفس (البينة) بعد حبسه (أنه
لا مال له) قبلت بيئته رواية واحدة و خلى سبيله ، وإن أقامها قبل الحبس ففيها
روايتان ، وعامة المشايخ على عدم القبول . جوهر (ولا يحول) القاضي إذا خلى
سبيل المديون (بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ، ويلازمونه) كإبلا
يخفى (و) لكن (لا يمنعون من التصرف) في البيع والشراء (والسفر)
ولا يدخلون معه إذا دخل داره لحاجته ، بل يجلسون على بابه حتى يخرج ،

وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ قِيَسَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصَصِ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْمَدُ :
إِذَا فَلَسَهُ الْحَاكِمُ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرْمَانِهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ
حَصَلَ لَهُ مَالٌ .

وَلَا يُجْعَرُ عَلَى الْفَاسِقِ إِذَا كَانَ مُضْلِحًا لِمَالِهِ ، وَالْفَسَقُ الْأَصْلِيُّ وَالطَّارِئُ
سَوَاءٌ ، وَمَنْ أَفْلَسَ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ لِرَجُلٍ يَعْتَنِيهِ ابْتِغَاءً مِنْهُ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ
أُسْوَةُ الْغُرْمَاءِ فِيهِ .

ولو اختار المطالب الحبس والطالب اللازمة فالتحيز للطالب . هداية (ويأخذون
فضل كسبه ، ويقسم بينهم بالحصص) ؛ لاستواء حقوقهم في القوة (وقال) أى
أبو يوسف ومحمد : (إذا فلسه الحاكم حال بينه) : أى بين المدين (وبين
غرمائه) لأن القضاء بالإفلاس عندهما يصح ؛ فتثبت العُسرة ، ويستحق النظره ،
وعنده لا يتحقق القضاء بالإفلاس ؛ لأن المال غادر ورأى ، ولأن وقوف الشهود
على المال لا يتحقق إلا ظاهراً فيصلح للدفع ، لا لإبطال الحق في الملازمة (إلا أن
يقيموا) أى الغرماء (البينة أنه قد حصل له مال) لأن بينة اليسار ترجح
على بينة الإعسار ؛ لأنها أكثر إثباتاً ؛ إذ الأصل العُسرة .

(ولا يجعَرُ على الفاسق إذا كان مصلحاً لماله) لأن الحجز شرع لدفع
الإسرف والتعذير ؛ والمفروض أنه مصلح لماله (والفسق الأصلي) بأن بلغ فاسقاً
(والطارئ) بعد البلوغ (سواء) في عدم جواز الحجز .

(ومن أفلس) أو مات (وعنده متاع لرجل بعينه) كان (ابتاعه منه) ونسب له
منه (فصاحب المتاع أسوة) لبقية (الغرماء فيه) لأن حقه في ذمته كسائر
الغرماء ، وإن كان قبل قبضه كان صاحباً أحق به وحجبه بشبهه .

كتاب الإقرار

إِذَا أَقَرَّ الْحُرُّ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ بِحَقِّهِ لَزِمَهُ إِقْرَارُهُ ، مَجْهُولًا كَانَ مَا أَقَرَّ بِهِ
أَوْ مَعْلُومًا ، وَيُقَالُ لَهُ : بَيَّنَّ الْمَجْهُولَ ، فَإِنْ قَالَ « لِفُلَانٍ عَلَى شَيْءٍ » لَزِمَهُ
أَنْ يُبَيِّنَ مَالَهُ قِيَمَةً ، وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ إِنْ ادَّعَى الْمَقْرُّ لَهُ أَكْثَرَ
مِنْ ذَلِكَ

كتاب الإقرار

هو لفه : الاعتراف ، وشرعا : الإخبار بحق عليه ، وهو حجة قاصرة على المقر .
(إذا أقر الحر) قيد به ليصح إقراره مطلقاً ؛ فإن العبد المحجور عليه يتأخر
إقراره بالمال إلى ما بعد العتق ، وكذا الأذن فيما ليس من باب التجارة (البالغ
العقل) ؛ لأن إقرار الصبي والمجنون غير لازم ؛ لانعدام أهلية الالتزام ، إلا إذا
كان الصبي مأذوناً ؛ لأنه مُنْعَقٌ بالبالغ بحكم الإذن (بحق لزمه إقراره) ؛ لثبوت
ولايته (مجهولاً كان ما أقر به أو معلوماً) ؛ لأن جهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار
لأن الحق قد يلزمه مجهولاً : بأن أتلف مالا لا يدري قيمته ، أو يجرح جراحة
لا يعلم أضرارها ، أو تبقى عليه بقية حساب لا يحيط به علمه . والإقرار إخبار عن ثبوت
الحق فيصح به ، بخلاف الجهالة في المقر له ؛ لأن المجهول لا يصنع مستحقاً
(ويقال له) : أى للمقر (بين) ذلك (المجهول) ليتمكن من استيفائه ، فإن لم
يبين أجبره القاضى على البيان ؛ لأنه لزمه الخروج عما لزمه بصحيح إقراره ،
وذلك بالبيان .

* * *

(فإن قال لفلان على شيء) أو حق (لزمه أن يبين ماله قيمة) ؛ لأنه أخبر عن
الوجوب في ذمته ، ومالا قيمة له لا يجب في الذمة ، فإن بين غير ذلك يكون رجوعاً ، وليس
له ذلك (والقول فيه) : أى في البيان (قوله مع يمينه إن ادعى المقر له أكثر من ذلك)

وإن قال «له على مال» فالترجيح في بيانه إلتى ، ويُقبل قوله في القليل
والكثير ، فإن قال «له على مال عظيم» لم يصدق في أقل من مائتي
درهم ، وإن قال «درهم كثيرة» لم يصدق في أقل من عشرة دراهم ،
وإن قال «درهم» فهي ثلاثة إلا أن يبين أكثر منها ، وإن قال «له
على كذا وكذا درهم» لم يصدق في أقل من أحد عشر درهماً ، وإن قال
«كذا وكذا درهم» لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهماً ،

الذى بينه ؛ لإنكاره الزائد (وإذا قال له على مال فالرجح في بيانه إليه) ؛ لأنه
هو الجليل (ويقبل قوله) في البيان (في القليل والكثير) ؛ لأن اسم المال ينطلق
عليهما ، فإنه اسم لما يتوكل ، إلا أنه لا يصدق في أقل من درهم ؛ لأنه لا يمد مالا
عرفا (فإن قال) في إقراره (له على مال عظيم لم يصدق في أقل من مائتي درهم)
لأنه أقرب بمال موصوف ؛ فلا يجوز إلقاء الوصف ، والنصاب عظيم حتى اعتبر
صاحبه غنيا . هداية (وإن قال) له على (درهم كثيرة لم يصدق في أقل من عشرة
درهم) ؛ لأنها أقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع ، يقال : عشرة دراهم ، ثم يقال :
أحد عشر درهما ، فيكون هو الأكثر من حيث اللفظ فيصرف إليه ، وهذا عند
أبي حنيفة ، وعندهما لم يصدق في أقل من مائتين ، وقال في التصحيح : واعتد قول
الإمام النسفي والحبوبي وصدر الشريعة (وإن قال) له على (درهم فهي ثلاثة)
اعتبارا لأدنى الجمع (إلا أن يبين أكثر منها) لأن اللفظ يحتمله (وإن قال)
له على (كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما) لذكره عديدين
مجهولين ليس بينهما حرف العطف ، وأقل ذلك من المئتين أحد عشر (وإن قال
كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهما) ؛ لذكره عديدين
مجهولين بينهما حرف العطف ، وأقل ذلك من المئتين أحد وعشرون ؛ فيُحتمل
كل وجه على نظيره . ولو قال كذا درهما فهو درهم ، لأنه تفسير للمبهم ولو نكث
«كذا» بغير الواو فأحد عشر ؛ لأنه لا نظير له ، وإن نكث بالواو فمائة وأحد
وعشرون ، وإن رُبّع يزداد عليها ألف ، لأن ذلك نظيره . هداية .

وإن قال « له على أو قبلي » فقد أقر بدين ، وإن قال « عندي » أو « ممي » فهو إقرار بأمانة في يده ، وإن قال له رجل لي عليك ألف فقال أنزنها أو انتقدها أو أجلي بها أو قد قضيتكها فهو إقرار ، ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزيمه الدين حالاً ، ويستحلف المقر له في الأجل ، ومن أقر واستثنى متصلاً بإقراره صح الاستثناء ، وإزيمه الباقي ، سواء استثنى الأقل أو الأكثر ،

(وإن قال المقر : (له على أو قبلي فقد أقر بدين) ؛ لأن «على» صيغة إيجاب و «قبلي» ينبيء عن الضمان ويصدق إن وصل به «هو وديعة» ، لأنه يحتمله مجزأ ، وإن فصل لا يصدق ، لتقرره بالسكوت .

(وإن قال : (له عندي ، أو ممي) أو قال « في بيتي » أو « في كيسي » أو « في صندوق » (فهو إقرار بأمانة في يده) ؛ لأن كل ذلك إقرار بكون الشيء في يده ، وذلك ينفع إلى مضمون وأمانة ، فثبت أهلها ، وهو الأمانة (وإذا قال له رجل : لي عليك ألف درهم ، مثلاً (فقال) الخطاب : (أنزنها أو انتقدها ، أو أجلي بها ، أو قد قضيتكها ؛ فهو إقرار) له بها ؛ لرجوع الضمير إليها ، فكانه قال : أنزني الألف التي لك على ، وكذا انتقدها ، وأجلي بها ، وبها ، وقضيتكها ؛ لأن التأجيل إنما يكون في حق واجب ، والقضاء يتلو الوجوب ولو لم يذكر الضمير لا يكون إقراراً ؛ لعدم انصرافه إلى المذكر ، فكان كلاماً مبتدأ ، كما في الهداية .

(ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في : دعوى (التأجيل لزيمه الدين) الذي أقر به (حالا) ولم يصدق في دعوى التأجيل (و) لكن (يستحلف المقر له في الأجل) لأنه منكر حقا عليه ، والمبين على المنكر .

(ومن أقر بشيء (واستثنى) منه بعضه (متصلاً بإقراره صح الاستثناء ولزيمه للباقي) ؛ لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنأ ، ولكن لا بد من الاتصال لكونه ، غائراً (وسواء استثنى الأقل أو الأكثر) قال في الينابيع : والمذكور هو قول الإمام

فَإِنْ اسْتَنْتَى الْجَمِيعَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ وَبَطَلَ الِاسْتِثْنَاءُ ، وَإِنْ قَالَ « لَهٗ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا دِينَارًا » أَوْ « إِلَّا قَفِيزَ حِنْطَةٍ » لَزِمَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا قِيَمَةَ الدِّينَارِ أَوْ الْقَفِيزِ ، وَإِنْ قَالَ « لَهٗ عَلَى مِائَةِ تَوْبٍ » لَزِمَهُ تَوْبٌ وَاحِدٌ ، وَالْمَرْجِعُ فِي تَفْسِيرِ الْمِائَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ أَقْرَبَ بَحْثُ وَقَالَ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » مُتَّصِلًا بِإِقْرَارِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِقْرَارُ ، وَمَنْ أَقْرَبَ وَشَرَطَ الْخِيَارَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ وَبَطَلَ الْخِيَارُ ، وَمَنْ أَقْرَبَ بَدَارِ وَأُسْتَنْتَى بِنَاءِهَا لِنَفْسِهِ

وهنـدما إن استنتى الأكثر بطل استثناءه ولزمه جميع ما أقرب ، وقال في المحيط : هو رواية عن أبي يوسف ، ولذلك كان للمتقدم في الكتاب عند السـكـل ، تصحيح (فإن استنتى الجميع لزمه الإقرار وبطل الاستثناء) ؛ لأن استثناء الجميع رجوع ، فلا يقبل منه بعد الإقرار (وإن قال له على مائة درهم إلا ديناراً ، أو إلا قفيز حنطة لزمه مائة درهم إلا قيمة) ما استثناء من (الدينار أو القفيز) قال الإسيجاني : وهذا استحسان أخذه أبو حنيفة وأبو يوسف ، والقياس أن لا يصح الاستثناء وهو قول محمد وزفر ، والصحيح جواب الاستحسان ، واعتمده الحنـبـلـي والنسـي . كذا في التصحيح (وإن قال له على مائة ودرهم ظالمائة كلها دراهم) ؛ لأن الدرهم بيان للمائة عادة ، لأن الناس استقلوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكره مرة ، وهذا فيما يكثر استعماله بكثرة أسبابه ، وذو في القدرات كالمكيلات والوزونات لأنها ثبت ديناً في الذمة سلماً وقرضاً وثمناً ، بخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن ، ولذا قال : (وإن قال « له على مائة وتوب » لزمه توب واحد ، والمرجع في تفسير المائة إليه) لمطعمه مفسراً على مبهم : والمطعم لم يوضح البيان ، فبقيت المائة مبهمه ، فيرجع في البيان إليه لأنه للمبهم . (ومن أقر بحق وقال إن شاء الله متصلاً بإقراره لم يلزمه الإقرار) ؛ لأن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال عند محمد ، وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف ؛ فكان إعداما من الأصل (ومن أقر بشرط الخيار لزمه الإقرار) لصحة إقراره (وبطل الخيار) ؛ لأنه لفسخ ، والإقرار لا يقبله (ومن أقر بدار واستنتى بناءها لنفسه

فَلَمَّا قَرَأَ لَهُ الدَّارُ وَالْبِنَاءُ ، وَإِنْ قَالَ « بَنَاهُ هَذِهِ الدَّارُ لِي وَالْعَرَصَةُ لِفُلَانٍ » فَهُوَ
كَأَقْرَبَ ، وَمِنْ أَقْرَبَ يَتَدَرَّ فِي قَوْصَرَةٍ لَزِمَهُ التَّمَرُ وَالْقَوْصَرَةُ ، وَمِنْ أَقْرَبَ بَدَايَةِ
فِي إِسْطَبِلٍ لَزِمَهُ الدَّاءِيَّةُ خَاصَّةً ، وَإِنْ قَالَ « غَضِبْتُ ثَوْبًا فِي مَنَدِيلٍ » لَزِمَهُ
جَمِيعًا ، وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى ثَوْبٍ فِي ثَوْبٍ » لَزِمَهُ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى ثَوْبٍ
فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ » لَمْ يَلْزَمْهُ حَتَّى أَتَى حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ

فَلَمَّا قَرَأَ الدَّارَ وَالْبِنَاءَ (جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ دَاخِلٌ فِيهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، وَالْإِسْتِبَاءَ إِنَّمَا
يَكُونُ بِمَا يَنْبَازُ لَهُ الْكَلَامُ نَصًّا ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ لَفْظِي . وَالْفَصْ فِي الْخَاتَمِ وَالنَّخْلَةِ فِي
الْبَسْتَنِ نَظِيرُ الْبِنَاءِ فِي الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَبَعًا لَا لَفْظًا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : إِلَّا
ثَنَاهُ ، أَوْ إِلَّا يَتَّكَ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهِ لَفْظًا هِدَايَةً (وَإِنْ قَالَ بِنَاءَ هَذِهِ الدَّارِ لِي
وَالْعَرَصَةُ لِفُلَانٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ) لِأَنَّ الْعَرَصَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَقْعَةِ دُونَ الْبِنَاءِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ
بِيَاضِ هَذِهِ الْأَرْضِ دُونَ الْبِنَاءِ لِفُلَانٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ « مَكَانُ الْعَرَصَةِ أَرْضًا » .
حَيْثُ يَكُونُ الْبِنَاءُ الْمَقْرَرُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْأَرْضِ إِقْرَارٌ بِالْبِنَاءِ كَالْإِقْرَارِ بِالْدارِ ؛
لِأَنَّ الْبِنَاءَ تَبِعٌ لِلْأَرْضِ (وَمِنْ أَقْرَبَ يَتَدَرَّ فِي قَوْصَرَةٍ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا —
وَعَاءُ التَّمَرِ يَتَّخِذُ مِنَ الْقَصَبِ ، وَإِنَّمَا يَسْمَى قَوْصَرَةً مَا دَامَ فِيهَا التَّمَرُ ، وَإِلَّا فَهِيَ
زَنْبِيلٌ (لَزِمَهُ التَّمَرُ وَالْقَوْصَرَةُ) وَفَسَّرَهُ فِي الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ « غَضِبْتُ تَمَرًا فِي قَوْصَرَةٍ »
وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَوْصَرَةَ وَعَاءٌ لَهُ وَظَرْفٌ لَهُ ، وَغَضِبْتُ الشَّيْءَ وَهُوَ مَظْرُوفٌ لَا يَتَحَقَّقُ بِدَرَجَةِ
الظَّرْفِ ؛ فَيَلْزَمَانِهِ وَكَذَا الطَّعَامُ فِي السَّفِينَةِ ، وَالْحَنْطَلَةُ فِي الْجَوْلَاقِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
قَالَ « غَضِبْتُ تَمَرًا مِنْ قَوْصَرَةٍ » لِأَنَّ كَلِمَةَ « مِنْ » لِلانْتِزَاعِ ؛ فَيَكُونُ إِقْرَارًا
بِقَصَبِ الْمَنْزُوعِ . هِدَايَةً (وَمِنْ أَقْرَبَ بَدَايَةِ فِي إِسْطَبِلٍ لَزِمَهُ الدَّاءِيَّةُ خَاصَّةً) لِأَنَّ
الْإِسْطَبِلَ غَيْرَ مَضْمُونٍ بِالْقَصَبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ
يُضْمَنُهُمَا ، وَمِثْلُهُ الطَّعَامُ فِي الْبَيْتِ . هِدَايَةً (وَإِنْ قَالَ غَضِبْتُ ثَوْبًا فِي مَنَدِيلٍ لَزِمَهُ
جَمِيعًا) ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ لَهُ ، لِأَنَّ الثَّوْبَ يَلْفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ « ثَوْبٌ فِي ثَوْبٍ » (وَإِنْ قَالَ
لَهُ عَلَى ثَوْبٍ فِي ثَوْبٍ لَزِمَهُ ، وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى ثَوْبٍ فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ لَمْ يَلْزَمْهُ عِنْدَ
أَبَى حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ) لِأَنَّ الْعَشْرَةَ لَا تَكُونُ ظَرْفًا لِوَاحِدٍ عَادَةً .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَلْزَمُهُ أَحَدَ عَشَرَ تَوْبًا، وَمَنْ أَقْرَبَ بِنَصَبِ تَوْبٍ وَجَاءَ بِتَوْبٍ مَعِيْبٍ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ مَعَ مَعِيْبِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَبَ بِدِرَاهِمٍ وَقَالَ: هِيَ زَيْوْفٌ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ
عَلَى خَمْسَةٍ فِي خَمْسَةٍ، يُرِيدُ الضَّرْبَ وَالْحِسَابَ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ
خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةٍ؛ لَزِمَهُ عَشْرَةٌ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَى مِثْلِ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَيَلْزَمُهُ إِلَّا بِنِدَاءٍ وَمَا بَعْدَهُ وَتَسْقُطُ الْغَايَةُ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ:
يَلْزَمُهُ الْعَشْرَةُ كُلُّهَا وَإِذَا قَالَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَلَمْ أَقْبِضْهُ

وَالْمَتْنُ عَادَةً كَالْمَتْنِ حَقِيقَةٍ (وقال محمد: يلزمه أحد عشر توباً)؛ لأن النفيس
من الثياب قد يلف في عشرة، فأمكن جعله ظرفاً، أو يحمل على التقديم والتأخير،
فكأنه قال «عشرة أثواب في توب» والثوب الواحد يكون وعاء للعشرة.
والصحيح قولها، وهو للمول عليه عند النسفي والمحوي وغيرهما، كافي التصحيح (ومن
أقر بنصب توب وجاء بثوب معيب) يقول: إنه الذي غصبته (فالقول قوله
فيه مع معيبه)؛ لأن النصب لا يختص بالسليم (وكذلك) القول قوله (لو أقر
بدرام) أنه اعتصبها أو أودعها (وقال) متصلاً أو منفصلاً: (هي زيوفاً)،
لأن الإنسان ينصب ما يجِدُّ ويودع ما يملك؛ فلا مقتضى له في الجياد ولا تماثل؛
فيكون بياناً للنوع. وعن أبي يوسف أنه لا يصدق مفصلاً اعتباراً بالثمن، كذا
يأتى قريباً (وإن قال: له على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة
واحدة)، لأن الضرب لا يكثر المال، وإنما يكثر الأجزاء (وإن قال: أردت
خمساً مع خمساً لزمه عشرة) لأن اللفظ يحتمله، لأن كلمة «في» تستعمل بمعنى
«مع» (وإن قال له على من درهم إلى عشرة) أو «ما بين درهم إلى عشرة» (لزمه
تسعة عند أبي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية) وهذا أصح الأقاويل
عند المحوي والنسفي. تصحيح (وقال: يلزمه العشرة كلها) لدخول الغاية،
وقال زفر: يلزمه ثمانية، ولا تدخل الثمانية.

(وإذا قال: له على ألف درهم دن ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه) موصولاً

فَإِنْ ذَكَرَ عَبْدًا بِعَيْنِهِ قِيلَ لِلْمَقْرَّةِ لَهُ : إِنْ شِئْتَ فَسَلِّمِ الْعَبْدَ وَخُذِ الْآلِفَ ،
وَالْآلِفَ فَلَاشَيْءَ لَكَ ، وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى الْآلِفِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ » وَلَمْ يُعَيِّنْ لَزِمَهُ
الْآلِفُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [وَلَوْ قَالَ « لَهُ عَلَى الْآلِفِ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْعَبْدِ » لَمْ
يَلْزِمُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ الْعَبْدَ ، فَإِنْ سَلَّمَ الْعَبْدَ لَزِمَهُ الْآلِفُ ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لَمْ
تَلْزِمْهُ] وَلَوْ قَالَ « لَهُ عَلَى الْآلِفِ مِنْ ثَمَنِ سَخِرٍ أَوْ خِزِيرٍ » لَزِمَهُ الْآلِفُ وَلَمْ
يُجِبْ تَفْسِيرُهُ ، وَلَوْ قَالَ « لَهُ عَلَى الْآلِفِ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ وَهِيَ زُبُوفٌ » وَقَالَ
الْمَقْرَّةُ لَهُ « جِيَادٌ » لَزِمَهُ الْجِيَادُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَنْ أَقْرَأَ لِنَعْرِفَ

بإقراره كما في الحاوي (فإن ذكر عبداً بعينه) وهو بيد المقررة (قيل للمقررة : إن
شئت فسلم العبد) إلى المقر (وخذ الآلف) التي أقربها ؛ لتصادقهما على البيع ، والثابت
بالتصادق كالثابت بالمداينة (وإلا فلا شيء لك) ؛ لأنه ما أقر بالمال إلا عوضاً عن
العبد ؛ فلا يلزمه دونه (وإن قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الآلف في قول أبي
حنيفة) ولا يصدق في قوله « ما قبضت » وحصل أم فصل ، لأنه رجوع ولا يملكه ،
وقالا : إن وصل صدق وإن فصل لم يصدق ، واعتمد قوله البرهاني والنسفي وصدر
الشرعية وأبو الفضل الموصلي . تصحيح (ولو قال له على آلف من ثمن خمر أو خنزير)
أو حر أو ميتة أو مال قمار (لزمه الآلف) المقر بها (ولم يقبل تفسيره) عند أبي
حنيفة ، وصل أم فصل ؛ لأنه رجوع ؛ لأن ثمن الخمر وما عطف عليه لا يكون
واجباً ، وأول كلامه للوجوب . وقالوا : إذا وصل لا يلزمه شيء ، لأنه بين بآخر كلامه
أنه ما أراد الإيجاب ، قال في التصحيح : واعتمد قوله المذكورون قبله (ولو قال له
على آلف من ثمن متاع) أو قرض (وهي زبوف ، وقال المقررة : جياذ ، لزمه الجياذ
في قول أبي حنيفة) ؛ لأن هذا رجوع ، لأن مطلق المقدم يقتضي السلامة عن العيب ،
والزيادة عيب ، ودعوى العيب رجوع عن بعض موجهه ، وصار كما إذا قال « بمتك
معيها » وقال المشتري « سلباً » فالقول للمشتري ، وقالوا : إن قال موصلاً صدق ، وإن
مفصلاً لا يصدق . قال في التصحيح : واعتمد قوله المذكورون قبله (ومن أقر لنعير

بِحَتْمِ قَلَه الْحَقَّةُ وَالْفَصُّ ، وَإِنْ أَقْرَهُ سَيْفٌ قَلَه التَّغْلُ وَالْجَفْنُ وَالْحَمَائِلُ ،
وَأِنْ أَقْرَهَ بِحَجَلَةٍ قَلَه الْعِيدَانُ وَالْكِسْوَةُ ، وَإِنْ قَالَ « لِحَبْلِ فَلَانَةٍ عَلَى
أَلْفٍ » فَإِنْ قَالَ أَوْصَى بِهِ لَهُ فَلَانٌ أَوْ مَاتَ أَبُوهُ فَوَرِثَهُ فَلَا إِقْرَارَ صَحِيحٍ ،
وَإِنْ أَبْهَمَ الْإِقْرَارَ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ،

بِحَتْمِ قَلَه الْحَقَّةُ وَالْفَصُّ (بالفتح ويكسر - لأن اسم الخاتم يتناولها) (وإن أقره
بسيف قله النصل) أى : الحديدة (والجفن) القرب (والحائل) جمع حاملة -
بالكسر - العلاقة ؛ لأن اسم السيف ينطوى على الكل (وإن أقر) (هـ) (بحجلة)
بحاء فجيم مفتوحتين - بيت يبنى للمروس يزين بالثياب والأسرة والستور (قله)
أى : القرب (هـ) (العيدان) التى تبنى بها الحجلة (والكسوة) التى توضع على
العيدان ؛ لأن اسم الحجلة يتناولها .

(وإن قال : لحل فلانة على ألف) ندم (فإن) بين سبباً صالحاً بأن (قال : أوصى له
به فلان ، أو مات أبوه فورثه) منه (فالإقرار صحيح) اتفاقاً ، ثم إن جاءت به فى مدة
مُتْلَم أنه كان قائماً وقت الإقرار لزمه ، فإن جاءت به ميتاً فللال للموصى والمورث ، لأنه
إقرار فى الحقيقة لهما ، وإنما ينتقل إلى الجفن بعد الولادة ، ولم ينتقل ، ولوجاءت بولدين
حينئذ فالمال بينهما ، وإن بين سبباً مستحيلاً - بأن قال : باعنى ، أو أقرضنى - فالإقرار
باطل اتفاقاً أيضاً (وإن أبهم الإقرار) ولم يبين سببه (لم يصح عند أبي يوسف) وفى نسخة
« أبى حنيفة » بدل « أبى يوسف » وقال محمد : يصح ؛ لأن الإقرار من الحجج فيجب
إعماله ، وقد أمكن بالحمل على السبب الصالح ، ولأبى يوسف أن الإقرار مطلقه ينصرف
إلى الإقرار بسبب التجارة ، فيصير كأنه صرح به ، هداية . قال فى التصحيح : وفى الهداية
والأسرار وشرح الإسيبجاني والاختيار والتقريب ونظم الخلافات ذكر الخلاف بين
أبى يوسف ومحمد ، وذكر فى النافى الخلاف بين أبى حنيفة وأبى يوسف ، وذكر فى الينابيع
قول أبى حنيفة مع أبى يوسف ، فقال : قال أبو حنيفة وأبو يوسف فى هذه المسألة : إن بين

وَإِذَا أَقْرَ بِمَحْمَلٍ جَارِيَةٍ أَوْ تَحْلِي شَاةٍ لِرَجُلٍ صَحَّ الْإِقْرَارُ وَلَزِمَهُ ، وَإِذَا أَقْرَ
الرَّجُلُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِدُيُونٍ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ فِي صِحَّتِهِ وَدُيُونٌ لَزِمَتْهُ فِي مَرَضِهِ
بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ فَدَيْنُ الصَّحَّةِ وَالَّذِينَ الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْبَابِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ ،

المقربة جهة سالحة كالإرث والوصية رجح إقراره ولزمه ، وإلا فلا ، وقال محمد : صح
إقراره سواء بين جهة سالحة أو أياهم ويحمل إقراره على أنه أوصى به رجل أومات
مورثه وتركه ميراثاً ، واعتمد قول أبي يوسف الإمام البرهاني والنسفي وأبو الفضل
للموصل وغيرهم ، وعلى الكل الحمد بالحل على سبب صحيح وإن لم يذكره ، فليحفظ
هذا فإنه يقع إقرارات مطلقة عن السبب لا يتصور أن يكون لها سبب صحيح شرعاً .
١٥ (ولو أقر بمحل جارية أو حمل شاة لرجل صح الإقرار ولزمه) للقرينة ، سواء
بين سبباً سالحاً أو أياهم ؛ لأن له وجهاً صحيحاً - وهو الوصية من جهة غيره -
فيحمل عليه ، وهذا إذا علم وجوده وقت الوصية . جوهرية .

(وإِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِدُيُونٍ) وَحَدَّثَ سَيِّئاً فِي الْوَصَايَا ^(١) (وعليه .
ديون) لزمته (في صحته) سواء علم سببه أو بإقراره (و) عليه أيضاً (ديون لزمته
في مرضه) لكن (بأسباب معلومة) كبذل ماملسك أو أهلكه أو مهر مثل امرأة نكحها
(فدين الصحة والذين المعروف بالأسباب مقدم) على ما أقربه في مرضه ؛ لأن الإقرار
لا يعتبر دليلاً إذا كان فيه إبطال حق الغير ، وفي إقرار المريض ذلك ، لأن حق غرماء
الصحة تعلق بهذا المال استيفاء ، ولهذا منع من التبرع والمحاباة إلا بقدر الثلث ، وإنما تقدم

(١) حد مرض الموت الذي تطبق عليه هذه الأحكام ونحوها مما يأتي في مباحث الطلاق ومباحث
الوصايا وغيرها : أن يكون مما يمنع صاحبه من القيام بمجاذاته كما يتناه الأحماء ، وأن يكون نفس
المرض مما يخاف منه الهلاك غالباً ، وأن يتصل به الموت فعلاً ، فهذه ثلاث صفات لا بد من تحققها
كلها ، بحيث لو لم تتحقق واحدة منهن لم يعتبر المرض مرض موت ؛ فلو كان المرض يسيراً لا يمنع
صاحبه من القيام بشؤون نفسه كما يتناه الصحيح ، أو كان مما تطلب النجاة منه عادة ولومات منه
فعلاً ، أو كان مما يخاف منه الهلاك غالباً ولكنه لم يمت فعلاً ؛ فإنه لا يند مرض موت ، ومتى لم
يتم مرض موت فإن تصرف المريض فيه كتصرف الصحيح في الصحة والنفاذ .

فَإِذَا قُضِيَتْ وَقُضِلَ شَيْءٌ كَانَ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ فِي حَالِ التَّرَضِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
 دَيُونٌ فِي صِحَّتِهِ جَازَ إِقْرَارُهُ وَكَانَ الْمَقْرَرُ لَهُ أَوَّلَى مِنَ الْوَرَثَةِ، وَإِقْرَارُ
 الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيهِ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ، وَمَنْ أَقَرَّ
 لِأَجْنَبِيٍّ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ قَالَ هُوَ ابْنِي ثَبَتَ نَسَبُهُ وَبَطَلَ إِقْرَارُهُ لَهُ، وَلَوْ أَقَرَّ
 لِأَجْنَبِيَّةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَبْطُلْ إِقْرَارُهُ لَهَا، وَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي مَرَضِهِ
 ثَلَاثًا ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا بِدَيْنٍ وَمَاتَ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الدَّيْنِ وَمِنْ مِيرَاثِهَا مِنْهُ،

المعروفة الأسباب لأنه لا مهمة في ثبوتها، لأن المعائن لا مرد له، ولا يجوز للمريض أن يقضى
 حين بعض الغرماء دون البعض؛ لأن في إظهار البعض إبطال حق الباقيين إلا إذا قضى
 ما استقرضه في مرضه أو قد ثمن ما اشتراه فيه (فإذا قضيت): أي ديون الصحة والديون
 المعروفة الأسباب (وقضل شيء) عنها (كان) ذلك الفاضل مصروفاً (فيما أقربه حال
 المرض)؛ لأن الإقرار في ذاته صحيح، وإنما رد في حق غرماء الصحة، فإذا لم يبق لم
 حق ظهرت صحته (وإن لم يكن عليه ديون في صحته جاز إقراره) لأنه لم يتضمن
 إبطال حق الغير (وكان المقر له أولى من الورثة)؛ لأن قضاء الدين من الحوائج
 الأصلية، وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ (وإقرار المريض لوارثه) بدین أو عين
 (باطل) (يتعلق حق الورثة بما له في مرضه، وفي تخصيص البعض به إبطال حق الباقيين) (إلا
 أن يصدق فيه بقية الورثة)؛ لأن المانع تعلق حقهم في التركة، فإذا صدقوه زال المانع
 (ومن أقر لأجنبي في مرضه ثم قال: هو ابني) وصدقه المقر له، وكان بحيث يولده،
 كما يأتي قريباً (ثبت نسبه) منه وبطل إقراره له، لأن دعوى النسب تستند
 إلى وقت الملو، فتبين أنه أقر لابنه فلا يصح (ولو أقر لأجنبية ثم تزوجها لم يبطل
 إقراره لها) لأن الزوجية تقتصر على زمان الاتزوج؛ فبقى إقراره لأجنبية (ومن طلق
 زوجته في مرضه ثلاثاً) أو أقل بسؤالها (ثم أقر لها بدین ومات) رهي في المد (فلها
 الأقل من الدين) الذي أقربه (ومن ميراثها منه) لأنها متهمان في ذلك، لجواز
 أن يكون توصلًا بالطلاق إلى تصحيح الإقرار، فيثبت أقل الأمرين. قيدنا بسؤالها

وَمَنْ أَقْرَبُ غُلَامٍ يُولَدُ مِثْلَهُ لِمِثْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ ابْنُهُ وَصَدَقَهُ
الْغُلَامُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا ، وَبِشَارِكُ الْوَرَثَةِ فِي الْمِيرَاثِ ؛
وَيَجُوزُ إِقْرَارُ الرَّجُلِ بِالْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمَوْلَى ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ
الْمَرْأَةِ بِالْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْجِ وَالْمَوْلَى ، وَلَا يُقْبَلُ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهَا الزَّوْجُ
أَوْ تَشْهَدَ بِوِلَادَتِهَا قَابِلَةً ،

وهوام عدتها لأنه بغير سؤالها يكون فارقا فلها الميراث بالتمام بلوغ ويطل الإقرار ، وإذا
انقضت عدتها قبل موته ثبت إقراره ولا ميراث لها .

(ومن أقر بغلام) يعبر عن نفسه ، و (يولد مثله لمثله ، وليس له) أى الغلام
(نسب معروف أنه ابنه وصدقه الغلام) فى دعواه (ثبت نسبه ، وإن كان)
المقر (مريضا ، ويشارك) الغلام المقر له (الورثة فى الميراث) لأنه بثبوت نسبه صار
كالمرء النسب ، فيشاركهم . وشرط كونه يولد مثله لمثله كيلا يكون مكذبا ظاهرا ،
وأن لا يكون معروف النسب لأن معروف النسب يمتنع ثبوته من غيره ، وشرط تصديقه
لأنه فى يد نفسه إذ المسألة فى غلام يعبر عن نفسه ، حتى لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه لم
يعتبر تصديقه .

(ويجوز إقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى) ، لأنه إقرار بما
يلزمه ، وليس فيه تحميل النسب على الغير (ويقبل إقرار المرأة بالوالدين والزوج
والمولى) لما بينا (ولا يقبل) إقرارها إذا كانت ذات زوج أو معتدة منه (بالولد)
لأن فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج ؛ لأن النسب منه (إلا أن يصدقها الزوج) .
لأن الحق له (أو تشهد بولادتها) امرأة (قابلة) أو غيرها ، لأن قول المرأة الواحدة
فى الولادة مقبول ، قال الأقطع : فثبت الولادة بشهادتها ، ويلتحق النسب بالفراش . اهـ
فقدنا بذات الزوج أو المعتدة منه لأنها إذا لم تسكن كذلك صح مطلقا ، وكذا إذا
كانت كذلك وادعت أنه من غيره ، قال فى الهداية : ولا بد من تصديق هؤلاء ، يعنى
الوالدين والولد والزوج والزوجة والمولى ؛ لما مر أنهم فى أيدي أنفسهم ، فيتوقف نفاذ

وَمَنْ أَقْرَبُ نَسَبٍ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَالْتَوَلَّى - مِثْلُ
الْأَخِ وَالْعَمِّ - لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ فِي النَّسَبِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ
قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ فَهُوَ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَقْرَّ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ
اسْتَحَقَّ الْمَقْرَّ لَهُ مِيرَاثُهُ ، وَمَنْ مَاتَ أَبُوهُ فَأَقْرَبُ بَأَخٍ لَهُ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ
أَخِيهِ ، وَبِشَارِكُهُ فِي الْمِيرَاثِ .

كتاب الإجارة

الإجارة

الإقرار على تصديقهم ، وقدمنا أن هذا في غير الولد الذي لا يعبر عن نفسه ، لأنه بمنزلة المتاع
فلا يعتبر تصديقه .

(ومن أقر بنسب من غير) هؤلاء للذكورين من (الوالدين والولد والزوج
والزوجة والمولى ، مثل الأخ والعم) والجد وابن الابن (لم يقبل إقراره في النسب)
وإن صدقه المقر له ، لأن فيه حمل النسب على النير (فإن كان له) : أي المقر (وارث
معروف) نسبه (قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من المقر له) ؛ لأنه لما لم يثبت
نسبه منه لم يزاحم الوارث المعروف النسب (وإن لم يكن له وارث) معروف (استحق
المقر له ميراثه) ، لأن له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث ، فيستحق جميع المال
وإن لم يثبت نسبه (ومن مات أبوه فأقر بأخ لم يثبت نسب أخيه) وإن صدقه
(و) لكنه (بشاركه في الميراث) لأن إقراره يتضمن شيئين : حمل النسب على النير ،
ولا ولاية له عليه فلا يثبت ، والاشتراك في المال ، وله فيه ولاية فيثبت .

كتاب الإجارة

(الإجارة) لغة : اسم للأجرة ، وهي كراء الأجير . وقد أجرة ، إذا أعطاه أجرته ،
من بابي طلب وضرب ، فهو آجير ، وذلك مأجور ، وتماه في المغرب ، واصطلاحاً :

عَقْدٌ عَلَى الْمَنَافِعِ بِعَوَضٍ ، وَلَا تَصِيحُ حَتَّى تَكُونَ الْمَنَافِعُ
مَعْلُومَةً وَالْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً، وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا فِي الْبَيْعِ جَازَ أَنْ يَكُونَ
أَجْرَةً فِي الْإِجَارَةِ، وَالْمَنَافِعُ تَارَةً تَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالمُدَّةِ كاستئجار الثَّوْرِ لِلسَّكْنَى
وَالْأَرْضِينَ لِلزَّرْعَةِ؛ فَيَصِيحُ الْعَقْدُ عَلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَى مُدَّةٍ كَانَتْ ، وَقَارَةً
تَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْعَمَلِ وَالتَّسْمِيَةِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى صَبْغِ ثَوْبٍ أَوْ خِيَاطَتِهِ،

(عقد على المنافع بعوض) وتنفقد ساعة فساعة ، على حسب حدوث المنفعة ،
وأقيمت العين مقام المنفعة في حق إضافة العقد إليها ليرتبط بالإيجاب بالقبول ،
ثم عمله يظهر في حق المنفعة .

(ولا تصح) الإجارة (حتى تكون المنافع معلومة والأجرة) أيضاً (معلومة)
لأن الجهالة في العقود عليه وبذلك تُفْضَى إلى المنازعة ، كجهالة الثمن والتمن في البيع .

* * *

(و) كل (ما جاز أن يكون ثمنًا) : أى بدلا (في البيع جاز أن يكون
أجرة في الإجارة) ، لأن الأجرة ثمن المنفعة فيعتبر بثمن المبيع ، ولا ينعكس ، لجواز
إجارة المنفعة بالمنفعة إذا اختلفا كما يأتي .

(والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة) : أى ببيان مدة الاستئجار (كاستئجار
الدور) مدة معلومة (لاسكنى ، و) استئجار (الأرضين للزراعة ؛ فيصح العقد على
مدة معلومة أى مدة كانت) : أى طالت أو قصرت ، لأن المدة إذا كانت معلومة
كان قدر المنفعة فيها معلوما ، إلا في الأوقاف ، فلا تجوز الإجارة الطويلة في المختار كيلا
يُدْعَى المستأجر ملكها - وهى مازاد على ثلاث سنين في الضياع ، وعلى سنة في غيرها -
يوهى هذا أرض اليتيم . جوهره (وتارة تصير) المنفعة (معلومة بالعمل) أى ببيان العمل
بالمعقود عليه (والتسمية ، كمن استأجر رجلا على صبغ ثوب أو خياطته) وبيّن الثوب

أَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مِقْدَارَ مَعْلُومٍ أَوْ بَرًّا كَبَهَا مَسَافَةً سَمَاهَا ، وَتَارَةً
فَصِيرُ مَعْلُومَةٍ بِالتَّعْيِينَ وَالْإِشَارَةِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَنْقُلَ لَهُ هَذَا الطَّعَامَ
إِلَى مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ ، وَيَجُوزُ اسْتِئْجَارُ الدُّورِ وَالْحَوَانِيتِ لِلشَّكْنَى ، وَإِنْ لَمْ
يُبَيِّنْ مَا يَفْعَلُ فِيهَا ، وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْخُدَادَ وَالْقَصَارَ وَالطَّحَانَ ،
وَيَجُوزُ اسْتِئْجَارُ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ وَلَا يَصِحُّ الْمَقْدُ حَتَّى يُسَمَّى مَا يُزْرَعُ فِيهَا
أَوْ يَقُولَ : عَلَى أَنْ يُزْرَعَ فِيهَا مَا شَاءَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجَرَ السَّاحَةَ لِيَلْبِسَ
فِيهَا أَوْ يَفْرَسَ فِيهَا نَخْلًا أَوْ شَجَرًا ، فَإِذَا .

ونون الصنيع وجنس الخياطة (أو استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً معلوماً) قدره
وجنسه (أو يركبها مسافة سماها) ببيان الوقت أو الموضع ، فلو خلا عنها ما فهي فاسدة .
برازية (وتاره تصير) المنفعة (معلومة بالتعيين) المقود عليه (والإشارة) إليه (كن
استأجر رجلاً على أن ينقل له هذا الطعام إلى موضع معلوم) ، لأنه إذا أراد ما ينقله
والموضع الذي يحمل إليه كانت المنفعة معلومة .

(ويجوز استئجار الدور) جمع دار، وهي معلومة (والحوانيت) جمع حانوت، وهي
الحدكان، المعدة (لشكني وإن لم يبين ما يعمل فيها)، لأن العمل المتعارف فيها السكنى
فينصرف إليه (وله أن يعمل كل شيء) بما لا يضر بالبناء كما أشار إليه بقوله: (إلا
الخداد والقصار والطحان) ، لأن في ذلك ضرراً ظاهراً ، لأنه يوهن البناء ويضر به ؛
فلا يملكه إلا بالتسمية (ويجوز استئجار الأراضي للزراعة) ، لأنها منفعة مقصودة
معمودة فيها (و) لكن (لا يصح المقد حتى يسمى ما يزرع فيها) لأن ما يزرع فيها
مقذات ، وبعضه يضر بالأرض ، فلا بد من التعيين كيلا تقع المنازعة (أو يقول : على أن
يزرع فيها ما شاء) ؛ لأنه بالتفويض إليه ارتفعت الجهالة المفضية إلى المنازعة (ويجوز
أن يستأجر الساحة) بالحاء المهملة - وهي الأرض الخالية من البناء والقرس (ليبنى فيها)
بناء (أو يفرس فيها نخلاً أو شجراً) ، لأنها منفعة تقصد بالأراضي كالزراعة (فإذا

اقتصت مدة الإجارة لزمه أن يقلع البناء والقرس ويسلمها فارغة ، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يعرّم له قيمة ذلك مقلوعاً قيمته أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والأرض لهذا، ويجوز استئجار الدواب للركوب والحمل ، فإن أطلق الركوب جاز له أن يركبها من شاء ، وكذلك إن استأجر ثوباً للبس وأطلق ، فإن قال : على أن يركبها فلان ، أو يلبس الثوب فلان ، فأركبها غيره أو ألبسه غيره ؛ كان ضامناً إن عطبت الدابة أو تلف الثوب ؛

اقتصت مدة الإجارة لزمه (أي المستأجر) أن يقلع البناء (الذي بناه) والقراس (الذي غرسه ، إن لم يرض المؤجر بتركها) ويسلمها (لصاحبها) فارغة لأنه لا نهاية لها وفي إبقائها إضراراً بصاحب الأرض ، بخلاف ما إذا اقتصت المدة والزرع بقل حيث يترك بأجر المثل إلى إدراكه ، لأن له نهاية معلومة فأمكن رعاية الجانيين (إلا أن يختار صاحب الأرض أن يعرّم له) : أي الباني والقراس (قيمة ذلك) البناء والقراس (مقلوعاً فيملكه) وهذا برضا صاحب البناء والقرس ، إلا إذا كانت تنقص الأرض بالقلم ، فينتدز يتملكها بنير رضاه . هداية (أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والأرض لهذا) ، لأن الحق له ، فله أن لا يستوفيه ، والرطوبة كالشجر لأنها لا نهاية لها (ويجوز استئجار الدواب للركوب والحمل) لأنها منفعة معهودة (فإن أطلق الركوب) بأن قال « يركب من شاء » - وهو المراد بالإطلاق ، لأنه يستأجر الدابة للركوب ويطلقه فإنه لا يجوز كافي مسكين قلاعن الذخيرة والمنفى وشرح الطحاوى - (جاز له أن يركبها من شاء) عملاً بالإطلاق ، ولكن إذا ركب بنفسه أو أركوب واحداً ليس له أن يركب غيره ، لأنه تعين مراد آمن الأصل ، والناس يتفاوتون في الركوب ، فصار كأنه نص على ركوبه (وكذلك) الحكم (إن استأجر ثوباً للبس وأطلق) لتفاوت الناس في اللبس أيضاً (فإن قيد : بأن قال على أن يركبها فلان أو يلبس الثوب فلان) خالف (فأركبها غيره أو ألبسه غيره) : أي غير المشروط (كان ضامناً إن عطبت الدابة أو تلف الثوب) ، لأن الناس يتفاوتون في الركوب واللبس ، فصحب التعيين ، وليس له أن يتمدّاه ، ولا أجر

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ ، وَأَمَّا التَّفَاوُتُ وَمَا لَا يَخْتَلِفُ
 بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ فَلَا يُعْتَبَرُ تَقْيِيدُهُ ، فَإِذَا شَرَطَ سُكْنَى وَاحِدٍ فَلَهُ أَنْ
 يُسْكِنَ غَيْرَهُ ، وَإِنْ سَمِيَ نَوْعًا أَوْ قَدْرًا يَخِيْلُهُ عَلَى الدَّابَّةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ
 « خَمْسَةُ أَقْفَازَةٍ حِنْطَةٍ » فَلَهُ أَنْ يَخِيْلَ مَا هُوَ مِثْلُ الْحِنْطَةِ فِي الضَّرَرِ أَوْ أَقْلُ
 كَالشَّعِيرِ وَالسَّمِيسِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخِيْلَ مَا هُوَ أَضَرُّ مِنَ الْحِنْطَةِ كَالْمَلِيحِ
 وَالْحَدِيدِ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِيَخِيْلَ عَلَيْهَا قُطْعَانًا سَمَاءُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخِيْلَ
 مِثْلَ وَزْنِهِ حَدِيدًا ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِتَرْكَبَهَا فَأَرْدَفَ مَعَهُ رَجُلًا فَعَطِيتُ
 ضَمِينَ نِصْفَ قِيَمَتِهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِالثَّقَلِ .

يلزمه لأنه لا يجمع مع الضمان (وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل) لا تقدم (وأما
 العقار وما لا يختلف باختلاف المستعمل فلا يعتبر تقييده ؛ فإذا شرط) في العقار (سكنى
 واحد) بعينه (فله أن يسكن غيره) ، لأن التقييد غير مفيد ، لعدم التفاوت ، والذى
 يضر بالبناء خارج على ما تقدم (وإن سمي) المستأجر (نوعاً وقدرًا يحمله على الدابة
 مثل أن يقول) لا تحلّ عليها (خمس أقفاز حنطة) فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة
 في الضرر) كالمدس والماش ، لعدم التفاوت (أو أقل) ضرراً (كالشعير والسهم ،
 لكونه خيراً من المشروط) وليس له أن يحمل ما هو أضر من الحنطة كالملح
 والحديد) لانعدام الرضا به ، والأصل : أن من استحق منفعة ، قدرة بالعقد
 فاستوفّاها أو مثلاً أو دونها جاز ، لدخوله تحت الإذن ، ولو أكثر لم يجز ، لعدم
 دخوله تحته (وإن استأجرها) أى الدابة (ليحمل عليها قطعاً سماه) : أى سَمِيَ
 قدره (فليس له أن يحمل مثل وزنه حديداً) ونحوه ؛ لأنه ربما يكون أضر على
 الدابة ، فإن الحديد يجمع في موضع في ظهره ، والقطن يبدسط عليه (وإن استأجرها) :
 أى الدابة (ليركبها فأردف معه رجلاً) بحيث يستمسك بنفسه والدابة تطيق
 ذلك (فعطيت) الدابة (ضمن نصف قيمتها) ، لأنها تلفت بركوبها وأحدها
 مأذون له دون الآخر (ولا يعتبر بالثقل) ، لأى الرجال لا توزن ، والدابة ربما
 يَمْقَرُهَا جَهِلُ الرَّاكِبِ الخفيف ويخف عليها ركوب الثقيل ، فاعتبر عدد
 الرَّاكِبِ ، ولم يعين الضامن ؛ لأن المالك بالخيار في تضمين أيهما شاء ، ثم إن ضمن

وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَقْدَارًا مِنَ الْحِنْطَةِ فَعَمَلُ أَكْثَرِ مِنْهُ قَطَعَتْ ضَمِنْ
مَا زَادَ الثَّقَلُ، وَإِذَا كَبِحَ الدَّابَّةَ يُلْجَأُهَا أَوْ ضَرَبَهَا قَطَعَتْ ضَمِنْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

الراكب فلا رجوع له على الرديف، وإن ضمن الرديف يرجع بما ضمن على الراكب
إن كان مستأجراً منه، وإلا لا، ولم يتعرض لوجوب الأجر، والمقول في النهاية
والحيط أنه يجب جميع الأجر إذا هلك بعد بلوغ المقصد مع تضمين النصف،
لأن الضمان لركوب غيره، والأجر لركوبه، وقيد بكونها عطبت لأنها لو سلت
لا يلزمه غير المسمى كما في غاية البيان، وقيد بالإرداف ليكون كالتابع، لأنه
لو أقصد في السرج صار غاصباً ولم يجب عليه شيء من الأجر، لأنه لا يجمع الضمان
كما في غاية البيان، وكذا لو حمل على عاتقه، لسكونه يجمع في محل واحد فيشق
على الدابة وإن كانت تطيق حملها كما في النهاية، وقيد بالرجل لأنه لو ركبها
وحمل عليها شيئاً ضمن قدر الزيادة، وهذا إذا لم يركب فوق الحمل، أما لو ركب
فوق الحمل ضمن جميع القيمة كما ذكره خواهر زاده، وقيدنا بكونه يستمسك
بنفسه لأن ما لا يستمسك بنفسه بمنزلة المقاع يضمن بقدر ثقله كما في الزيلعي، وبكونها
تطيق ذلك لأنها إذا لم تطيق يضمن جميع القيمة كما في النسفي (وإن استأجرها
ليحمل عليها مقداراً من الحنطة) مثلاً (حمل أكثر منه) من جنسه (قطعت)
الدابة (ضمن ما زاد الثقل)؛ لأنها عطبت بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه،
والسبب الثقل، فانقسم عليهما، إلا إذا كان حلاً لا تطيقه مثل تلك الدابة فينثذ
يضمن كل قيمتها، لعدم الإذن فيها أصلاً لخروجه عن المعتاد، هداية، قيدنا بأنها
من جنس المسمى، لأنه لو حمل جنساً غير المسمى ضمن جميع القيمة كما في البحر
(وإذا كبح الدابة) أي جذبها إليه (بلجامها أو ضربها) كبها وضرباً متعارفاً
(قطعت ضمن عند أبي حنيفة)، لأن الإذن مقيد بشرط السلامة، إذ
يتحقق السوق بدونها، وإنما هما للمبالغة، فيتعيد بوصف السلامة. هداية.
وفي الجوهرة: وعليه الفتوى، وقالوا: لا يضمن إذا فعل فعلاً متعارفاً؛ لأن
المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقد، فكان حاصله يأذنه فلا يضمنه.

والأجراء على ضربين : أجير مشترك ، وأجير خاص ، فالمشترك : من لا يستحق الأجرة حتى يعمل كالصباغ والقصار ، والتناع أمانة في يده : إن هلك لم يضمن شيئاً عند أى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يضمنه ، وما تلف بعمله كتخريق الثوب من دقة وزلق الحبل وانقطاع الحبل الذى يشد به السكارى الحبل وغرق السفينة من مدها مضمون

قال فى التصحيح : واعتمد قوله الإمام المحبوبي والنسفي ، لكن مروح الإسيجاني والزوزني أن قوله قياس وقولها استحسان ، اه . قيدنا بالكبح والضرب لأنه لا يضمن بالوقت اتفاقاً ، وقيدنا بكونه متعارفاً لأنه بغير المتعارف يضمن اتفاقاً .

(والأجراء على ضربين) أى نوعين (أجير مشترك ، وأجير خاص ، فالمشترك من) عمل لالواحد ، أو لواحد من غير توقيب ، ومن أحكامه أنه (لا يستحق الأجرة حتى يعمل) للمقود عليه ، وذلك (كالصباغ والقصار) ونحوهما (والتناع أمانة في يده : إن هلك لم يضمن شيئاً ، عند أى حنيفة) وإن شرط عليه الضمان ؛ لأن شرط الضمان فى الأمانة مخالف لقضية الشرع ، فيكون باطلاً كافى القحيرة نقلها عن الطحاوى ، وقالوا : يضمنه إلا من شئ غالب كالخريق الغالب والعدو الكبير ، ونقل فى التصحيح الإفتاء بقول الإمام عن عامة المعتبرات ، قال : واعتمده المحبوبي والنسفي ، وبه جزم أصحاب المتن ، فسكان هو المذهب ، اه . لكن قال فى الدر : وأفتى للتأخرون بالصلح على نصف القيمة ، وقيل : إن كان الأجير مُصلحاً لا يضمن ، وإن بخلافه يضمن ، وإن مستور الحال يؤمر بالصلح ، عمادية . قلت : وهل يجبر عليه ؟ حرر فى تنوير البصائر نعم ، كن تمت مدته فى وسط البحر أو البرية تبقى الإجارة بالجير . اه (وما تلف بماله كتخريق الثوب من دقة وزلق الحبل وانقطاع الحبل الذى يشد به السكارى الحبل وغرق السفينة من مدها) : أى إجرائها (مضمون) عليه ؛ لأن المأذون فيه ما هو داخل تحت العقد ، وهو العمل الصالح ، فلم يكن الفساد مأذوناً فيه فيكون مضموناً عليه

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِهِ بَنَى آدَمَ ، مِمَّنْ غَرِقَ فِي السَّفِينَةِ أَوْ سَقَطَ مِنَ الدَّابَّةِ
لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَإِذَا فَصَدَ الْفَصَادُ أَوْ بَزَغَ الْبَزَاغُ وَلَمْ يَتَجَاوَزِ التَّوَضُّعَ الْمُعْتَادَ
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا عَطِبَ مِنْ ذَلِكَ . وَالْأَجِيرُ الْخَاصُّ : الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ
بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ فِي الْمُدَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، كَمَنْ اسْتَوْجَرَ شَهْرًا لِلْخِدْمَةِ
أَوْ لِرَعَى النِّعَمِ .

(إلا أنه لا يضمن به بنى آدم من غرق في السفينة أو سقط من الدابة) وإن كان
يسوقه أو قوده ؛ لأن ضمان الأدعى لا يجب بالعقد ، بل بالجناية ، وهذا ليس بجناية
لكونه مأذونا فيه (وإذا فصد الفصاد) بإذن الفصود (أو بزغ البزاع) أى
البيطار بإذن رب الدابة (ولم يتجاوز للوضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من
ذلك) لأنه لا يمكن الاحتراز عن السراية ؛ لأنه يقتضى على قوة الطباع وضعفها ،
ولا يعرف ذلك بنفسه ، فلا يمكن تقييده بالسلامة ، فسقط اعتباره ، إلا إذا جاوز
المعتاد فيضمن الزائد كله إذا لم يهلك ، وإذا هلك ضمن نصف الدية ، لأنه هلك
بمأذون فيه وغير مأذون فيه ، فيضمن بحسابه - وهو النصف - حتى إن الختان
لو قطع الحشفة وبرى المقطوع تجب عليه دية كاملة ، لأن الزائل هو الحشفة ،
وهو عضو كامل ، فتجب دية كاملة ، وإن مات يجب عليه نصف الدية . وهى
من الغرائب ، حيث يجب الأكثر بالبرء والأقل بالهلاك . درر عن الزيلعى .
قيدنا الفصد والبزغ بالإذن ، لأنه لو بغى الإذن ضمن مطلقا .

(والأجير الخاص) - ويسمى أجيرا واحدا أيضا - هو (الذى) يعمل لواحد عملا
موقتا بالتخصيص ، ومن أحكامه أنه (يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدّة) المقود
عليها (وإن لم يعمل) وذلك (كمن استؤجر شهرا للخدمة أو لرعى النعم) ؛ لأن المقود
عليه تسليم نفسه ، لأعماله ، كالنادر المستأجرة للسكنى ، والأجر مقابل بها ، فيستحقه
مالم يمنع من العمل مانع كمرض ومطر ونحوهما مما يمنع التمكن من العمل . ثم الأجير
للخدمة أو لرعى النعم إنما يكون خاصا إذا شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره أو
ذكر المدّة أولا ، كأن يستأجره شهر البرعى له غنما مائة بأجر معلوم فإنه أجير خاص بأول

وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الْخَاصِّ فِيمَا تَلَفَ فِي يَدِهِ وَلَا مَا تَلَفَ مِنْ عَمَلِهِ .
 وَالْإِجَارَةُ تُفْسِدُهَا الشُّرُوطُ كَمَا تُفْسِدُ الْبَيْعَ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ
 فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ جَمَلًا لِيَحْمِلَ
 عَلَيْهِ مَحْمَلًا وَرَاكِبِينَ إِلَى مَكَّةَ جَازَ ، وَلَهُ الْمَحْمِلُ الْمُتَعَادُ ، وَإِنْ شَاهَدَ
 الْجَمَلُ الْمَحْمِلَ فَهُوَ أَجُودُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ

الكلام ، وتماه في الدرر ، وليس للخاص أن يعمل لغيره ، ولو عمل نقص من أجرته بقدر
 ما عمل ، فتاوى النوازل (ولا ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في يده) بأن سرق منه
 أو غصب لأنه أمانة في يده ، لأنه قبضه بإذنه (ولا ما تلف من عمله) العمل المعتاد : كتحريق
 للثوب من دقه ، لأن منافاه صارت مملوكة للمستأجر ، فإذا أمره بالصرف إلى ملكه صح
 وصار نائباً منابه فصار فعله منقولاً إليه كأنه فعله بنفسه ، قيدنا العمل بالمعتاد لأنه لو كان
 غير معتاد بأن تعمد الفساد ضمن كاللودع .

* * *

(والإجارة تفسدها الشروط) المخالفة لمقتضى العقد (كما تفسد البيع) بذلك ،
 لأن الإجارة بمنزلة البيع لأنها بيع للنافع .
 (ومن استأجر عبداً للخدمة) وهو مقيم ، ولم يكن معروفاً بالسفر (فليس له أن
 يسافر به ، إلا أن يشترط ذلك) في عقد الإجارة ، لأن خدمة السفر أشق فلا تلزم
 إلا بالتزامه ، قيدنا بكونه مقبياً لأنه إذا كان مسافراً له السفر به ، كما في الجوهرة ،
 وبكونه غير معروف بالسفر لأنه إذا كان معروفاً بالسفر له السفر به ، لأن المعروف
 كالشروط (ومن استأجر جملاً ليحمل عليه محملاً) ولو غير معين (وراكبين)
 معينين أو يقول : على أن أركب من أشاء (إلى مكة جاز) العقد استحساناً (وله المحمل
 المعتاد) لأن المقصود هو الراكب وهو معلوم ، والحمل تابع ، وما فيه من الجهالة يرتفع
 بالصرف إلى المعتاد ، ويحمل المقود عليه جملاني ذمة المكاري ، والإبل آلة ، ووجهالة الآلة
 لا تفسد (وإن شاهد الجمال المحمل فهو أجود) ، لأنه أنقى للجهالة (وإن استأجر

بِعَمْرٍا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ مِقْدَارًا مِنَ الزَّادِ فَأَكَلَ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ جَاذِلَةً أَنْ يَرُدَّ
 هَوْضَ مَا أَكَلَ، وَالْأَجْرَةُ لَا تَحِبُّ بِالْعَقْدِ، وَتُسْتَحَقُّ بِأَحَدِ مَعَانِ ثَلَاثَةٍ :
 إِمَّا بِشَرْطِ التَّمَجُّيلِ ، أَوْ بِالتَّمَجُّيلِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، أَوْ بِاسْتِيفَاءِ الْمَقْهُودِ
 عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا فَلِلْمُؤْجَّرِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِأَجْرَةِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ
 وَقْتُ الْاِسْتِحْقَاقِ بِالْعَقْدِ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ بِعَمْرٍا إِلَى مَكَّةَ فَلِلْجَمَالِ أَنْ يُطَالِبَهُ
 بِأَجْرَةِ كُلِّ مَرَحَلَةٍ، وَلَيْسَ لِلْقَصَارِ وَالْخِلَاطِ أَنْ يُطَالِبَ بِالأَجْرَةِ حَتَّى يَفْرُغَ

بعمراً ليحمل عليه مقداراً من الزاد فأكل منه في الطريق جازله أن يرد هوض
 ماأكل من زاد ونحوه ، لأنه يستحق عليه حملاً مسمى في جميع الطريق؛ فله أن
 يستوفيه .

(والأجرة لا تحب بالعقد) فلا يجب تسليمها به (و) إنما (تستحق بأحد معان
 ثلاثة : إما بشرط التمجيل) وقت العقد ، لأنه شرط لازم (أو بالتمجيل من غير
 شرط) بأن يعطيه حالاً، فإنه يكون هو الواجب، حتى لا يكون له الاسترداد (أو باستيفاء
 المقود عليه) ، لأنها عقد معاوضة ، فإذا استوفى للثمن استحق عليه البدل .

(ومن استأجر داراً) سنة مثلاً بقدر معلوم من غير بيان وقت الاستحقاق (فالمؤجر
 أن يطالبه بأجرة كل يوم) لأنها منفعة مقصودة (إلا أن يبين وقت الاستحقاق
 في العقد) لأنه بمنزلة التأجيل (و) كذا (من استأجر بعمر إلى مكة) بقدر معلوم
 فللجمال أن يطالبه بأجرة كل مرحلة) ، لأن سير كل مرحلة منفعة مقصودة، وكان
 الإمام أُولَا يقول: لا يجب الأجر إلا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر، لأن المقود عليه جملة
 المنافع في المدة فلا يتوزع الأجر على أجزائها ، كما إذا كان المقود عليه العمل ، ووجهُ
 الرجوع إليه أن القياس يقتضي استحقاق الأجرة ساعة فساعة لتحقيق المساواة، إلا أن
 المطالبة في كل ساعة تفضي إلى أن لا يفرغ لغيره فيقتصر به، فقدر بما ذكرناه، هداية
 (وليس للقصار والخياط) ونحوهما (أن يطالب بالأجرة) أو بعضها (حتى يفرغ

مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ التَّعْجِيلَ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ خَبَازًا لِيَخْزِيَهُ لَهُ فِي بَيْتِهِ
 قَفِيزَ دَقِيقٍ بِدَرَاهِمٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْأَجْرَ حَتَّى يُخْرِجَ الْخُبْزَ مِنَ التَّنُورِ ، وَمَنْ
 اسْتَأْجَرَ طَبَاخًا لِيَطْبُخَ لَهُ طَعَامًا لَوْلِيَةٍ فَالتَّرَفُّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا
 لِيَضْرِبَ لَهُ لَبِنًا اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ إِذَا أَقَامَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَمُحَمَّدٌ : لَا يَسْتَحِقُّهَا حَتَّى يُشْرَجَهُ ، وَإِذَا قَالَ لِلْخِيَاطِ : إِنَّ خِطَّتَ هَذَا الثَّوْبَ
 فَارِسِيًّا فَبَدْرَهْمٍ ، وَإِنْ نِطِطَهُ رُومِيًّا فَبَدْرَهْمَيْنِ ، جَازَ ، وَأَيُّ الْعَمَلَيْنِ عَمِلَ
 اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ ،

من العمل) المقود عليه ، لأن العمل في البعض غير متفَع به فلا يستوجب به الأجر .
 (إلا أن يشترط التعجيل) ، لما مر أن الشرط فيه لازم (ومن استأجر خبازا ليخبز له
 في بيته) : أى يبت المستأجر (قفيز دقيق) مثلا (بدرهم لم يستحق الأجرة حتى
 يخرج الخبز من التنور) ، لأن تمامه بالإخراج ، فلو احترق أو سقط من يده قبل الإخراج
 فلا أجرة له للهلاك قبل التسليم ، وإن أخرجه ثم احترق من غير فعله فلا أجر ولا ضمان
 عليه . هداية (ومن استأجر طبّاخا ليطبخ له طعاما لوليّة فالترف عليه) :
 أى على الأجير ، لجريان العرف بذلك (ومن استأجر رجلا ليضرب له لبنا) بكسر
 اللباء (استحق الأجرة إذا أقامه) أى صار لبنا (عند أبي حنيفة) ؛ لأن العمل قد تم
 والتشريع عمل زائد كالنقل ، ألا يرى أنه ينتفع به قبل التشريع بالنقل إلى موضع العمل ،
 بخلاف ما قبل الإقامة ، لأنه طين منتشر . هداية (وقالا : لا يستحقها) : أى الأجرة
 (حتى يشربه) أى يركب بعضه على بعض ، لأنه من تمام عمله ، إذ لا يؤمن الفساد
 قبله ، فصار كإخراج الخبز من التنور ، ولأن الأجير هو الذى يتولاه عرقا ، وهو للمعتبر
 فيما لم يصب عليه ، قال في التصحيح : وقد اعتمد قول الإمام المحبوبي والنسفي ، وقال
 في العميون : والفتوى على قولهما ، قلت : كأنه لاتحاد العرف فيراعى إن اتحد انتهى .
 (وإذا قال للخياط : إن خطت هذا الثوب فارسيا فدرهم ، وإن خطته روميا
 فبدرهمن ، جاز) الشرطان (وأى العاملين عمل استحق الأجرة) للشروط ، وكذا
 (٧ - الباب ٢)

وَإِنْ قَالَ : إِنْ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ فَبَدْرَمٍ ، وَإِنْ خِطَّتُهُ غَدًا فَبِنِصْفِ دِرْهَمٍ ،
 فَإِنْ خَاطَهُ الْيَوْمَ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَإِنْ خَاطَهُ غَدًا فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ نِصْفَ دِرْهَمٍ ، وَإِنْ قَالَ : إِنْ سَكَنْتَ فِي هَذَا الدُّكَّانِ عَطَارًا
 فَبَدْرَمٍ فِي الشَّهْرِ ، وَإِنْ سَكَنْتَهُ حَدَّادًا فَبَدْرَهْمَيْنِ ، جَازَ ، وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ
 قَلَّ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : الْإِجَارَةُ
 قَاسِدَةٌ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ فَلَعَقْدٌ صَحِيحٌ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ
 قَاسِدٌ فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ

إذا خيره بين ثلاثة أشياء، وإن خيره بين أربعة لم يحز ، اعتباراً بالبيع ، فإنه إذا اشترى
 ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء جاز ، وكذا إذا خيره بين ثلاثة أثواب ، ولا يجوز في الأربعة
 فكذا في الإجارة . نهاية (وإن قال : إن خطته اليوم فبدرم ، وإن خطته غدا
 فبنصف درم ، فإن خاطه اليوم فله درم ، وإن خاطه غدا) أو بعده (فله أجر
 مثله عند أبي حنيفة) ؛ لأن ذكر اليوم للتعجيل ، بخلاف الغد فإنه لتعليق حقيقة ، وإذا
 كان كذلك مجتمع في الغد تسميتان الوقت والعمل ، دون اليوم ، فيصح الأول ويجب
 المسمى في اليوم ، ويفسد الثاني ويجب أجر المثل ، كإتي الهداية (ولا يتجاوز به نصف
 درم) لأنه هو المسمى في اليوم الثاني وقد رضى به ، وهذا عند أبي حنيفة (وقال
 أبو يوسف ومحمد : الشرطان جائزان) وقال زفر : الشرطان فاسدان ، قال في التصحيح :
 واعتمد قول الإمام في الخلافات المذكورة المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل
 (وإن قال : إن سكنت في هذه الدكان عطاراً فبدرم في الشهر ، وإن سكنت
 حداداً فبدرهمن جاز) الشرطان (وأي الأمرين قل استحق المسمى فيه عند
 أبي حنيفة) ، لأنه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كإتي مسألة الرومية والفارسية
 (وقالوا : الإجارة فاسدة) لجهالة الأجرة ، لأنه لا يعلم أي العاملين يعمل ، وتقدم
 في التصحيح أن المعتقد في الخلافات المذكورة قول الإمام (ومن استأجر داراً كل
 شهر بدرم فلعقد صحيح في شهر واحد) لسكونه معلوماً (فاسدة في بقية الشهور)

إِلَّا أَنْ يُسَمَّى بِجُمْلَةٍ شَهْرٍ مَعْلُومَةٍ ، فَإِنْ سَكَنَ سَاعَةً مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي صَحَّ
الْعَقْدُ فِيهِ [وَلَزِمَهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ] وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَوْجِرِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْهَا إِلَى أَنْ
يَنْقَضِيَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوَّلِهِ، وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً بِعَشْرَةِ
دَرَاهِمٍ جَازَ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ قِسْطَ كُلِّ شَهْرٍ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَيَجُوزُ أَخْذُ أَجْرَةِ الْخِتَامِ

لجهااتها، والأصل أن كلمة «كل» إذا دخلت فيما لانهاية له ينصرف إلى الواحد؛ لتعذر
العمل بالعموم، فكان الشهر الواحد معلوماً فصح العقد فيه، فإذا تم كان لكل واحد
منهما أن ينقض الإجارة لانتهاء مدة العقد الصحيح (إلا أن يسمى جملة شهور) جملة
(معلومة) فيجوز، لزوال المانع لأن المدة صارت معلومة (فإن سكن ساعة من الشهر
الثاني صح العقد فيه) : أي الشهر الثاني (ولم يكن للموجر أن يخرجها منها إلى أن
ينقضى) الشهر (وكذلك) حكم (كل شهر يسكن في أوله) ساعة، لأنه يتم العقد
بإرضائها بالسكنى في الشهر الثاني، إلا أن الذي ذكره في الكتاب هو القياس، وقد
مال إليه بعض المشايخ، وظاهر الرواية أن يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الأولى
من الشهر ويومها، لأن في اعتبار الأول بعض الحرج، هداية. وفي التصحيح: قال
في الجوهره والتبيين: هذا قول البعض، أما ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار
في الليلة الأولى من الشهر ويومها، وبه يفتى، قال القاضي: وإليه أشار في ظاهر الرواية،
وعليه الفتوى. اهـ (وإذا استأجر داراً سنة بعشرة دراهم مثلاً (جاز) وتقسط على
الأشهر بالسوية (وإن لم يسم قسط كل شهر من الأجرة)، لأن المدة معلومة بدون
التقسيم. ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي، وإن لم يسم فن وقت العقد، ثم إن كان العقد
حين يهل الهلال فشهور السنة كلها بالأهلة، لأنها الأصل، وإن كان في أثناء الشهر
قال كل بالأيام عند الإمام، وقال محمد: الشهر الأول بالأيام، والباقي بالأهلة،
وعن أبي يوسف روايتان.

(ويجوز أخذ أجرة الحمام) لتعارف الناس، ولم يعتبر الجملة لإجماع المسلمين، وقال

وَالْحَجَّامَ ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أُجْرَةِ عَسَبِ التَّيْسِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَى الْأُذُنِ وَالْإِقَامَةِ وَالْحَلِجِّ وَالْفَنَاءِ وَالنُّوْحِ ، وَلَا تَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ : إِجَارَةُ الْمُشَاعِ جَائِزَةٌ .

النبي صلى الله عليه وسلم «مارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» هداية (والحجّام) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام «احتجتم وأعطى الحجّام الأجر» ولأنه استئجار على عمل معلوم بأجر معلوم ، هداية (ولا يجوز أخذ أجره عَسَبِ التيس) أى خِرابه (ولا يجوز الاستئجار على) الطاعات، مثل (الأذان والإقامة والحج) ولإمامة وتعليم القرآن والفقه ، قال في التصحيح : وهذا جواب المتقدمين، وأجازه المتأخرون ، فقال في الهداية : وبعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن ، وعليه الفتوى ، واعتمده النسفي ، وقال في المحيط : ولا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والإمامة والحج عنه، وبعض أصحابنا للتأخيرين جواز ذلك ؛ لكسل الناس ، ولحاجتهم . وفي الذخيرة : ومشايخ بُلّغَ جوزوا الاستئجار لتعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدة ، وأفتوا بوجوب المسمى ، وإذا كان بدون ذكر للمدة أفتوا بوجوب أجره للمثل ، وكذلك يفتى بجواز الاستئجار على تعليم الفقه ، وقال صدر الشريعة : ولم يصح العبادات كالأذان والإقامة وتعليم القرآن ، ونفتى اليوم بصحتها . اهـ (ر) لأعلى للمعاصي ، مثل (الفناء والنوح) وكذا سائر اللاهی ؛ لأنه استئجار على المعصية ، والمعصية لا تستحق بالمقد . (ولا يجوز إجارة المُشاع) الأصلي ، سواء كان يقبل القسمة أولاً (عند أبي حنيفة) لعدم القدرة على التسليم ؛ لأن تسليم الشائع وحده لا يتصور (الامن الشريك) ؛ لحدوث المنفعة كلها على ملكه فلا شيع ، والاختلاف في النسبة لا يضر ، هداية . وفي جامع الكرخي : نص أبو حنيفة أنه إذا أجر بعض ملكه أو أجر أحد الشرى يكن نصيبه من أجني فهو فاسد ، سواء فيما يقسم وما لا يقسم ، اهـ . وكذا من أحد الشرى يكن كافى المادية (وقالاً : إجارة للمشاع جائزة) ؛ لأن له منفعة ، ولهذا يجب أجر المثل ، والتسليم ممكن

وَيَجُوزُ اسْتِئْجَارُ الظَّئِيرِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ ، وَيَجُوزُ بِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا ، وَلَيْسَ
لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَهَا مِنْ وَطْئِهَا ، فَإِنْ حَبِلَتْ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَفْسَخُوا
الْإِجَارَةَ إِذَا خَافُوا عَلَى الصَّبِيِّ مِنْ لَبَنِهَا ، وَعَلَيْهَا أَنْ تُصْلِحَ طَعَامَ الصَّبِيِّ ، وَإِنْ
أَرْضَعَتْهُ فِي الْمُدَّةِ يَلْبَنُ شَاءَ فَلَا أَجْرَ لَهَا ، وَكُلُّ صَانِعٍ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ
كَالْقَصَّارِ

بالتخلية أو بالتهايؤ ، فصار كما إذا أجرة من شريكه أو من رجلين ، قال في التصحيح :
وفي الفتاوى الصغرى وتنمة الفتاوى والحقائق : الفتوى على قول أبي حنيفة ، واعتمده
النسفي والمحجوبى وصدر الشريعة ، قال في شرح الكنز : وفي المتن : الفتوى في إجارة
المشاع على قولها ، قالت : هو شاذ مجبول القائل ، فلا يعارض ما ذكرناه . اهـ . قيدنا
الشيوع بالأصل لأن الشيوع الطارىء لا يفسد اتفاقا ، وذلك كأن أجر الكل ثم
فسخ في البعض ، أو أجرا الواحد فأت أحدهما ، أو بالعكس .

(ويجوز استئجار الظئر) بالكسر والمهزة - المرضعة (بأجرة معلومة) لتعامل
الناس ، بخلاف بقية الحيوانات ، لعدم التعارف (ويجوز) أيضاً (بطعامها وكسوتها)
استحساناً عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يجوز ، لأن الأجرة مجبولة ، ولأن الجهة لا تنفص
إلى المنازعة ؛ لأن العادة التوسعة على الأظفار شقة على الأولاد (وليس المستأجر أن
يمنع زوجها من وطئها) لأن ذلك حقه (فإن حبلى كان لهم) : أى أولياء الصغير
(أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا على الصبي من لبنها) لأن لبن الحامل يفسد الصبي ،
ولهذا كان لهم الفسخ إذا مرضت أيضاً (وعابها) أى الظئر (أن تصلىح طعام الصبي) ،
لأن العمل عليها . والحاصل أنه يعتبر فيما لا ينص عليه العرف في مثل هذا الباب ؛ فما
جرى عليه العرف من غسل ثياب الصبي وإصلاح الطعام وغير ذلك على الظئر . هداية
(وإن أرضعته في المدة بلبن شاء فلا أجر لها) ؛ لأنها لم تأت بالدمل المستحق عليها - وهو
الإرضاع - لأن إرضاعه بلبن الشاة إيجار وليس بإرضاع ، فاختلف العمل ، فلم يجب
الأجر كما في الهداية .

(وكل صانع لعمله أثر) بحيث يرى ويعاين (في العين) وذلك (كالقصار)

وَالصَّبَاغُ فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَ الْعَيْنَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ عَمَلِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَجْرَةَ ،
وَمَنْ لَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ الْعَيْنَ بِالْأَجْرَةِ كَالْحُكْمَالِ وَالْمَلَايِحِ ،
وَإِذَا اشْتَرَطَ الصَّانِعُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَفْعِلَ غَيْرَهُ ، فَإِنْ
أُطْلِقَ لَهُ الْعَمَلُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَفْعَلُهُ ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْخُطَايُطُ وَصَاحِبُ
الثُّوبِ فَقَالَ صَاحِبُ الثُّوبِ : أَمَرْتُكَ أَنْ تَعْمَلَهُ قَبَاءً ، وَقَالَ الْخُطَايُطُ : قِيمِصًا ،
أَوْ قَالَ صَاحِبُ الثُّوبِ لِلصَّبَاغِ : أَمَرْتُكَ أَنْ تَصْبِغَهُ أَحْمَرَ فَصَبَّغْتَهُ أَصْفَرَ

والصباغ فله أن يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الأجرة (المشروطة؛
لأن المفقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل، كما في البيع،
ولو حبسه فضايع لاضمان عليه عند الإمام ؛ لأنه غير متعدي في الحبس ، فبقى أمانة
كما كان عنده ، ولا أجر له ؛ لهلاك المفقود عليه قبل التسليم (ومن ليس لعمله أثر)
في العين (فليس له أن يحبس العين) لأجل الأجرة ، وذلك (كالحال) على
ظهوره أو دابة (والملاح) صاحب السفينة ، لأن المفقود عليه نفس العمل ، وهو
غير قائم في العين ؛ فلا يتصور حبسه ، فليس له ولاية الحبس ، وغسل الثوب نظير
الحل ، هداية . قال في المجتبى : أى تطهيره لا لتحسينه فليحفظ .

(وإذا اشترط) المستأجر (على الصانع أن يعمل بنفسه فليس له) : أى
الصانع (أن يستعمل غيره) ؛ لأنه لم يَرْضَ بعمل غيره (وإن أطلق له العمل فله
أن يستأجر من عمله) ؛ لأن المستحقَّ عملٌ في ذمته ، ويمكن إيقاؤه بنفسه
وبالاستعانة بغيره ، بمنزلة إيفاء الدين ، والمادة جارية أن الصانع يعملون
بأنفسهم وبأجرائهم .

(وإذا اختلف الخياط وصاحب الثوب) في صفة الصنعة المستأجر عليها وفي قدر
الأجرة (فقال صاحب الثوب : أَمَرْتُكَ أَنْ تَعْمَلَهُ قَبَاءً) بالفتح (وقال الخياط) :
أَمَرْتُ أَنْ أَعْمَلَ (قِيمَا) مثلاً (أَوْ قَالَ صَاحِبُ الثُّوبِ لِلصَّبَاغِ : أَمَرْتُكَ أَنْ تَصْبِغَهُ
أَحْمَرَ فَصَبَّغْتَهُ أَصْفَرَ) وهو خلاف ما أَمَرْتُكَ ، وقال الصباغ : بل أَمَرْتُكَ بِهَذَا الْأَصْفَرِ ، أَوْ قَالَ

فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الثَّوْبِ مَعَ يَمِينِهِ ، فَإِنْ حَلَفَ فَاتْلِيَاطُ ضَامِنٍ ، وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الثَّوْبِ : عَمِلْتُهُ لِي بِغَيْرِ أُجْرَةٍ ، وَقَالَ الصَّانِعُ : بِأُجْرَةٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الثَّوْبِ مَعَ يَمِينِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : إِنْ كَانَ حَرِيْقًا لَهُ فَلَهُ الْأُجْرَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرِيْقًا لَهُ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِنْ كَانَ الصَّانِعُ مَعْرُوفًا بِهَذِهِ الصَّنْعَةِ أَنْ يَعْمَلَ بِالْأُجْرَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ عَمِلُهُ بِأُجْرَةٍ ، وَالْوَاجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسَمَّى

صاحب الثوب : الأجرة عشرة ، وقال الأجير : عشرون (فاقول قول صاحب الثوب مع يمينه) لأن الإذن مستفاد من جهته ، ألا يرى أنه لو أنكر أصل الإذن كان القول قوله ، فكذا إذا أنكر صفته ، لكن يحلف ؛ لأنه أنكر شيئاً لو أقر به لزمه . هداية . (وإذا حلف فاتلياط ضامن) ؛ لتصرفه في ملك الغير بغير إذنه ، لكن صاحب الثوب بالخيار : إن شاء ضمته ، وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله (وإذا قال صاحب الثوب : عملته لي بغير أجرة ، وقال الصانع : عملته (بأجرة ، فاقول قول صاحب الثوب) أيضاً (مع يمينه عند أبي حنيفة) ؛ لأنه ينكر للضمان ، والصانع يدعيه ، والقول قول للنكر (وقال أبو يوسف : إن كان) صاحب الثوب (حريقاً) أي معاملاً (له) : أي للصانع ، بأن كان بينهما معاملة من أخذ وإعطاء (فله الأجرة) ، لأن سبق ما بينهما من المعاملة يعين جهة للطلب بأجر جرياً على معتادهما ، هداية (وإن لم يكن حريقاً) له (فلا أجرة له . وقال محمد : إن كان الصانع معروفاً بهذه الصنعة أن يعمل بالأجرة) وقيام حاله بها (فاقول قوله بأنه عمله بأجرة) عملاً بشهادة الظاهر ، قال في التصحيح : ورجح دليل الإمام في الهداية ، وأجاب على دليليهما ، واعتمده الإمام المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة ، وجعل خواهر زاده الفتوى على قول محمد . اهـ ، وقوله في الدر عن الزيلعي .

(والواجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل لا يتجاوز به المسمى) لرضاها به ،

وَإِذَا قَبِضَ الْمُسْتَأْجِرُ الدَّارَ فَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا ، فَإِنْ غَصَبَهَا غَاصِبٌ مِنْ يَدِهِ سَلَّتِ الْأَجْرَةُ ، وَإِنْ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا يَضُرُّ بِالسُّكْنَى فَلَهُ الْفَسْخُ ، وَإِذَا خَرَبَتْ الدَّارُ أَوْ انْقَطَعَ شِرْبُ الضَّيْعَةِ أَوْ انْقَطَعَ الْمَاءُ عَنِ الرَّحَى انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ ،

وينقص عنه ؛ فساد التسمية ، وهذا هو الفساد لشرط فاسد أو شيوع مع العلم بالمسئ، وإن لجهاة المسئ أو عدم التسمية أصلاً أو [كان] المسئ خيراً أو خنزيراً وجب أجر المثل بالما ما بلغ ، لعدم ما يرجع إليه .

(وإن قبض المستأجر الدار فعليه الأجرة وإن لم يسكنها) ؛ لأن تسليم عين المنفعة لا يتصور ؛ فأقيم تسليم الحل مقامه ؛ إذ التمكن من الانتفاع يثبت به ، وهذا لو الإجارة صحيحة ، أما في الفاسدة فلا تجب الأجرة إلا بمحققة الانتفاع كافي للمادية (فإن غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة) لأن تسليم الحل إنما أقيم مقام تسليمه المنفعة للتمكن من الانتفاع ، فإذا فات التمكن فأتى التسليم وانفسخ العقد فيسقط الأجر ، وإن وجد النصب في بعض المدة يسقط بقدره ؛ إذ الانقاسخ في بعضها . هداية (وإن وجد) المستأجر (بها) أى الدار المستأجرة (عيباً يضر بالسكنى) بحيث لا تقوت به المنفعة كترك تطيينها وإصلاح منافعها (فله الفسخ) ؛ لأن العقود عليه للنافع ، وإنها توجد شيئاً فشيئاً ، فكان هذا عيباً حادثاً قبل القبض ؛ فيوجب الخيار كما في البيع ، ثم المستأجر إذا استوفى المنفعة فقد رضى بالمعيب فيلزمه جميع البذل كما في البيع ، وإن أزال المؤجر المعيب بطل خيار المستأجر ، لزوال سببه (فإن) فأتى المنفعة بالكلية : بأن (خربت الدار) كلها (أو انقطع شرب الضيعة) : أى الأرض كله (أو انقطع الماء جميعه) (عن الرحى انفسخت الإجارة) لأن العقود عليه قد فات قبل القبض ، فشابهت فوت البيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ، ومن أصحابنا من قال : إن العقد لا ينفسخ ، لأن المنافع فأتت على وجه يتصور عودها ، فأشبهه

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَقَدْ عَقَدَ الْإِجَارَةَ لِنَفْسِهِ انْفُسَخَتِ الْإِجَارَةُ ،
وَإِنْ عَقَدَهَا لِغَيْرِهِ لَمْ تَنْفَسَخْ ، وَبَصَحَ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْإِجَارَةِ ، وَتَنْفَسَخُ
الْإِجَارَةُ بِالْأَعْذَارِ ، كَمَنْ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا فِي الشُّوقِ لِيَتَّجَرَ فِيهِ فَذَهَبَ مَالُهُ
وَكَمَنْ أَجَرَ دَارًا أَوْ دُكَّانًا ثُمَّ أَفْلَسَ وَلَزِمَتْهُ دُيُونٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا
إِلَّا مِنْ ثَمَنِ مَا آجَرَ فَسَخَ الْقَاضِي الْعَقْدَ وَبَاعَهَا فِي الدِّينِ ،

الإبقاء في البيع ، هداية . ومثله في شرح الأقطع ، ثم قال : والصحيح هو الأول ،
وتبعه في الجوهرة ، لكن عامة المشايخ على الثاني ، وهو الصحيح كما في الذخيرة
والتتارخانية والاختيار وغيرها ، وفي الناية للاتقاني نقلا عن إجازات شمس
الأمّة : إذا نهضت الدار كلها فالصحيح أنه لا تنفسخ ، لكن سقط الأجر
فسخ أولا .

(وإذا مات أحد المتعاقدين) عقد الإجارة (وقد) كان (عقد الإجارة
لنفسه انفسخت الإجارة) ؛ لأنها لو بقيت تعبير المنفعة للملوك أو الأجرة للملوك
لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقلها إلى الوارث ، وهو لا يجوز (وإن)
كان (عَقْدُهَا لِغَيْرِهِ) بَأَنْ كَانَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا أَوْ مَتَوَلِيًّا (لم تنفسخ الإجارة)
لبقاء المستحق ، حتى لو مات الموقوف له بطلت ، وتنفسخ بموت أحد المستأجرين
أو للزوجين في حصته فقط ، وتبقى في حصة الحى .

(ويصح شرط الخيار في الإجارة) ؛ لأنه عقد معاوضة لا يلزم فيه القبض
في المجلس ؛ فجاز اشتراط الخيار كالبيع .

(وتنفسخ الإجارة بالأعذار) للوجبة ضرراً لم يستحق بالعقد ، وذلك (كن
استأجر دكاناً في السوق ليتجر فيه فذهب ماله) أو طبأها ليطبخ للوليمة فاختلفت
منه الزوجة ؛ لأن في المضى عليه إلزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد (وكن آجر
داراً أو دكاناً ثم أفلس ولزمته ديون) ببيان أو برهان ، وكان (لا يقدر على
قضاها إلا من ثمن ما آجر فسخ القاضي العقد) بينهما (وباعها في الدين) أى : لأجل
قضاها ، وفي قوله « فسخ القاضي » إشارة إلى أنه يقتدر إلى قضاء القاضي في التقصير ،

وَكَمِنْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيُسَافِرَ عَلَيْهَا تُمْ بَدَلَهُ مِنْ السَّفَرِ فَهُوَ عُذْرٌ ، وَإِنْ
بَدَا لِلْمُكَارَى مِنَ السَّفَرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِعُذْرٍ .

كتاب الشفعة

الشَّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ، ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ ،
كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ ، ثُمَّ لِلْجَارِ ، وَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ وَالْجَارِ

وهكذا ذكر في الزيادات في عذر الدَّيْنِ ، وقال في الجامع الصغير : وكل ما ذكرنا
أنه عذر فإن الإجارة فيه تنتقض ، وهذا يدل على أنه لا يحتاج فيه إلى قضاء
القاضي ، ومنهم من فرق فقال : إذا كان العذر ظاهراً لا يحتاج إلى القضاء لظهور
العذر ، وإن كان غير ظاهر كالدين يحتاج إلى القضاء لظهور العذر ^(١) . هداية
(وكن استأجر دابة ليسافر عليها ثم بداله من السفر فهو عذر) ؛ لأنه لو مضى
على موجب العقد يلزمه ضرر زائد ؛ لأنه ربما يريد الحج فيفوت وقته ، أو طلب
غريم فيحضر ، أو التجارة فيفتقر (وإن بدا للمكاري من السفر فليس ذلك
بعذر) ؛ لأن خروجه غير مستحق عليه ، ويمكنه أن يقعد ويبيع الدواب على
بدأ جيره ، ولو مرض المؤجر فقد فكذا الجواب على رواية الأصل ، وروى
الكرخي أنه عذر ؛ لأنه لا يعرى عن ضرر ؛ فيدفع عنه عند الضرورة دون الاختيار ،
هداية . قال في الدرر : وبالأول بقتى .

كتاب الشفعة

(الشفعة) لغة : الضم ، وشرعاً : تملك العقار جبراً على المشتري بما قام عليه .
وهي (واجبة) أى ثابتة (للخليط) أى الشريك (في نفس المبيع ثم)
إذا لم يكن ، أو كان وسلم - تثبت (للخليط في حق المبيع كالشرب) أى : النصيب
من الماء (والطريق) الخالصين (ثم) إذا لم يكونا ، أو كانا وسلما - تثبت (للجار)
الملاصق ، ولو بابه في سكة أخرى (وليس للشريك في الطريق والشرب والجار

(١) أى لى يظهر العذر .

شُفْعَةٌ مَعَ الْخَلِيطِ ، فَإِنْ سَلَّمَ فَالشُّفْعَةُ لِلشَّرِيكَ فِي الطَّرِيقِ ، فَإِنْ سَلَّمَ أَخَذَهَا الْجَارُ .
وَالشُّفْعَةُ نَجِبٌ بَعْدَ الْبَيْعِ وَتُسْتَقَرُّ بِالْإِشْهَادِ ، وَتَمْلِكُ بِالْأَخْذِ إِذَا سَلَّمَهَا الْمُشْتَرَى
أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ ، وَإِذَا عَلِمَ الشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ أَشْهَدَ فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ عَلَى الْمُطَالَبَةِ

شفعة مع الخليط) في نفس المبيع ؛ لأن الاتصال بالشركة أقوى ؛ لأنه في كل
جزء (فإن سلم) الخليط في نفس المبيع (فالشفعة للشريك في) حق المبيع : من
(الطريق) والشرب ، وليس للجار شفعة معه ؛ لأنه شريك في المرافق (فإن
سلم) الشريك في حق المبيع (أخذها الجار) تقديمًا للأخص فالأخص ؛ فبدلاً
الشرب والطريق بالخاصين لما في الهداية ، ثم لا بد أن يكون الطريق أو الشرب
خاصاً ، حتى يستحق الشفعة بالشركة ؛ فالطريق الخاص : أن لا يكون نافذاً ،
والشرب الخاص : أن لا يكون تجرى فيه السفن ، وما تجرى فيه السفن فهو عام ،
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وعن أبي يوسف : الخاص أن يكون نهراً يسقى منه
قراحتان أو ثلاثة ، وما زاد على ذلك فهو عام ، فإن كانت سكة غير نافذة يتسحب
منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة فيبعت دار في السفلى فلا لها الشفعة خاصة
دون أهل العليا ، وإن بيعت في العليا فلا أهل السكتين ، ولو كان نهر صغير يأخذ
منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق . اهـ . لكن قال شيخنا . رعاة المشايخ
على أن الشركاء في النهر إن كانوا يحصون فصغير ، وإلا فكبير ، كما في الكفاية .
(والشفعة تجب بعد البيع) : أي بعده ؛ لأنه هو السبب (وتستقر
بالإشهاد) ولا بد من طلب الموائبة ، لأنها حق ضعيف يبطل بالإعراض ، ولا
بد من الإشهاد والطلب ، ليعلم بذلك رغبته فيه دون إعراضه عنه ، ولأنه يحتاج
إلى إثبات طلبه عند القاضي ، ولا يمكنه إلا بالإشهاد ، هداية .

(وتملك بالأخذ إذا سلمها المشتري) بالتراضي (أو حكم بها حاكم) ، لأن
الملك للمشتري قد تم ؛ فلا تنقل إلى الشفيع إلا بالتراضي أو قضاء القاضي .

(وإذا علم الشفيع بالبيع) من المشتري أو رسوله أو عدل أو عدل (أشهد
في مجلسه ذلك على المطالبة) وهو طلب الموائبة ، والإشهاد فيه ليس بلازم ؛ وإنما هو لثبوت

ثُمَّ يَنْهَضُ مِنْهُ فَيَشْهَدُ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ أَوْ عَلَى الْمُبْتَاعِ
أَوْ عِنْدَ الْمَقَارِ ، فَإِذَا قَعَلَ ذَلِكَ اسْتَقَرَّتْ شَفَعَتُهُ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّأْخِيرِ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِنْ تَرَكَهَا شَهْرًا بَعْدَ الْإِشْهَادِ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ

للتجأحيد ، والتقييد بنجاس إشارة إلى ما اختاره الكرخي ، قال في الهداية : اعلم أن الطالب
على ثلاثة أوجه : طالب المواثبة ، وهو أن يطلبها كاعلم ، حتى لو بلغه المبيع ، ولم يطلب بطلت
شفعته ، حتى لو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو في وسطه فقرأ الكتاب إلى آخره بطلت
شفعته ، وعلى هذا عامة المشايخ ، وهو رواية عن محمد ، ومنه أن له بجاس العلم ، والروايتان
في النوادر ، وبالثانية أخذ الكرخي ؛ لأنه لما ثبت له خيار التملك لا بد من زمان التأمل
كما في الخيرة ، اه . قال في الحقائق : والطالب على الفور ، هكذا روى عن أبي حنيفة ،
وهو ظاهر المذهب ، وهو الصحيح ، تصحيح ، لكن ظاهر المتون وكافي الحاكم أن له
مجلس العلم ، ولذا قال في الإيضاح : إنه الأصح ، فتنبه (ثم ينهض منه) : أي مجلسه بعد طلب
المواثبة (فيشهد على البائع إن كان المبيع في يده) : أي لم يسلم إلى المشتري (أو) يشهد
(على المبتاع) أي المشتري وإن لم يكن ذايد لأنه مالك (أو عند المقار) ؛ لأن الحق
متعلق به ، قيد الشهادة على البائع بما إذا كان المقار في يده لأنه إذا لم يكن ذايد لم يصح
الإشهاد عليه لخروجه عن أن يكون خصما إذ لا يده ولا ملك ، فصار كالأجنبي . وصورة
هذا الطلب أن يقول : إن فلانا اشتري هذه الدار وأنا شفيعها ، وقد كنت طلبت الشفعة
وأطلبها الآن ، فاشهدوا على ذلك (فإذا فعل ذلك) المذكور (استقرت شفعته ولم تسقط)
بعده (بالتأخير عند أبي حنيفة) وهو رواية عن أبي يوسف ؛ لأن الحق متى ثبت واستقر
لا يسقط إلا بالإسقاط ، وهو التصريح بلسانه كافي سائر الحقوق ، وهو ظاهر المذهب وعلمه
الفتوى ، هداية . قال في العزيمة : وقد رأيت فتوى المولى أبي السعود على هذا القول
(وقال محمد : إن تركها شهرا بعد الإشهاد) ، من غير عذر (بطلت شفعته) ؛ لأنه لو لم تسقط
بتأخير الخصومة أبداً يتضرر به المشتري ؛ لأن لا يمكنه التصرف حذر نقضه من جهة
الشفيع ، فقد رناه بشهر ؛ لأنه آجل ومادونه عاجل . هداية . قال في التصحيح - بعدما نقل

وَالشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْعَقَارِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ، وَلَا شُفْعَةٌ فِي الْعُرُوضِ وَالسُّفُنِ

عبارة الهداية من أن قول أبي حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى - قلت : واعتمده للنسفي كذلك، لكن صاحب الهداية خالف هذا في مختارات النوازل، فقال : وعن محمد إذا تركهم أشهر بعد الإشهاد بطلت شفعتهم، وهو قول زفر، والفتوى على قوله : اهـ . قلت : وقد وقع نظير ذلك لحسام الشهيد فقال في الواقعات : لا تبطل أبداً ، وبه نأخذ ، وقال في الصغيرى : والفتوى اليوم على قولهما ، فيحمل على الرجوع إلى هذا ، والله أعلم . ثم نقل الإفتاء به عن قاضيخان والذخيرة وشيخ الإسلام والخلاصة والمحيط والاختيار والتممة والتحفة والخجوبي وصدر الشريعة ، اهـ . وفي الجوهرة : وقال في المستقصى : والفتوى على قول محمد ، اهـ . وفي الشرنبلالية عن البرهان : إنه أصبح ما يقتضى به ، ثم قال : يعنى به أصبح من تصحيح الهداية والسكافي ، وتامه فيها ، وعزاه في القمستانى إلى المشاهير كالحيط والخلاصة والمضمرات وغيرها ، ثم قال : فقد أشكل ما في الهداية والسكافي . اهـ . وقال في شرح المجموع : وفي الجامع الخاني : والفتوى اليوم على قول محمد ؛ لتغير أحوال الناس في قصد الإضرار ، اهـ . وقد سمعت ما مر عن حسام الشهيد من قوله : والفتوى اليوم على قولهما ، وقال العلامة قاسم : فيحمل على الرجوع إلى هذا ، وبه ظهر أن إفتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمن في ترجيح على ظاهر الرواية ؛ وإن كان مصححاً أيضاً كما هو مقرر . (والشفعة واجبة في العقار) وما في حكمه كالملو وإن لم يكن طريقه في السفلى ؛ لأنه للتحقق بانقار بماله من حق . درر (وإن كان) العقار (مما لا يقسم) لوجود سببها ، وهو الاتصال في الملك ، والحكمة دفع ضرر سوء الجوار ، وهو ينتظم القسمين (ولا شفعة في) المنقول مثل (العروض والسفن) ؛ لأنها إنما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار ، وهو على الدوام ، والملك المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار ، فلا يلحق به . هـ . قلت : وفي بعض نسخ المختصر « ولا شفعة في البناء ، والنخل إذا بيعت دون العرصة » وهو صحيح مذكور في الأصل ، لأنه لا قرار له فكان نقلياً ، وهذا بخلاف الملو ، حيث يستحق

وَالْمُسْلِمُ وَالذَّمِّي فِي الشُّفْعَةِ سَوَاءٌ ، وَإِذَا مَلَكَ الْعَقَارَ يَبْعُوضُ هُوَ مَالٌ
وَجَبَتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ ، وَلَا شُفْعَةٌ فِي الدَّارِ الَّتِي يَتَزَوَّجُ لَهَا رَجُلٌ عَلَيْهَا أَوْ يُخَالِعُ
الْمَرْأَةَ بِهَا أَوْ يَسْتَأْجِرُ بِهَا دَارًا أَوْ يُصَالِحُ بِهَا عَنْ دَمٍ عَمْدٍ أَوْ يُعْتِقُ عَلَيْهَا عَبْدًا
أَوْ يُصَالِحُ عَنْهَا بِإِنْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ ، فَإِنْ صَالَحَ عَنْهَا بِإِقْرَارٍ وَجَبَتْ فِيهَا الشُّفْعَةُ .

بالشفعة ، ويستحق به الشفعة في السفلى إذا لم يكن طريق الملو فيه ، لأنه بماله من حق
القرار التحق بالعقار . هـ . قيد بما إذا لم يكن طريق الملو فيه لأنه إذا كان طريق
الملو فيه يكون شريكا في الطريق .

(والمسلم والذمي في) استحقاق (الشفعة سواء) لأنهما مستويان في السبب .
والحكمة ؛ فيستويان في الاستحقاق .

(وإذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) لأنه أمكن مراعاة
شرط الشرع فيه ، وهو التملك بمثل ما تملك المشتري صورة أو قيمة ، هداية . وعبر بالملك
دون البيع ليعم الهبة بشرط العوض لأنها مبادلة مال بمال ، ولما كان التعبير بالملك يعم
الأعراض المالية وغيرها احتراز عن الأعراض التي ليست بمال فقال : (ولا شفعة في الدار)
(التي يتزوج الرجل عليها ، أو) الدار التي (يخالع المرأة بها ، أو يستأجر بها داراً)
أو غيرها (أو يصالح بها عن دم عمد ، أو يعتق عليها عبداً) ؛ لأن الشفعة إنما تجب
في مبادلة المال بالمال ، وهذه الأعراض ليست بمال ؛ فإيجاب الشفعة فيها خلاف المشروع
وقلب للموضوع ، قيد الصالح عن الدم بالعمد لأن الخطأ عوضه مال فتجب فيه الشفعة
(أو يصالح عليها بإنكار أو سكوت) قل في الهداية : هكذا ذكر في أكثر نسخ
المختصر ، والصحيح «عنها» مكان «عليها» لأنه إذا صالح عنها بإنكار يزعم أنها لم تنزل
عن ماله وإنما انتدب يمينه (فإن صالح عنها بإقرار وجبت فيها الشفعة) ؛ لأنه معترف
بملك للدعي وإنما استفاده بالصالح ، وهو مبادلة مالية ، أما إذا صالح عليها بإقرار أو

وَإِذَا تَقَدَّمَ الشَّفِيعُ إِلَى الْقَاضِي فَأَدْعَى الشَّرَاءَ وَطَلَبَ الشُّفْعَةَ سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. فَإِنْ اعْتَرَفَ بِمِلْكِهِ الَّذِي يَشْفَعُ بِهِ، وَإِلَّا كَلَفَهُ إِفَامَةُ الْعَيْنَةِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ اسْتَحْلَفَ الْمُشْتَرَى بِاللَّهِ مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَالِكٌ لِلَّذِي ذَكَرَهُ مِمَّا يَشْفَعُ بِهِ، فَإِنْ نَكَلَ أَوْ قَامَتْ لِلشَّفِيعِ بَيِّنَةٌ سَأَلَهُ الْقَاضِي : هَلِ ابْتِاعَ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ أَنْكَرَ الْإِبْتِيعَ قِيلَ لِلشَّفِيعِ أَقِمِ الْبَيِّنَةَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا اسْتَحْلَفَ الْمُشْتَرَى بِاللَّهِ مَا ابْتِاعَ أَوْ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَى فِي هَذِهِ الدَّارِ شُفْعَةً مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ،

سَكَوتُ أَوْ انْكَارُ وَجِبَتِ الشُّفْعَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا عَوْضًا عَنْ حَقِّهِ فِي زَعْمِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسِهِ ؛ فَيَعَامَلُ بِزَعْمِهِ ، هَدَايَةٌ .

(وَإِذَا تَقَدَّمَ الشَّفِيعُ إِلَى الْقَاضِي) لِيَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ (قَادِعِي الشَّرَاءِ) لِلدَّارِ الْمَشْفُوعَةِ (وَطَلَبَ الشُّفْعَةَ) أَيْ : أَخَذَهَا بِالشُّفْعَةِ (سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) عَنْ مَالِكِيَةِ الشَّفِيعِ لِمَا يَشْفَعُ بِهِ (فَإِنْ اعْتَرَفَ بِمِلْكِهِ الَّذِي يَشْفَعُ بِهِ) فِيهَا (وَإِلَّا) أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ لَهُ بِمِلْكِهِ الَّذِي يَشْفَعُ بِهِ (كَلَفَهُ) الْقَاضِي (إِفَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكِهِ) ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْيَدِ لَا يَكْفِي لِإِبْثَاتِ الْإِسْتِحْقَاقِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ اسْتَحْلَفَ الْمُشْتَرَى بِاللَّهِ مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَالِكٌ لِلَّذِي ذَكَرَهُ مِمَّا يَشْفَعُ بِهِ) ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ مَعْنَى لَوْ أَقْرَبَهُ لَزَمَهُ ، ثُمَّ هُوَ اسْتَحْلَفَ عَلَى مَا فِي يَدِ غَيْرِهِ فَيَحْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ . هَدَايَةٌ (فَإِنْ نَكَلَ) الْمُشْتَرَى عَنِ الْبَيِّنِ (أَوْ قَامَتْ لِلشَّفِيعِ بَيِّنَةٌ) ثَبَتَ مِلْكُهُ فِي الدَّارِ الَّتِي يَشْفَعُ بِهَا ، وَثَبَتَ حَقُّ الشُّفْعَةِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ (سَأَلَهُ الْقَاضِي) أَيْ : سَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا (هَلِ ابْتِاعَ) أَيْ : هَلِ اشْتَرَى الدَّارَ الْمَشْفُوعَةَ (أَمْ لَا ؟) فَإِنْ أَقْرَبَهَا ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْإِبْتِيعَ قِيلَ لِلشَّفِيعِ : أَقِمِ الْبَيِّنَةَ عَلَى شِرَائِهِ ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ الْبَيْعِ ، وَثَبُوتُهُ بِالْحِجَةِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا اسْتَحْلَفَ الْمُشْتَرَى بِاللَّهِ مَا ابْتِاعَ هَذِهِ الدَّارَ ، أَوْ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَى فِي هَذِهِ الدَّارِ شُفْعَةً مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ) فَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحْلَفَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ وَمَا فِي يَدِهِ أَمَّا ، وَفِي مِثْلِهِ يَحْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ ، هَدَايَةٌ . فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْبَيِّنِ أَوْ أَقْرَبَ بَرَهَنَ الشَّفِيعَ قَضَى

وَتَجُوزُ الْمُنَازَعَةُ فِي الشُّعْمَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحْضَرْ الشَّفِيعُ الثَّمَنُ إِلَى مَجْلَسِ الْقَاضِي، فَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لَهُ بِالشُّعْمَةِ لَزَمَهُ إِحْضَارُ الثَّمَنِ، وَلِلشَّفِيعِ أَنْ يَرُدَّ الدَّارَ بِخِيَارِ الْغَيْبِ وَالرُّوْيَةِ، فَإِنْ أَحْضَرَ الشَّفِيعُ الْبَائِعَ وَالْمَبِيعَ فِي يَدِهِ فَلَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي الشُّعْمَةِ، وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ حَتَّى يَحْضُرَ الْمُشْتَرَى، فَيَنْفَسَخَ الْبَيْعُ بِمَشْهَدٍ مِنْهُ، وَيَقْضَى بِالشُّعْمَةِ عَلَى الْبَائِعِ، وَيَجْعَلُ الْمُهْدَةَ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَرَكَ الشَّفِيعُ الْإِشْهَادَ حِينَ عَلِمَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ

بالشفعة إن لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة ؛ فإن أنكر فاقول له يمينه
در من ابن الكمال .

(وتجوز المنازعة في الشفعة وإن لم يحضر الشفع الثمن إلى مجلس القاضي) ؛
لأنه لا يثمن له عليه قبل القضاء ، ولهذا لا يشترط تسليمه ؛ فكذا لا يشترط إحضاره
(وإذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه إحضار الثمن) هذا ظاهر رواية الأصل ،
وعن محمد أنه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة .
هداية . قال في التصحيح : واعتمد ظاهر الرواية المصنفون ، واختاروه للفتوى .
(وللشفيع أن يرد لدار) للأخوذة بالشفعة (بخيار العيب ، و) خيار (الروية)
لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء ؛ فيثبت فيها الخياران كما في الشراء .

(وإن أحضر الشفع البائع والمبيع في يده) لم يسلمه للمشتري (فله) :
أى الشفع (أن يخاصمه) : أى البائع (في الشفعة) لأن اليد له (و) لكن
(لا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه) أى :
المشتري ، لأنه المالك (ويقضى بالشفعة على البائع) حتى يجب عليه تسليم الدار
(ويجعل المهددة عليه) أى : على البائع ، عند الاستحقاق ، وهذا بخلاف ما إذا
قبض المشتري المبيع فأخذه الشفع من يده ، حيث تكون المهددة عليه ، لأنه
تم ملكه بالقبض . هداية .

(وإذا ترك الشفع الإشهاد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك) الإشهاد ،

بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَشْهَدَ فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى أَحَدٍ الْمُتَبَاعِينَ وَلَا عِنْدَ الْعَقَارِ، وَإِنْ صَالَحَ مِنْ شَفَعَتِهِ عَلَى عَوْضٍ أَخَذَهُ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ، وَبَرُدُّ الْعَوْضِ، وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي لَمْ تَسْقُطْ، وَإِنْ بَاعَ الشَّفِيعُ مَا يَشْفَعُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى لَهُ بِالشَّفْعَةِ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ، وَوَكِيلُ الْبَائِعِ إِذَا بَاعَ وَكَانَ هُوَ الشَّفِيعَ فَلَا شَفْعَةَ لَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ ضَمِنَ الدَّرَكُ عَنِ الْبَائِعِ الشَّفِيعُ، وَوَكِيلُ الْمُشْتَرِي إِذَا ابْتَعَ فَلَهُ الشَّفْعَةُ،

بخلاف ما إذا أخذ على فـه أو كان في صلاة (بطلت شفـعته) لإعـراضه عن الطلب، وهو إنما يتحقق حالة الاختيار، وهو عند القدرة (وكذلك إن أشهد في المجلس ولم يشهد على أحد المتابعين ولا عند العقار) كما مر (وإن صالح من) حق (شفـعته على عوض أخذه) أو باعه إياه (بطلت الشفـعة) لوجود الإعـراض (ويرد العوض)؛ لبطلان الصلح والبيع؛ لأنها مجرد حق الملك فلا يصح الاعتياض عنه؛ لأنه رشوة.

(وإذا مات الشفيع) بعد بيع المشفوع وقبل القضاء (بطلت شفـعته)، لأن بالموت يزول ملكه عن داره، ويثبت الملك للوارث بعد البيع، وقيام الملك من وقت البيع إلى وقت القضاء شرط فتبطل بدونه، قيدنا موته بما بعد البيع وقبل القضاء لأن البيع إذا كان بعد الموت ثبتت الشفـعة للوارث ابتداءً، وإن كان الموت بعد القضاء ولو قبل نقد الثمن فالبيع لازم للورثة (وإن مات المشتري لم تسقط) الشفـعة، لأن الحق لا يبطل بموت من عليه كالأجل (فإن باع الشفيع ما) أي ملكه الذي (يشفع به) من غير خيار له (قبل أن يقضى له بالشفـعة بطلت شفـعته)، لأن سبب الأخذ بها -- وهو الجوار -- قد زال. قيدنا بعدم الخيار له لأنه لو باع بشرط الخيار له لا تبطل؛ لبقاء السبب (ووكيل البائع إذا باع وكان هو الشفيع فلا شفـعة له، وكذلك إن ضمن الدرك عن البائع الشفيع)؛ لأنه يسمى في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري إذا ابتاع) أي: اشترى لموكله (فله الشفـعة)، لأنه لا ينتقض شراؤه بالأخذ بها، لأنهم مثل الشراء. (٨ - الباب ٢)

وَمَنْ بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فَلَا شُعْقَةَ لِلشَّفِيعِ ، فَإِنْ أَشَقَطَ الْخِيَارَ وَجَبَتِ الشُّعْقَةُ ، وَمَنْ اشْتَرَى بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَجَبَتِ الشُّعْقَةُ ، وَمَنْ ابْتاعَ دَاراً اشْتَرَاهَا فَاسِداً فَلَا شُعْقَةَ فِيهَا ، فَإِنْ سَقَطَ الْفُسْخُ وَجَبَتِ الشُّعْقَةُ ، وَإِذَا اشْتَرَى ذِي دَارٍ بِخَمْرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ وَشَفِيعُهَا ذِي أَخْذَهَا يُمَثِّلُ الْخَمْرَ وَبِقِيَمَةِ الْخَنْزِيرِ ، وَإِنْ كَانَ شَفِيعُهَا مُسْلِمًا أَخْذَهَا بِقِيَمَةِ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ ، وَلَا شُعْقَةَ فِي الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِعَوْضٍ .

(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفيع ؛ لأنه يمنع زوال الملك (فإن أسقط) البائع (الخيار وجبت الشفعة) ؛ لزوال المانع عن الزوال ، ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح ؛ لأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك ، هداية . (ومن اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) ؛ لأنه لا يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق ، والشفعة تعني عليه كما مر .

(ومن ابتاع) أى : اشترى (داراً شراءً فاسداً فلا شفعة فيها) أما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع ، وبعد القبض لاحتمال الفسخ ، وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد ، وفي إثبات حق الشفعة تقرير الفساد ، فلا يجوز (فإن سقط الفسخ) بوجه من الوجوه (وجبت الشفعة) لزوال المانع .

(وإذا اشترى ذى) (من ذى) (داراً بخمر أو خنزير وشفيعها ذى أخذها الشفيع يمثل الخمر وقيمة الخنزير) ؛ لصحة هذا البيع فما بينهم ، وحق الشفعة يعم المسلم والذمى ، والخمر لهم كالحل لنا ، والخنزير كالشاة ، قيدنا الشراء بكونه من ذى لأنه لو كان من مسلم كان البيع فاسداً ، فلا تثبت به الشفعة (وإن كان شفيعها مسلماً أخذها بقيمة الخمر والخنزير) أما الخنزير فظاهر ، وأما الخمر فلنعم المسلم من التصرف فيه ، فالتحقق بغير المثل .

(ولا شفعة في الهبة) ؛ لأنها ليست بمعاوضة مالٍ بمالٍ (إلا أن تكون بعوض مشروط) ؛ لأنه بيع انتهاء ، ولا بد من القبض من الجانبين ، وأن لا يكون الموهوب ولا عوضه شائناً ؛ لأنه هبة ابتداء كما سيجىء .

وإذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ، فإن أقاما
 البيئتين فالبيئتين بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد ، وإذا ادعى المشتري
 تمنا أكثر وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال
 البائع ، وكان ذلك حطاً عن المشتري . وإن كان قبض الثمن أخذها
 بما قال المشتري ، ولم يلتفت إلى قول البائع ، وإذا حط البائع عن
 المشتري بقبض الثمن حط ذلك عن الشفيع ، وإن

(وإذا اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن فالقول قول المشتري) ، لأن
 الشفيع يدعى 'ستحقاق الدار عليه عند نقد الأقل ، والمشتري ينكر ، والقول قول المنكر
 مع يمينه ، ثم الشفيع بالخيار : إن شاء أخذ بما قال المشتري ، وإن شاء ترك ، وهذا إذا
 لم تقم للشفيع بيئته ، فإن أقام بيئته قضى له بها (فإن أقاما) أى : كل من الشفيع
 والمشتري (البيئتين) على دعواه (فالبيئتين) المقبولة (بيئته الشفيع) أيضاً (عند أبي حنيفة
 ومحمد) لأن بيئته ملزمة ، وبيئته المشتري غير ملزمة ، والبيئات للالزام ، وقال أبو يوسف :
 البيئتين للمشتري ، لأنها أكثر إثباتاً ، قال في التصحيح : ورجح دليلهما في الشروح ،
 واعتمده المحبوب والنسفي وأبو الفضل الموصلي وصدر الشريعة (وإذا ادعى المشتري تمنا
 أكثر وادعى البائع) تمنا (أقل منه) أى من الثمن الذى أدعاه المشتري (و) كان
 البائع (لم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع) لأن القول قوله في مقدار
 الثمن ما بقيت مطالبته (وكان ذلك حطاً عن المشتري) وهو يظهر في حق الشفيع
 كما يأتى قريباً (وإن كان) البائع (قبض الثمن أخذها) الشفيع (بما قال المشتري)
 أو ترك (ولم يلتفت إلى قول البائع) ؛ لأنه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج
 هو من البين ، وصار كالأجنبي ، وبقي الاختلاف بين الشفيع والمشتري ، وقدم (وإذا
 حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك) المحطوط (عن الشفيع) ؛ لأن حط
 البعض يلحق بأعمل العقد فيظهر في حق الشفيع ، لأن الثمن ما بقي ، وكذا إذا حط بعد
 ما أخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر هداية (وإن

حَطَّ جَمِيعَ الثَّمَنِ لَمْ يَسْقُطْ عَنِ الشَّفِيعِ ، وَإِذَا زَادَ الْمُشْتَرَى الْبَائِعُ فِي الثَّمَنِ لَمْ تَنْكَرِ الزِّيَادَةُ الشَّفِيعَ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ الشُّعْمَاءُ فَالشُّفْعَةُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، وَلَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُ الْأَمْلاكِ ، وَمَنْ اشْتَرَى دَارًا بِعَرَضٍ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِمَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَخَذَهَا بِمِثْلِهِ ، وَإِذَا بَاعَ عَقَارًا بِعَقَارٍ أَخَذَ الشَّفِيعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقِيَمَةِ الْآخَرِ

(حط) البائع عن المشتري (جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع) منه شيء ؛ لأن حط الكل لا يلحق بأصل العقد ؛ لعدم بقاء ما يكون ثمنًا كما مر في البيع (وإذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تنكس) تلك (الزيادة الشفيع) لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشفيع ؛ لاستحقاقه الأخذ بما دونها ، بخلاف الحط ؛ لأن فيه منفعة له ، ونظير الزيادة إذا جدد العقد بأكثر من الثمن الأول لم يلزم الشفيع ، حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول . هداية .

(وإذا اجتمع الشعماء) وتساوا في سبب الاستحقاق (فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم) ؛ لاستوائهم في سبب الاستحقاق فيستوون في الاستحقاق ، ولذا وانفرد واحد منهم استحق كل الشفعة (ولا يعتبر اختلاف الأملاك) . لزيادة والنقصان ، ولو أسقط البعض حقه - ولو للبعض - فهي للباقيين ، ولو كان البعض غائباً يقضى بها بين الحضور ؛ لأن النائب لعله لا يطلب ؛ وإن قضى للحاضر ثم حضر الغائب يقضى له باستحقاقه ، فلو سلم الحاضر بعدما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم إلا النصف ؛ لأن قضاء القاضي بالكل للحاضر قطع حق النائب عن النصف ، بخلاف ما قبل القضاء . هداية .

(ومن اشترى داراً بعرض) أي بشيء من ذوات القيم (أخذها الشفيع بقيمته) لأنه من ذوات القيم (وإن اشتراها بمكيل أو موزون) أو عددي مقارب (أخذها بمثله) لأنه من ذوات الأمثال (وإن باع عقاراً بعقار) وكان شفيعها واحداً (أخذ الشفيع كل واحد منهما) أي العقارين (بقيمة الآخر) لأنه بدله ، وهو من ذوات القيم ، فيأخذ بقيمته ، وإن اختلف شفيعها يأخذ شفيع كل منهما ماله فيه الشفعة بقيمة الآخر .

وَإِذَا بَلَغَ الشَّفِيعُ أَنَّهَا يَبِيعُ بِأَلْفٍ فَسَلَّمَ ثُمَّ دَلِمَ أَنَّهَا يَبِيعُ بِأَقْلٍ أَوْ بِمِغْنَةٍ
 أَوْ شَعِيرٍ قِيمَتُهَا أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ فَتَسْلِمُهُ بِأَطْلٍ وَلَهُ الشُّعْغَةُ ، وَإِنْ بَانَ أَنَّهَا
 يَبِيعُ بِدَنَانِيرَ قِيمَتُهَا أَلْفٌ فَلَا شُعْغَةَ لَهُ ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ إِنَّ الْمُشْتَرِيَّ فُلَانٌ
 فَسَلَّمَ الشُّعْغَةَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُهُ فَلَهُ الشُّعْغَةُ ، وَمَنْ اشْتَرَى دَارًا لِغَيْرِهِ فَمَوَّ
 الْخَصْمُ فِي الشُّعْغَةِ ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا بَاعَ دَارًا إِلَّا مِقْدَارَ
 ذِرَاعٍ فِي طُولِ الْحِدِّ الَّذِي بَلَغَ الشَّفِيعُ فَلَا شُعْغَةَ لَهُ ، وَإِنْ ابْتَاعَ

(وإذا بلغ شفيع أنها) : أى الدار (بيعت بألف) مثلاً (فسلم ثم علم أنها بيعت
 بأقل) مما بلغه (أو بمغنة أو شعير) أو نحوهما من التليات ولو (قيمتها) أى: المغنة
 أو الشعير (ألف أو أكثر فتسلمه باطل ، وله الشعقة) لأنه إنما سلم لاستكثر الثمن
 أولئذ من الجنس الذى بلغه ، بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بعرض قيمته ألف أو أكثر ،
 لأن الواجب فيه القيمة وهى دراهم أو دنانير . هداية (وإن بان أنها بيعت بدنانير قيمتها
 ألف) أو أكثر (فلا شعقة له) ، لأن الجنس . متحد فى حق الثمنية (وإذا قيل
 له إن المشتري فلان ، وسلم ، ثم علم أنه غيره فله الشعقة) لتفاوت الجوار ، ولو علم أن
 للمشتري هو مع غيره فله أن يأخذ نصيب غيره ، لأن التسليم لم يوجد فى حقه .
 ولو بلغه شراء النصف وسلم ثم ظهر شراء الجميع فله الشعقة ، لأن التسليم لضرر
 الشركة ، ولا شركة ، وفى عكسه لا شعقة فى ظاهر الرواية ، لأن التسليم فى
 الكل تسليم فى أبعاضه . هداية .

(ومن اشترى داراً لغيره فهو الخصم) للشفيع (فى الشعقة) لأنه هو العاقد ،
 والأخذ بالشعقة من حقوق العقد فيتوجه عليه (إلا أن يسلمها إلى الموكل) ؛ لأنه
 لم يبق له يد ولا ملك ؛ فيكون الخصم هو الموكل .

(وإذا باع داراً إلا مقدار ذراع) مثلاً (فى طول الحد الذى يلى الشفيع
 فلا شعقة له) فى المبيع ، لا تقطاع الجوار ، وهذه حيلة ، وكذا قوله (وإن ابتاع)

مِنْهَا سَهْمًا بِثَمَنِ ثُمَّ ابْتِاعَ بَقِيَّتَهَا فَالْشُّعْمَةُ لِلْجَارِ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ،
وَإِذَا ابْتِاعَهَا بِثَمَنِ ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ ثَوْبًا عَنْهُ فَالْشُّعْمَةُ بِالثَّمَنِ دُونَ الثَّوْبِ ،
وَلَا تُكْرَهُ الْحِيلَةُ فِي إِسْقَاطِ الشُّعْمَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، وَتُكْرَهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ،
وَإِذَا بَنَى الْمُشْتَرَى أَوْ غَرَسَ ثُمَّ قَضَى لِلشَّفِيعِ بِالشُّعْمَةِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ
أَخَذَهَا بِالثَّمَنِ وَقِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ مَقْلُوعًا ، وَإِنْ شَاءَ كَلَفَ الْمُشْتَرَى قَلْعَهُ ،

أى : اشترى (منها سهماً بثمان ، ثم ابتاع بقيتها فالشعمة للجار في السهم الأول)
فقط (دون الثاني) ، لأن المشتري صار شريكاً في السهم الثاني ، فكان أولى من
الجار ، وكذا قوله (وإذا ابتاعها بثمان) ضعف قيمتها مثلاً (ثم دفع إليه ثوباً)
عوضاً (عنه) بقدر قيمتها (فالشعمة) تكون (بالثمان) المسمى في البيع (دون
الثوب) المدفوع عوضاً عنه ، لأنه عقد آخر . قال في الهداية : وهذه الحيلة تعم
الجوار والشركة ؛ فيباع بأضعاف قيمته ويمطى بها ثوب بقدر قيمته ، إلا أنه إذ
استحققت المشفوعة يبقى كل الثمن على مشتري الثوب ، لقيام البيع الثاني فيتضرره ،
والأوجه أن يباع بالدرهم الثمن ديناراً حتى إذا استحق المشفوع يبطل الصرف ،
فيجب الدينار لا غير . ٥١ .

(ولا تكره الحيلة في إسقاط الشعمة) قبل ثبوتها (عند أبي يوسف) ؛
لأنها منع عن إثبات الحق فلا يعد ضرراً ، وقيده في السراجية بما إذا كان الجار
غير محتاج إليه (وتكره عند محمد) ؛ لأنها إنما وجبت لدفع الضرر ، ولو أجبنا
الحيلة مادفعناه . وقيدنا بما قبل ثبوتها لأنه بعد ثبوتها مكروه اتفاقاً كما في الوقعات ،
وفي التصحيح : قيل الاختلاف قبل البيع ، أما بعده فهو مكروه بالإجماع ،
وظاهر الهداية اختيار قول أبي يوسف ، وقد صرح به فاضلخان ، فقال : والمشايخ في
حيلة الاستبراء والزكاة أخذوا بقول محمد ، وفي الشعمة بقول أبي يوسف ، ٥١ .

(وإذا بنى المشتري) فيما اشتراه (أو غرس ، ثم قضى للشفيع بالشعمة فهو)
أى الشفيع (بالخيار : إن شاء أخذها بالثمان وقيمة البناء والغرس مقلوعاً) أى
مستحقَّ القلع (وإن شاء كلف المشتري قلعه) لأنه وضعه في محل تعلق به حتى

وَإِذَا أَخَذَهَا الشَّفِيعُ قَبِي أَوْ غَرَسَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَجْعَ الثَّمَنِ وَلَا يَرْجِعُ
بَقِيَّةَ الْبِنَاءِ وَالْفَرَسِ ، وَإِذَا انْهَدَمَتِ الدَّارُ أَوْ احْتَرَقَ بِنَاؤُهَا أَوْ جَفَّ شَجَرُ
الْبُسْتَانِ بِغَيْرِ فَعْلٍ أَحَدٍ ، فَالشَّفِيعُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ،
وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَإِنْ تَقَضَّى الْمُشْتَرِي الْبِنَاءَ قِيلَ لِلشَّفِيعِ : إِنْ شِئْتَ فَخُذِ
الْعَرَصَةَ بِحِصَّتِهَا ، وَإِنْ شِئْتَ فَدَعْ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ النُّقْضَ ، وَمِنْ
إِبْتِاعِ أَرْضًا وَعَلَى نَخْلٍهَا ثَمَرٌ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِثَمَرِهَا

متأكد للغير من غير تسليط من جهته (وإذا أخذها الشفيع) بالشفعة (فبني)
بها (أو غرس ثم استحققت رجوع) الشفيع على المشتري إن أخذ منه أو البائع على
ما مر (بالثمن) لأنه تبين أنه أخذه بغير حق (ولا يرجع بقية البناء والفرس)
على أحد ، بخلاف للمشتري ، فإنه مغرور من جهة البائع ومُسَلِّط عليه ، ولا غرر
ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري ، لأنه مجبور عليه . هداية (وإذا انهدمت
الدار) في يد المشتري (أو احترق بناؤها أو جف شجر البستان) وكان ذلك
(بغير فعل أحد فالشفيع بالخيار : إن شاء أخذها بجميع الثمن) ، لأن البناء والفرس
تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ، ما لم يصير مقصوداً ،
ولهذا يبيعهما مراجعة بكل الثمن في هذه الصورة ، بخلاف ما إذا غرق نصف الأرض
حيث يأخذ الباقي بحصته ، لأن الفاتت بعض الأصل . هداية (وإن شاء ترك)
لأن له أن يمنع عن التملك (وإن تقضى المشتري البناء قيل للشفيع) : أنت بالخيار
(إن شئت خذ العرصة) أي أرض الدار (بحصتها) من الثمن (وإن شئت فدع) ،
لأنه صار مفصولاً بالإتلاف فيقابلها شيء من الثمن ، بخلاف الأول ، لأن الهلاك
بآفة سماوية (وليس له) أي الشفيع (أن يأخذ النقص) بالسكس - أي المنقوض ،
لأنه صار مفصولاً فلم يبق تبعا (ومن ابتاع) أي اشترى (أرضاً وعلى نخلها ثمر
أخذها الشفيع بثمرها) قل في الهداية : ومعناه إذا ذكر الثمن في البيع ، لأنه لا يدخل
من غير ذكر ، وهذا الذي ذكره استحسان ، وفي القياس لا يأخذه ، لأنه ليس
بشئ ، ألا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير ذكر ؛ فأشبه المتاع في الدار ، وجه

فَإِنْ أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي سَقَطَ عَنِ الشَّفِيعِ حِمْمَتُهُ ، وَإِذَا قَضِيَ لِلشَّفِيعِ بِاللَّارِ
وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَلَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ ، وَإِنْ وَجَدَهَا بِهَا غَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بِهِ
وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي شَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ ، وَإِذَا ابْتِاعَ بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ فَالشَّفِيعُ
بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِشَمْنٍ حَالٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْأَجَلُ
ثُمَّ يَأْخُذَهَا ، وَإِذَا قَسَمَ الشَّرَكَاءُ الْعَقَارَ فَلَا شُفْعَةَ لِجَارِهِمْ بِالْقِسْمَةِ ،
وَإِذَا اشْتَرَى دَارًا قَسَمَ الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ ثُمَّ رَدَّهَا الْمُشْتَرِي بِخِيَارِ رُوْيَةٍ
أَوْ شَرَطٍ أَوْ غَيْبٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ فَلَا شُفْعَةَ لِلشَّفِيعِ

الاستحسان أنه باعتبار الاتصال صار تبعاً للعقار كالبناء في الدار، وما كان مركباً فيه ،
فيأخذه الشفيع، اهـ (إن أخذ المشتري سقط عن الشفيع حصته) لدخوله في البيع مقصوداً
(وإذا قضى الشفيع بالدار ولم يكن رآها) قبل (له خيار الروية) وإن كان
المشتري قد رآها (و) كذا (إن وجد بها غيباً) لم يطلع عليه ، فله أن يردّها به ،
وإن كان المشتري شرط البراءة منه (لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء ، فيثبت
به الخياران كما في الشراء ، ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري ، ولا برويته ،
لأنه ليس بنائب عنه ، فلا يملك إسقاطه ، هداية .

(وإذا ابتاع) المشتري (بشمن مؤجل فالشفيع بالخيار : إن شاء أخذها
بشمن حال ، وإن شاء صبر) عن الأخذ بعد استقرارها بالإشهاد (حتى ينقضي الأجل
ثم يأخذها) وليس له أن يأخذها في الحال بشمن مؤجل ، لأنه إنما يثبت بالشرط
ولا شرط منه ، وليس الرضا به في حق المشتري رضا به في حق الشفيع ، لتفاوت الناس .
(وإذا أقسم الشركاء العقار) المشترك بينهم (فلا شفعة لجارهم بالقسمة) ،
لأنها ليست بمعاوضة مطلقاً ، ولأن الشريك أولى من الجار (وإذا اشترى داراً فسلم
الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية أو) بخيار (شرط) مطلقاً خلافاً
لما في الدرر (أو عيب بقضاء قاض ، فلا شفعة للشفيع) لأنه فسخ من كل وجه
فعاد لقديم ملكه ، والشفعة في إنشاء العقد ، ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه .

وَأَنْ رَدَّهَا بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَوْ تَقَابُلًا فَلِلشَّعِيعِ الشُّعْفَةُ

كتاب الشركة

الشَّرِكَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : شَرِكَةُ أَمْلَاكٍ ، وَشَرِكَةُ عُقُودٍ
فَشَرِكَةُ الْأَمْلَاكِ : الْعَيْنُ بَرْتِهَا رَجُلَانِ أَوْ يَشْتَرِيَانِهَا فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ

هداية . (وإن ردها) بالعيب ، هداية . (بغير قضاء أو تقابلا) البيع (فللشعيع
الشعفة) ، لأنه فسخ في حقهما لولايتهما على أنفسهما ، وقد قصد الفسخ ، وهو
بيع جديد في حق ثالث ، لوجود حد البيع - وهو : مبادلة المال بالمال بالتراضي -
والشعيع ثالث ، ومراده الرد بالعيب بعد القبض ، لأنه قبله فسخ من الأصل وإن
كان بغير قضاء على ما عرف ، هداية .

كتاب الشركة

(الشركة) لغة : الْخُلُطَةُ ، وشرعا - كما في القهستاني عن المضمرة - :
اختصاصُ اثنين أو أكثر بمحل واحد .

وهي (على ضربين : شركة أملاك ، وشركة عقود ، فشركة الأملاك) هي :
(العين) التي (يرشها رجلان) فأكثر (أو يشتريانها) أو تصل إليهما بأى سبب
كان ، جبريا كان أو اختياريا ، كما إذا اتَّهَبَ الرجلان عينا ، أو ملكاها بالاستيلاء ،
أو اختلط مالهما من غير صنع ، أو بخلطهما ، خلطاً يمنع التمييز رأساً أو إلا بمرجح .
وحكمها أن كلا منهما أجنبي في حصه الآخر (فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في
نصيب الآخر إلا بإذنه) كما في الأجانب ، كما صرح بذلك في قوله : (وكل واحد
منهما في نصيب الآخر كالأجنبي) في الامتناع عن التصرف إلا بوكالة أو ولاية ؛
لعدم تضمنها الولاية .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : شَرِكَةُ الْمُقَوَّدِ ، وَهِيَ كُلُّ أَرْبَعَةٍ أَوْ جُهِ : مُفَاوَضَةٍ ، وَعَيْنَانِ ، وَشَرِكَةُ الصَّنَائِعِ ، وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ .

فَأَمَّا شَرِكَةُ الْمَفَاوَضَةِ فَهِيَ : أَنْ يَشْتَرِكَ الرَّجُلَانِ قَبَسَتَوِيَانِ فِي مَالِهِمَا وَتَصَرَّفَ فِيهِمَا وَدِينُهُمَا ، فَتَجُوزُ بَيْنَ الْحَرِّينَ الْمُسْلِمِينَ الْمَالِقَيْنِ الْبَالِغَيْنِ ، وَلَا تَجُوزُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّبِيِّ وَالْبَالِغِ ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ،

(والضرب الثاني : شركة المقود) وهي الحاصلة بسبب المقد، وركبتها الإيجاب والقبول ، وشرطها: أن يكون التصرف المقود عليه قابلاً للوكالة، أي يكون ما يستفاد بالتصرف مشتركاً بينهما (وهي) : أي شركة المقود (على أربعة أوجه : مفاوضة، وعنان) بالكسر وتفتح (وشركة وجوه ، وشركة الصنائع) :

(فأما الأولى - وهي (شركة المفاوضة - فهي : أن يشترك الرجلان) مثلاً (فيستويان في مالهما وتصرفهما ودينهما) لأنها شركة عامة في جميع التجارات يفوض كل منها أمر الشركة إلى صاحبه على الإطلاق ؛ إذ هي من المساواة . قال قائلهم : * لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ^(١)

أي متساوين ، ولا بد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء ، وذلك في المال، والمراد به ما يصح الشركة فيه ، ولا يعتبر التفاضل فيها لا تصح فيه الشركة ، وكذا في التصرف ، لأنه لو ملك أحدهما تصرفاً لا يملكه الآخر فالتساوى ، وكذا في الدين ، لقوات التساوى في التصرف بقواته (فتجوز بين الحرين المسلمين) أو الله وبين (البالغين المالكين) لتحقيق التساوى ، (ولا تجوز بين الحر والمملوك) ولو مكانياً أو مأذوناً (ولا بين الصبي والبالغ) لعدم التساوى ؛ لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة، والمملوك لا يملك واحداً منهما إلا بإذن المولى ، والصبي لا يملك الكفالة مطلقاً ، ولا التصرف إلا بإذن الولي . (ولا بين المسلم والكافر) وهذا عند أبي حنيفة وعمد ، لأن الذي يملك من التصرف مالا يملكه المسلم . وقال أبو يوسف : يجوز ، للتساوى بينهما في الوكالة والكفالة ، ولا معتبر بزيادة

(١) هنا صدر بيت للأدوي ، وهجزه قوله :

* ولا سراة إذا جها لهم سادوا *

وَتَنَقَّدُ عَلَى الْوَكَاةِ وَالْكَفَالَةِ ، وَمَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ عَلَى
الشَّرِكَةِ إِلَّا نَعَامَ أَهْلِهِ وَكِسْوَتَهُمْ ، وَمَا يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الدُّيُونِ
بَدَلًا عَمَّا يَصِخُّ فِيهِ الْأَشْتِرَاكُ فَلَا خَرَضًا مِنْ لَهُ ، فَإِنْ وَرِثَ أَحَدُهُمَا مَالًا
نَصِخُّ فِيهِ الشَّرِكَةَ أَوْ وَهَبَ لَهُ وَوَصَلَ إِلَى يَدِهِ

يملكها أحدهما كالمفاوضة بين شافعي للذهب والحنفي فإنها جائزة ، ويتفاوتان
في التصرف في متروك التسمية ، إلا أنه يكره : لأن الذي لا يهتدى إلى الجائز
من العقود . قال في التصحيح : والمتمدد قولهما عند الكل كما نقلت به المصنفات
للفقهاء وغيرها . ١ . هـ . ولا تجوز بين العبدین ولا الصبيین ولا للکاتبین ، لانعدام
الکفالة ، وفي كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرط ولا يشترط ذلك في العنان
كان عناناً ، لاستتجاع شرائط العنان . هداية (وتنقد على الوکالة والکفالة)
فالوکالة لتحقق المقصود ، وهو الشراكة ، والکفالة لتحقق المساواة فيما هو من
موجبات التجارة ، وهو توجه المطالبة نحوها ، ولا تصح إلا بلفظ للمفاوضة وإن
لم يعرف معناها . سراج . أو بيان جميع مقتضياتها ؛ لأن المعتبر هو المعنى (وما يشترى
كل واحد منهما) : أي المتفاوضين (يكون على الشراكة) لأن مقتضى العقد
المساواة ، وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف ، فكان شراء أحدهما
كشرايتهما ، إلا ما استثناه بقوله : (إلا طعام أهله وكسوتهم) وطعامه وكسوته
ونحو ذلك من حوائج الأصلية استحساناً ، لأنه مستثنى بدلالة الحال للضرورة ،
فإن الحاجة الراتبية معلومة الوقوع ، ولا يمكن إيجابه على صاحبه ولا الصرف من
ماله ، ولا بد من الشراء فيختص به ضرورة ، وللبائع مطالبة أيهما شاء بضمن ذلك :
فالمشتري بالأصالة ، والآخر بالكفالة ، ويرجع الكفيل على المشتري (وما يلزم
كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك) كالبيع والشراء
والاستتجار والاستقراض (فالآخر ضامن له) تحقيقاً للمساواة . قيد بما يصح
فيه الاشتراك لإخراج نحو دين الجناية والنكاح والخلع والنفقة ؛ فإن الآخر فيه ليس
بضامن (فإن ورث أحدهما مالا) مما (تصح فيه الشراكة) مما يأتي (أو وهب
له ووصل إلى يده) : أي الوارث والموهوب له ، وإنما لم يُنَوَّن الفعل لأنه معطوف

بطلت المفاوضة وصارت الشركة عناناً .

وَلَا تَنْعَقِدُ الشَّرِكَةُ إِلَّا بِالْأَرْهَامِ وَالْأَنْزِيرِ وَالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ ، وَلَا تَجُوزُ
بِمَا سِوَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا كَالْأَنْزِيرِ وَالْفُقْرَةِ فَتَصِحَّ الشَّرِكَةُ بِهِمَا ،

بأو ، فبشرط قبض كل كما في شرح الطحاوى والنظم وقاضيخان والمستعفى والنتف
وغيرها . فمستأنى (بطلت المفاوضة) لقوات المساواة بقاء ، وهى شرط كالاتداء
(وصارت الشركة عناناً) للامكان ، فإن المساواة ليست بشرط فيها .

(ولا تنعقد الشركة) أعم من أن تكون مفارضة أو عناناً (إلا بالأهرام) :
أى الفضة المضروبة (والأنزير) : أى الذهب المضروب ، لأنها أثمان الأشياء ،
ولا تحمين بالمقود ، فيصير المشتري مشترياً بأمثالهما فى القيمة ، والمشتري ضامن
لما فى ذمته ، فيصير الربح المقصود له ، لأنه ربح ماضنه كما فى الجوهرة ، والشريك
يشترى للشركة فالضمان عليها والربح لها ، فما يستحقه كل واحد منهما من
الربح ربح ماضن ، بخلاف العروض ، فإنها مشقات ، فإذا بيعت وتفاضل الثمنان
فما يستحقه أحدهما من الزيادة فى مال صاحبه ربح مالم يملك ولم يضمن (والفلوس
النافقة) ، لأنها تروج رواج الأثمان فالتحت بها ، قل فى التصحيح : لم يذكر
المصنف فى هذا خلافاً ، وكذلك الحاكم الشهيد فى الكافى ، وذكر الكرخى
الجواز على قولهما ، وقال فى الينابيع : وأما الفلوس إن كانت نافقة فكذلك عند
محمد ، وقال أبو حنيفة : لاتصح الشركة بالفلوس ، وهو المشهور ، وروى الحسن
عن أبى حنيفة وأبى يوسف أن الشركة بالفلوس جائزة ، وأبو يوسف مع
أبى حنيفة فى بعض النسخ ، وفى بعضها مع محمد ، وقال الإسيبجاني فى مبسوطه :
الصحيح أن عقد الشركة يجوز على قول الكل ؛ لأنها صارت ثمن بالاصطلاح ،
واعتمده الحبوبى والنسفى وأبو الفضل الموصلى وصدر الشريعة (ولا تجوز) الشركة
(بما سوى ذلك) المذكور (إلا أن يتعامل الناس بها كالأنزير) : أى الذهب
الغير المضروب (والفقرة) : أى الفضة الغير المضروبة (فتصح الشركة فيهما)

وَإِذَا أَرَادَا الشَّرَكَةَ بِالْمَرْوُضِ بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ مَالِهِ نِصْفَ
مَالِ الْآخَرِ ثُمَّ عَقَدَا الشَّرَكَةَ .

وَأَمَّا شَرَكَةُ الْعِنَانِ فَتَنْعَقِدُ عَلَى الْوَكَالَةِ دُونَ الْكِفَالَةِ ؛ وَبَصِيحُ التَّفَاضُلِ
فِي الْمَالِ ، وَبَصِيحُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْمَالِ وَيَتَفَاضَلَا فِي الرِّبْحِ ، وَيَجُوزُ أَنْ
يُعَقَّدَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِبَعْضِ مَالِهِ دُونَ بَعْضِ

للتعامل ، ففي كل بلدة جرى التعامل بالمبايعة بالتبر والنفرة فهي كالعقود لا تتعين
بالعقود تصح الشركة فيه ، ونزل التعامل باستعماله ثمنًا منزلة الضرب المخصوص ،
وفي كل بلدة لم يميز التعامل بها فهي كالمروض تتعين في العقود ولا تصح به
الشركة . درر عن الكافي .

(وإذا أرادَا) أى الشريكان (الشركة بالمروض باع كل واحد منهما)
قال في الجوهرية : صوابه أحدهما (نصف ماله بنصف مال الآخر) فيصيران شريكي
ملك ، حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر (ثم) إذا (عقدا
الشركة) صارا شريكي عقد ، حتى جاز لكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه ،
وهذا إن تساوى قيمة ، وإن تفاوتتا باع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة .
(وأما شركة العنان فتعقد على الوكالة) لأنها من ضروريات التصرف
(دون الكفالة) لأنها ليست من ضرورياته ، وأنعقادها في المفاوضة لاقتضاء
اللفظ التساوى ، بخلاف العنان . (وبصح التفاضل في المال) مع التساوى في الربح
لأنها لا تقتضى المساواة (و) كذا (بصح) العكس ، وهو : أن (يتساوى في المال
ويتفاضل في الربح) لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل كما في المضاربة ،
وقد يكون أحدهما أحمق وأهدى أو أكثر عملاً وأقوى فلا يرضى بالمساواة
فست الحاجة إلى التفاضل (ويجوز أن يعقدها كل واحد منهما) : أى شريكي
العنان (ببعض ماله دون بعض) ؛ لأن المساواة في المال ليست بشرط فيها

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُفَاوَضَةَ تَصِحُّ بِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَا مِنْ جِهَةٍ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ وَمِنْ جِهَةِ الْآخَرِ دَنَانِيرُ ، وَمَا اشْتَرَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلشَّرِكَةِ طَوْلَابَ بَشْمَةِ دُونَ الْآخَرِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِهِ مِنْهُ ، وَإِذَا دَلَّكَ مَالُ الشَّرِكَةِ أَوْ أَحَدُ الْمَآلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا بَطَلَتْ الشَّرِكَةُ ، وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ وَهَلَاكَ مَالُ الْآخَرِ قَبْلَ الشُّرَاهِ فَلَمْ يَشْتَرِ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا .

(ولا تصح) شركة العنان (إلا بما يبين) قريبا (أن المفوضة تصح به) وهي الأمانة (ويجوز أن يشتركا) مع اختلاف جنس مالهما (و) ذلك بأن يكون (من جهة أحدهما دراهم ومن جهة الآخر دنانير) وكذا مع اختلاف الوصف ، بأن يكون من أحدهما دراهم بيض ومن الآخر سود ، لأنهما وإن كانا جنسين فقد أجرى عليهما التعاملُ حكم الجنس الواحد ، كما في كثير من الأحكام ، فكان المقدر عليهما كالمقدر على الجنس الواحد (وما اشترى كل واحد منهما للشركة طولاب بشمته دون الآخر) لما مر أنها تتضمن الوكالة دون السكفالة ، والوكيل هو الأصل في الحقوق (ثم يرجع) الشريك (على شريكه بحصته منه) إن أدى من ماله ، لأنه وكيل من جهته في حصته ، فإذا قد من ماله رجع عليه .
(وإذا دلك مال الشركة) جميعه (أو أحد المآلين قبل أن يشتري شيئا بطلت الشركة) لأنها تعينت بهذين المآلين ، فإذا هلكا فأتى الحل ، وبهلاك أحدهما بطل في الهالك لعدمه ، وفي الآخر لأن صاحبه لم يرض أن يعطيه شيئا من ربح ماله (وإن اشترى أحدهما بماله وهلك) بعده (مال الآخر قبل الشراء فالمشترى) بالفتح (بينهما على ما شرطا) ؛ لأن للكل حين وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال الآخر بعد ذلك ، قال في التصحيح : والشركة شركة عقد حتى إن أيهما باع جاز يمه ، وقال الحسن ابن زياد : شركة أملاك ، وللعتمد قول محمد على ما مشى عليه في المبسوط . اهـ

وَرَجِعْ عَلَى شَرِيكَهِ بِحَصَّتِهِ مِنْ ثَمَنِهِ ، وَتَجُوزُ الشَّرِكَةُ وَإِنْ لَمْ يَخْلُطْهُ
 الْمَالَيْنِ ، وَلَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ إِذَا شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمَ مِائَةٍ مِنَ الرُّبْعِ .
 وَاسْكُلْ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَقَاوِضِينَ وَشَرِيكَى الْعِنَانِ أَنْ يُبْذَعَ الْمَالُ وَيُدْفَعَهُ
 مُضَارَبَةً ، وَيُؤْكَلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَيَدُهُ فِي الْمَالِ يَدُ أَمَانَةٍ .
 وَأَمَّا شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ فَالْخَلِيطَانِ

(ويرجع) الشريك (على شريكه بحصته من ثمنه) ؛ لأنه اشترى حصته بالوكالة
 وقد المال من مال نفسه .

(وتجوز الشركة وإن لم يخلط المالين) ؛ لأن الشركة مستندة إلى المقعدون .
 المال ؛ فلم يكن الخلط شرطاً . هداية . لكن المالك قبل الخلط بعد المقعد على صاحبه
 سواء هلك في يده أو يد الآخر ، وبعد الخلط عليهما (ولا تصح الشركة ، إذا
 شرطاً لأحدهما دراهم مائة من الربح) لأنه شرط يوجب انقطاع الشركة ، فسي .
 ألا يخرج إلا قدر المسمى ، وإذا لم تصح كان الربح بقدر المالك حتى لو كان المال
 نصفين ، وشرطاً الربح أثلاثاً فالشرط باطل ويكون الربح نصفين .

(واسكل واحد من المتقاضين وشريكي العنان أن يبضم المال) : أى .
 يدفعه بضاعة ، وهو : أن يدفع المتاع إلى الغير ليبيعه ويرد ثمنه وربحه ؛ لأنه معتاد
 في عقد الشركة (ويدفعه مضاربة) لأنها دون الشركة فتضمنها ، وعن أبي حنيفة
 أنه ليس له ذلك ؛ لأنه نوع شركة ، والأول الأصح ، وهو رواية الأصل ، هداية
 (وبوكل من يتصرف فيه) لأن التوكل بالبيع والشراء من توابع التجارة ،
 والشركة انقطعت للتجارة ، وكذلك له أن يودع ويمير لأنه معتاد ولا يُبدل منه ،
 ويبيع بالنقد والنسيئة إلا أن ينهاء عنها (ويده) : أى الشريك (في المال
 يد أمانة) فلو هلك بلا تعد لم يبضمه .

(وأما شركة الصنائع) وتسمى التقتيل ، والأعمال ، والأبدان (فالخياطان

وَالصَّبَاغَانِ يَشْتَرِكَانِ عَلَى أَنْ يَقْبَلَا الْأَعْمَالَ وَيَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا ،
فَيَجُوزُ ذَلِكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ يَلْزَمُهُ وَيَلْزَمُ
شَرِيكَهُ ، فَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ .
وَأَمَّا شَرِكَةُ الْوُجُوهِ فَالرَّجُلَانِ يَشْتَرِكَانِ وَلَا مَالٌ لِمَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا
بِوُجُوهِهِمَا وَبَيْنِيمَا ، فَتَصِحُّ الشَّرِكَةُ عَلَى هَذَا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلُ
الْآخَرِ فِيمَا يَشْتَرِيهِ ، فَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَالرَّيْبُ
كَذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَفَاصَلَا فِيهِ ،

والصباغان (مثلا ، أو خياط وصباغ) يشتركان على أن يقبلا الأعمال ويكون
الكسب (الحاصل (بينهما ، فيجوز ذلك) : لأن للنصود منه التحصيل ، وهو ممكن
بالتوكيل ، لأنه لما كان وكيل في النصف أصيلا في النصف تمحقت الشركة في
المال للاستفاد ، ولا يشترط فيه اعتماد العمل والمكان ، ولو شرطا العمل نصفين
ولملا أملانا جاز ، لأن ما يأخذه ليس بربح ، بل بدل عمل ، فصح تقويعه ،
وتعاقبه في الهداية (وما يقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه) حتى
إن كل واحد منهما يطالب بالعمل ، ويطالب بالأجر ، ويبرأ الدافع بالدفع إليه ،
وهذا ظاهر في المفاوضة ، وفي غيرها استحسان . هداية (فإن عمل أحدهما دون
الآخر فالكسب بينهما نصفان) إن كان الشرط كذلك ، وإلا فكما شرطا .
(وأما شركة الوجوه) سميت بذلك لأنه لا يشتري إلا من له وجهة عند
الناس (فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا) نوعا أو أكثر (بوجوههما)
نسبة (وبينيما) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا ، وما بقي بينهما (فتصح
الشركة على هذا) للنوال (وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه) لأن التصرف
على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو ولاية ؛ ولا ولاية فتتمين الأولى (فإن شرطا
أن يكون المشتري بينهما نصفين فالربح كذلك) بحسب الملك (ولا يجوز أن يتفاسلا
فيه) أي الربح مع التساوى في الملك ؛ لأن الربح في شركة الوجوه بالضمين ،

وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَثْلَانًا فَالرَّيْبُ كَذَلِكَ .

وَلَا تَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي الْأَخْطَابِ وَالْأَحْتِشَاشِ وَالْأَصْطِيَادِ ،
وَمَا اصْطَادَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ احْتَقَبَهُ فَهُوَ لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ ، وَإِذَا اشْتَرَا كِلَا
وَلَا أَحَدِيهِمَا بَنَلٌ وَالْآخِرُ رَاوِيَةٌ يَسْتَقِي دَلِيلُهَا الْمَاءَ وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا لَمْ تَصِحَّ
الشَّرِكَةُ ، وَالْكَسْبُ كُلُّهُ لِلَّذِي اسْتَقَى ، وَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُ الرَّايَةِ إِنْ
كَانَ صَاحِبَ الْبَنَلِ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ الرَّايَةِ فَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُ الْبَنَلِ ،

وَالضَّمَانُ بِقَدْرِ الْمَالِكِ فِي الْمُشْتَرَى ؛ فَكَانَ الرِّيحُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ رِيحٌ مَالِمٌ يَضْمَنُ ، فَلَا يَصِحُّ
اشْتِرَاؤُهُ (وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَثْلَانًا فَالرَّيْبُ كَذَلِكَ) لَمَّا قُلْنَا .
(وَلَا تَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي) تَحْصِيلِ الْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَةِ مِثْلِ (الْأَخْطَابِ وَالْأَحْتِشَاشِ
وَالْأَصْطِيَادِ) وَكُلُّهُ مَبَاحٌ ، لِأَنَّ الشَّرِكَةَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْوَكَاةِ ، وَالتَّوَكُّلُ فِي أَخْذِ الْمَبَاحِ
بَاطِلٌ ، لِأَنَّ أَمْرَ الْمُوَكَّلِ بِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَالْوَكِيلُ يَمْلِكُ بغيرِ أَمْرِهِ فَلَا يَصْلَحُ تَابِعُهُ
(وَمَا اصْطَادَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ احْتَقَبَهُ) أَوْ احْتَقَبَهُ (فَهُوَ لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ) ؛
لثَبُوتِ الْمَالِكِ فِي الْمَبَاحِ بِالْأَخْذِ ، فَإِنْ أَخَذَاهُ مَعًا فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي سَبَبِ
الِاسْتِغْفَاقِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْمَلِ الْآخَرُ شَيْئًا فَهُوَ لِلْعَامِلِ ، وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا
وَأَعَانَهُ الْآخَرُ بَأَنْ حَمَلَهُ مَعَهُ أَوْ حَرَسَهُ لَهُ فَلِلْمُعِينِ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يَجَاوِزُ بِهِ نِصْفَ ثَمَنِ
ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالنَّصْرِ مَا بَلَغَ .

(وَإِذَا اشْتَرَا وَلَا أَحَدُهُمَا بَنَلٌ) مِثْلًا (وَالْآخِرُ رَاوِيَةٌ) وَهِيَ الْمَزَادَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ
جُلُودٍ ، وَأَصْلُهَا بِغَيْرِ السَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَرَوِي الْمَاءَ أَيْ يَحْمِلُهُ ، مَغْرِبٌ (يَسْتَقِي عَلَيْهَا الْمَاءَ
وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا لَمْ تَصِحَّ الشَّرِكَةُ) ؛ لِانْقَادِهَا عَلَى إِحْرَازِ الْمَبَاحِ وَهُوَ الْمَاءُ ،
(وَالْكَسْبُ) الْحَاصِلُ (كُلُّهُ لِلَّذِي اسْتَقَى) الْمَاءَ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مَا مَلَكَه بِالْإِحْرَازِ (وَعَلَيْهِ
مِثْلُ أَجْرِ الرَّايَةِ إِنْ كَانَ) الْمُسْتَقَى (صَاحِبَ الْبَنَلِ ، وَإِنْ كَانَ) الْمُسْتَقَى (صَاحِبَ
الرَّايَةِ فَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُ الْبَنَلِ) لِاسْتِيفَائِهِ مَنَافِعَ مَالِكِ الْغَيْرِ - وَهُوَ الْبَنَلُ أَوِ الرَّايَةُ -
بِمَقْدَرِ فَاسِدٍ ؛ فَيَلْزِمُهُ أَجْرُهُ .

وَكُلُّ شَرَكَةٍ فَاسِدَةٍ فَالْزَبْحُ فِيهَا عَلَى قَدْرِ الْمَالِ ، وَيَبْطُلُ شَرْطُ التَّفَاضُلِ
وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ ارْتَدَّ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتِ الشَّرَكَةُ ،
وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ مَالِ الْآخَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ .
فَإِنْ أُذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ فَادَى كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا فَالْثَانِي ضَامِنٌ ، عَلِمَ بِأَدَاءِ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ

؛ كل شرعة فاسدة فالزبح فيها على قدر المال ، ويبطل شرط التفاضل ؛
لأن الزبح تابع للمال كالزبح ، ولم يعدل عنه إلا عند صحة التسمية ، ولم تصح الشركة ؛
فلم تصح التسمية .

(وإذا مات أحد الشريكين أو ارتد ولحق بدار الحرب) وحكم بلحاظه : لأنه
بمنزلة الموت (بطلت الشركة) لأنها تتضمن الوكالة ، ولا بد منها لتحقيق الشركة ، والوكالة
تبطل بالموت وكذا بالاتحاق مرتداً ، وإذا بطلت الوكالة بطلت الشركة ، ولا فرق بين
ما إذا علم الشريك بموته وردته أو لم يعلم ؛ لأنه عزل حكماً ، بخلاف ما إذا فسخ أحد
الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر ، لأنه عزل قصدي . قيدنا
بالحكم بلحاظه لأنه إذا رجع مسلماً قبل أن يقضى بلحاظه لم تبطل الشركة .

(وليس لواحد من الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه) ؛ لأنه ليس
من جنس التجارة (فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي) عنه (زكاته
فأدى كل واحد منهما) على التعاقب (فالثاني ضامن) ؛ لأدائه غير المأمور به ؛ لأنه مأمور
بأداء الزكاة ، والمؤدي لم يقع زكاة ، قصار مخالفاً فيضمن ، سواء (علم بالأداء الأول أو
لم يعلم) ، لأنه معزول حكماً ؛ لقوات المحل ، وإذا لا يخلف بالعلم والجهل ، كالوكيل يبيع
العبد إذا أعتقه المولى ، وهذا عند أبي حنيفة ، وقال : لا يضمن إذا لم يعلم ، قال في التصحيح :
ورجح في الأسرار دليل الإمام واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما . قيدنا بأن الأداء
على التعاقب لأنه لو أديا معاً أو جهل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاصا أو رجع بالزيادة

كتاب المضاربة

لِلْمُضَارَبَةِ : عَقْدٌ عَلَى الشَّرِكَةِ بِمَالٍ مِنْ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَعَمَلٍ مِنَ الْآخَرِ ،
وَلَا تَصِحُّ الْمُضَارَبَةُ إِلَّا بِالمَالِ الَّذِي بَيَّنَّا أَنَّ الشَّرِكَةَ تَصِحُّ بِهِ ،

كتاب المضاربة

أوردنا بعد الشركة لأنها كالمقدمة للمضاربة ؛ لاشتغالها عليها .
(المضاربة) لغة : مشتقة من الضرب^(١) في الأرض ، سمي به لأن للمضارب يستحق
الربح بسعيه وعمله ، وشرعاً : (عقد) بإيجاب وقبول (على الشركة) في الربح
(بمال من أحد الشريكين) وعمل من الآخر ، كما في بعض النسخ ، ولا مضاربة
بدون ذلك ؛ لأنها بشرط الربح لرب المال بضاعة ، والمضارب قرض ، وإذا
كان المال منهما تكون شركة عقد .

وهي مشروعة للحاجة إليها ؛ فإن الناس بين غنى بالمال غني عن التصرف
فيه ، وبين مهتد في التصرف صفر اليد عنه ؛ فست الحاجة إلى شرع هذا النوع
من التصرف ؛ لينتظم مصلحة النبي والدكي ، والفقير والغني ، وبُعث النبي صلى الله
عليه وسلم والناس يباشرونه بقررم عليه ، وتعاملت به الصحابة رضي الله تعالى
عنهم . هداية .

وركنها : العقد، وحكمها إبداع أولاً ، وتوكيل عند عمله ، وغضب إن خالف ،
وإجارة فاسدة : إن فسدت ، فله أجر عمله بلا زيادة على للشروط .

وشرط صحتها غير واحد ، منها ما عبر عنه بقوله : (ولا تصح المضاربة إلا
بالمال . أي بينا أن الشركة تصح به) وقد تقدم بيانه ، ولو دفع إليه عرضاً وقال :
رَبِّعْهُ واعمل مضاربة بضمنه ، أو اقض مالي على فلان واعمل به مضاربة - جاز ،
لأنه عقد يقبل الإضافة من حيث إنه توكيل ، ولا مانع من الصحة ، بخلاف
ما إذا قال : « أعمل بالدين الذي عندك » حيث لا يصح ، وتماه في الهداية .

(١) الضرب في الأرض : السفر ، ومنه قوله تعالى : (وآخرون يضربون في الأرض
يبتغون من فضل الله) أي يسافرون لطلب رزق الله ، وقوله « سمي به » يريد سمي العقد
المذكور بهذا الاسم الذي هو المضاربة .

وَمِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَكُونَ الرَّبِيعُ بَيْنَهُمَا مُشَاعًا لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُهُمَا مِنْهُ
دَرَاهِمَ مُسَمَّاةً ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُسَلَّمًا إِلَى الْمُضَارِبِ ، وَلَا بُدَّ لِرَبِّ
الْمَالِ فِيهِ ، فَإِذَا صَحَّتِ الْمُضَارِبَةُ مُطْلَقَةً جَازَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ
وَيُسَافِرَ وَيُبْذِرَ وَيُوكِّلَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْمَالَ مُضَارِبَةً إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ
لَهُ رَبُّ الْمَالِ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ خَصَّ لَهُ رَبُّ الْمَالِ التَّصَرُّفَ فِي بَلَدٍ بَعِيْنِهِ
أَوْ فِي سِلْعَةٍ بَعِيْنِهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ

ومنها قوله : (ومن شرطها أن يكون الربح بينهما مشاعاً) بحيث (لا يستحق
أحدهما منه) أى الربح (دراهم مسماة) لأن ذلك يقطع الشركة بينهما ؛ لاحتمال
أن لا يحصل من الربح إلا قدر ما شرطه له كإمارة ، ومنها قوله : (ولا بد أن يكون
المال مسلماً إلى المضارب) ليتمكن من التصرف (و) منها أن يكون (لا يدرب
المال فيه) بأن لا يشترط عمل رب المال ؛ لأنه يمنع خلوص يد المضارب ، ومنها
كون رأس المال معلوماً بالتسمية أو الإشارة إليه .

(فإذا صحَّت المضاربة) باستيفاء شرائطها ، وكانت (مطلقة) غير مقيدة .
بزمان أو مكان أو نوع (جاز للمضارب أن يشتري ويبيع) بقصد ونسيئة متعارفة .
(و) يسافر) براً وبحراً (ويبذِر ويوكِّل) ويودع ويرهن ويرتهن ويؤجر
ويستأجر ، ويحِيل ويحْتال ؛ لإطلاق العقد ، والمقصود منه الاسترباح ، ولا يتحصل
إلا بالتجارة ؛ فينظم العقد صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار ، والمذكور
كله من صنيع التجار (وليس له) أى المضارب (أن يدفع المال مضاربة) لأن
الشيء لا يتضمن مثله (إلا) بالتخصيص عليه ، مثل (أن يأذن له رب المال في
ذلك) به أو التفويض المطلق إليه ، بأن يقول له : اعمل برأيك ، ولا يملك
الإقراض ولا الاستدانة وإن قيل له « اعمل برأيك » ما لم ينص عليهما .

(وإن خصَّ له رب المال للتصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها لم يحزله) .
أى المضارب (أن يتجاوز ذلك) المعين ؛ لأن المضاربة تقبل التقييد ؛ لأنها
توكيل ، وفي التخصيص فائدة في تخصص ، فإن اشترى غير المعين أو في غير البلد
المعين كان ضامناً للمال ، وكان المشتري له ، وله ربحه ، وإن خرج بالمال لبلد .

وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَّتَ لِمُضَارَبَةٍ مُدَّةً يَعْينُهَا جَازَ وَبَطَلَ الْعَقْدُ مُضْمِيهَا ، وَلَيْسَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ أَبَا رَبِّ الْمَالِ وَلَا ابْنَهُ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُمْ كَانَ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ دُونَ الْمُضَارَبَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُمْ ضَمِنَ مَالُ الْمُضَارَبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رِبْحٌ جَازَ أَنْ يَشْتَرِيَهُمْ ، فَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُمْ هَتَقَ نَصِيبُهُ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَضْمَنْ رَبُّ الْمَالِ شَيْئًا ، وَيَسْعَى الْمُعْتَقُ لِرَبِّ الْمَالِ فِي قِيَمَةِ نَصِيبِهِ مِنْهُ ، وَإِذَا دَفَعَ الْمُضَارِبُ الْمَالَ مُضَارَبَةً وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ

غير المعين ثم رده إلى البلد المعين قبل أن يشتري براء من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله ؛ لبقائه في يده بالعقد السابق ، وكذا لو عاد في البعض ؛ اعتبارا للجزء بالكل (وكذلك إن وقت للمضاربة مدة بعينها جاز) التقييد (وبطل العقد بمضميها) ؛ لأن الحكم الموقت ينتهي بمضي الوقت .
 (وليس للمضارب أن يشتري أباء رب المال ولا ابنه ولا من يعتق عليه) : أي على رب المال ، لأن عقد المضاربة وضع لتحقيق الربح ، وهو إنما يكون بشراء ما يمكن بيعه ، وهذا ليس كذلك (فإن اشتراه كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لأن الشراء متى وَجَدَ نفاذا على المشتري نفذ عليه ، كالوكيل بالشراء إذا خالف (وإن كان في المال ربح فليس له) : أي المضارب (أن يشتري من يعتق عليه) ، لأنه يعتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال (فإذا اشتراه ضمن مال المضاربة) لأنه يصير مشتريا لنفسه ، فيضمن بالنقد من مال المضاربة (وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريهم) ، لأنه لا مانع من التصرف ؛ إذ لا شركة فيه ليعتق عليه (فإن زادت قيمتهم) بعد الشراء (هتق نصيبه منهم) للملكة بعض قريبه (ولم يضمن رب المال شيئا) ، لأنه لا صنع من جهته في زيادة القيمة ولا في ملكة الزيادة ؛ لأن هنا شيء يثبت من طريق الحكم فصار كما إذا ورثه مع غيره (ويسعى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه) أي رب المال (منه) : أي المعتق ، لا احتباس ماليته عنده (وإذا دفع المضارب المال) الآخر (مضاربة ولم يأذن له

رَبِّ التَّالِي فِي ذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ بِالْذَّعِ وَلَا بَتَصَرُّفِ الْمَضَارِبِ الثَّانِي حَتَّى يَرْبَحَ ،
فَإِذَا رَبِحَ ضَمِنَ الْمَضَارِبُ الْأَوَّلُ الْمَالَ ، وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ مُضَارَبَةً بِالنِّصْفِ
وَأُذِنَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا مُضَارَبَةً فَدَفَعَهَا بِالثُّلُثِ ؛ فَإِنْ كَانَ رَبُّ التَّالِي قَالَهُ
حَتَّى أَنْ مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانِ فَلِرَبِّ الْمَالَ نِصْفُ الرَّبْحِ ، وَلِلْمَضَارِبِ
الثَّانِي ثُلُثُ الرَّبْحِ ، وَالْأَوَّلُ السُّدُسُ ، وَإِنْ قَالَ حَتَّى أَنْ مَا رَزَقَكَ اللَّهُ بَيْنَنَا
نِصْفَانِ فَلِلْمَضَارِبِ الثَّانِي الثُّلُثُ ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَ رَبِّ الْمَالَ وَالْمَضَارِبِ الْأَوَّلِ نِصْفَانِ

رب المال في ذلك لم يضمن المضارب الأول (بالدفع) إلى المضارب الثاني (ولا بتصريف
المضارب الثاني) من غير أن يربح ، بل (حتى يربح) ، لأنه ما لم يربح بمنزلة الوكيل
وللمضارب التوكيل (فإذا ربح) المضارب الثاني (ضمن المضارب الأول المال) (رب المال ،
قال في المداية : وهذه رواية الحسن من أبي حنيفة ، وقالوا : إذا عمل به ضمن ربح أول
يربح ، وهو ظاهر الرواية ، قال الإسيبي جاني : قال صاحب الكتاب «ضمن المضارب
الأول» والمشهور من المذهب أن رب المال بالخيار : إن شاء ضمن الأول ، وإن شاء
ضمن الثاني في قولهم جميعاً ، اه تصحيح (وإذا دفع) رب المال (إليه المال مضاربة
بالنصف وأذن له أن يدفعها) إلى غيره (مضاربة فدفعها) إلى غيره (بالثلث) جازمه
لوجود الإذن من المالك (فإن كان رب المال قال له) في اشتراط الربح (على أن
مارزق الله تعالى) أو ما كان من فضل فهو (بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح)
عملاً بشرطه (وللمضارب الثاني ثلث الربح) لأنه المشروط له (و) للمضارب (الأول)
الباقى ، وهو (السدس) لأن رب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى ، فلم
يبقى للأول إلا النصف ، فينصرف تصرفه إلى نصيبه ، وقد جعل من ذلك بقدر ثلث
الجميع لثاني فيأخذه ، فلم يبق للأول إلا السدس (وإن كان قال) رب المال للمضارب
الأول (على أن مارزقك الله تعالى) : أي حصل لك من الربح فهو (بيننا نصفان فالمضارب
الثاني الثلث) لما مر (وما بقي) وهو الثلثان (بين رب المال والمضارب الأول
نصفان) ، لأنه فوض إليه التصرف ، وجعل لنفسه نصف ما رزق الأول ، وقد رزق

فَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَنْ مَارَزَقَ اللَّهُ قَلِي نِصْفَهُ فَدَفَعَ الْمَالَ إِلَى آخِرِ مُضَارَبَةٍ بِالنِّصْفِ .
فَلِلْمُضَارِبِ الثَّانِي نِصْفُ الرِّبْحِ وَلِلرَّبِّ الْمَالِ النِّصْفُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ ،
فَإِنْ شَرَطَ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي ثُلَاثِي الرِّبْحِ فَلِلرَّبِّ الْمَالِ نِصْفُ الرِّبْحِ وَلِلْمُضَارِبِ
الثَّانِي نِصْفُ الرِّبْحِ ، وَيُضْمَنُ الْأَوَّلُ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِي سُدُسَ الرِّبْحِ مِنْ مَالِهِ .
وَإِذَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ الْمُضَارِبُ بَطَلَتِ الْمُضَارَبَةُ ، وَإِنْ ارْتَدَّ رَبُّ
الْمَالِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَاحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتِ الْمُضَارَبَةُ ، وَإِذَا عَزَلَ رَبُّ
الْمَالِ الْمُضَارِبَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَزْلِهِ حَتَّى اشْتَرَى وَبَاعَ فَتَصَرَّفَهُ جَائِزٌ ،

الأول والثلاثين فيكون بينهما (فإن) كان (قال على أن مارزق الله تعالى قلى نصفه)
أو ما كان من فضل قبيني وبينك نصفان (فدفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف
فلثاني نصف الربح) لأنه للشروط له (ولرب المال النصف ، ولا شيء للمضارب
الأول) ؛ لأنه شرط لثاني النصف فيستحقه ، وقد جعل رب المال لنفسه نصف مطلق
الربح ، فلم يبق للأول شيء (فإن) كان (شرط) المضارب الأول (للمضارب الثاني
ثلثي الربح فلرب المال نصف الربح) لما سر (والمضارب الثاني) الباقي ، وهو
(نصف الربح ، ويضمن المضارب الأول للمضارب الثاني سدس الربح) : أي مثله
(من ماله) ؛ لأنه شرط لثاني شيئاً هو مستحق لرب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه
من الإبطال ، والتسمية في نفسها صحيحة ، فيلزم الوفاء بأداء المثل .

(وإذا مات رب المال أو المضارب بطلت المضاربة) ؛ لأنها توكيل على مامر
وموت الموكل أو الوكيل يبطل الوكالة (وإن ارتد رب المال عن الإسلام) والعياذ
بالله تعالى (ولحق بدار الحرب) وحكم بلحوقه (بطلت المضاربة) أيضاً ؛ لزوال
ملكه وانتقاله لورثته فكان كالموت ، ولملم يحكم بلحوقه فهي موقوفة ، فإن رجع
مسلياً لم تبطل ، قيد برب المال لأنه لو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها ؛
لأن عبارته صحيحة ، ولا توقف في ملك رب المال .

(وإن عزل رب المال المضارب) عن المضاربة (ولم يعلم) المضارب (بعزله) ؛
أي عزل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه) الصادر قبل العلم (جزئ) ؛ لأنه وكيل من

وَأَنْ عَلِمَ بِعَزْلِهِ وَالْمَالُ عَرُوضٌ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا يَمْنَعُهُ الْعَزْلُ مِنْ ذَلِكَ ،
ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَنْعِهَا شَيْئًا آخَرَ ، وَإِنْ عَزَلَهُ وَرَأْسُ الْمَالِ دَرَاهِمُ
أَوْ دَنَانِيرُ قَدْ نَضَتْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ .

وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْمَالِ دُيُونٌ وَقَدْ رَجَعَ الْمُضَارِبُ فِيهِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ
عَلَى اقْتِضَاءِ الدُّيُونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِبْحٌ لَمْ يَلْزَمْهُ الْاِقْتِضَاءُ ، وَيُقَالُ لَهُ :
وَكُلَّ رَبِّ الْمَالِ فِي الْاِقْتِضَاءِ ،

جهته ، وعزل الوكيل قصداً يتوقف على علمه (وإن علم بعزله والمال عروض)
هو هنا : ما كان خلاف جنس رأس المال ، فالدرهم والدنانير ههنا جنسان (فله أن يبيعها
ولا يمنعه العزل من ذلك) البيع ؛ لأن له حقاً في الربح ، ولا يظهر ذلك إلا بالنقد
فيثبت له حق البيع ليطهر ذلك (ثم لا يجوز) له (أن يشتري بمناها شيئاً آخر) ؛
لأن العزل إنما لم يعمل والمال عروض ضرورة معرفة رأس المال ، وقد اندفعت بصيرته
نقداً فعمل العزل (وإن عزله ورأس المال دراهم أو دنانير قد نضت) أى : تحولت
حينئذ بعد أن كانت متاعاً ، صحاح (فليس له أن يتصرف فيها) لما قلنا ، قال في الهداية :
وهذا الذي ذكره إذا كان من جنس رأس المال ، فإن لم يكن - بأن كان دراهم ورأس المال
دنانير ، أو على العكس - له أن يبيعها بجنس رأس المال استحساناً ؛ لأن الربح
لا يظهر إلا به وصار كالعروض . ١٠٥ . وقد أشرنا إليه .

(وإذا افترقا في المال ديون و) كان (قد ربح المضارب فيه) : أى المال (أجبره
الحاكم على اقتضاء الديون) ؛ لأنه بمنزلة الأجير ، فإن الربح كالأجر له (وإن لم يكن)
في المال (ربح لم يلزمه الاقتضاء) ؛ لأنه وكيل محض ، وهو متبرع ، والمتبرع لا يجبر
على إيفاء ما تبرع به (و) - لكن (يقال له) : أى للمضارب (وكل رب المال في
الاقتضاء) ؛ لأن حقوق المقدم تتعلق بالمأقد ، والمالك ليس بمأقد ، فلا يتمكن
من الطلب إلا بوكيله ، فيؤمر بالتوكيل كيلاً يضيع حقه .

وَمَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ فَهُوَ مِنَ الرَّبْحِ دُونَ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِنْ زَادَ الْهَالِكُ عَلَى الرَّبْحِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُضَارِبِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَا قَدْ اقْتَسَمَا الرَّبْحَ وَالْمُضَارَبَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ تَرَادَا الرَّبْحَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ رَبُّ الْمَالِ رَأْسَ الْمَالِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ كَانَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَضْمَنْ الْمُضَارِبُ ، وَإِنْ كَانَا قَدْ اقْتَسَمَا الرَّبْحَ وَفَسَخَا الْمُضَارَبَةُ ثُمَّ عَقَدَاهَا فَهَلَكَ الْمَالُ لَمْ يَتَرَادَا الرَّبْحَ الْأَوَّلَ .
وَيَجُوزُ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ بِالنَّقْدِ وَالنَّسِئَةِ ، وَلَا يُزَوِّجُ عَبْدًا وَلَا أَمَةً مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ .

(وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال) لأن الربح اسم للزيادة على رأس المال؛ فلا بد من تعيين رأس المال حتى تظهر الزيادة (وإذا زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه)؛ لأنه أمين (وإذا كانا) أي المضاربان (قد اقتسما الربح و) بقيت (المضاربة بحالها) : أي لم تفسخ (ثم هلك المال) كله (أو بعضه ترادا الربح حتى يستوفى رب المال رأس المال)؛ لأن قسمة الربح قبل استيفاء رأس المال لا تصح؛ لأنه هو الأصل، فإذا هلك ما في يد المضارب أمانة تبين أن ما أخذه من رأس المال؛ فوجب رده (فإن فضل شيء) بعد استيفاء رأس المال (كان بينهما)؛ لأنه ربح (وإن عجز) الربح المردود : أي نقص (عن) الكمال (رأس المال لم يضمن المضارب) لما مر من أنه أمين (وإن كانا قد اقتسما الربح وفسخا المضاربة) الأولى والمال في يد المضارب (ثم عقداها) ثانياً (فهلك المال لم يترادا الربح الأول) لأن الأولى قد انتهت بالفسخ، والثانية عقد جديد لا تعلق لها بالأولى. (ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة) المتعارفة؛ لأنها من صنيع الاتجار حينما بالمعارفة لأنه إذا باع إلى أجل غير متعارف لا يصح؛ لأن له الأمر العام للعروف بين الناس (ولا يزوّج عبداً) اتفاقاً (ولا أمة) عند أبي حنيفة ومحمد (من مال المضاربة) لأنه ليس بتجارة والعقد لا يتضمن إلا التوكيل بالتجارة، أو ما هو من

كتاب الوكالة

كُلُّ عَقْدٍ جَازٍ أَنْ يَفْعِدَهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ جَازٌ أَنْ يُوكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ ،
وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِالْخُصُومَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ ، وَإِثْبَاتِهَا ، وَيَجُوزُ
التَّوَكُّيلُ

ضرورتها ، والنزويج ايس كذلك ، وقاس أبو يوسف نزويج الأمة على إجارتها
لأنه من باب الاكتساب ؛ لأنه يستفيد به الممر وسقوط النفقة ، قال في التصحيح :
والمعتمد قولهما عند الكل ، كما اعتمده المحبوبي والنسفي والموصلي وغيرهم . ١٠ هـ .
تتمه - إذا عمل المضارب في المصر فنفقته في ماله ، وإن سافر فطعامه وشرابه
وكسوته وركوبه في مال المضاربة ، هداية .

كتاب الوكالة

وجه المناسبة بينها وبين المضاربة ظاهر ؛ لأن الوكالة من أحكامها .
وهي لفظ : اسم من التوكيل ، وهو التفويض . وشرعا : إقامة الغير مقام
نفسه في تصرف معلوم ، جوهره ^(١)
وقد صدر المصنف بضابط ما يصح فيه التوكيل ؛ فقال : (كل عقد جاز أن يعقده
الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره) لأنه ربما يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار
بعض الأحوال ؛ فيحتاج أن يوكل غيره ؛ فيكون بسبيل منه دفعا لحاجته (ويجوز التوكيل
بالخصومة) من غير استيفاء (في سائر الحقوق ، و) كذا (بإثباتها) أي : إثبات سائر
الحقوق ، تمكينه من استيفاء حقوقه ، قال الاسبيجاني : وهذا قول أبي حنيفة ، وقال
أبو يوسف : لا يجوز في إثبات الحد والقصاص والخصومة فيه ، وقول محمد اضطرب
والأظهر أنه مع أبي حنيفة ، والصحيح قولهما ، تصحيح (ويجوز التوكيل) أيضا

(١) التي ذكره صاحب الجوهر من معاني الوكالة اللغوية المحفوظ ، لا التفويض الذي ذكره
الشارح ، قال : « الوكالة في اللغة هي الحفظ ، ومنه قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل ، أي :
نعم الحافظ » ١٠ هـ . والتي نقله الشارح عنه هو المعنى الشرعي .

بِالِاسْتِيفَاءِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ فَإِنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَصَحُّ بِاسْتِيفَائِهِمَا مَعَ غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ عَنِ الْمَجْلِسِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِالْخُصُومَةِ إِلَّا بِرِضَا الْخَلَصِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِغَيْرِ رِضَا الْخَلَصِ وَمِنْ شَرْطِ الْوَكَالَهَ : أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَتَلَزُمُهُ الْأَحْكَامُ

(بالاستيفاء) والإيفاء لسائر الحقوق (إلا في الحدود والقصاص؛ فإن الوكالة لا تصح باستيفائهما مع غيبة الموكل عن المجلس)؛ لأنها تندريء بالشبهات، وشبهة العفو ثابتة حال غيبته، بخلاف حالة الحضرة لاستيفاء الشبهة (وقال أبو حنيفة لا يجوز)؛ أي لا يلزم (التوكيل بالخصومة) سواء كان من قبل الطالب أو المطلوب (إلا برضا الخلع) ويستوى فيه الشريف والوضيع، والرجل والمرأة، والبكر والنتيب (إلا أن يكون الموكل مريضاً) لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه، ابن كمال (أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً) (أمر يداً سفراً، أو مخدرة لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم. هداية. قال في التصحيح: واختار قوله الجبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي، ورجح دليله في كل صنف. ١٠١) (وقال: يجوز التوكيل بغير رضا الخلع) وبه أخذ أبو القاسم الصفار وأبو الليث، وفي فتاوى المتأني أنه المختار، وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية: والمختار في هذه المسألة أن القاضي إذا لم التعنت من الأبى يقبل توكيله من غير رضاه، وإذا علم أن الموكل قصد إضرار خصمه لا يقبل، ١٠١. وبثله في قاضيتان عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني، وفي الحقائق: وإليه مال الأوزجندی، كذا في التصحيح ملخصاً. وفي الدرر: وعليه فتوى المتأخرين.

(ومن شرط) حجة (الوكالة: أن يكون الموكل ممن يملك التصرف)؛ لأن الوكيل إنما يملك التصرف من جهته؛ فلا بد من كونه مالِكاً لما يملكه لغيره (وتلزمه الأحكام) قال في العناية: يحتمل أحكام ذلك التصرف وجنس الأحكام؛

وَالْوَكِيلُ مَنْ يَقْبَلُ الْعَقْدَ وَيَقْصِدُهُ .
 وَإِذَا وَكَّلَ الْحُرُّ الْبَالِغُ أَوْ الْمَأْذُونُ مِثْلَهُمَا جَازَ ، وَإِنْ وَكَّلَا صَبِيًّا
 مُحْجُورًا يَقْبَلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ أَوْ عَبْدًا مُحْجُورًا جَازَ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِمَا الْحُقُوقُ
 وَتَتَعَلَّقُ بِمُوكَلِّئِهِمَا .
 وَالْعُقُودُ الَّتِي يَقْعِدُهَا الْوُكْلَاءُ عَلَى ضَرَرَيْنِ ؛

أول احتراز عن الوكيل إذا وكل فإنه يملك ذلك التصرف دون التوكيل به ؛
 لأنه لم تلزمه الأحكام وهي الملك ، وعلى هذا يكون في الكلام شرطان ، والثاني
 احتراز عن الصبي والمجنون ، ويكون ملك التصرف ولزوم الأحكام شرطاً واحداً ،
 وهذا أصح ؛ لأن الوكيل إذا أذن بالتوكيل صح ولم تلزمه أحكام ذلك التصرف
 (و) أن يكون (الوكيل بمن يقبل العقد) : أى يقبل معناه من أنه سالب بالنسبة
 إلى كل من المتعاقدين وجالب له ؛ فيسلب عن البائع ملك البيع ويوجب له ملك
 البذل ، وفي المشتري العكس (و) أن يكون بحيث (يقصده) لفائدته من السلب
 والجلب ، حتى لو كان صبياً لا يقبل أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً ، وما قيل
 من أن قوله « ويقصده » احتراز عن المازل رده ابن الممام .

ثم فرع على ما أصله بقوله : (وإذا وكل الحر البالغ أو المأذون) عبداً
 كان أو صغيراً (مثلها جاز) ؛ لأن الموكل مالك للتصرف ، والوكيل من أهل
 العبارة (وإن وكلا) : أى الحر البالغ أو المأذون (صبياً محجوراً) وهو (يقبل
 البيع والشراء أو عبداً محجوراً جاز) أيضاً لما قلنا (و) لكن (لا تتعلق
 بهما الحقوق) ؛ لأنه لا يصح منهما التزام المهددة ، لقصور أهلية الصبي وحق
 سيد العبد (و) إنما (تتعلق بموكليهما) ، لأنه لما تعذر رجوعها إلى العاقد
 رجعت إلى أقرب الناس إلى هذا التصرف ، وهو الموكل ، إلا أن الحقوق تلزم
 العبد بعد المتق ، لأن المانع حق المولى وقد زال ، ولا يلزم الصبي بعد البلوغ ،
 لأن المانع حقه ، وحق الصبي لا يبطل بالبلوغ ، كذا في الفيض .

(والعقود التي يقعد بها الوكلاء على ضربين) وفي بعض النسخ « والعقد الذي

فَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ - مِثْلُ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ - فَحَقُّوقُ ذَلِكَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُوَكَّلِ ، فَيُسَلَّمُ الْمَبِيعُ ، وَيَقْبِضُ الثَّمَنُ ، وَيُطَالَبُ بِالثَّمَنِ ، إِذَا اشْتَرَى ، وَيَقْبِضُ لِلْبَيْعِ ، وَيُخَاصِمُ بِالْمَيْبِ ، وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ إِلَى مُوَكَّلِهِ - كَالنِّسْكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالصَّلَاحِ مِنْ دَمِ الْعَمْدِ - فَإِنَّ حَقَّوْقَهُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكَّلِ دُونَ الْوَكِيلِ ، فَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَنْهَرِ ، وَلَا يُلْزَمُ وَكِيلُ التَّرَاةِ تَسْلِيمُهَا ، وَإِذَا طَالَبَ الْمُوَكَّلُ الْمُشْتَرِيَّ بِالثَّمَنِ فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ إِيَّاهُ ،

يعقده الوكلاء ، أى جنس العقد، كذا فى غاية البيان ، لأن الوكيل يضيف بعض العقود إلى نفسه ، وبعضها إلى موكله (فكل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه) : أى يصح إضافته إلى نفسه ويستغنى عن إضافته إلى الموكل (مثل البيع والإجارة) ونحوهما (فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل) ، لأن الوكيل فى هذا الضرب هو العاقد : حقيقة ، لأن العقد يقوم بكلامه ، وحكما ، لأنه يستغنى عن إضافة العقد إلى موكله ، وحيث كان كذلك كان أصيلا فى الحقوق فتتعلق به (فيسلم للمبيع ، ويقبض الثمن) إذا باع (ويطالب بالثمن إذا اشترى ، ويقبض المبيع) ، لأن ذلك من الحقوق ، والمالك يثبت للموكل خلافة عنه اعتباراً لتوكيل السابق (و) كذا (بخاصم بالميب) إن كان المبيع فى يده ، أما بعد التسليم إلى الموكل فلا يملك رده إلا بإذنه (وكل عقد يضيفه) الوكيل (إلى موكله) : أى لا يستغنى عن الإضافة إلى موكله ، حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح ، كذا فى المجتبى ، وذلك (كالنكاح والخلع والصلح من دم العمد) ونحو ذلك (فإن حقوقه تتعلق بالموكل) لإضافة العقد إليه (دون الوكيل) ، لأنه فى هذا الضرب سفير محض ، ولذا لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ، فكان كالرسول ، وفتح على كونه سفيراً محضاً بقوله : (فلا يطالب وكيل الزوج بالمانر ، ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها) للزوج ، لما قلنا من أنه سفير (وإذا طالب الموكل) بالبيع (المشتري بالثمن فله) : أى المشتري (أن يمنعه إياه) ، لأنه أجنبي عن العقد وحقوقه ، لأن الحقوق

فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَازَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِهِ ثَانِيًا .
وَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِشَرَاءِ شَيْءٍ فَلَا بَدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ
وَمَبْلَغِ ثَمَنِهِ ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ وَكَالَةً عَامَّةً يَقُولُ : ابْتَغِ لِي مَا رَأَيْتَ ،
وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَبِضَ الْمَبِيعَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ
بِالْعَيْبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

إلى العاقد (فإن دفعه) : أى دفع المشتري الثمن (إليه) أى الموكل (جاز) ، لأن
نفس الثمن المقبوض حقه (ولم يكن للوكيل أن يطالبه به ثانياً) لعدم الفائدة ،
لأنه لو أخذ منه لوجب الإعادة .

(ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بد) لصحة وكالته (من تسمية جنسه) :
أى جنس ما وكله به كالجارية والعبد (وصفته) أى نوعه كالتركي والحبيشي
(أو جنسه ومبلغ ثمنه) ، ليصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الاتجار (إلا أن
يوكله وكالة عامة فيقول : ابتع لي ما رأيت) لأنه فوض الأمر إلى رأيه فأى شيء
يشتره يكون ممتثلاً ، والأصل أن الجهةالة اليسيرة تتحمل في الوكالة كجهةالة الوصف
استحساناً ، لأن مبنى التوكيل على التوسعة لأنه استعانة فتتحمل الجهةالة اليسيرة .
هداية . ثم الجهةالة في التوكيل ثلاثة أنواع : فاحشة ، وهى جهةالة الجنس كالثوب
والهابة والرفيق ، وهى تمنع صحة الوكالة وإن بين الثمن ؛ لأن الوكيل لا يقدر على
الامتثال ، لأن بذلك الثمن يوجد من كل جنس ، وجهةالة يسيرة ، وهى جهةالة
النوع كالحجار والفرس والثوب المروى ، وهى لا تمنع صحة الوكالة وإن لم يبين
الثمن ، وجهةالة متوسطة بين الجنس والنوع كالعبد والأمة والدار ، فإن بين الثمن
أو النوع تصح وتلحق بجهةالة النوع ، وإن لم يبين واحداً منها لا تصح وتلحق
بجهةالة الجنس ، فيض عن السكافي . ويؤخذ من كلام المصنف (وإذا اشترى
الوكيل) ما ركل بشرائه (وقبض المبيع) أى المشتري (ثم اطلع على عيب)
فيه (فله) : أى للوكيل (أن يردده بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق
به (فإن سلمه إلى الموكل لم يردده إلا بإذنه) ، لانتهاء حكم الوكالة بالتسليم .

وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ ، فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ
قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَلَا تُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا دَفَعَ الْوَكِيلُ
بِالشَّرَاءِ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ وَقَبِضَ الْمَبِيعَ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْوَكَّلِ ،
فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَمْ يَسْقُطِ
الثَّمَنُ ، وَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ ، فَإِنْ حَبَسَهُ فَهَلَكَ كَانَ مَضْمُونًا
ضَمَانَ الرَّهْنِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَضَمَانَ الْمَبِيعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ،

(ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم) لأنه عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل
به على ما مر ، ومراعاة التوكيل بالإسلام دون قبول السلم ؛ فإن ذلك لا يجوز ؛
فإن الوكيل يبيع طعاما في ذمته على أن يكون الثمن لغيره ، وهذا لا يجوز . هداية .
ثم العبرة بمفارقة الوكيل (فإن فارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لبدله (بطل
العقد) ؛ لوجود الافتراق من غير قبض (ولا تعتبر مفارقة الموكل) ولو حاضرا
كما في البحر ، خلافا للعيني ؛ لأنه ليس بعاقدة .

(وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله) من غير صريح إذن للموكل
(وقبض المبيع ، فله أن يرجع به على الموكل) لوجود الإذن دلالة ؛ لأن الحقوق
لما كانت إلى العاقد وقد علمه الموكل يكون راضيا بدفعه (فإن هلك المبيع في يده) :
أي الوكيل (قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) ؛ لأن يده كيد
الموكل (وله) : أي للوكيل بالشراء (أن يحبسه) : أي للمبيع (حتى يستوفي
الثمن) وإن لم يسكن دفعه ؛ لأنه مع الموكل بمنزلة البائع (فإن حبسه) لاستيفاء
الثمن (فهلك) في يده (كان مضمونا) عليه (ضمان الرهن عند أبي يوسف)
فيضمن الأقل من قيمته ومن الثمن ، وضمان القصب عند زفر فيجب مثله
أو قيمته بالغة ما بلغت (وضمان المبيع عند محمد) وهو قول أبي حنيفة أيضا ،
فيسقط الثمن قليلا كان أو كثيرا ، قال في التصحيح : ورجح دليلهما في الهداية ،
واعتمده المحبوبي والسنفي والوصلي ومصدر الشريعة .

وَإِذَا وَكَلَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَكَلَّا فِيهِ دُونَ
الْآخَرِ ، إِلَّا أَنْ يُوكَلَهُمَا بِالْخُصُومَةِ أَوْ بِطَلَاكِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ عَوَضٍ
أَوْ بِرَدِّ وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ أَوْ بِقَضَاءِ دَيْنٍ عَلَيْهِ .
وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَلَ فِيهَا وَكَلَّ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ
أَوْ يَقُولَ لَهُ : أَعْمَلْ بِرَأْيِكَ

(وإذا وكل (رجلين) موكل (رجلين) معاً بأن قال « وكلتكما » سواء كان الثمن
مسمى أولاً (فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر) قال .
في الهداية : وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى الرأي كالبيع والمخلع وغيرها ؛ لأن
الموكل رضى برأيها لا برأى أحدهما ، والبدل وإن كان مقدراً ولكن التقدير
لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار للشترى . اهـ . وأشار المصنف إلى ذلك .
بقوله : (إلا أن يوكلهما بالخصومة) ؛ لأن الاجتماع فيها متعذر للأفضاء إلى
الشغب في مجلس القضاء ، والرأى يحتاج إليه سابقاً لتقويم الخصومة (أو بطلاق
زوجته بغير عوض ، [أو بعتق عبده بغير عوض] ، أو برهوية عنده ، أو بقضاء
دين عليه) ؛ لأن هذه الأشياء لا يحتاج فيها إلى الرأي ، بل هو تعبير محض ،
وعبارة الثننى والواحد سواء . هداية . قيدنا بالمعية لأنه لو وكلهما على التعاقب
جاز لكل منهما الانفراد ؛ لأنه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت
توكيله ، فلا يتغير بعد ذلك . منح . وقيد الطلاق والعتق بغير عوض لأنه لو كان
بعوض لا ينفرد أحدهما به ؛ لأنه يحتاج إلى الرأي . درر . وقيد برد الوديعة لأنه
بقبضها لا ينفرد كما في الذخيرة ؛ لأن حفظ الاثنين أضع ؛ فلو قبض أحدهما
بدون إذن الآخر ضمن . وقيد بقضاء الدين لأنه باقتضائه لا ينفرد كما في الحوارة
لاحتياج الاستيفاء إلى الرأي .

(وليس للوكيل أن يوكل غيره) (فيما وكل به) ؛ لأنه فوض إليه التصرف دون
التوكيل به ؛ لأنه إنما رضى برأيه ، والناس يتفاوتون في الآراء فلا يكون راضياً بشيء .
(إلا أن يأذن له الموكل) (بالتوكيل) (أو) (يفوض له ، بأن) (يقول له : أعمل برأيك)

فَإِنْ وَكَّلَ بِبَنِيهِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ فَمَقْدَرٌ وَكَيْلُهُ بِمَحْضَرَتِهِ جَازٌ ، وَإِنْ عَقَدَ بِبَنِيهِ
حَضْرَتِهِ فَأَجَازَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ جَازٌ ، وَلِلْمُوكِّلِ أَنْ يَنْزِلَ الْوَكِيلَ عَنْ
الْوَكَاةِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْعَزْلُ فَهُوَ عَلَى وَكَاةِهِ وَتَصَرُّفِهِ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ .

وَتَبْطُلُ الْوَكَاةُ بِمَوْتِ الْمُوكِّلِ ، وَجُنُونِهِ جُنُونًا مُطَبَقًا ، وَلِحَاقِهِ بِدَارِ
الْحَرْبِ مُرْتَدًّا ، وَإِذَا وَكَّلَ الْمُسَاكِبُ ثُمَّ عَجَزَ أَوْ الْمَأْذُونُ فَحَجَرَ عَلَيْهِ
أَوْ الشَّرِيكَانِ فَافْتَرَقَا ، فَهَذِهِ الْوُجُوهُ تُبْطِلُ الْوَكَاةَ عَنِ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ

أَوْ أَمْنَعُ مَا شِئْتَ ، لِإِطْلَاقِ التَّفْوِيضِ إِلَى رَأْيِهِ ، وَإِذَا جَازَ فِي هَذَا الرَّجْعِ - يَعْنِي
الَّذِي جَازَ التَّوَكِيلَ فِيهِ - يَكُونُ الثَّانِي وَكَيْلًا عَنِ الْمُوكِّلِ ، حَتَّى لَا يَمْلِكَ الْأَوَّلُ عَزْلَهُ ،
وَلَا يَنْعَزِلَ بِمَوْتِهِ ، وَيَنْعَزِلَانِ بِمَوْتِ الْأَوَّلِ . هِدَايَةٌ (فَإِنْ وَكَّلَ بِبَنِيهِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ
فَمَقْدَرٌ وَكَيْلُهُ) أَيْ الْوَكِيلُ (بِمَحْضَرَتِهِ) أَيْ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ (جَازٌ) لِانْقِطَاعِهِ بِرَأْيِهِ .
(وَ) كَذَا (إِنْ عَقَدَ بِبَنِيهِ حَضْرَتَهُ فَأَجَازَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ جَازٌ) أَيْضًا ، لِتَفْوِذِهِ بِرَأْيِهِ
(وَلِلْمُوكِّلِ أَنْ يَنْزِلَ الْوَكِيلَ عَنِ الْوَكَاةِ) مَتَى شَاءَ ، لِأَنَّ الْوَكَاةَ حَقٌّ ؛ فَلَهُ

أَنْ يَبْطُلَ ، إِلَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ ، بَأَنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْخُصُومَةِ بِطَلَبٍ مِنْ جِهَةِ
الطَّالِبِ ، لَمَّا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ ، هِدَايَةٌ . ثُمَّ إِنَّمَا يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ إِذَا بَلَغَهُ
ذَلِكَ (فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْعَزْلُ فَهُوَ) : أَيْ الْوَكِيلُ (عَلَى وَكَاةِهِ ، وَتَصَرُّفِهِ جَائِزٌ حَتَّى
يَعْلَمَ) ، لِأَنَّ فِي الْعَزْلِ إِضْرَارًا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِبْطَالُ وَلَايَتِهِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ رَجُوعُ
الْحَقِّ إِلَيْهِ ، فَيَتَضَرَّرُ بِهِ ، وَيَسْتَوِي الْوَكِيلُ بِالنِّكَاحِ وَغَيْرِهِ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ
ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ وَالْعَدَالَةِ فِي الْخَبْرِ فَلَا نَمِيدُهُ . هِدَايَةٌ .

(وَتَبْطُلُ الْوَكَاةُ بِمَوْتِ الْمُوكِّلِ ، وَجُنُونِهِ جُنُونًا مُطَبَقًا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكُسْرِ الْبَاءِ
وَفَتْحِهَا (وَلِحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا) إِذَا حَكَمَ بِهِ (وَ) كَذَا (إِذَا وَكَّلَ الْمُسَاكِبُ ثُمَّ
عَجَزَ) وَهَادَ إِلَى رَقَبَةٍ (أَوْ الْمَأْذُونُ) عَبْدًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا (فَحَجَرَ عَلَيْهِ ، أَوِ الشَّرِيكَانِ
فَافْتَرَقَا) : أَيْ تَقَاسَمَا الشَّرِكَةُ (فَهَذِهِ الْوُجُوهُ) الْمَذْكُورَةُ (تُبْطِلُ الْوَكَاةَ) سِوَاهُ
(عِلْمِ الْوَكِيلِ) بِذَلِكَ (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) ، لِأَنَّهُ هَزْلٌ حَكْمِيٌّ ، لِأَنَّ بَقَاءَ الْوَكَاةِ يَمْتَدُّ قِيَامُ

وَإِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ أَوْ جُنَّ جُنُونًا مُطَبَّقًا بَطَلَتْ وَكَالَتُهُ ، وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ
الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَمْ يَجْزَلْهُ التَّصَرُّفُ إِلَّا أَنْ يَمُودَ مُسْلِمًا ، وَمَنْ وَكَلَ آخَرَ
بِشَيْءٍ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِيهِ وَكَّلَ بِهِ بَطَلَتْ الْوَكَاةُ ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعِدَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

الأمر ، وقد بطل بهذه الموارض . قيد الجنون بالمطبق لأن قليله بمنزلة الإغواء ،
وحده المطبق شهر عند أبي يوسف اعتباراً بما يسقط به الصوم ، قال في الشربلالية
معزياً إلى المضمرات : وبه بقى ، ومثله في القهستاني والبقلائي ، وجعله قاضيخان
في فصل ما يقضى به في المجتهدات قول أبي حنيفة وأن عليه الفتوى ، فيحفظ ،
كذا في المرر . وقال محمد : حَوْل ؛ لأنه يسقط به جميع العبادات ، وقال في التصحيح :
قال في الاختيار : وهو الصحيح ، اه . وقيد باللاحق لأنه قبله لا يبطل توكيله اتفاقاً
وقيدنا بالحق بالحكم به لأنه لا يثبت إلا به ، كما في الفيز وغيره ، ثم هذا كله
فيما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك عزله ، بخلاف اللازمة ؛ فإنها لا تبطل
بهذه الموارض كالوكالة ببيع الرهن والأمر باليد .

(وَإِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ أَوْ جُنَّ جُنُونًا مُطَبَّقًا بَطَلَتْ وَكَالَتُهُ) ؛ لبطلان أهليته
(وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَمْ يَجْزَلْهُ التَّصَرُّفُ) لسقوط أهليته (إِلَّا أَنْ يَمُودَ
مُسْلِمًا) قبل الحكم بلحاظه لمود الأهلية ، قال في النهاية نقلاً عن مبسوط شيخ
الإسلام : وإن لحق الوكيل بدار الحرب مرتداً فإنه لا يخرج عن الوكالة عندهم
جميعاً ما لم يقض القاضي بلحاظه . اه . قال في التصحيح : قالوا : هذا قول أبي
حنيفة واعتمده النسفي والمجيب . اه . وعند أبي يوسف : لا تعود بعوده ؛ لأنه
بالحقائق التحق بالأموال ؛ فبطلت ولايته ولا تعود بعوده .

(وَمَنْ وَكَلَ آخَرَ بَشْيءٍ) من شراء أو بيع أو طلاق أو عتق (ثُمَّ تَصَرَّفَ)
الموكل (فِيهِ وَكَلَ بِهِ) بنفسه أو وكيل آخر (بَطَلَتْ الْوَكَاةُ) لأنه لما تصرف فيه
تمعذر على الوكيل التصرف ؛ فبطلت وكالته .

(وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لَا يَجُوزُ) له : أى لا يصح (أَنْ يَقْعِدَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)

مَعَ أَبِيهِ وَجَدَّهُ وَوَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَمُكَاتَبِهِ . وَقَالَ
أَبُو يُونُسَ وَنُحْمَدُ : يَجُوزُ بَيْنَهُ مِنْهُمْ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ إِلَّا فِي عَبْدِهِ وَمُكَاتَبِهِ .
وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَجُوزُ بَيْنَهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ
أَبُو يُونُسَ وَنُحْمَدُ : لَا يَجُوزُ بَيْنَهُ بِتَقْصَانٍ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ .
وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةِ يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا ،

مع) من تردُّ شهادته له ، مثل (أبيه) وأمه (وجدته) وإن علياً (وولده
وولد ولده) وإن سفل (وزوجته وعبدته ومكاتبه) لقيمة ، ولما تردُّ شهادتهم له ،
ولأن المنافع بينهم متصلة ؛ فصار بيما من نفسه من وجه (وقال : يجوز بيعه
منهم بمثل القيمة) ؛ لأن الوكيل مطلق والأملال كمتباينة (إلا في عبده ومكاتبه) ؛
لأنه يبيع من نفسه ؛ لأن ما في يد العبد للدولة ، وكذا له حق في كسب
المكاتب وينقلب حقيقة بالعجز ، قال في التصحيح : وقد رجحوا دليله ، واعتمد
الحجوب والنسفي (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير) والترضى والنقد
(عند أبي حنيفة) لإطلاق الأمر (وقال : لا يجوز بيعه) أي الوكيل (بتقصان)
فاحش ، بحيث (لا يتغابن الناس) أي لا يتحملون الغبن (في مثله) أي مثل
هذا التقصان ، ولا بالترضى ؛ لأن مطلق الأمر يتقيد بالمعارف ، والمعارف البيع
بشئ من المثل والنقد ، قال في البرازية : وعليه الفتوى ، لكن قال في التصحيح :
ورجح قول الإمام ، وهو المولى عليه عند النسفي ، وهو أصح الأقاويل والاختيار
عند الحجوب ، وواقفه الموصلي وصدر الشريعة ١٠١ . وعليه أصحاب المتون
الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية ، وفي التصحيح أيضاً : قال القاضي :
واختلفت الروايات في الأجل ، والتصحيح يجوز على كل حال ، وعن أبي يوسف :
إن كان التوكيل بالبيع للحاجة إلى النفقة وقضاء الدين ليس له أن يبيع بالنسيئة ،
وعليه الفتوى ، ١٠١ (والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة) بسيرة ،
بحيث (يتغابن الناس في مثلها) ، إذا لم يكن له قيمة معروفة كالدار والفرس

وَلَا يَجُوزُ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ، وَالَّذِي لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فَيَدْرِكُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ ، وَإِذَا ضَمِنَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ الثَّمَنَ عَنِ الْمُبْتَاعِ فَضْمَانُهُ بَاطِلٌ ، وَإِذَا وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ فَبَاعَ نِصْفَهُ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى نِصْفَهُ فَالشِّرَاءُ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ اشْتَرَى بِأَقْيَمِهِ لَزِمَ الْمُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَشْرَةِ أَرْطَالٍ لَحْمٍ بِدِرْهَمٍ فَاشْتَرَى عَشْرِينَ رِطْلًا بِدِرْهَمٍ مِنْ لَحْمٍ

ونحوهما ، أما ماله قيمة معروفة وسعر مخصوص كالخبز والحم ونحوهما فزاد فيه الوكيل لا ينفذ على الموكل ، وإن كانت الزيادة شيئاً قليلاً كالفلس ونحوه . نهاية (ولا يجوز بالاعتناء بالناس في مثله) اتفاقاً (والذي لا يتغابن الناس فيه) هو (مالا يدخل تحت تقويم) جملة (المقومين) ومقابلها هو ما يدخل تحت تقويم البعض - يتغابن فيه ، قال في الخيرية : وتكلموا في الحد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش ، والصحيح ما روى عن الإمام محمد في النوادر أن كل غبن يدخل تحت تقويم المقومين فهو يسير ، ومالا يدخل تحت تقويم المقومين فهو فاحش ، ثم قال : وإليه أشار في الجامع . ١٠ هـ (وإذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المبتاع فضمانه باطل) ؛ لأن حكم الوكيل أن يكون الثمن أمانة في يده ؛ فلا يجوز في موجهه بمجمله ضامناً له ، فصار كالموكل شرط على المودع ضمان الودعية ؛ فلا يجوز (وإذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند أبي حنيفة) ؛ لإطلاق التوكيل ، وقال : لا يجوز ، لأنه غير متعارف ؛ لمسا فيه من ضرر الشركة ، إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما ، قال في التصحيح : واختار قول الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة (وإن وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) اتفاقاً (فإن اشترى باقيه) قبل الخصومة (لزم الموكل) ؛ لأن شراء البعض قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن كان موروثاً بين جماعة فيحتاج إلى شرائه شقاً شقاً ؛ فإن اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع تعين أنه وسيلة فينفذ على الأمر ، وهذا بالاتفاق . هداية (وإذا وكله بشراء عشرة أرتال لحم) مثلاً (بدرهم) واحد (فاشترى عشرين) رطلاً (بدرهم من لحم

يُبَاعُ مِثْلُهُ عَشْرَةَ يَدْرَهُمْ لَزِمَ الْمُوَكَّلُ مِنْهُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَلْزِمُهُ الْعَشْرُونَ ، وَإِذَا وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَيْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بَغِيرَ عَيْنِهِ فَاشْتَرَى عَبْدًا فَهُوَ لِلْوَكِيلِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : نَوَيْتُ الشِّرَاءَ لِلْمُوَكَّلِ ، أَوْ يَشْتَرِيَهُ بِمَالِ الْمُوَكَّلِ ؛

يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة أرتال بنصف درهم عند أبي حنيفة؛ لأنه أمره بشراء العشرة، ولم يأمره بالزيادة، فينفذ شراؤها عليه، وبشراء العشرة على الموكل (وقالا: يلزمه العشرون) لأنه أمره بصرف الدرهم، وظن أنه سعر عشرة أرتال، فإذا اشترى عشرين فقد زاد خيرا، قال في التصحيح: قال في الهداية: وذكر في بعض النسخ قول محمد مع أبي حنيفة، ومحمد لم يذكر الخلاف في الأصل، وقد مشى على قول الإمام النسفي والبرهاني وغيرها (وإذا وكله بشراء شيء بعينه فليس له) أي الوكيل (أن يشتريه لنفسه) لأنه يؤدي إلى تقرير الأمر حيث اعتمد عليه، ولأن فيه عزل نفسه، ولا يملكه على ما قيل - إلا بمحض من الموكل؛ فلو كان الثمن مسمى فاشترى بخلاف جنسه، أو لم يكن مسمى فاشترى بغير النقود، أو وكل وكيلا بشراؤه فاشترى الثاني بغيره الأول - ثبت الملك للوكيل الأول في هذه الوجوه، لأنه خالف أمر الأمر فينفذ عليه، ولو اشترى الثاني بمحضرة الأول نفذ على الموكل الأول؛ لأنه حضره رأيه فلم يكن مخالفا. هداية (وإن كلفه بشراء عبد بغير عينه فاشترى) الوكيل (عبدا) من غير نية الشراء للموكل ولا إضافته إلى دراهمه (فهو للوكيل)؛ لأنه الأصل (إلا أن يقول: نويت للشراء للموكل، أو يشتريه بمال الموكل) قال في الهداية: وهذه المسألة على وجوه: إن أضاف العقد إلى دراهم الأمر كان للأمر، وهو للراد عندي بقوله «أو يشتريه بمال الموكل» وهذا بالإجماع، وإن أضافه إلى دراهم نفسه كان لنفسه، وإن أضافه إلى دراهم مطلقة فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها لنفسه فلنفسه، وإن تكاذبا في النية يحكم النقد بالإجماع؛ لأنه دلالة ظاهرة، وإن توافقا على أنه لم تحضره النية، قال محمد: هو لما قد، لأن الأصل أن كل أحد يملك لنفسه، إلا

وَالْوَكِيلُ بِالْخَصُومَةِ وَكَيْلٌ بِالْقَبْضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٍ ، وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدِّينَ وَكَيْلٌ بِالْخَصُومَةِ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

إذا ثبت جعله لغيره ، ولم يثبت ، وعن أبي يوسف يحكم النقد ؛ لأن ما أوقعه مطلقا .
يحتمل وجهين ، فيبقى موقوفا ، فن أي المالكين نقد فقد فعل ذلك المحتمل
لصاحبه ، ٥١ باختصار .

(والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند) أئمتنا الثلاثة (أبي حنيفة وأبي
يوسف ومحمد) خلافا لغيره ، هو يقول : رضى بخصومته ، والقبض غير الخصومة ولم يرض
به ، ولنا أن من ملك شيئا ملك تمامه ، وتنام الخصومة بالقبض ، والفتوى اليوم
على قول زفر ؛ لظهور الخيانة في الوكلاء ، وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن
على المال ، ونظيره الوكيل بالتقاضي : يملك القبض على أصل الرواية ؛ لأنه في
معناه وضعا ، إلا أن العرف بخلافه ، وهو قاضٍ على الوضع ، والفتوى على أن لا يملك .
هداية . ونقل في التصحيح نحوه عن الإسيبجاني والينابيع والخيرة والواقعات
وغيرها ، ثم قال : وفي الصغرى التوكيل بالتقاضي يستند العرف ، إن كان في
بلدة العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي .
توكيلا بالقبض ، وإلا فلا ، وهذا اللفظ في التتمة ، ونقل مثله عن محمد بن الفضل . ٥١ .
(والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة) حتى لو أقيمت عليه
البينة على استيفاء الموكل أو إيرائه يقبل ، لأنه وكله بالملك ؛ لأن الديون
تقضى بأمانها ، وهو يفتضى حقوقا ، وهو أصيل فيها ، فيكون خصما ، وقالا :
لا يكون خصما ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، لأنه ليس كل من يؤتمن
على المال يهتدى للخصومة ، فلم يكن الرضا بالقبض رضاً بالخصومة ،
قال في التصحيح : وعلى قول الإمام مشى المحسوبي في أصح الأقاويل
والاختيارات والنسفي واللوصلي وصدر الشريعة ، ثم قال : وقيد بقبض
الدين لأن الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة فيها بالإجماع ، قاله
في الاختيار وغيره ، ٥١ .

وَإِذَا أَقَرَّ الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ عَلَى مُوَكَّلِهِ عِنْدَ الْقَاضِي جَازَ إِقْرَارُهُ ، وَلَا يَجُوزُ
إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِلَّا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْخُصُومَةِ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَجُوزُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ
وَكِيلُ النَّائِبِ فِي قَبْضِ دَيْنِهِ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الدَّيْنِ إِلَيْهِ ،
فَإِنْ حَضَرَ النَّائِبُ فَصَدَّقَهُ وَإِلَّا دَفَعَ إِلَيْهِ الْغَرِيمُ الدَّيْنَ ثَانِيًا وَدَجَّعَ يَدَ
عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ .

(وإذا أقر الوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل للدعي أو للدعي عليه (على
موكله عند القاضي جاز إقراره) لأنه مأمور بالجواب ، والإقرار أحد نوعي الجوابين
(ولا يجوز إقراره عليه عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد) ؛ لأن الإقرار إما
يكون جواباً عند القاضي ؛ لأنه في مقابلة الخصومة ، فيختص به ، فلو أقيمت
بينة على إقراره في غير مجلس القضاء لا ينفذ إقراره على الموكل (إلا أنه يخرج)
المقر بذلك (من الخصومة) : أي الوكالة ، حتى لا يدفع إليه المال ، ولو ادعى
الدعي ذلك الوكالة وأقام بينة لم تسمع ؛ لأنه زعم أنه يبطل في دعواه (وقول أبو
يوسف : يجوز إقراره عليه) ولو (عند غير القاضي) ؛ لأنه قائم مقام الموكل ،
وإقراره يختص بمجلس القضاء ؛ فكذا إقرار نائبه ، قال في التصحيح : قال
الإمام بجي : والتصحيح قولهما .

(ومن ادعى أنه وكيل) فلان (النائب في قبض دينه فصدقه الغريم)
بدعواه (أمر بتسليم الدين إليه) ؛ لإقراره باستحقاق القبض له من غير إسقاط
حق النائب (فإن حضر النائب فصدقه) فيها (وإلا) أي : وإن لم يصدقه
(دفع إليه الغريم الدين ثانياً) لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة ،
والقول في ذلك قوله مع يمينه ، فيفسد الأداء (ورجع به) أي بما دفعه ثانياً
(على الوكيل) أي الذي ادعى الوكالة ، وهذا (إن كان) المال (باقياً في يده
ولو حكماً ، فإن استهلكه فإنه يضمن مثله ، خلاصة . وإن ضاع في يده لم يرجع
عليه ، إلا أن يكون ضمنه عند الدفع ، ولو لم يصدقه ودفع إليه على ادعائه فإن رجع
صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل ؛ لأنه لم يصدقه في الوكالة ، وإنما
دفع إليه على رجاء الإجازة ، فإذا انقطع رجاءه رجع عليه ، هداية .

وإن قال «إني وكيل بقبض الوديعة» فصده المودع لم يؤمر بالتسليم إليه
كتاب الكفالة

الكفالة ضربان : كفالة بالنفس ، وكفالة بالمال .
فالكفالة بالنفس جائزة ، والمضمون بها إحصار المكفول به ، وتنقذ
إذا قال «تكفلت بنفسي فلان ، أو برقبته ، أو بروحه ، أو بجسده ،
أو برأسي ، أو ببصفي ، أو بثلثي » ،

(وإن قل) المدعى (إني وكيل) فلان الغائب (بقبض الوديعة) التي
عندك (فصده المودع) في دعواه (لم يؤمر بالتسليم إليه) ؛ لأنه أقر له بمال الغير ،
بخلاف الدين ، ولو ادعى أنه مات أبوه وترك الوديعة ميراثا له ولا وارث له غيره
وصده المودع أمر بالدفع إليه ؛ لأنه لا يبقى ماله بعد موته ؛ فقد اتفقا على أنه مال
الوارث ، ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها وصده المودع لم يؤمر بالدفع
إليه ؛ لأنه ما دام حيا كان إقرارا بملك الغير ، هداية .

كتاب الكفالة

وجه المناسبة بينها وبين الوكالة أن كلا منهما استعانة بالغير .

(الكفالة) لغة : الضم ، وشرعا : ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة .^(١)

وهي (ضربان : كفالة بالنفس ، وكفالة بالمال) وتكون بهما معا ، كما يأتي .

(فالكفالة بالنفس جائزة) ؛ لإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام « لزعم غارم »^(٢)

(والمضمون بها إحصار المكفول به) ؛ لأن الحضور لازم على الأصيل ؛ فجاز

أن يلزم الكفيل إحصاره كما في المال (وتنقذ) كفالة النفس (إذا قال : تكفلت

بنفسي فلان ، أو برقبته ، أو بروحه ، أو بجسده ، أو برأسي) أو ببصفه ، أو بوجهه

أو نحو ذلك مما يبر به عن الكل ، حقيقة أو عرفا ، على ما مر في الإطلاق . هداية

(أو) قال : كفلت (ببصفه أو بثلثه) أو بجزء شائع منه ، لأن النفس الواحدة

(١) يدل على أن الكفالة في اللغة الضم مطلقا قوله تعالى حكاية عن مريم (وكفلها

نركيا) أي ضمها إلى نفسه لقيام بأمرها .

(٢) الزعم : هو الكفيل ، وفي القرآن الكريم (وإن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم)

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ «ضَيْتُهُ» أَوْ «هُوَ عَلَىَّ» أَوْ «إِلَيَّ» أَوْ «أَنَا زَعِيمٌ بِهِ» أَوْ قِيلَ «، فَإِنْ شَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ تَسْلِيمَ الْمَكْفُولِ بِهِ فِي وَقْتٍ يَتَّعِنُهُ لَزْمُهُ إِحْضَارُهُ إِذَا طَالَتْ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَإِنْ أَحْضَرَهُ وَإِلَّا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى يَحْضُرَهُ ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ وَسَلَّمَهُ فِي مَكَانٍ يَقْدِرُ الْمَكْفُولُ لَهُ عَلَى مُحَاكَمَتِهِ بَرِيءٌ الْكَفِيلُ مِنَ الْكَفَالَةِ ، وَإِذَا تَكْفَّلَ بِهِ عَلَى أَنْ يُسَلَّمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي فَسَلَّمَهُ فِي السُّوقِ بَرِيءٌ ، وَإِنْ سَلَّمَهُ فِي بَرِيَّةٍ لَمْ يَبْرَأْ ،

فِي حَقِّ الْكَفَالَةِ لَا تَنْتَهِزُ ؛ فَكَانَ ذَكَرَ بَعْضُهَا شَائِعًا كَذَكَرَ كُلِّهَا (وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : ضَيْتُهُ ، أَوْ هُوَ عَلَىَّ ، أَوْ إِلَيَّ) أَوْ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهَا صِيغَةُ الْإِتِمَانِ (أَوْ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ) أَيْ كَفِيلٌ (أَوْ قِيلَ) هُوَ بِمَعْنَى الزَّعِيمِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : أَنَا ضَامِنٌ بِمَعْرِفَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ الْمَعْرِفَةَ دُونَ الْمَطَالِبَةِ . هِدَايَةُ (فَإِنْ شَرَطَ) الْأَصِيلُ (وَالْكَفَالَةُ تَسْلِيمُ الْمَكْفُولِ بِهِ فِي وَقْتٍ يَتَّعِنُهُ لَزْمُهُ) أَيْ لَزِمَ الْكَفِيلُ (إِحْضَارُهُ) أَيْ إِحْضَارَ الْمَكْفُولِ بِهِ (إِذَا طَالَبَهُ بِهِ) الْأَصِيلُ (فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ) وَفَاءً بِمَا لَزِمَهُ كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ إِذَا حُلَّ (فَإِنْ أَحْضَرَهُ) قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ وَفَى مَا عَلَيْهِ (وَإِلَّا) أَيْ : وَإِلَّا يَحْضُرُهُ (حَبَسَهُ الْحَاكِمُ) لِامْتِنَاعِهِ عَنْ إِيْفَاءِ حَقِّ مُسْتَحَقٍّ ، وَلَكِنْ لَا يَحْبَسُهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ لَعَلَّهُ لَمْ يَدْرِ لِمَاذَا دُعِيَ ، وَلَوْ غَابَ الْمَكْفُولُ بِنَفْسِهِ أَمَّهُلَهُ الْحَاكِمُ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَحْضُرْ حَبَسَهُ ، لِتَحَقُّقِ الْامْتِنَاعِ عَنْ إِيْفَاءِ الْحَقِّ . هِدَايَةُ (وَإِنْ أَحْضَرَهُ وَسَلَّمَهُ فِي مَكَانٍ يَقْدِرُ الْمَكْفُولُ لَهُ عَلَى مُحَاكَمَتِهِ) كَالْمَصْرُ ، سِوَاهُ قَبْلِهِ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ (بَرِيءٌ مِنَ الْكَفَالَةِ) لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا لَزِمَهُ ، إِذْ لَمْ يَلْزَمْ التَّسْلِيمَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً (وَإِذَا تَكْفَّلَ بِهِ عَلَى أَنْ يُسَلَّمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي فَسَلَّمَهُ فِي السُّوقِ بَرِيءٌ) أَيْضًا ، لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ شَرَطِ التَّسْلِيمِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي إِمَّاكَانَ الْخُصُومَةِ وَإِثْبَاتِ الْحَقِّ ، وَهَذَا حَاصِلٌ مَتَى سَلَّمَهُ فِي الْمَصْرِ ، لِأَنَّ النَّاسَ يَمَازُونَهُ عَلَى إِحْضَارِهِ إِلَى الْقَاضِي ، فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّقْيِيدِ ، وَقِيلَ : لَا يَبْرَأُ فِي زَمَانِنَا ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمَعَاوَنَةَ عَلَى الْامْتِنَاعِ ، لَا عَلَى الْإِحْضَارِ ، فَكَانَ تَقْيِيدُهُ مُفِيدًا . هِدَايَةُ وَفِي الْمَرْعُوفِ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ : وَبِهِ يَفْتَى فِي زَمَانِنَا ، لَتَهَاوَنَ النَّاسُ . اهـ (وَإِنْ سَلَّمَهُ فِي بَرِيَّةٍ لَمْ يَبْرَأْ) ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَاضِمَةِ فِيهَا ، فَلَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ ، وَكَذَا

وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ بِرَبْرَى، الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ، فَإِنْ تَكَفَّلَ
بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ بِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفٌ
وَلَمْ يُغْضِرْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ ضَمَانُ الْمَالِ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ.
وَلَا تَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ: يَجُوزُ.
وَأَمَّا الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ فَجَائِزَةٌ مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا

إِذَا سَلِمَ فِي سَوَادٍ، لَعَلَّه قَاضٍ يَفْصِلُ الْحُكْمَ فِيهِ، وَلَوْ سَلِمَ فِي مَصْرٍ آخَرَ غَيْرِ
لِلْمَصْرِ الَّذِي كَفَلَ بِهِ رَبْرَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لَلْقُدْرَةِ عَلَى الْحَاصِمَةِ فِيهِ؛ وَعِنْدَهَا
لَا يَبْرَأُ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ شَهُودُهُ فِيمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ سَلِمَ فِي السَّجْنِ وَقَدْ حَبَسَهُ غَيْرُ
الطَّالِبِ لَا يَبْرَأُ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَاكِمَةِ فِيهِ. هِدَايَةٌ (وَإِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ
بِهِ رَبْرَى الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ)؛ لِأَنَّهُ سَقَطَ الْحُضُورُ عَنِ الْأَصِيلِ فَيَسْقُطُ
الْإِحْضَارُ عَنِ الْكَفِيلِ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ الْكَفِيلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِ
الْمَكْفُولِ بِهِ بِنَفْسِهِ، وَمَالُهُ لَا يَصْلَحُ لِإِيفَاءِ هَذَا الْوَاجِبِ، بِخِلَافِ الْكَفِيلِ بِالْمَالِ،
وَلَوْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ فَلَا وَصِيَ أَنْ يَطْلُبَ الْكَفِيلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَوَارِثُهُ لَقِيَامِهِ
مَقَامَ لَيْتٍ. هِدَايَةٌ. (وَإِنْ تَكَمَّلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ بِهِ فِي رَقْتٍ كَذَا
فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَلْفٌ) مِثْلًا (فَلَمْ يَحْضُرْهُ فِي) ذَلِكَ (الْوَقْتِ) لِلْمَعْنَى
(لَزِمَ ضَمَانُ الْمَالِ) لِأَنَّهُ عُلِّقَ الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ بِشَرْطِ مَعَارَفِ فَصَح (وَلَمْ يَبْرَأْ
مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ) لَعَلَّه التَّنَاقُفُ.

(وَلَا تَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) قَالَ فِي
الْهِدَايَةِ: مَعْنَاهُ لَا يَجْبِرُ عَلَيْهَا عِنْدَهُ، وَقَالَ: يَجْبِرُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ، لِأَنَّهُ فِيهِ حَقُّ
الْعَيْدِ، بِخِلَافِ الْحُدُودِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى. ١٠١. قَالَ فِي التَّصْحِيحِ: بَعْدَ مَا ذَكَرَ
هَبَارَةَ الْهِدَايَةِ - فَسَرَهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِسْبِيغِي جَابِي قَالَ: الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ عَلَيْنَا أَنَّ
الْكَفَالَةَ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ جَائِزَةٌ فِي اخْتِيَارِ الْمَطْلُوبِ، أَمَّا الْقَاضِي
لَا يَجْبِرُهُ عَلَى إِعْطَاءِ الْكَفِيلِ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ: يُؤْخَذُ مِنْهُ الْكَفِيلُ،
ابْتِدَاءً، وَاخْتَارَ قَوْلَ الْإِمَامِ النَّسْفِيِّ وَالْحَبَوِيِّ وَغَيْرِهِمَا. ١٠١.
(وَأَمَّا الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ فَجَائِزَةٌ، مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا)؛

إِذَا كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : تَكَفَّلْتُ عَنْهُ بِأَلْفٍ ، أَوْ بِمَا
لَكَ عَلَيْهِ ، أَوْ بِمَا يُدْرِكُكَ فِي هَذَا الْبَيْعِ ، وَالْمَكْفُولُ لَهُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ
طَالِبُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ ، وَإِنْ شَاءَ طَالِبُ كَفِيلِهِ .
وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الْكَفَالَةِ بِالشَّرْطِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : مَا بَايَعْتُ فَلَانًا
فَعَلَى ، أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلَى ، أَوْ مَا غَضِبَكَ فَعَلَى ،

لأن معنى الكفالة على التوسع ؛ فتتحمل فيها الجهالة (إذا كان) المكفول به
(دينًا صحيحًا) وهو : الذي لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، واحتراز به عن بدل
الكتابة ، وسيأتي ، وذلك (مثل أن يقول : تكفلت عنه بألف) مثال المعلوم ،
ومثال المجحول قوله : (أو بمالك عليه ، أو بما يدركك في هذا البيع) ويسمى
هذا ضمان الدرك (والمكفول له بالخيار) في المطالبة : (إن شاء طالب الذي
عليه الأصل) ويسمى الأصيل ، (وإن شاء طالب كفيله) ؛ لأن الكفالة
ضمٌ ذمة إلى ذمة في المطالبة ، كما مر ، وذلك يقتضى قيام الأول ، لالبراءة عنه ؛
إلا إذا شرط فيه البراءة ؛ فحينئذ ينمقد حوالة اعتباراً للمعنى ، كما أن الحوالة
بشرط أن لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ، ولو طالب أحدهما له أن يطالب
الآخر ، وله أن يطالبهما . هداية .

(ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) الملائم لها ، وذلك بأن يكون سبباً لثبوت
الحق (مثل أن يقول : ما) بمعنى إن ، أو موصولة والعائد محذوف ، أى إن
(بايعت) أو الذى بايعت به (فلانا فعلى ، أو ماذا) أى ثبت (لك عليه
فعلى ، أو ماغضبك فعلى) وكذا قوله لامرأة فغير : كفلت لك بالنفقة أبداً
مادامت الزوجية . خاتمة . أو يكون شرطاً لإمكان الاستيفاء ، مثل : إن قدم
فلان فعلى ماعليه من الدين ، أو شرطاً لتعذر ، نحو : إن غاب عن المصر ففهم
بجلة الشروط التى يجوز تعليق الكفالة بها ، ولا يصح تعليقها بشئ الملائم - نحو :
إن هبت الريح ، أو جاء المطر - فتبطل الكفالة به ، لأنه تعليق بالخطر ، وما فى
الجوهره تبعاً للهداية من أنه تصح الكفالة ويحب المال حالا ، قال الزيلعى : هذا

وَإِذَا قَالَ : تَكَفَّلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ ، فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالْفِ عَلَيْهِ ضَمْنُهُ الْكَفِيلُ ، فَإِنْ لَمْ تَقُمْ الْبَيِّنَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ مَعَ بَيِّنَةٍ فِي مِقْدَارِ مَا يَعْتَرَفُ بِهِ ، فَإِنْ اعْتَرَفَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى كَفِيلِهِ . وَتَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَيَتَغَيَّرُ أَمْرُهُ ، فَإِنْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ رَجَعَ بِمَا يُؤَدِّي عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَفَلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا يُؤَدِّيهِ

فهو ، فإن الحكم فيه أن التعليل لا يصح ولا يلزمه ؛ لأن الشرط غير ملائم ، فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه بما ليس بملائم ، ذكره قاضيه خان وغيره . هـ . وكذا حقق المحقق ابن المهام (وإذا قال) الكفيل : (تكفلت بما لك عليه ، ققامت البينة بألف عليه ضمنه الكفيل) لأن الثابت بالبينة كالثابت بمباينة فيتحقق ما عليه ، فصح الضمان به (وإن لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يعترف به) ، لأنه منكر لازيادة ، والقول قول المنكر يبينه (فإن اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك) الذي اعترف به الكفيل (لم يصدق على كفيله) لأنه إقرار على الغير ، ولا ولاية له عليه ، ويصدق في حق نفسه ، لولايته عليها . (وتجاوز الكفالة بأمر المكفول عنه ، وبغير أمره) لأنه التزام المطالبة ، وهو تصرف في حق نفسه ، وفيه نفع للطالب ، ولا ضرر فيه على المطالب بثبوت الرجوع إذ هو عند أمره (فإن) كان (كفلاً بأمره رجع) الكفيل (بما يؤدي عليه) : أي على الأصيل ؛ لأنه قضى دينه بأمره ، وهذا إذا أدى مثل الذي ضمنه قدرأ وصفة ، أما إذا أدى خلافه رجع بما ضمن لا بما أدى ، كما إذا تكفل بصحاح أو جواد فأدى مكسرة أو زيوفاً وتجاوز بها الطالب ، أو أعطاه دنانير أو مكيلاً أو موزوناً رجع بما ضمن : أي بالصحاح أو الجواد ، لأنه ملك الدين بالأداء ، بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بما أدى ، لأنه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالأداء ، جوهره (وإن) كان (كفلاً بغير أمره لم يرجع بما يؤديه) ؛ لأنه متبرع بأدائه .

وَأَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يُطَالِبَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ بِالْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ ،
فَإِنْ لَوْزِمَ بِالْمَالِ كَانَ لَهُ أَنْ يُبْلَغَ الْمَكْفُولَ عَنْهُ حَتَّى يُخْلَصَهُ ، وَإِذَا أَبْرَأَ
الطَّالِبُ الْمَكْفُولَ عَنْهُ أَوْ اسْتَوْفَى مِنْهُ بَرِيءَ الْكَفِيلُ ، وَإِنْ أَبْرَأَ الْكَفِيلُ
لَمْ يَبْرَأِ الْمَكْفُولُ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكِفَالَةِ بِشَرْطٍ ،
وَكُلُّ حَقٍّ لَا يُسَكَّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْكَفِيلِ لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِهِ كَالْحُدُودِ
وَالْقِصَاصِ ، وَإِذَا تَكَفَّلَ عَنِ الْمُشْتَرَى بِالْتَّمَنِ جَازَ ، وَإِنْ

(وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بالمال) الذي كفه عنه (قبل
أن يؤديه عنه) ، لأنه لا يملكه قبل الأداء ، بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع
قبل الأداء كما مر (فإن لوزم) الكفيل (بالمال) المكفول به (كان له أن يلازم
المكفول عنه) وإن حبس به كان له أن يحبسه (حتى يخلصه) ، لأنه لم يُلحقه
ماله إلا من جهته فيجوز بمثله (وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى
منه براءة الكفيل) ، لأن براءة الأصيل توجب براءة الكفيل (وإن أبرأ)
الطالب (الكفيل لم يبرأ المكفول عنه) ، لبقاء الدين عليه ، وكذا إذا أصر
الطالب عن الأصيل تأخر عن الكفيل ، ولو أصر عن الكفيل لم يتأخر
عن الأصيل ، هداية .

(ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) كإذا جاء غدا فأنت بريء
منها ، لأن في الإبراء معنى التملك كالإبراء عن الدين ، قال في الهداية : وروى
أنه يصح ، لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح ، فكان إسقاطاً محضاً كالطلاق ،
ولهذا لا يترد إبراء الكفيل بالرد ، بخلاف براءة الأصيل . ١٠١ .
(وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحقوق
واقصاص) قال في الهداية : . معناه بنفس الحد ، لا بنفس من عليه الحد ، لأنه
يعذر بإجابه عليه ، لأن العقوبة لا تجري فيها النيابة . ١٠١ .

(وإذا تكفل عن المشتري بالتمن جاز) ، لأنه دين كسائر الديون (وإن

تَكْفُلَ عَنِ الْبَائِعِ بِالتَّيْبِعِ لَمْ يَصِحَّ ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِحَمْلٍ فَإِنْ
كَانَتْ بِعَيْنِهَا لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ بِالْحَمْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ عَيْنِهَا جَازَتْ
الْكِفَالَةُ ، وَلَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ إِلَّا بِقَبُولِ الْمَكْفُولِ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ،
إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ الْمَرِيضُ لَوَارِثِهِ : تَكْفُلْ عَنِّي بِمَا عَلَىَّ
مِنَ الدِّينِ فَتَكْفُلَ بِهِ مَعَ غَيْبَةِ الْفَرَمَاءِ ، وَإِذَا كَانَ الدِّينُ عَلَى اثْنَيْنِ وَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا كَفِيلٌ ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ فَمَا أَدَّى أَحَدُهُمَا لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى شَرِيكِهِ حَتَّى

تَكْفُلَ عَنِ الْبَائِعِ بِالتَّيْبِعِ لَمْ يَصِحَّ) ، لَأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِغَيْرِهِ - وَهُوَ الثَّمَنُ - وَالْكِفَالَةُ
بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ إِنَّمَا تَصَحُّ إِذَا كَانَتْ مَضْمُونَةٌ بِنَفْسِهَا كَالْمَبِيعِ فَاسِدًا وَالْمَقْبُوضِ
عَلَى سَوِّمِ الشَّرَاءِ وَالْمَنْصُوبِ (وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِحَمْلٍ عَلَيْهَا) أَوْ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ
(فَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ) لِدَابَّةٍ (بِعَيْنِهَا) أَوْ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ (لَمْ تَصَحَّ الْكِفَالَةُ بِالْحَمْلِ)
عَلَيْهَا وَالْخِدْمَةِ بِنَفْسِهِ ، لِأَنَّ الْكَفِيلَ يَعْجِزُ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ تَعَذُّرِهِ بِالمَوْتِ وَنَحْوِهِ
(وَإِنْ كَانَتْ) لِدَابَّةٍ (بِغَيْرِ عَيْنِهَا) وَعَبْدٍ بِغَيْرِ عَيْنِهِ (جَازَتْ الْكِفَالَةُ) ،
لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ حِينَئِذٍ مَقْدُورٌ عَلَى الْكَفِيلِ .

(وَلَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ) بِنَوْعِهَا (إِلَّا بِقَبُولِ الْمَكْفُولِ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ) قَالَ
فِي التَّصْحِيحِ : وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَجُوزُ إِذَا بَلَغَهُ فَأُجَازَ ،
وَالْخِتَارُ قَوْلُهُمَا عِنْدَ الْحَبِشِيِّ وَالنَّسْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا (إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ
الْمَرِيضُ) الْمَالِي (لَوَارِثِهِ : تَكْفُلْ عَنِّي بِمَا عَلَىَّ مِنَ الدِّينِ ، فَتَكْفُلَ بِهِ) الْوَارِثُ
(مَعَ غَيْبَةِ الْفَرَمَاءِ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ اتِّفَاقًا ، اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصِيَّةٌ ،
وَلَقَدْ يَصَحُّ وَإِنْ لَمْ يَسْمِ الْمَكْفُولَ لَمْ ، وَشَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِلْثَاقًا قَالَ فِي الْمَهْدَايَةِ : وَلَوْ قَالَ
الْمَرِيضُ ذَلِكَ لِأَجْنَبِي اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ . ١٥٨ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَالصَّحَّةُ أَوْجَهُ .
(وَإِذَا كَانَ الدِّينُ عَلَى اثْنَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلٌ ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ)
بِأَمْرِهِ (فَمَا أَدَّى أَحَدُهُمَا) مِنَ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِمَا (لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى شَرِيكِهِ حَتَّى

يَزِيدَ مَا يُؤَدِّيهِ عَلَى النِّصْفِ فَيَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ، وَإِذَا تَسَكَّلَ اثْنَانِ عَنْ رَجُلٍ
بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ كُنَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلٌ عَنْ صَاحِبِهِ فَمَا أَدَاهُ أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ
بِنِصْفِهِ عَلَى شَرِيكِهِ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً، وَلَا تَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِمَالِ
الْكِتَابَةِ، حُرٌّ تَسَكَّلَ بِهِ أَوْ عَبْدٌ،

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً فَتَسَكَّلَ رَجُلٌ عَنْهُ
لِلْفَرَمَاءِ لَمْ تَصِحَّ الْكَفَالَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: تَصِحُّ

يزيد ما يؤديه على النصف (لتحقق النيابة) فيرجع بالزيادة)، لأن الأداء إلى النصف
قد تمارض فيه جهة الأصالة وجهة الكفالة، والإيقاع عن الأصالة أولى؛ لما فيه
من إسقاط الدين والطلبية جميعاً، بخلاف الكفالة فإنه لا دين على الكفيل (وإذا
تسكَّلَ اثنان عن رجل بألف على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه) الآخر
(فما أداما أحدهما يرجع بنصفه على شريكه، قليلاً كان) ما أدام (أو كثيراً) قال
في الهداية: ومعنى للسألة في الصحيح أن تكون كفالة بالكل عن الأصيل،
وبالكل عن الشريك؛ لأن ما أدام أحدهما وقع شائعاً عنهما، إذ الكل كفالة
فلا ترجع للبعض على البعض، بخلاف ما تقدم. اهـ.

(ولا تجوز الكفالة بمال الكتابة، حر تسكَّلَ به أو عبد) لما مر من أن
شروط صحة الكفالة بالمال أن يكون ديناً صحيحاً، وهو: مالا يسقط إلا بالأداء
أو الإبراء، والمكاتب لو عجز سقط دينه.

(وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل رجل) وارثاً كان
أو غيره (عنه لفرماء) بما عليه من الديون (لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة)؛
لأن الذين سقط بموته مفلساً، فصار كما لو دفع المال ثم كفل به إنسان (وقد لا:
تصح) الكفالة؛ لأنه كفل بدين ثابت ولم يوجد المُسْقَط، ولهذا يبقى في الآخرة
ولو تبرع به إنسان يصح، قال في التصحيح: واعتمد قول الإمام الحنبلي والنسفي

كتاب الحوالة

الْحَوَالَةُ جَائِزَةٌ بِالذَّيُونِ، وَتَصَحُّ بِرِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ لَهُ وَالْمُخَالَ عَلَيْهِ
وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ بَرِيَ، الْمُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ ،

وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي وغيرهم . اهـ . قيد يكونه لم يترك شيئاً لأنه
لو ترك ما بقى ببعض الدين صح بقدره كما في ابن ملك .

كتاب الحوالة

مناسبتها للكفالة من حيث إن كلا منهما التزام بما على الأصيل ، ويستعمل
كل منهما موضع الآخر ، كما مر .
(الحوالة) لغة : النقلُ ، وشرعاً : نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة
المحال عليه .

وهي (جائزة بالديون) دون الأعيان ؛ لأنها ' تنبئ ' عن النقل ، والتحويل
في الدين لا في العين . هداية (وتصح) الحوالة (برضا المحيل) وهو المديون ؛ لأن
ذوى الروءات قد يستنكفون عن تحمل ما عليهم من الدين (والمحال له) وهو
الدائن ؛ لأن فيه انتقال حقه إلى ذمة أخرى ، والقدم متفاوتة (والمحال عليه) وهو
من يقبل الحوالة ؛ لأن فيها إزام الدين ، ولا إزام بلا التزام . ولا خلاف إلا في
الأول ، قال في الزيادات : الحوالة تصح بلا رضا المحيل ؛ لأن التزام الدين من
المحال عليه تصرف في حق نفسه ، والمحيل لا يتضرر ، بل فيه منفعة ؛ لأن المحال
عليه لا يرجع إذا لم يكن بأمره . درر .

(وإذا تمت الحوالة) باستيفاء ما ذكر (برىء المحيل من الدين) على المختار
وقال زفر : لا يبرأ ، اعتباراً بالكفالة ؛ لأن كل واحد منهما عقد توثق ، ولأنهما
أن الحوالة للنقل لنة ، والدين متى انتقل من القمة لا يبقى فيها ، بخلاف الكفالة .
فإنها للضم ، والأحكام الشرعية وفاق الماعنى اللغوية ؛ والتوثق باختيار الأملأ

وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُحْتَالُ نَتَى الْمُحِيلِ إِلَّا أَنْ يَتَوَى حَقُّهُ ، وَالتَّوَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
حَدُّ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْحَوَالَةَ وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِيَنَّ عَلَيْهِ ، أَوْ يَمُوتَ
مُفْلِسًا . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَنُحْمَدُ : هَذَا زَوْجُهُ ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ
يُافِلَاسِيَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ،

وَإِذَا طَالَبَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الْمُحِيلَ بِمِثْلِ مَالِ الْحَوَالَةِ فَقَالَ الْمُحِيلُ
« أَحَلَّتْ بَدِينِ لِي عَلَيْكَ » لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ ، وَكَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الدِّينِ ، وَإِنْ
طَالَبَ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالَ بِمَا أَحَالَهُ بِهِ

وَالْأَحْسَنُ قَضَاءُ (وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُحْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا أَنْ يَتَوَى) بِالْقَصْرِ — يَهْلِكُ
(حَقُّهُ) ؛ لِأَن بَرَاءَتَهُ مُقَيَّدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ ؛ إِذْهُوَ لِلْقَصُودِ (وَالتَّوَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
أَحَدُ أَمْرَيْنِ) قَطْعُ : (إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ) الْحَالُ عَلَيْهِ (الْحَوَالَةَ وَيَخْلِفَ) عَلَى ذَلِكَ
(وَلَا يَبْنِيَنَّ) لِلْمُحْتَالِ وَلَا لِلْمُحِيلِ لِإِثْبَاتِهَا (عَلَيْهِ ، أَوْ) بَأَنْ (يَمُوتَ مُفْلِسًا) ؛ لِأَن
الْعَبْرَ عَنْ الْوَصُولِ إِلَى حَقِّهِ يَتَحَقَّقُ بِكُلِّ مَنِمَا ، وَهُوَ التَّوَى حَقِيقَةً (وَقَالَا : هَذَا)
الْأَمْرَانِ (وَوَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ : أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ يُافِلَاسِيَهُ حَالِ حَيَاتِهِ) لِمَجْزَاهُ عَنْ
الْأَخْذِ مِنْهُ وَقَطْعِهِ عَنْ مَلَازِمَتِهِ ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الدِّينَ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَتَعَذُّرُ
الِاسْتِيفَاءِ لَا يُوْجِبُ الرِّجُوعَ ، كَالْوَعْدِ بِغِيَّتِهِ ، بِخِلَافِ مَوْتِهِ ؛ لِغَرَابِ الذِّمَّةِ
قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَمَشَى عَلَى قَوْلِهِ النَّسْفِي وَرَجَعَ دَلِيلُهُ . ١٠١ . قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ
كَلَامِهِمْ مَتَوْنًا وَشُرُوحًا تَصْحِيحُ قَوْلِ الْإِمَامِ ، وَلَمْ أَرْمَنْ صَحِّحُ قَوْلَهُمَا . ١٠١ .

(وَإِذَا طَالَبَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الْمُحِيلَ بِمِثْلِ مَالِ الْحَوَالَةِ) الَّذِي أَحَالَهُ بِهِ عَلَيْهِ وَدَفَعَهُ
إِلَى الْمُحْتَالِ (فَقَالَ الْمُحِيلُ) : إِمَّا (أَحَلَّتْ بَدِينِ) كَانَ (لِي عَلَيْكَ) ؛ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ :
أَيُّ قَوْلِ الْمُحِيلِ فِي دَعْوَى التَّادِينِ السَّابِقِ (وَكَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الدِّينِ) ، الَّذِي كَانَ أَحَالَهُ
بِهِ ؛ لِأَن سَبَبَ الرِّجُوعِ قَدْ تَحَقَّقَ — وَهُوَ قَضَاءُ دِينِهِ بِأَمْرِهِ — وَالْحَوَالَةُ لَيْسَتْ
بِإِقْرَارٍ بِالْدِّينِ لَصَحَّتْهَا بِدُونِهِ ، غَيْرَ أَنَّ الْمُحِيلَ بَدَعَى عَلَيْهِ دِينًا وَهُوَ مُنْكَرٌ ، وَالْقَوْلُ
قَوْلُ الْمُنْكَرِ (وَإِنْ طَالَبَ الْمُحِيلَ الْمُحْتَالَ بِمَا) كَانَ (أَحَالَهُ بِهِ) بِدَعْوَى وَكَالْتِهِ بِقَبْضِهِ
(١١ - الْبَابُ ٢)

فَقَالَ : إِنَّمَا أَحْلَيْتُكَ لِنَقِضَهُ لِي ، وَقَالَ الْمُحْتَالُ : بَلْ أَحْلَيْتَنِي بِدَيْنٍ لِيهِ
عَلَيْكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحِيلِ .
وَيُكْرَهُ السَّفَاحُجُ ، وَهُوَ : قَرْضٌ اسْتَفَادَ بِهِ الْقَرْضُ أَمْنًا خَطَرَ الطَّرِيقَ .

كتاب الصلح

الصلحُ

(فقال : إِنَّمَا أَحْلَيْتُكَ) أى وكلتكَ بالدين الذى عليه (لنقضه لى ، وقال المحتال :
بل أحلتنى بدين) كان (لى عليك ، فالقول قول المحيل) لأن المحتال يدعى عليه
الدين وهو ينكر ، ولفظ الحوالة مستعمل فى الوكالة فيكون القول قوله يمينه ، هداية .
(ويكره السفاحج ، وهو قرض ^(١) استفاد به القرض أمن خطر الطريق) .
وصورته كما فى الدرر : أن يدفع إلى تاجر مبلغا قرضاً ليدفعه إلى صديقه فى بلد آخر
ليستفيد به سقوط خطر الطريق ، اهـ . قال فى الهداية : وهذا نوع تقع استيفاده ؛ وقد
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جبر نفعا . اهـ .

كتاب الصلح

وجه للنسبة لما قبله هو أن فى كل من الوكالة والكفالة والحوالة مساعدة لقضاء
الحاجة ، وكذا الصلح ، فتناسبا .

(الصلح) لغة : اسم المصالحة ، بمعنى المسالمة بعد المخالفة ، وشرعا : عقد يرفع النزاع

(١) السفاحج : جمع سفتجة - ضم السين وفتح التاء بينهما فاء ساكنة - وهى الورقة
قال فى الجوهرة : « وصورته أن يقول التاجر : أقرضتك هذه الدراهم بشرط أن تكتب
للى كتابا للى وكيفك يلد كذا ، فيجيبه للى ذلك ، وأما إذا أعطاه من غير شرط وسأله ذلك
فقبل فلا بأس به . وإنما يكره إذا كان أمن خطر الطريق مشروطا ؛ لأنه نوع تقع استيفاد
بالقرض - وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض جبر منفعة » اهـ . وفى الفتاوى الصغرى
وغيرها « إن كان السفاحج مشروطا فى القرض فهو حرام ، والقرض بهذا الشرط فاسد ،
والأجاز ، وصورة الشرط - كما فى الواقعات - رجل أقرض رجلا مالا على أن يكتب له به
للى بلد كذا فإنه لا يجوز ، وإن أقرضه بلا شرط وكتب جاز » اهـ ومن هنا تفهم أن شرط
الكرامة أو عدم الجواز شيان : الأول : أن يدفع المال فى بلده قرضا لمن يكتب له ؛ فلو
دفعه إليه أمانة لم يكره ولم يفسد . والثانى : أن يشترط عليه فى عقد القرض أن يكتب له به
للى البلد الأخرى ؛ فلو لم يشترط ذلك لم يكره .

عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ : صَلَاحٌ مَعَ إِقْرَارٍ ، وَصَلَاحٌ مَعَ سُكُوتٍ وَهُوَ أَنْ لَا يُقَرَّرَ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَا يُنْكِرُهُ ، وَصَلَاحٌ مَعَ إِنْكَارٍ ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ .
فَإِنْ وَقَعَ الصَّلَاحُ عَنْ إِقْرَارٍ اعْتَبِرَ فِيهِ مَا يُسْتَبَرُّ فِي الْبَيِّنَاتِ إِنْ وَقَعَ عَنْ
مَالٍ بِمَالٍ ، وَإِنْ وَقَعَ عَنْ مَالٍ بِمَنَافِعٍ فَيُعْتَبَرُ بِالْإِجَارَاتِ .
وَالصَّلَاحُ عَنِ السُّكُوتِ وَالْإِنْكَارِ فِي حَقِّ الْمُدَّعَى

ويقطع الخصومة . وركنه : الإيجاب والقبول ، وشرطه : العقل ، وكذا البلوغ
والحرية إلا مع الإذن والنفع ، وكون المصالح عليه معلوماً إن كان يحتاج إلى قبضه ،
وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه : مالا كان أو غيره ، معلوماً كان أو مجهولاً .
وهو (على ثلاثة أضرب) أى أنواع ؛ لأنه إما (صلح مع إقرار) من المدعى عليه (و)
إما (صلح مع سكوت) منه (وهو أن لا يقر المدعى عليه) بالمدعى به (ولا ينكره ، و)
إما (صلح مع إنكار) له (وكل ذلك) المذكور (جائز) بحيث يثبت الملك للمدعى
في بدل الصلح ، وينقطع حق الاسترداد للمدعى عليه ؛ لأنه سبب لرفع التنازع
المحظور ، قال تعالى : « ولا تنازعا » فكان مشروعاً .

(فإن وقع الصلح عن إقرار) من المدعى عليه (اعتبر فيه) : أى الصلح
(ما يعتبر في البياعات إن وقع) الصلح (عن مال بمال) لوجود معنى البيع — وهو
مبادلة المال بالمال — في حق المتعاقدين بتراضيهما ؛ فتجوز فيه الشفعة إذا كان
عقاراً ، ورد بالعيب ، ويثبت فيه خيار الشرط ، ويفسده جهالة البذل ؛ لأنها
هي المفضية إلى المنازعة ، دون جهالة المصالح عنه ؛ لأنه يسقط ، ويشترط القدرة
على تسليم البذل . هداية (وإن وقع) الصلح (عن مال بمنافع) كخدمة عبد
وسكنى دار ، وكذا لو وقع عن منفعة بمال أو بمنفعة من جنس آخر (فيعتبر)
فيه ما يعتبر (بالإجارات) لوجود معنى الإجارة — وهو تملك المنافع بمال —
والاعتبار في العقود لمعانيتها ؛ فيشترط التوقيت فيها ، ويبطل بموت أحدهما
في المدة ؛ لأنه إجارة . هداية .

(و) أما (الصلح) الواقع (عن السكوت والإنكار) فهو (في حق المدعى

عَلَيْهِ لِإِقْدَاءِ الْيَمِينِ وَقَطْعِ الْخَصُومَةِ ، وَفِي حَقِّ الْمُدَّعِي بِمَعْنَى الْمَعَاوِضَةِ ، وَإِذَا صَلَّحَ عَنْ دَارٍ لَمْ تَجِبْ فِيهَا شَفْعَةٌ ، وَإِذَا صَلَّحَ عَلَى دَارٍ وَجِبَتْ فِيهَا الشَّفْعَةُ ، وَإِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَصَالِحِ عَنْ رَجْعِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِحَصَّةِ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَضِ ، وَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَنْ سُكُوتٍ أَوْ إِنْكَارٍ فَاسْتَحَقَّ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ رَجْعَ الْمُدَّعِي بِالْخَصُومَةِ وَرَدَّ الْعَوَضِ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ ذَلِكَ رَدَّ حَصَّتَهُ وَرَجَعَ بِالْخَصُومَةِ فِيهِ ، وَإِنْ ادَّعَى حَقًّا فِي دَارٍ لَمْ يُبَيِّنْهُ فَعَوُاجِجَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الدَّارِ لَمْ يَرُدَّ شَيْئًا مِنَ الْعَوَضِ ، لِأَنَّ دَعْوَاهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِيهَا بَقِيَّةٌ .

عليه لا إقضاء اليمين وقطع الخصومة ؛ لأنه في زعمه أنه مالك لما في يده (وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة) ؛ لأنه في زعمه يأخذ عوضاً من حقه ؛ فيأمل كل على معتقده ويجوز أن يختلف المقدب بالنسبة كما في الإقالة وقدر (وإذا صلح) المدعي عليه (عن دار) بإنكار أو سكوت (لم تجب فيها شفعة) لأنه يزعم أنه لم يملكها بالصلح ، وقول المدعي لا ينفذ عليه (وإذا صلح) عما ادعى عليه به (على دار) له (وجبت فيها الشفعة) لأن الأخذ يزعم أنه ملكها بعوض فتلزمه الشفعة بإقراره وإن كان المدعي عليه يكذبه .

(وإذا كان الصلح عن إقرار فاستحق بعض) المدعي به (المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك) المستحق (من العوض) المصالح به ؛ لما مر أن الصلح مع الإقرار كالبيع ، وحكم الاستحقاق في البيع كذلك (وإن وقع الصلح عن سكوت أو إنكار فاستحق المتنازع فيه) كله (رجع المدعي بالخصومة) على المستحق (ورد العوض) المصالح به ؛ لأن المدعي عليه ما بذل للعوض للمدعي إلا ليدفع خصومه عن نفسه ، فإذا ظهر الاستحقاق تبين أنه لا خصومة له ، فيبقى العوض في يده غير مشتمل على غرضه فيسترده (وإن استحق بعض ذلك) المتنازع فيه (رد حصته ورجع بالخصومة فيه) على المستحق ؛ اعتباراً للبهض بالكل (وإن ادعى) المدعي (حقاً في دار لم يبينه) بنسبة إلى جزء شائع ، أو إلى جهة مخصوصة ، أو مكان معين منها (فصالح من ذلك) أي من ذلك الحق (على شيء) ثم استحق بعض الدار المدعي فيها الحق (لم يرد شيئاً من العوض) المصالح به ؛ (لأن دعوته يجوز أن تكون فيما بقي)

وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ مِنْ دَعْوَى الْأَمْوَالِ وَالْمَنَافِعِ وَجِبَايَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا ،
وَلَا يَجُوزُ مِنْ دَعْوَى حَدِّ .

وَإِذَا ادَّعى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا وَهِيَ تَجْعَدُ فَصَالِحَتُهُ عَلَى مَالٍ
بَذَلَتْهُ حَتَّى يَتْرَكَ الدَّعْوَى جَازَ وَكَانَ فِي مَعْنَى الْخُلْعِ ، وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ
نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ فَصَالِحَتُهَا عَلَى مَالٍ بَذَلَتْ لَهَا لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ ادَّعى عَلَى رَجُلٍ
أَنَّهُ عَبْدُهُ فَصَالِحَتُهُ عَلَى مَالٍ أُعْطَاهُ جَازَ ، وَكَانَ فِي حَقِّ الْمُدَّعى فِي مَعْنَى الْبَيْتِ عَلَى مَالٍ
بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَحَقَّ كُلَّهُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْرَى الْعَوْضَ عَمَّا يَقَابِلُهُ .

(وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ مِنْ دَعْوَى الْأَمْوَالِ) ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ كَأَمْرٍ (وَالْمَنَافِعِ)
لِأَنَّهُا تَمْلِكُ بِالْإِجَارَةِ فَكُنَّا بِالصَّلَاحِ (وَجِبَايَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا) فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا
أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي الْمَحَلِّ ؛ فَجَازَ أَخْذُ الْعَوْضِ عَنْهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ
مَوْجِبُهُ لِلْمَالِ ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الزِّيَادَةُ عَلَى قَدْرِ الدِّيَةِ ، لِأَنَّهُ
مُقَدَّرٌ شَرْعًا ، فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ ، فَتَرَدُّ الزِّيَادَةُ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ حَيْثُ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ
عَلَى قَدْرِ الدِّيَةِ ، لِأَنَّ الْقَصَاصَ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِالْعَقْدِ (وَلَا يَجُوزُ) الصَّلَاحُ
(مِنْ دَعْوَى حَدِّ) ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يَجُوزُ الْاِغْتِيَاظُ عَنْ حَقِّ غَيْرِهِ .
(وَإِذَا ادَّعى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا وَهِيَ تَجْعَدُ) دَعْوَاهُ (فَصَالِحَتُهُ عَلَى مَالٍ
بَذَلَتْهُ) لَهُ (حَتَّى يَتْرَكَ الدَّعْوَى جَازَ) الصَّلَاحُ (وَكَانَ) ذَلِكَ (فِي مَعْنَى الْخُلْعِ)
فِي جَانِبِهِ ، لِزَعْمِهِ أَنَّ النِّكَاحَ قَائِمٌ ، وَلَدَفْعِ الْخُصُومَةِ فِي جَانِبِهَا (وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ
نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ) وَهُوَ يَجْعَدُ (فَصَالِحَتُهَا عَلَى مَالٍ بَذَلَتْ) لَهَا (لَمْ يَجْزِ) الصَّلَاحُ ،
لِأَنَّهُ بَذَلَ لَهَا الْمَالَ لِتَتْرَكَ الدَّعْوَى ، فَإِنْ جَعَلَ فِرْقَةً فَالزَّوْجُ لَا يَعْطَى الْعَوْضَ فِي الْفِرْقَةِ
وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِرْقَةً فَالْحَالُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الدَّعْوَى ؛ وَعَلَى كُلِّ لَأْشَى بِقَابِلِهِ الْعَوْضَ
فَلَمْ يَصِحْ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ « جَازَ » وَوَجْهُهُ أَنَّ يَحْمِلُ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا ، كَذَا فِي
الْمُهْدَايَةِ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ نَقْلًا عَنْ الْاِخْتِيَارِ : الْأَوَّلُ أَصَحُّ (وَإِنْ ادَّعى عَلَى رَجُلٍ
أَنَّهُ عَبْدُهُ فَصَالِحُهُ) الْمُدَّعى عَلَيْهِ (عَلَى مَالٍ أُعْطَاهُ) إِيَّاهُ (جَازَ ، وَكَانَ) ذَلِكَ الصَّلَاحُ
(فِي حَقِّ الْمُدَّعى فِي مَعْنَى الْعَتَقِ عَلَى مَالٍ) ، لِزَعْمِهِ أَنَّهُ مُلْكُهُ ، وَكَذَا فِي حَقِّ الْمُدَّعى

وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ بِعَقْدِ الدَّائِنَةِ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَوْفَى بَعْضَ حَقِّهِ وَأَسْقَطَ بَاقِيَهُ، كَذَلِكَ عَلَى رَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ جِيَادُ فَصَالِحَةٍ عَلَى خَمْسِمِائَةِ زُبُوفٍ جَازٍ وَصَارَ كَأَنَّهُ أَبْرَأُهُ عَنْ بَعْضِ حَقِّهِ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ ، وَلَوْ صَالِحَةٌ عَلَى أَلْفٍ مُوَجَّلَةٍ جَازٍ وَصَارَ كَأَنَّهُ أَجَلَ نَفْسٍ الْحَقِّ ، وَلَوْ صَالِحَةٌ عَلَى دَنَانِيرٍ إِلَى شَهْرٍ لَمْ يَجْزُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَلْفٌ مُوَجَّلَةٌ فَصَالِحَةٌ عَلَى خَمْسِمِائَةِ حَالَةٍ لَمْ يَجْزُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَلْفٌ سُودٌ فَصَالِحَةٌ عَلَى خَمْسِمِائَةِ بَيْضٍ لَمْ يَجْزُ .

عليه إن كان الصلح عن إقرار، وثبت الولاء، وإلا كان لدفع الخصومة لزعمه الحرية، ولا يثبت الولاء إلا أن يقيم الدعي البينة فتقبل ويثبت الولاء .
(وكل شيء وقع عليه) أى عنه (الصلح وهو مستحق بعقد الدائنة) التى يدعيها للمدعى، وكان بدل الصلح من جنس ما يدعيه (لم يحمل) فيه الصلح (على المعاوضة) لإفضائه إلى الرضا للموجب لفساد الصلح (وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه وأسقط باقيه) تحريماً لتصحيحه بقدر الإمكان، وذلك (كمن له على رجل ألف درهم جِيَادُ فَصَالِحَةٍ عَلَى خَمْسِمِائَةِ زُبُوفٍ جَازٍ) الصلح (و) صار كأنه أبرأه عن بعض حقه واستوفى بعضه، وتجاوز قبض الزبوف عن الجياد (و) كذلك (لو صالحه على ألف مؤجلة جاز) أيضاً (وصار كأنه أَجَلَ نَفْسٍ الْحَقِّ) ، لأنه لا يمكن جعله معاوضة ، لأن بيع الدرامم بمثلها نسيئة لا يجوز ، فحملناه على التأخير (ولو صالحه على دنانير) مؤخرة (إلى شهر لم يجز) ، لأن الدنانير غير مستحقة بعقد الدائنة فلا يمكن حملها على التأخير ، ولا وجه له سوى المعاوضة ، وبيع الدرامم بالدنانير نسيئة لا يجوز وإنما خص الدائنة مع أن الحكم فى الفسب كذلك حملاً لأمر المسلم على الصلاح (ولو كان له ألف مؤجلة فصالحه) عنها (على خمسمائة حالة لم يجز) ، لأن المعجل خير من المؤجل ، وهو غير مستحق بالعقد ؛ فيكون التعجيل بإزاء ما حط عنه وذلك اعتياض عن الأجل ، فلم يجز (و) كذا (لو كان له ألف سود فصالحه) عنها (على خمسمائة ببيض لم يجز) أيضاً ، لما مر أنه معاوضة ، بخلاف العكس ، لأنه إسقاط قدر أو صف .

وَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِالصَّلْحِ عَنْهُ فَصَالَحَهُ لَمْ يَلْزَمْ الْوَكِيلَ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَهُ وَالْمَالُ لَازِمٌ لِلْمَوْكَّلِ .

فَإِنْ صَالَحَ عَنْهُ عَلَى شَيْءٍ يَبْغِيهِ أَمْرُهُ فَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ : إِنْ صَالَحَ بِمَالٍ وَضَمِنَهُ تَمَّ الصَّلْحُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ « صَالَحْتُكَ عَلَى أَلْفِي هَذِهِ » تَمَّ الصَّلْحُ وَلَزِمَتْهُ تَسْلِيمُهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ « صَالَحْتُكَ عَلَى أَلْفٍ » وَسَلَّمَهَا ، وَإِنْ قَالَ « صَالَحْتُكَ عَلَى أَلْفٍ » وَلَمْ يُسَلِّمْهَا فَالْعَقْدُ مَوْقُوفٌ : فَإِنْ أَجَازَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ جَازَ وَلَزِمَتْهُ الْأَلْفُ ، وَإِنْ لَمْ تَمْ يَجْزُهُ بَطَلَ .

(ومن وكل رجلا بالصلح عنه) عن دم العمد أو عن دين على بعضه ليكون إسقاطاً (فصالحه) أى صالح الوكيل المدعى كذلك (لم يلزم الوكيل ما صالح عليه) ، لأن الصلح إذا كان إسقاطاً كان الوكيل فيه سفيراً ومعبراً ، والسفير لا ضمان عليه ، كما مر (إلا أن يضمنه) ؛ لأنه حينئذ مؤاخذ بعقد الضمان لا بعقد الصلح (والمال) المصالح عليه (لازم للموكل) ؛ لأن العقد يضاف إليه . قيدنا الصلح بدم العمد أو دين يبعضه لأنه إذا كان عن مال بمال فهو بمنزلة البيع ؛ فترجع الحقوق إلى الوكيل ، فيكون للطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل . هداية .

(فإن صالح عنه) أى عن المدعى عليه ، فضولى (على شيء يغير أمره فهو) يقع (على أربعة أوجه) يتم في ثلاثة منها ، ويتوقف على إجازة الأصيل في واحد ، وقد بين ذلك بقوله : (إن صالح بمال وضمنه تم الصلح) ، لأن الحاصل للمدعى عليه ليس إلا البراءة ، ويكون الفضولى متبرعاً على المدعى عليه ، كما لو تبرع بقضاء الدين (وكذلك إن قال : صالحتك) عنه (على ألفي هذه) تم الصلح ولزمه تسليمها ؛ لأنه لما أضافه إلى مال نفسه فقد التزم تسليمه ، فصح الصلح (وكذلك لو قال : صالحتك) عنه (على ألف) من غير نسبة (وسلمها) إليه ؛ لأن المقصود - وهو سلامة البدل - قد حصل ؛ فصح الصلح (وإن قال : صالحتك) عنه (على ألف) من غير نسبة ولا تسليم (ولم يسلمه ؛ فالعقد موقوف) على الإجازة ؛ لأنه عقد فضولى (فإن أجازه) الأصيل وهو (المدعى عليه) جاز ولزمه الألف (والصالح به) وإن لم يجزه بطل (لأن الصلح حاصل له ، إلا أن الفضولى يصير أصيلاً بواسطة إضافة

وَإِذَا كَانَ الدِّينُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَصَالَحَ أَحَدُهُمَا مِنْ نَصِيْبِهِ عَلَى تَوْبٍ
فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ بِنَصْفِهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ
نِصْفَ التَّوْبِ ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ لَهُ شَرِيكُهُ رُبْعَ الدِّينِ ، وَلَوْ اسْتَوْفَى نِصْفَ نَصِيْبِهِ
مِنَ الدِّينِ كَانَ لِشَرِيكِهِ أَنْ يَشْرَكَهُ فِيمَا قَبِضَ ، ثُمَّ يَرْجِعَانِ عَلَى الْغَرِيمِ
بِالْبَاقِي ، وَلَوْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِنَصِيْبِهِ مِنَ الدِّينِ سِلْعَةً كَانَ لِشَرِيكِهِ أَنْ
يَضْمَنَهُ رُبْعَ الدِّينِ ،

الضمان إلى نفسه ، فإذا لم يصفه بقي عاقداً عن الأصيل ؛ فيتوقف على إجازته .
(وإذا كان الدين بين شريكين) بسبب متحدا كثنمن مبيع صفقة واحدة ، وثن
المال المشترك ، والموروث بينهما ، وقيمة المستهلك المشترك . هداية (فصالح أحدهما
من نصيبه على توب فشريكه) الساكت (بالخيار : إن شاء اتبع الذي عليه الدين
بنصفه) الباقي عنده ؛ لأن نصيبه باقٍ في ذمته ؛ لأن القابض قبض نصيبه ، لكن
له حق المشاركة (وإن شاء أخذ نصف التوب) المصالح به ، لأن الصلح وقع
على نصف الدين وهو مشاع ، لأن قسمة الدين حالة كونه في الذمة لا يصح ،
وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين ، فيتوقف على إجازته ، وأخذ النصف
دليل على إجازته العقد (إلا أن يضمن له) أى للشريك الساكت (شريكه)
المصالح (ربع الدين) ؛ لأن حقه في ذلك (ولو استوفى) أحد الشريكين (نصف
نصيبه من الدين كان لشريكه) الساكت (أن يشركه فيما قبض) ؛ لأنه لما
قبضه مملكه مشاعاً كاملاً ، فلصاحبه أن يشاركه فيه ، ولكنه قبل المشاركة باقٍ
على ملك القابض ، لأن العين غير الدين حقيقة ، وقد قبضه بدلاً عن حقه فيملكه
حتى ينفذ تصرفه فيه ، ويضمن لشريكه حصته (ثم يرجعان) جميعاً (على الغريم
بالباقى) ؛ لأنهما لما اشتركا في المقبوض بقي الباقي على الشركة (ولو اشترى أحدهما
بنصيبه من الدين) المشترك (سلعة كان لشريكه أن يضمنه ربع الدين) ، لأنه
صار قابضاً حقه بالمقاصة كاملاً ؛ لأن مبنى البيع على الماكسة ، بخلاف الصلح ،
لأن مبناه على الإغراض والخطيئة ، فلو أن مناه دفع الدين يتضرر به ، فيخير القابض كأمير

وَإِذَا تَنَانَ السَّلَامُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَصَالِحٌ أَحَدُهُمَا مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى رَأْسِ
 الْمَالِ لَمْ يَجْزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَجُوزُ الصَّلَاحُ .
 وَإِذَا كَانَتِ التَّرَكَةُ بَيْنَ وَرَثَةٍ فَأَخْرَجُوا أَحَدَهُمْ مِنْهَا بِمَالٍ أَعْطَوْهُ
 إِيَّاهُ وَالتَّرَكَةُ عَقَرٌ أَوْ عَرُوضٌ جَازٌ ، قَلِيلًا كَانَ مَا أَعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا ،
 وَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَةُ فِضَّةً فَأَعْطَوْهُ ذَهَبًا ، أَوْ كَانَتِ ذَهَبًا فَأَعْطَوْهُ فِضَّةً ،
 فَهُوَ كَذَلِكَ ،

(وَإِنْ تَنَانَ السَّلَامُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَصَالِحٌ أَحَدُهُمَا مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى) مَادِفَعٍ مِنْ
 (رَأْسِ الْمَالِ) فَإِنْ أَجَازَهُ الْآخَرُ جَازَ اتِّفَاقًا ، وَكَانَ الْمَقْبُوضُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
 مَشْرُوكًا بَيْنَهُمَا ، وَمَا بَقِيَ مِنَ السَّلَامِ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَجْزُهُ (لَمْ يَجْزِ) الصَّلَاحُ (عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا خَاصَةً يَكُونُ قِسْمَةُ الدِّينِ قَبْلَ
 الْقَبْضِ ، وَلَوْ جَازَ فِي نَصِيبِهِمَا لَا يَدُ مِنْ إِجَازَةِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ فَسْخُ الْعَقْدِ عَلَى
 شَرِيكِهِ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَجُوزُ الصَّلَاحُ) اعْتِبَارًا
 بِسَائِرِ الدَّيُونِ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَهَكَذَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
 وَهَكَذَا فِي الْهُدَايَةِ ، وَفِي الْإِسْبَاحِ : وَقَالَا يَجُوزُ الصَّلَاحُ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ هُوَ
 أَصَحُّ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْحَبُوبِيِّ ، وَهُوَ الْخِتَارُ لِلْفَتَوَى عَلَى مَا هُوَ رَسْمٌ عِنْدَ الْقَاضِي
 وَصَاحِبِ الْحَيْطِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّسَفِيِّ .

(وَإِذَا كَانَتِ التَّرَكَةُ بَيْنَ وَرَثَةٍ فَأَخْرَجُوا أَحَدَهُمْ مِنْهَا بِمَالٍ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ وَالتَّرَكَةُ
 عَقَرٌ أَوْ عَرُوضٌ جَازٌ) ذَلِكَ (قَلِيلًا كَانَ مَا أَعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا) ؛ لِأَنَّهُ أَمَكُنُ
 نَصِيبِهِ يَمَامًا ، وَفِيهِ أَمْرُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ فَإِنَّهُ صَالِحٌ تَمَاضَرُ الْأَشْجَعِيَةِ امْرَأَةِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رِبْعٍ مُثْمِنًا عَلَى ثَمَانِينَ أَلْفَ دِينَارٍ . هِدَايَةٌ .
 (وَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَةُ فِضَّةً فَأَعْطَوْهُ ذَهَبًا ، أَوْ بِالْمَكْسِ ، بَأَنَ كَانَتِ) ذَهَبًا فَأَعْطَوْهُ
 فِضَّةً فَهُوَ كَذَلِكَ (جَائِزٌ ، سِوَاهُ كَانَ مَا أَعْطَوْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْجَنْسَ
 بِمُخْلَافِ الْجَنْسِ ، فَلَا يَمْتَرُ التَّسَاوِيَّ ، وَلَكِنْ يَمْتَرُ تَقَابُضَ الْبَدَلَيْنِ فِي الْجُلُوسِ ،

وَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَةُ ذَهَبًا وَفِضَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ فَصَالِحُوهُ عَلَى فِضَةٍ أَوْ ذَهَبٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا أُعْطُوا أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ حَتَّى يَكُونَ نَصِيبُهُ بِمِثْلِهِ وَالزِّيَادَةُ بِحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْوَرَاثَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي التَّرَكَةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَدْخَلُوهُ فِي الصَّلْحِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوا الْمُصَالِحَ عَنْهُ وَيَكُونَ الدَّيْنُ لَهُمْ فَالصَّلْحُ بَاطِلٌ ، فَإِنْ قَرَّطُوا أَنْ يُبْرَى الْغَرَمَاءُ مِنْهُ وَلَا يُزَجَّعَ عَلَيْهِمْ بِنَصِيبِ الْمُصَالِحِ فَالصَّلْحُ جَائِزٌ

كتاب الهبة

لأنه صَرَفَ (وَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَةُ ذَهَبًا وَفِضَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ) مِنْ عَرُوضٍ أَوْ عَقَارٍ (فَصَالِحُوهُ عَلَى فِضَةٍ أَوْ ذَهَبٍ فَلَا بُدَّ) مِنْ (أَنْ يَكُونَ مَا أُعْطُوا) مِنْ الذَّهَبِ وَالْفِضَةِ (أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِهِ) مِنْ التَّرَكَةِ (مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ) الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ (حَتَّى يَكُونَ نَصِيبُهُ بِمِثْلِهِ) مِنْ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ (وَالزِّيَادَةُ بِحَقِّهِ) أَيْ بِمُقَابَلَةِ حَقِّهِ (مِنْ بَقِيَّةِ الْمِيرَاثِ) احْتِرَازًا عَنْ الرِّبَا ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ فِيمَا يُقَابَلُ نَصِيبَهُ ، لِأَنَّهُ صَرَفَ فِي هَذَا الْقَدْرِ (وَإِذَا كَانَ فِي التَّرَكَةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَدْخَلُوهُ) : أَيْ الدَّيْنِ (فِي الصَّلْحِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوا الْمُصَالِحَ عَنْهُ وَيَكُونَ الدَّيْنُ) كُلُّهُ كَبَقِيَّةِ التَّرَكَةِ (لَهُمْ فَالصَّلْحُ بَاطِلٌ) فِي الدَّيْنِ وَالْعَيْنِ مَعًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَمْلِيكَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِذَا بَطَلَ فِي حَصَّةِ الدَّيْنِ بَطَلَ فِي السَّكْلِ ؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ لَصَحَّتْ حِيلَةٌ فَقَالَ : (فَإِنْ شَرَطُوا) يَعْنِي الْمُصَالِحِينَ (أَنْ يُبْرَى) الْخُرْجُ (الْغَرَمَاءُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ حَصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ (وَلَا يَرْجِعُ) بِالْبُيُوءِ لِلْمُجْهُولِ (عَلَيْهِمْ) أَيْ عَلَى الْغَرَمَاءِ (بِنَصِيبِ الْمُصَالِحِ فَالصَّلْحُ جَائِزٌ) ، لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ ، أَوْ هُوَ تَمْلِيكَ الدَّيْنِ مِنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، وَهُوَ جَائِزٌ . هَدَايَةٌ . ثُمَّ قَالَ : وَهَذِهِ حِيلَةُ الْجَوَازِ ، وَالْأُخْرَى أَنْ يَعْجَلُوا قَضَاءَ نَصِيبِهِ مَتَبَرِّعِينَ ، وَفِي الْوَجْهِينِ ضَرَرُ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ ؛ فَلَا وَجْهَ أَنْ يَقْرَضُوا الْمُصَالِحَ مَقْدَارَ نَصِيبِهِ ، وَيَصَالِحُوا عَمَّا وَرَاءَ الدَّيْنِ ، وَيُحْمِلَهُمْ عَلَى اسْتِيفَاءِ نَصِيبِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ ، أ هـ .

كتاب الهبة

وجه المناسبة لما قبله من أن في الصلح مساعدة اقضاء الحاجة وكذا في الهبة فتناسا

الهيئة تصح بالإيجاب والقبول ، وتتم بالقبض ، فإذا قبض الموهوب له في المجلس بغير أمر الواهب جاز ، وإن قبض بعد الافتراق لم تصح ، إلا أن يأذن له الواهب في القبض .
وتنقذ الهيئة بقوله : وهبت ، ونحلت ، وأعطيت ، وأطعنتك هذا الطعام

(الهبة) لغة : التبرع والفضل بما ينفع الموهوب مطلقاً ، وشرعاً : تمليك عين بلا عوض ، و (تصح بالإيجاب والقبول) ، لأنها عقد كسائر العقود ، إلا أن الإيجاب من الواهب ركن ، والقبول ليس بركن استحساناً ، خلافاً لغيره كما في الفيز ، وفي الدرر : قال الإمام حميد الدين : ركن الهبة الإيجاب في حق الواهب ، لأنه تبرع فيتم من جهة التبرع ، أما في حق للموهوب له فلا تتم إلا بالقبول .
١٥٠ . وفي الجوهرة : وإنما عرّفنا بتصح وفي البيع ينقذ لأن الهبة تتم بالإيجاب وحده ، ولهذا لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل للموهوب له حث ، أما البيع فلا يتم إلا بهما جميعاً . ١٥١ .

ثم لا ينفذ ملك الموهوب له (وتم) الهبة له إلا (بالقبض) الكامل الممكن في الموهوب ، فالقبض الكامل في المنقول ما يناسبه ، وكذا التقار كقبض المفتاح أو التخلية ، وفيما يحتل القسمة بالقسمة ، وفيما لا يحتملها بتبعية الكل ، وتامة في الدرر (فإن قبض الموهوب له) الهبة (في المجلس بغير أمر الواهب) ولم ينه (جاز) استحساناً ، لأن الإيجاب إذن له بالقبض دلالة (وإن قبض بعد الافتراق لم تصح) الهبة ؛ لأن القبض في الهبة منزل منزلة القبول ، والقبول يختص بالمجلس ، فكذا ما هو بمنزلة الأولى (إلا أن يأذن له الواهب في القبض) لأنه بمنزلة عقد مستأنف . فإدنا بعدم نهية لأنه لو نهاه عن القبض لم يصح قبضه ، سواء كان في المجلس أو بعده ، لأن الصريح أقوى من الدلالة .

(وتنقذ الهبة بقوله : وهبت ، ونحلت ، وأعطيت) ، لأن الأول صريح في ذلك ، والثاني والثالث مستعملان فيه (و) كذا (أطعنتك هذا الطعام) ، لأن الإطعام إذا أضيف إلى ما يطعم عنه يراد تمليك العين ، بخلاف ما إذا قال

وَجَعَلْتُ هَذَا التَّوْبَ لَكَ ، وَأَعْمَرْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ ، وَحَلَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ ،
إِذَا نَوَى بِالْحُلُلَانِ الْهَبَةَ .

وَلَا تَجُوزُ الْهَبَةُ فِيمَا يُقَسَّمُ إِلَّا مُحَوَّزَةً مَقْسُومَةً .
وَهَبَةُ الشَّاعِ فِيمَا لَا يُقَسَّمُ جَائِزَةٌ .

وَمَنْ وَهَبَ شِقْصًا مُشَاعًا فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ ، فَإِنْ قَسَّمَهُ وَسَلَّمَهُ جَازٍ .
وَلَوْ وَهَبَ دَقِيقًا فِي حِنْطَةٍ أَوْ دُهْنًا فِي سَمْسَمٍ فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ ، فَإِنْ طَحَنَ وَسَلَّمَ

« أطلعنتك هذه الأرض » حيث تكون عارية ، لأن عينها لا تطعم (وجعلت
هذا التوب لك) لأن اللام للتملك (وأعمرتك هذا الشيء) وكذا « جعلت
هذا الشيء لك عمرى » وسياق بيانه (وحللتك على هذه الدابة ، إذا نوى بالحللان)
عليها (الهبة) ؛ لأنه ليس بصريح فيها ، إذ هو الإركاب حقيقة ، فيكون
عارية ، لكنه يحتمل الهبة فيحمل عليه عند نيته .

(ولا تجوز الهبة فيما يقسم) أى يمكن قسّمه ويبقى منتفعًا به بعد القسمة
من جنس الانتفاع الذى كان قبل القسمة ولو من الشريك (إلا محوزة) : أى
مجموعة مفرغة عن ملك الواهب وحقوقه ، واحتراز به عما إذا وهب النمر على النخل
دونه ، والزرع فى الأرض دونها (مقسومة) ؛ لأن القبض الكامل ممكن فيه
بالقسمة ؛ فلا يكتفى بالقاصر .

(وهبة الشاع فيما لا يقسم) : أى لا يبقى منتفعًا به بعد القسمة أصلاً كعبد ودابة ،
أولا يبقى منتفعًا به من جنس الانتفاع الذى كان قبل القسمة كالحمام الصغير والرحى
(جائزة) ؛ لأن القبض القاصر هو الممكن فيكتفى به .

(ومن وهب شقصاً) أى جزءاً (مشاعاً) فيما يحتمل القسمة (فالهبة فاسدة) ؛
لما مر (فإن قسمه) أى قسم الشقص الموهوب (وسلمه) إلى الموهوب له (جاز)
ذلك ؛ لأن تمامه بالقبض ، وعنده لا شئوع .

(ولو وهب دقيقاً فى حنطة أو دهنًا فى سمس) أو سمناً فى لبن (فالهبة فاسدة)
أى باطلة ؛ ولذا قال : (فإن طحن) الحنطة (وسلم) الدقيق ، أو أخرج الدهن

لم يَجْزُ .

وَإِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مَلَكُهَا بِالْهَبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْ فِيهَا قَبْضًا ، وَإِذَا وَهَبَ الْأَبُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ هَبَةً مَلَكُهَا لِابْنِهِ بِالْعَقْدِ ، فَإِنْ وَهَبَ لَهُ أَجْنَبِيٌّ هَبَةً تَمَّتْ بِقَبْضِ الْأَبِ ، وَإِذَا وَهَبَ

من السمس ، أو السمن من اللبن ، وسلم للوهوب له (لم يجز) ذلك ؛ لأن للوهوب معدوم ، والمعدوم ليس محلاً للملك ، فوقع العقد باطلا ، فلا ينقذ إلا بالتجديد ، بخلاف ما تقدم ؛ لأن المشاع محل للتملك ، وهبة الابن في الضرع ، والصوف على ظهر الغنم ، والزرع والنخل في الأرض ، والتمر في النخل — بمنزلة المشاع ؛ لأن امتناع الجواز للاتصال ، وذلك يمنع القبض كالشائع . هداية .

(وإذا كانت العين) الوهوبة (في يد للوهوب له ملكها بالهبة) : أى يقبضها (وإن لم يجدد فيها قبضا) جديداً ؛ لأن العين في قبضته ، والقبض هو الشرط ، بخلاف ما إذا باعه منه ؛ لأن القبض في البيع مضمون ؛ فلا ينوب عنه قبض الأمانة ، أما قبض الهبة غير مضمون فينوب عنه ، هداية . قال في الينايع : يريد به إذا كانت العين في يده وديعة أو عارية أو منصوبة أو مقبوضة بالمقد الفاسد ، أما لو كانت في يده رهناً فيحتاج إلى تجديد القبض ، قال الإسيبجاني : بأن يرجع إلى الموضع الذى فيه العين ويمضى وقت يتمكن فيه من قبضها ، وكذا في التصحيح (وإذا وهب الأب لابنه الصغير هبة) معلومة (ملكها الابن) للوهوب له (بالعقد) لأنه في قهر الأب ؛ فينوب عن قبض الهبة ، ولا فرق بين ما إذا كان في يده أو يد مودعاً ، لأن يده كيده ، بخلاف ما إذا كان مرهوناً أو مقصوباً أو مبيعاً فاسداً ، لأنه في يد غيره أو في ملك غيره ، والصدقة في هذا مثل الهبة ، وكذا إذا وهبت له أمته وهو في عيالها والأب ميت ولا وصى له ، وكذلك كل من يعوله ، هداية (فإن وهب له) أى الصغير (أجنبى هبة تمت بقبض الأب) ؛ لأنه يملك عليه المائر بين النفع والضرر ، فملكه النافع أولى (وإذا وهب) بالبناء للجهول

لِیَتِیمٍ هَبَةٌ قَقْبُضَهَا لَهُ وَرِثَةُ جَارٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي حِجْرِ أُمِّهِ قَقْبُضَهَا لَهُ جَائِزٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي حِجْرِ أُجْنَبِيٍّ يَرْبِيهِ قَقْبُضُهُ لَهُ جَائِزٌ .
وَأِنْ قَبِضَ الصَّبِيُّ الْمِثْبَةَ بِنَفْسِهِ لَهُ جَازٌ .
وَأِنْ وَهَبَ اثْنَانِ مِنْ وَاحِدٍ دَارًا جَازَ ، وَإِنْ وَهَبَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ دَارًا لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَتُحْمَدٌ : يَصِحُّ .

(اليتيم هبة قبضها وليه) وهو أحد أربعة : الأب ، ثم وصيه ، ثم الجد ، ثم وصيه (له) أى الصغير (جاز) القبض وتمت الهبة ، وإن لم يكن اليتيم فى حجره ، وعند عدم هؤلاء تم قبض من هو فى حجره ، كما ذكره بقوله : (فإن كان) اليتيم (فى حجر أمه) أو أخيه أو عمه (قبضها) أى الأم ونحوها (له جائز) ، لأن لهؤلاء الولاية فيما يرجع إلى حفظه وحفظ ماله ، وهذا من باب الحفظ ، لأنه لا يبقى إلا بالمال (وكذلك إن كان) اليتيم (فى حجر أجنبي يربيه) ولو ملتقطاً (قبضه له جائز) ، لأن له عليه يداً معتبرة ، ألا يرى أنه لا يتمكن أجنبي آخر أن ينزعه من يده ؛ فيملك ما يتمحضُ فعلاً كم حقه .

(وإن قبض الصبي الهبة بنفسه جاز) إذا كان مميزاً ، لأنه فى النافع المحض كالبالغ ، قال فى الهداية : ويملكه مع حضرة الأب ، بخلاف الأم ونحوها حيث لا يملكونه إلا بعد موت الأب أو غيبته غيبة منقطعة فى الصحيح ؛ لأن تصرف هؤلاء للضرورة ، ومع حضرة الأب لا ضرورة . ٥١ .

(وإن وهب اثنان من واحد داراً) أو نحوها مما يقسم (جاز) ؛ لأنها سلماء جملة وهو قبضها جملة ؛ فلا شيوخ (وإن وهب واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة) ؛ لأنها هبة النصف من كل واحد منهما ، فيلزم الشيوع (وقال أبو يوسف ومحمد : يصح) لأنها هبة الجملة منهما ، إذ التملك واحد فلا يتحقق الشيوع ، قال فى التصحيح : وقد انفقوا على ترجيح دليل الإمام ، واختار قوله أبو الفضل الموصلى وبرهان الأئمة والحبوبى وأبو البركات النسفى . ٥١ . قيد بالهبة لأن الإجارة والرهن والصدقة للاثنيين تصح اتفاقاً

وَإِذَا وَهَبَ هَبَةً لِأَجْنَبِيٍّ قُلْتُ الرُّجُوعُ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يُمَوِّضَ عَنْهَا ، أَوْ
تَزِيدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً ، أَوْ يَمُوتَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ ، أَوْ تَخْرُجَ الْهَبَةُ مِنْ مِلْكِ
الْمُوْهُوبِ لَهُ ، وَإِنْ وَهَبَ هَبَةً لِدَيِّ رَحِمٍ تَحْرِمُ مِنْهُ فَلَا رُجُوعَ فِيهَا ،

(وإذا وهب هبة لأجنبي) وقبضها للموهوب له (قله) أى الواهب (الرجوع
فيها) لأن المقصود بها الامويعض للمادة ، فيثبت ولاية الفسخ عند فواته ، إذ العقد
يقبله . هداية ، ثم قال : وقوله « قله الرجوع » ابيان الحكم ، أما الكراية
فلازمة ؛ لقوله ليه الصلاة والسلام : « المائد في هبته كالمائد في قبضته » . ١ هـ .

ثم ذكر المصنف للرجوع موانع فقال : (إلا أن يموضه) للموهوب له (عنها)
ويقبضه الواهب ، لحصول المقصود ، لكن بشرط أن يذكر لفظاً يعلم الواهب أنه
عوض عن كل هبته كما يأتي قريباً (أو تزيد) العين الموهوبة بنفسها (زيادة متصلة)
موجبة لزيادة القيمة كالبناء والفرس والسمن ونحو ذلك ، لأنه لا وجه للرجوع
فيها دون الزيادة لعدم الإمكان ، ولا معها لعدم دخولها تحت العقد . قيد بالزيادة
لأن النقصان لا يمنع ، وبالمتصلة لأن المتفصلة كالولد والأرض لا تمنع فيرجع
بالأصل دون الزيادة ، وقيدنا الزيادة بنفسها لأنها لو كانت بالقيمة لا تمنع ،
لأنها للرغبة إذ العين بحالها ، وبالموجبة لزيادة القيمة ، لأنه لو كانت غير موجبة
لزيادة القيمة لا تمنع ، لأنها قد توجب نقصاً (أو يموت أحد المتعاقدين) ، لأن
يموت الموهوب له ينتقل الملك إلى الورثة ، فصار كما إذا انتقل في حال حياته ،
وإذا مات الواهب فوارثه أجنبي عن العقد ، إذ هو ما أوجبه . هداية (أو تخرج
الهبه من ملك الموهوب له) ، لأنه حصل بتسليط الواهب ، فلا يكون له نقضه ،
لأن نقض الإنسان ما تم من جهته مردود ، ولأن تبدل الملك كتبدل العين . ،
وقد تبدل الملك بتجدد السبب ، وفي المحيط : لورده المشتري بسبب إلى الموهوب
له ليس للواهب الرجوع ، ولو وهبه لآخر ثم رجع فلأول الرجوع ، ولو وهب
داراً قبضها الموهوب له ثم باع نصفها فللواهب الرجوع في الباقي لخلوه من مانع
الرجوع ، كذا في الفقيض (وإن وهب هبة لذي رحم محرم منه) نسباً (فلا رجوع فيها) ،

وَكَذَلِكَ مَا وَهَبَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ .

وَإِذَا قَالَ الْمُوْهُوبُ لَهُ لِلْوَاهِبِ : خُذْ هَذَا عِوَضًا عَنْ هِبَتِكَ ، أَوْ بَدَلًا عَنْهَا ، أَوْ فِي مُقَابَلَتِهَا ، فَقَبْضُهُ الْوَاهِبُ سَقَطَ الرَّجُوعُ ، وَإِنْ عَوَّضَهُ أَجَنِبِيَّ عَنِ الْمُوْهُوبِ لَهُ مُتَبَرِّعًا فَقَبْضُ الْوَاهِبِ الْعِوَضَ سَقَطَ الرَّجُوعُ .

وَإِذَا اسْتَحَقَّ نِصْفُ الْهَبَةِ رَجَعَ يَنْصِفُ الْعِوَضَ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفُ الْعِوَضِ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْهَبَةِ .

لأن المقصود فيها صلة الرحم ، وقد حصل . قيدنا بالحرم نسباً لأنه لو كان محرماً من الرضاع كأخيه رضاعاً أو المصاهرة كزبيته وأم امرأته كان له الرجوع (وكذلك) حكم (ما وهب أحد الزوجين للآخر) ؛ لأن المقصود فيها الصلة كما في القرابة ، وإنما ينظر إلى هذا وقت العقد ، حتى لو تزوجها بعد ما وهب لها فله الرجوع ، ولو أبانها بعد ما وهب لها فلا رجوع ، هداية .

(وإذا قال الموهوب له للواهب: خذ هذا) الشيء ، سواء كان قليلاً أو كثيراً من جنس الموهوب أولاً ؛ لأنها ليست بمعاوضة محضة (عوضاً عن هبتك ، أو بدلاً عنها ، أو في . . .) أو نحو ذلك مما هو صريح في أنه عوض عن جميع هبته (فقبضه الواهب سقط الرجوع) ؛ لحصول المقصود ، ولو لم يذكر أنه عوض كان هبة مبتدأة ، ولكل منهما الرجوع بهبته ، ولهذا يشترط فيها شرائط الهبة من القبض والإفراز وعدم الشيوع (وإن عوضه أجني عن الموهوب له متبرعاً) ؛ وكذا بأمر الموهوب له بالأولى (فقبض الواهب العوض سقط الرجوع) ؛ لأن العوض لإسقاط الحق فيصح من الأجني ، كبذل الخلع والصلح .

(وإذا استحق نصف الهبة) المعروض عنها (رجع) العوض (ينصف العوض) لأنه لم يسلم له ما يقابل نصفه (وإن استحق نصف العوض لم يرجع) الواهب (في الهبة) بشيء منها ؛ لأن الباقي يصلح عرضاً لكل في الابتداء ، وبالإستحقاق

إِلَّا أَنْ يَرُدَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْعِوَضِ ثُمَّ يَرْجِعَ .
وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا ، أَوْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ .
وَإِذَا تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمَوْهُوبَةُ فَاسْتَحَقَّهَا مُسْتَحِقُّهَا فَضَمَّنَ الْمَوْهُوبُ لَهُ
لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْوَاهِبِ شَيْءٌ .
وَإِذَا وَهَبَ بِشَرْطِ الْعِوَضِ اعْتَبَرَ التَّقَابُضُ فِي الْعِوَضَيْنِ ، وَإِذَا تَقَابَضَا
صَحَّ الْعَقْدُ وَصَارَ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ : يُرَدُّ بِالْعَيْبِ ، وَخِيَارِ الرُّوْيَةِ ، وَنَجِبُ
فِيهِ الشُّعْطَةُ .

ظهر أنه لا عوض إلا هو (إلا) أنه يتخير ، لأنه ما سقط حقه في الرجوع إلا ليس
له كل العوض ، ولم يسلم له ، فكان له (أن يرد ما بقي من العوض ثم يرجع) في هبة
لبقائها بنشر عوض .

(ولا يصح الرجوع) في الهبة (إلا بتراضيها ، أو بحكم الحاكم) للاختلاف
فيه ، فيضمن بطله بعد القضاء ، لاقبله .

(وإذا تلفت العين الموهوبة) في يد اللوهوب له (فاستحقها مستحق فضمن)
للمستحق (الموهوب له لم يرجع) الموهوب له (على الواهب شيء) ، لأنه عقد
تبرع ، فلا يستحق فيه السلامة

(وإذا وهب بشرط العوض) الممين (اعتبر) فيه شروط الهبة ، وهي (التقابض
في العوضين) والتميز وعدم الشيوع ، لأنه هبة ابتداء باعتبار التسمية (فإذا تقابضا)
المريضين (صح العقد ، وكان في حكم البيع) انتهاء لوجود الماوضة ، فهو (يرد بالعيب
وخيار الروية وتجب فيه الشفعة) وهذا إذا قال : وهبتك على أن تعوضني كذا
أما لو قال : وهبتك بكذا - بالباء - كان بيعاً ابتداء وانتهاء كما في الدرر -
فقدنا العوض بالمعين لأنه لو كان مجهولاً يبطل اشتراطه ، فيكون هبة ابتداء وانتهاء

وَالْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِلْمُعْتَمِرِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، وَلَوْ رَثَتْهُ مِنْ بَعْدِهِ .
وَالرَّقْبَى بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : جَائِزَةٌ .
وَمَنْ وَهَبَ جَارِيَةً إِلَّا تَحْلَهَا صَحَّتِ الْهَبَةُ ، وَبَطَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ .
وَالصَّدَقَةُ كَالْهَبَةِ : لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، وَلَا تَجُوزُ فِي مَشَاعٍ يَحْتَمَلُ
الْقِسْمَةَ ، وَإِذَا تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرَيْنِ بِشَيْءٍ جَازٍ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ
بَعْدَ الْقَبْضِ .

(والعمرى) وهى : أن يحمل داره له عمره ، وإذا مات ترد عليه ، وهى
(جائزة للممر) له (حال حياته ، ولو رثته من بعده) ، لصحة التملك ، و بطلان
الشرط ، لأن الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد .

(والرقبى) وهى أن يقول له : أرقبتك هذه الدار ، أو هذه الدار لك رقبى ، ومعناه
إن مت قبلك فهى لك ، وإن مت قبلى عادت إلى ، وهى (باطلة عند أبى حنيفة) وعمد
لأنه تعليق التملك بالخطر ، فإذا سلمها إليه على هذا تكون عارية ، له أخذها متى شاء
(وقال أبو يوسف) : هى (جائزة) ، لأن قوله « دارى لك » تملك ، وقوله « رقبى »
شرط فاسد فيبطل كالعمرى ، قال فى التصحيح : قال الإسيبجاني : والتصحيح قولهما
(ومن وهب جارية إلا حلقها) أو على أن يردّها عليه ، أو يعتقها ، أو يستولدها (صحت
الهبة) ، لأنها لا تبطل بالشروط الفاسدة (وبطل الاستثناء) فى الحمل ، لأنه إنما يعمل
فى الحمل الذى يعمل فيه العقد ؛ وهبة الحمل لا تجوز ، فلا يجوز استثنائه ، وكذا
يبطل الشرط ، لخالفته مقتضى العقد ، وهو ثبوت الملك مطلقاً .

(والصدقة) على الفقير (كالهبة) لجامع التبرع ؛ ولذا (لا تصح إلا بالقبض)
لأنها تبرع كالهبة (ولا تجوز فى مشاع يحتمل القسمة) للممر (و) لكن (إذا تصدق
على فقيرين بشيء) يحتمل القسمة (جاز) ، لأن المقصود فى الصدقة هو الله تعالى وهو
واحد ، والفقير نائب عنه فى القبض كالساعى فى الزكاة (ولا يصح الرجوع فى الصدقة)
ولو على غنى استحساناً ، هداية (بعد القبض) ؛ لأن المقصود هو الثواب وقد حصل .

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخِيسٍ مَا تَجِبُ فِيهِ
الزَّكَاةُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِلْكِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْجَمِيعِ ، وَيُقَالُ
لَهُ : أَمْسِكْ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا تُنْفِقُهُ عَلَى نَفْسِكَ وَعِيَالِكَ إِنْ أَنْ تَكْسِبَ مَالًا ،
فَإِذَا اكْتَسَبْتَ مَالًا تَصَدَّقْ بِمِثْلِ مَا أَمْسَكْتَ .

كتاب الوقف

(ومن نذر أن يتصدق بماله تصدق) أى : لزمه أن يتصدق (بجنس ما تجب فيه
الزكاة) استحسانًا ، والقياس أن يلزمه التصديق بجميع ماله ، لأن المال اسم لما يتمول
وهو شامل لما تجب فيه الزكاة وغيره ، وجه الاستحسان أن إيجاب العبدية يعتبر بإيجاب
الله تعالى فينصرف إيجابه إلى ما أوجب الشارع فيه الصدقة من المال ، ولأن الظاهر التزام
الصدقة من فاضل ماله ، وهو مال الزكاة . هداية (ومن نذر أن يتصدق بملكه لزمه
أن يتصدق بالجميع) ، لأنه أعم من لفظ المال ، لأن المال مقيد بإيجاب الشارع
ولا تخصيص في لفظ الملك ، فبقى على العموم ، والصحيح أنهما سواء لأن الملتزم باللفظين
الفاضل عن الحاجة على مامر ، هداية . (و) إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب
(يقال له : أمسك منه) أى من المال الذى وجب التصديق به (ما) : أى شيئاً (تنفقه
على نفسك وعيالك إلى أن تكتسب مالا) غيره (فإذا اكتسبت مالا تصدق بمثل
ما أمسكت) ؛ لأن حاجته مقدمة لثلايقه في الضرر ، ولم تقدر لاختلاف أحوال الناس
وقيل : المحترف بمسك قوته ليوم ، وصاحب النقلة لشهر ، وصاحب الضياع لسنة ،
على حسب التفاوت في مدة وصولهم إلى المال ، وعلى هذا صاحب التجارة بمسك
بقدر ما يرجع إليه ماله . هداية .

كتاب الوقف

مناسبتها للهبة من حيث إن كلا منهما تبرع بالملك ، وقدمت الهبة لأنها تبرع
بالمعين والمنفعة جميعاً .

لَا يَزُولُ مِلْكُ الْوَاقِفِ عَنِ الْوَقْفِ نَدَا أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَخْكُمَ بِهِ
الْحَاكِمُ أَوْ يُعْلَقَهُ بِمَوْتِهِ فَيَقُولَ : إِذَا مِتُّ فَقَدْ وَقَفْتُ دَارِي عَلَى كَذَا . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ : يَزُولُ الْمِلْكُ بِمَجَرَّدِ الْقَوْلِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَزُولُ الْمِلْكُ حَتَّى
يَجْعَلَ لِلْوَقْفِ وَلِيًّا وَيُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ

وهو لغة : الحبس ، وشرعاً : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
عند الإمام ، وعندها هو : حبسها على حكم ملك لله تعالى . هداية .
(لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة) : أى لا يلزم ، فيصح
الرجوع عنه ، ويجوز بيعه ، كما في التصحيح عن الجواهر (إلا) بأحد أمرين :
(أن يحكم به الحاكم) المولى ، لأنه مجتهد فيه ، وصورة الحكم : أن يسلم الواقف
وقفه إلى المتولى ثم يريد أن يرجع بطله عدم الازم فيختصمان إلى القاضي فيقضى
بالازم كما في الفيز . قيدنا بالمولى لأن الحكم بتحكيم الخصمين لا يرفع الخلاف
على الصحيح ، (أو يعلقه بموته) فيقول : إذا مت فقد وقف داري مثلاً على
كذا ، فالصحيح أنه كوصية يلزم من الثلث بالموت لأقبله ، كما في الدر (وقال
أبو يوسف : يزول الملك بمجرد القول) في المشاع وغيره ، سلم إلى المتولى أولاً ،
ذكر جهة لا تنقطع أولاً ، كما في التصحيح عن الجواهر (وقال محمد : لا يزول
الملك حتى) يستوفى أربعة شرائط ، وهى : أن (يحمل للوقف ولياً) أى متولياً
(ويسلمه إليه) ، وأن يكون مُقَرَّراً ، وأن لا يشترط لنفسه شيئاً من منافع
الوقف ، وأن يكون مؤبداً ، بأن يحمل آخره للفقراء كما في التصحيح عن التحفة
والاختيار ، ثم قال : قلت : الثالث ليس فيه رواية ظاهرة عنه ، وسيأتى ، اهـ .
ثم نقل أن الفتوى على قولهما في جواز الوقف عن الفقار والمصرى والحقاق
والتممة والعيون ومختارات النوازل والخلاصة وسنية الفتى وغيرها . ثم قال : ثم إن
مشايخ بلخ اختاروا قول أبي يوسف ، ومشايخ بخارى اختاروا قول محمد ، وقد
صحح كلا القولين وأفتى به طائفة ممن يعول على تصحيحهم وإفتائهم .

وَإِذَا صَحَّ الْوَقْفُ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ - خَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ
فِي مِلْكِ الْمُؤَقِّفِ عَلَيْهِ .
وَوَقَفُ الْمُشَاعِ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ .

(فإذا استحق) بالبناء للمجهول - أى ثبت ، وفي بعض النسخ «صح» (الوقف
على اختلافهم المأثور في صحته (خرج) الوقف (من ملك الواقف) وصار حبيساً
على حكم ملك الله تعالى (ولم يدخل في ملك الموقوف عليه) ؛ لأنه لو ملكه لما
انتقل عنه بشرط الواقف كسائر أملاكه ، مع أنه ينتقل بالإجماع ، وقال في الهداية :
وقوله «خرج من ملك الواقف» يجب أن يكون قولهما على الوجه الذى سبق
تقريره ، ٥١ .

(ووقف المشاع) القابل للقسمة (جائز عند أبي يوسف) ؛ لأن القسمة من
تمام القبض ، والقبض عنده ليس بشرط ؛ فكذا تنتمته (وقال محمد : يجوز)
لأن أصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به . قيدنا بالقابل للقسمة لأن ما لا يحتمل
القسمة يجوز مع الشيوع عند محمد أيضاً ؛ لأنه يعتبره بالهبة ، قال في التصحيح :
وأكثر المشايخ أخذوا بقول محمد ، وفي الفتح عن النية : الفتوى على قول
أبي يوسف ، وفيه عن المبسوط : وكان القاضى أبو عاصم يقول : قول أبي يوسف
من حيث المعنى أقوى ، إلا أن قول محمد أقرب إلى موافقة الآثار ، ٥١ . ولما
كثر المصحيح من الطرفين ، وكان قول أبي يوسف فيه ترغيب للناس في الوقف
وهو جهة بر - أطلق المتأخرون من أهل المذهب على أن القاضى الحنفى والمقلد
نَحَدَ بين أن يحكم بصحته وبطلانه ، وإذا كان الأكثر على ترجيح قول محمد ،
وبأيها حكم صح حكمه ونفذ ، فلا يسوغ له ولا لقاض غيره أن يحكم بخلافه كما صرح
به غير واحد ، وقال في البحر : وصحَّ وقف المشاع إذا قضى بصحته ؛ لأنه
قضاء في مجتهد فيه ، ثم قال : أطلق القاضى فشمس الحنفى وغيره ؛ فإن للحنفى المقلد
أن يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه ؛ لاختلاف الترجيح ، وإذا كان في المسألة
قولان مصححان فإنه يجوز القضاء بالإفتاء بأحدهما كما صرحوا به ، ٥١ ونحوه في

وَلَا يَتِيمُ الْوَقْفُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٍ حَتَّى يَجْعَلَ آخِرَهُ لِحِجَّةٍ
لَا تَنْقَطِعُ أَبَدًا . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : إِذَا سَمِيَ فِيهِ جِهَةٌ تَنْقَطِعُ جَارَ ،
وَصَارَ بَعْدَهَا لِلْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَهُمْ .
وَيَصِحُّ وَقْفُ التَّقَارِ ، وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ مَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ : إِذَا وَقَفَ ضَيْعَةً يَبْقَرُهَا وَأَكْرَهَهَا وَهُمْ عِيْدُهُ جَارَ .

النهر والمنح والدر وغيرها ، لكن صرح بعضهم بأنه ينبغي للقاضي — حيث كان
مخيراً — أن يميل إلى قول أبي يوسف ويحكم بالصحة ؛ أخذاً من قولهم : يختار
في الوقف ما هو الأنفع والأصلح للوقف ، ومن أحبَّ مزيد الاطلاع فعليه برسالتنا
« لغة الأسماع ، في حكم وقف المشاع » .

(ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره لجهة لا تنقطع
أبداً) بأن يجعل آخره للفقراء ؛ لأن شرط جوازِهِ عندهما أن يكون مؤبداً ؛ فإذا
عين جهة تنقطع صار مؤقتاً معنى ؛ فلا يجوز (وقال أبو يوسف : إذ سمي فيه
جهة تنقطع جاز ، وصار) وفقاً مؤبداً ، وإن لم يذكر التأييد ؛ لأن لفظ الوقف
والصدقة منبئ عنه ، فيصرف إلى الجهة التي سماها مدته دوامها ، ويصرف (بعدها
للفقراء وإن لم يسمهم) ولذا قال في الهداية : وقيل : إن التأييد شرط بالإجماع ،
إلا أن عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأييد ؛ لأن لفظة الصدقة والوقف منبئة
عنه ، ثم قال : ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله « وصار بعدها للفقراء وإن
لم يسمهم » ، وهذا هو الصحيح ، وعند محمد ذكر التأييد شرط ، اهـ .

(ويصح وقف المقار) اتفاقاً ، لأنه متأبد (ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول) ؛
لأنه لا يبقى ؛ فكان توقيفاً معنى ، وقد ذكرنا أن شرط صحته التأييد ، قال ن
الهداية : وهذا على الإرسال أى الإطلاق — قول أبي حنيفة (وقال أبو يوسف :
إذا وقف ضيعة يبقرها وأكرتها) جمع أكرها — بالتشديد — الفلاح : أى عملها
(وم) أى الأكرّة (عبيده جاز) وكذا سائر آلات الحراسة ؛ لأنه تبع للأرض
في تحصيل ما هو المقصود ، وقد ثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً كالشرب

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَجُوزُ حَبْسُ الْكَرَاعِ وَالسَّلَاحِ ،

في البيع والبناء في الوقف ، ومحمد معه فيه ؛ لأنه لما جاز أفراد بعض المنقول عنده بالوقف فلأن يجوز الوقف فيه تبعاً أولى ، هداية (وقال محمد : يجوز حبس الكراع) أى التحليل كما في الناية عن ديوان الأدب (والسلاح) قال في الهداية : وأبو يوسف معه فيه على ما قالوا ، وهذا استحسان ، ووجه الآثار المشهورة^(١) فيه . قال في الجواهر : تخصيص أبي يوسف في الضيعة بقرها ومحمد في الكراع باعتبار أن الرواية جاءت عن أبي يوسف في الضيعة وعن محمد في الكراع نصاً

(١) الآثار الواردة في وقف المنقول كثيرة ، منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقات (أى ليجمع الزكاة) فتم ابن جيل وخالد بن الوليد والعباس بن عبد المطلب (أى أهم امتنعوا من دفع زكاتهم إلى عمر) فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما ينقم ابن جيل إلا أن كان فقيراً فأعناه الله ، وأما خالد فإنه ظلمون خالداً ، والله أحسن أدرأه وأعنته في سبيل الله ، وأما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وروى الطبراني وابن كثير في تاريخه عن أبي وائل قال : لما حضرت خالد بن الوليد الوفاة قال : لقد طلبت القتل فلم يقدر لي إلا أن أموت على فراشي ، وما من عمل أرجى عندي بعد لا إله إلا الله من ليلة بئها وأنا مقترش أنتظر الصبح حتى تغير على الكفار ، ثم قال : إذا أنا مت فانظروا سلاحي وفرسي فاجلوه عدة في سبيل الله . ويدخل في حكم الكراع الإبل ، لأن العرب يوزون عليها ، وقد ورد النص على جواز وقفها ، فقد روى أن أم مقل جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أبا مقل جعل ناضحه (هو الجمل يستقي عليه) في سبيل الله ، وإني أريد الحج ، فأركبه ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « اركبه فإن الحج والعمرة من سبيل الله » قال في الفتح : والحاصل أن وقف المنقول تبعاً لثبوت يجوز ، وأما وقفه مقصوداً : إن كان كراعاً أو سلاحاً حاز ، وفيما سوى ذلك : إن كانت مما لم يجر التعامل بوقفه كالتياب والحيوان ونحوه والذهب والنفقة لا يجوز عندنا ، وإن كان متعارفاً - كالجنابة (السرير الذي يحمل عليه البيت) والفأس والتقدم وتياب الجنابة وما يحتاج إليه من الأواني والتدوير في غسل الموتى والمصاحف - قال أبو يوسف : لا يجوز ، وقال محمد : يجوز ، وإليه ذهب عامة المشايخ منهم الإمام السرخسي ، اهـ .

وَإِذَا صَحَّ الْوَقْفُ لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، وَلَا تَمْلِيكُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشَاعًا
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَيَطْلُبَ الشَّرِيكَ الْقِسْمَةَ فَتَصِحَّ مَقَاسَمَتُهُ .
وَالْوَاجِبُ : أَنْ يُبْدَأَ مِنْ رِنْعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ ، ثُمَّ الْوَاقِفُ ذَلِكَ
أَوْ لَمْ يَشْرُطْ .

وَإِنْ وَقَفَ دَارًا عَلَى سُكْنَى وَلَدِهِ فَالْعِمَارَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الشُّكْنَى ،

لَا أَنْ ذَكَرَ أَبِي يُوسُفَ لِأَجْلِ خِلَافِ مُحَمَّدٍ وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ لِأَجْلِ خِلَافِ أَبِي يُوسُفَ .
(وَإِذَا صَحَّ الْوَقْفُ لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ وَلَا تَمْلِيكُهُ) ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَالِكِهِ (إِلَّا أَنْ
يَكُونَ) الْوَقْفُ (مُشَاعًا) لِجَوَازِهِ (عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) كَمَا مَرَّ (فَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ)
فِيهِ (الْقِسْمَةَ فَتَصِحَّ مَقَاسَمَتُهُ) ؛ لِأَنَّهَا تُمَيِّزُ وَإِفْرَازُ ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ الْغَالِبُ فِي غَيْرِ
الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ مَعْنَى الْمُبَادَلَةِ ، إِلَّا أَنَا فِي الْوَقْفِ جَعَلْنَا الْغَالِبَ مَعْنَى الْإِفْرَازِ
نَظَرًا لِلْوَقْفِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ بَيْعًا وَلَا تَمْلِيكًا ، ثُمَّ إِنْ وَقَفَ نَصِيبُهُ مِنْ عَقَارٍ مُشْتَرَكٍ فَهُوَ
الَّذِي يَقَاسَمُ شَرِيكَهُ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ إِلَى الْوَاقِفِ ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ إِلَى وَصِيِّهِ ، وَإِنْ
وَقَفَ نِصْفَ عَقَارٍ خَالِصٍ لَهُ فَالَّذِي يَقَاسِمُهُ الْقَاضِي ، أَوْ يَبِيعُ نَصِيبَهُ الْبَاقِي مِنْ رَجُلٍ
ثُمَّ يَقَاسِمُ الْمُشْتَرَى ، ثُمَّ يَشْتَرِي ذَلِكَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقَاسِمًا
وَمَقَاسِمًا ، وَلَوْ كَانَ فِي الْقِسْمَةِ فَضْلٌ دَرَاهِمٍ إِنْ أُعْطِيَ الْوَاقِفُ لَا يَجُوزُ ، لِامْتِنَاعِ بَيْعِ
الْوَقْفِ ، وَإِنْ أُعْطِيَ جَازٌ ، وَيَكُونُ بِقَدْرِ الدَّرَاهِمِ شَرَاءً ، هَدَايَةً .

(وَالْوَاجِبُ أَنْ يُبْدَأَ مِنْ رِنْعِ الْوَقْفِ) : أَيَّ غَلَقِهِ (بِعِمَارَتِهِ) بِقَدْرِ مَا يَبْقَى عَلَى
الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ خَرِبَ بَنَى عَلَى ذَلِكَ ، سِوَاهُ (شَرْطِ الْوَاقِفِ ذَلِكَ
أَوْ لَمْ يَشْرُطْ) ، لِأَنَّ قَصْدَ الْوَاقِفِ صَرْفُ الْعَلَةِ مَوْجِبًا ، وَلَا تَبْقَى دَائِمَةً إِلَّا بِالْعِمَارَةِ
فَيُثْبِتُ شَرْطَ الْعِمَارَةِ اقْتِضَاءً .

(وَإِذَا وَقَفَ دَارًا عَلَى سُكْنَى وَلَدِهِ فَالْعِمَارَةُ عَلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى) . بِنِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّ

فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ كَانَ فَقِيرًا أَجْرَهَا الْحَاكِمُ وَعَمَرَهَا بِأَجْرَتِهَا ،
فَإِذَا عُمِّرَتْ رَدَّهَا إِلَى مَنْ لَهُ السَّكْنَى .

وما انهدم من بناء الوقف وآلتيه صرفه الحاكم في عمارة الوقف
إن احتاج إليه، وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه
فيها ، ولا يجوز أن يقسمه بين مستحق الوقف .
وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية

الغرم بالغرم (فإن امتنع) من له السكنى (من ذلك ، أو) عجز بأن (كان فقيراً
أجرها الحاكم) من الوقوف عليه أو غيره (وعمرها بأجرتها) كعمارة الواقف ،
ولم يزد في الأصح إلا برضا من له السكنى ، زيلعي . ولا يجبر الأبى على العمارة ،
ولا تصح إجارة من له السكنى ، بل التولي أو القاضى كما فى الدر (فإذا عمرت)
وانقضت مدة إجارتها (ردها إلى من له السكنى) ؛ لأن فى ذلك رعاية الحقين
حق الوقف بدوام صدقته ، وصاحب السكنى بدوام سكناه ؛ لأنه لو لم يعمرها
تفوت السكنى أصلاً ، وبالإجارة تتأخر ، وتأخير الحق أولى من فواته .
(وما انهدم من بناء الوقف وآلتيه) وهى الأداة التى يعمل بها كآلة الخراطة
فى ضيعة الوقف (صرفه الحاكم) أى أعاده (فى عمارة الوقف إن احتاج) الوقف
(إليه) ، وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها (حتى
لا يتعذر عليه ذلك أو أن الحاجة فيبطل للقصود ، وإن تعذر إعادة عينه بيع
وصرف ثمنه إلى المرمية ، صرفاً للبدل إلى مصرف للبدل .

(ولا يجوز أن يقسمه) أى المنهدم وكذا بدله (بين مستحق الوقف) ؛ لأنه
جزء من العين ، ولا حق لهم فيها ، إنما حقهم فى المنفعة ؛ فلا يصرف لهم غير حقهم

* * *

(وإذا جعل الواقف غلة الوقف) أو بعضها (لنفسه أو جعل الولاية) على

إِلَيْهِ جَازَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَإِذَا بَنَى مَسْجِدًا لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ حَتَّى يُفَرِّزَهُ عَنْ مِلْكِهِ بِطَرِيقِهِ
وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ ، فَإِذَا صَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ،

الوقف (إليه) أى نفسه (جاز عند أبي يوسف) أما الأول فهو جائز عند أبي يوسف ،
ولا يجوز على قياس قول محمد ، وهو قول هلال الرازى ، قال الإمام قاضيهان نقلاً عن الفقيه
أبي جعفر : وليس في هذا عن محمد رواية ظاهرة ، ثم قال : ومشايخ بلخ أخذوا بقول
أبي يوسف ، وقالوا : يجوز الوقف والشرط جميعاً ، وذكر الصدر الشهيد أن الفتوى عليه
ترغيباً للناس في الوقف ، ومثله في الفتاوى الصغرى نقلاً عن شيخ الإسلام ، واعتمده
النسفى وأبو الفضل الموصلى . وأما الثانى فقال في الهداية : هو قول هلال أيضاً ، وهو ظاهر
المذهب ، واستدل به دون مقابله ، وكذا لم يشترط الولاية لأحد فالولاية له عند أبي يوسف ،
ثم لوصيه إن كان ، وإلا فللمالك كما في فتاوى قارىء الهداية ، تصحيحاً منصوصاً .
(وإذا بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه) الواقف : أى يميزه (عن
ملكه بطريقة) ، لأنه لا يخلص لله تعالى إلا به (ويأذن للناس بالصلاة فيه) ، لأنه
من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد ، وتسليم كل شئ بحسبه ، وذلك في المسجد بالصلاة فيه ،
لتعذر القبض فيه ، فقام تحقق المقصود مقامه (فإذا صلى فيه واحد زال ملكه عند
أبي حنيفة ومحمد) في رواية ، وفي الأخرى - وهى الأشهر - يشترط الصلاة بالجماعة ، لأن
المسجد يبنى لذلك ، وقال الإمام قاضيهان : وعن أبي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن
عنه يشترط أداء الصلاة بالجماعة اثنان فصاعداً كما قال محمد ، وفي رواية عنه إذا صلى واحد
يأذنه يصير مسجداً ! إلا أن بعضهم قال : إذا صلى فيه واحد بأذان وإقامة ، وفي ظاهر
الرواية لم يذكر هذه الزيادة ، والتصحيح رواية الحسن عنه ، لأن قبض كل شئ وتسليمه
يكون بحسب ما يليق به ، وذلك في المسجد بأداء الصلاة بالجماعة ، أما الواحد فإنه يصلى في
كل مكان ، قال في التصحيح : واستفدنا منه أن ما عن محمد هو رواية عن أبي حنيفة ،

وَقَالَ أَبُو يُسُفَ : يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ « جَعَلْتَهُ مَسْجِدًا » وَمَنْ بَنَى سِقَايَةَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ خَانًا يَسْكُنُهُ بَنُو السَّبِيلِ أَوْ رِبَاطًا أَوْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يَتَحَكَّمَ بِهِ حَاكِمٌ .
وَقَالَ أَبُو يُسُفَ : يَزُولُ مِلْكُهُ بِالْقَوْلِ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِذَا اسْتَقَى النَّاسُ مِنَ السَّقَايَةِ وَاسْكَنُوا الْخَانَ وَالرَّيْبَاطَ وَدَفَنُوا فِي الْمَقْبَرَةِ زَالَ الْمِلْكُ .

هو الصحيح ، اهـ . (وقال أبو يوسف : يزول ملكه عنه) أى المسجد (بقوله : جعلته مسجداً) لأن التسليم عنده ليس بشرط ، لأنه إسقاط للملكه فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حقه .

(ومن بنى سقاية للمسلمين أو خانا يسكنه بنو السبيل) أى المسافرون (أو رباطاً) يسكنه الفقراء (أو جعل أرضه مقبرة) دفن الموتى (لم يزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة حتى يحكم به حاكم) ، لأنه لم ينقطع عن حق العبد ، ألا يرى أن له أن ينتفع به فيسكن وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة ، فيشترط حكم الحاكم بالإضافة إلى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء ، بخلاف المسجد ، لأنه لم يبق له حق الاقتناع به ، فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم ، هداية (وقال أبو يوسف : يزول ملكه بالقول) كما هو أصله ، إذ التسليم عنده ليس بشرط (وقال محمد : إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك) لأن التسليم عنده شرط ، والشرط تسليم نوعه ، وذلك بما ذكرناه ، ويكتفى بالواحد ، لتعذر فعل الجنس كله ، وعلى هذا البهرو الحوض ، ولو سلم إلى للتولى صح التسليم في هذه الوجوه ، لأنه نائب عن الوقوف عليه ، وفعل النائب كفعل المُنُوب عنه ، وأما في للمسجد فقد قيل : لا يكون تسليماً ، لأنه لا تدبير للتولى فيه ، وقيل : يكون تسليماً ، لأنه يحتاج إلى من يكتسه وينطق بابه ، فإذا سلم صح تسليمه إليه ، والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل ، لأنه لا متولى له عرفاً ، وقد قيل : هي بمنزلة السقاية والخان ، فيصح التسليم إلى للتولى ، لأنه لو نصب المتولى صح وإن كان بخلاف العادة ؛ هداية .

كتاب الغصب

وَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا مِمَّا لَهُ مِثْلُ قَهْلِكَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مِثْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ النِّصَبِ ، وَقَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ الثَّمَنِ الْمَنْصُوبَةِ ؛ فَإِنْ ادَّعَى هَلَاكَهَا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً لَأُظْهِرَهَا ، ثُمَّ

كتاب الغصب

مناسبتة للوقف من حيث إن في كل منهما رفع بدلالة وجوب الملك ، إلا أن الأول شرعى فقدم ، والثانى غير شرعى فأخر .
وهو لغة : أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب ، زسرها : أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يده ، حتى كان استخدام العبد وحمل الدابة غصباً ، دون الجلوس على البساط ، هداية .

(ومن غصب شيئاً مما له مثل قهلك في يده فعليه ضمان مثله) ؛ لما فيه من مراعاة الصورة بالجنس والمعنى بالمالية ؛ فكان أدفع للضرر ، وإن انقطع المثل بأن لا يوجد في السوق الذى يباع فيه فعليه قيمته : يوم الخصومة عند الإمام ، ويوم النصب عند أبى يوسف ، ويوم الانقطاع عند محمد ، والأصح قول الإمام ، لأن النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ، ولذا لو صَبَرَ إلى أن يوجد جنسه له ذلك ، وإنما ينتقل بقضاء القاضى فتعتبر قيمته حينئذ (وإن كان) المنصوب (مما لا مثل له فعليه قيمته) يوم النصب اتفاقاً لأنه لما تميز مراعاة الصورة بتفاوت الأحاد وجب مراعاة المعنى فقط وهو المالية - دفماً للضرر بقدر الإمكان ، والمثل المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط بشعير قيمى لأنه لا مثل له (و) الواجب (على الغاصب رد العين المنصوبة) في مكان غصبها ما دامت قائمة ، سواء كانت مثلية أو قيمية (فإن ادعى) الغاصب (هلاكها) أى العين المنصوبة لم يصدق بمجرد قوله ، بل (حبسه الحاكِم حتى يعلم) صدقه وينقلب على ظنه (أنها لو كانت باقية) عنده لكان (أظهرها) مبالغة في الاحتيال إلى إيصال الحق إلى المستحق (ثم) بعد

قَضَى عَلَيْهِ يَبْدِلُهَا .

وَالنَّصَبُ فَيَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ ، وَإِذَا غَضِبَ عَقَارًا فَهَلَكَ فِي يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَضْمَنُهُ ، كَهَدْمِهِ ، وَمَا تَقَصَّ مِنْهُ بِفَعْلِهِ وَسُكْنَاهُ ضَمْنُهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .
وَإِذَا هَلَكَ الْمَنْصُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ بِفَعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ،

ذلك (قضى عليه يبدلها) من مثل أو قيمة ؛ لتعذر رد العين .

(والنصب) إنما يتحقق (فيا ينقل ويحول) ؛ لأن النصب إنما يتحقق فيه دون غيره ؛ لأن إزالة اليد بالنقل (وإذا غصب عقاراً فهلك في يده) بأقاة سماوية كغلبة سَيْلٍ (لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ؛ لعدم تحقق النصب بإزالة اليد ؛ لأن العقار في محله بلا نقل ، والتعبد للمالك عنه فعل فيه لاقى العقار ؛ فكان كما إذا بعد المالك عن المواشي (وقال محمد : يضمنه) ؛ لتحقيق إثبات اليد ، ومن ضرورته زوال يد المالك ؛ لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة ، قال في التصحيح : والصحيح قولهما ، واعتمده النسفي والهجوي وصدر الشريعة والوصلى ، اهـ . لكن في القهستاني : والصحيح الأول في غير الوقف ، والثاني في الوقف كما في العمادى وغيره ، وفي الدرر : وبه يفتى في الوقف ، ذكره العيني ، اهـ قيدنا كون الهلاك بأقاة سماوية لأنه لو كان بفعله يضمن اتفاقاً ، كما يشير لذلك قوله (وما نقص منه) أى العقار (بفعله) أى الغاصب (كهدمه) لبنائه (وسكناه) الموهنة لبنائه (ضمنه في قولهم جميعاً) ؛ لأنه إتلاف ، والعقار يضمن به ، كما إذا نقل ترابه ؛ لأنه فعل في العين ، ويدخل فيما قاله إذا تهدمت الدار بسكناه وعمله ، هداية (وإذا هلك المنصوب) النقل (في يد الغاصب بفعله أو بغير فعله فعليه ضمانه) ؛ لدخوله في ضمانه بالنصب السابق ، وعند المعجز عن رده تجب قيمته ، ثم إن كان بفعل غيره رجع عليه بما ضمن ، لأنه قرّر عليه ضماناً كان يمكنه أن يتخلص منه

وَأِنْ تَقَصَّ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُ النُّقْصَانِ .
 وَمَنْ ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ فَمَالُهَا بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيمَتَهَا وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ ،
 وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ نُقْصَانَهَا ، وَمَنْ خَرَقَ ثَوْبَ غَيْرِهِ خَرْقًا يَسِيرًا ضَمَّنَ نُقْصَانَهُ ،
 وَإِنْ خَرَقَهُ خَرْقًا كَثِيرًا يُبْطِلُ عَامَّةً مَنَفَعَتَهُ فَلِمَالِكِهِ أَنْ يُضَمَّنَهُ جَمِيعُ
 قِيمَتِهِ ،

برد العين . جوهرة (وإن نقص في يده فعليه ضمان النقصان) ؛ لدخوله في ضمانه
 بجميع أجزائه ، لما تعذر رد عينه منها يجب رد قيمته . قيد بالنقصان لأنه لو تراجع
 السعر لا يضمن ، لأنه عبارة عن فتور الرغبات دون فوت الجزء ، وإذا وجب
 ضمان النقصان قُوِّمَتِ العين صحيحة يوم غصبها ثم تُقَوَّمُ ناقصة فيفترم ما بينهما ،
 قال في الهداية : ومراده غير الربوي ، أما في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان
 مع استرداد الأصل ؛ لأنه يؤدي إلى الربا ، اهـ .

* * *

(ومن ذبح شاة غيره) أو بقرته ونحوها من كل دابة ما كولة اللحم (فالكفا
 بالخيار : إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه) ؛ لأن ذلك إلتلاف من وجه باعتبار
 فوت بعض الأغراض من الحل والدر والنسل - (وإن شاء ضمنه نقصانها) لبقاء
 بعضها - وهو اللحم - ولو كانت الدابة غير ما كولة اللحم فذببحها الفاسب أو قطع
 طرفها ضمن جميع قيمتها ، لوجود الاستهلاك من كل وجه ، بخلاف قطع طرف
 المملوك حيث يأخذه مع الأرض ، لأن الأدى يبقى منتفعا به بعد القطع (ومن
 خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه) والثوب لمالكه ، لقيام العين من
 كل وجه ، وإنما دخله عيب فيضمنه (وإن خرق) الثوب (خرقا كثيرا)
 بحيث (يبطل عامة منفعته فلمالكه أن يضمنه جميع قيمته) لأنه استهلاك من هذا
 الوجه ، وله أخذه وتضمينه النقصان ، لأنه تميب من وجه ، لبقاء العين وبعض
 للنافع . قال في الهداية : ثم إشارة الكتاب إلى أن الفاحش ما يبطل به عامة
 المنافع ، والصحيح أن الفاحش ما يفوت بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض

وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمَنْصُوبَةُ بِفِعْلِ الْفَاصِبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهَا وَأَعْظَمَ مُنَافِعُهَا
زَالَ مِلْكُ الْمَنْصُوبِ مِنْهُ عَنْهَا ، وَمَلَكَهَا الْفَاصِبُ ، وَضَمِنَهَا ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ
الِانْتِفَاعُ بِهَا حَتَّى يُؤَدَّى بِدَلِّهَا ، وَهَذَا كَمَنْ غَضَبَ شَاةً فَذَبَحَهَا وَشَوَاهَا
أَوْ طَبَخَهَا ، أَوْ غَضَبَ حِنَظَةً فَطَحَنَهَا ، أَوْ حَدِيدًا فَاتَّخَذَهُ سَيْفًا ، أَوْ صُفْرًا
فَقَمَلَهُ آتِيَةً ،

العين وبعض المنفعة ، واليسير مالا يفوت به شيء من المنفعة ، وإنما يدخل فيه
النقصان ، لأن محمداً جعل في الأصل قطع الثوب قصاصاً فأحشا والقائت بعض
المفافع ، اهـ .

(وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمَنْصُوبَةُ بِفِعْلِ الْفَاصِبِ) احترز به عما إذا تغيرت
بنفسها كأن صار العنب زبيباً بنفسه أو الرطب تمرأ فإن المالك فيه بالخيار: إن شاء
أخذه ، وإن شاء تركه وضمته (حتى زال اسمها وأعظم منافعها) أى : أكثر
مقاصدها، احترز عن الدرام إذا صبكها بلا ضرب ، فإنه وإن زال اسمها لكن بقي
أعظم منافعها ، ولذا لا يقطع حق المالك عنها كما في المحيط (زال ملك المنصوب
منه عنها) : أى العين المنصوبة (وملكها الفاصب وضمها) : أى ضمن بدلها
للمالكها (و) لكن (لم يجعل له الانتفاع بها حتى يؤدى بدلها) استحساناً ،
لأن في إباحة الانتفاع قبل أداء البذل فتح باب النصب ، فيحرم الانتفاع قبل
إرضاء المالك بأداء البذل أو إبرائه ، حسناً للمادة الفساد (وهذا) : أى زوال اسمها
وأعظم منافعها مثاله (كمن غصب شاةً فذبحها وشواها أو طبخها أو) غصب (حنطة
فطحنها ، أو) غصب (حديداً فاتَّخذه سيفاً ، أو) غصب (صُفْرًا) بالضر -
ما يعمل منه الأواني (فعمله آتية) لحدوث صنعة متقومة صيرت حق المالك
هالكاً من وجه بحيث تبدل الاسم وقات معظم المقاصد ، وحق الفاصب في الصنعة
قائم من كل وجه ، فيترجح على الأصل الذى هو قائم من وجه ، ولا نجعله سبباً
للملك من حيث إنه محظور ، بل من حيث إنه إحداث صنعة ، بخلاف الشاة
لأن اسمها باق بعد الذبح والصلح . هداية .

وَأِنْ غَضِبَ فِضَّةً أَوْ ذَهَبًا فَضَرَبَهَا دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ آيَةً لَمْ يَزَلْ
 مِلْكُ مَالِكِهَا عَنْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَنْ غَضِبَ سَاجَةً قَبِيَّ عَلَيْهَا زَالَ
 مِلْكُ مَالِكِهَا عَنْهَا وَلَزِمَ النَّاصِبَ قِيَمَتُهَا .
 وَمَنْ غَضِبَ أَرْضًا فَفَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى ، قِيلَ لَهُ : أَقْلَعَ الْخَرَسَ وَالْبِنَاءَ
 وَرُدَّهَا فَارِغَةً ،

(وإن غصب فضة) نقرة (أو ذهباً) تبرا (فضر بهادرهم أو دنانير ، أو)
 عملها (آنية لم يزل ملك مالِكها عنها عند أبي حنيفة) قال في الهداية : فيأخذها
 ولا شيء للناصب ؛ وقالا : يملكها الناصب وعليه مثلها ، وآخر دليل الإمام
 وضمنه جواب دليلها ، واختاره المحبوبي والنسفي وأبو الفضل اللوصلي وصدر
 الشريعة ، كذا في التصحيح (ومن غصب ساجة) بالجيم - شجر عظيم جداً ،
 ولا يثبت إلا ببلاد الهند (فبني عليها) بناء قيمته أكثر من قيمتها (زال ملك
 مالِكها عنها ، ولزم الناصب قيمتها) لصيرورتها شيئاً آخر ، وفي القلع ضرر ظاهر
 لصاحب البناء من غير فائدة تعود للمالك ، وضرر المالك يجبر بالضمان . قال
 في الهداية : ثم قال الكرخي والفتية أبو جعفر : إنما لا يُنْقَضُ إذا بني حول
 الساجة ، أما إذا بني على نفس الساجة ينقض . وجواب الكتاب يرد ذلك
 وهو الأصح ، اهـ .

(ومن غصب أرضاً ففرس فيها أو بني قيل له) أي الناصب : (أقلع الخرس
 والبناء وردّها) إلى صاحبها (فارغة) كما كانت ؛ لأن الأرض لا تغصب حقيقة
 فيبقى فيها حق المالك كما كان ، والناصب جعلها مشغولة فيؤمر بتفريتها . درر .
 وقيد ذلك في النسخ بما إذا كانت قيمة الأرض أكثر ، ثم قال : وإن كان قيمة
 البناء أكثر فللناصب أن يضمن له قيمة الأرض ويأخذها ، ذكره في النهاية ،
 وفي التمهيد عند قول الماتن « أمر بالقلع والرد » مانعه : أي رد الأرض فارغة
 إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض ، وقال الكرخي : إنه لا يؤمر
 حينئذ ويضمن القيمة ، وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية ، وبه أفتى بعض

فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تُنْقَضُ بِتَبَاعِ ذَلِكَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيَمَةَ الْبِنَاءِ
وَالْعَرْسِ مَقْلُوعًا فَيَكُونُ لَهُ .

وَمَنْ غَضِبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ أَحْمَرَ أَوْ سَوِيْقًا فَلْتَهُ بِسَمْنٍ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ :
إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيَمَةَ ثَوْبِهِ أَبْيَضَ وَمِثْلَ السَّوِيْقِ وَسَلَّمَهُمَا لِلْغَاصِبِ ، وَإِنْ شَاءَ
أَخَذَهُمَا وَضَمَّنَ مَا زَادَ الصَّبْغُ وَالسَّمْنُ فِيهِمَا
وَمَنْ غَضِبَ عَيْنًا فَغَيَّرَ قِيَمَتَهُ الْمَالِكُ قِيَمَتَهَا مَلَكَهَا الْغَاصِبُ ،

المؤخرين كصدر الإسلام ، وإنه حسن ، ولكن نحن نفق بجواب الكتاب
اتباعاً لأشياخنا كما في المادى ، ا هـ (فإن كانت الأرض تنقص بقطع ذلك) منها :
(فللمالك أن يضمن له) أى للغاصب (قيمة البناء والعرس مقلوعاً فيكون) ذلك
مع الأرض (له) أى للمالك ؛ لأن في ذلك نظراً لها ودفع الضرر عنها . قال
في الهداية : وقوله « قيمته مقلوعاً » معناه قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه ؛ لأن حقه
فيه إذ لا قرار له ؛ ففقوّم الأرض بدون الشجر والبناء ، وتقوّم وبها شجر وبناء
لصاحب الأرض أن يأمره بقلعه ؛ فيضمن فضل ما بينهما ، ا هـ .

(ومن غصب ثوباً فصبغه أحمر) أو غيره مما يزيد به قيمة الثوب ، فلا عبرة
للألوان ، بل لحقيقة الزيادة والنقصان (أو) غصب (سويقاً) : أى دقيقاً (فلتته)
أى خلطه (بسمن ، فصاحبه بالخيار : إن شاء ضمنه) أى ضمن الغاصب (قيمة
ثوب أبيض) ؛ لأن الثوب قيمى^١ (ومثل السويق) لأنه مثل (وسلمهما)
أى الثوب والسويق (للغاصب ، وإن شاء أخذهما) المالك (وضمن) للغاصب
(ما زاد الصبغ والسمن فيهما) ؛ لأن في ذلك رعاية للجانبين ، والخبرة لصاحب
الثوب ؛ لكونه صاحب الأصل ، بخلاف الساجة يبنى فيها ؛ لأن النقص له
بعد النقص^(١) فيتلاشى ، هداية .

(ومن غصب عيناً فغيّر فيها) بالمجدة : أى أخفاها (فضمنه) المالك قيمتها
ملسكها للغاصب) ؛ لأن المالك ملك البذل بكامله ، والمبدل قابل للنقل فيملكه

(١) النقص - بكسر النون وسكون القاف - أى الأشياء الموقوفة ، ونظيره « طحن »
بمعنى مطحون ، و « هدم » أى مهدوم ، و « قطف » أى مقطوف .

وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ النَّاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمَالِكُ الْبَيِّنَةَ بِأَكْثَرِ
 مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ ظَهَرَتِ الْعَيْنُ وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِمَّا ضَمِنَ وَقَدْ ضَمِنَهَا يَقُولُ الْمَالِكُ
 أَوْ بَيِّنَةُ أَقَامَهَا أَوْ بُنْكَوْلُ النَّاصِبِ عَنِ الْيَمِينِ فَلَا خِيَارَ لِمَالِكٍ ، وَإِنْ كَانَ
 ضَمِنَهَا يَقُولُ النَّاصِبُ مَعَ يَمِينِهِ قَالِمَالِكُ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَمْضَى الضَّمَانَ ،
 وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَيْنَ وَرَدَّ الْعَوَضَ .
 وَوَلَدَ الْمَنْصُوبَةِ وَنَمَاؤُهَا وَثَمَرَةُ الْبُسْتَانِ الْمَنْصُوبِ أَمَانَةٌ فِي يَدِ النَّاصِبِ ،
 فَإِنْ هَلَكَ فَلَا ضَمَانَ

الناصر ؛ لئلا يجمع البدلان في ملك شخص واحد (والقول في القيمة)
 إذا اختلفا فيها (قول الناصر) ؛ لإنكاره الزيادة ، والقول قول المذكر (مع يمينه)
 كما مر (إلا أن يقيم المالك البينة بأكثر من ذلك) لإثباته بالحجة (فإن ظهرت
 العين) بعد ذلك (وقيمتها أكثر مما) كان (ضمن وقد) كان (ضمنها بقول
 المالك أو ببينة أقامها) المالك (أو ببنكول الناصر عن اليمين فلا خيار للمالك)
 وهي الناصر ؛ لأنه تم له الملك بسبب اتصال به رضا المالك حيث ادعى
 هذا المقدار (وإن كان ضمنها بقول الناصر مع يمينه فالمالك بالخيار : إن شاء
 أمضى الضمان) ولا خيار للناصر ولو قيمته أقل ؛ لزمه بإقراره (وإن شاء أخذ
 العين ورد العوض) ؛ لأنه لم يتم رضاه بهذا المقدار حيث يدعى الزيادة ، وأخذه
 دونها لعدم الحجة ، ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل
 الأخير فكذا الجواب في ظاهر الرواية ، وهو الأصح ، خلافا لما قال المذكر ؛
 لأنه لم يتم رضاه حيث لم يُنطَ ما يدعيه ، والخيار لقوت الرضا . هداية .

(وولد العين المنصوبة ونماؤها) المتصل كالسمن والحسن والمنفصل كالدر
 (وثمر البستان المنسوب) قبل بدو الثمرة (أمانة في يد الناصر) ؛ لأن الناصر
 لإثبات اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك كما مر ، ويد المالك ما كانت
 حاجة على هذه الزيادة حتى يزولها الناصر (فإن هلك) : أي ولو ما صلف عليه (فلا ضمان

عليه ، إلا أن يتعدى فيها ؛ أو يطلبها مالها فيمنعها إياه ، وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الناصب ، فإن كان في قيمة الولد وقالا به جبر الثقصان بالولد ، وسقط ضمانه عن الناصب ، ولا يضمن الناصب منافع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله فيغرم الثقصان .

وإذا استهلك المسلم خمر الذي أو خنزيره ضمن قيمتهما ،

عليه (أى الناصب) (إلا أن يتعدى فيها) أى الزيادة - بأن أنفقا ، أو أكلها ، أو باعها - (أو) أن (يطلبها) : أى الزيادة (ما لكها فيمنعها إياه) ؛ لأنه بالملك والتعدى صار غاصبا .

(وما نقصت الجارية) أى انتقصت ؛ لأن نقص يحىء لازما ومتعديا ، وهو هنا لازم كما في ابن ملك (بالولادة) فهو (في ضمان الناصب) ؛ لأنه حصل في ضمانه (فإن كان في قيمة الولد وقاء به) : أى بالثقصان (جبر الثقصان بالولد ، وسقط ضمانه عن الناصب) ؛ لأن سبب الزيادة والثقصان واحد ، وهو الولادة ، وإن لم يكن فيه وقاء سقط بحسابه ، ولومات وبالولد وقاء كفى ، هو الصحيح . اختيار . (ولا يضمن الناصب منافع ما غصبه) من ركوب الدابة ، وسكنى الدار ، وخدمة العبد ؛ لأنها حصلت على ملك الناصب ؛ لحدوثها في يده ، والإنسان لا يضمن ما حدث في ملكه ، سواء استوفاه أو عطلها ، وهذا فيما عدا ثلاثة مواضع فيجب فيها أجر المثل على اختيار المتأخرين وعليه الفتوى ، وهى : أن يكون رنقا ، أو لينيم ، أو معدا للاستغلال بأن بناء أو اشتراء لذلك ؛ إلا إذا سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك كسكنى أحد الشريكين أو عقد كسكنى المرتن (إلا أن ينقص) المنصوب (باستعماله) : أى الناصب (فيغرم الثقصان) لاستهلاكه بعض أجزاء العين .

(وإذا استهلك المسلم خمر الذي أو خنزيره ضمن قيمتهما) ؛ لأنها مال في حقه ؛ إذا ألحقه عند أهل القصة كالخلل عندنا ، والخنزير عديم كالشاة عندنا ،

وَإِنْ اسْتَهْلَكْتُمَا لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ لَمْ يَضْمَنْ .

كتاب الوديعة

الْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُودَعِ ، إِذَا هَلَكَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَلِأَمُودَعٍ أَنْ
يَحْفَظَهَا بِنَفْسِهِ وَبِمَنْ فِي عِيَالِهِ ، فَإِنْ حَفِظَهَا بغيرِهِمْ أَوْ أودَعَهَا ضَمِنَ

ونحن أمرنا بتركهم وما يدينون ، ولهذا أقروا على بيعهما ، إلا أنه يجب قيمة الخمر
وإن كان من ذوات الأمثال ؛ لأن المسلم ممنوع من تملكه (وإن استهلكهما) :
أى الخمر والخنزير ، وهما (لمسلم) بأن أسلم وهما في يده (لم يضمن) المستهلك ،
سواء كان مسلماً أو ذمياً ؛ لأنهما ليسا بمال في حقه ، وهو مأمور بإتلافهما ،
وممنوع عن تملكهما ، ونجب في كسر المعازف قيمتها لغيره ، كما في المختار .

كتاب الوديعة

مناسبتها للنصب أنها تنقلب إليه عند المخالفة أو التعدى .

وهي لغة : الترك ، وشرعاً : تسليط الغير على حفظ ماله ، وهي اسم أيضاً لما
يحفظه المودع ، كما عبر بذلك المصنف بقوله : (الوديعة) فصيحة بمعنى مفعولة -
بناء النقل إلى الأسمية كما في نهاية ابن الأثير - (أمانة في يد المودع) بالفتح
(إذا هلك) من غير تعد (لم يضمنها) ؛ لأن بالناس حاجة إلى الاستيداع ،
فلو ضمنناه يمتنع الناس عن قبول الودائع ؛ فتعطل مصالحهم ، هداية (وللمودع أن
أن يحفظها) : أى الوديعة (بنفسه وبمن في عياله) ؛ لأن الظاهر أنه يلتزم حفظ
مال غيره على الوجه الذى يحفظ به مال نفسه ، ولأنه لا يجد بدا من الدفع إلى
عياله ؛ لأنه لا يمكنه ملازمة بيته ، ولا استصحاب الوديعة في خروجه ، والذى
في عياله هو الذى يسكن معه ، وتجربى عليه نفقته : من امرأته ، وولده ، وأجيره ،
وعبيده ، وفي الفتاوى : هو من يساكنه ، سواء كان في نفقته أولاً ، جوهره
(فإن حفظها بغيره) : أى غير من في عياله (أو أودعها) غيرهم (ضمن) ؛
لأن المالك رضى بيده لا بيد غيره ، والأيدى تختلف في الأمانة ، ولأن الشيء

إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِي دَارِهِ حَرِيقٌ فَيَسْلَمَهَا إِلَى جَارِهِ ، أَوْ يَكُونَ فِي سَفِينَةٍ يَخَافُ
الْفَرَقَ فَيُلْقِيهَا إِلَى سَفِينَةٍ أُخْرَى ، وَإِنْ خَلَطَهَا الْمُدْعُ بِمَالِهِ حَتَّى لَا تَتَّيْزُ
ضَمِنَهَا ، فَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَبَسَهَا عَنْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهَا ضَمِنَهَا ، وَإِنْ
اخْتَلَطَتْ بِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ فَقُلِهِ

لا يتضمن مثله كالوكيل لا يوكل غيره (إلا أن يقع في داره حريق فيسلمها إلى
جاره ، أو يكون (المودع (في سفينة) وهاجت الريح ، وصار بحيث (يناف
الفرق ، فيلقيا إلى سفينة أخرى) ؛ لأنه تميز طريقا للحفظ في هذه الحالة
فيرتضيها المالك ، ولا يصدق على ذلك إلا ببينة ، لأنه يدعى ضرورة مُتَقَطَّة
للضمان بعد تحقق السبب ، فصار كالوادي الإذن في الإيداع ، هداية . قال
في المنتقى : هذا إذا لم يكن الحريق عاما مشهوراً عند الناس ، حتى لو كان
مشهوراً لا يحتاج إلى البينة ، اهـ (وإن خلطها المودع بماله حتى) صارت بحيث
(لا تميز ضمنها) ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة ؛ لاستهلاكها من كل
وجه ؛ لتعذر الوصول إلى عين حقه ، وقالوا : إذا خلطها بمنسها شركه إن شاء ؛
لأنه وإن لم يمكنه الوصول إلى عين حقه صورة يمكنه معنى بالقسمة ، فكان
استهلاكها من وجه دون وجه ، فيميل إلى أيهما شاء . هداية . قال في التصحيح :
واختار قول الإمام الحنبلي والنسفي وأبو الفضل الموصلي وصدر الشريعة (فإن
طلبها صاحبها) بنفسه أو وكيله (فجبسها عنه وهو يقدر على تسليمها) ثم هلكت
(ضمنها) لتعديده بالمنع فيصير غاصباً . قيد بكونه قادراً على تسليمها لأنه لو جبسها
عجزاً أو خوفاً على نفسه أو ماله لم يضمن ، وفي القهستاني عن المحمط : لو طلبها
فقال « لم أقدر أن أحضرها تلك الساعة » فتركها فهلكت لم يضمن ، لأنه بالترك صار
مودعاً ابتداءً ، ولو طلبها فقال « اطلبها غدا » فلما كان الند قال « هلكت » لم يضمن
ولو قال في السر « من أخبرك بعلامة كذا فادفعها إليه » ثم جاء رجل بتلك العلامة
ولم يدفعها إليه حتى هلكت لم يضمن ، اهـ (وإن اختلطت) (الودعة) (بماله من غير فعله)

فَهُوَ شَرِيكَ لِصَاحِبِهَا ، وَإِنْ أَتَقَقَّ الْمُودَعُ بَعْضَهَا ثُمَّ رَدَّ مِثْلَهُ فَخَطَلَهُ بِالْبَاقِي
 ضَمِنَ الْجَمِيعَ ، وَإِذَا تَمَدَّى الْمُودَعُ فِي الْوَدِيعَةِ - بَأَنْ كَانَتْ دَابَّةً فَرَكِبَهَا ،
 أَوْ ثَوْبًا فَلَبَسَهُ ، أَوْ عَبْدًا فَاسْتَعْدَمَهُ ، أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ - ثُمَّ أَزَالَ
 التَّمَدِّيَ وَرَدَّهَا إِلَى يَدِهِ زَالَ الضَّمَانُ ، فَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَعَلَهَا إِيَّاهُ
 قَهْلَكَتْ ضَمْنَهَا ، فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِعْتِرَافِ لَمْ يَبْزُرْ مِنَ الضَّمَانِ .
 وَلِلْمُودَعِ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَدِيعَةِ وَإِنْ كَانَ لَهَا تَحْلٌ وَمُؤَنَةٌ ،

كَانَ انْشَقَ الظَّرْفَانِ وَانْصَبَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ (فَهُوَ) : أَيْ لِلْمُودَعِ (شَرِيكَ
 لِصَاحِبِهَا) اتِّفَاقًا ؛ لِاخْتِلَاطِهِمَا مِنْ غَيْرِ جَنَائِيَةٍ (وَإِنْ أَتَقَقَّ الْمُودَعُ بَعْضَهَا) أَيْ الْوَدِيعَةَ
 (ثُمَّ رَدَّ مِثْلَهُ) أَيْ مِثْلَ مَا أَنْفَقَهُ (فَخَطَلَهُ) : أَيْ الْمُرُودَ (بِالْبَاقِي) ثُمَّ هَلَكَتْ
 (ضَمِنَ الْجَمِيعَ) أَيْ جَمِيعَ الْوَدِيعَةِ ، مِنْ الْقَدْرِ كَانَ بَقِيَ مِنْهَا وَالْقَدْرَ رَدَّهُ إِلَيْهَا عَوَضًا
 عَمَّا أَنْفَقَهُ ؛ فَخَطَلَهُ الْوَدِيعَةُ بِمَا لَهَا فَيَكُونُ اسْتِهْلَاكَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقْدُمُ (وَإِذَا تَمَدَّى
 الْمُودَعُ فِي الْوَدِيعَةِ - بَأَنْ كَانَتْ دَابَّةً فَرَكِبَهَا ، أَوْ ثَوْبًا فَلَبَسَهُ ، أَوْ عَبْدًا فَاسْتَعْدَمَهُ ،
 أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ) مَنْ لَيْسَ فِي عِيَالِهِ (ثُمَّ أَزَالَ التَّمَدِّيَ وَرَدَّهَا إِلَى يَدِهِ زَالَ
 الضَّمَانُ) لَزُولِ سَبَبِهِ - وَهُوَ التَّمَدِّي - وَبَقَاءُ الْأَمْرِ بِالْحِفْظِ ، فَكَانَتْ يَدُهُ كَيْدَ
 الْمَالِكِ حَكْمًا ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ بِالْحِفْظِ ، فَيُزَالَةُ التَّمَدِّيُّ ارْتَدَّتْ إِلَى يَدِ صَاحِبِهَا حَكْمًا
 (فَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَعَلَهَا إِيَّاهُ) فَهَلَكَتْ (ضَمْنَهَا) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا طَالَبَهُ بِالرَّدِّ قَدْ
 عَزَلَهُ مِنَ الْحِفْظِ ، فَيَبْقَى بَعْدَهُ بِالْإِمْسَاكِ غَاصِبًا ، فَيُضْمِنُ (فَإِنْ عَادَ) بِعَدِّ جُحُودِهِ
 (إِلَى الْإِعْتِرَافِ) بِهَا (لَمْ يَبْزُرْ مِنَ الضَّمَانِ) ؛ لِأَرْتِقَاعِ الْعَقْدِ ، لِأَنَّ لِلطَّالِبَةِ بِالرَّدِّ رَفْعَ
 مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ ، وَالْجُحُودَ فَسَخْ مِنْ جِهَةِ الْمُودَعِ ، فَمِنْ رَفْعِ الْعَقْدِ مِنْهُمَا ، وَإِذَا ارْتَفَعَ
 لَا يَبُودُ إِلَّا بِالتَّجْدِيدِ ، فَلَمْ يَوْجَدْ الرَّدُّ إِلَى نَائِبِهِ ، بِخِلَافِ الْخَالَفَةِ ، ثُمَّ التَّوَدُّ إِلَى الْوَقَافِ
 لِبَقَاءِ الْأَمْرِ ؛ فَكَانَ الرَّدُّ إِلَى نَائِبِهِ كَافِيًا لِلْهَدَايَةِ .

(وَالْمُودَعُ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَدِيعَةِ وَإِنْ كَانَ لَهَا تَحْلٌ) أَيْ تَحْلٌ (وَمُؤَنَةٌ) أَيْ أَجْرَةٌ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَقَالَا : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ تَحْلٌ وَمُؤَنَةٌ ؛

وَإِذَا أَوْدَعَ رَجُلَانِ عِنْدَ رَجُلٍ وَدِيعةً ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهُمَا فَطَلَبَ نَصِيبَهُ مِنْهَا لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى يَحْضُرَ الْآخَرُ ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيبَهُ .

وَإِنْ أَوْدَعَ رَجُلٌ عِنْدَ رَجُلَيْنِ شَيْئًا مِمَّا يُقَسَّمُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَدْفَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَكِنَّهُمَا يَقْتَسِمَانِهِ فَيَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ جَازَ أَنْ يَحْفَظَهُ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ الْآخَرِ .

لأن المالك تزمه مؤنة الرد في ذلك ، فالظاهر أنه لا يرضى به فيتعيد ، وظاهر الهداية ترجيح قولهما بتأخير دليلهما .

(وإن أودع رجلان عند رجل) وديعة من ذوات الأمثال (ثم حضر أحدهما) دون صاحبه (فطلب نصيبه منها لم يدفع إليه) : أى إلى الحاضر (شئاً) منها (حتى يحضر) صاحبه (الآخر عند أبي حنيفة) ، لأنه يطالبه بمقرز ، وحقه في مشاع ولا يفرز إلا بالقسمة ، وليس للمودع ولايتها (وقالا : يدفع إليه نصيبه) ؛ لأنه يطالبه بدفع نصيبه الذى سلمه إليه ، قال في التصحيح : واعتمد قول الإمام المجهوبى والنسفى وأبو الفضل الموصلى وصدر الشريعة اه . قيدنا بذوات الأمثال لأنها لو كانت من القيميات لا يدفع إليه اتفاقاً ، على الصحيح ، كما في الهداية والفيض .

(وإن أودع رجل عند رجلين شيئاً مما يقسم) مثلياً كان أو قيمياً (لم يجوز أن يدفعه أحدهما إلى الآخر) ، لأن المالك لم يرض بحفظ أحدهما لكليهما (ولكنهما يقتسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه) ، لأنه لا أودعهما مع غيره لا يقدران على ترك أعمالهما واجتماعهما أبداً في مكان واحد لا يحفظ كان راضياً بقسمتها وحفظ كل واحد للنصف دلالة ، والثابت دلالة كالثابت بالنص (وإن كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما بإذن الآخر) ، لأن المالك يرضى بيد كل منهما على كله ، لعله أنهما لا يجتمعان عليه أبداً .

وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ لِلْمُودِعِ « لَا تُسَلِّمَهَا إِلَى زَوْجَتِكَ » فَسَلِّمَهَا
إِلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ . وَإِنْ قَالَ لَهُ « احْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ » فَحَفِظَهَا فِي بَيْتِ
آخَرَ مِنَ الدَّارِ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ حَفِظَهَا فِي دَارٍ أُخْرَى ضَمِنَ .

كتاب العارية

العارية جائزة

(وإذا قال صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها إلى زوجتك فسلمها) المودع
(إليها) أى إلى زوجته وهلك (لم يضمن) ؛ لأنه لا يجد بداً من ذلك ، فإنه
إذا خرج كان البيت وما فيه مسلماً إليها ، فلا يمكنه إقامة العمل مع مراعاة هذا
الشرط وإن كان مفيداً ، لكن في شرح الإسيجاني : وهذا إذا كان لا يجد بداً
من ذلك ، لأن الشرط - وإن كان مفيداً - لكن العمل به غير ممكن ، أما إذا
كان يجد بداً منه يلزمه مراعاة شرطه بقدر الإمكان ، لتمكنه من حفظها على
الوجه المأمور به . فإذا خالف ضمن ، اهـ مخصصاً (وإن قال له : احفظها في هذا
البيت) لبيت معين من الدار (لحفظها في بيت آخر من) تلك (الدار) وهلك
(لم يضمن) ، لأن الشرط غير مفيد ، فإن البيتين في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز
(وإن حفظها في) بيت من (دار أخرى ضمن) ، لأن الدارين يتفاوتان في الحرز ،
فكان مفيداً ، فيصح التقييد ، ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهراً - بأن كانت
الدار التي فيها البيتان عظيمة ، والبيت الذي نهاه عن الحفظ فيه عورة ظاهرة -
صح الشرط . هداية .

كتاب العارية

مناسبتها للوديعة ظاهرة ، من حيث اشتراكهما في الأمانة .
(العارية) بالتشديد ، وتخفف (جائزة) ، لأنها نوع إحسن ، وقد استعار
الذي صلى الله عليه وسلم دروعاً من صفوان .^(١) هداية .

(١) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار مائة درع من صفوان بن أمية يوم الفتح
وأن صفوان قال له : أغضب يا محمد ؟ فقال : « لا ، بل عارية مضمونة » . وروى =

وَمِنْ : تَمْلِيكَ الْمَنَافِعِ بِغَيْرِ عَوْضٍ ، وَتَصَحُّ بِقَوْلِهِ : أَعَزَّتْكَ ، وَأَطَعَمْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ

(وهي) لفة : إعاره الشيء كما في القاموس ، وشرعا : تملك للمنافع بغير عوض ، أفاد^(١) بالتمليك لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلا (وتصح بقوله : أعزتك ،) لأنه صريح فيها (وأطعمتك هذه الأرض) أي غلتها ، لأن الأرض لا تطعم ،

== أن أهل المدينة سمعوا ضجة فظنوا عدوا أغار عليهم ؟ فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة فركبها عريا وخرج يعدو به إلى الصحراء فلم يجد شيئا ، ثم رجع فوجد القوم خارجين ، فقال لهم : « لن تراعوا » ثم قال عن فرس أبي طلحة : « إن وجدناه ليجزوا » ، ومن العلماء من يستدل على جواز المارية بقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ومنهم من يستدل عليها بقوله جل شأنه : (ومنعوا الماعون) فقد فسرهم جبهة المفسرين بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كاللؤلؤ والفأس والإبرة . ثم اعلم أنه قد تكثفت المارية ظروف تحبطها مكروهة أو حراما أو واجبة ؟ فلو أن إنسانا لا ثوب له وقد اشتد الحر والبرد حتى خيف عليه الهلاك فإنه يجب على من يجد ثوبا فاضلا عن حاجاته الأصلية أن يبيعه هذا الثوب فيدفع به الهلاك عن نفسه . وتحرم إعاره جارية وضيفة لأجنبي ، وتكره إعاره العبد المسلم للشيء لا فيه من إتهان المسلم ، ونحو هذا .

(١) هذا الذي ذكره المصنف من أن الإعاره تملك للمنافع بغير عوض هو ما ذهب إليه عامة علماء المذهب ومنهم أبو بكر الرازي ، وكان السكرخي رحمه الله يرى أن الإعاره عبارة عن إباحة المنافع ، ووجه ما ذهب إليه السكرخي ثلاثة أشياء : أولا أنها تنعقد بلفظ الإباحة ، وثانيها أنه لا يشترط فيها ضرب المدة ؛ فيجوز إطلاقها عن المدة ، ويجوز تقييدها بمدة معينة ، ومع جهالة المدة لا يصح التملك ، وثالثها أن المستعير لا يملك تأجير المارية من غيره كما ستقف عليه ، والجواب عن هذا الكلام : أما عن الوجه الأول فإن لفظ الإباحة مستعار في هذا الموضع للدلالة على التملك ، وآية ذلك أن الإجارة تنعقد هي أيضاً بلفظ الإباحة مع أن الإجارة تملك اتفاقا ، وأيضاً فإن الإعاره تنعقد بلفظ التملك فكان لابد من حمل أحد اللفظين الإباحة والتملك على الآخر ؛ فحملنا لفظ الإباحة على التملك ، وأما عن الوجه الثاني فإن عدم اشتراط التوقيت بمدة له سبب وجيه ، وهو أنها غير لازمة ، بل لصاحبها أن يستردها متى شاء ، فلا تقضى جهالة المدة إلى المنازعة ، وأما عن الثالث فإن لم تملك المستعير تأجير المارية دفعا لزيادة الضرر عن مالك العين .

وَمَنْحَتِكَ هَذَا التَّوْبَ ، وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ ، إِذَا لَمْ يُرْذِ بِهِ الْهَبَّةُ ،
وَأَخْدَمْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ ، وَدَارَى لَكَ سُكْنَى ، وَدَارَى لَكَ عُمرَى سُكْنَى ،
وَالْمُعِيرُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ .
وَالْعَارِيَةُ أَمَانَةٌ : إِنْ هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدَّ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا .
وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَاجِرَ مَا اسْتَعَارَهُ وَلَا أَنْ يَرْهَنَهُ ، وَلَهُ أَنْ يُعِيرَهُ
إِذَا كَانَ عَمَّا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ ،

فينصرف إلى ما يؤخذ منها ، على سبيل المجاز ، من إطلاق اسم الحل على الحال
(ومنحك) : أى أعطيتك (هذا التوب) أو هذا العبد (وحملتك على هذه الدابة ،
إذا لم يرد به) أى بقوله أعطيتك وحملتك (الهبة) لأن اللفظ صالح لتملك العين
والمنفعة ، والمنفعة أدنى ؛ فيحمل عليها عند عدم النية (وأخدمتك هذا العبد) ، لأنه
إذن له في الاستخدام (ودارى لك سكنى) ، لأن معناه سكناها لك (ودارى لك
عمرى سكنى) ، لأن اللام وإن كان للتملك لكن لما أردفه بالتمييز بلفظ السكنى
الحكم في إرادة المنفعة انصرف عنه إفادة الملك .

(وللمعير أن يرجع في العارية متى شاء) لأنها عقد تبرع .

(والعارية) : أى حكمها أنها (أمانة) في يد المستعير : (إن هلكت من غير

تعد لم يضمن) ولو بشرط الضمان ، فهستأني .

(وليس للمستعير أن يؤاجر ما استعاره ، ولا أن يرهنه) لأن الشيء لا يتضمن
ما فوقه (وله أن يعيره إن كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل) لأنه ملك المنافع
ومن ملك شيئاً جاز له أن يملكه على حسب ما ملك ، ولذا شرط أن لا يختلف
باختلاف المستعمل ، فلو كان يختلف باختلاف المستعمل لا يجوز له ذلك ، لأنه رضى
باستعماله لا باستعمال غيره ، قال في الهداية : وهذا إذا كانت الإعارة مطلقة ، وهى
على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون مطلقة في الوقت والاتفاق ، وللمستعير فيه

وَعَارِيَةِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَالْمَسْكِيلِ وَالْمَوْزُونِ قَرْضٌ .
وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضًا لِيَبْنِيَ فِيهَا أَوْ يَغْرِسَ نَخْلًا جَازَ ، وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا
وَيُكَلِّفَهُ قَلْعَ الْبِنَاءِ وَالْقَرْسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْعَارِيَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ
كَانَ وَقْتُ الْعَارِيَةِ فَرَجَعَ قَبْلَ الْوَقْتِ ضَمِنَ الْمُعِيرُ مَا نَقَصَ الْبِنَاءُ وَالْقَرْسُ بِالْقَلْعِ ،

أن ينتفع به في أى نوع شاء ، وفي أى وقت شاء ، عملاً بالإطلاق ، والثاني أن تكون
مقيدة فيهما ، وليس له أن يجاوز ما سماه ، عملاً بالتقييد ، إلا إذا كان خلافاً إلى مثل
ذلك أو خيراً منه ، والثالث : أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع ،
والرابع عكسه ، وليس له أن يتعدى ما سماه . ٥١ .

(وعارية الدرام والذنانير والمسكيل والموزون) والمحدود المتقارب عند الإطلاق
(قرض) ، لأن الإعارة تمليك المنافع ، ولا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها ،
فاتقضى تمليك العين ضرورة ، وذلك بالهبة أو القرض ، والقرض أدنىهما فيثبت ،
ولأن من قضية الإعارة الانتفاع ورد العين فأقيم رد المثل مقامه ، هداية . وإنما قلت
« عند الإطلاق » لأنه لو عين الجهة - بأن استعار دراهم ليعاير بها ميزاناً أو يزين
بها دكاناً - لم يكن قرضاً ، ولا يكون له إلا المنفعة المسماة ، كما في الهداية .
(وإذا استعار أرضاً ليبنى فيها أو يغرس نخلاً جاز) لأنها نوع منفعة كالسكنى
تملك بالإجارة فكذلك بالإعارة (والمعير أن يرجع فيها متى شاء) ، لما مر أنها عقد
غير لازم (ويكلفه قلع البناء والقرس) لشغله أرضه فيكلفه تفريغها ، وهذا حيث
لم يكن في القلع ضرر بالأرض ، وإلا فيترك بالقيمة مقلوعين ، لئلا تتلف أرضه
(فإن لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه) أى على المعير فيما نقص البناء والقرس
بالقلع ، لأن المستمير معتبر غير منورر ، حيث اعتمد إطلاق العقد ، من غير أن
يسبق منه الوعد ، هداية (وإن كان وقت العارية) بوقت (فرجع قبل الوقت ضمن
المعير) للمستمير (ما نقص البناء والقرس) ، لأنه منورر من جهته حيث
وقت له ، والظاهر هو الوفاء بالمهد ، فيرجع دفماً للضرر ، هداية . ثم قال : وذكر

وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَارِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ عَلَى الْمُؤْجَرِ،
وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَيْنِ الْمَنْصُوبَةِ عَلَى الْغَاصِبِ .
وَإِذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً فَرَدَّهَا إِلَى إِصْطِطِلِ مَالِكِهَا لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ اسْتَعَارَ
عَقِيقًا فَرَدَّهَا إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ ضَمِنَ ، وَإِنْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى
دَارِ الْمَالِكِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ ضَمِنَ .

الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ، ويكونان له
إلا أن يشاء المستعير أن يرفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لأنه ملكه ، قالوا :
إذا كان بالقاع ضرر بالأرض فالتجريح بالأصل ، لأنه صاحب أصل ،
والمستعير صاحب تبع ، والتجريح بالأصل ، اهـ . قيد بالبناء والغرس لأنه لو استعارها
ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع ، سواء وقت أم لا ، لأن له نهاية معلومة
فيترك بأجر المثل مراعاة للحقين ، كما في الهداية وغيرها .

(وأجره رد العارية على المستعير) ، لأن الرد واجب عليه ، لأنه قبضها لمنفعة
نفسه ، والأجرة مؤنة الرد فتكون عليه (وأجرة رد العين المستأجرة على المؤجر)
لأن الواجب على المستأجر التمكين والتغلية دون الرد (وأجرة رد العين المنصوبة
على الغاصب) ، لأن الرد واجب عليه دفعا للضرر عن المالك ، فتكون مؤنة عليه
(وإذا استعار دابة فردها إلى إصطبل مالكها) فهلكت (لم يضمن) وهذا
استحسان ، لأنه آتى بالتسليم المعتاد للمعارف ، لأنه لو ردّها إلى المالك لردّها إلى المربط
كما في الهداية (وإن استعار عينا) نفيسة (فردها إلى دار المالك ولم يسلمها إليه
ضمن) قال في الجوهرة : وفي نسخة « لم يضمن » وكذا هو في شرحه ، غير أنه
بعد ذلك أشار إلى أنه في آلات المنزل ، اهـ . أى : بخلاف الأعيان النفيسة فلا ترد
إلا إلى المير ، وتامه في الهداية (وإن رد الوديعة) أو العين المنصوبة (إلى دار
المالك ولم يسلمها إليه ضمن) لأن الواجب على الغاصب فسخ فعله ، وذلك بالرد

كتاب اللقيط

الَلَّاقِيطُ : حُرٌّ مُسْلِمٌ ، وَنَفَقَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
فَإِنْ التَّقَطُّهُ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لغيرِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ يَدِهِ ، فَإِنْ ادَّعَى مُدْعٍ أَنَّهُ
ابْنُهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ وَوَصَفَ أَحَدُهُمَا عَلَامَةً فِي جَسَدِهِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ

إلى المالك دون غيره ، والوديعة لا يرضى المالك بالرد إلى الدار ، ولا إلى يد من
في العيال ، لأنه لو ارتضاه لما أردعها ، هداية .

كتاب اللقيط

مناسبتة للوديعة من حيث لزوم الحفظ في كل منهما .

(اللقيط) لثة : ما يَلْقَطُ ، أى يرفع من الأرض ، فعيل بمعنى مقعول ، ثم غلب
على الصبي المنبوذ ، باعتبار ما له لأنه يلقط ، وشرعا : مولود طرحه أهله خوفاً من
العيلة وفراراً من التهمة ، وهو (حر مسلم) تبعاً للدابر (ونفقته من بيت المال) ،
لأنه مسلم عاجز عن التكسب ولا مال له ولا قرابة ، ولأن ميراثه لبيت المال ،
والخراج بالضمان ، والملقط متبرع في الإنفاق عليه لعدم الولاية ، إلا أن يأمره
القاضي به ؛ ليكون ديناً عليه ، لعموم ولايته .

(فَإِنْ التَّقَطُّهُ) ملتقط (رجل) أو امرأة (لم يكن لغيره أن يأخذه من يده)
لثبوت حق الحفظ له بسبق يده (فَإِنْ ادَّعَى مُدْعٍ) مسلم أو ذمى (أنه ابنه فالقول
قوله) استحساناً ؛ لأنه إقرار له بما ينفعه ؛ لأنه يتشرف بالنسب ويعبر بعلمه ،
وهذا إذا لم يدع الملتقط نسبه ، وإلا فهو أولى من الخارج ولو دعى مع مسلم (وإن
ادَّعَاهُ اثْنَانِ وَوَصَفَ أَحَدُهُمَا عَلَامَةً فِي جَسَدِهِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ) ؛ لأن الظاهر شاهد له
لموافقة العلامة كلامه ، وإن لم يصف أحدهما علامة فهو ابهما ؛ لاستوائهما
في السبب ، وإن سبقت دعوى أحدهما فهو ابنه ، لأنه ثبت حقُّه في زمان لا ينازع
فيه ، إلا إذا أقام الآخر البينة ، لأن البينة أقوى ، هداية .

وَإِذَا وَجِدَ فِي مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهُمْ فَأَدْعَى ذِمَّتَهُ
أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَكَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ وَجِدَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى أَهْلِ
الذِّمَّةِ أَوْ فِي بَيْعَةٍ أَوْ كَنِيسَةٍ كَانَ ذِمِّيًّا .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقَيْطَ عَبْدُهُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ، فَإِنْ ادَّعَى عَبْدُهُ أَنَّهُ ابْنُهُ
ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ ، وَكَانَ حُرًّا .

وَإِنْ وَجِدَ مَعَ الْقَيْطِ مَالٌ مَشْدُودٌ عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُ .

(وَإِذَا وَجِدَ) الْقَيْطُ (فِي مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهُمْ) :
أَيُّ قَرْيَةِ الْمُسْلِمِينَ (فَأَدْعَى ذِمَّتَهُ) أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَكَانَ مُسْلِمًا (تَبَعًا لِلدَّارِ ،
وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ ، لِأَنَّ دَعْوَاهُ تَضَمَّنَ النِّسْبَ وَإِبْطَالَ الْإِسْلَامِ الثَّابِتَ بِالْدارِ ،
وَالأَوَّلُ نَافِعٌ لِلصَّغِيرِ ، وَالثَّانِي ضَارٌّ ، فَصَحَّتْ دَعْوَاهُ فِيمَا يَنْفَعُهُ دُونَ مَا يَضُرُّهُ
(وَإِنْ وَجِدَ) الْقَيْطُ (فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى أَهْلِ الذِّمَّةِ أَوْ فِي بَيْعَةٍ) بِالْكَسْرِ - مَعْبِدُ
الْيَهُودِ (أَوْ كَنِيسَةٍ) مَعْبِدُ النَّصَارَى (كَانَ ذِمِّيًّا) وَهَذَا الْجَوَابُ فِيمَا إِذَا كَانَ
الوَاجِدُ ذِمِّيًّا رَوَايَةً وَاحِدَةً ، قَالَ فِي الدَّرِّ : وَالْمَسْأَلَةُ رِبَاعِيَّةٌ ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجِدَهُ مُسْلِمًا
فِي مَكَانَتَا فِئْسَلٍ ، أَوْ كَافِرًا فِي مَكَانِهِمْ فَكَافِرًا ، أَوْ كَافِرًا فِي مَكَانِنَا أَوْ عَكْسَهُ فظَاهِرُ
الرَّوَايَةِ اعْتِبَارُ الْمَكَانِ لِسَبْقِهِ ، اهـ . اخْتِيَارُ .

(وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقَيْطَ عَبْدُهُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ) إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ ظَاهِرًا
(فَإِنْ ادَّعَى عَبْدُهُ أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ) ، لِأَنَّهُ يَنْفَعُهُ (وَكَانَ حُرًّا) لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ
قَدْ تَلَدَّ لَهُ الْحُرَّةُ ، فَلَا تَبْطُلُ الْحُرِّيَّةُ الظَّاهِرَةُ بِالشَّكِّ ، وَالْحُرُّ فِي دَعْوَتِهِ الْقَيْطِ أَوْلَى
مِنَ الْعَبْدِ ، وَالْمُسْلِمُ مِنَ الذِّمِّيِّ ؛ تَرْجِيحًا لِمَا هُوَ الْأَنْظَرُ فِي حَقِّهِ . هِدَايَةٌ .

(وَإِنْ وَجِدَ مَعَ الْقَيْطِ مَالٌ مَشْدُودٌ عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُ) اعْتِبَارًا لِلظَّاهِرِ ، وَكَذَا
إِذَا كَانَ مَشْدُودًا عَلَى دَابَّةٍ هُوَ عَلَيْهَا لَمَّا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ يَصْرِفُهُ الْوَاجِدُ لَهُ بِأَمْرِ الْقَاضِي ،
لِأَنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ وَقَاضِيُ وَلَايَةٍ صَرَفَ مِثْلَهُ إِلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَصْرِفُهُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْقَاضِي ،
لِأَنَّهُ الْقَيْطُ ظَاهِرًا ، وَلَهُ وَلَايَةُ الْإِنْفَاقِ وَشَرَاءُ مَا لَا يَدُّ مِنْهُ كَالطَّعَامِ وَالْكَسْوَةِ لِأَنَّهُ
مِنَ الْإِنْفَاقِ ، هِدَايَةٌ .

وَلَا يَجُوزُ تَرْوِيجُ الْمَلْتَقِطِ وَلَا تَصْرِفُهُ فِي مَالٍ الْقَيْطِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ
لَهُ الْهَبَةَ وَيُسَلِّمَهُ فِي صِنَاعَةٍ وَيُؤَاجِرَهُ .

كتاب اللقطة

الَلْقَطَةُ: أَمَانَةٌ، إِذَا أَشْهَدَ الْمَلْتَقِطُ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا لِيَحْفَظَهَا وَيَرْدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا،

(ولا يجوز تزويج الملتقط) ؛ لانعدام سبب الولاية (ولا تصرفه في مال
اللقيط) لأجل تنميته ؛ لأن ولايته ضعيفة بمنزلة ولاية الأم (ويجوز أن يقبض له
الهبة) لأنه نفع محض ، ولهذا يملكه الصغير بنفسه إذا كان عاقلاً ، وملكه
الأم ووصيها ، هداية (ويسلمه في صناعة) ؛ لأنه من باب تأديبه وحفظ حاله
(ويؤاجره) قال في الهداية : وفي الجامع الصغير : لا يجوز أن يؤاجره ، ذكره
في السكرانية ، وهو الأصح ١٥ ، وفي التصحيح : قال المحبوبي : لا يملك إيجاره
في الأصح ، ومنشئ عليه النسفي وصدر الشريعة .

كتاب اللقطة

مناسبتها للقيط ظاهرة ؛ لوجود معنى اللقطة فيهما ، إلا أن القيط اختص
بالأدنى ، واللقطة بالمال .

(اللقطة) بفتح القاف وتسكن - اسم للمال الملتقط ، وهي (أمانة) في يد
الملتقط (إذا أشهد الملتقط أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها) ويكفيه
أن يقول : من سمعتموه ينشد ضالةً فدلّوه عليّ ، قال في الهداية : لأن الأخذ على
هذا الوجه مأذون فيه شرعاً ، بل هو الأفضل عند عامة العلماء ، وهو الواجب
إذا خاف الضياع على ما قالوا ، وإذا كان كذلك لانسكون مضمونة عليه ،
وكذلك إذا تصادقا أنه أخذها للمالك ؛ لأن تصادقهما حجة في حقهما ، وصار
كأليينة ، ولو أقر أنه أخذها لنفسه يضمن بالإجماع ، وإن لم يشهد وقال «أخذتها
للمالك» وكذبه للمالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد ؛ وقال أبو يوسف : لا يضمن
والقول قوله ، ١٥ . باختصار ، وفي التصحيح : قال الإسيباني : والتصحيح
قول أبي حنيفة ، واعتمده البرهاني والنسفي وصدر الشريعة ، ١٥ .

فَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ عَرَفَهَا أَيَّامًا ، وَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةً
فَصَاعِدًا عَرَفَهَا حَوْلًا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا
فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَمْضَى الصَّدَقَةَ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُتَلَقِّطَ ،

(فَإِنْ كَانَتْ) اللقطة (أقل من عشرة دراهم عرفها) : أى نادى عليها حيث
وجدّها ، وفى الجماع (أياما) على حسب رأى المتلقط ، بحيث يغلب على ظنه أن
صاحبها لا يطلبها بعدها (وإن كانت عشرة فصاعداً عرفها حولاً) قال فى الهداية :
وهذه رواية عن أبى حنيفة ، وقدّر محمد فى الأصل بالحول من غير تفصيل بين القليل
والكثير ، ثم قال : وقيل : الصحيح أن شيئاً من هذه المقادير ليس بلازم ، ويقفوز
إلى رأى المتلقط ، يعرفها إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ،
اه . ومثله فى شرح الأقطع قاتلاً : وهذا اختيار شمس الأئمة ، وفى الينابيع : وعليه
الفتوى ، ومثله فى الجواهر ومختارات النوازل وللضمرات كما فى التصحيح . وإن
كانت اللقطة شيئاً لا يبقى عرفه إلى أن يخاف عليه الفساد ، وإن كانت شيئاً يعلم
أن صاحبها لا يطلبها كالنورة وقشور الرمان جاز الانتفاع به من غير تعريف ، ولكنه
مبقى على ملك مالكه ؛ لأن التملك من المجهول لا يصح ، كذا فى الهداية ، وفى
الجوهرة : قال بعض المشايخ : التقاط السنابل فى أيام الحصاد إن كان قليلاً يغلب
علو الظن أنه لا يشق على صاحبه لا بأس بأخذه من غير تعريف ، وإلا فلا . اه .
(فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا) رَدَّهَا إِلَيْهِ (وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا) على الفقراء (فَإِنْ جَاءَ
صَاحِبُهَا) بعد التصديق بها (فهو بالخيار : إِنْ شَاءَ أَمْضَى الصَّدَقَةَ) وله ثوابها ،
وتصير إجازته اللاحقة بمنزلة الإذن السابق (وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُتَلَقِّطَ) ؛ لأنه سلم
ماله إلى غيره بنير إذنه ، وإن شاء ضمن للمسكين إن هلك فى يده ؛ لأنه قبض
ماله بنير إذنه ، وإن كان قائماً أخذه ؛ لأنه وجد عين ماله كفى الهداية ، وأيهما
ضمن لا يرجع به على الآخر .

وَيَجُوزُ الْإِلْتِقَاطُ فِي الشَّاةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْبَعِيرِ .
 فَإِنْ أَتَفَقَ الْمُلْتَقِطُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ ، وَإِنْ أَتَفَقَ
 بِأَمْرِهِ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا .
 وَإِذَا رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْحَاكِمِ نَظَرَ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ لِلْبَهِيمَةِ مَنَفَعَةٌ
 آجِرَهَا وَأَتَفَقَ عَلَيْهَا مِنْ أَجْرَتِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنَفَعَةٌ وَخَافَ أَنْ تَسْتَفْرِقَ
 الْبَقَّةُ قِيَمَتَهَا بِاعِهَا وَأَمْرَهُ يَحْفَظُ ثَمَنَهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا
 أَذِنَ لَهُ فِي

(ويجوز الالتقاط في الشاة) اتفاقا (والبقرة والبعير) خلافا للأئمة الثلاثة ،
 ثم قيل : الخلاف في الأولوية ، فعندم الترك أولى ، لأنها تدفع السباع عن نفسها
 فلا يُخشى عليها ، وفيه احتمال عدم رضا المالك ، فسكره الأخذ ، ولنا أنه إذا لم يخش
 عليها من السباع لم يؤمن عليها من يد خائنة ، فندب أخذها صيانة لها ، وما لما من
 القوة ربما يسكون سببا للضياع كما هو سبب الصيانة عن السباع ، فتعارض ، فالتحقت
 بالشاة ، كذا في الفريض ، فإن قيل : قد جاء في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لما سئل عن ضالة الإبل قال : « مالك ولها ؟ » معها سقاؤها وحذاؤها ، دعها
 حتى يجدها ربها » قيل : في الحديث إشارة إلى أنه يجوز التقاطها إذا خيف عليها .
 (فإن أفتق الملتقط عليها بغير إذن الحاكم فهو متبرع) لقصور ولايته (وإن أفتق
 بأمره كان ذلك دينا على صاحبها) لأن للقاضي ولاية في مال القائب نظرا له .
 (وإذا رفع الملتقط ذلك) أي الذي التقطه (إلى الحاكم) ليأمره بالإتفاق عليه
 (نظرا فيه) أي في الرفوع إليه (فإن كان للبهيمة منفعة آجرها وأفتق عليها من
 أجرتها) لأن فيه إبقاء الممين على ملكه من غير إلزام الدين عليه ، وكذلك يفعل بالعبد
 الآبى (وإن لم يسكن لها منفعة وخاف أن تستغرق البقعة قيمتها باعها وأمره بحفظ
 ثمنها) إبقاء له معنى عند تعذر إبقائه صورة (وإن كان الأصلح الإتفاق عليها أذن له في)
 (١٤ - الباب ٢)

ذَلِكَ وَجَمَلَ النِّفْقَةَ دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا .
فَإِذَا حَضَرَ مَالِكُهَا فَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَأْخُذَ النِّفْقَةَ
وَلِقِطَةَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ سَوَاءً ،

ذلك وجعل النفقة ديناً على مالكها) ، لأنه نُصِبَ ناظرًا من الجانبين ، وفي قوله
« جعل النفقة ديناً على صاحبها » إشارة إلى أنه إنما يرجع على المالك إذا شرط
القاضي الرجوع على المالك ، وهو الأصح كما في الهداية .

(وإذا حضر) المالك وطلب اللقطة ، وكان للقطعة قد أُنْفِقَ عليها (فلما لقطت
أن يمنعه منها حتى يأخذ النفقة) التي أنفقها عليها ، لأنها حوت بنفقتها ، فصار كأنه
استفاد الملك من جهته ، فأشبهه للبيع . ثم لا يسقط دين النفقة بهلاك اللقطة في يد الملقط
قبل الحبس ، وتسقط إذا هلك بعدده ، لأنها تصير بالحبس بمنزلة الرهن كافي الهداية .
(ولقطة الحل والحرم سواء) ، لأنها لقطة ، وفي التصديق بعد مدة التعريف
إبقاء ملك المالك من وجه فيملكه كما في سائرهما ، وتأويل ماروي^(١) أنه لا يحل

(١) ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل إلى أن حكم اللقطة واحد ،
سواء أكان قد التقطها الملقط من الحل أم كان قد التقطها من الحرم ، وروى مثل ذلك
القول عن الشافعي رضي الله تعالى عنه ، والمفهوم من مذهبه أنه لا يحل الالتقاط من حرم
مكة إلا للحفظ ، وأنه يجب على من التقط شيئاً من الحرم تعريف ما التقطه حتى يجد صاحبه ،
وأنه تزمه الإقامة بمكة لتعريفها ؛ فإن أراد الخروج سلبها الحاكم ، طالت المدة أو قصرت ،
قالوا : والسري ذلك أن الله تعالى قد جعل مكة مثابة للناس يهودون إليها مرة بعد المرة فربما
عاد صاحبها من أجلها أو أرسل من يطلبها له ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمة الله تعالى ، لا يلتقط لقطته إلا من عرفها » وفي رواية
الصحيحين عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قام في الناس بعد أن فتح الله عليه مكة لحمد
الله وأثنى عليه ثم قال : « إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ،
ولأنها لأهل لأحد قبل ، ولأنها أحلت لي ساعة من نهار ، وإنها لأهل لأحد بعدى : لا ينفر
صيدها ، ولا يغنل شوكرها ، ولا تحل لقطتها إلا للشد » وقد استدلت الأئمة الثلاثة على ما مضى
إليه بأنه عليه الصلاة والسلام قال في شأن اللقطة : « اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها »

وَإِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ فَادَّعَى أَنْ الْإِقْطَةَ لَهُ لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ حَتَّى يُقِيمَ
الْبَيِّنَةَ ، فَإِنْ أُعْطِيَ دَلَالَتَهَا حَلَّ الْمُلْتَطِقُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى
ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ .

وَلَا يَتَصَدَّقُ بِالْإِقْطَةِ عَلَى غَنِيِّ ، وَإِنْ كَانَ الْمُلْتَطِقُ غَنِيًّا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ
يَنْتَفِعَ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَصَدَّقَ
بِهَا إِذَا كَانَ غَنِيًّا عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَزَوْجَتِهِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الالتقاط إلا للتعريف، والتخصيص بالحرم لبيان أنه لا يسقط التعريف فيه لمكان
أنه للغرباء ظاهرًا ، هداية .

(وإذا حضر رجل فادعى أن الإقطة له لم تدفع إليه) بمجرد دعواه ، (حتى
يقم البينة) اعتباراً بسائر الدعاوى (فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها إليه) ،
لأن الظاهر أنها له (ولا يجبر على ذلك في القضاء) ، لأن غير المالك قد يعرف وصفها .
(ولا يتصدق) الملتقط (بالإقطة على غني) ، لأن الأمر به هو التصديق ،
والصدقة لا تكون على غني (وإن كان الملتقط غنياً لم يجز له أن ينتفع بها) لأنه
ليس بمحل للصدقة (وإن كان فقيراً فلا بأس أن ينتفع بها) في حاجة نفسه ، لأنه
محل لها ، ولأن صرفها إلى فقير آخر كان للشواب ، وهو مثله ، وفيه نظر للجانبين
(ويجوز) الملتقط (أن يتصدق بها إذا كان غنياً على أبيه وابنه وزوجته إذا كانوا
فقراء) ، لأنهم محل للصدقة ، وفيه نظر للجانبين .

== سنة == ولم يفرق بين لقطة الحل ولقطة الحرم ؛ فكان الأمر فيهما سواء . وأيضاً فإن
التصدق باللقطة بعد اهتداء مدة التعريف فيه إبقاء ملك المالك من وجه ، حيث يحصل له
نواب الصدقة . وأجابوا عما تمسك به الشافعي في المشهور من مذهبه بأن الالتقاط لا يحمل
إلا للتعريف ، ولما كان الالتقاط في مكة مظنة أن يسقط التعريف لأنها مكان النرباء يأتون
إليها من كل فج عميق ، ثم يشرقون ، فلا يظن عودهم إليها ، والظاهر أن ما وجدته الملتقط من
أملك هؤلاء النرباء الذين تفرقوا ؛ فلا فائدة من التعريف حينئذ ؛ فأزال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذلك الوهم بقوله « لا تحمل لقطتها إلا لمنشد » يريد أن حكما كحكم سائر البلاد ،
فإنهم ذلك والله يرشدك .

كتاب الخنثى

إِذَا كَانَ لِلْمَوْلُودِ فَرْجٌ وَذَكَرٌ فَهُوَ خُنْثَى، فَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الذَّكَرِ فَهُوَ غُلَامٌ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنْهُمَا وَالْبَوْلُ يَسْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا نُسِبَ إِلَى الْأَسْبَقِ، فَإِنْ كَانَ فِي السَّبْقِ سَوَاءٌ فَلَا عِبْرَةَ بِالْكَثَرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُنْسَبُ إِلَى أَكْثَرِهَا.

وَإِذَا بَلَغَ الْخُنْثَى وَخَرَجَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ وَصَلَ إِلَى النِّسَاءِ فَهُوَ رَجُلٌ، وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ

كتاب الخنثى

مناسبتة للقطعة أنه يتوقف بعض أحكامه حتى يتضح حاله، والقطعة يُتوقف عن التصرف بها حتى يطلب على الظن ترك طلبها.

(إِذَا كَانَ لِلْمَوْلُودِ فَرْجٌ وَذَكَرٌ) أَوْ كَانَ حَارِيًا عَنْهَا، بَأَن كَانَ لَهُ قُبَّةٌ لَا تَشْبَهُهَا (فَهُوَ خُنْثَى) فَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الذَّكَرِ فَهُوَ غُلَامٌ، وَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ أُنْثَى، لَأَنَّ الْبَوْلَ مِنْ أَى عَضْوٍ كَانَ فَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَضْوُ الْأَصْلَى الصَّحِيحُ، وَالْآخِرُ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ. هِدَايَةٌ (وَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنْهُمَا وَالْبَوْلُ يَسْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا نُسِبَ) الْحُكْمُ (إِلَى الْأَسْبَقِ)، لَأَنَّ السَّبْقَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْحَرْجَى الْأَصْلَى وَغَيْرُهُ عَارِضٌ (وَإِنْ كَانَ فِي السَّبْقِ سَوَاءٌ فَلَا عِبْرَةَ بِالْكَثَرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)، لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَا تَسَاعُ أَحَدُهُمَا وَضِيقُ الْآخَرِ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يُنْسَبُ) الْحُكْمُ (إِلَى أَكْثَرِهَا) بَيِّنَةً، لِأَنَّهَا هِلَامَةٌ قُوَّةُ ذَلِكَ الْعَضْوِ، وَلَأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ السَّكَلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ: وَرَجَّحَ دَلِيلُ الْإِمَامِ فِي الْهِدَايَةِ وَالشُّرُوحِ، وَاعْتَمَدَهُ الْحَبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ.

(وَإِذَا بَلَغَ الْخُنْثَى وَخَرَجَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ وَصَلَ إِلَى النِّسَاءِ) أَوْ احْتَمَلَ كَمَا يَحْتَمِلُ الرِّجَالُ أَوْ كَانَ لَهُ ثَدْيٌ مُسْتَوٍ. هِدَايَةٌ (فَهُوَ رَجُلٌ)، لِأَنَّهَا عَلَامَاتُ الرِّجَالِ (وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ

كَتَدَى الْمَرْأَةِ أَوْ نَزَلَ لَهُ ابْنٌ فِي تَدْيِهِ أَوْ حَاضَ أَوْ حَبَلَ أَوْ أَمْسَكَ
الْوُصُولَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ امْرَأَةٌ ، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ إِحْدَى هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
فَهُوَ خُنْثَى مُشْكَلٌ ، وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَ بَيْنَ صَفِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَتُبَاعَ لَهُ أَمَةٌ تَخْتَنُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ابْتَاعَ لَهُ الْإِمَامُ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِذَا خَتَنَتْهُ بِأَهْمَا وَرَدَّ ثَمَنَهَا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِذَا مَاتَ
أَبُوهُ وَخَلْفَ ابْنًا وَخُنْثَى فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ :
لِلْإِبْنِ سَهْمَانِ ، وَلِلخُنْثَى سَهْمٌ ، وَهُوَ أَنْثَى عِنْدَهُ فِي الْمِيرَاثِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ
غَيْرُ ذَلِكَ فَيَتَّبَعَ .

كتدى المرأة ، أو نزل له ابن في تديهِ ، أو حاض ، أو حبل ، أو أمسك الوصول إليه من
الفرج ، فهو امرأة ، لأنها علامات النساء (فإن لم تظهر له إحدى هذه العلامات)
أو تمارضت فيه (فهو خنثى مشكل) له أحكام مخصوصة ؛ قال في الهداية : والأصل فيه
أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق في أمور الدين ، وأن لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في
ثبوته ، ٨١ . وهذا إجمال ما قال المصنف بقوله : (وإذا وقف) الخنثى (خلف الإمام)
لصلاة الجماعة (قام بين صف الرجال و) صف النساء ، و (إذا بلغ حد الشهوة) تباع
له أمة تختنه (لإباحة نظر مملوكته إلى عورتها ، رجلاً كان أو امرأة) (إذا كان له مال ؛
فإن لم يكن له مال ابتاع) أى اشترى (له الإمام) أمة (من) مال (بيت المال) ؛
لأنه أعدّ لنوائب المسلمين (فإذا ختنه بأههما) الإمام (ورد ثمنها إلى بيت المال ، وإذا
مات أبوه وخلف ابناً وخنثى فالمال بينهما عند أبي حنيفة على ثلاثة أسهم : للإبن
سهمان ، وللخنثى سهم ، وهو) في هذا المثال المذكور (أنثى عنده في الميراث) ، لأن
ذلك ثابت يتيقن ، والزيادة مشكوك فيها ؛ فلا يحكم بالشك (إلا أن يبين غير ذلك
فيتبع) والأصل عنده أن له أسوأ الحالين من الذكورة والأنوثة ، ويتصور في ذلك
أربع صور ؛ الأولى : أن يكون إرثه في حال الأنوثة أقل ، فينزل أنثى كافى مسأله

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : لِاخْتِنَى نِصْفُ مِيرَاثِ الذَّكَرِ وَ نِصْفُ مِيرَاثِ الْأُنْثَى ،

المتن ^(١) . والثانية : أن يكون في حال الذكورة أقل كزوج وأم وخنى شقيق أو لأب فينزل ^(٢) ذكراً . والثالثة أن يكون محروماً في حال الأنوثة كشقيقتين وخنى لأب فيحرم ^(٣) . والرابعة : أن يكون محروماً في حال الذكورة كزوج وشقيقة وخنى لأب فيحرم أيضاً (وقالوا : لا تخنى نصف ميراث الذكور ونصف ميراث الأنثى) : أى يجمع بين نصيبه على تقدير أنوثته وذكوريته ويعطى نصف المجموع

(١) صورة المتن هي : ماث رجل وترك ولدين أحدهما ذكر بين الذكورة وثانيهما خنتى ، فلو فرضنا الخنتى ذكراً لاستحق نصف التركة ، ولو فرضنا الخنتى أنثى لاستحق ثلث التركة . إذ أن الذكر من عصبه من جهة واحدة وفي قوة واحدة والمال للتوكل يقسم بينهما بالسوية ، والذكر والأنثى من جهة واحدة ، وفي قوة واحدة ، وهما عصبه ، فيعطى للذكر مثل حظ الأنثيين .

(٢) لو فرضنا الخنتى في هذه المسألة ذكراً لكان أختاً شقيقة لليت أو أختاً لأب فيكون عصبه فيأخذ ما بقى من أصحاب الفروض ، فلزوج النصف ، وللأم الثلث ، والباقي هو السدس يأخذه الخنتى الفروض ذكراً ، ولو فرضنا الخنتى أنثى في هذه المسألة لكان أختاً شقيقة أو أختاً لأب ، فيكون من أصحاب الفروض ، ونصيب الأخت الشقيقة أو الأخت لأب نصف التركة إذا لم تكن محجوبة ، ولا شك أن الخنتى على هذا الفرض أحسن حالا من فرض كونه ذكراً .

(٣) لو فرضنا الخنتى في هذه المسألة ذكراً لكان أختاً لأب فيكون عصبه ، فيأخذ ما بقى بعد أصحاب الفروض ، وأصحاب الفروض في هذه المسألة الأخوان الشقيقان ، وفرضهما الثلثان ، فيأخذ الخنتى - على فرض ذكورتها - الثلث الباقي ، ولو فرضنا الخنتى أنثى لما أخذ شيئاً ، لأنه حيثئذ يكون أختاً لأب ، والأخت لأب لا تأخذ مع وجود الأختين الشقيقتين شيئاً إلا أن يكون معها من يعصبها وهو الأخ لأب ، ولا وجود لهذا المصعب في المسألة ؛ فهذا معنى كون الخنتى محروماً من التركة على فرض أنه أنثى .

(٤) لو فرضنا الخنتى في هذه المسألة أنثى لكان أختاً لأب ؛ فيكون من أصحاب الفروض ، فيأخذ الزوج النصف ، وتأخذ الأخت الشقيقة النصف ، وتأخذ الأخت لأب السدس ، وتعمل المسألة ، لأن الأخت لأب تأخذ السدس مع الأخت الشقيقة الواحدة تكمله الثلثين اللذين هما نصيب الأخوات ، ولو فرضنا الخنتى ذكراً لكان أختاً لأب فيكون عصبه ، والعصبه يأخذون ما بقى بعد أصحاب الفروض لأن بقى لهم شيء ، وأصحاب الفروض هنا الزوج ونصيبه نصف التركة ، والأخت الشقيقة ونصيبها النصف أيضاً ، فلا يبق للعاصب شيء ، وهذا معنى كون الخنتى محروماً من الميراث على فرض أنه ذكر .

وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَاخْتَلَفَا فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ ، قَالَ أَبُو يُوسُفَ : الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ : لِلْإِبْنِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْخَتْنِ ثَلَاثَةٌ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا : لِلْإِبْنِ سَبْعَةٌ ، وَلِلْخَتْنِ خَمْسَةٌ .

كتاب المفقود

إِذَا غَابَ الرَّجُلُ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَوْضِعٌ ، وَلَا يُعْلَمُ أَحَىُّ هُوَ أَمْ مَيِّتٌ ، نَصَبَ الْقَاضِي مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ .

(وهو قول الإمام) عامر (الشعبي ، واختلفا) : أى الإمامان (فى قياس) : أى فى تخريج (قوله : قال أبو يوسف : المال بينهما على سبعة أسهم) ؛ لأن الختني بتقدير ذكوريته له سهم ، وبتقدير أنوثته نصف ، ومجموعهما سهم ونصف ، ونصف مجموعهما ثلاثة أرباع ، وللإبن سهم كامل ؛ فتصح من سبعة (للإبن أربعة ، وللختني ثلاثة ، وقال محمد : المال بينهما على اثني عشر سهمًا) ؛ لأن الختني يستحق النصف إن كان ذكرًا ، والثلث إن كان أنثى ، والنصف والثلث خمسة من ستة ، فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ، ووقع الكسر بالنصف فضربت الستة فى اثنين عار اثني عشر ؛ فكان (للإبن سبعة) قائمة من ضرب ثلاثة ونصف فى الاثنين (وللختني خمسة) قائمة من ضرب اثنين ونصف فى الاثنين ، قال فى التصحيح : قال الإسبيجاني : وقول محمد مضطرب ، والأظهر أنه مع أبى حنيفة ، والصحيح قول أبى حنيفة ، ومشى عليه برهان الشريعة والنسقى وصدر الشريعة . ١٠٥ .

كتاب المفقود

مناسبته للختني ظاهرة ، من حيث وقف الأحكام إلى البيان .
وهو لثة : المعلوم ، وشرعاً : غائب انقطع خبره ، ولا يعلم حياته ولا موته ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (إذا غاب الرجل ، ولم يعرف له موضع) ليستطلع عليه (ولا يعلم أحى هو أم ميت ؛ نصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه) : أى على

وَيَسْتَوْفِي حُقُوقَهُ ، وَيُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَأَوْلَادِهِ مِنْ مَالِهِ ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ ، فَإِذَا تَمَّ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ وَلَدَ حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ

ماله بالحفظ من عقاره وضياعه وجمع ثماره وبيع ما يخاف فسادَه (ويستوفي حقوقه).
كقبض غلاته والدين الذي أقربه غريمٌ من غرمائه ؛ لأن القاضي نصب ناظرًا
لكل عاجز عن النظر لنفسه، وللفقود بهذه الصفة ، وفي نصب الحافظ للماله والقائم
عليه نظر له . هداية (وينفق على زوجته وأولاده) وإن سفلوا ، ووالديه وإن علوا
قال في الهداية : والأصل أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بنير قضاء .
القاضي ينفق عليه من ماله عند غيبته ؛ لأن القضاء حينئذ يكون إعانة ، وكل من
لا يستحقها في حضرته إلا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته ؛ لأن النفقة
حينئذ تجب بالقضاء ، والقضاء على الغائب ممتنع ؛ فن الأول الأولاد الصغار
والإناث من الكبار والزماني من الذكور الكبار، ومن الثاني الأخ والأخت والخال
والخاله . اهـ (من ماله) إن كان ماله دراهم أو دنانير أو تبرأ ، وكان في يد القاضي
أو يد مودع أو مديون مُقرّين بهما وبالنكاح أو القرابة إذا لم يكونا ظاهرين
عند القاضي ، فإن كانا ظاهرين عند القاضي لاجبة إلى الإقرار ، وإن دفع المودع
بنفسه أو المديون بنير أمر القاضي يضمن للمودع ولا يبرأ المديون ، كذا في الهداية
(ولا يفرق بينه) : أي بين المفقود (وبين امرأته) ؛ لأن الغيبة لا توجب الفقرة .
(فإذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته) ؛ لأن الظاهر أنه
لا يعيش أكثر منها ، قال في التصحيح : قال الإمام الإسيبجاني : وهذه رواية
الحسن عن أبي حنيفة ، وذكر محمد في الأصل موت الأقران ، وهو ظاهر المذهب ،
وهكذا في الهداية ، قال في الذخيرة : ويشترط جميع الأقران ، فابقي واحد من
أقرانه لا يحكم بموته ، ثم إن بعض مشايخنا قالوا : يعتبر موت أقرانه من جميع
البلدان ، وقل بعضهم : أقرانه من أهل بلده ؛ قال شيخ الإسلام خواهر زاده :
وهذا القول أصح ، قال الشيخ محمد بن حامد : قدره بتسعين سنة ، وعليه الفتوى .
تلب : وعلى هذا مشي الإمام برهان الأمة المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة . اهـ .

واعتدت امرأته ، وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ، ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ، ولا يرث المفقود من أحد مات في حال فقده .

كتاب الإباق

إذا أبق مملوك فردّه رجل على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً فله عليه الجمل أربعون درهماً ، وإن رده لأقل من ذلك فبحسابه ، وإن كانت قيمته أقل من أربعين درهماً قضى له بقيمته إلا درهماً ،

(و) إذا حكم بموت المفقود (اعتدت امرأته) عدة الوفاة (وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت) : أى وقت الحكم بموته (ومن مات منهم) أى من ورثته (قبل ذلك) الوقت (لم يرث منه) : أى من المفقود ؛ لعدم تحقق موته (ولا يرث المفقود من أحد مات في حال فقده) ؛ لعدم تحقق حياته ، ومن شرط الإرث تحقق موت المورث وحياته الوارث .

كتاب الإباق

مناسبته للمفقود أن كلا منهما ترك الأهل والوطن ، وصار في عرضية التلف والهن قال في الجوهرة : هو التمدد والانطلاق ، وهو من سوء الأخلاق ، ورداءة الأعراق ، ورده إلى مولاه إحسان ، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ؟ ١٠١ هـ . (إذا أبق مملوك فردّه رجل على مولاه من) مدة سفر (مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً) : أى فأكثر (فله عليه الجمل) تماماً ، وهو (أربعون درهماً ، وإن رده لأقل من ذلك) المقدار (فبحسابه) اعتباراً للأقل بالأكثر ؛ فيجب رده من يومين ثلاثاً ، ومن يوم ثلثها ، ومن رده من أقل منه أو وجدته في المصر بوضوح له ، وعن أبي حنيفة لا شيء له في المصر ، كذا في الفيض عن الأصل (وإن كانت قيمته) : أى الأبق المردود من مدة سفر (أقل من أربعين درهماً قضى له) : أى للذى رده (بقيمته إلا درهماً) ليسلم للمالك شيء تحقيقاً لفائدة ، قال في التصحيح : قال الإسيجاني : وهذا قول أبي حنيفة وعمد ، واعتمده المحبوبي

وَإِنْ أَبَقَ مِنَ الَّذِي رَدَّهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُشْهَدَ إِذَا أَخَذَهُ أَنَّهُ
يَأْخُذُهُ لِرَدِّهِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ الْآبِقُ رَهْنًا فَالْجُلُّ عَلَى الْمُرْتَهِنِ .

كتاب إحياء الموات

المَوَاتُ : مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ لِانْقِطَاعِ الْمَاءِ عَنْهُ

والنسفي وصدر الشريعة . ١٥ (وإن أبق من) يد (الذي رده فلا شيء عليه)
قال في الهداية : لكن هذا إذا أشهد ، وقد ذكرناه في القطة ، ثم قال : وفي بعض
النسخ « لا شيء له » وهو صحيح أيضا ؛ لأنه في معنى البائع من المالك ، ولهذا
كان له أن يحبس الآبق حتى يستوفى الجمل ، بمنزلة البائع يحبس للبيع لاستيفاء
الثمن ، ١٥ .

(وينبغي) لمراد للآبق (أن يشهد إذا أخذه أنه يأخذه ليرده) على مالكة
قال في الهداية : والإشهاد حتم على قول أبي حنيفة ومحمد ، حتى لو رده من لم يشهد
وقت الأخذ لا جُلُّ له عندهما ؛ لأن ترك الإشهاد أماراة على أنه أخذه لنفسه . ١٥
(فإن كان العبد الآبق رهنا فالجل على المرتهن) ؛ لأن اليد له ، وهذا إذا كانت
قيمته مثل الدين أو أقل ؛ فإن كانت أكثر فحصة الدين عليه والباقي على الراهن ؛
لأن حقة بالقدر المضمون كما في الفيض .

كتاب إحياء الموات

مناسبتة للآبق من حيث الإحياء في كل منهما ؛ لما مر أن رد الآبق إحياء له .
والإحياء لغة : جعل الشيء حيا ، أي ذا قوة حساسة أو نامية . وشرعا :
إصلاح الأرض الموات بالبناء أو الغرس أو الكراب أو غير ذلك كما في القهستاني .
(الموات) كسحاب وغراب - مالا روح فيه ، أو أرض لا مالك لها . قاموس .
وفي المغرب : هو الأرض الخراب ، وخلافه العامر . ١٥ ، وشرعا : (مالا ينتفع
به من الأرض لا تقطع الماء عنه) بارتفاعه عنه ، أو ارتدام مجراه ، أو غير ذلك

أَوْ لِقَابِهِ الْمَالِكُ ، هَلْكَهُ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَمْنَعُ الزَّرَاعَةَ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا
 حَادِيًا لِأَمَالِكِهِ ، أَوْ كَانَ مَمْلُوكًا فِي الْإِسْلَامِ لَا يُعْرِفُ لَهُ مَالِكٌ يَتَعَيْنُهُ
 وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْقَرْيَةِ بِحَيْثُ إِذَا وَقَفَ إِنْسَانٌ فِي أَقْصَى الْعَامِرِ فَصَاحَ لَمْ
 يُسْمَعْ الصَّوْتُ فِيهِ ؛ فَهُوَ مَوَاتٌ ؛ مَنْ أَحْيَاهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ مَلَكَهُ ، وَإِنْ أَحْيَاهُ
 بغيرِ إِذْنِهِ لَمْ يَمْلِكْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

(أَوْ لِقَابِهِ الْمَالِكُ عَلَيْهِ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَمْنَعُ الزَّرَاعَةَ) كغلبة الرمال أو الأحجار
 أو صيرورتها سبخة ، سميت به تشبيهاً بالحيوان إذا مات ولم يبق منقطعاً به (فما كان
 منها) : أى الأرض (حادياً) : أى قديماً الخراب بحيث لم يُنَلَّكْ في الإسلام ،
 كما أشار إليه بقوله (لا مالك له) : أى في الإسلام ، فكأنها خربت من عهد
 حادٍ ؛ بدليل المقابلة بقوله (أو كان مملوكاً في الإسلام) ولكن لطول تركه وعدم
 الانتفاع به (لا يُعرف له مالك بعينه ، وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف إنسان)
 جهورى الصوت (في أقصى العامر) من دور القرية كما في الفهستانى عن النجاشى
 (فصاح) بأعلى صوته (لم يسمع الصوت فيه) : أى في المكان الغير المفتوح به
 (فهو موات) عند أبي يوسف ؛ وعند محمد : إن ملكك في الإسلام لا تكون
 مواتاً ، وإذا لم يعرف مالِكها تكون لجماعة المسلمين ، واعتبر في غير المملوكة
 عدم الارتفاق سواء قربت أو بعدت ، وهى ظاهر الرواية ، وبها يفتى كافي الفهستانى
 عن الكبرى والبرجندى عن المنصورى عن قاضىخان ، كذا في الدرر ، وقال الزيلعى :
 وجعل القدورى للملوك في الإسلام إذا لم يعرف مالِكها من الموات ؛ لأن حكمه
 كالموات حيث يعصرف فيه الإمام كما يعصرف في الموات ؛ لأنه موات حقيقة . اهـ .
 وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل .

ثم (من أحياه) أى الموات (بإذن الإمام ملكه) اتفاقاً (وإن أحياه بغير إذن
 لم يملكه عند أبي حنيفة) ؛ لأنه ممنوم للمسلمين ؛ لو صوله إلى يدهم بإيجاب الخليل

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَمْلِكُهُ
وَيَمْلِكُ الدَّمِي بِالْإِحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْلِمُ .
وَمَنْ حَجَّرَ أَرْضًا وَلَمْ يَقْمَرْهَا ثَلَاثَ سِنِينَ أَخَذَهَا الْإِمَامُ وَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ ،
وَلَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا قَرُبَ مِنَ الْعَامِرِ

والركاب ؛ فليس لأحد أن يختص به دون الإمام ، كما في سائر الغنائم (وقال :
يملكه) ولو بدون إذن الإمام ؛ لأنه مباح سبقت إليه يده فيملكه كما في الحطب
والصيد ، قال في التصحيح : واختار قول الإمام الأبرهاني والنسفي وغيرهما . ٥١ .
وفي الجوهرة : ثم إذا لم يملكها عند أبي حنيفة بالإحياء وملكها إياها الإمام تصير
ملكاً له ، والأولى للإمام أن يجعلها له ولا يستردها منه ، وهذا إذا ترك الاستئذان
جهلاً ، أما إذا تركه تهاوناً بالإمام كان له أن يسردها زجراً له ، ٥١ . وفي الهداية :
ويجب فيه العُشر ؛ لأن ابتداء توظيف الخراج على السلم لا يجوز ، إلا إذا سقاه
بماء الخراج ، لأنه حينئذ يكون إبقاء الخراج على السلم على اعتبار الماء ، فلو
أحيها ثم تركها فزرعها غيره فقد قيل : الثاني أحق بها ؛ لأن الأول ملك استغلاها
لارقيتها ، فإذا تركها كان الثاني أحق بها ، والأصح أن الأول ينزعها من الثاني ؛
لأنه ملكها بالإحياء كما نطق به الحديث ، ٥١ .

(ويملك الدمي) للموات (بالإحياء كما يملك المسلم) ، لأن الإحياء سبب
الملك فيستويان فيه كسائر الأسباب ، إلا أنه لا يملكه بدون إذن الإمام اتفاقاً
كما في القهستاني ، قيد بالدمي لأن المستأمن لا يملكه مطلقاً اتفاقاً كما في النظم .
(ومن حَجَّرَ أَرْضًا) : أي علمها بوضع الأحجار حولها ، أو منع غيره منها
بوضع علامة من حجر أو غيره (ولم يعمرها) : أي لم يحبسها (ثلاث سنين أخذها
الإمام) من الحجر (ودفعها إلى غيره) ، لأن التحجير ليس بإحياء ، ولأن الإمام
إنما دفعها له لتحصيل النعمة للمسلمين من حيث العُشر أو الخراج ، فإذا لم يحصل
يدفعها إلى غيره تحصيلاً للمقصود .

(ولا يجوز إحياء ما قرب من العامر) لأنه تبع له ، لأنه من مرافقه كما صرح به

وَيُتْرَكُ مَرْعَى لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ وَمُطْرَحًا لِحَصَائِدِهِمْ .
وَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي بَرِّيَّةٍ فَلَهُ حَرِيمُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الْبَثْرُ لِلْعَطَنِ فَحَرِيمُهَا
أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا ، وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّاضِحِ فَسِتُونَ ذِرَاعًا ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا
فَحَرِيمُهَا ثَلَاثُمِائَةِ ذِرَاعٍ ،

بقوله : (ويترك مرعى لأهل القرية ومطرحا لحصائدهم) ، لتحقيق حاجتهم إليها
فلا يكون مَوَاتًا لتعلق حقهم بها ، بمنزلة الطريق والنهر ، وعلى هذا قالوا : لا يجوز
أن يقطع الإمام ما لا غنى للمسلمين عنه كالملح والآبار التي يستقى الناس منها لما
ذكرنا ، هداية . وإذا أحاط الإحياء بجوانب ما أحياه الأربعة على التعاقب
فطريقته في الرابعة كما في الدرر وغيرها .

(ومن حفر بثرًا في برية) بإذن الإمام عنده ، ومطلقاً عندها على ما مر ،
لأن حفر البئر إحياء (فله حريمها) من جوانبها الأربع ، لأن تمام الانتفاع لا يكون
إلا به (فإن كانت البئر للعطن) : أى مُنَاحِ الإبل ، وهى التى يُنَاحُ حولها الإبل
ويستقى لها باليد (فحريمها أربعون ذراعاً) ثم قيل : الأربعون من كل الجوانب ،
والصحيح أنه من كل جانب ؛ لأن في الأرض رخوة يتحول الماء إلى ما حفر
دونها ، هداية (وإن كانت) البئر (للناضح) وهى التى يستخرج ماؤها بسير
الإبل ونحوها (فستون ذراعاً) وهذا عندها ، وعند أبى حنيفة أربعون أيضاً ،
ورجح دليله واعمده واختاره المحبوبي والنسفي وغيرها ، كذا في التصحيح .
وفيه عن مختارات النوازل : من حفر بثرًا في برية موات فله حريمها على قدر الحاجة
من كل الجوانب ، وهو الصحيح . هـ . (وإن كانت) المستخرجة بالحفر (عيناً)
جارية (فحريمها ثلاثمائة ذراع) من كل جانب ، قال في اليبايع : وذكر الطحاوى
خمسائة ذراع ، وهذا التقدير ليس بلازم ، بل هو موكل إلى رأى الناس
واجتهادهم ، هـ . وفي الهداية : والأصح أنه خمسائة ذراع من كل جانب ، هـ .
ثم قل : وقيل : إن التقدير في العين والبئر بما ذكرنا في أراضيهم لصلابتها ،
وفى أراضيها رخاوة فيزداد كيلاً يتحول الماء إلى الثانى فيتعطل الأول ، هـ ثم

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْفِرَ فِي حَرِيمٍ مُنْعَ مِنْهُ
وَمَا تَرَكَ الْفَرَاتُ أَوْ الدَّجْلَةَ وَعَدَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ يَجُوزُ عَوْدُهُ إِلَيْهِ
لَمْ يَجُزْ إِحْيَاؤُهُ ؛ وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمُودَ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالْمَوَاتِ ، إِذَا لَمْ
يَكُنْ حَرِيمًا لِعَامِرٍ يَمْلِكُهُ مَنْ أَحْيَاهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْإِمَامِ .
وَمَنْ كَانَ لَهُ نَهْرٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَرِيمُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
إِلَّا أَنْ

المراد بالذراع ذراع العامة ، وهي ست قبضات ، ويعبر عنها بالمكسرة ؛ لأن
ذراع الملك كان سبع قبضات فكسر منه قبضة (فمن أراد أن يخفر في حريمها)
أي حريم للذكورات (منع منه) كيلا يؤدي إلى تقويت حقه أو الإخلال به ،
لأنه بالحفر ملك الحريم ضرورة تمكنه من الانتفاع به ، فليس لغيره أن يتصرف
في ملكه ، فإن احتقر آخر بئراً في حريم الأول فلا أول كبسه^(١) أو تضييعه ،
ونعاه في الهداية .

(وما ترك الفرات أو الدجلة وعدل) ماؤه (عنه) : أي عن المترك (و) لكن
(يجوز عوده) : أي الماء (إليه) : أي إلى ذلك للسكان الذي تركه (لم يجوز
إحيائه) ولو بإذن الإمام ، لحاجة العامة إلى كونه نهراً (وإن كان لا يجوز) :
أي غير محتمل (أن يمود إليه فهو كالموات) : أي لأنه ليس في ملك أحد ،
وهذا (إذا لم يكن حريماً) . محل (عامر) فإن كان حريماً لعمام كان تبعاً له ،
لأنه من مراققه ، وإذا لم يكن حريماً لعمام فإنه (يملكه من أحيائه) إن كان
(بإذن الإمام عند الإمام) وإلا فلا ، خلافا لما كما تقدم .

(ومن كان له نهر) يجري (في أرض غيره فليس له) أي لصاحب النهر
(حريمه) بمجرد دعواه أنه له (عند أبي حنيفة) ، لأن الظاهر لا يشهد له ، بل
لصاحب الأرض ، لأنه من جنس أرضه ، والقول لمن يشهد له الظاهر (إلا أن

(١) كبسه : أراد ردمه .

يُقِيمُ بَيْنَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَهُ مُسْنَأَةٌ ^(١) يَبِشِي عَلَيْهَا وَيُلْقِي عَلَيْهَا طِينَهُ

كتاب المأذون

إِذَا أُذِنَ لِلْمَوْلَى لِمَبْدِهِ فِي التِّجَارَةِ إِذْنًا عَامًّا جَازَ تَصَرُّفُهُ فِي سَائِرِ التِّجَارَاتِ : يَشْتَرِي ، وَيَبِيعُ ، وَيَرْهَنُ ، وَيَسْتَرْهِنُ .
وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي نَوْعٍ مِنْهَا دُونَ

يُهِيمُ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ) ، لَأَنَّهَا لِإِبْثَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ (وَقَالَا : لَهُ مُسْنَأَةٌ ^(١) يَبِشِي عَلَيْهَا ، وَيُلْقِي عَلَيْهَا طِينَهُ) ، لِأَنَّ النِّهْرَ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَهُ ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَاخْتَارَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْمُجَوِّبِ وَالنَّسْفِيِّ ، قَالَ : وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَشْغُولًا بِغَرَسِ أَحَدِهِمَا أَوْ طِينٍ ، فَإِنْ كَانَ فَهِيَ لِصَاحِبِ الشَّغْلِ بِالِاتِّفَاقِ . اهـ .
وَفِي الْهُدَايَةِ : وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ غَرَسٌ لَا يَدْرِي مِنْ غَرَسِهِ فَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ الْخِلَافِ أَيْضًا . وَنَمَرَةُ الْخِلَافِ أَنْ وَلَايَةَ الْغَرَسِ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُمَا لِصَاحِبِ النَّهْرِ ، اهـ .

كتاب المأذون

مُنَاسِبَتُهُ لِأَحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنْ فِي الْإِذْنِ لِلْعَبْدِ وَالصَّغِيرِ إِحْيَاءٌ لَهُ مَعْنَى .

وَهُوَ لَفْظٌ : الْإِعْلَامُ ، وَشَرْعًا : فَكُّ الْحَبْرِ وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ ، كَمَا فِي الْهُدَايَةِ .

(إِذَا أُذِنَ لِلْمَوْلَى لِمَبْدِهِ فِي التِّجَارَةِ إِذْنًا عَامًّا) كَأَن يَقُولَ لَهُ : أُذِنَتْ لَكَ فِي التِّجَارَةِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِنَوْعٍ مُخْصُوصٍ (جَازَ تَصَرُّفُهُ فِي سَائِرِ التِّجَارَاتِ) اتِّفَاقًا لِأَنَّ اسْمَ التِّجَارَةِ عَامٌّ يَقْتَضِي الْجَنْسَ ، وَإِذَا جَازَ تَصَرُّفَهُ (يَشْتَرِي) مَا أَرَادَ (وَيَبِيعُ) ؛ لِأَنَّهُمَا أَصْلُ التِّجَارَةِ (وَيَرْهَنُ ، وَيَسْتَرْهِنُ) وَيُؤْجِرُ وَيُسْتَأْجَرُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صَنَائِعِ التِّجَارَةِ .

(وَ) كَذَا (إِذَا أُذِنَ لَهُ) لِلْمَوْلَى (فِي نَوْعٍ مِنْهَا) : أَيُّ مِنْ أَنْوَاعِ التِّجَارَةِ (دُونَ)

(١) المسناة - ضم الميم وفتح السين وتشديد النون - ما يبيى في وجه السيل لحبس الماء
وفي أساس البلاغة للزمخشري « عقدوا مسناة وسنات لحبس الماء » . اهـ . ويراد
من المسناة هنا ما يكون كالبحر قنهم : يعنى عليه الماء ، ويلقى عليه طينه عند الكرم
(أى الحفر) .

غَيْرِهِ فَهُوَ مَأْذُونٌ فِي جَمِيعِهَا .

وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ فَلَيْسَ بِمَأْذُونٍ
وَإِقْرَارُ الْمَأْذُونِ بِالذُّيُونِ وَالْخُصُوبِ جَائِزٌ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ،
وَلَا أَنْ يُزَوَّجَ مِمَّا يَكُونُ ، وَلَا يُكَاتِبُ ، وَلَا يُعْتَقَ عَلَى مَالٍ ، وَلَا يَهَبَ
بِعَوْضٍ وَلَا بغيرِ عَوْضٍ ، إِلَّا أَنْ يُهْدَى الْيَسِيرَ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ يُضِيفَ
مِنْ يُطْعَمُهُ

غيره) : أى غير ذلك النوع ، كأن يقول له : أذنت لك في التجارة في البر فقط
(فهو مأذون في جميعها) ؛ لما تقدم أنه إسقاط الحق وفك الحجر ؛ فتظهر مالكية
العبد ؛ فلا يتخصص بنوع دون نوع .

(وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ) كَشْرَاءِ ثَوْبٍ لِّلْكِسْوَةِ وَطَعَامٍ لِلْأَكْلِ (فَلَيْسَ
بِمَأْذُونٍ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ ، فَلَوْ صَارَ بِهِ مَأْذُونًا يَفْسُدُ عَلَيْهِ بَابُ اسْتِخْدَامٍ .
(وَإِقْرَارُ الْمَأْذُونِ بِالذُّيُونِ وَالْخُصُوبِ جَائِزٌ) وَكَذَا بِالْوَدَائِعِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مِنْ
تَوَابِعِ التِّجَارَةِ ؛ إِذْ لَوْلَمْ يَصَحَّ لِاجْتِنَابِ النَّاسِ مُبَايَعَتَهُ وَمَعَامَلَتَهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا
كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ فِي صَحَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَرَضِهِ يَقْدَمُ دَيْنُ
الْمَرْحُومَةِ كَأَنَّ فِي الْحَرِّ ، هَدَايَةِ (وَلَيْسَ لَهُ) : أَيْ لِلْمَأْذُونِ (أَنْ يَتَزَوَّجَ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتِجَارَةٍ
(وَلَا أَنْ يُزَوَّجَ مِمَّا يَكُونُ) قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : لَهُ أَنْ يُزَوَّجَ أُمَّتُهُ ، وَاسْتَخَارَ قَوْلَهُ الْحَبَوْنِي وَالنَّسْفِيُّ وَالْمَوْصِلِيُّ وَصَدْرُ
الشَّرِيعَةِ ، وَرَجَّحَ دَلِيلُهُمَا ، اهـ (وَلَا يَكُاتِبُ) عَبْدًا (وَلَا يُعْتَقُ عَلَى مَالٍ) وَعَلَى
غَيْرِ مَالٍ بِالْأُولَى (وَلَا يَهَبُ بِعَوْضٍ وَلَا بغيرِ عَوْضٍ) ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَبَرُّعٌ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً
أَوْ ابْتِدَاءً ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِذْنِ بِالتِّجَارَةِ ، هَدَايَةِ (إِلَّا أَنْ يُهْدَى الْيَسِيرَ مِنَ الطَّعَامِ
أَوْ يُضِيفَ مِنْ يُطْعَمُهُ) أَيْ يَضِيفُهُ ، وَكَذَا مَنْ لَمْ يُطْعَمْهُ كَأَنَّ فِي الْقَهْطِ اسْتِثْنَاءً عَنِ الذَّخِيرَةِ
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ التِّجَارَةِ اسْتِجْلَابًا لِقُلُوبِ مَعَامِلِيهِ وَأَهْلِ حِرْفَتِهِ .

وَدُيُونُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَقَبَتِهِ : يُبَاعُ لِلْغَرَمَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ الْمَوْلَى ،
وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصَصِ ، فَإِنْ فَضَّلَ مِنْ دُيُونِهِ شَيْءٌ طُوبَى بِهِ
بَعْدَ الْحُرِّيَةِ

وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِرْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يَظْهَرَ الْحَجَرُ بَيْنَ أَهْلِ
سُوقِهِ ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًّا صَارَ الْمَأْذُونُ
مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَبْقَى الْأَبْدُ صَارَ

(وديونه) : أى المأذون (متعلقة برقبته : يباع) فيها (لغيره) أى لأجلهم
أى يبيع القاضى للمأذون فى ذلك الدين بطلب الغرماء، وهذا إذا كان السيد حاضراً
فإن غاب لا يبيعه : لأن الخصم فى رقبته هو السيد ، وبمعه ليس بحرم ، فإن لم
استسماه كفى الأخيرة (إلا أن يفديه المولى) بدفع ما عليه من الدين؛ لأنه لا يبقى
فى رقبته شيء (ويقسم ثمنه) إذا بيع (بينهم) : أى الغرماء (بالحصص) لتعلق
حقهم بالرقبة ، فصار كتعلقها بالتركة (فإن فضل من ديونه شيء طوبى به بعد
الحرية) لتقرر الدين فى ذمته وعدم وفاء الرقبة به ، ولا يباع ثانياً دفعا للضرر عن المشتري
(وإن حجر عليه) المولى (لم يصير محجوراً عليه) بمجرد حجره ، بل (حتى)
يعلم للمأذون به ، و(يظهر حجره بين) أكثر (أهل سوقه) حتى لو حجر عليه
فى السوق وليس فيه إلا رجل أو رجلان لا ينحجر ، إذ اعتبر اشتهار الحجر
وشيوه ، فقام ذلك مقام الظهور عند الكل . هذا إذا كان الإذن شاملاً ، أما
إذا كان لم يعلم به إلا العبد ثم حجر عليه بمفرقة ينحجر ، لانقضاء الضرر ،
كذا فى الدرر ، وهذا فى الحجر القصدى ، أما إذا ثبت الحجر ضمناً فلا يشترط العلم
كما صرح بذلك بقوله : (فإن مات المولى أو جن أو لحق بدار الحرب مرتدًّا)
وحكم بلحاظه (صار للمأذون محجوراً عليه) ولو لم يعلم للمأذون ولا أهل سوقه ، لأن
الإذن غير لازم ، وما لا يكون لازماً من التصرف يعطى لهوامه حكم الابتداء فلا بد
من قيام أهلية الإذن فى حالة البقاء ، وهى تنعدم بالموت والجنون ، وكذا بالهوان
لأنه موت حكماً حتى قسم ماله بين ورثته . هداية (وإذا أبى العبد) للمأذون (صار

مَحْجُوراً عَلَيْهِ

وَإِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ فإِقْرَارُهُ جَائِزٌ فِيمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
وَإِنْ لَزِمَتْهُ دُيُونٌ تُحِيطُ بِمَالِهِ وَرَقْبَتِهِ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ ،
فَإِنْ أَعْتَقَ عَبِيدَهُ لَمْ يُعْتَقُوا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَمْلِكُ
مَا فِي يَدِهِ ، وَإِذَا بَاعَ مِنَ الْمَوْلَى شَيْئًا بِمِثْلِ قِيمَتِهِ جَازٌ ، فَإِنْ بَاعَهُ بِنُقْصَانٍ

محجوراً عليه) دلالة ، لأن الولي لا يرضى بإسقاط حقه حال تمرده .

(وإذا حجر) بالبناء للمجهول (عليه) : أى المأذون (فإقراره) بعده (جائز
فيمًا في يده من المال) أنه أمانة لفيره ، أو غصب منه ، أو دين له عليه (عند
أبي حنيفة) لأن يده باقية حقيقة ، وشرط بطلانها بالحجر حكماً فراغها عن حاجته ،
وإقراره دليل تحققها ، وقالوا : لا يجوز إقراره بعده ، لأن المصحح لإقراره إن كان
الإذن فقد زال بالحجر ، وإن كان اليد فالجبر أبطؤها ، لأن يد المحجور غير معتبرة
وصنيع الهداية صريح في ترجيح الأول .

(وإذا لزمته) : أى المأذون (ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في
يده) من أكسابه ، لتعلق حق الغرماء فيها ، وحق الغرماء مقدّم على حق المولى
ولذا كان لهم بيعه ، فصار كالتركة المستغرقة بالدين (فإن أعتق) المولى (عبیده)
أى عبيد المأذون (لم يعتقوا عند أبي حنيفة) لصنوره من غير مالك (وقالوا : يملك
المولى) ما في يده (من أكسابه ، فينفذ إعتاقه لعييده ، ويغرم القيمة ، لوجود
سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ، ولهذا يملك إعتاقه ، قال في الينايع :
يريد به لم يعتقوا في حق الغرماء ، فلمهم أن يبيعوه ويستوفوا ديونهم ، أما في حق
المولى فهم أحرار بالإجماع ، اهـ . قال في التصحيح : واختار قول الإمام الحنوبى
والنسفى والموصلى وصدر الشريعة (وإذا باع) المأذون المديون (من المولى شيئاً
بمثل قيمته) أو أكثر (جاز) البيع ، لعدم التهمة (فإن باعه بنقصان) ولو يسيراً

لَمْ يَجْزْ ، فَإِنْ بَاعَهُ الْمَوْلَى شَيْئًا بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ جَازَ الْبَيْعُ ، فَإِنْ سَلَّمَهُ
إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ بَطَلَ الثَّمَنُ ، وَإِنْ أَمْسَكَهُ فِي يَدِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ
جَازَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى الْمَأْذُونَّ وَعَلَيْهِ دَيْوْنٌ فَعِتْقُهُ جَائِزٌ ، وَالْمَوْلَى ضَامِنٌ
لِقِيَمَتِهِ لِلغُرْمَاءِ ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الدَّيُونِ يُطَالَبُ بِهِ الْمُعْتَقُ ، وَإِذَا وَلَدَتِ الْمَأْذُونَةُ
مِنْ مَوْلَاهَا فَذَلِكَ حَجَرٌ عَلَيْهَا .
وَإِنْ أُذِنَ وَلِيُّ الْعَبْدِ

(لم يجز) البيع ، لتسكن التهمة (وإن باعه المولى شيئا بمثل القيمة) أو أقل (جاز البيع)
لعدم التهمة وظهور النفع (فإن سلمه) : أى سلم المولى المبيع (إليه) : أى المأذون
(قبل قبض الثمن) منه والتمن دین (بطل الثمن) لأنه بالتسليم بطلت يد المولى في العين
ولا يجب للمولى على عبده دين . قيدنا بكون الثمن ديناً لأنه لو كان عرضاً لا يبطل
وكان المولى أحق به من الغرماء ؛ لتعلق حقه بالعين (وإن أمسكه) : أى أمسك
المولى المبيع (في يده حتى يستوفى الثمن جاز) ؛ لأن البائع له حق الحبس في المبيع ،
وجاز أن يكون للمولى حق في الدين إذا كان يتعلق بالعين ، هداية .

(وإن أعتق المولى) العبد (المأذون و) كان (عليه) : أى المأذون (دين) ولو
محيطاً برقبته (فعتقه جائز) ؛ لأن مملكته فيه باقية (والمولى ضامن لقيمته للغرماء) ؛
لأنه أتلف ما تعلق به حقهم ببيعاً واستيفاء من ثمنه (وما بقى من الديون يطالب به)
المأذون (المعتق) ؛ لأن الدين في ذمته ، وما لزم المولى إلا بقدر ما أتلف ضماناً ، فبقى
للباقي عليه كما كان ، فإن كان الدين أقل من قيمته ضمن الدين لا غير ، لأن حقهم
بقدره (وإذا ولدت) الأمة (المأذونة من مولاهما فذلك حجر عليها) بدلالة الظاهر :
لأن الظاهر أنه يُحصَنُها بعد الولادة ولا يرضى ببيعها ومخاطبتها الرجال ، بخلاف
ابتداء الإذن ؛ لأن الدلالة لا معتبر بها عند وجود التصريح بخلافها .

(وإذا أذن ولي الصبي) وهو الأب ، ثم وصيه ، ثم الجد ، ثم وصيه ، ثم القاضي

لِلصَّبِيِّ فِي التِّجَارَةِ فَهُوَ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ ، إِذَا كَانَ يَفْعَلُ
الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ .

كتاب المزارعة

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْمَزَارَعَةُ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ بَاطِلَةٌ ، وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : جَائِزَةٌ ،

كما سيأتي (الصبي في التجارة فهو في) الدائر بين النفع والضرر، مثل (الشراء والبيع
كالعبد المأذون، إذا كان يعقل البيع والشراء)؛ لأن الصبي العاقل يشبه البالغ من
حيث إنه مميز، ويشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث إنه لم يتوجه عليه الخطأ،
وفي عقله قصور، ولخير عليه ولاية، فألحق بالبالغ في النافع المحض، وبالطفل
في الضار المحض، وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الإذن وبالبالغ عند الإذن؛
لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الإذن، ولكن قبل الإذن يكون منعقداً
موقوفاً على إجازة الولي؛ لأن فيه منفعة؛ لصيرورته مهتدياً إلى وجوه التجارات
كذا في الدرر.

كتاب المزارعة

مناسبتة للمأذون أن كلا من العبد المأذون والمزارع عامل في ملك الغير.
والمزارعة - وتسمى الخابرة، والحاقلة - لغة: مفاعلة من الزرع، وفي الشريعة:
عقد على الزرع ببعض الخارج كما في الهداية.

(قال الإمام أبو حنيفة: المزارعة بالثلث والرابع والأقل والأكثر باطلة):
لما روى أنه عليه الصلاة والسلام «نهى عن الخابرة» لأنها استتجار ببعض
الخارج، فيكون في معنى قفيز الطحان، ولأن الأجر مجهول أو معدوم، وكل ذلك
مفسد، ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير كان خراج مقاسمة كما في الهداية
وتقييد المصنف بالثلث والرابع باعتبار العادة في ذلك (وقال أبو يوسف ومحمد)
هي (جائزة) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «عامل أهل خير على نصف ما يخرج

وَمِىَّ عِنْدَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ رُجُوهٍ : إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ وَالْبَقْرُ لِوَاحِدٍ جَازَتْ الْمَزَارَعَةُ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ وَالْبَقْرُ وَالْبَذْرُ لِأَخَرَ جَازَتْ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَقْرُ وَالْبَذْرُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ لِأَخَرَ جَازَتْ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَقْرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَذْرُ وَالْعَمَلُ لِأَخَرَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ

من تمر أو زرع ، ولأنه عقد شركة بين المال والعمل ، فيجوز اعتبارا بالمضاربة ، والفتوى على قولهما كما في قاضيخان والخلاصة ومختارات النوازل والحقائق والصغرى والتممة والسكبرى والمداية والحبوبى ، ومشى عليه النسفى كما في التصحيح ، وفي المداية والنتوى على قولهما ، لحاجة الناس إليها ، ولظهور تعامل الأمة بها ، والقياس بتركه بالتعامل كما في الاستصناع . ١٠ .

ولما كان العمل والنتوى على قولهما قرع عليه المصنف فقال : (وهى عندهما على أربعة أوجه) تصح في ثلاثة منها وتبطل في واحد ، لأنه (إذا كانت الأرض والبذر لواحد ، والعمل والبقر من آخر ، جازت المزارعة) وصار صاحب الأرض والبذر مستأجراً للعامل ، والبقر تبعاله ، لأن البقر آلة للعمل (و) كذا (إذا كانت الأرض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد جازت) أيضاً ، وصار العامل مستأجراً للأرض ببعض الخارج (و) كذا (إذا كانت الأرض والبقر والبذر لواحد والعمل لواحد جازت) أيضاً ، وصار رب الأرض مستأجراً للعامل ببعض الخارج ، وقد نظم شيخنا هذه الثلاث الجائزة في بيت فقال :

أرض وبذر ، كذا أرض ، كذا عمل من واحد ، ذى ثلاث كلها قبلت
(وإذا كانت الأرض والبقر والبذر والعمل لآخر فمى باطلة) ، لأنه لو قدر إجارة الأرض فاشتراط البقر على صاحبها مفسد للإجارة ، إذ لا يمكن جعل البقر تبعاً للأرض ، لاختلاف المنفعة ، لأن الأرض للأنبات والبقر للشق ، ولو قدر إجارة للعامل فاشتراط البذر عليه مفسد ، لأنه ليس تبعاً له .

وبقى ثلاثة أوجه لم يذكرها المصنف ، وهى باطلة أيضاً ؛ أحدها : أن يكون

وَلَا تَصِحُّ الْمَزَارَعَةُ إِلَّا عَلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ،
وَمِنْ شَرَايِطِهَا : أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ مُشَاعًا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا
قَفْزَانًا مُسَمًّى فَهِيَ بَاطِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَرَطَا مَا عَلَى الْمَآذِيَانِ وَالسَّوَاقِ ،

البقر والبذر لأحدهما والآخر أن الآخر ، لأنها استتجار الأرض وشرط العمل ، والثاني :
أن يكون لأحدهما البقر والباقي للآخر ، لأنه استتجار البقر ببعض الخارج ، الثالث
أن يكون لأحدهما البذر والباقي للآخر ، لأنه شراء للبذر ببعض الخارج ، وقد نظم
شيخنا هذه الثلاث مع مسألة المتن فقال :

والبذر مع بقر ، أولا ، كذا بقر لا غير ، أو مع أرض ، أربع بطلت
(ولا تصح المزارعة) عند من يميزها (إلا) بشروط صرح المصنف ببعضها
وهي : أن تكون (على مدة معلومة) متعارفة ، لأنها عقد على منافع الأرض ،
أو منافع العامل ، والمنفعة لا يعرف مقدارها إلا ببيان المدة ، قيدنا المدة بالتعارفة
لأنها لو لم تكن متعارفة - بأن كانت لا يتمكن فيها من المزارعة ، أو مدة لا يعيش
إلى مثلها - فسدت كـ ' في الذخيرة ، قال في الدرر : وقيل : في بلادنا تصح بلا بيان
مدة ، ويقع على أول زرع واحد ، وعليه الفتوى ، مجتبي وبزازية . اهـ قال في البزازية :
وأخذ به الفقيه ، لكن في الخانية : والفتوى على جواب الكتاب ، قال في
الشرنبلالية : فقد تعارض ما عليه الفتوى .

(ومن شرائطها : أن يكون الخارج) بالمزارعة (مشاعا بينهما) تحقيقا
للشركة ، ثم فرع على هذا الشرط فقال : (فإن شرطا لأحدهما قفزانا) بالضم : جمع
قفز (مصماة) أي معينة ، أو شرط صاحب البذر أن يرفع بقدر بذره (فهي) أي المزارعة
(باطلة) لأنه يؤدي إلى انقطاع الشركة ، لجواز ألا يخرج إلا ذلك القدر (وكذلك
إن شرط ما على المآذيان) بفتح الميم وسكون الدال - جمع مآذيان ، وهو أصغر
من النهر وأعظم من الجدول ، فارسي معرب ؛ وقيل : ما يجتمع فيه ماء السيل
ثم يسقى منه الأرض . مغرب (والسواقي) جمع ساقية ، وهي النهر الصغير ، لإفضائه
إلى قطع الشركة ؛ لاحتمال أن لا يخرج إلا من ذلك الموضع ؛ وكذا إذا شرط
لأحدهما التبن وللآخر الحب ؛ لأنه عسى تصيبه آفة فلا يمتد الحب ولا يخرج

وَإِذَا صَحَّتِ الْمَزَارَعَةُ فَاتَّخَارِجُ بَيْنَهُمَا عَلَى الشَّرْطِ ، فَإِنْ لَمْ تُخْرِجِ
الْأَرْضُ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ .

وَإِذَا فَسَدَتِ الْمَزَارَعَةُ فَاتَّخَارِجُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ
قَبْلِ رَبِّ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلِهِ ، لَا يُزَادُ عَلَى مِقْدَارِ مَا شَرِطَ لَهُ مِنْ
اتَّخَارِجِ ، وَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ قَبْلِ الْعَامِلِ فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَجْرٌ مِثْلُهَا

إِلَّا التَّبَنِ ، وكذا إذا شرط التبن نصفين والحب لأحدهما ، لأنه يؤدي إلى قطع
الشركة فيما هو المقصود ، ولو شرط الحب نصفين ولم يتمرضا للتبن صحت ، لاشتراطهما
الشركة فيما هو المقصود ، ثم التبن يكون لصاحب البذر ، لأنه نماء بذره ، وقال
. شايع بلخ : التبن بينهما أيضا ، اعتبارا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ، ولأنه
تبع للحب ، والتبع يقوم بشرط الأصل ، وإن شرط التبن لغير رب البذر فسدت ،
لإفضائه إلى قطع الشركة بأن لا يخرج إلا التبن .

ومن شروط صحتها : أن تكون الأرض صالحة للزراعة ، والتخلية بين
الأرض والعامل . وتماه في الهداية .

(وإذا صحت المزارعة) على ما تقدم (فاتتخارج) بها مشترك (بينهما على
الشرط) السابق منهما الصحة التزامهما (فإن لم يخرج الأرض شيئا فلا شيء للعامل)
لأنه مستأجر ببعض الخارج ، ولم يوجد .

(وإذا فسدت للزراعة فاتتخارج لصاحب البذر) ، لأنه نماء ملكه (فإن كان
البذر من قبل رب الأرض فللعامل أجر مثله) ، لأن رب الأرض استوفى منفعته
بمقد فاسد ، ولكن (لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج) ، لرضائه بسقوط
الزيادة ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : له أجر مثله بالفا مبالغ ،
لأنه استوفى منافعه بمقد فاسد ، فيجب عليه قيمتها ، إذ لا مثل لها . هداية . قال
في التصحيح : ومشى على قولها المحبوبي والنسفي . اهـ . (وإن كان البذر من قبل
العامل . فلصاحب الأرض أجر مثلها) ؛ لاستيفاء العامل منفعة أرضه بمقد فاسد

وَإِذَا عُقِدَتِ الْمَزَارَعَةُ فَاَمْتَنَعَ صَاحِبُ الْبَذْرِ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ ،
وَأِنْ اَمْتَنَعَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ قَبْلِهِ الْبَذْرُ أُجِبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى الْعَمَلِ .
وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاذِينَ بَطَلَتِ الْمَزَارَعَةُ ، وَإِذَا انقَضَتْ مُدَّةُ الْمَزَارَعَةِ
وَالزَّرْعُ لَمْ يَذْرُكْ كَانَ عَلَى الْمَزارِعِ أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ
يَسْتَحْصِدَ ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا عَلَى مِقْدَارِ حَقِّهِمَا ، وَأَجْرَةُ الْحَصَادِ
وَالرَّفَاعِ وَالذِّيَّاسِ وَالتَّذْرِيعَةِ

(وَإِذَا عُقِدَتِ الْمَزَارَعَةُ) بِشروطها المتقدمة (فَاَمْتَنَعَ صَاحِبُ الْبَذْرِ مِنَ الْعَمَلِ)
قَبْلَ إلقاء بذره (لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الْمَضَى إِلَّا بِضَرَرٍ يُلْزِمُهُ - وَهُوَ
اسْتِهْلَاكُ الْبَذْرِ - فَصَارَ كَمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَهْدِمَ دَارَهُ ثُمَّ بَدَلَهُ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى ذَلِكَ .
قَيَّدْنَا بِكَوْنِهِ قَبْلَ إلقاء البذر لِأَنَّهُ لَوْ أَبَى بَعْدَ إلقاءه بِجَبْرٍ لَانْقِضَ الْعَلَّةُ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ
(وَإِنْ اَمْتَنَعَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ قَبْلِهِ الْبَذْرُ أُجِبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى الْعَمَلِ) لِأَنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ
بِالْوَفَاءِ بِالْعَقْدِ ضَرَرٌ ، وَالْعَقْدُ لَا زَمَ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَذْرُ تَفْسُخٍ بِهِ الْإِجَارَةُ
فَتَفْسُخٌ بِهِ الْمَزَارَعَةُ ، هِدَايَةٌ . وَفِيهَا : وَإِنْ اَمْتَنَعَ رَبُّ الْأَرْضِ وَالْبَذْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَقَدْ
كَرَّبَ الْمَزارِعُ الْأَرْضَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي عَمَلِ الْكَرَابِ ، قِيلَ : هَذَا فِي الْحَكْمِ ،
أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى يُلْزِمُهُ اسْتِرضَاءُ الْعَامِلِ . اهـ .

* * *

(وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاذِينَ بَطَلَتِ الْمَزَارَعَةُ) اَعْتِبَارًا بِالْإِجَارَةِ (وَإِذَا انقَضَتْ
مُدَّةُ الْمَزَارَعَةِ وَالزَّرْعُ لَمْ يَذْرُكْ) بَعْدَ (كَانَ عَلَى الْمَزارِعِ أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ
إِلَى أَنْ يَسْتَحْصِدَ) الزَّرْعُ ؛ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ (وَالنَّفَقَةُ
عَلَى الزَّرْعِ) بَعْدَ انقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَزَارَعَةِ (عَلَيْهِمَا) : أَيْ الْمُتَعَاذِينَ (عَلَى مِقْدَارِ
حَقِّهِمَا) ؛ لِانْتِهَاءِ الْعَقْدِ بِانقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، وَهَذَا عَمَلٌ فِي الْمَالِ الْمَشْتَرَكِ . قَيَّدْنَا
بِانقِضَاءِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ قَبْلَ انقِضَائِهَا عَلَى الْعَامِلِ خَاصَّةً (وَأَجْرَةُ الْحَصَادِ) : أَيْ قِطْعُ
الزَّرْعِ وَجْهَهُ (وَالرَّفَاعِ) أَيْ نَقْلُهُ إِلَى الْبَيْدَرِ (وَالذِّيَّاسِ) أَيْ تَنْمِيهِهِ (وَالتَّذْرِيعَةِ)

عَلَيْهِمَا بِالْحَصَصِ ، فَإِنْ شَرَطَاهُ فِي الْمَزَارَعَةِ عَلَى الْعَامِلِ فَسَدَتْ :

كتاب المساقاة

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْمَسَاقَاةُ بَجُزءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ بَاطِلَةٌ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ : جَائِزَةٌ إِذَا ذَكَرَا مَدَّةً مَعْلُومَةً

أى تمييز حبه من تبنه ، وكذا أجرة الحفظ ونحوه (عليهما بالحصص) سواء انقضت المدة أولا ؛ لأن العقد تنهى بتناهى الزرع لحصول المقصود ، وصار مالا مشتركا بينهما ؛ فتجب المؤنة عليهما (فإن شرطاه) أى العمل المذكور الذى يكون بعد انتهاء الزرع من الحصاد ونحوه (على العامل) وحده (فسدت) للزراعة ، لأنه شرط لا يقتضيه العقد ، وفيه منفعة لأحدهما ، قال فى التصحيح : وهذا ظاهر الرواية ، وأفتى به الحسام الشهيد فى الكبرى ، وقال : وعن الحسن عن أبى حنيفة أنه جائز ، وهكذا عن أبى يوسف ، قال فى الهداية : وعن أبى يوسف أنه يجوز إذا شرط ذلك على العامل ؛ لتعامل اعتبارا بالاستصناع ، وهو اختيار مشايخ بلخ ، قال شمس الأئمة السرخسى : هذا هو الأصح فى ديارنا ، قال الخامى : ومثله عن الفضل ، وفى الينابيع وهو اختيار مشايخ خراسان ، قال الفقيه : وبه نأخذ ، وقال الإسيبى : وهو اختيار مشايخ المراق اتباعا لتعامل ، وقال فى مختارات النوازل : وهو اختيار مشايخ بلخ وبخارى للعرف بينهم ، ٥١ .

كتاب المساقاة

المفاسبة بينهما ظاهرة ، وتسمى العاملة .

وهى لغة : مفاعلة من السقى ، وشرعا : دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره . وهى كالزراعة حكما وخلافا وشروطا ، كما أشار إلى ذلك للصف بقوله : (قال أبو حنيفة : للمساقاة بجزء من الثمرة باطلة ، وقالا : جائزة) والفتوى على قولها كاتقدم فى الزراعة (إذا ذكر) فى العقد (مدة معلومة) متعارفة ، قال فى الهداية : وشرط المدة قياس فيه ؛ لأنه إجارة معنى كما فى الزراعة ، وفى الاستحسان إذا لم يبين المدة يجوز ويقع على أول ثمرة تخرج ، لأن الثمرة لإدراكها وقت معلوم

وَتَمِيًا جُزْءًا مِنَ الثَّمَرَةِ مُشَاعًا . وَتَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَالْكُرْمِ
وَالرُّطَابِ وَأَصُولِ الْبَاذِجَانِ ، فَإِنْ دَقَعَ نَخْلًا فِيهِ ثَمَرَةٌ مُسَاقَاةٌ وَالثَّمَرَةُ تَزِيدُ
بِالْعَمَلِ جَازَ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْتَهَتْ لَمْ يَجُزْ ، وَإِذَا فَسَدَتْ الْمَسَاقَاةُ فَلَا مِثْلَ
أَجْرٍ مِثْلِهِ ، وَتَبْطُلُ الْمَسَاقَاةُ بِالْمَوْتِ ، وَتُفْسَخُ بِالْأَعْذَارِ كَمَا تُفْسَخُ الْإِجَارَةُ .

وقل ما يتفاوت . ١ . قهنا بالمتعارفة لما مر في المزارعة (وسميا جزءاً) معلوماً
(من الثمرة مشاعاً) تحقيقاً للشركة ، إذ شرط جزء معين يقطع الشركة (وتجاوز
المساقاة في النخل والشجر والكرم والرطاب) بكسر الراء ، كقصاع : جمع رطبة
بافتح كقصعة - القضيبي ما دام رطباً كما في الصحاح ، وهي المسماة في بلادنا
بالقصعة ، ولما مر هنا جميع البقول كما في الدرر (وأصول الباذنجان) ، لأن الجواز
للحاجة وهي تمام الجميع (فإن دفع) المالك (نخلاً فيه ثمرة مساقاة) (وكانت) (الثمرة)
بمحيط (تزيد بالعمل) أو زرعاً وهو بقل (جاز) لاحتياجه للعمل (وإن كانت)
الثمرة (قد انتهت) والزرع قد استحصد (لم يحجز) لأن العامل إنما يستحق بالعمل ، ولا أثر
لعمل بعد التناهي والإدراك (وإذا فسدت المساقاة فللعامل أجر مثله) ، لأنها في معنى
الإجارة الفاسدة (وتبطل المساقاة بالموت) لأحد الملتحقين ، لأنها في معنى الإجارة ،
ثم إن مات صاحب الأرض فللعامل القيام عليه وإن أبي ورثة صاحب الأرض ،
وإن مات العامل فلورثته القيام عليه وإن أبي صاحب الأرض ، وإن ماتا فلخيار لورثة
العامل ، لقيامهم مقامه ، وتماه في الدرر (وتفسخ) المساقاة والمزارعة (بالأعذار)
المارة في الإجارة (كما تفسخ الإجارة) قال في الهداية : ومن جملتها أن يكون
العامل سارقاً يخاف عليه سرقة السعف والتمر قبل الإدراك ، لأنه يلزم صاحب
الأرض ضرراً لم يلتزمه ، فيفسخ فيه ، ومنها مرض العامل إذا كان يضمفه عن
العمل ، لأن في إلزامه استئجار الأجراء زيادة ضرر عليه ولم يلتزمه ، فيجعل
عذراً ، وفيها : ومن دفع أرضاً يبيضاء إلى رجل سنين معلومة يفرس فيها شجراً
على أن تكون الأرض والشجر بين رب الأرض والفارس نصفين لم يحجز
ذلك ؛ لاشتراطه الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة لا بعمله ، وجميع التمر
والفارس لرب الأرض ، والفارس قيمة غرسه وأجرة مثله فيما عمل . ١ .

فهرس الجزء الثانى من كتاب

« الباب ، فى شرح الكتاب » للميدانى

الموضوع	س	الموضوع	س
كتاب الكفالة	١٥٢	كتاب البيوع	٣
كتاب الحوالة	١٦٠	خيار الشرط	١٢
كتاب الصلح	١٦٢	خيار الرؤية	١٥
كتاب الهبة	١٧٠	خيار العيب	١٩
كتاب الوقف	١٧٩	البيع الفاسد -	٢٤
كتاب النصب	١٨٨	الإقالة	٣١
كتاب الوديعة	١٩٦	المراجعة ، والتولية	٣٣
كتاب العارية	٢٠٠	الربا	٣٧
كتاب الاقبط	٢٠٥	السلم	٤٢
كتاب اللقطة	٢٠٧	الصرف	٤٧
كتاب الخنثى	٢١٢	كتاب الرهن	٥٤
كتاب الفقود	٢١٥	كتاب الحجر	٦٦
كتاب الإباق	٢١٧	كتاب الإقرار	٧٦
كتاب إحياء الموات	٢١٨	كتاب الإجارة	٨٧
كتاب السأذون	٢٢٣	كتاب الشفعة	١٠٦
كتاب الزراعة	٢٢٨	كتاب الشركة	١٢١
كتاب المساقاة	٢٣٣	كتاب المضاربة	١٣١
		كتاب الوكالة	١٣٨

تمت فهرس الجزء الثانى من كتاب « الباب ، فى شرح الكتاب » للميدانى
وهو المشتمل على مقرر السنة الثانية الإعدادية من المعاهد الأزهرية ، والحمد
رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين

